ترسيم الحدود

اللبنانية / السورية / الفلسطينية

وأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية

١٩٢٠ - ٢٠٠٠

تأليف
مصطفى الجوني

دار المحجة البيضاء

ترسيم الحدود

اللبنانية/السورية/الفلسطينية

وأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية

١٩٢٠ - ٢٠٠٠

تأليف

مصطفى الجوني

دار المحجة البيضاء



الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

دار المحجة البيضاء
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

الرويس - خلف محطة ستورز - بناية رمال
ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - ٠١/٥٤١٢١١ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧
E-mail:almahajja@terra.net.lb
www.daralmahaja.com
info@daralmahaja.com

المقدمة

كان للأحداث التي جرت بعد الانسحاب الإسرائيلي من القسم الأكبر من جنوب لبنان إبتدأ من ٢١ أيار (مايو) ٢٠٠٠[١] الأثر الكبير لإختياري بالتشاور مع أستاذي المشرف الدكتور حسان حلاق هذا الموضوع ليكون أساس البحث لنيل رسالة الماجستير.

منذ إعلان إسرائيل عزمها على الانسحاب من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، بدأ اللغط من أين وإلى أين سيتم الانسحاب الإسرائيلي، وهل سيتم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥[٢] ويتم الانسحاب كاملاً ضمن شروط القرار أم سيكون جزئيا، وما هو الاتفاق الذي سيتم على أساسه انسحاب إسرائيل التي سبقت وعودتنا أنها لا تنسحب من أي أرض عربية دون مقابل اتفاق إستسلامي، وكان الإعلان الإسرائيلي بأن إسرائيل ستسحب جيشها من لبنان مع أو بدون أتفاق مع الحكومة اللبنانية[٣]، وكان رد الحكومة اللبنانية مطالبة إسرائيل بتنفيذ القرار ٤٢٥ دون أي تأخير أو شروط مسبقة. وبالفعل حصل الانسحاب الإسرائيلي خلال شهر أيار (مايو) ٢٠٠٠ بدلا من تموز (يوليو) ٢٠٠٠ الذي أعلن عنه سابقا[٤].

بعد انتهاء الانسحاب الإسرائيلي، طلبت الأمم المتحدة من الحكومة اللبنانية إعلان إكتمال الانسحاب الإسرائيلي، لكن الحكومة اللبنانية رفضت الانصياع لرغبة الأمم المتحدة، بل أعلنت أن إسرائيل لم تنفذ القرار ٤٢٥ كاملا[٥]، وهي تحتفظ بحقها بمطالبة الأمم المتحدة بإلزام إسرائيل تنفيذ القرار كاملا، كما طالبت الأمم المتحدة بإلزام إسرائيل الانسحاب من مزارع شبعا على اعتبار أنها أراض لبنانية محتلة. لكن

---

(١) الصحف اللبنانية، تاريخ ٢٢ - ٥ - ٢٠٠٠.
(٢) صحيفة النهار ١ - ٤ - ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦١٧.
(٣) صحيفة السفير، ١٤ - ٣ - ٢٠٠٠ ٨٥٥٢.
(٤) صحيفة السفير ١١ - ٢ - ٢٠٠٠، العدد ٨٥٢٤.
(٥) صحيفة السفير ١٣ - ٥ - ٢٠٠٠ العدد ٨٥٩٧.

إسرائيل رفضت الاعتراف بلبنانية مزارع شبعا وأدعت أنها سورية، وأنه يجب أن يطبق عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[١]. مقابل ذلك عقدت الحكومة اللبنانية العديد من الاستشارات والدراسات لاتخاذ ما يلزم من مواقف لمواجهة الوضع الراهن. من جهة أخرى كان المواطنون اللبنانيون يتداولون الأحاديث حول التطورات المستجدة، خاصة في ظل إفتقار أغلبهم للمعلومات الدقيقة للموضوع، أو لنوعية الاتفاقات التي رسّمت الحدود، أو نظّمت العلاقة بين لبنان وإسرائيل خلال الفترة السابقة، وهل هي فقط اتفاقية الهدنة واتفاق ١٧أيار (مايو) الملغى[٢]، أم أن هناك أكثر وأعمق من ذلك، ولماذا النزاع على مزارع شبعا، وما هي مزارع شبعا، ولماذا تدعي إسرائيل أنها سورية وليست لبنانية، طالما أن مواطنيها لبنانيون ومهجرون إلى الأراضي اللبنانية. ولماذا تثار قصتهم الآن دون موضوع القرى السبع، ولماذا لم تتحرك الحكومة اللبنانية للمطالبة بالقرى السبع كمطالبتها إسرائيل بالانسحاب من منطقة مزارع شبعا.

بناء على ذلك قررت تناول هذا الموضوع ليكون مجال دراستي، على أساس علمي دقيق تسمح به الشروط القانونية ومجالات الدراسة، لأن هذه الدراسة يمكن أن تتناولها دراسات القانون الدولي والعلاقات الدولية والجغرافيا وهي خارج نطاق إختصاصي. فكانت الفكرة الأساس إجراء دراسة عن تطور ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا وفلسطين منذ العام ١٩٢٠ حتى العام ٢٠٠٠ في ظل الانتداب والاستقلال واحتلال فلسطين. فهذه الدراسة لاتتناول الظروف القانونية أو الجغرافية للترسيم الحدودي إلا بما يتناسب مع منهج البحث التأريخي، وسبب انتقال بعض المناطق والقرى من لبنان أو سوريا إلى فلسطين، وكذلك تعديل مسار الخط الحدودي، وما الأسباب التي أدت لمثل هذه التعديات الحدودية وما كان موقف العرب منها.

خلال ثمانين عاما حصل الكثير في هذه المنطقة. فبعد أن كانت منطقة جغرافية

(١) صحيفة السفير ٣ – ٥ – ٢٠٠٠ العدد ٨٥٨٩، لمزيد من المعلومات عن القرار راجع الوثيقة رقم 25A & B & C.

(٢) اتفاق ١٧ أيار (مايو): تم التوصل إليه بعد مفاوضات بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية برعاية أمريكية وتم التوقيع عليه في ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣، لكن رئيس الجمهورية أمين الجميل لم يوقع عليه وتم إلغاءه بتاريخ ٥ آذار (مارس) ١٩٨٤، إلياس سابا: لبنان والصراع العربي الإسرائيلي من حرب تشرين إلى حروب المسارات مرورا باتفاق ١٧ أيار، ط١، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠، ص ٤٥.

واحدة على مرّ التاريخ، لا تفصل بينها حدود سياسية، بل ما يميزها عن بعضها إسم الوالي الحاكم من قبل السلطة الحاكمة، وكان انتقال السكان بين هذه المناطق يتم دون أية عوائق، وتقرر فجأة تقسيم المنطقة وفقا للانتداب الأجنبي، دون الأخذ برغبة شعوبها، وتم تجزئتها بشكل مؤذٍ دون أية مراعاة لمصير شعوبها، خلال اتخاذ الدول الاستعمارية قراراتها لانتداب المنطقة، مما حرك روح الصراع والرفض للانتداب، وتسبب ذلك بمواجهات بين المستعمر وأصحاب الأرض. فكانت الثورات والاحتجاجات ومنها الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥[١] وثورات فلسطين العقام والمختلفة[٢]. وتميزت هذه المرحلة بتكريس الاتفاقات والعمل على تنفيذها للحد من هذه الثورات، وتم ذلك من خلال الوصول إلى اتفاقات للفصل بين مناطق الانتداب الفرنسي والبريطاني، ومن هذه الاتفاقات الاتفاق المعروف بإسم بوليه – نيو كامب عام ١٩٢٢[٣]، والاتفاق الودي (اتفاقية القدس)[٤] عام ١٩٢٦. وعلى أثر قيام ثورة العام ١٩٣٦ في فلسطين، قامت بريطانيا بفصل فلسطين عن لبنان وسوريا بحجة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع الفرنسيين، فيما هدفت في الواقع إلى منع تسلل المقاومين العرب من لبنان وسوريا لتقديم العون إلى إخوانهم الثوار في فلسطين، وهكذا تكرس الفصل بين المنطقتين وظهرت الحدود بينهما.

في المقابل تكررت الاقتطاعات البريطانية لصالح فلسطين على حساب لبنان وسوريا، والأكثر من ذلك فإن بريطانيا ظلت تعمل على تكريس انشاء دولة لليهود في فلسطين. ولما شعرت أن هذه الدولة أصبحت قادرة على البقاء دون مساعدة مباشرة، قررت إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان صدور القرار الدولي رقم ١٨١ عن مجلس الأمن الدولي، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فاغتنم اليهود الفرصة وبادروا إلى إعلان قيام دولة إسرائيل من الكنيست اليهودي في فلسطين

(١) د. محيي الدين السفرجلاني: تاريخ الثورة السورية، دار اليقظة، بيروت لبنان ١٩٦١، ص ١٠٠–١٢٠.

(٢) صحيفة الشرق ٢٧ أ٤–٢٠٠٠ الأراضي اللبنانية المحتلة منذ العام ١٩٤٩.

(٣) إبراهيم عبد الكريم: إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سورية ولبنان، دار المنارة، بيروت. لبنان، ١٩٩٨ – ١٩٩٩، ص ٧٢ – ٧٣.

(٤) فايز محمد الريس: القرى الجنوبية السبع، :القرى الجنوبية السبع، ط١، مؤسسة الوفاء، بيروت لبنان، ١٩٨٥، ص ٧٥ – ٧٦.

منتصف أيار (مايو) ١٩٤٨ . وهكذا فقد تميزت هذه الفترة بالجهود الأجنبية التي عملت على تكريس ولادة الدولة اليهودية، إضافة إلى الحدود السياسية بين فلسطين من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى، وكان قيام دولة إسرائيل في فلسطين تناقضاً لقرارات الأمم المتحدة وصك الانتداب، من خلال عدم إحترام رغبة شعوب المنطقة حول حق تقرير مصيرهم والسيطرة على كامل فلسطين.

بادر العرب للقيام بمحاولة للقضاء على الخطر الذي يستهدف مصيرهم وكانت النتيجة أكثر مأساوية مما كانت عليه، مما سمح لإسرائيل بالتوسع نحو الدول العربية المجاورة، كما ألزمتهم بتوقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ . وعندها اتخذ الصراع منحى آخر من خلال انتقال الصراع من فلسطيني - إسرائيلي إلى صراع سوري - إسرائيلي للسيطرة على مناطق متنازع عليها عرفت بالمناطق المنزوعة السلاح. ومع استمرار النزاع قامت إسرائيل بفرض سيطرتها على بعض مصادر المياه (بعض روافد نهر الأردن) كما عملت على تجفيف بحيرة الحولة ونقل مخزونها المائي إلى بحيرة طبريا . كذلك شنت صباح ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ حربا مفاجئة على العرب، كان من نتائجها ازدياد حجم إسرائيل وفرض سيطرتها على الكثير من الأراضي العربية. على الأثر أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) لعام ١٩٦٧[١] الذي اثار ومازال حتى الآن الكثير من الجدل حوله . وكان رد العرب المبادرة للقيام بحرب العام ١٩٧٣ لتحريك عملية السلام، وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٣٨[٢]، ولكنه لم يضع حداً للصراع العربي الإسرائيلي.

منذ توقيع اتفاقيات فصل القوات بين الجيشين المصري والإسرائيلي عام ١٩٧٣، والجيشين السوري والإسرائيلي عام ١٩٧٤[٣]، عرفت المنطقة فترة من الهدوء على الجبهات العسكرية بين الدول الثلاث، خاصة مع بدء توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، وخروج مصر من الصف العربي المواجه لإسرائيل، انحصر الصراع العربي مع إسرائيل بين سوريا والمقاومة الفلسطينية بمختلف تياراتها

---

(١) لطفي الخولي: ٥ يونيو الحقيقة والمستقبل، ، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ١٩٧٤. ص ٢٤٠.
(٢) القوات المسلحة الأردنية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٩٤.
(٣) صحيفة البعث السورية ٣٠/ ٥/ ١٩٧٤ العدد ٣٧٤٣.

والحركة الوطنية اللبنانية، مدعومة من بعض الدول العربية الراديكالية كالجزائر وليبيا والعراق واليمن الجنوبي.

في المقابل ظلت إسرائيل تمارس سياسة التوسع داخل فلسطين، وتواصل اعتداءاتها على لبنان في محاولة منها لانهاء العمل الفدائي المنطلق من لبنان، في سبيل تحقيق الفرصة المؤاتية للانقضاض على لبنان، والسيطرة على موارده المائية التي كانت إسرائيل تطمع بها منذ أمد بعيد.

هكذا منذ تلك الفترة، أصبح لبنان طرفاً وساحة للصراع العربي - الإسرائيلي، وتحديدا بعد التزام لبنان تنفيذ اتفاقية القاهرة بعد فترة من محاولة الحكومة اللبنانية للابتعاد عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ توقيع هدنة العام ١٩٤٩[١]، منذ ذلك الوقت أصبحت أجزاء من أرضه تحت الاحتلال الإسرائيلي كمنطقة مزارع شبعا[٢] ومنطقة الشريط الحدودي الذي احتل عام ١٩٧٨ بعيد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨، وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥[٣]. بدءا من العام ١٩٨٢ تبدلت الأمور، بعد أن توجت إسرائيل إعتداءاتها على لبنان بضربة قاصمة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بإخراجها من بيروت على أثر اجتياحها للبنان العام ١٩٨٢[٤]، ومحاولتها فرض اتفاق سلام على لبنان. لكنها عادت وقبلت باتفاقية لإخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان وضمن شروط محددة[٥]. والحقيقة أن اتفاق ١٧ أيار الذي توصلت إليه إسرائيل بعد مفاوضاتها مع لبنان، تم إسقاطه بعد أقل من سنة، فأنسحبت إسرائيل من بعض المناطق اللبنانية دون أي تنسيق مع الحكومة المركزية في بيروت. على إثر ذلك إشتدت سطوة المقاومة وشراستها ضد الجيش الإسرائيلي وعملائه. و كانت قد باشرت مقاومتها في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ فتسببت لها بالكثير من الاصابات والخسائر،

---

(١) المركز العربي للمعلومات: الزعامة المارونية من حبيب السعد إلى سمير جعجع، ط١، بيروت. لبنان، ١٩٨٥، ص ١١٧ - ١١٩.
(٢) أ.د. سامية محمد جابر د. حسان حلاق وآخرون: قضايا العالم العربي، ط١، دار النهضة. العربية، بيروت لبنان ٢٠٠٣، ص ٢١٦ - ٢١٧.
(٣) آني لوران / أنطوان بصبوص: الحروب السرية في لبنان، ط١، طبعت بالاتفاق مع غاليمار، بيروت لبنان، ١٩٨٨، ص ٣٩٤.
(٤) صحيفة الأنوار ٢١ / ٨ / ١٩٨٢ العدد ٧٧٦٩.
(٥) عرفت فيما بعد باتفاق ١٧ ايار (مايو).

وآزرت العمل المقاوم خطة عمل سياسية (من خلال التحرك دوليا للضغط على إسرائيل لسحب قواتها من لبنان) وعسكرية دؤوبة مهدت لخروج إسرائيل من لبنان عام ٢٠٠٠.

تميزت هذه الفترة، على الرغم من شراسة العمليات العسكرية التي واجهت بها إسرائيل العمل المقاوم في لبنان، بتبدل الأمور، وظهور نوع من التوازن بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية، بتمكن المقاومة من التصدي لإسرائيل، وإرغامها على التفكير بعواقب أي اعتداء قد تقوم به ضد لبنان، مما ساهم هذا الوضع إلى تحرك المقاومة في داخل فلسطين لتعلن الانتفاضة عام ١٩٨٧ التي إربكت الحكومات الإسرائيلية. مع ارتفاع الخسائر في صفوف الجيش الإسرائيلي، بدأت إسرائيل تفكر جديا بالانسحاب من لبنان، في محاولة للالتفاف على المبادرات الدولية لعقد مفاوضات سلام في مدريد، التي كانت قد دعت إليها واشنطن لوضع حد للصراع العربي - الإسرائيلي والتفرغ للانتفاضة في الداخل.

من الأهمية بمكان القول أن إسرائيل قد راوغت خلال عمليات المفاوضات منذ عام ١٩٩٠، للحؤول دون الوصول إلى اتفاق سلام يلزمها بالعودة إلى حدود العام ١٩٦٧ كما يطالب العرب، كذلك حالت دون قيام دولة فلسطينية في فلسطين، وتخطت جميع الاتفاقيات الدولية بدعم ورعاية أمريكية وغربية، وتكرست هذه السياسة بشكل خاص بعيد قيام إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل عام ١٩٦٧ إلى إسرائيل عام ١٩٨١[1]. وبعد اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢ حيث عرضت الأمن والسلام الدوليين للخطر. وعلى الرغم من أن مواد ميثاق الأمم المتحدة وضعت لمنع تفاقم النزاعات الدولية، لم يبادر مجلس الأمن لاتخاذ أي تدابير رادعة بحقها لوضع حد لاعتداءاتها المتكررة على محيطها العربي. والأخطر من ذلك أنه لم تتحرك منظمات الأمم المتحدة للحيلولة دون قيام إسرائيل بمجازر ضد الإنسانية، أو بحماية المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين أو السوريين في الجولان المحتل من عملائها، أو منعها من القيام بعمليات القضم والضم للأراضي اللبنانية أو التعدي على المصادر المائية في لبنان أو سوريا أو فلسطين، أو من خلال عدم إحترام حق تقرير المصير كما حصل مع المواطنين السوريين في الجولان عندما فرضت عليهم قبول الهوية الإسرائيلية.

إذا كانت فرنسا وبريطانيا قد عملتا عام ١٩٢٣ على تكريس تقسيم المشرق العربي

(١) صحيفة النهار اللبنانية ١٧/ ١٢/ ١٩٨١ العدد ١٤٧٨٦.

عند تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦) بشكل يناقض ميثاق عصبة الأمم، التي ألزمتهما باحترام رغبات الشعوب بحق تقرير المصير، فقد عمدت إسرائيل أولا عام ١٩٤٨ إلى ضم الجزء الأكبر من فلسطين، عند إعلان قيام دولة إسرائيل، وفرضها الهوية الإسرائيلية على العرب الذين فرضت سلطتها عليهم، ثم عادت ثانية لفرض الهوية الإسرائيلية على السكان السوريين في الجولان المحتل عام ١٩٨١. وهذا يشابه عمل سلطات الانتداب بعدم احترام رغبات الشعوب بحق تقرير مصيرها.

إلا أن البارز في هذه المرحلة تقبل إسرائيل مؤقتاً لفكرة التخلي عن إسرائيل الكبرى، لوضع حد للخسائر التي يتكبدها جيشها في لبنان نتيجة عمليات المقاومة اللبنانية بمختلف تياراتها. ويعود ذلك إلى استمرار مؤازرة سوريا لعملية المقاومة والتزام وحدة المسارين اللبناني ـ السوري. خلال عملية المفاوضات مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد (١٩٩١). وذلك للضغط على إسرائيل لسحب قواتها من لبنان، وإلزامها بقبول تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) والعودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. تكرست نتائج المقاومة بإرغام إسرائيل على سحب قواتها من لبنان، دون أي شرط مسبق أو أي اتفاق مع الحكومة اللبنانية عام ٢٠٠٠. وقد أثر ذلك سلباً على إسرائيل، من خلال تحرك المقاومة في الداخل الفلسطيني، للحذو باثر اللبنانيين لتحرير الأرض المحتلة وتأجيج مقاومة الداخل بعد انتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧، فيما حاولت سوريا استغلال الأوضاع لإحراج إسرائيل، وارغامها على العودة إلى طاولة المفاوضات للخروج من حالة اللاحرب واللاسلم، ومن خلال الوصول إلى اتفاق سلام مشرف لكل الأطراف المعنية بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن وفاة الرئيس حافظ الأسد، وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، منعت العودة للمفاوضات حيث توقفت وساهمت بوصول المتشددين إلى الحكم في إسرائيل، وعدم القبول بإجراء مفاوضات مع سوريا دون أية شروط مسبقة، وترتب على ذلك ارتفاع حدة التوتر، وتوقف فرص السلام في المنطقة أمام تصاعد العنف مجددا.

لا يتذكر الإنسان سوى المعلومات التي يتأثر بها من خلال وسائل الإعلام المختلفة، ولما كانت بعض هذه الوسائل موجهة بشكل يتناسب وسياسة الحكام، حجب عن المواطن العربي الكثير من وقائع تاريخه الحديث إما بسبب تهميشه المتعمد أو بسبب سوء تصرف نابع من رغبة بالاستئثار بالقرار السياسي دون أية مشاركة من الطبقة السياسية المعارضة أو من المثقفين. لهذا تم اتخاذ الكثير من القرارات بشكل

سري لم يتم الاعلان عنها إلا مع مرور الزمن وسقوط صفة السرية عن الوثائق الدولية أو صدفة، مما كان يوجد حالة من الارباك والذهول لدى المواطن العربي مما أعاقه عن المشاركة في اتخاذ العديد من المواقف الصحيحة تجاه هذه الأحداث.

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وستة فصول وخاتمة واستنتاجات، فقد راعيت أن أتناول في كل فصل حقبة معينة من الأحداث ينتهي بعدها عند مفصل هام يكون منطلاقا للفصل التالي، فالفصل الأول عبارة عن مقدمة جغرافية للمنطقة التي يتناولها البحث تليها الأحداث التاريخية وأبرز التطورات السياسية والعسكرية التي ساهمت بتغير خارطة المنطقة ونشؤ مناطق منفصلة عن بعضها، على أثر بعض الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦ ووعد بلفور ١٩١٧ ومؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩.

أما الفصل الثاني فيتناول المراحل الأولى للانتداب والاتفاق على ترسيم الحدود عام ١٩٢٣ (بوليه – نيو كامب) بين منطقتي الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان والانتداب البريطاني في فلسطين وترسيخ هذا الانتداب من خلال صك الانتداب في عصبة الأمم عام ١٩٢٣ (صادق مجلس عصبة الأمم على صك الانتداب في ٢٤ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٣) والاتفاق الودي (اتفاق القدس الموقع بين فرنسا وبريطانيا حول حدود مناطق الانتداب في سوريا ولبنان الكبير وفلسطين) عام ١٩٢٦، إضافة إلى أبرز الأحداث التي حصلت حتى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وما رافقها خلال الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨.

أما أحداث الفصل الثالث فقد تناولت اتفاقيات الهدنة الموقعة بين العرب وإسرائيل بعد حرب النكبة عام ١٩٤٩، وتحديدا منها اتفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية واتفاقية الهدنة السورية – الإسرائيلية، إضافة إلى المشكلة المائية في هذه المنطقة والاقتراحات والدراسات المقدمة لحل هذه المشكلة من مختلف الأطراف الدولية – العربية – الإسرائيلية، إضافة إلى الصراع الحدودي السوري – الإسرائيلي حول المناطق المنزوعة السلاح والذي استمر حتى عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والنتائج المترتبة عن هذا العدوان على الحدود الدولية، ومن ثم ردة الفعل العربية على العدوان خلال حرب يوم الغفران في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣، وما ترتب عن هذين النزاعين من قرارات دولية أهمها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) هذا من جهة، أما على الجهة اللبنانية فقد بدأت إسرائيل بتنفيذ سياسة التوسع من خلال الاعتداءات

المنظمة التي استهدفت الأراضي اللبنانية وتمثلت باحتلالها منطقة مزارع شبعا بعد انتهاء عدوان عام ١٩٦٧ على سوريا ومصر وفلسطين.

الفصل الرابع تناول أبرز نتائج حرب تشرين ومفاوضات فصل القوات بين الجيشين السوري والإسرائيلي، إضافة إلى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية الذي أدى إلى عدوان آذار (مارس) عام ١٩٧٨ ونتائجه السياسية والعسكرية ومنها قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ واستمرار الأحداث بشكلها السلبي الذي أدى إلى ضم الجولان السوري المحتل وإلى قيام إسرائيل مجدداً باجتياح لبنان عام ١٩٨٢ والنتائج السياسية والعسكرية الخطيرة التي أفرزها هذا الاجتياح على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي وكان له الأثر الكبير لقيام الانتفاضة في فلسطين عام ١٩٨٧، يضاف إلى ذلك المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية برعاية أمريكية التي مهدت لاتفاق ١٧ ايار (مايو) ١٩٨٣ الملغى وصولا حتى مرحلة مفاوضات مدريد، كما تتناول مشكلة ضم الجولان السوري المحتل عام ١٩٨١ وما رافق ذلك من تحركات دولية وتوتر بين الطرفين.

الفصل الخامس يتناول المرحلة التي تلت الوصول إلى إتفاق ١٧ أيار (مايو) وإلغائه وما رافق ذلك من انسحاب إسرائيلي جزئي من جنوب لبنان عام ١٩٨٥ وصولا إلى مفاوضات مدريد المتعددة الأطراف والجولات إضافة إلى مؤتمر موسكو الاقليمي وامتداداتهما من مفاوضات واشنطن وواي بلانتايشن.

اما الفصل السادس فيتناول المرحلة التي سبقت عدوان نيسان (أبريل) ١٩٩٦ وما تلا هذا العدوان من اتفاق تفاهم نيسان (أبريل) ١٩٩٦[١] ومن ثم العروض الإسرائيلية للانسحاب من لبنان وسوريا وصولا إلى بدء التحرير من أرنون عام ١٩٩٩ تلك القرية اللبنانية التي تحدت الارادة الإسرائيلية وصولا إلى مفاوضات شبيردز تاون في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩بين رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهودا باراك ووزير الخارجية السورية فاروق الشرع للوصول إلى صيغة للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية والسورية المحتلة والتوصل إلى اتفاق سلام وما نتج عن فشل التوصل لهذا الاتفاق حيث تسارعت الأحداث وأدت إلى الانسحاب الإسرائيلي الآحادي عام ٢٠٠٠ دون تنسيق مع الحكومة اللبنانية وما رافق ذلك من تضارب في وجهات النظر اللبنانية

(١) أنظر الوثيقة رقم ٣٨.

والدولية حول إكتمال الانسحاب من جنوب لبنان وما رافق ذلك من نتائج ترتبت عن هذا الانسحاب، بعد استمرار إسرائيل باحتلالها لمنطقة مزارع شبعا وبروز مشكلة لبنانية ـ دولية ـ إسرائيلية حول هوية هذه المزارع بين لبنانية أم سورية، حسمت أخيرا باعتراف الأمم المتحدة عبر أمينها العام كوفي أنان باكتمال الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بناء لقرارات الأمم المتحدة وتحديدا القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)[١] وذلك على الرغم من التحفظ اللبناني الذي تمثل برسالة رئيس الجمهورية اللبنانية أميل لحود إلى الأمين العام حول عدم اكتمال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان[٢].

أما الخاتمة فتتناول ما توصلت إليه من نتائج واستنتاجات وبعض الأسئلة المطروحة برسم الاجابة من قبل الحكومة لأنها الوحيدة القادرة على الاجابة على العديد من هذه الأسئلة بسبب اتباعها سياسة التعتيم والتضليل التي مازالت تعتمدها منذ العهود السابقة (أقله منذ الاستقلال عام ١٩٤٣).

اعتمدت في بحثي على العديد من المراجع العربية والأجنبية وتقارير ومقالات صحفية بالاضافة إلى الوثائق المنشورة وغير المنشورة، ويمكن عرض البعض منها على سبيل المثال:

١ - د. اسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت لبنان ١٩٦٥.

يعتبر هذا المرجع من أهم المراجع التي تتناول قيام ونشأة دولة إسرائيل ويمكن أن يعتمد عليه كل باحث أو مهتم بهذا الشأن، حيث يتناول هذا الكتاب المطالب الأساسية لرجال الصهيونية العالمية حول الدولة اليهودية وحدودها وأبعادها، إضافة إلى الأفكار العقائدية لبعض القادة اليهود والأسباب التي دعتهم للمطالبة بإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين. وعلى الرغم من أن الطبعة الأولى التي صدرت عام ١٩٦٨ قد تناولت المطالب الحدودية للقادة اليهود فإن هذه الدراسة لم تتناول بشكل مباشر الاتفاقيات الحدودية الموقعة بين الانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني في سوريا ـ لبنان ـ فلسطين، كذلك الأمر استمر الدكتور أسعد يتناول في كتابه موضوع المطالب الحدودية لمختلف التيارات العقائدية اليهودية بالنسبة لفلسطين بعد توقيع اتفاقية بوليه نيو ـ كامب عام ١٩٢٣، ومن ثم السبل المقترحة لتحقيق قيام دولة إسرائيل في فلسطين.

(١) أنظر الوثيقة رقم ٤٥.
(٢) أنظر الوثيقة رقم ٤٣.

إستمر طبع الكتاب لعدة طبعات، ففي العام ٢٠٠٣ صدرت الطبعة الرابعة المنقحة من الكتاب في بيروت وقد اشتملت بعض الأحداث التي حصلت بين عامي ١٩٦٨ و٢٠٠٠، فإن الدكتور أسعد وبالرغم من تناوله موضوع الحدود بشكل أكبر من السابق وتحديدا عقب حرب العام ١٩٦٧ فإنه لم يتناول موضوع الحدود بشكل تطور تاريخي أو من حيث الاتفاقيات وإنما من خلال السيطرة الإسرائيلية المباشرة عقب الحرب لأن موضوع دراسته لا يشتمل هذه النقاط، لهذا كان كتابه غنيا بالمادة التي حاول من خلالها إيصال المعلومات للقارئ والباحث حول فكرة قيام وتطور دولة إسرائيل عبر التاريخ الحديث والمعاصر.

٢ - د. عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف وصراع الدولة ١٩٠٨ - ١٩٣٦، مؤلف خاص لا دار نشر، بيروت لبنان، ١٩٨٥.

كان لهذا المرجع أهمية كبيرة من خلال إلقائه الضوء على مرحلة هامة من مراحل تطور الحدود الجنوبية للبنان مع فلسطين، حيث تناول الدكتور عصام في كتابه مراحل تطور مساحة لبنان الحديث بعد اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦، وخلال مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، ومطالب اللبنانيين خلال المؤتمر للحدود المقترحة للبنان، وكذلك المفاوضات بين الانتدابين البريطاني في فلسطين والفرنسي في سوريا ولبنان وصولا لاتفاقية بوليه ـ نيو كامب عام ١٩٢٣ وانتهت دراسة د. خليفة عند العام ١٩٣٦.

الجدير ذكره أن د. خليفة عاد وتطرق لموضوع الحدود في دراسات أخرى، ليس آخرها دراسة عن مزارع شبعا اللبنانية المحتلة، إصدار وزارة الإعلام اللبنانية عام ٢٠٠١، ولكن كان موضوع هذه الدراسات إثبات لبنانية مزارع شبعا بشكل عام. إلا أن دراستي لا تتناول هوية مزارع شبعا ألبنانية كانت أم سورية، بقدر ما تتناول الموضوع من خلال موقع المزارع بالنسبة للانتدابين البريطاني والفرنسي خاصة في ظل اعتراف رسمي سوري بلبنانية مزارع شبعا.

٣ - عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ١٩٨٩.

كما هو حال الدكتور أسعد رزوق يذكر مطالب اليهود حول قيام الدولة اليهودية في فلسطين، فالدكتور عصام خليفة تناول مطالب اللبنانيين بالنسبة للبنان، فقد تناول عادل

رياض موضوع الحدود الإسرائيلية بحسب رؤية اليهود ومطالبهم، ومن ثم كيف تطورت مساحة هذه الدولة مع الأيام، منذ إعلان قيامها عام ١٩٤٨ وبشكل مواز بتبدل مطالب القادة اليهود في هذه الدولة، إلا أنه لم يتناول هذا الموضوع من خلال الاتفاقيات أو المعاهدات أو لنتائج الحروب المتكررة خاصة وأن هذا الموضوع يقع خارج نطاق الدراسة التي قامت على أساس المطالب الفكرية والعقائدية لحدود الدولة ومحاولة تحقيق هذه المطالب على أرض الواقع، في حين تركزت الدراسة على المرحلة بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٧٣، أضف إلى ذلك أن الدراسة هذه لم تتناول موضوع النزاع والمشاريع المائية التي كانت أحد أسباب النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

والحقيقة أن الأستاذ عادل رياض قد تناول موضوع الحدود بشكل خاص بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٧٣، حيث تناول بشكل مفصل المواقف والأحداث التي ساهمت بتطور الحدود في تلك الفترة من الناحية العسكرية والتصريحات المتنوعة للسياسين الإسرائيليين، ذاكرا أهم الأحداث التي جرت خلال تلك الفترة.

٤ - إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سورية ولبنان، دار المنارة، بيروت لبنان، ١٩٩٩.

يعتبر هذا الكتاب من الكتب الهامة التي تطرقت لموضوع الحدود بين سورية ـ لبنان ـ فلسطين، لتناوله مفاصل هامة لبعض مراحل تطور الحدود بشكل مفصل بين فلسطين (إسرائيل) من جهة وسورية ولبنان من جهة أخرى.

بدأ إبراهيم عبد الكريم دراسته عن الحدود السورية - الفلسطينية وركز على أهم المعاهدات الدولية بهذا الخصوص، كما تناول بشكل مفصل مرحلة النزاع الحدودي بين سورية وإسرائيل حول المناطق المنزوعة السلاح والتي نشأت بعد حرب العام ١٩٤٨ وحتى قيام حرب العام ١٩٦٧.

أما بخصوص الحدود بين لبنان وفلسطين (إسرائيل)، فقد تناولت أيضاً المعاهدات الدولية الهامة، بما في ذلك مراحل احتلال منطقة مزارع شبعا وبعض الاقتطاعات للأراضي اللبنانية التي حصلت حتى عام ١٩٩٥.

لكن الدراسة انحصرت حول الحدود بين الطرفين خلال فترة زمنية محددة، ولم تتناول المواضيع السياسية أو العسكرية أو الأطماع المائية خلال عملية تطور الحدود.

٥ - البروفيسور موشيه برافر: حدود أرض إسرائيل، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان الأردن ١٩٩٠.

بعد أن تناولت الموضوع من وجهة نظر لبنان وسوريا، كان لا بد التعرف إلى وجهة نظر إسرائيل حول موضوع الحدود، فكان هذا الكتاب المترجم عن نصه الأصلي للبروفيسور الإسرائيلي عبر دار الجليل، فقد تناول موضوع الحدود منذ الفترة التي سبقت قيام دولة إسرائيل وحتى عام١٩٩٠. مستعينا ببعض الدراسات الميدانية التي قام بها، والتي تطابقت في بعض المواقع مع ما ورد لدى الطرفين اللبناني والسوري، فيما حصل بعض التضارب في بعض المناطق، يعود ذلك إلى تكريسه مطالب اليهود كأساس لدراسته، أو إلى خطأ في التوضيح نتيجة فهم خاطئ لأسماء بعض المناطق، خاصة في منطقة الحزام الأمني في جنوب لبنان[1]، هذا وقد اعتبر أن منطقة الحزام الأمني أراضي لبنانية محتلة لا تقع ضمن أرض إسرائيل، والغريب في الأمر أنه الباحث الوحيد الذي قام بوضع حدود جغرافية تكاد تكون دقيقة للغاية (بسبب الاختلافات البسيطة في أسماء الوديان أو القرى نتيجة اللغة أو اللفظ..) لمنطقة الشريط الحدودي. علماً أنني حاولت الوصول لمثل هذه الخرائط أو المعلومات عن حدود الشريط المحتل في المراجع أو وسائل الإعلام أو من خلال السلطات الرسمية اللبنانية، فانني لم أصل إلى نتيجة تذكر سوى معلومات شفهية غير موثقة، ويعتبر هذا نقصا وثغرة لموضوع هام يطال بعض المواضيع التي كان لها أثر كبيرعلى سير الأحداث في لبنان وصراعه مع إسرائيل. علماً أن أغلب المصادر اللبنانية تذكر أن الشريط اللبناني المحتل يتألف من الأقضية والمدن التالية... فحاولت من خلال هذه الدراسة سد ثغرة حول الموضوع عينه من خلال مصادر متنوعة.

٦ - د. سامية محمد جابر د. حسان حلاق وآخرون: قضايا العالم العربي، ط١، دار النهضة العربية بيروت، ٢٠٠٣.

٧ - منيف الخطيب: مزارع شبعا حقائق ووثائق، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان ٢٠٠١.

٨ - يوسف ديب مزارع شبعا دراسة وثائقية لمراحل الاحتلال والاقتلاع والأطماع

(١) لمزيد من المعلومات حول الحزام الأمني يرجى مراجعة المعلومات حول هذا الموضوع صفحة ١٨٦.

وتأكيد الحق اللبناني، إصدار مجلس النواب اللبناني بالتعاون مع اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار (مارس) و١٨ نيسان (أبريل)، بيروت لبنان، ٢٠٠١.

٩ - هيئة أبناء العرقوب: مزارع شبعا في مواجهة الأطماع الصهيونية، منشورات المركز الوطني للدراسات، بيروت لبنان ١٩٩٦.

تناولت هذه المراجع إشكالية هامة، تطورت لتصل إلى الذروة مع الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠، وكانت هذه المشكلة المتجددة مصدرا للخلاف بين لبنان والأمم المتحدة بعيد الانسحاب الإسرائيلي، وما رافق ذلك من تحفظات لبنانية حول إكتمال الانسحاب الإسرائيلي من لبنان أو عدمه، خاصة بعد إعلان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بناء للقرارات الدولية ومنها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي دعا إسرائيل للانسحاب من لبنان وحتى الحدود الدولية المعترف بها رسميا، في مقابل اعتبار إسرائيل نفسها قد نفذت القرارات الدولية بشكل كامل، مما استدعى قيام لبنان بحملة منظمة ومدعومة بالوثائق لإثبات لبنانية مزارع شبعا.

لم يكن هدف دراستي إثبات لبنانية مزارع شبعا بعد تناولها من قبل العديد من الباحثين وإلا أصبحت تكرارا للموضوع عينه، ولكن هدفت إلى تناول الموضوع على أساس أن هذه المزارع تقع شمال خط بوليه ـ نيو كامب (خط الحدود المتفق عليه بين فرنسا وبريطانيا بعد اتفاقية بوليه نيوكامب عام ١٩٢٣)[١]، وأنها لبنانية باعتراف رسمي سوري ولبناني وبهذا تكون إسرائيل لم تقم بتنفيذ الانسحاب كاملاً من الأراضي اللبنانية، وهذا ما يؤكد حق لبنان بالطلب إلى الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل لسحب ما تبقى من قواتها من لبنان، والجدير ذكره أن الرئيس اللبناني إميل لحود كان قد وجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ضمنها تحفظ لبنان من الانسحاب الإسرائيلي غير الكامل، وطالبه بضرورة فرض الانسحاب الإسرائيلي من مزارع شبعا، لأنها تقع ضمن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وليس ضمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) على الرغم من أنها أحتلت عام ١٩٦٧، غير أنها لا تدخل ضمن نطاق عمل قوات الأمم المتحدة في الجولان اليونيدوف Unidof[٢].

(١) أنظر الوثيقة رقم ٩.
(٢) أنظر الوثيقة رقم ٤٣.

١٠ - د. خيرية قاسمية: الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ج م ع، ١٩٧٩.

مصدر هام يحتوي العديد من الخرائط التوضيحية مع شرح لكل حدث يوضح الخريطة، مصدر يهم كل باحث للاطلاع على خرائط سير النزاع العربي ـ الإسرائيلي، والاتفاقيات التاريخية التي قسمت المنطقة ومناطق فصل القوات في الجولان..

أما المصادر الأجنبية التي اعتمدت عليها فهي متعددة، أذكر منها:

1 - Alan R. Talor: Prelude To Israel An Analysis of Zionist Diplomacy 1897 - 1947, Philosophical Library, New York USA, 1959.

ينقل هذا الكتاب وجهة نظر أطراف أجنبية حول المطالب اليهودية للتعجيل بقيام الدولة اليهودية في فلسطين، من خلال تنفيذ الاتفاقات السابقة ومنها اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦)، وغيرها التي سمحت مع مرور الوقت باستعمار فلسطين تمهيدا لتحين الفرصة وإعلان الدولة اليهودية في فلسطين.

كذلك يتناول الإصرار اليهودي والعمل الدؤوب لضمان فرض الانتداب البريطاني على فلسطين للتأكد من العمل في ظل هذا الانتداب للسيطرة على فلسطين، وبرزت هذه المطالب خلال مؤتمر الصلح المنعقد في باريس في كانون الثاني (يناير) عام ١٩١٩، وتطرقوا لموضوع الحدود بين فلسطين من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى. كذلك تناول الدور الذي قاموا به خلال عام ١٩٢٠، إبان مرحلة المفاوضات لتكريس النفوذ البريطاني في فلسطين والفرنسي في لبنان وسوريا، والضغوط التي مورست على الطرفين الفرنسي والبريطاني للحصول على تنازلات فرنسية من لبنان وسوريا لصالح فلسطين وتعديل اتفاقية سايكس إبيكو بما يتناسب ومصالحهم.

2 - William L. Cleveland: A History Of Modern Middle East, Second Edition, Western Views, USA - UK, 2000.

يشكل هذا الكتاب أحد الكتب، التي ظهرت في الفترة القريبة الماضية، حيث تطرق المؤلف إلى أسباب ونتائج بعض الصراعات العربية ـ الإسرائيلية، وكيف تحول الصراع من صراع عربي ـ إسرائيلي إلى فلسطيني ـ إسرائيلي على الأرض اللبنانية بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٧١، وانتقال الصراع إلى الساحة اللبنانية، وتناول ردة الفعل الإسرائيلية، إضافة إلى ما كان يقوم به قادة الأركان الإسرائيليون لتأجيج الصراع مع الفلسطينيين، من خلال دفعهم لشن

المزيد من العمليات عبر الحدود اللبنانية بعد قيام إسرائيل ببعض العمليات الاستفزازية ضدهم لإرغامهم على المبادرة إلى شن هجمات انتقامية تمهد إلى إيجاد التبريرات الكافية للقيام باعتداءات إسرائيلية ضد الأراضي اللبنانية، تمهيدا للوصول إلى مرحلة يستطيعون فيها تحقيق أطماعهم التوسعية والمائية ومنها تغيير نظام الحكم في لبنان، وهذا ما تجلى في عدوان الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ومحاولتهم فرض اتفاقية سلام ومن ثم تطبيع العلاقات مع لبنان، لكن مع فشل المسعى الإسرائيلي عادت الحكومة الإسرائيلية وقبلت باتفاقية لا تطبع الأوضاع الاقتصادية والدبلوماسية بقدر ما تسمح لهم بالسيطرة غير المباشرة على لبنان من خلال فرض بعض الشروط التي ساعدت على الحد من سلطة الحكومة اللبنانية في منطقة الجنوب اللبناني.

لا بد من الاشارة إلى أن هذا الكتاب تناول الأحداث دون أن يتطرق إلى موضوع الحدود المشتركة بين لبنان وإسرائيل وسوريا، وانما تطرق إلى ما وصلت إليه المنطقة من حلول بشكل مفصل أو لنتائج الاتفاقيات التي تلت الصراعات العربية - الإسرائيلية.

من الطبيعي أن يعمد كل باحث يتناول موضوعا معاصرا أن يطلع على الدوريات والصحف المعاصرة للحدث، خاصة إذا كانت المرحلة التي يعمل الباحث على تغطيتها لم يمر الوقت عليها ليتسنى له الحصول على الوثائق ومع قلة المراجع التي تتناول الموضوع عينه من نواحي مختلفة، وهذا ما صادفني من خلال وجود نقص في المراجع، وإن وجدت كانت هذه المراجع تعتمد على الصحف المعاصرة للحدث خاصة لمرحلة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠، ومثالا على ذلك فإن بعض الرسائل المسلمة للأمم المتحدة حول موضوع الانسحاب لم يشر إليها العديد من الباحثين، ولما حاولت الحصول على نصوصها تعذر علي ذلك، على الرغم من محاولتي الحصول عليها من مؤسسة المحفوظات الوطنية، أو وزارة الإعلام اللبنانية، أو وزارة الخارجية، دون جدوى مما أستدعى مني زيارة لأصحاب الشأن (الدكتور سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية السابق ١٩٩٨ - ٢٠٠٠) حيث لم أجدها، فعدت إلى تاريخ الرسالة في الصحف حتى تسنى لي الحصول عليها علماً انها لم تنشر إلا في صحيفة (النهار) فقط، وهذا ما يصعب من العمل البحثي لوجود نقص في المعلومات تقوم الصحف اليومية بسد جزء من هذه الثغرة.

كذلك هناك بعض المعلومات التي حصلت عليها من أرشيف الصحف السورية (الثورة)، لهذا أمام ندرة المراجع كان لزاما علي الاعتماد اكثر وأكثر على الصحف والدوريات، ومنها: الأحرار اللبنانية، اللواء، الأنوار، الثورة (السورية)، الديار، العهد، السفير، المستقبل، النهار، الشراع، والكفاح العربي.

ولما كان من شروط البحث العلمي الجاد توافر الوثائق التاريخية، فإنني استعنت ببعض الوثائق المنشورة وغير المنشورة، ومن الوثائق المنشورة:

- رسائل الأمير فيصل وحاييم وايزمان إلى مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، حيث تظهر هذه الوثائق مقدار تقبل العرب لشروط الغرب والتنازلات التي قبلوا بتقديمها لصالح اليهود في فلسطين، مقابل الحصول على الاستقلال. من جهة أخرى ارتفاع سقف المطالب الصهيونية بخصوص الحصول على الامتيازات في فلسطين تمهيدا لتحين الفرصة المناسبة واستغلالها لإعلان الدولة اليهودية، وهذا ما تجلى في وثيقة الاتفاق بين فيصل ووايزمان[١].

- مجموعة من الوثائق التي تتناول الأوضاع السياسية والعسكرية قبل استتباب الأوضاع عام ١٩٢٦، بعد توقيع اتفاق حسن الجوار بين الانتدابين البريطاني في فلسطين والفرنسي في سوريا ولبنان عام ١٩٢٦، وتناولت هذه الوثائق مطالب العرب بخصوص الاستقلال والحدود. وكذلك محاولة الانتدابين الفرنسي والبريطاني تكريس بسط سيطرتهما على المنطقة في ظل موافقة من الولايات المتحدة الأمريكية[٢]، إضافة إلى مراسلات المفوض السامي الفرنسي مع حكومته، يعلمها فيها عن تحركات اليهود المريبة في لبنان وسوريا، ومقدار الضرر الحاصل من هذا التحرك على الأوضاع السياسية والحدودية بسبب استمرار وجود المطامع اليهودية في الأراضي اللبنانية وانتظار الفرصة المناسبة للتقدم بطلب ضم هذه الأراضي إلى فلسطين.

- وثائق الاتفاقيات الدولية:

أ - اتفاقية بوليه ـ نيو كامب (١٩٢٣) الذي رسم الحدود بين لبنان وسوريا من جهة وفلسطين من جهة أخرى، ووضع العلامات الحدودية المكونة من ٧١ نقطة حدودية بين الانتدابين، التي تبدأ غرباً عند نقطة في منطقة رأس الناقورة وتتجه النقاط شرقاً

(١) أنظر الوثيقة رقم ٢.
(٢) أنظر الوثيقة رقم ١٠.

وباتجاهات متعددة، لتصل إلى منطقة الحمة عند الحدود السورية ـ الفلسطينية ـ الأردنية.

وأهمية هذه الاتفاقية، أنها تظهر أماكن النقاط الحدودية بشكل دقيق بين منطقتي الانتدابين، وكان مرجعا وأساسا للعديد من الاتفاقيات الدولية بين لبنان وفلسطين من جهة وسوريا وفلسطين من جهة أخرى في وقت لاحق.

ب – اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٩ تعتبر هذه الاتفاقية أول وثيقة رسمية لبنانية – إسرائيلية تعترف بالحدود الدولية بين لبنان وفلسطين المحتلة، ونظمت العلاقة بين الطرفين على الرغم من إلتزام لبنان الرسمي قطع العلاقات مع إسرائيل تضامنا مع القرار العربي بالمقاطعة الكاملة لإسرائيل.

ج – اتفاقية الهدنة السورية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٩ التي وقعت بعد حرب العام ١٩٤٩، لكن على الرغم من وجودها فقد ظهرت مشكلة بين الطرفين تمثلت بالنزاع الذي قام حول بسط السيادة على المناطق المنزوعة السلاح بين سوريا وفلسطين المحتلة، حيث نظمت اتفاقية الهدنة العلاقة بين الطرفين وكرست التحفظ السوري على منطقة النزاع حيث حاولت إسرائيل فرض واقع للأمر ومطالبتها سوريا بالعودة إلى الحدود التي كانت قائمة قبل حرب عام ١٩٤٩ وبسط السلطة الإسرائيلية عليها، هذا وقد تناولت الاتفاقية تحديدا لمسار الهدنة المعدلة عن اتفاقية بوليه ـ نيو كامب (١٩٢٣).

د – اتفاق ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣ الذي حاولت من خلاله إسرائيل الوصول إلى حالة سلم مع لبنان خارج المعاهدات أو اتفاقيات السلام، ليتناول هذا الاتفاق كافة الأمور التنظيمية للعلاقة بين الطرفين اللبناني والإسرائيلي، كما أكد اعتراف الطرفين بالحدود الدولية التي وضعت عام ١٩٢٣.

هـ – بعض محاضر مجلس الوزراء اللبناني (١٩٣٩ – ١٩٤٨ – ١٩٧١)، التي تتناول بعض المواضيع التي كانت قائمة وموقف الحكومات اللبنانية من مشكلة الحدود مع فلسطين، ومن ثم الدولة اليهودية في فلسطين المحتلة، التي عادت وتجددت هذه المشكلة بين لبنان والأمم المتحدة وإسرائيل خلال عملية الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠، وكذلك بالنسبة للمشاكل الحدودية مع سوريا وتأليف لجان مختصة

لحل المسائل الشائكة بين الطرفين، كما تناول موضوع المشكلة الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨.

وعلى الرغم من أن هذه الوثائق منشورة إلا أن نصوصها لم تنشر وإنما اقتصر النشر على بعض الأفكار التي تتناولها.

و – قرارات سلطة الانتداب الفرنسي في لبنان باعتبارها السلطة الحاكمة بناء لتوصيات مؤتمر الصلح في باريس في كانون الثاني (يناير) عام ١٩١٩، ومؤتمر سان ريمو في إيطاليا في ٢٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٠، ومنها القرار ٣١٨ الصادر عن المفوض السامي الفرنسي غورو في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠، الذي حدد حدود الأقضية والمحافظات التي شكلت دولة لبنان الكبير من خلال ضم بعض المناطق من الولايات العثمانية السابقة إلى متصرفية جبل لبنان وذلك عام ١٩٢٠، بالاضافة إلى العديد من القرارات التي تظهر الحدود الإدارية للبنان وأقضيته.

ز – الأرشيف الفرنسي، حيث أن الوثائق الفرنسية التي استعملت بشكل اساسي في الفصلين الأول والثاني تبرز مطالب اللبنانيين في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، وكذلك تظهر مطالب اللبنانيين بإعادة ما اعتبروه أراضي سلخت عن لبنان خلال فترة المتصرفية ١٨٦١ – ١٩١٥، كما تناولت بعض الوثائق القرارات التي وضعت إبان الانتداب الفرنسي والبريطاني على المشرق العربي، والتي تناولت موضوع الحدود بين الانتدابين في سوريا ولبنان وفلسطين.

ح – الأرشيف البريطاني، ذلك أن الأرشيف البريطاني أحد أغنى وأثرى الأرشيفات في العالم، لما يحتويه من وثائق هامة تطال العديد من مجالات النزاعات والعلاقات بين الدول المختلفة، ولهذا كان لابد لي من الاستعانة بالوثائق البريطانية لإغناء بحثي بما يوضح تطور الأحداث التي كانت تجري خلال مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، كما جاءت لتغطي مرحلة هامة من مراحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وما آلت إليه الأمور من تعديل لحدود أو أسباب قيام النزاعات المسلحة بين الطرفين.

تنقسم الوثائق البريطانية التي استخدمتها في بحثي إلى قسمين: القسم الأول تناول المرحلة الأولى من الصراع العربي – الإسرائيلي حتى قيام الدولة عام ١٩٤٨، والعمل الذي بذل من قبل أعضاء ورجال المنظمة الصهيونية لقيامها، والمطالب التي تقدموا بها خلال تلك المرحلة لتوسيع رقعة فلسطين على حساب لبنان وسوريا.

أما القسم الثاني فقد غطى المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٦٧ من خلال بعض الرسائل بين سفارات بريطانيا في المنطقة ولندن وتناولت أسباب النزاعات التي حصلت بين سوريا وإسرائيل، إضافة إلى المواقف السياسية لبعض الزعماء الإسرائيليين من موضوع الحدود.

ط - الأرشيف الأمريكي حيث تلقي وثائق الأرشيف الأمريكي الضوء على الظروف السياسية والعسكرية التي رافقت مرحلة التوتر التي سبقت عدوان عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى بعض الوثائق التي أفرجت عنها الحكومة الأمريكية والتي تناولت ما رافق حرب العام ١٩٦٧ ونتائجها.

وتجدر الاشارة إلى أهمية الوثائق الأمريكية خاصة، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية محور الحركة السياسية في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ (بسبب الخسائر التي تكبدتها كل من فرنسا وبريطانيا ودول المحور ألمانيا وإيطاليا واليابان خلال الحرب العالمية الثانية، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تزعم الدول الرأسمالية الغربية بمواجهة ما اسطلح على تسميته الدول الاشتراكية الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي الذي إنهار عام ١٩٩٠)، وأصبحت توجه السياسة العالمية بما يتناسب ومصالحها خلال صراعها مع غريمها القطب الآخر في العالم الاتحاد السوفياتي وذلك خلال القرن العشرين، فكانت الشريك الأساسي في صنع القرار للعديد من الأحداث التي جرت أبان الحرب الباردة.

وهنا لا بد من ذكر دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم إسرائيل بشكل مطلق خلال حروبها وصراعها مع العرب في المحافل الدولية، من خلال إستعمال الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد أي قرار قد يتخذ ضد إسرائيل، ويشكل خطرا عليها أو من خلال الدعم العسكري غير المحدود لمواجهة القوة العربية فجعلت منها قوة قادرة على ضرب العرب مجتمعين، وحين كادت تنهار عام ١٩٧٣ سخرت قوتها العسكرية لمنع انهيار وسقوط إسرائيل بعد أن وضعت مخزونها العسكري بتصرف إسرائيل عبر أضخم جسر جوي عسكري، مقابل ذلك وقفت الولايات المتحدة موقفا منحازا إلى جانب إسرائيل في المحافل الدولية التابعة للأمم المتحدة، وتغاضت عن العديد من عمليات قضم وضم الأراضي العربية إلى إسرائيل، وأكثر من ذلك عملت جاهدة إلى إعطاء هذه التعديات غطاء شرعيا لتغطية كافة الأعراف والاتفاقيات الدولية.

وكما هو حال كل طالب علم عليه استعمال وثائق غير منشورة، فإنني استخدمت بعض الوثائق غير المنشورة من الأرشيف البريطاني التي استطعت الحصول عليها من مجموعة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تناولت فترة الصدام الحدودي بين سوريا وإسرائيل خلال حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حول المناطق المتنازع عليها والمنزوعة السلاح، ومحاولات إسرائيل المتكررة لفرض سيطرتها عليها من خلال قيام الجيش الإسرائيلي بتحريض المستوطنين اليهود لتخطي الحدود المشتركة مع سوريا والقيام ببعض الأعمال الاستفزازية لاستغلال ردة فعل الجيش السوري تجاههم لتبرير قيام الجيش الإسرائيلي بعمليات انتقامية تهدف إلى جر الجيش السوري إلى حرب تؤدي الى سيطرة إسرائيل على المزيد من الأراضي العربية.

كما تناولت بعض الوثائق بعض الاقتراحات المقدمة من الدبلوماسيين البريطانيين حول مسألة المناطق المنزوعة السلاح واقتراح الحلول للخروج من حالة النزاع بين الطرفين. ومن هذه الوثائق وثيقة تعود لعام ١٩٥١ حول اقتراح لتعديل الحدود في المناطق المنزوعة السلاح، وتضمن مصالحهما وتقلل من احتمالات قيام نزاع بين الطرفين للسيطرة عليها، وتطرقت هذه الوثيقة إلى المكاسب التي ستحصل عليها كل من سوريا وإسرائيل عبر توسيع بعض المناطق السورية في بعض الأماكن أو تضييقها في أماكن أخرى وبما يضمن لسوريا بعض الحقوق المائية في بحيرة طبريا بسبب رفض سوريا إبعادها عن شاطئ البحيرة الشرقي بعد أن كانت الحدود تمر في وقت سابق وسط البحيرة وأدى إلى حرمان سوريا من الحقوق المائية وظلت تطالب بتعديل الحدود لضمان حقها من الاستفادة من مياه طبريا، كما تطرقت إلى المكاسب التي ستحصل عليها إسرائيل من خلال بسط سيطرتها على بعض الأراضي التي كانت تطالب بضمها وذلك على الرغم من خسارتها الحصرية في حق استعمال مياه بحيرة طبريا.

خلال عملي المستمر للبحث والتقميش توصلت للعديد من الحقائق والخفايا التي كنا نجهلها، إما بسبب الإهمال، أو التعتيم الرسمي لحجب المعلومات عن المواطن العربي بشكل عام، وبأسلوب يختلف عما هو عليه في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية حيث الوصول إلى المعلومات متاح للجميع مع بعض الاستثناءات حول بعض المواضيع السرية حيث يتم الافراج عن الوثائق بعد مرور فترة تتراوح بين خمسة وعشرين إلى أربعين عاما، أما في عالمنا العربي قد يمر الزمن دون أن يسمح لنا الاطلاع على الوثائق (بما في ذلك تركيا حيث لا زال أرشيف الدولة العثمانية في

المخازن والمستودعات ويمنع الوصول إليه)، وعلى الرغم من ذلك فقد استطعت الحصول على قدر كاف من المعلومات الضرورية للقيام بهذه الدراسة، وقد حاولت تناول الموضوع من منطلق محايد في محاولة لإظهار الحقيقة دون أن تتدخل المشاعر الشخصية في تحليل أو صياغة الأفكار، على الرغم من أن هذا الموضوع هو موضوع خلاف بين الأطراف اللبنانية الداخلية، ولا أدل على ذلك ما حصل في الفترة الأخيرة عند الانسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٥ وما رافق ذلك من نقاشات حادة سياسية وارتفاع في حدة المواقف السياسية بين الأطراف اللبنانية حول لبنانية مزارع شبعا، وكان ذلك على لسان بعض المسؤولين اللبنانيين حيث أكد بعضهم على لبنانيتها في حين نفى آخرون لبنانيتها، وقد واجهتني الكثير من العوائق والمصاعب للوصول إلى وثائق حول هذا الموضوع خاصة في الفترة التي تلت إغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ وما رافق ذلك من أزمة سياسية داخلية لبنانية، فقد انعدمت فرص الوصول إلى الوثائق في العديد من مراكز الأرشيف الرسمية والخاصة التي تتناول الموضوع عينه فكان لا بد من الاستعانة بما هو متوافر ومنشور من وثائق تتناول هذا الموضوع، ولا بد لي أن انوه بالشكر إلى مؤسسة المحفوظات الوطنية وموظفيها الكرام الذين لم يبخلوا علي بما احتجت إليه من معلومات ومراسيم وقرارات ضمن ما تسمح به الشروط القانونية، وكذلك لا بد من شكر السيد يوسف ديب رئيس مصلحة التوثيق والمراسلات في المجلس النيابي وقسم التوثيق في المجلس النيابي لمبادرتهم بتقديمهم لي مجموعة خاصة من الكتب تتناول الموضوع في العديد من جوانبه حيث كان ذلك خير معين لي في العديد من القرارات والقوانين، إضافة إلى السادة في قسم التوثيق في وزارة الخارجية اللبنانية الذين حاولوا جاهدين تأمين ما هو متوافر لديهم لمساعدتي ومدي بالمعلومات المطلوبة، وهنا لا بد كذلك من شكر السيدة المسؤولة في قسم الأرشيف في منظمة الإسكوا في بيروت التي عملت مشكورة على تلبية طلباتي وطلبات الزائرين دون كلل أو تأفف وهدفها أفضل المساعدة للزائرين.

كذلك لا بد من شكر مراكز الدراسات والمكتبات العامة والخاصة التي كانت خير معين لي خلال عملي لمدي بما أحتاج إليه من معلومات من مصادر ومراجع وأرشيف صحف وما إلى ذلك من مكونات هذه الدراسة وأبدأ بالشكر للسادة الموظفين المسؤولين عن مكتبة الآداب في جامعة بيروت العربية التي كانت وما زالت صرحا

شامخا للعلم مع تمنياتي لها بدوام النجاح والتطور، والمكتبة العامة في كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية والعاملين فيها، والمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وموظفيه الذين لم يبخلوا علي بشئ إلى حد اعتباري فردا منهم والسماح لي بالعمل بحرية تامة دون أي عائق خلال عملية البحث في أرشيفهم، ولا بد من توجيه الشكر إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي كانت لي خير معين من خلال إمدادي خاصة بالعديد من الوثائق البريطانية التي كان لها الأثر الكبير بإغناء رسالتي بها، وكذلك مكتبة الإمام الخميني التابعة لمؤسسة الامداد (بئر العبد).

كما أود أن أتقدم بالشكر الخاص لشخصين كان لهما دور بارز في مساعدتي بشكل كبير لمجهودهما الفردي الخاص والمميز، وهما السيد علي نور الدين الذي قام مشكورا بتلبية كافة طلباتي وتأمين ما أمكن من مراجع وكتب من خارج لبنان في سبيل مساعدتي من أجل إظهار الحقيقة وإبراز مأساة ضياع الحق اللبناني، أما الشخص الآخر هو الأخ الزميل بهاء الحركة الذي تكبد المشقة والعذاب في مساعدتي لإنجاح هذا المشروع، كما أتقدم بالشكر لكل من وقف إلى جانبي خلال قيامي بعملي هذا.

مصطفى الجوني



الفصل الأول
المزاعم الصهيونية
حول لبنان وسوريا وفلسطين حتى عام ١٩١٩

١ - الحدود بين ولايات المشرق العربي قبل عام ١٨٨٨.

٢ - توطنة جغرافية وتاريخية.

٣ - السطح الجغرافي للبنان وسوريا وفلسطين.

٣-١ - لبنان.

٣-٢ - سوريا.

٣-٣ - فلسطين.

٤ - مزاعم الصهيونية حول الحدود المقترحة للوطن اليهودي في فلسطين.

٥ - وعد بلفور ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩١٧.

٦ - نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ ومؤتمر الصلح في باريس١٩١٩.

٧ - مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩.

٨ - اتفاق فيصل وايزمان.

٩ - انسحاب الجيش البريطاني من لبنان وسوريا في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩.

١٠ - استنتاجات الفصل الأول.

الفصل الأول
المزاعم الصهيونية
حول لبنان وسوريا وفلسطين حتى عام ١٩١٩

١ - الحدود بين ولايات المشرق العربي قبل عام ١٨٨٨:

عمد العثمانيون بعد سيطرتهم على بلاد الشام في موقعة مرج دابق عام ١٥١٦ وموقعة الريدانية في القاهرة عام ١٥١٧ والقضاء على ثورة جان بردى الغزالي والي دمشق العثماني عام١٥٢١ إلى إعادة تنظيم الإدارة في البلاد المفتوحة، فابقوا على وجود ثلاثة ولايات مع تعديل في مساحاتها الجغرافية والتنظيم الاداري، فكانت ولاية الشام وولاية حلب وولاية طرابلس. ضمت ولاية دمشق مركز الولاية دمشق وسناجق القدس وغزة وصفد ونابلس وعجلون وتدمر وصيدا وبيروت والكرك ولكن هذه التقسيمات لم تكن نهائية فكثيرا ما كانت تدمج أو تلغى السناجق بحسب الأوضاع المستجدة وحدث في عام ١٦٦٠ أن شكلت ولاية رابعة هي ولاية صيدا وضمت اليها سناجق صفد وصيدا مع بيروت(١).

قامت السلطات العثمانية باعادة تنظيم الادارة للولايات عام ١٨٦٤ فأبقت على ولاية حلب وأوجدت ولاية الشام أو دمشق لتحل محل الباشوات أو الايالات القديمة فأصبحت تضم أجزاء من ولايتي طرابلس وصيدا القديمتين.

في هذه الأثناء بدأت مدينة بيروت تتبوأ مركزا مهما بعد انشاء متصرفية جبل لبنان فكانت مرفأ المتصرفية ومدينة دمشق، ونتيجة لتطورها وإطراد أهميتها من الناحيتين السياسية والاقتصادية (بالاضافة إلى دورها الجديد لتكون مركزا للرقابة على الإمارة بعد ثورة الأمير فخرالدين المعني الثاني عام ١٦٣٥)، وبقي الوضع على ما هو عليه

(١) د. عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦- ١٩١٦، ص ٩٦.

حتى قيام الحكم المصري في بلاد الشام ١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) عندها عمد الباب العالي إلى إنشاء ولاية بيروت عام ١٨٨٨ وألحق بها سناجق اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس وصيدا وصور ومرجعيون وهكذا حلت بيروت بشكل كبير مكان ولايتي صيدا وطرابلس (أنظر الخريطة رقم ١)[1].

٢ - توطئة جغرافية وتاريخية

أرض إسرائيل أو إريتز إسرائيل (Eretz Isreal) تعبير واحد لمنطقة جغرافية زعم اليهود امتلاكهم لها عبر التاريخ بعد أن منحهم إياها الله حسب معتقداتهم، وهذا الادعاء مبهم من ناحية تحديد مساحة هذه الارض، فهل هي مرادفة باعتقادهم لفلسطين أم أنها تشتمل على سوريا ولبنان وما أصبح يعرف بشرق الأردن، وهل هدف البرنامج الصهيوني لاستعمار فلسطين بحدودها التوراتية حسب زعمهم أم حاول حصر النشاط الصهيوني في ذلك الجزء الذي وقع تحت الاستعمار البريطاني (فلسطين). الجدير ذكره أن فلسطين ككيان سياسي وجغرافي واداري لم تكن موجودة فعلا، بينما وجود لبنان انحصر لفترة في منطقة صغيرة عرفت بالامارة أو امارة جبل لبنان ومن ثم متصرفية جبل لبنان، ولم تكن هناك حدود سياسية بين كافة المناطق العثمانية.

٣ - السطح الجغرافي للبنان وسوريا وفلسطين:

١-٣ - لبنان:

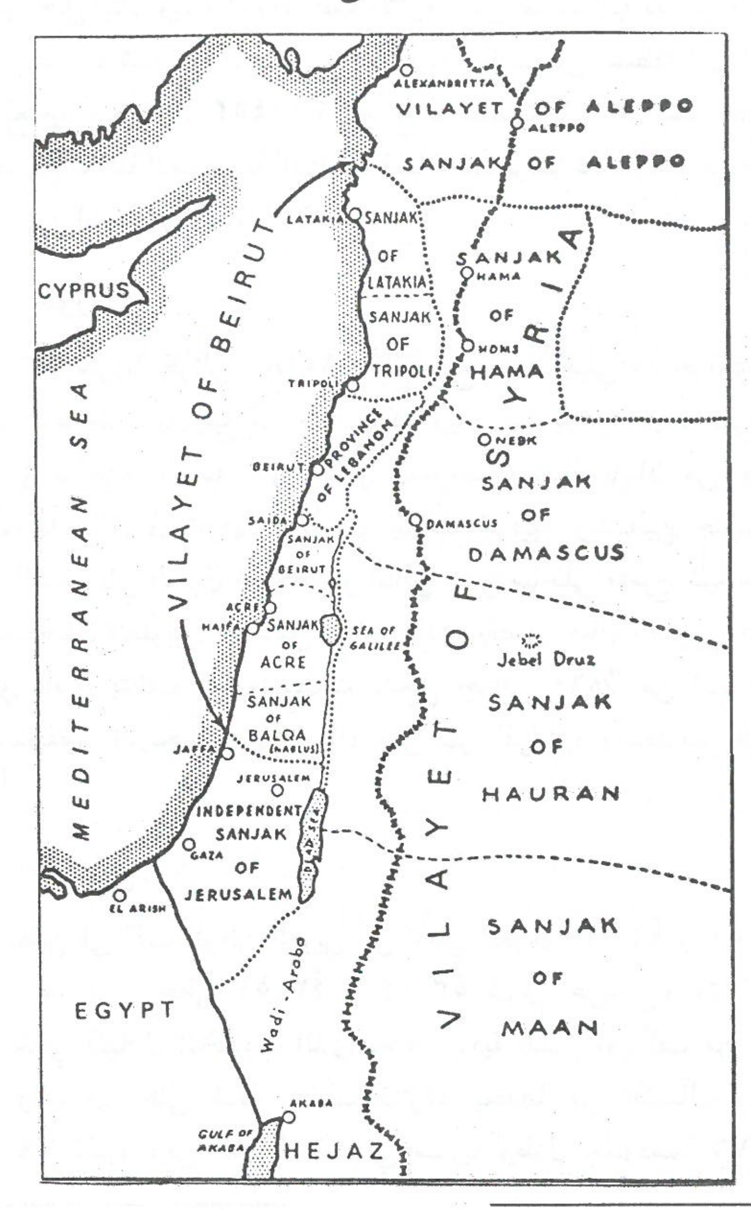
يقع لبنان على السواحل الشرقية للبحر المتوسط، وسط قارات ثلاث وقد أعطاه هذا الموقع أهمية وخصوصاً منذ القديم، ولا يزال نافذة الشرق الأوسط على البحر المتوسط.

تمتد أراضي لبنان على مساحة ١٠٤٥٢ كلم مربع بين خطي ٣٣ْ و٤٤َ ٣٤ْ من خطوط العرض الشمالية، وبين خطي طول ٣٥ْ و ٤ً ٣٦ْ من خطوط الطول الشرقية، يتشكل سطح لبنان من شريط سهلي ساحلي ضيق ومتعرج تليه سلسلة جبال لبنان الغربية ومن ثم المنطقة الداخلية المعروفة بوادي البقاع وتليها سلسلة جبال لبنان الشرقية.

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ١٥٠.

خريطة رقم ١

خريطة ولايات بيروت ودمشق وحلب إبان الحكم العثماني منذ ١٨٨٨ وحتى ١٩١٨[1]



(١) الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧-١٩٤٧، ج١، منشورات الأمم المتحدة ١٩٧٨، ص١٠٠.

يحد لبنان من الغرب البحر المتوسط ومن الشمال والشرق سوريا ومن الجنوب فلسطين[(١)].

وبناء لقرار الجنرال غورو (Goureaud) رقم ٣١٨ القاضي بتشكيل دولة لبنان الكبير من متصرفية جبل لبنان وبيروت والأقضية الأربعة التي ضمت إليه بما في ذلك حاصبيا وقراها ومن ضمنها شبعا وتوابعها (مزارعها)، أما بخصوص المنطقة التي تعرف بإسم القرى السبع فإن مساحة ال ١٠٤٥٢ كلم مربع لا تشملها لأن هذا المصطلح أطلق في وقت متأخر من مرحلة الجمهورية اللبنانية، فيما كانت فرنسا قد تنازلت عن هذه المنطقة لصالح فلسطين ابتداء من العام ١٩٢٣.

٣-٢ - سوريا:

تبلغ مساحة سوريا حوالي ١٨٥١٨٠ كلم مربع، بلد جبلي وصحراوي يعبره نهر كبير هو نهر الفرات الذي ينبع من جبال تركيا ويعبر سوريا في اتجاه سهول العراق، تتمتع سوريا بواجهة عريضة على البحر المتوسط وتحيط بلبنان من جهتين غرباً وتركيا شمالها والعراق شرقها والأردن جنوب شرقيها وفلسطين جنوبها، تتألف سوريا من الغرب إلى الشرق على النحو التالي سهل ساحلي متعرج تليه منطقة جبلية تعرف بإسم جبال العلويين ثم سهل الغاب الذي يفصل جبال العلويين عن الداخل الصحراوي الذي يتألف من منبسطات تشكل حوالي ٦٠٪ من المساحة العامة السورية وتنخفض تدريجيا نحو الشمال حتى نهر الفرات، والجنوب حتى الحدود العراقية[(٢)].

٣-٣ - فلسطين:

تقع فلسطين في قلب الوطن العربي بين خطي العرض ٣٠َ ٩٢ْ و ٥١َ ٥٣ْ شمال خط الاستواء، وبين خطي ٥١َ ٤٣ْ و ٤٠َ ٥٣ْ شرقي غرينتش، وتشكل الطرف الجنوبي الغربي للهلال الخصيب الذي يحيط ببادية الشام (ويتألف من بلاد الشام وفلسطين والعراق) على شكل نصف دائرة، يحدها من الشمال لبنان وطول حدودهما ٧٩ كلم، ومن الشمال الشرقي سوريا وطول حدودهما ٧٦كلم، ومن

(١) أطلس العالم، بيروت لبنان، ص ١٣٧.
(٢) أطلس العالم، بيروت لبنان، ص ١٤٧.

الشرق المملكة الأردنية الهاشمية وطول حدودهما ٥٣١ كلم، وتبلغ مساحتها ٢٧٥٠٠ كلم مربع.

يقسم سطح فلسطين إلى أربعة أقسام:

السهل الساحلي متعرج وهو امتداد للسهل الساحلي اللبناني من جهة رأس الناقورة حتى الحدود الجنوبية وتليها المناطق الجبلية وتشكل ربع مساحة فلسطين وتليها مناطق الأغوار وهي مناطق وادي الأردن وهي منخفضة عن المناطق المجاورة ويقع فيها البحر الميت أخفض نقطة في العالم البري من هذه المنطقة وتليها منطقة النقب إذ تشكل جزأ كبيرا من فلسطين يعادل نصف مساحتها تقريبا[(١)].

٤ - مزاعم الصهيونية حول الحدود المقترحة للوطن اليهودي في فلسطين:

يزعم اليهود وجود تشريعات ووعود إلهية تسمح لهم للادعاء بامتلاك العديد من الأراضي العربية خاصة وأن هذه الادعاءات تبرز في النصوص الواردة في الكتاب المقدس الذي يذكر أن الله وعد اليهود بامتلاك هذه الأرض دون أن يحدد الحدود لهذه الأرض، لهذا نرى تبايناً في وجهات النظر حول مساحة الأرض الموعودة، فتارة ترد إشارة على أن تلك الأرض صغيرة الحجم في منطقة نابلس (يهودا والسامرة)، بينما ذكرت بعض المصادر الأخرى (بروتوكولات حكماء صهيون وأقوال الحاخامات) اشتمالها على مساحة كبيرة بين النيل والفرات علماً أن النصوص الدينية اليهودية لا تنحصر فقط على التوراة بل تتعداها إلى التلمود الذي يعتبر أحد أهم المصادر اليهودية التي تحتوي على شرح وتفسيرات تتعلق بحدود إسرائيل، وهكذا نرى تناقضاً وتضارباً في التوضيحات والتفسيرات للحدود التوراتية لهذه الأرض[(٢)].

وفي هذا الإطار حددت إحدى الآيات التوراتية مساحة فلسطين من دان في الشمال إلى بئر السبع في الجنوب فقد ورد في الإصحاح ٢٠ من سفر القضاة ما يلي: فقد خرج

(١) العميد المتقاعد عبد الرزاق أسود: الموسوعة الفلسطينية، مجلد٣، ط١، الدار العربية للموسوعات، ١٩٧٨، ص ١٤ - ١٧.
(٢) د. عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ١٩٨٩، ص ٢٠.

جميع بني إسرائيل واجتمعت الجماعة كرجل واحد من دان إلى بئر السبع (أنظر الخريطة رقم ٢)[١].

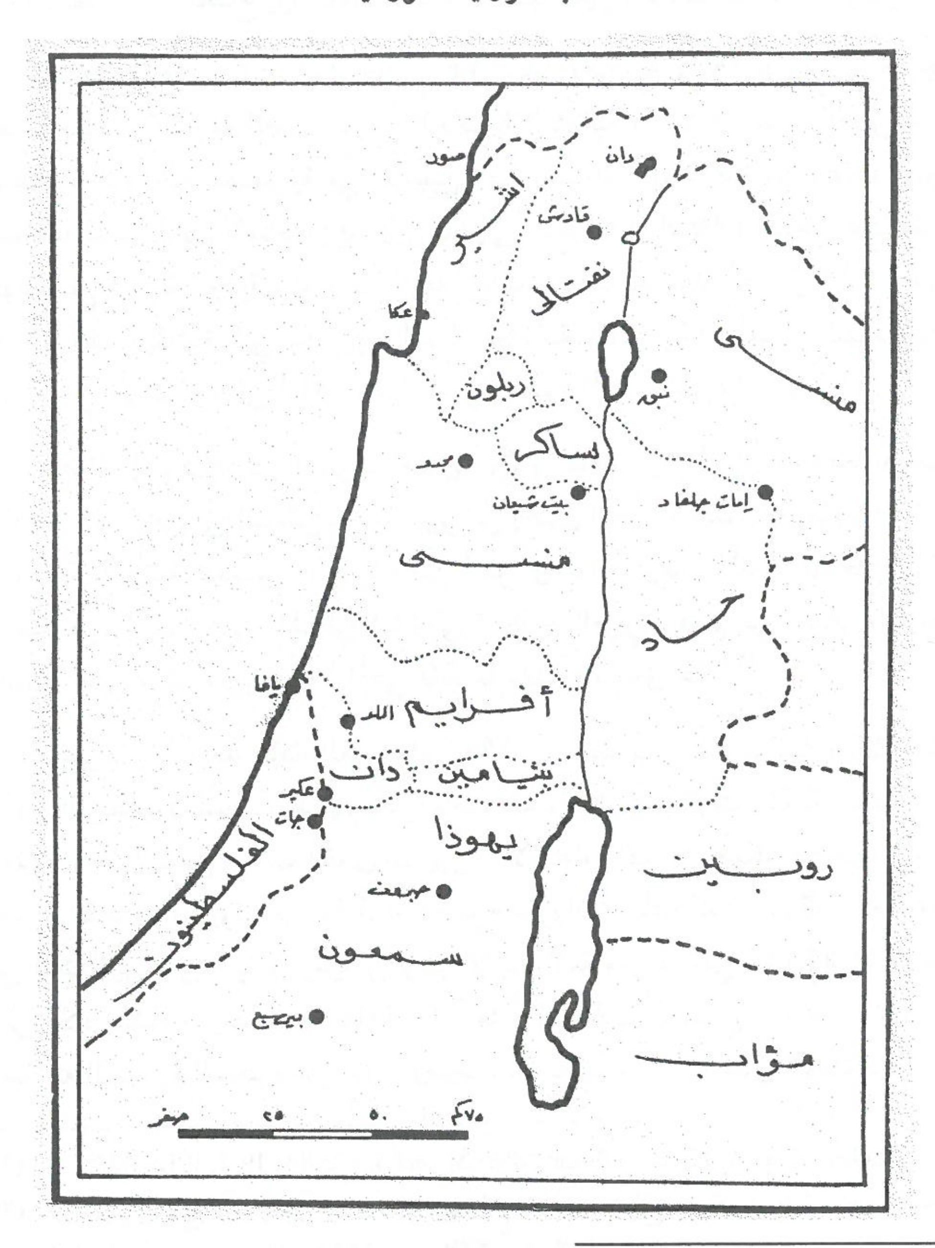
الجدير ذكره أنه منذ أواخر القرن التاسع عشر تقدمت المنظمة الصهيونية باقتراحات حول الحدود المقترحة للوطن المنوي إنشاؤه في فلسطين، مطالبة أصحاب النفوذ الذين يمسكون بزمام الأمور إعادة إحياء الحياة اليهودية في مساحة متواضعة من فلسطين تشتمل على ما كان يعرف في الزمن التوراتي ارث لأسباط إسرائيل، تكون قادرة على القيام بدور هام يمكن أن تبرز فيه فلسطين كجسر أرضي وحلقة وصل بين آسيا وأفريقيا خاصة إذا توافرت لها بعض المراكز التي لا غنى لها عنها لتطوير البلاد اقتصاديا. كما طالبت أن تكون الحدود الشمالية لأرض الأسباط ممتدةً من الشاطئ شمال صيدا (صيدون الفينيقية) في خط مستقيم تقريبا حتى النقطة الأخيرة التي ينحدر عندها وادي اللوا إلى بحيرة أو مستنقع براك إلى جنوب الجنوب الشرقي من دمشق ويمتد الحد الشرقي من النقطة بمحاذاة وادي اللوائم يرسم قوسا واسعا يصل شرقاً إلى مشارف المنطقة الجبلية في اللجا حتى نقطة واقعة على خطي ٦٣ْشرقا و٥١َ ٣٣ شمالاً ومنها يتجه بخط مستقيم إلى جنوب جنوبي شرقي بصرى على خط ٣َ ٣٣ْ شمالاً ثم تتجه الحدود نحو الجنوب بموازاة الخط الحديدي الحجازي وعلى مسافة ١٠ إلى ٢٠ ميلاً شرقي ذلك الخط[٢].

في هذا السياق وخلال المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧ تبنى ديفيس تريتش الأفكار التي تدعو لإنشاء فلسطين الكبرى ودعا لاستعمار فلسطين وسوريا وآسيا الصغرى والعريش وقبرص، وكتب تريتش إلى هرتزل لانتهاز الفرصة قبل فوات الأوان لإنشاء فلسطين الكبرى المؤلفة من فلسطين والمناطق المجاورة لها منبّها لعدم قدرة المنظمة الصهيونية في نشر عشرة ملايين يهودي على مساحة ٢٥٠٠٠ كلم مربع. وخلال المؤتمر الصهيوني الثالث ركز المؤتمرون على ضرورة إدخال سوريا ضمن فلسطين بعد إدخال تعديل على بيان مؤتمر بال لتوضيح أن عبارة سوريا وفلسطين تدل على أننا أدركنا نظريا حاجتنا إلى فلسطين أكبر[٣].

(١) العهد القديم، سفر القضاة، الاصحاح ٢٠، الآية ١.
(٢) د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت لبنان، ١٩٦٨. ص ٢٩٤ - ٢٩٥.
(٣) عادل محمود رياض: المصدر نفسه، ص ٥٢.

خريطة رقم ٢

خريطة حدود أرض إسرائيل التي قسمت على الأسباط حسب الرواية التوراتية[١]



(١) عادل رياض: الفكر الإسرائيلي، وحدود الدولة، ص ٢٣.

خلال لقائه فون هونلوه مستشار الإمبراطور الألماني وبحضور وزير خارجية الرايخ الثاني فون بولو وذلك في خريف ١٨٩٨، رد تيودور هرتزل على سؤال طرحه مستشار الإمبراطور الألماني عن حدود الرقعة التي تطالب بها المنظمة الصهيونية في فلسطين «سوف نطالب بما نحتاج إليه كلما ازداد عدد المهاجرين ازدادت حاجتنا للأرض»(١).

حدد هرتزل في رسالته المؤرخة في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٠٤ إلى وزير خارجية إيطاليا مطالب الحركة الصهيونية من الحكومة العثمانية وذلك في سياق النص حول المطالب التاريخية للصهيونية في فلسطين ومن استجداء المساعدة من زعماء الدول المختلفة لمساعدتهم لاستعمار فلسطين بما يلي «منح امتياز استغلال سنجق عكا مقابل تعهد بدفع ضريبة كجزية سنوية للحكومة العثمانية مقدارها مائة ألف ليرة تركية وبرر مطالبته هذه بالفائدة التي ستجنيها الدولة العثمانية مقابل إنفاق أموال اليهود الذين يعانون من الاضطهاد في أماكن مختلفة من العالم» (أنظر الخريطة رقم٣)(٢).

بالاضافة إلى ذلك فقد أظهرت إحدى الوثائق تناقضاً بين أقواله ومخططاته حول الادعاء الصهيوني في فلسطين، حيث تبيّن من إحدى الخرائط المؤرخة بعام ١٩٠٤ أن المساحة المرتقبة لفلسطين اليهودية بين النيل والفرات ومن الأناضول حتى الخط الممتد من البصرة على الشاطئ الشمالي للخليج العربي وقسم من شمالي الحجاز وصولا حتى مصر، وليس كما ادّعى فقط ما مقداره سنجق عكا(٣).

الجدير ذكره أنه بعد حادثة العقبة عام ١٩٠٦ بين العثمانيين والبريطانيين وذلك حينما حاول البريطانيون بسط سيطرتهم حتى منطقة العقبة عادت وبرزت مشكلة الحدود إلى العلن، وحاولت من خلالها القوى الصهيونية الاستفادة أكبر قدر ممكن من هذه الحادثة لصالح القضية الصهيونية من خلال إعادة طرح مقررات اتفاقية لندن الموقعة عام ١٨٤٠ بين العثمانيين وبريطانيا وروسيا وبروسيا لإنهاء أزمة محمد علي باشا وإنهاء سيطرته على بلاد الشام، ونصت الاتفاقية على منح السلطان العثماني لمحمد علي باشا وسلالته المباشرة السيطرة على مصر ومنحه لقب باشا على عكا مدى الحياة كما منحه

(١) Albin Michel: Theodor Herzel, Edition Albin Michel S.A.U.SA, 1991, P 123-124.

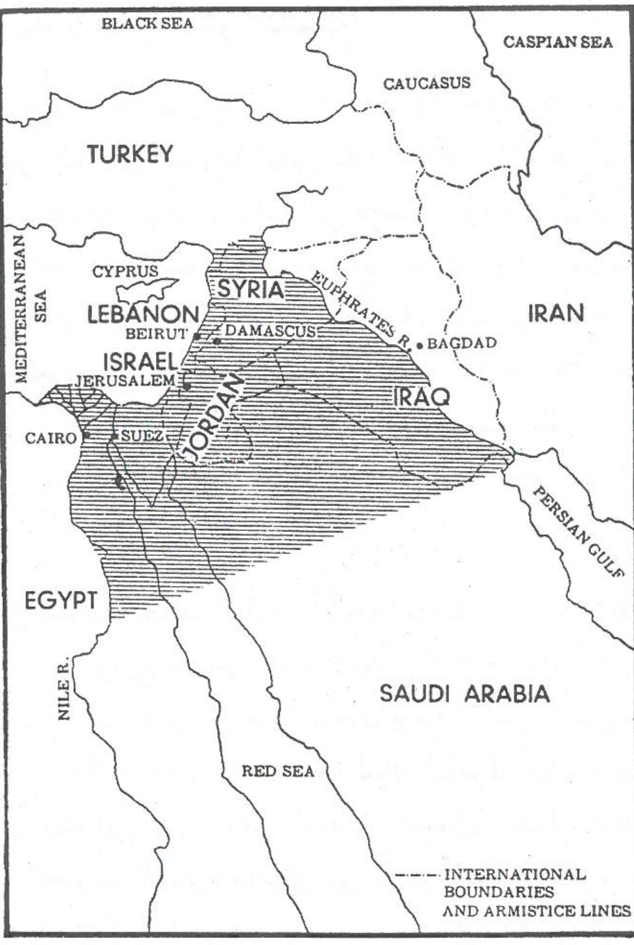
(٢) د. أنيس صايغ: يوميات هرتزل، ترجمة السيدة هيلدا صايغ، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت لبنان، ١٩٦٨، ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٣) ملف وثائق فلسطين: اتفاقية فيصل وايزمان، ص ١٥١.

خريطة رقم ٣

الخريطة التي كان قد تقدم بها هرتزل عن حدود دولة اليهود المقترحة عام ١٩٠٤

The Israel of Theodore Herzl (1904) and of Rabbi Fischmann (1947)



In his **Complete Diaries**, Vol. II, p. 711, Theodore Herzl, the founder of Zionism, says that the area of the Jewish State stretches. « From the Brook of Egypt to the Euphrates.»

Rabbi Fischmann, member of the Jewish Agency for Palestine declared in his testimony to the U. N. Special Committee of Enquiry on 9 July 1947 « The Promised Land extends from the River of Egypt up to the Euphrates, it includes parts of Syria and Lebanon

ملف وثائق فلسطين : مجموعة وثائق خاصة بالقضية الفلسطينية ، ج١، وزارة الإرشاد القومي الهيئة العامة للإستعلامات،القاهرة ج.م.ع ١٩٦٩ ، ص ٢٤٥ .

إدارة القسم الجنوبي من سوريا ضمن الحدود التالية: «يبدأ الخط من رأس الناقورة على شاطئ البحر المتوسط ويمتد من هناك مباشرة حتى مصب نهر سيسبان عند الطرف الشمالي من بحيرة طبرية ثم يمر بمحاذاة الشاطئ الغربي للبحيرة سائرا على طول الضفة اليمنى لنهر الأردن والشاطئ الغربي للبحر الميت ويمضي مستقيماً إلى البحر الأحمر فيتوقف عند النقطة الشمالية لخليج العقبة لكي يسير منها على الشاطئ الغربي لخليج العقبة والشاطئ الشرقي لخليج السويس حتى يبلغ مدينة السويس»، وهدفت الحركة الصهيونية من خلال هذا الطرح ضمان الوصول إلى البحرين الأحمر والمتوسط والسيطرة على سيناء وتوسيع الحدود الشمالية[1].

خلال هذا الوقت ازداد الصراع بين أبناء متصرفية جبل لبنان والحركة الصهيونية لبسط السيطرة على المناطق الجنوبية لجبل عامل التابع لولاية بيروت الجنوبية، ففي عام ١٩١١ طرحت جمعية النهضة اللبنانية التي تزعمها نعوم مكرزل من خلال برنامجها عدة نقاط، كانت إحداها تطالب بتمديد وتوسيع متصرفية جبل لبنان بعد تقليص إمارة الجبل إبان وضع بروتوكول ١٨٦١ وإنشاء المتصرفية، وذلك بإعادة حدوده الطبيعية بين نهري القاسمية والعاصي وذلك تماشيا لما كان عليه الوضع خلال حكم الإمارة من القاسمية في بعض مراحله إلى جبل الشيخ وصولا إلى حمص والنهر الكبير وهي حدود تضم بيروت وطرابلس وصيدا وهم بذلك لا يطالبون سوى بحقوقهم الطبيعية المسلوبة [بحسب إدعائهم][2].

على الرغم من نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وما رافقها من ويلات، استمر التيار المطالب بتوسيع الحدود اللبنانية بطرح أفكاره مستنداً إلى بعض البراهين التاريخية، ومن أبرز الذين كتبوا في هذا المجال يوسف السودا الذي ألف كتاب «في سبيل لبنان» طرح من خلاله أفكاره حول حدود لبنان المعترف بها وتمتد من النهر الكبير شمالاً إلى مصب الليطاني جنوباً ومن العاصي بالشمال الشرقي امتدادا مع السلسلة الشرقية من جهة الجنوب الشرقي وصولا إلى البحر المتوسط غرباً لتكون المساحة الإجمالية بحدود ١٠٠٠٠ كلم مربع، وهذا ما بلغت إليه الإمارة في التاريخ شملت

(١) د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) د. عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ - ١٩٣٦، ص ٢٠-٢١.

الإمارة مناطق أوسع من هذه الحدود حيث شملت مناطق تقع خارج الحدود اللبنانية الحالية[1].

حري إلى القول أن اليهود قد واصلوا مطالبتهم لتوسيع رقعة الوطن الموعود عبر عدة اتجاهات، فقام هربرت صاموئيل Herbert Samouel [2] في آذار (مارس) ١٩١٥ بتوزيع مذكرة على أعضاء الوزارة البريطانية يطالب فيها أن تبدأ حدود فلسطين حيث تنتهي حدود متصرفية جبل لبنان شمالاً لتصل حتى الحدود المصرية جنوباً ولتصل من الخط الحديدي الحجازي شرقاً وحتى البحر المتوسط غربا. فيما أعلن المحلل والناقد العسكري لصحيفة المانشستر غارديان الكاتب اليهودي هربرت سايد بوثام (١٨٧٢ - ١٩٤٠) في عدة مقالات اعتبارا من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥ في صحيفة المانشستر أن حدود فلسطين تتمتع بميزة طبيعية فالبحر غرباً والصحراء شرقاً وجنوبا والجبال شمالاً «وهنا عنى بذلك دون شك أرض جلعاد وسهل بيسان»، هذه الأراضي التي تمتد من حرمون في الشمال إلى اليرموك في الجنوب، ويركز في تحليلاته على سهل حوران بتربته الحمراء الخصبة وحاول من خلال بعض الملاحظات التاريخية أن يفسر قيمة هذا السهل من خلال المعاهدات التجارية بين إسرائيل وصور زمن داوود خاصة بعد النزاع بين الطرفين للسيطرة على غلال هذا السهل وهذا ما دفع داوود لشن حملات عسكرية على حوران لبسط سيطرته عليه، ومن ثم توصله لحل وسطي قضى بتحالفه مع صور لاستغلال السهل بشكل مشترك[3].

(١) د. عصام خليفة: المرجع نفسه، ص ٢٢.

(٢) هربرت صموئيل ١٨٧٠-١٩٦٣: سياسي بريطاني يهودي صهيوني وأول مندوب بريطاني في فلسطين، كان أول يهودي في بريطانيا يتبنى الفكرة الصهيونية عام ١٩١٤ عندما رأى أنها تخدم المصلحة الامبريالية البريطانية في المنطقة العربية علاوة على الأسباب اليهودية ومنها تحويل سيل الهجرة اليهودية عن أوروبا الغربية. في عام ١٩١٥ قدم مذكرة للوزارة البريطانية حول امكانية إنشاء دولة يهودية في فلسطين عن طريق تحويل فلسطين إلى محمية بريطانية وساهم بإصدار وعد بلفور، وعندما وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني عيّن صموئيل أول مندوب سام لها، واتبع سياسة ضد العرب.

د. عبد الوهاب الكيالي و آخرون: موسوعة السياسة، ج٣، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان ١٩٩٣، ص ٦٤٥.

(٣) د. عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ٦٠.

ظلت بريطانيا حتى ما قبل نهاية حروب القرن التاسع عشر تدافع عن وحدة السلطنة العثمانية للحيلولة دون أن تحقق روسيا وفرنسا أطماعهما التوسعية في الأراضي العثمانية، ولكن عشية دخول السلطنة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا - المجر ضد الحلفاء فرنسا وروسيا وبريطانيا شرعت بريطانيا بوضع الخطط الكفيلة بإبقاء نفوذها على قناة السويس لضمان طريق الهند وأستراليا، خاصة مع افتراض بريطانيا قرب زوال السلطنة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية[1].

عقدت دول الحلفاء العديد من الاتفاقيات السرية لاقتسام الغنائم بعد الحرب، فكانت اتفاقية سايكس بيكو في ١٦ أيار (مايو) ١٩١٦ تشكل الاتفاقية الرابعة من سلسلة الاتفاقيات الخمس الموقعة بين الحلفاء أساسا لاقتسام أملاك الدولة العثمانية (المنطقة البريطانية تشمل بغداد البصرة وجميع الأراضي الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية تشمل ولاية بيروت وجزءاً من ولاية حلب وآخر من ولاية دمشق وفلسطين ذات إدارة دولية يتم الاتفاق على ملامحها بين فرنسا وبريطانيا وروسيا)، علماً أن الاتفاقية الثالثة الموقعة في ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩١٦ تعتبر الاتفاقية الأساسية والأهم بين الاتفاقيات الخمس لأنها كانت بداية الاتفاق لتقسيم المغانم بين بريطانيا وفرنسا من أملاك السلطنة العثمانية وأدت فيما بعد لظهور الاتفاقية الرابعة (سايكس بيكو) وكانت هذه الاتفاقية على شكل مذكرات متبادلة بين دول الحلفاء فرنسا وروسيا وبريطانيا، حددت حصة روسيا ببعض ولايات شرق الأناضول على أن تكون حصة فرنسا سوريا الطبيعية وتشمل لبنان وسوريا وفلسطين وكيليكيا مع ولايتي الموصل وخربوط في الشرق، بينما كانت حصة بريطانيا العراق ومرفأي عكا وحيفا في فلسطين على أن يكونا المنفذ العراقي على البحر المتوسط، وفي ١٦ أيار (مايو) ١٩١٦ تم توقيع الاتفاقية بين ممثل بريطانيا السير مارك سايكس وممثل فرنسا السيد جورج بيكو مع إدخال بعض التعديلات على الاتفاقية السابقة بعد استثناء روسيا من الحصة بسبب انسحابها من الحرب عقب الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وتضمنت هذه الاتفاقية توزيع الولايات العربية تحديدا بين فرنسا وبريطانيا بعد تقسيمها إلى خمس مناطق كما يلي:

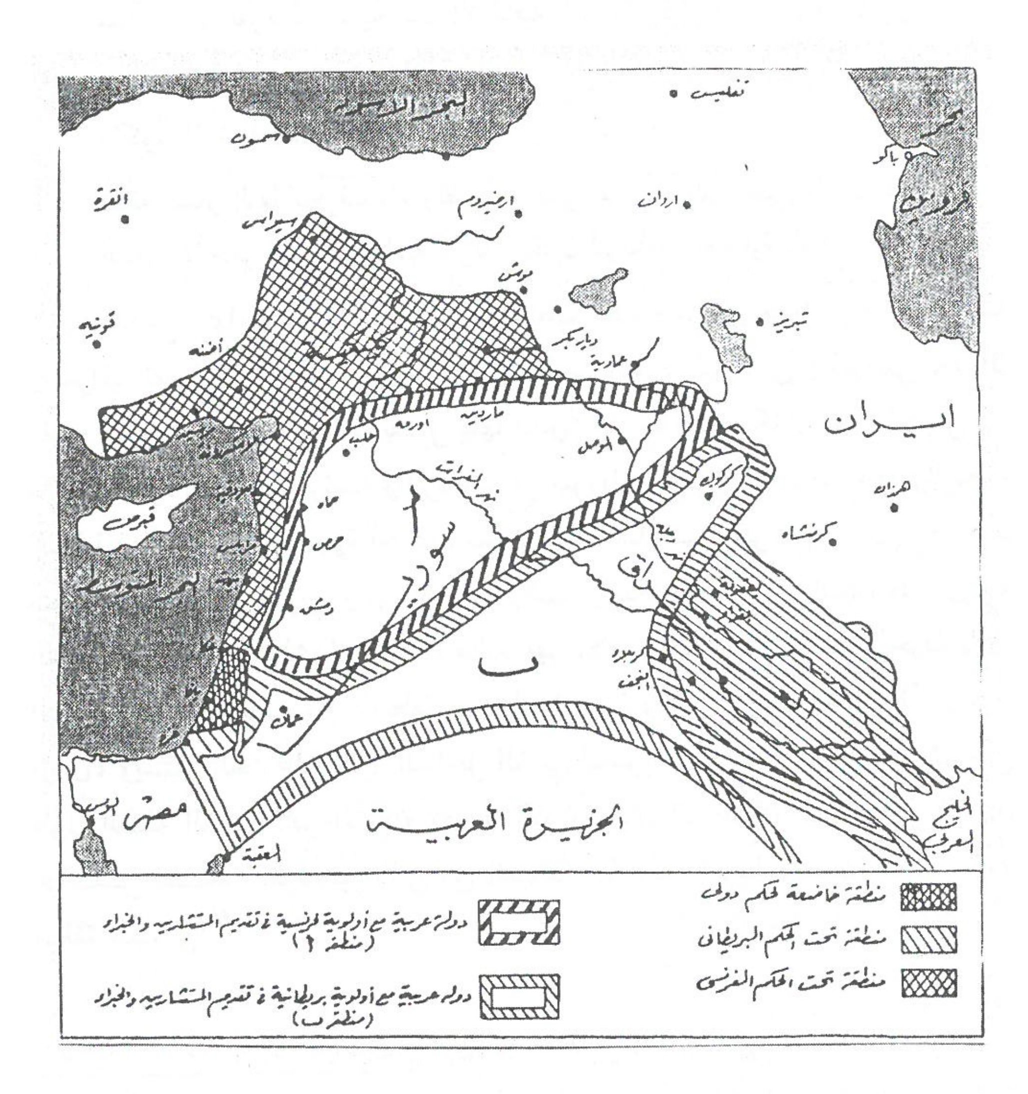
أ - المنطقة الزرقاء وتخضع لنفوذ فرنسا المباشر وتشمل ساحل سوريا وجبل لبنان

(١) د. عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، ط١، مكتبة أطلس، سوريا ص ٤٥٧.

خريطة رقم ٤

خريطة مخطط الحلفاء لتقسيم الولايات العربية

(اتفاقية سايكس بيكو)[1]



(١) د. خيرية قاسمية: الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ج م ع، ١٩٧٩ ص ٤٠.

ابتداء من صور في الجنوب إلى شمالي كيليكيا في جبال طوروس مع قسم من ولايات الفرات كديار بكر وخربوط والموصل.

ب - المنطقة الحمراء وتخضع للنفوذ البريطاني المباشر وتشمل العراق.

ج - منطقة سمراء تناولت فلسطين بكاملها على أن تصبح منطقة دولية بعد أن سحبت من نفوذ فرنسا بحسب الاتفاقية السابقة وقبل صدور وعد بلفور.

د - منطقة مشار إليها بحرف الألف وتضم ولايات دمشق وحلب والموصل وتكون لفرنسا أفضلية نفوذ فيها.

هـ - منطقة مشار إليها بحرف باء وتضم ما تبقى من فلسطين حتى العقبة على البحر الأحمر جنوباً والبادية شرقاً وتكون لبريطانيا أفضلية نفوذ.

وهكذا مع انتهاء توقيع الاتفاقيات بدأت تظهر ملامح مناطق جديدة وحدود سياسية وجغرافية تفصل بين العديد من مناطق السيطرة والنفوذ البريطاني والفرنسي بعد أن كانت تاريخيا مناطق موحدة لا يفصل بينها عائق[1]، وبناء عليه يكون الحد الفاصل بين مناطق النفوذ العربية والفرنسية والبريطانية في سوريا ولبنان والأردن من جهة والمنطقة الدولية في فلسطين ومن جهة أخرى بحسب اتفاقية سايكس بيكو: ابتداء من نقطة عند منطقة الزيب وتقع جنوبي راس الناقورة وشمالي عكا على البحر المتوسط، ويتجه الخط نحو الجنوب الشرقي لتكون منابع نهر الأردن الشمالية وبحيرة الحولة تابعة لمنطقة النفوذ الفرنسي من المنطقة الداخلية العربية والمشار إليها بحرف (أ) وبلون أزرق، ويستمر الحد على طول الساحل الغربي لبحيرة طبريا عند الطابغة ومن ثم على طول الضفة الغربية لنهر الأردن وهكذا تكون هاتان المنطقتان طبريا ونهر الأردن خاضعتين لمنطقة النفوذ البريطاني من المنطقة الداخلية العربية وليست ضمن حدود منطقة فلسطين[2].

---

(١) د. أدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ط١، دار العلم للملايين لبنان ص ٢٦٢ - ٢٦٤.

(٢) د. محمد محمود ديب: حدود فلسطين دراسة تحليلية لوثائق الانتداب، الجغرافية السياسية، القاهرة ج.م.ع. ١٩٧٩ ص ١٠.

أثناء ذلك تقدم كابلانسكي[1] بدراسة جغرافية لأوضاع السكان (ديموغرافية) في فلسطين فذكر عدد سكان فلسطين التقريبي بحدود ٧٠٠٠٠٠ نسمة كما ذكر تقديرات الصهيونية لمساحة فلسطين وحجمها، كذلك ذكر ضعف بعض المصادر لتقدير مساحة فلسطين والمقدرة بين ٢٧٠٠٠ كلم مربع إلى ٢٩٠٠٠ كلم مربع، فيما حدد فلسطين التاريخية بمساحة أكبر تبدأ شمالاً من القسم المتجه غرباً لنهر الليطاني شمالي مدينة صور وإلى الشرق من نهر الأردن بشريط ضيق يبلغ عرضه ١٥كلم وعليه تبلغ مساحة فلسطين بحسب تقديراته:

١ - الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن من بئر السبع إلى الليطاني ومساحتها ١٥٦٤٠ كلم مربع.

٢ - منطقة شرقي الأردن وتشمل حوران حتى نهر أرنون ومساحتها ١٣٠٠٠كلم مربع.

٣ - مؤآب والنقب حتى خط عرض ٣٠° ومساحتها ٥٢٥٠ كلم مربع.

وهكذا تكون مساحة فلسطين حسب تقديراته ٣٣٩٩٠ كلم مربع مع العلم أنه أسقط بعض المناطق التي طالب بإلحاقها بفلسطين في وقت لاحق وهي المنطقة الساحلية الممتدة من نهر الليطاني حتى صيدا أي حدود متصرفية جبل لبنان[2].

تلقت وزارة الخارجية الفرنسية تقريراً من سفارتها في القاهرة يفيد أن بعض اللبنانيين والسوريين اجتمعوا في جريدة المقطم وألفَوا تجمعا سمي «تجمع الاتحاد السوري» هدفوا منه ضمان استقلال سوريا وضم بعض الأجزاء من بلاد الشام إلى مصر، وذلك من مصب نهر الليطاني مرورا بموازاته حتى منبعه قرب بعلبك وبناء على ذلك تكون المناطق التالية بلاد بشارة والبقاع وعكا ويافا ونابلس وغزة والقدس قد أصبحت تابعة لمصر وكان هذا التجمع برئاسة فارس نمر الذي سبق ورفض عرضا للاتفاق مع اللجنة المركزية السورية في باريس للتنسيق معا[3].

بعد اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ كان لوعد اللورد بلفور وزير الخارجية البريطاني

---

(١) كابلانسكي: ينتمي إلى الحركة العمالية الصهيونية ويدّعي الجمع بين الاشتراكية والاستعمار الصهيوني على صعيد واحد لفلسطين. د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ص ٢٥٤.

(٢) د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٣) د. عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ - ١٩٣٦، ص ٢٤.

في رسالة أرسلها إلى اللورد اليهودي البريطاني روتشيلد طعنة لحلفائهم العرب الذين باشروا خلال فترة سابقة من الوعد بثورة ضد العثمانيين تأييدا لموقف بريطانيا في الحرب، وقد تعهد من خلال هذا الوعد اللورد بلفور للورد روتشيلد بما يلي:

٥ - وعد بلفور ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩١٧

عزيزي اللورد روتشيلد **٢ أيلول (سبتمبر) ١٩١٧**

أعبر لكم عن بالغ سروري إذ أنقل إليكم باسم حكومة صاحب الجلالة التصريح التالي بالعطف على الأماني اليهودية والصهيونية وهو التصريح الذي عرض على مجلس الوزراء ونال موافقته.

إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وستبذل أقصى مساعيها لتيسير تحقيق هذا الهدف، على أن يكون مفهوما أن شيئا لن يعمل من شأنه المساس بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية في فلسطين ولا بالوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر.

وأكون ممتناً إذا أحطتم المنظمات الصهيونية علماً بهذا التصريح.

المخلص

آرثر جيميس بلفور[١]

لا بد من الاشارة إلى أن السناتور الأمريكي جاك تيني كان قد ذكر في وقت لاحق ملاحظة حول الجملة الأخيرة من الوعد بعد إعادة صياغتها وترجمتها جزئيا بما يلي: ومن المتفاهم عليه جيدا أنه لن يفعل شئ ما يضر بالمصالح المدنية أو الدينية للجماعات غير اليهودية التي تقيم في فلسطين أي أن تؤثر في مجال ما في الحقوق السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر»، وبيّن التناقض في هذا النص خاصة بعد اعتراف زعماء الدول المنتصرة بهذا الوعد وما قام به المارشال اللنبي لدى دخوله القدس في ١١كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧ حيث خطب وسط حشد من الجماهير وقال اليوم انتهت الحروب الصليبية، بينما الرئيس الأمريكي ويلسون من جهته وبعد

(١) جاك تيني: الأخطبوط الصهيوني وخيوط المؤامرة لابتلاع فلسطين، ص ٣٦.

فترة من اعترافه بالتصريح البريطاني أعلن عبر مستشاره القاضي برانديس أن القصد من طلب اليهود تسهيل هجرتهم إلى فلسطين هو أن يصبحوا أكثرية وعلى العرب أن يرحلوا إلى الصحراء[١].

وفي عام ١٩١٧م تبلور التعاون بين بن غوريون وبن زيفي عن دراسة موسوعية تعالج جغرافية فلسطين وتاريخها الحديث، وعملا على إصدار كتابهما لكسب الرأي العام اليهودي البريطاني لمساعدة مشاريعهما الاستيطانية وذكرا في كتابهما أن حدود الدولة اليهودية المنشودة تبدأ من الشمال عند حدود متصرفية جبل لبنان وشرقا بادية الشام وجنوبا صحراء سيناء وغربا البحر المتوسط (أنظر الخريطة رقم ٥)[٢].

في هذا الوقت نشرت صحيفة فلسطين اليهودية الإنكليزية مقالا تطرقت فيه لموضوع حدود الدولة الصهيونية في فلسطين واقترحت أن تمتد الحدود إلى أقصى الحد الجنوبي للبنان مع إدخال وادي البقاع وجبل حرمون (الشيخ) بشكل يضمن السيطرة على المخرج الجنوبي للوادي[٣]، وقد استطاع الصحافي الهندي ر.ك. كاريخيا الحصول على تقرير إسرائيلي وضمنه في كتابه خنجر إسرائيل ويتحدث التقرير عن ضرورة ضم بعض المناطق الشمالية لفلسطين من الجنوب اللبناني لأن ذلك سيؤمن سلامة المناطق الحيوية في الشمال من خلال إنشاء خط دفاعي محاذ لنهر الليطاني يضمن حماية الجليل وبحيرة الحولة ويقوم بعزل لبنان عن سوريا، علماً أن السيطرة على هذه المناطق سيقصر من طول الحدود الإسرائيلية[٤].

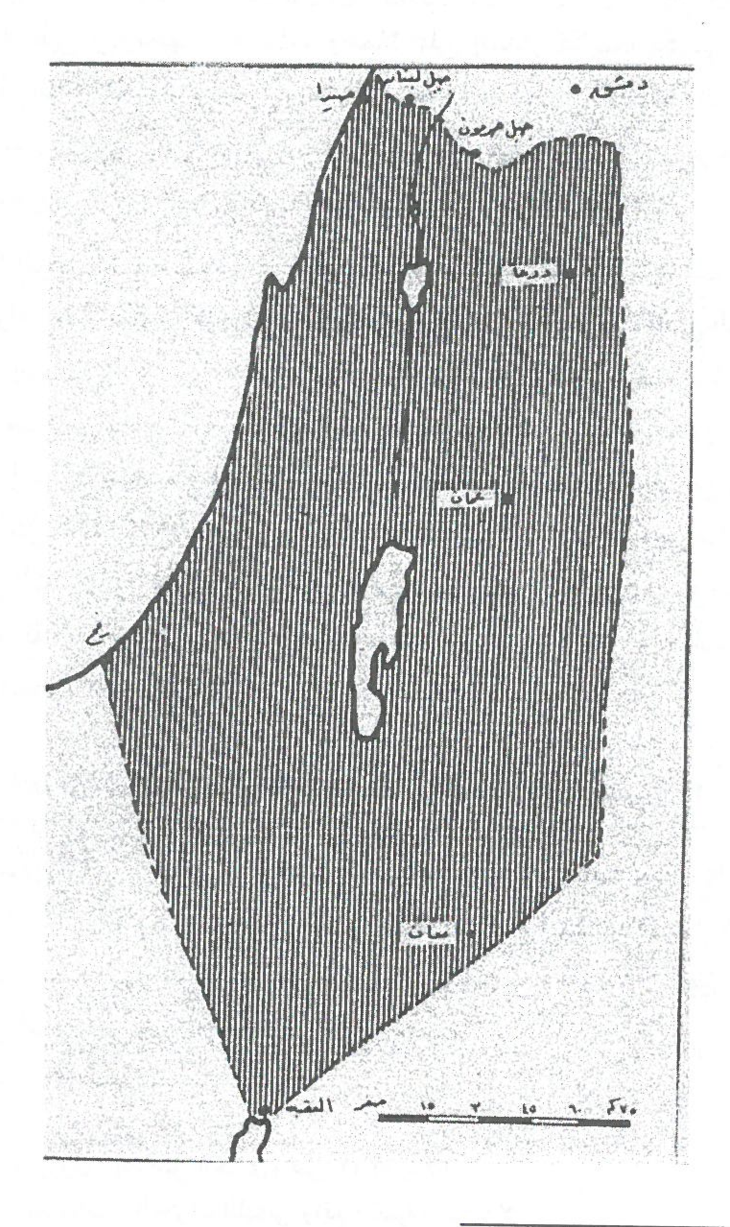
٦ - نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ ومؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩

لا بد من الإشارة هنا أن الكاتب الصهيوني هربرت سايد بوثام Herbert side Botham نشر كتابا بعنوان فلسطين وإنكلترا (Palestine & England) عام ١٩١٨ وكان هذا الكتاب بمثابة صورة توضيحية من وجهة نظر الصهيونية للدولة الصهيونية المنشودة انطلاقا من أسس تاريخية للإخفاقات التي واجهتها.

(١) جاك تيني: المرجع نفسه، ص ٣٦ - ٣٧.
(٢) د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، ص ٣٢٣- ٣٢٤.
(٣) نايف أحمد دياب: الجنوب اللبناني واقع وقضية، ص ٧٠.
(٤) ر. ك. كاريخيا: خنجر إسرائيل، ص ٥٢.

خريطة رقم ٥

خريطة حدود دولة إسرائيل بناء على مطالب بن غوريون وبن زيفي سنة ١٩١٧[١]



(١) عادل رياض: الفكر الإسرائيلي، وحدود الدولة، ص ٧١.

- الإخفاق الأول عدم الوصول إلى البحر المتوسط.
- الإخفاق الثاني عدم العثور على حدود مرضية في الشمال.
- الإخفاق الثالث عدم السيطرة وترسيخ نفسها إلى الشرق من الأردن.

ثم أجرى تحليلاً عن نتائج هذه الإخفاقات، وأرفق كتابه بعض الاقتراحات لعدم الوقوع مجدداً بمثل أي من هذه الإخفاقات، في حين طالب بضم أرض جلعاد (شمال شرق فلسطين) وسهلي حوران وبيسان إلى فلسطين جاعلا المنطقة الممتدة من أسفل تلال حرمون في الشمال إلى اليرموك في الجنوب ومن الأردن إلى طرف الصحراء ضمن الأراضي الفلسطينية[١].

خلال اجتماع فيصل ووايزمان بتاريخ ٣١ أيار (مايو) ١٩١٨ للتحضير والتنسيق لاتفاق كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ جرى التفاهم على عدم إدخال فلسطين ضمن مطالب فيصل بضمها ضمن الولايات العربية بل إعطائها صفة خاصة ويعمل على تطبيق الحد الأدنى من مشروع الصهيونية فيها[٢]. علما أنه مع بداية القرن العشرين كان عدد المهتمين بمنطقة جبل عامل من أبناء متصرفية جبل لبنان يكادون أن يكونوا معدودين باستثناء بعض رجال الدين والفكر المسيحيين، واستمر هذا الاهتمام ضعيفا حتى تحرك اللبنانيين خلال مؤتمر الصلح للمطالبة بهذا الجزء، بمقتضى مصالح وطنية ومصلحة فرنسية، وإذا كان الفرنسيون بمقتضى اتفاق سايكس بيكو قد نالوا منطقة الجليل الأعلى حتى عكا فهذا لا يعود لإرضاء حلفائهم اللبنانيين بل لمصلحة خاصة بهم لمواجهة السياسة البريطانية لتوسيع رقعة سيطرتهم نحو الشمال إلى المنطقة التي كانت فرنسا تعتبرها معقلاً طبيعياً لها منذ القدم[٣].

من الملاحظ أنه بنهاية عام ١٩١٨ بدأت المنظمة الصهيونية ممارسة ضغوط كبيرة على سياسيي بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا

(١) د. عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ٧٠ - ٧٢.

(٢) M.E. Yapp: A History of Near East , The Making of The Modern Near East 1792-1923, fifth Impression , Longman, London U.K 1991, p328.

(٣) أني لوران - أنطوان بصبوص: الحروب السرية في لبنان، ص ٢٠٠.

وغيرها من الدول للتعجيل بقبولها بإعلان وعد بلفور والعمل على تطبيق نصه وإفساح المجال أمام اليهود لبسط سيطرتهم على فلسطين[١].

أثناء ذلك بدأ التحضير لعقد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ وذلك عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة دول المحور: السلطنة العثمانية والإمبراطوريتين الألمانية والنمساوية المجرية، وشرعت الوفود بتحضير حججها لدعم مطالبها في المؤتمر ولإثبات ما يمكن إثباته من حقوق ضائعة، بينما عملت الدول المنتصرة على التحضير لاقتسام غنائم الدول المهزومة.

الجدير ذكره أن فرنسا قد واجهت مشاكل عديدة في الفترة التي تلت انتهاء الحرب وبداية مؤتمر الصلح، ومن هذه المشاكل شعور الفرنسيين بالخيبة لسيطرة القوات البريطانية على كامل المشرق العربي بما يتناقض واتفاقية سايكس بيكو التي كانت قد منحت منطقة سوريا الداخلية لحكومة عربية مع أفضلية خاصة لفرنسا وسوريا الساحلية مع متصرفية جبل لبنان للسيطرة الفرنسية المباشرة، ومن جهتها شعرت بريطانيا بحجم المأزق التي أقحمت فيه نفسها فكانت على اتفاق مع الفرنسيين لاقتسام المشرق العربي كما كانت قد تعهدت للشريف حسين بإنشاء حكومة عربية مستقلة عقب انتهاء الحرب، كما أطلقت وعد بلفور لليهود لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، لهذا كان البريطانيون متلهفين للخروج من هذه المشكلة عند أول فرصة قد تسنح لهم[٢].

أثناء ذلك ركز فيصل جهوده لإقناع بريطانيا للاعتراف بالمواثيق والعهود التي قدمتها للشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى والتي أعلن على أساسها الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٥، وبدأ جولة أوروبية في محاولة لإيجاد مكان له بين الوفود المشاركة في مؤتمر الصلح، وخلال جولته تعرض فيصل لضغوط كبيرة من البريطانيين إبان إقامته في لندن في محاولة لإقناعه بضرورة القبول بالتزام ما تجاه الحركة الصهيونية ويمكن على أساس هذا الالتزام التوصل لاتفاق بخصوص فلسطين يقدم إلى مؤتمر الصلح، وعولت بريطانيا على لورنس العرب في سبيل الوصول لمثل هذا الاتفاق[٣].

(١) Alan R. Taylor: Prelude To Israel An Analysis of Zionist Diplomacy 1897-1947, Philosophical Library, New York USA 1959 ,p 26.

(٢) William Yale: The Near East, The University of Michigan Press USA, p 334-335.

(٣) د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، ص ٣٩٣ - ٣٩٦.

حاول فيصل التوفيق بين مطالب الشعب العربي الذي يمثله وأطماع اليهود والبرطانيين للسيطرة على فلسطين، ومن خلال رسالته إلى مؤتمر الصلح حاول إيجاد صيغة توافقية ترضي مختلف الأطراف فتحدث عن سوريا من وجهة نظره كإقليم زراعي صناعي متطور وعاد ليركز على فلسطين ضمن الدولة العربية المقترحة وتشمل العرب واليهود معا في ظل قبوله لسلطة وصاية فعالة يكون حكمه تحت وصايتها على أن تشكل مجالس تمثيلية منعا لحدوث حروب ومصادمات قد تؤدي لنتائج خطيرة وغير متوقعة[١].

٧ - مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩

خلال هذا الوقت عقد وايزمن بصفته ممثلاً للحركة الصهيونية وفيصل (بصفته ممثلاً لعرب الحجاز كما اعتبرته بريطانيا والعرب بشكل عام كما اعتبر نفسه) اجتماعاً في ٣١ أيار (مايو) ١٩١٨ واتفقا على وضع أسس لاجتماع يعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ حيث توصلا إلى عدم إدخال فلسطين ضمن الولايات العربية مقابل أن يطبق فيها الحد الأدنى من مطالب المشروع الصهيوني[٢].

والجدير ذكره أن بريطانيا كانت تواجه أثناء ذلك ضغوطاً كبيرة من قبل اليهود البريطانيين وفي المقابل عمدت إلى مواجهة هذه الضغوط بضغوط مضادة على الحركة الصهيونية، وهدف الطرفان من هذه الضغوط الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية لتحقيق مخططاتهم الاستعمارية. ففي مطلع عام ١٩١٩ وخلال شهر كانون الثاني (يناير) عقد بعض زعماء الصهيونية اجتماعاً لوضع سياسة محددة وخاصة للمشاركة عبرها في مؤتمر الصلح في باريس، وعلى هذا الأساس تم تكليف هربرت صموئيل بوضع مسودة لخطة العمل، لكن مع نهاية شهر كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ طلبت وزارة الخارجية البريطانية من المنظمة الصهيونية أن تتقدم بمقترحاتها مباشرة إلى الأمانة العامة لمؤتمر الصلح واشترطت عليهم إدخال تعديلات على خطة

(١) وليد المعلم: سورية ١٩١٦ - ١٩٤٦، مذكرة فيصل إلى مؤتمر الصلح، ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

(٢) M.E. Yapp: A History of Near Eat, The Making of The Modern Near East 1792 - 1923, fifth Impression, Longman, London U.K 1991, p; 328.

العمل للحد من المطالب المتطرفة ولقبولهم الانتداب البريطاني على فلسطين، يضاف إلى ذلك بعض الأمور الإدارية والتنظيمية في الدولة الموعودة[١].

واصلت الحكومتان الفرنسية والبريطانية مساعيهما الحثيثة لتقريب وجهات نظر مسؤولين الحكومتان في كلا البلدين حول مصير الولايات العربية وذلك بما يناسب سياستهما من حلول دون أي إزعاج من مثالية الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون، إضافة إلى ذلك تضافر العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ادت إلى توصل الطرفان لحلول حول المشاكل الحدودية المتنازع عليها في مناطق الانتداب المتفق عليها من خلال اتفاقية سايكس - بيكو، ومن هذه العوامل:

١ - تلميح بريطانيا بمساعدة فرنسا في تحقيق مطلبها بخصوص مقاطعتي الإلزاس واللورين المتنازع عليهما بين فرنسا وألمانيا.

٢ - قبول فرنسا بصيغة الطرق للفرنسيين والمياه للبريطانيين لتقاسم بلاد الشام.

٣ - سعي فرنسا لإرساء عروض مشروع تجفيف مستنقعات الحولة على شركاتها.

٤ - السعي الغربي لإنشاء الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي وتأمين أسباب استمراره[٢].

قدمت المنظمة الصهيونية تقرير هربرت صموئيل إلى مؤتمر الصلح في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩، وطالبت من خلاله حفظ حقوق اليهود من مياه حرمون والليطاني: «إن جبل الشيخ (هو مصدر المياه) الحقيقي لفلسطين ولا يمكن فصله عنها أبدا دون توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الاقتصادية بالذات... كما يجب التوصل إلى اتفاق دولي يحمي بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوب نهر الليطاني (أي اليهود)

(١) د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، ص ٣٩٩.

(٢) وذلك تنفيذا لمقررات مؤتمر كامبل بانرمان الذي عقد عام ١٩٠٧ في لندن، ومن مقررات هذا المؤتمر ضرورة إنشاء الدولة العازلة (Puffer State) تكون عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية وتربطهم بها مصالح مشتركة.
لمزيد من التفصيل أنظر، د. حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٨٧ - ١٩٠٩، ط٢، الدار الجامعية، بيروت لبنان، ص ٢٢١ - ٢٢٤.

حماية تامة إذ أن منابع المياه هذه فيما لو حظيت بالعناية اللازمة تستطيع أن تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين (أنظر الخريطة رقم ٦)[١].

بينما طالبت بالحدود التالية للدولة: تبدأ من شمال مدينة صيدا شمالاً وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون فتتجه إلى البيرة متبعة الخط الفاصل بين وادي التيم والقرن وتتجه جنوباً على الخط الفاصل بين المنحدرات الغربية والشرقية لجبل حرمون حتى جوار قرية بيت جن الفلسطينية لتتجه شرقاً متبعة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من الخط الحديدي الحجازي وإلى الغرب منه[٢]، ووضع فلسطين تحت السيطرة البريطانية وتنفذ وعد بلفور، وبسط الاستعمار اليهودي على كامل فلسطين وتأسيس مجلس تمثيلي يهودي فيها[٣].

خلال انعقاد مؤتمر الصلح أرسل العقيد فيرهاغن من القاهرة برقية نقل فيها رسالة من فيصل مفادها أن فيصل غير ملزم بأي اتفاق أو قرار لا يوافق تطلعات العرب بخصوص سوريا وفلسطين أو أخِذ دون علمه علماً أن هكذا قرار سيكون له ردة فعل سلبية[٤].

بدا واضحا خلال المؤتمر أن فيصلا لم يعد ممثلاً لمشاعر عرب الشام كافة كما كان يطرح في السابق، فقد حذر رئيس أحد الوفود السورية المشاركة في المؤتمر بأن فلسطين كانت الجزء الهام من جنوب هذه البلاد إلا أنه لم يمانع من فتح باب هجرة اليهود إلى فلسطين على أن يكونوا مرتبطين بسوريا اتحاديا[٥].

من المعلوم أن مجلس الإدارة في متصرفية جبل لبنان برئاسة داوود عمون كان قد أرسل توضيحاً للمؤتمر حول الحدود المقترحة للبنان المستقبل، وكان هذا التوضيح استكمالاً لمذكرة مقدمة سابقاً وحدد ما يلي:

(١) ماجدة مرعي مقداد: دراسة طبوغرافية لخط حدود ١٩٢٣ بموجب لجنة بوليه - نيو كامب، جريدة الديار ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠.

(٢) د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، ص ٤٠١.

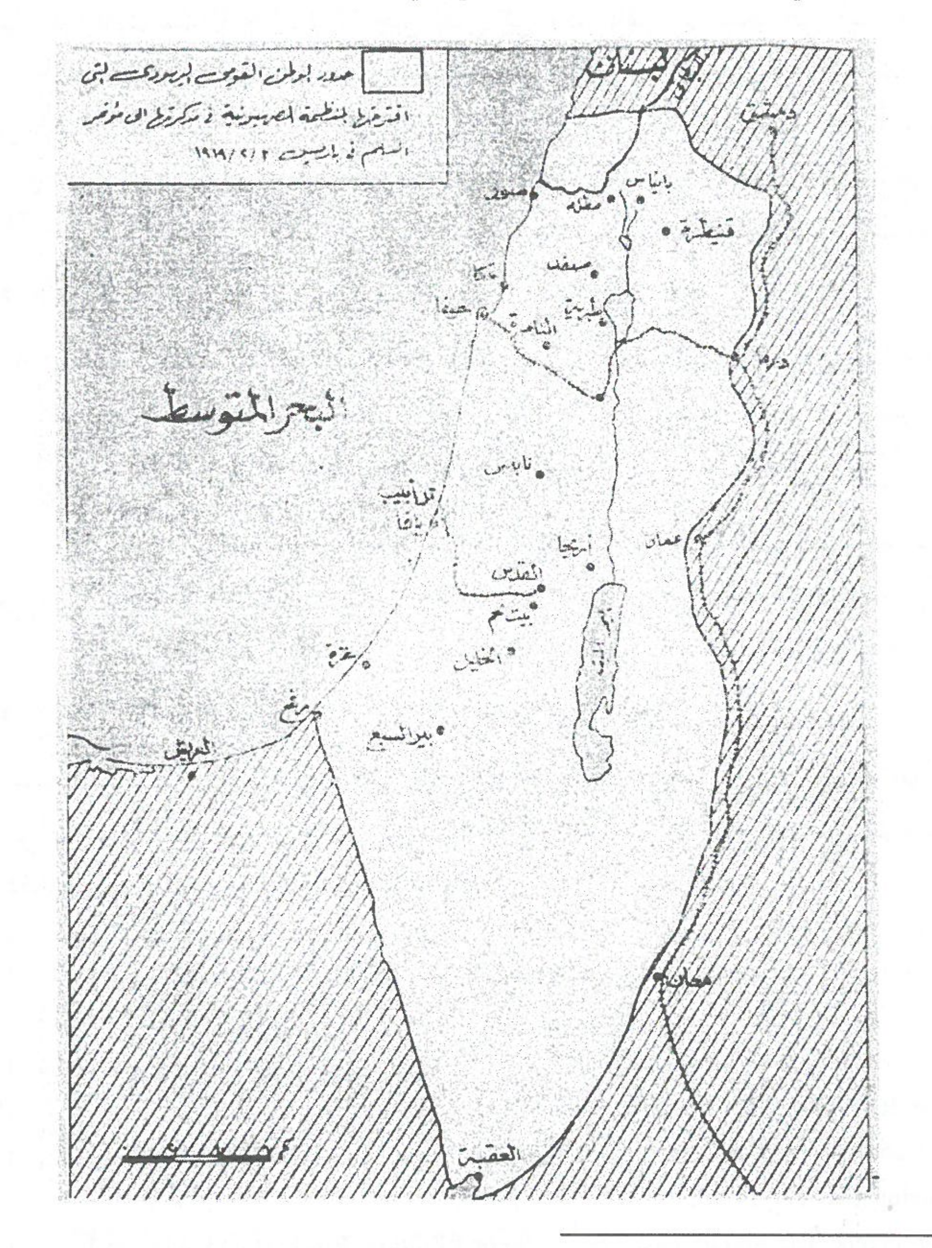
(٣) Alan R. Taylor: Op. cit. P 27.

(٤) Doreen Ingrams: Palestine Papers 1917 - 1922 Seeds of Conflict, John Murray Ltd., London UK, 1972, P 88.

(٥) Don Peretz: The Middle East Today, Second Edition, Rinehart and Winston Inc., USA 1971, P 254.

خريطة رقم ٦

خريطة حدود الوطن القومي اليهودي التي اقترحتها المنظمة الصهيونية في مذكرتها إلى مؤتمر الصلح في باريس ٣/ ٢/ ١٩١٩(١)



(١) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سوريا ولبنان، ص ١١١.

يبدأ لبنان من الشمال عند حدود النهر الكبير الجنوبي (E leuthros) بينما الحدود الشرقية جبل انطيليبان (Anti Liban) [سلسلة جبال لبنان الشرقية] على حدود مناطق بعلبك البقاع راشيا وحاصبيا بينما تمتد الحدود جنوباً عند نهر القاسمية (Leontes) وغربا البحر المتوسط ودعّم عامون توضيحه بمستندات تاريخية وجغرافية كما ضمنها خريطة للأركان الفرنسية وضعت عام ١٨٦١(١).

سيلاحظ مما تقدم أن هاربر يونغ بعد دراسة رسالة العقيد فيرهاغن إعتبر أن فيصل يحاول أن يفرض نفسه كناطق لتطلعات العرب في سوريا وفلسطين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا في سوريا، فطالب يونغ استغلال الفرصة السانحة للمطالبة بجعل سوريا للسوريين وفلسطين للفلسطينيين على اعتبار أن اليهود هم الفلسطينيون وذلك تماشيا مع الحفاظ على حقوق الصهيونية ومطالبها في فلسطين(٢).

أما فيصل وخلال وجوده في باريس قدمت له المنظمة الصهيونية مذكرة بعنوان «الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين»، واشتملت على عدة نقاط، وهي على النحو التالي:

١ - أرض فلسطين هي مأوى اليهود وخلال وجودهم فيها حققوا أعظم التطور لكنهم طردوا منها بالقوة في وقت لاحق، ولكن لازال الأمل يحدوهم بالعودة إليها.

٢ - تشكل الحياة في أوروبا بؤسا لملايين اليهود وخصوصاً في شرقها، علماً أن حال اليهود في العالم ليس بأفضل مما هو عليه في أوروبا حتى أنهم أصبحوا جماعات مكروهة ومحرومة من التقدم ولا بدّ من مخرج لهذه المشكلة لإنقاذهم مما هم عليه، ولهذا ستكون فلسطين المخرج والحل المناسب لليهود.

٣ - على مؤتمر السلام أن يضمن لليهود خارج فلسطين حقوقا مساوية لتلك التي للمواطنين الآخرين لأن فلسطين غير قادرة على استيعاب يهود كافة العالم ولا بد من تأمين حقوقهم في العالم.

(١) د. عصام خليفة: مرجع سابق، ص ٤١-٤٢. نقلا عن وثائق وزارة الخارجية الفرنسية:
E. Levant V. 10, PP: 196-198, 8-3-1919.

(٢) Doreen Ingrams: Palestine Papers 1917-1922 Seeds of Conflict, op Cit, 88.

في حين ركزت المنظمة الصهيونية على حدود فلسطين على النحو التالي:

«إدخال أنهار الليطاني واليرموك والأردن ضمن فلسطين للحصول على مصادر المياه والطاقة وذلك بعد ضم الجنوب اللبناني إلى فلسطين وتوسيع الحدود الشرقية لتشمل شرقي الأردن».

من جهتهم عمد اليهود لاتباع سياسة عدم المطالبة باستقلال فلسطين اليهودية منعا لتفاقم الوضع مع العرب ولعلمهم أن الظروف الدولية والحكومتين الفرنسية والبريطانية لن تسمحا بتنفيذ فكرة الاستقلال، لكنهم هدفوا من عملهم هذا الحصول على اعتراف دولي بحقوق اليهود في فلسطين كخطوة أولى يستطيعون من خلالها تحقيق غاياتهم[(١)].

والجدير بالذكر أن حاييم وايزمن خلال هذه الفترة أدلى بتصريح لمراسل جريدة التايمز اللندنية في باريس حدد فيها ما يريده اليهود في فلسطين:

«إننا نطلب أولا أن يعترف المؤتمر بحقنا التاريخي في فلسطين وجعل البلاد وطنا قوميا لنا [المراد فلسطين كلها] أي فلسطين التاريخية من دان (شمال فلسطين) إلى بئر السبع (جنوب فلسطين) ومن البحر المتوسط إلى سكة حديد الحجاز (تقع شرق نهر الأردن)، فإننا نطلب بلادا نقدر أن نعيش فيها ونتنفس سعة صدورنا ونستطيع أن نصون فيها أنفسنا»[(٢)].

٨ - اتفاق فيصل وايزمان

وقع فيصل بصفته ممثل المملكة الحجازية (حسب الادعاء البريطاني)، وممثلا للعرب بشكل عام كما إدعى) والدكتور حاييم وايزمان ممثلاً الحركة الصهيونية اتفاق في شهر شباط (فبراير) ١٩١٩ وكان ذلك نتيجة للضغوط التي مورست على الطرفين من قبل بريطانيا للوصول لمثل هكذا اتفاق، وكان من أبرز بنود الاتفاق:

تحدد بعد إتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تشكيلها من قبل الطرفين المتعاقدين.

(١) د. محمد ديب صالح - د. سمر بهلوان: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) د. عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ٧٨ - ٧٩.

عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ . . .

على أن فيصل أرفق الاتفاق بشرط أساسي وجوهري هو «حصول العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ المرسلة إلى وزارة خارجية حكومة بريطانيا العظمى، ولكن إذا وقع أقل تحويل أو تعديلا فيجب أن لا أكون عندها مقيدا بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا أكون مسؤولا بأية طريقة مها كانت «(أنظر الوثيقة رقم ٢)[(١)].

بينما أدلى حاييم وايزمن بتصريح لصحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩١٩ حول الحدود المقترحة لفلسطين قائلا أن: فلسطين كلها من أطراف متصرفية جبل لبنان حتى الحدود المصرية ومن البحر غرباً حتى خط السكة الحديدية الحجازي يجب أن تكون مؤهلة وقادرة على استيعاب الاستيطان اليهودي الذي سيشكل لاحق الكومنولث اليهودي المتمتع بالحكم الذاتي»[(٢)].

في هذه الفترة تواصلت جهود اليهود لمؤازرة الحركة الصهيونية في مطالبها بخصوص فلسطين، فأرسل فليكس فرانكفورتر بتاريخ ٢٨ آذار (مارس) ١٩١٩ رسالة إلى دايفيد هنتر ملر لخص له مطالب الحركة الصهيونية للموافقة على قبول الانتداب البريطاني لفلسطين، وحددها بما يلي:

- إدخال وعد بلفور ضمن شروط الانتداب.

- على سلطات الانتداب الشروع بإنشاء مجلس تمثيلي في فلسطين يكون بإشراف الكمنولث اليهودي وليس العرب.

- تشكيل حكومة تأسيسية عندما يصبح شعب فلسطين [اليهود] مؤهلاً للحكم الذاتي[(٣)].

(١) ملف وثاق فلسطين، مرجع سابق، ص ٢٥١ ٢٥٢.

(٢) د. حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢، ص ٢٤.

(٣) Alan R. Taylor: Prelude To Israel An Analysis of Zionist Diplomacy 1897-1947, op Cit, P 27.

٩ - انسحاب الجيش البريطاني من لبنان وسوريا في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩

تأزمت الأوضاع بين بريطانيا وفرنسا بعد اتهام فرنسا لبريطانيا عن تقاعسها من تنفيذ الاتفاقات حول اقتسام الولايات العربية بدعمها مطالب التحرر العربي، ورافق ذلك بروز مشكلة أنجلو سوفياتية حول صراع النفوذ البريطاني الروسي على إيران وحاول الطرفان نيل الدعم الفرنسي للتصدي لأطماع الخصم الأخر مما ساهم بتعجيل بلورة حل بريطاني لسوريا لإرضاء فرنسا ولضمان الحصول على تأييدها، علماً أن بريطانيا كانت قد استطاعت فرض اتفاق حماية مع إيران عام ١٩١٩ (معاهدة ٩ آب أغسطس) وأصبحت بموجبه إيران محمية بريطانية هذا من جهة[١]، ومن جهة أخرى أدى ارتفاع تكاليف حاميات الجيش البريطاني الموجودة في سوريا وكيليكيا، وهاتان المنطقتان تخرجان من دائرة الأطماع البريطانية، إلى إعادة التفكير مليا بجدوى البقاء واستمرار الخلاف مع فرنسا لهذا سارع لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني بتقديم اقتراح لكليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ لسحب الحاميات البريطانية من هاتين المنطقتين وإحلال الجيش الفرنسي مكانها، وبذلك استطاع لويد جورج إرضاء فرنسا وتخفيف قيمة النفقات العسكرية كذلك، تكون بريطانيا قد نفذت تعهدها بمنح فرنسا المنطقة الزرقاء والمنطقة المشار إليها بحرف (أ) بحسب اتفاق سايكس بيكو بعد أن تعهد بسحب الحاميات البريطانية في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩، أما في فلسطين فتظل فيها حاميات بريطانية.

وافق كليمنصو على هذا الاقتراح وأرفقه بعض الشروط ومنها أن هذه الموافقة لن تؤثر على التسوية النهائية لشؤون الانتداب ولن ترضى فرنسا بقيام دولة عربية مستقلة في سوريا. وهكذا سمحت بريطانيا لفرنسا ببسط سلطتها على سوريا مقابل حصول البريطانيين على عدة مكتسبات منها عدم المنازعة في تقرير مصير فلسطين أي أن تكون لبريطانيا...[٢].

(١) كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني، ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) جورج أنطونيوس: يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، قدم له د. نبيه أمين فارس، ترجمه د. ناصر الدين الأسد ود. إحسان عباس، دار العلم للملايين بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت - نيويورك ١٩٦٦، ص ٤١١ - ٤١٣.

حركت فرنسا مشاعر بعض اللبنانيين الموالين لها وحثتهم على إرسال البرقيات التي تدعو إلى توسيع حدود لبنان وإعادة ما اعتبروه أراضي مسلوبة ومسلوخة عنه فأبرق أهالي إهدن ومديرية جبيل وأهالي البترون وجزين البرقيات إلى مؤتمر الصلح في باريس وتركزت المطالب بإعادة ما إقتطعته تركيا من أراض خلال الفترة السابقة إبان الحكم العثماني وصولا إلى التدخل المباشر في في الشؤون الداخلية للمتصرفية خلال الحرب، والعودة لحدود الإمارة (من النماذج لهذه المطالب أنظر الخريطة رقم ٧)[١].

حاولت المنظمة الصهيونية وبعد تقديم تقرير هربرت صموئيل إلى مؤتمر الصلح وتطرق أعضاء المنظمة الصهيونية لمسألة الحدود في فلسطين، واعتبارا من أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ إدخال تعديل على خط حدود اتفاقية سايكس بيكو وذلك من خلال المفاوضات البريطانية الفرنسية، لكن كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي رفض المساس بنقاط الاتفاقية السابقة مع الموافقة على إدخال بحيرة الحولة ضمن الأراضي الفلسطينية بعد سلخها من الأراضي السورية، فيما حاولت المنظمة الصهيونية استغلال نفوذ الرئيس الأمريكي ويلسون للضغط على لويد جورج لإقناع الفرنسيين على تعديل الاتفاق الفرنسي البريطاني لصالح الصهيونية وعلى الرغم من معرفة ويلسون بأطماع الصهيونية وتناقض هذا المطلب مع مبادئه بإعطاء الشعوب حق تقرير المصير، فكتب ويلسون إلى لويد جورج: «إن تحقيق مطالب الفرنسيين المستندة إلى اتفاقية سايكس بيكو السرية ضربة قاضية للوطن القومي اليهودي لأنها تتنافى وطبيعة أرضه وتهمل حاجاته الاقتصادية، إن نجاح الصهيونية يتوقف على توسيع حدود فلسطين في الشمال والشرق لتشمل نهر الليطاني ومنابع المياه في حرمون أي سهلي حوران والجولان وإن لم يكن وعد بلفور الذي وافقت عليه فرنسا وسائر الدول الحليفة قصاصة ورق فيجب أن تتخذ التدابير اللازمة لتحقيقه»، إلا أن هذه الضغوط فشلت وجلّ ما استطاعت تحقيقه الصهيونية إدخال بحيرة الحولة ضمن النفوذ البريطاني في فلسطين[٢].

اتصل حاييم وايزمن ودايفد بن غوريون بالبطريرك الماروني إلياس الحويك خلال وجوده في باريس للمشاركة في مؤتمر الصلح محاولين إقناعه بضرورة تخلي لبنان عن

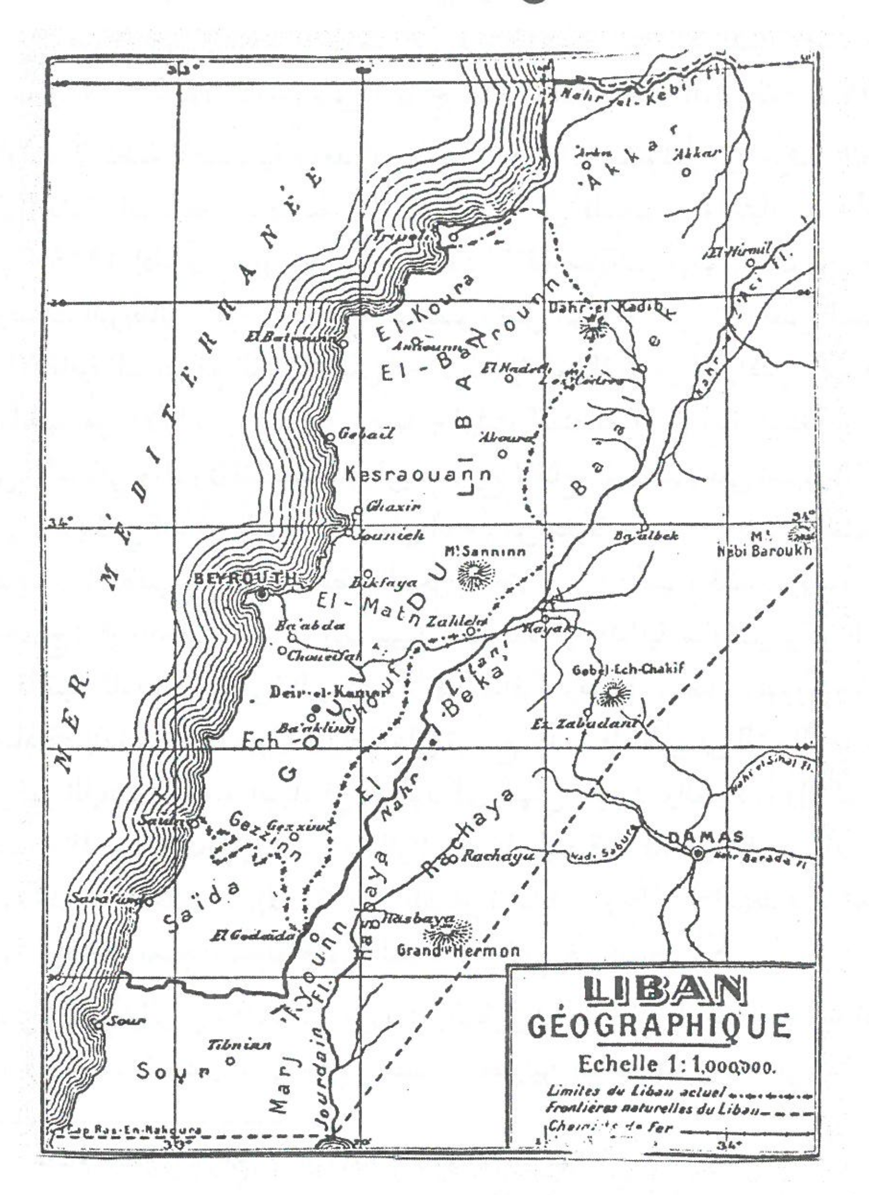
(١) د. عصام خليفة: المرجع السابق، نقلا عن الوثائق الفرنسية:

E. Levant, V, 10, pp: 145, 146, 149, 151, 156, 160.

(٢) خالد العلي وقاسم قصير: الملفات الرئيسية العالقة بين لبنان وإسرائيل، جريدة المستقبل ١١/ ٤/ ٢٠٠٠.

خريطة رقم ٧

خريطة أوغست أديب باشا المقدمة إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بتوسيع متصرفية جبل لبنان ١٩١٩ (١)



(١) د. عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي، ص ١٨٢.

مطالبته بإعادة ضم الجنوب والجليل إلى لبنان الموحد والتخلي عن المصادر والحقوق المائية في هذه المنطقة مقابل الحصول على مساعدات مالية واقتصادية وفنية لتطوير لبنان، لكن البطريرك الماروني رفض العرض وأصرّ على مطالبه الحدودية للبنان كاملة، في أثناء ذلك حاول اليهود الاتصال ببعض الزعامات المارونية اللبنانية الدينية والسياسية عارضين عليها الأفكار نفسها، وبضرورة قيام كيان لبناني سياسي مسيحي متحالف مع الوطن القومي اليهودي المتوقع إنشاؤه في فلسطين، لكن هذه العروض اصطدمت بعدة صعوبات:

١ - الصعوبة الأولى الرفض الفرنسي الحازم ضد كل ضم للأراضي اللبنانية الجنوبية إلى فلسطين لما سوف يسببه ذلك من إضعاف نفوذ فرنسا وتقليص المساحة الجغرافية التي تسيطر عليها أمام ازدياد قوة النفوذ البريطاني، مع إصرارها على التمسك بالحدود المرسومة بحسب اتفاقية سايكس بيكو.

٢ - الصعوبة الثانية إصرار القوى المسيحية الفاعلة الدينية منها والسياسية بتمسكها بحدود لبنان الجغرافية الطبيعية والتاريخية، وكان هذا الإصرار نابعاً من أسباب عقائدية واقتصادية وكان للبطريرك الحويك دور بارز في تحقيق هذا الحزم في المواقف لغايات عقائدية.

٣ - الصعوبة الثالثة الصراع الداخلي حول قيام الكيان اللبناني ومحاولة إرضاء الشريك الأخر في لبنان ومحاولة إقناعه بقبول لبنان مستقل عن محيطه دون المطالبة بالانضمام إلى سوريا خصوصا بوجود تيارات سياسية متصارعة لتحديد مصير وهوية لبنان، فهل هو كيان مسيحي؟ هل هو كيان ذو وجه مسيحي؟ أم كيان اندماجي إسلامي مسيحي؟ في مقابل رفض إسلامي للإنفصال عن سوريا (١).

علما أنه مع بداية القرن العشرين كان عدد المهتمين بمنطقة جبل عامل من أبناء المتصرفية يكادون أن يكونوا معدودين باستثناء بعض رجال الدين والفكر المسيحيين، واستمر هذا الاهتمام ضعيفا حتى تحرك بعض اللبنانيين خلال مؤتمر الصلح للمطالبة بهذا الجزء، بمقتضى مصالح وطنية ومصلحة فرنسية، وإذا كان الفرنسيون بمقتضى اتفاق سايكس بيكو قد نالوا منطقة الجليل الأعلى حتى عكا فهذا لا يعود لإرضاء حلفائهم اللبنانيين بل لمصلحة خاصة بهم لمواجهة السياسة البريطانية لتوسيع رقعة

(١) نبيل خليفة: الستراتيجيات السورية الإسرائيلية الأوروبية حيال لبنان، ص ٧٩.

سيطرتهم نحو شمال المنطقة التي كانت فرنسا تعتبرها معقلاً طبيعياً لها منذ القدم[١]. الأمر اللافت للنظر إلى أنه وفي عددها الصادر بتاريخ ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ ذكرت جريدة التايمز أن تشدد الأوساط الصهيونية بالمطالبة بضم الليطاني وحوضه تعود لما يشكله من ثروة مائية غنية بالنسبة لسهول الجليل الزراعية ولما له ممن ميزات عسكرية دفاعية للأمن القومي اليهودي[٢].

تناقضت مواقف اللبنانيين بين مؤيد ومعارض لفيصل أو لفرنسا وتعددت الوفود التي تقدمت إلى مؤتمر الصلح بمطالبها المتناقضة، حتى طلبت فرنسا من البطريرك الماروني التوجه إلى فرنسا لتقديم ما عرف بالمطالب اللبنانية، وفي ٢٥ تشرين أول (أكتوبر) ١٩١٩ رفع البطريرك مذكرته... التي تضمنت أولا استقلال لبنان... ثانيا إعادة لبنان إلى حدوده الطبيعية التاريخية، وذلك بإرجاع الأقاليم التي سلختها تركيا عنه... ووضع لبنان الموسع تحت الحماية الفرنسية... وقدم إليه خريطة تظهر تصوره لحدود لبنان الذي يتطلع إلى إنشائه (أنظر الخريطة رقم ٨)[٣].

جددت المنظمة الصهيونية مقترحاتها إلى مؤتمر الصلح في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ وأصرت فيها أن تشمل الحدود الشمالية لفلسطين نهر الليطاني وجبل الشيخ[٤].

عاد وأكد البطريرك الحويك خلال اجتماعه مع كليمنصو باستقلال لبنان وردد أمام مسمعه ما يلي: «يجب أن لا يعرقل الانتداب الفرنسي على لبنان الاستقلال اللبناني بكافة الأمور المالية والاقتصادية والداخلية».

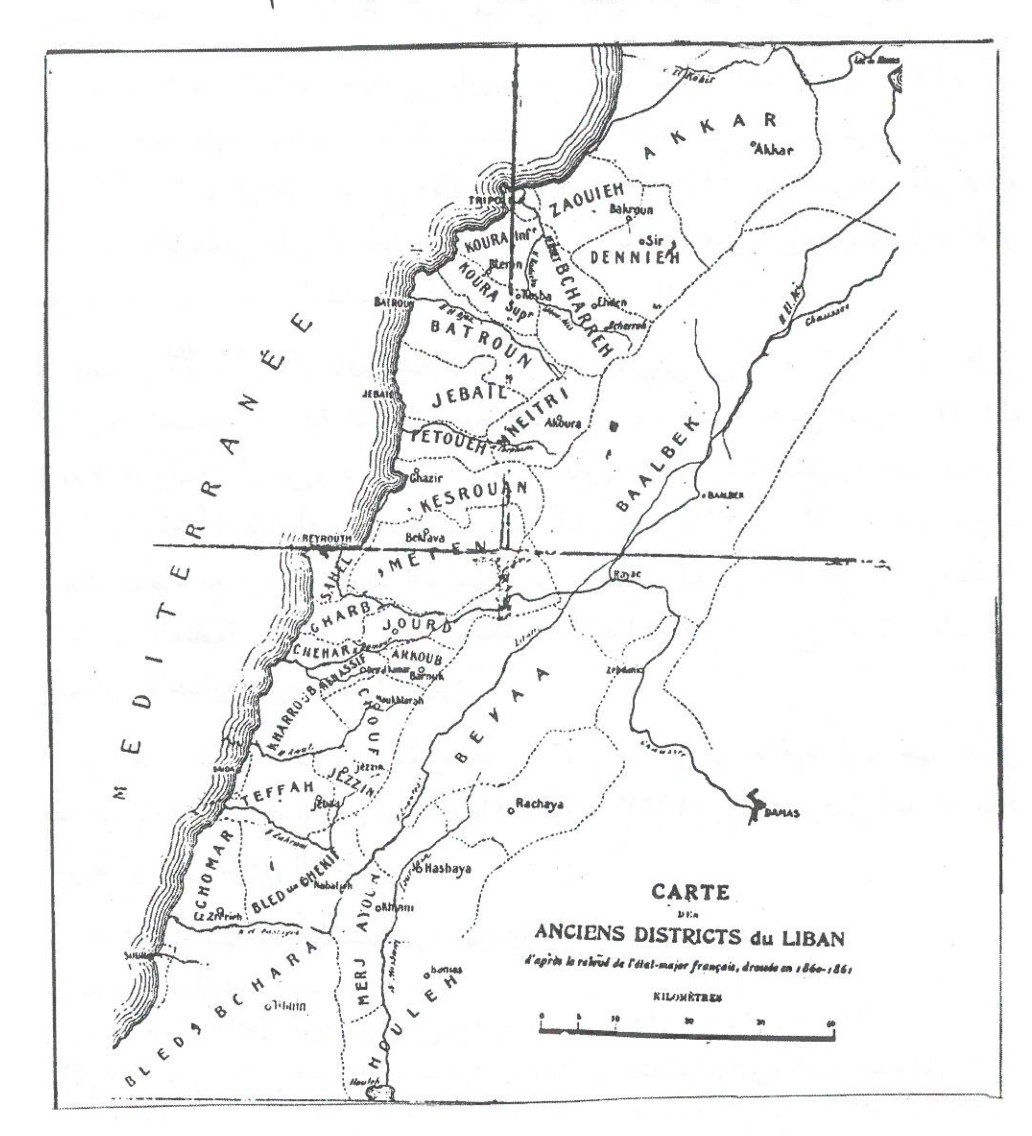
وفي رد من كليمنصو تسلم البطريرك رسالة جوابية مؤيدة للمطالب التي تقدم بها البطريرك وذلك في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩[٥].

حددت نشرة فلسطين اليهودية الصادرة في بريطانيا بتاريخ ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩ أطماع الحركة الصهيونية في ولاية بيروت الجنوبية على النحو التالي: لا بد من إدخال المياه الضرورية للري والقوة الكهربائية ضمن الحدود الفلسطينية اليهودية،

(١) أني لوران - أنطوان بصبوص: الحروب السورية في لبنان، ص ٢٠٠.
(٢) نبيل خليفة: المرجع نفسه، ص٨٠.
(٣) د. أدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص ٢٨١ - ٢٨٢.
(٤) د. حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٥٢، ص ٢٥.
(٥) د. جورج ضيا: لبنان في ربع قرن من الاحتلال إلى الاستقلال، ص ٢٤.

خريطة رقم ٨

الخريطة التي قدمها البطريرك الماروني إلياس الحويك إلى الحكومة الفرنسية ويبرز تصوره لحدود لبنان عام ١٩١٩[١]



(١) د. عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي، ص ١٨٥.

وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني ومنابع مياه نهر الأردن وثلوج جبل لبنان[(١)].

بينما اعتبر حاييم وايزمان في رسالة وجهها لرئيس وزراء بريطانيا لويد جورج في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩ «أن الموارد الطبيعية في فلسطين لا تكفي واقترح عليه توسيع الحدود الشمالية للسيطرة على مياه نهر الليطاني»[(٢)].

استمر مؤتمر الصلح منعقدا في باريس حتى ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠[(٣)]، وبنهاية اجتماعاته حصلت المنظمة الصهيونية على الاعتراف القانوني لوعد بلفور بعد موافقة آخر قادة الحلفاء الرئيس الأمريكي ويلسون وكذلك نالت الموافقة على فكرة الانتداب البريطاني على فلسطين مقابل الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان فيما اعتبر الرئيس ويلسون هذا الانتداب أحد أوجه الاستعمار الدولي[(٤)].

الجدير ذكره أن وايزمان وخلال وجوده في باريس في هذه الفترة حاول طرح موضوع الحدود الشمالية لفلسطين مع الفرنسيين بعد اجتماعه مع مونزي (M. De Monzie) والجنرال غورو فيما كانت فرنسا تحاول تحقيق بسط سيطرتها على سوريا، إلا أنهما رفضاً إعطائه أي رد حول الموضوع قبل تحقيق الانتداب الفرنسي على سوريا كاملاً خاصة مع ازدياد تخوف الفرنسيين من ردة فعل فيصل من نتائج مؤتمر الصلح ومطالب المنظمة الصهيونية بجعل الحدود الشمالية لفلسطين مع لبنان شمال نهر الليطاني لاعتباره موردا حيويا لليهود[(٥)].

في هذا الوقت أصبحت مقترحات فليكس فراكفورتر جاهزة لإدراجها ضمن مفاوضات اتفاقية الصلح مع تركيا (معاهدة لوزان ١٩٢٣) بعد أن توصل أعضاء الوفد البريطاني إلى النتائج التالية:

- تسهيل الهجرة والاستعمار اليهودي في فلسطين.

---

(١) د. حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٥٢، ص ٢٤.

(٢) خالد العلي وقاسم قصير: الملفات الرئيسية العالقة بين لبنان وإسرائيل، جريدة المستقبل ١١/ ٤/ ٢٠٠٠.

(٣) د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، ص ٣٤٩.

(٤) James J. Warburg: Crosscrurrents in the Middle East, First Edition, Mcclelland and Steward Ltd. , New york USA, 1958, p 64.

(٥) Alan R. Taylor: op Cit, P 35.

- السماح للدعم المالي اليهودي من الصندوق الوطني اليهودي من الوصول إلى فلسطين.
- جعل اللغة العبرية لغة رسمية في فلسطين.
- تشكيل مجلس يهودي دائم في فلسطين[(١)].

استنتاجات الفصل الأول

صدّق العرب وعود الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى، على الرغم من أن هذه الوعود لم تكن سوى أقوال غير مؤكدة، فلو تمحص أو دقق العرب بهذه الوعود لوجدوا تناقضاً بينها وبين العديد من الاتفاقات والوعود الأخرى التي تتضارب مع ما وعدوا به، لكن صراع المصالح وقصر النظر والتسرع بما ظنوا أنه الخلاص من الاضطهاد العثماني جعلهم يعملون ضمن مصالهم الضيقة دون أي تفكير للعواقب. بل أكثر من ذلك عند افتضاح أمر اتفاقية سايكس - بيكو تقبل العرب الأعذار البريطانية الواهية وتغاضوا عن مكر وخداع الإنكليز على رغم أن الحقائق المقدمة من حلفاء الإنكليز السابقين القادة الروس، الذين شاركوا في بعض مراحل الاتفاقية، أكدت على وجود نوايا الغدر، ومن المعلوم أن الإنكليز قد استمروا باستغلال القضية العربية لصالحهم ضد السلطنة العثمانية إلى حد بلغ بهم الأمر الاستهزاء والهدر بحقوق العرب وأملاكهم، في المقابل عمد اليهود للعمل الدؤوب لتحقيق حلم إنشاء دولة يهودية في فلسطين على الرغم مما يواجههم من صعوبات واعتراضات في سبيل قيام مشروعهم، فحاولوا بكل جهد وبدون كلل تذليلها فعمدوا إلى تقديم شتى أنواع المساعدات المتاحة في أيديهم للحلفاء في سبيل الحصول على رضى بريطاني للوصول إلى تفاهم ما حول الموضوع، ففي مقارنة بسيطة لواقع الحال العربي واليهودي يتبيّن لنا مقدار الاجحاف الذي أصيب به العرب نتيجة التواطؤ البريطاني مع اليهود. فمساحة بلاد العرب الجغرافية تفوق مساحة الأحياء اليهودية التي يعيشون بها في العالم العربي أو في أوروبا، إضافة إلى ذلك موقع قناة السويس الهام بالنسبة لبريطانيا حيث يقع داخل العالم العربي، لكن اليهود استطاعوا اقناع الإنكليز أن العمل معهم هو الأجدى وأن العرب غير قادرين على تقديم ما يحتاجه الحلفاء على الرغم مما يمتلكونه من موارد طبيعية وزيوت للآليات.

---

(١) Alan R. Taylor: op Cit, P 27.

حصل اليهود على وعد بلفور من الانكليز في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ متخطين محادثات حسين - مكماهون التي انتهت بإعلان الثورة الكبرى ضد العثمانيين وذلك لتخفيف الضغط العسكري العثماني عن الانكليز على جبهات القتال، فكان هذا الوعد الصفعة الأولى من سلسلة صفعات الغدر والخيانة من الانكليز ضد العرب، والغريب في الأمر أن الشريف حسين وإبنيه قد استمروا بتصديق الأقاويل والتعهدات البريطانية بالرغم مما كانوا يلمسونه من تناقض في السياسة البريطانية إلى حد خذلانهم في الكثير من الطلبات حتى الأساسية منها والضرورية لسير المعارك العسكرية على الجبهات، مما ترك الكثير من علامات الاستفهام حول موقف الشريف وأبنائه من العلاقة مع بريطانيا.

لا بد من الاشارة أن اتفاق تقسيم المشرق العربي كان قد تم في أوج مرحلة السيطرة العسكرية العثمانية على بلاد الشام حيث كان جمال باشا وزير الحربية وقائد القوات العثمانية يمسك بزمام الأمر بقبضة دموية ولا مجال للشك من القدرة للقضاء عليه بواسطة مجموعة من البدو الذين لا يملكون سوى البنادق القديمة، أما على جبهة مصر فكان الوضع العسكري البريطاني صعبا للغاية، في مقابل ذلك اتفقت فرنسا وبريطانيا على تقاسم المشرق العربي وتنازلت بريطانيا لفرنسا عن بعض أجزاء من سوريا ومتصرفية جبل لبنان التي لا زالت الجيوش العثمانية تسيطر عليها، وبذلك تكون المرة الأولى التي تظهر فيها الحدود لتفصل بين أراضي المشرق العربي المقسمة بين نفوذين غربيين وذلك للمرة الأولى منذ أيام الممالك الصليبية (١٠٩٥ ـ ١٢٩١)، علماً أنه في الفترة المملوكية (١٢٥٠ - ١٥١٦) والفترة العثمانية (١٥١٦ - ١٩١٨) لم يكن للحدود أي وجود.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ وقبل وخلال انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، استطاع اليهود اقناع فيصل بتقبل وجدودهم في فلسطين بشكل يتنافى عما كان عليه الأمر قبل بداية الحرب عام ١٩١٤، حيث تم الاتفاق على أن الوجود اليهودي في فلسطين إنما هو لإعمار فلسطين وتطويرها لما فيه مصلحة العرب واليهود بشكل متساو، على أن يتمتع الطرفان بالحقوق نفسها مع فارق العدد السكاني للطرفين، وعند ذلك عمدوا إلى وضع الخطط السابقة للاستيلاء على فلسطين موضع التنفيذ السريع بالتعاون مع الحكومة البريطانية، وحري بالقول أنه لما دنت ساعة الحقيقة وطلب من بريطانيا تنفيذ تعهداتها التي قطعتها للعرب تنصلت من

هذه الوعود وضاع الاستقلال الموعود بالنسبة للعرب، في مقابل تنفيذ تعهدات بريطانيا المتفق عليها مع فرنسا حول سوريا ولبنان (متصرفية جبل لبنان وولاية بيروت الشمالية والجزء الشمالي من الجنوبية حتى شمالي عكا)، نتيجة للضغط الذي تعرضت له بريطانيا من قبل فيصل من جهة وفرنسا من جهة أخرى فضلت بريطانيا تنفيذ التزاماتها لفرنسا متناسية خدمات فيصل والعرب معه فقامت بسحب حامياتها من سوريا ولبنان تمهيدا لتنفيذ اتفاقية سايكس - بيكو، على أن تبسط فرنسا سيطرتها على الساحل السوري والمّتصرفية بحسب الاتفاقية، علماً أن الاتفاقية كما هو معلوم كانت قد أعطت لفرنسا أفضلية في المنطقة الداخلية من سوريا، لكن فرنسا قررت العمل بما يتناسب ومصالحها القديمة المتجددة للسيطرة على هذه المنطقة والتي عملت جاهدة خلال العهود الماضية لبسط سيطرتها عليها ولو على حساب دماء حلفائها.

الفصل الثاني

ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا وفلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨

١ - حدود الانتدابين الفرنسي والبريطاني للبنان وسوريا وفلسطين في مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠.

١-١ - مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠.

١-٢ - إعلان دولة لبنان الكبير ١٩٢٠.

٢ - المفاوضات الفرنسية ـ البريطانية حول الحدود المقترحة ١٩٢٠-١٩٢٣.

٢-١ - الطلب البريطاني الأول لتعديل الحدود.

٢-٢ - اتفاق بوليه - نيو كامب Paulet - New Comb ١٩٢٣ *.

٣ - تنازل فرنسا لبريطانيا عن القرى السبع في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٢٤.

٤ - الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا ١٩٢٦.

٥ - ولادة الدستور اللبناني والجمهورية عام ١٩٢٦.

٦ - محاولات التوسع الصهيوني بين الأعوام ١٩٢٦-١٩٤٨.

٧ - المراسيم والتعديلات الحدودية بين لبنان وسوريا وفلسطين بدأ من عام ١٩٣٠.

٨ - المشاريع المائية الصهيونية ومشاكل الحدود بين أعوام ١٩٣٨-١٩٤٧.

٩ - تطور الأوضاع السياسية والعسكرية قبيل حرب العام ١٩٤٨.

١٠ - استنتاجات الفصل الثاني.

الفصل الثاني
ترسيم الحدود
بين لبنان وسوريا وفلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨

١ - حدود الانتدابين الفرنسي والبريطاني للبنان وسوريا وفلسطين في مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠:

عقب دخول قوات الحلفاء المشرق العربي حاول أبناء هذه المنطقة تحقيق الاستقلال التام تحت راية فيصل بن الشريف حسين في ظل دولة عربية مستقلة. وكما رأينا حاول فيصل إقناع الحلفاء بتنفيذ الوعود التي أغدقت إبان الحرب العالمية الأولى لمنح العرب الاستقلال.

الجدير ذكره أنه عندما حاولت فرنسا بسط سيطرتها على المناطق التي يسيطر عليها الحلفاء في سوريا ولبنان بحسب الاتفاقيات المبرمة خلال الحرب ظهرت الخلافات بين العرب والفرنسيين، بسبب رفض العرب الوجود الفرنسي في بلادهم من جهة، بالاضافة إلى ذلك لم يستطع زيد الأخ الأصغر لفيصل من أن يملأ الفراغ السياسي في بلاد الشام خلال غياب فيصل في أوروبا، فأنقسم رجال السياسية في دمشق إلى قسمين: قسم يؤيد علي رضا الركابي ويمثلون التيار المعتدل ويرضى بمهادنة فرنسا والقبول بانتدابها على سوريا ولبنان، بينما الطرف الأخر تمثل بياسين الهاشمي وكان يشكل الفريق المتطرف الرافض للوجود الفرنسي. أمام هذه الظروف عمد زيد إلى دعوة المؤتمر السوري العام للانعقاد يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩، وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه أصدر المجتمعون بيانا دعوا فيه للدفاع عن الوطن والاستقلال التام للقطر السوري بحدوده التي رسمها المؤتمر إلى لجنة كينغ كراين الأمريكية[١].

---

(١) سليمان موسى: الحركة العربية، مرجع سابق، ص ٥٣٥.

عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت بريطانيا الالتفاف على اتفاق سايكس بيكو عبر فرض انتدابها على فلسطين بعد أن شعرت أن وضع فلسطين تحت الإدارة الدولية سيتسبب لها بمشاكل كثيرة، وبضغط من الصهيونية سعت مقابل إطلاق يد فرنسا على المنطقة الداخلية من سوريا بسط سيطرتها على فلسطين[١].

مع استمرار الخلاف الفرنسي البريطاني حول النفوذ في بلاد الشام حتى شهر شباط (فبراير) ١٩٢٠ توصلت حكومة ماكلان مالرن البريطانية بعد مناقشة الموضوع إلى قرار يسمح لفرنسا ببسط نفوذها على منطقة سوريا الداخلية والساحلية ومتصرفية جبل لبنان مقابل حصول بريطانيا على فلسطين ليتسنى لها تأمين الحماية لطريق الهند [قناة السويس] مع الأخذ بعين الاعتبار مطالب الحركة الصهيونية وإيجاد حدود عسكرية للفصل بين مناطق النفوذ الفرنسي والنفوذ البريطاني[٢].

من الملاحظ هنا، أنه في الوقت الذي أنهى فيه مؤتمر الصلح أعماله في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، لم يتخذ أي قرار نهائي بشأن فلسطين، حتى عاد وانعقد المؤتمر مرة أخرى في ٢١ شباط (فبراير) من عام ١٩٢٠ في لندن وبغياب الولايات المتحدة الأمريكية ولدى انتهاء المؤتمر من أعماله أصدر قرارا يوضع فيه فلسطين بحدودها القديمة من دان إلى بئر السبع تحت الانتداب البريطاني (أقر مجلس عصبة الأمم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في ٢٤ تموز يوليو) عام ١٩٢٢ فيما عاد وصادق على صك الانتداب في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣[٣].

كان لويس برانديس ممثل الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية قد أبرق إلى حاييم وايزمن يطلب منه إبلاغ رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج بضرورة عدم السماح لفرنسا من تنفيذ اتفاق سايكس - بيكو لأن ذلك سيحرم الوطن اليهودي الموعود تأسيسه الحدود التاريخية والضرورات الأساسية لقيامه،

---

(١) د. محمد محمود ديب: حدود فلسطين، ص ١٦.

(٢) Howard M. Saghar: the Emergency of The Middle East 1914-1924 , Allen Lane The Penguin Press, London UK , 1970 , P283

(٣) د. عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان، عن وثائق الأرشيف الفرنسي، Arabie, V9, p142, 1920/3/13.

واعتبر أن توسيع الحدود الشمالية والشرقية ضرورية لقيام مجتمع يعيل نفسه، ولذلك لا بد من أن تضم فلسطين مياه الليطاني عند جبل الشيخ بالإضافة إلى سهول الجولان وحوران[١].

أما هربرت صاموئل أول مفوض سامي بريطاني لفلسطين فكان أكثر تطرفا في مطالبته بتوسيع حدود فلسطين حيث اقترح بان تكون الحدود مع لبنان ممتدة من الضفة الشمالية لنهر الليطاني وصولا حتى منابع نهر الأردن قرب راشيا[٢].

عاد المؤتمر السوري للانعقاد يوم ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ بخصوص إعلان استقلال سورية ولبنان وفلسطين تحت تاج فيصل، وأصدر المجتمعون بيانا دعوا فيه إلى الاستقلال، ومما جاء في البيان: «... بعد تأييد الحلفاء استقلال العرب من خلال الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من معاهدة الصلح مع ألمانيا، ومن مبدأ إعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها... فنحن أعضاء هذا المؤتمر وبصفتنا الممثلين للأمة السورية أعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا سوريا بحدودها الطبيعية ورفض المزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطنا للهجرة أو محل هجرة لهم. وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ملكا دستوريا على سوريا بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول»[٣].

حاول وايزمان إقناع الأوروبيين بإدخال تعديلات على فكرة الانتداب الأساسية لفلسطين خلال جولته الأوروبية للوقوف بوجه مطالب وفد عربي يزور أوروبا لعرض وجهة النظر العربية وقد آزر وايزمان في جهوده مختلف اليهود ومن أبرزهم المدير التنفيذي للحركة الصهيونية في لندن الذي مارس ضغوطاً على الحكومة البريطانية لمنع إدخال أي تعديل على الانتداب يتوافق ومصالح العرب[٤].

والجدير ذكره أن الاتصالات الفرنسية البريطانية لم تنقطع، ففي ١٣ آذار (مارس)

---

(١) A. Thomas Mason: Brandies: A free man's life , New-York 1950 , p 455.

(٢) Horas Mayer Kallen: Zionism and World Politics , London U K 1921 , p 529.

(٣) د. عبد العزيز نوار: وثائق أساسية لتاريخ لبنان الحديث ١٥١٧- ١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، بيروت لبنان، ١٩٧٤، ص ٥٣٨ - ٥٤١ أنظر الوثيقة رقم ٧.

(٤) Alan R. Taylor: Prelude To Israel An Analysis of Zionist Diplomacy 1897-1947, P36.

عام ١٩٢٠ أرسل بيرتلو[١] تقريراً إلى وزارة الخارجية الفرنسية مقترحا موقع الحدود بين الفرنسيين والبريطانيين في سوريا ولبنان على النحو التالي: «خط ينطلق من نقطة إلى شاطئ المتوسط تقع على بعد ٥كلم جنوب صور ويتجه نحو رأس العين ثم يتجه نحو قانا ويمر بوادي عاشور (آشور) في نقطة تدعى (ميزراح) ثم يمر بوادي علماً تاركا (تورونوي) جنوباً ثم يمر عبر وادي سلوكية شمال شقرا ويصل جنوب بيت رحوب. وهذا الخط يقسم مياه حوض الأردن عن مياه حوض الليطاني ويبقى لنا حوض الليطاني بكامله، ويتجه الخط شمالاً على القمم حتى يصل إلى علو كوع [منعطف]نهر الليطاني، ومن ثم يتجه بخط مستقيم نحو أقصى نقطة جنوبية من قمة حرمون بحيث يبقى جبل حرمون بكامله في سوريا. هذا الخط يمر على بعد ٦كلم شمال دان التوراتية. هكذا نكون ضمن المصطلحات نفسها التي استعملها لويد جورج بالنسبة للصهاينة وأمام مجلس العموم أي فلسطين من دان إلى بئر السبع... علماً أن السيد روبير دوكي مؤيد لهذه الحدود... ولويد جورج قال لي أنه في حال حصوله على هذه الحدود فإنه لن يذهب أكثر مع مطالب اليهود... مع العلم أن اللورد كورزون تساءل عما إذا كان فيصل يوافق على حدود أخرى، فأجبته أن فيصل لا يوافق على ذلك بل يطالب بكل فلسطين وشرقي الأردن باعتبارهما جزأ من سوريا، لذلك فقد عملت بتوجيهاتكم القائلة بأن القاعدة الإيجابية لكل تفاوض هي الحدود المنصوص عليها في اتفاقية سايكس بيكو لعام ١٩١٦[٢].

١-١ - مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠:

انزعجت فرنسا من التطورات المتسارعة في سوريا فطالبت الحلفاء بعقد مؤتمر عاجل لوضع حد لهذه التطورات المستجدة، وبالفعل عقد مجلس الحلفاء الأعلى اجتماعاته في مدينة سان ريمو الإيطالية يوم ٩ نيسان (أبريل) ١٩٢٠ وتوصل لاتفاق

(١) فيليب بيرتلو (Philippe Berthelot) ١٨٦٦ - ١٩٣٤، سفير فرنسي، أصبح مدير عام وزارة الخارجية الفرنسية وكان له دور بارز في مفاوضات السلام بعد الحرب والتي جرت بين أعوام ١٩٢٠ -١٩٢٣، لمزيد من المعلومات راجع:
Dictionnaire Encyclopedique Quillet: Edition 1988, Spadem A.D.A.G.P. Paris France.

(٢) عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان، ص ٦٩.

نهائي لاجتماعاته في اليوم الرابع والعشرين من الشهر نفسه، ليختتم أعماله يوم ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٢٠[١].

من المعلوم أنه بنهاية المؤتمر وزعت تركة السلطنة العثمانية على الدول الحلفاء المنتصرة في الحرب، فكانت حصة فرنسا سوريا ولبنان، بينما أخذت بريطانيا فلسطين والعراق (بلاد ما بين النهرين)، وجاء هذا القرار ليبرز بشكل متناقض وصارخ تلك التعهدات السابقة التي أطلقت خلال الحرب عن الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير[٢].

على أية حال تقرر مصير فلسطين بحسب حاجات فرنسا وبريطانية الاستعمارية دون الرجوع لآراء ومطالب العرب واليهود ولو بشكل متفاوت، وأدت التسوية بين الطرفين بعد المطالب البريطانية بتمديد حدود الانتداب البريطاني شمالاً بما يتناقض والمصالح الفرنسية إلى نقل خط الحدود الفاصل بين الانتدابين من نقطة تقع شمال عكا إلى منطقة رأس الناقورة على أن ترسم الحدود في وقت لاحق، وهكذا بدأت ملامح حدود الفصل تظهر بين مناطق النفوذين على الأراضي العربية التي كانت حتى ذلك الوقت منطقة واحدة[٣].

بعد أن أصبحت فلسطين تحت الانتداب البريطاني انهالت رسائل الشكر من فروع الحركة الصهيونية من مختلف أرجاء العالم للتعبير عن امتنان اليهود بهذا الإنجاز الذي جاء لمصلحتهم، كما وصلت رسائل أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية تطالب من خلالها أن تدعم الولايات المتحدة مطالبها تجاه المجلس الأعلى لمؤتمر سان ريمو لاعتبار الانتداب البريطاني لفلسطين كجزء من القانون الدولي ومبادرة بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور والالتزام الكامل بشروط الانتداب حتى بروز اللحظة المناسبة لبناء الوطن القومي اليهودي على أرض فلسطين[٤].

عقب احتلال فرنسا لسوريا الشمالية بعد معركة ميسلون والتي أنهت من خلالها إدارة

(١) د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، ص ٣٥٠.

(٢) Elizabeth Monroe: Britains Moment in The Middle East 1914-1956, Methuen & Co. Ltd., London U K, P 66.

(٣) Don Peretz: Op. Cit, P 254.

(٤) Doreen Ingrams: Op. Cit. P 92.

فيصل وحكومته، عمدت إلى بسط سلطتها العسكرية المباشرة على سوريا ولبنان، وبذلك حسمت فرنسا وبريطانيا الأوضاع لصالحهما فاحتلت بريطانيا العراق وفلسطين بينما سيطرت فرنسا على سوريا ولبنان[١].

هكذا فسر الحلفاء رغبات الشعوب بحق تقرير مصيرها، فالمنظمة الصهيونية في فلسطين أصبحت تمثل كل فلسطين ورغبتها هي رغبة أهل فلسطين، وبسبب رغبتها بالوجود البريطاني الداعم للمنظمة وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني وتنكر البريطانيون لكل الوعود التي قطعوها للعرب خلال الحرب، في هذا الوقت سيطرت فرنسا على لبنان وسوريا محط أطماعها التاريخية، فيما باشرت بريطانيا بتهويد فلسطين بعد أن جعلت من نفسها أداة تنفيذية بيد المنظمة الصهيونية لطرد العرب وتهيئة فلسطين لتكون وطننا قوميا يهوديا[٢].

٢-١ – إعلان دولة لبنان الكبير ١٩٢٠:

تقدم البطريرك الماروني إلياس الحويك إلى ليون برجوا (Leon Bourgeois) [٣] في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٢٠ برسالة تحتوي العديد من الملاحظات ويذكّره بالمطالب اللبنانية حول الحدود التي كانت قد وضعتها فرنسا عام ١٨٦٠م من خلال خريطة جغرافية وذلك إبان فتنة ١٨٦٠ ويطالبه بإعادة لبنان بشكل يتطابق فيه وهذه الخريطة ويبرز فوائد هذا الاتساع لما فيه زيادة النفوذ الفرنسي في سوريا[٤].

تلقى المطران عبد الله الخوري من رئيس الوزراء الفرنسي ميللران في ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٢٠ رسالة يعلمه فيها موافقة فرنسا على ضم قمم جبل أنطيليان [سلسلة جبال لبنان الشرقية] وجبل حرمون لمتصرفية جبل لبنان السابقة وكذلك توسيع المتصرفية إلى الجنوب حتى حدود فلسطين كما وردت في اتفاقية سايكس بيكو[٥]، وهي على النحو التالي:

---

(١) د. محمد صالح – د. سمر بهلوان: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص ١٤٨.
(٢) شفيق رشيدات: فلسطين تاريخنا، عبرة ومصيرا، ص ٧١ – ٧٢.
(٣) ليون بورجوا (leon Bourgeoit) ١٨٥١ – ١٩٢٥، وزير فرنسي،
Dictionnaire Encyclopedique Quillet, p 125.
(٤) د. عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان بين نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨- ١٩٣٦، ص٤٣ عن الأرشيف الفرنسي. E.. Levant: V.125. P:216. 13/8/1920.
(٥) د. عصام خليفة: المرجع السابق، ص ٤٤.

«يبدأ الخط في وادي اليرموك ضمن المنطقة الفرنسية ويسير بصورة ملاصقة وموازية لخط سكة الحديد كي يصبح في الإمكان أن يُمدّ في وادي اليرموك سكة حديدية واقعة في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني»، وهكذا بدأت ملامح الاتفاقات الحدودية في مناطق الانتدابين الفرنسي والبريطاني في بلاد الشام تبرز تباعا بحسب الظروف والأحداث المتلاحقة، ففي ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠ أصدر الجنرال غورو المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان قرارا بضم الأقضية الأربع البقاع والشمال والجنوب وبيروت إلى جبل لبنان، وفي اليوم التالي الموافق الأول من أيلول (سبتمبر)١٩٢٠ ومن على شرفة قصر الصنوبر أعلن قيام دولة لبنان الكبير، وهكذا أصبح لا بد من ترسيم حدود سياسية للبنان الكبير مع فلسطين[١].

من المعلوم أن غورو كان قد أصدر بتاريخ ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ قراراً عن إعادة الأراضي التي سلخت منذ ستين عاما عن لبنان، وأضاف مخاطبا اللبنانيين إن فرنسا ستحافظ عليكم وعلى استقلالكم وستعمد إلى مساعدتكم حتى تصبحوا مهيئين لإدارة شؤون أنفسكم، وذكرهم بحسنة ضم الأقضية الأربعة إلى لبنان لما في ذلك من فوائد اقتصادية وكذا جعل بيروت عاصمة للبنان بعد أن كانت مركز ولاية في العهد العثماني، علماً أنه لم يتطرق بالتفصيل إلى موضوع الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية المشتركة بين لبنان وفلسطين[٢].

خلال انعقاد مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ في إيطاليا أرسل حاييم وايزمن ثلاثة رسائل إلى بعض أعضاء الوفود المشاركة وهم اللورد بلفور والسير لويس رامير وأحد أعضاء الوفد الإيطالي[٣]، في المقابل نشرت صحيفة يديعوت احرونوت في عددها الصادر بتاريخ ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٨ نص الرسائل الثلاثة، وكانت الرسالة الأولى موجهة للورد بلفور واحتوت على ما يلي: «علمت أنه سيتقرر غدا الحدود الشرقية لأرض إسرائيل، وعلمت أنه هناك حلول وسط تبنى لإخراج نهر الليطاني من حدود إسرائيل مما سيحرم بلادنا من عامل اقتصادي مهم، لهذا أطالبك بالتأثير والضغط لمنع أي حَلّ يحرم إسرائيل من هذه الحقوق...».

---

(١) ياسين سويد: عملية الليطاني ١٩٧٨، ص ١٩.
(٢) د. جورج حنا: لبنان في ربع قرن، ص ٣٣.
(٣) بدر الحاج: الجذور التاريخية للمشروع الفلسطيني، ص ٢٨ – ٢٩.

أما الرسالة الثانية فكانت موجهة للسير لويس رامير:

«نحن نعتقد أن ليس هناك أهمية لنهر الليطاني في المنطقة الواقعة إلى الشمال من الحدود المقترحة وإنه من الممكن الاستفادة منها بشكل جيد في المنطقة الجنوبية فقط...».

بينما الرسالة الثالثة لأحد أعضاء الوفد الإيطالي المشارك في مؤتمر الصلح، تتحدث عن المطالب الصهيونية واعتبار الليطاني وجبل الشيخ الحدود الشمالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المطالب ليست بريطانية لمضاعفة نفوذها بمواجهة النفوذ الفرنسي، وإنما لحاجة الدولة اليهودية لمصادر مياه نهري الليطاني والأردن[١].

والجدير ذكره أن وايزمن كان في هذه الفترة قد واصل مشاوراته مع الفرنسيين لحثهم على تعديل الحدود الشمالية لفلسطين، وبعد مباحثات أجراها مع غورو حاول إقناعه بأن مياه نهر الليطاني تمثل أهمية حيوية بالنسبة لفلسطين ويجب أن تدخل ضمن الحدود الفلسطينية[٢].

في هذه الأثناء أصدر المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو قرارا بقيام دولة لبنان الكبير بعد أن فرضت فرنسا سيطرتها العسكرية المباشرة على لبنان وسوريا بعد معركة ميسلون في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٢٠ وذلك في ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠[٣]، ومما جاء في إعلان غورو: «أعلن مع التعظيم لبنان الكبير، وأحييه باسم الجمهورية الفرنسية في رفعته وقوته ممتدا من النهر الكبير إلى أبواب فلسطين حتى ذروة لبنان الشرقي...»[٤].

علما أن هذا الإعلان كان قد صدر بناء لقرار صادر بتاريخ ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠ تحت رقم ٣١٨ والذي شكل على أساسه لبنان الكبير على النحو التالي:

١ - لبنان الحالي (متصرفية جبل لبنان).

٢ - أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا.

(١) د. عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان، ص ٧٢.

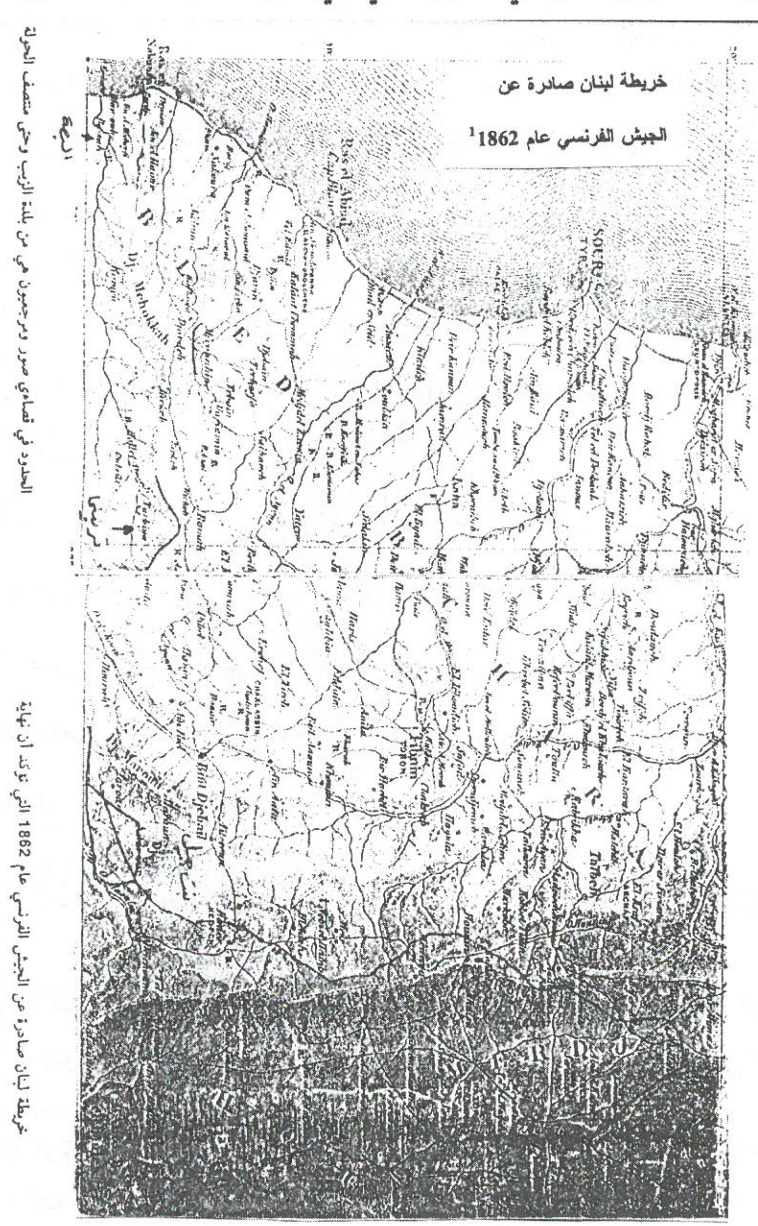
(٢) د. عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ٨١.

(٣) Adel Ismail: Le Liban, Histoire D'un Peuple, p 193.

(٤) محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٢٠ - ١٩٦٩، ص ٢٣.

خريطة رقم ٩

الخريطة التي تظهر نهر الزيب ومنطقة البصة الحدود الفاصلة بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني في سوريا ولبنان وفلسطين[١].



خريطة لبنان صادرة عن الجيش الفرنسي عام 1862 التي تؤكد أن نهاية الحدود في قضاءي صور ومرجعيون هي من بلدة الزيب وحتى منتصف الحولة

(١) ناجي جرجي زيدان: إعتراف رسمي إسرائيلي بلبنانية مزارع شبعا...، ص ٢٠٠-٢٠١.

٣ - أقسام من ولاية بيروت بشقيها الشمالي والجنوبي:

أ - ما يتبع سنجق صيدا باستثناء ما هو تابع لفلسطين بموجب المعاهدات الدولية.

ب - سنجق بيروت.

ت - قضاء عكار الممتد من جنوبي النهر الكبير.

ث - قضاء طرابلس مع مديريتي الضنية والمنية من سنجق طرابلس، يضاف إلى ذلك جزء من قضاء حصن الأكراد والواقع في القسم الجنوبي من الحدود الجنوبية للبنان الكبير[1].

وهكذا سلخ المفوض السامي الفرنسي غورو بموجب قرار إنشاء دولة لبنان الكبير أقضية البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا من ولاية سوريا وجنوب لبنان من ولاية بيروت الجنوبية وشمال لبنان من ولاية بيروت الشمالية[2].

عاد وأصدر الجنرال غورو قراره رقم ٣٣٦ والذي حدد بموجبه مناطق لبنان الادارية على النحو التالي:

سنجق لبنان الجنوبي وقاعدته صيدا، ويتألف من:

- أقضية صيدا والتفاح والشقيف والقسم الشمالي من الشحار.

- قضاء صور ويضم القسم الجنوبي من الشحار.

- قضاء حاصبيا ويضم يضم مرجعيون حتى الحدود مع فلسطين.

سنجق البقاع وقاعدته زحلة ويضم:

- أقضية راشيا والبقاع - المعلقة وبعلبك ومديرية الهرمل. . .[3]. (أنظر الخريطة رقم ١٠)

في هذه الأثناء عمد غورو إلى تقسيم سوريا إلى أربع مناطق مستقلة عن بعضها وهي: دولة دمشق ودولة حلب ودولة جبل الدروز ودولة بلاد العلويين ووضع على رأس

(١) د. وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، ص ٣٥٢.

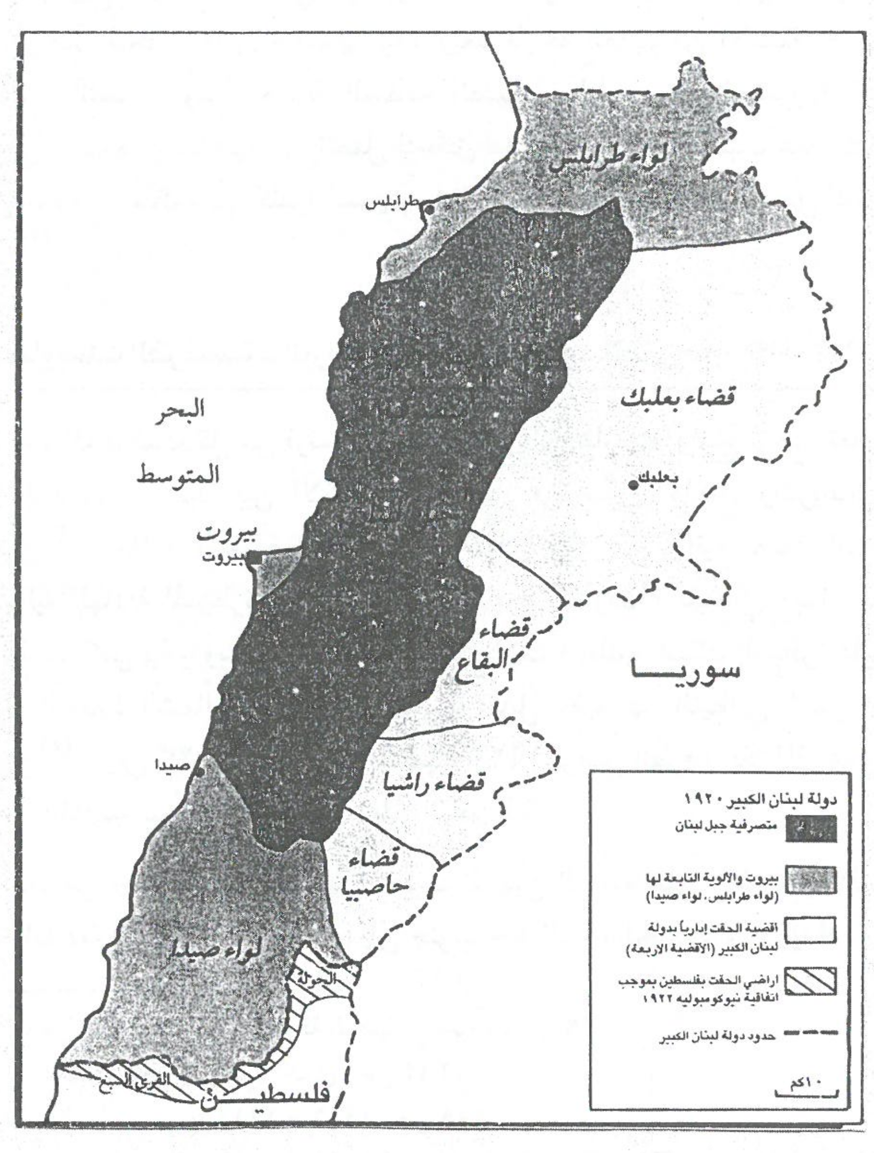
(٢) Mair Zamir: The Formation of Modern Lebanon , p 163.

(٣) مجموعة مؤلفين: دولة لبنان الكبير ١٩٢٠-١٩٩٦، ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات، ص ١٦٧.

خريطة رقم ١٠

خريطة لبنان الكبير بعد إلحاق الأقضية الأربعة بمتصرفية جبل لبنان عام ١٩٢٠[1]

أقسام دولة لبنان الكبير



(١) منيف الخطيب: مزارع شبعا حقائق ووثائق، ص ٣٢.

كل دولة موظفا فرنسيا، وذلك لمنعها من التوحد ضد الفرنسيين والتوحد لرفض الوجود الفرنسي في سوريا[١].

بدأ الزعيم الصهيوني ماكس نورود وبعد عودته إلى باريس في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ بنشر مقالات في صحيفة الاتحاد الصهيوني الفرنسية الأسبوعية، وفي مقالته الأخيرة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ تطرق لضرورة الحصول على المزيد من الأراضي لتحقيق مشروع الصهيونية، وبعد طرحه العديد من الأسئلة حول هذا الموضوع انتقد أسلوب معالجة المنظمة الصهيونية لطرحه مرارا ضرورة التوسع الأرضي واتهمها بالتقاعس عن العمل لتحقيق هذا الأمر، وحدد سبب هذا التقاعس «بأن رجالات المنظمة لم يكلفوا أنفسهم مشقة المطالبة بها ولم يقوموا بعمل للحصول عليها»[٢].

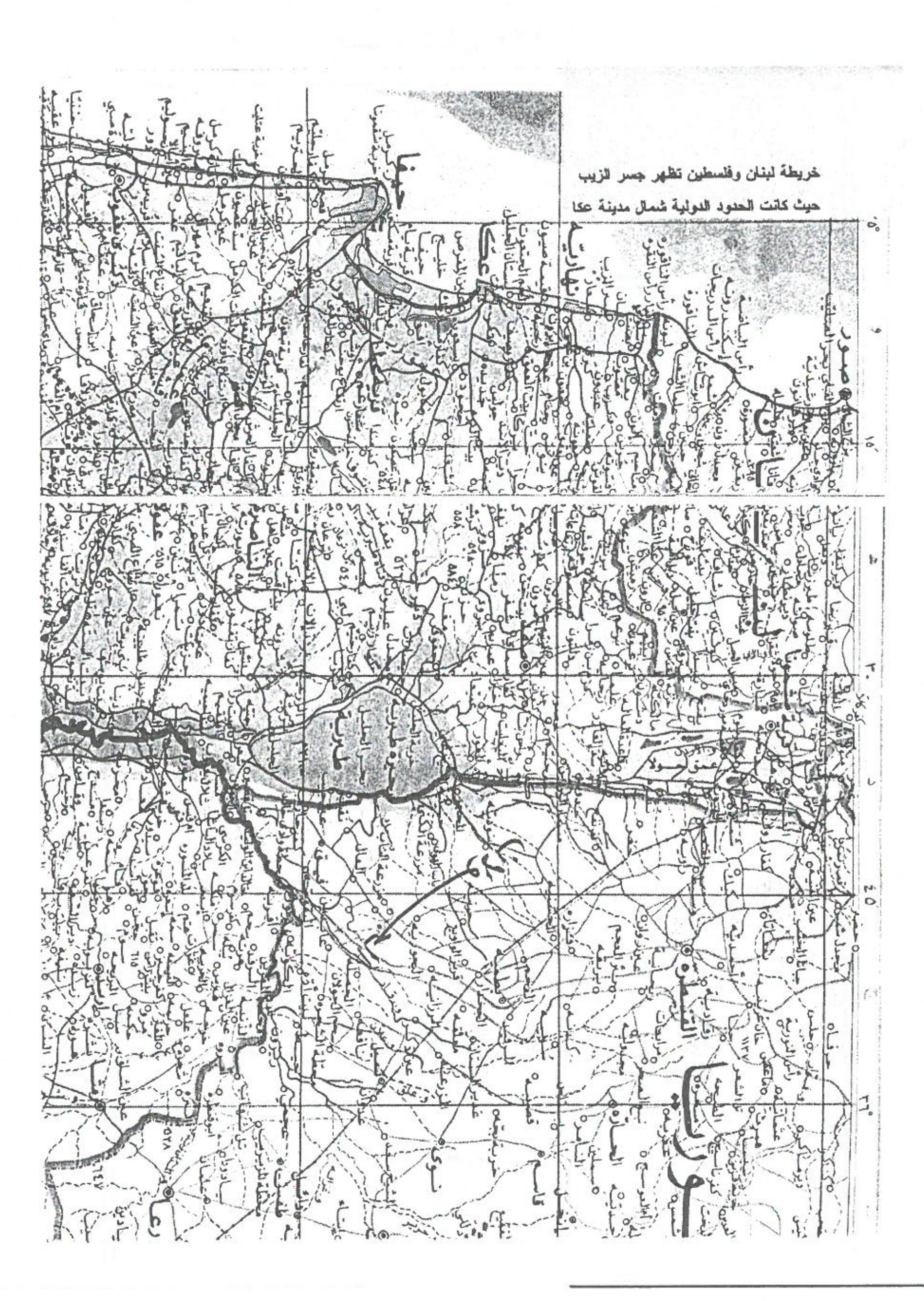
٢ - المفاوضات الفرنسية ـ البريطانية حول الحدود المقترحة ١٩٢٠ - ١٩٢٣

أثناء ذلك فوضت كل من فرنسا وبريطانيا الوزيرين هاردينغ ولبيج لوضع تعديلات نهائية للحدود الفاصلة بين الانتدابين الفرنسي في سوريا ولبنان والبريطاني في فلسطين[٣]، خلال المفاوضات اتسمت الاقتراحات البريطانية بصفة المطالب الصهيونية الهادفة للسيطرة على مصادر مياه نهري الأردن والليطاني وبما يتناقض واتفاقية سايكس بيكو وبنهاية المفاوضات استطاعت بريطانيا ضمان السيطرة على نهر الأردن الحدود الشمالية الشرقية للانتدابين مقابل إبقاء نهر الليطاني ضمن النفوذ الفرنسي[٤]، وفي ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ توصل الطرفان للاتفاق على خط للحدود الفاصلة بين الانتدابين يبدأ على النحو التالي:

«... من جبل الدروز يمتد إلى جنوب نصيبين الواقعة على خط حديد الحجاز فسمخ الواقعة إلى بحيرة طبريا سائرا إلى جنوب خط السكة الحديدية وموازيا له. وتبقى

(١) د. ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سوريا، ص ٣٩.
(٢) د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، ص ٣٦٢.
(٣) وليد المعلم: سورية ١٩١٦ - ١٩٤٦، ص ٥٥٨.
(٤) M.E.Yapp: A History of Near East , the Making of the Modern Near East 1792-1923 , p 330.

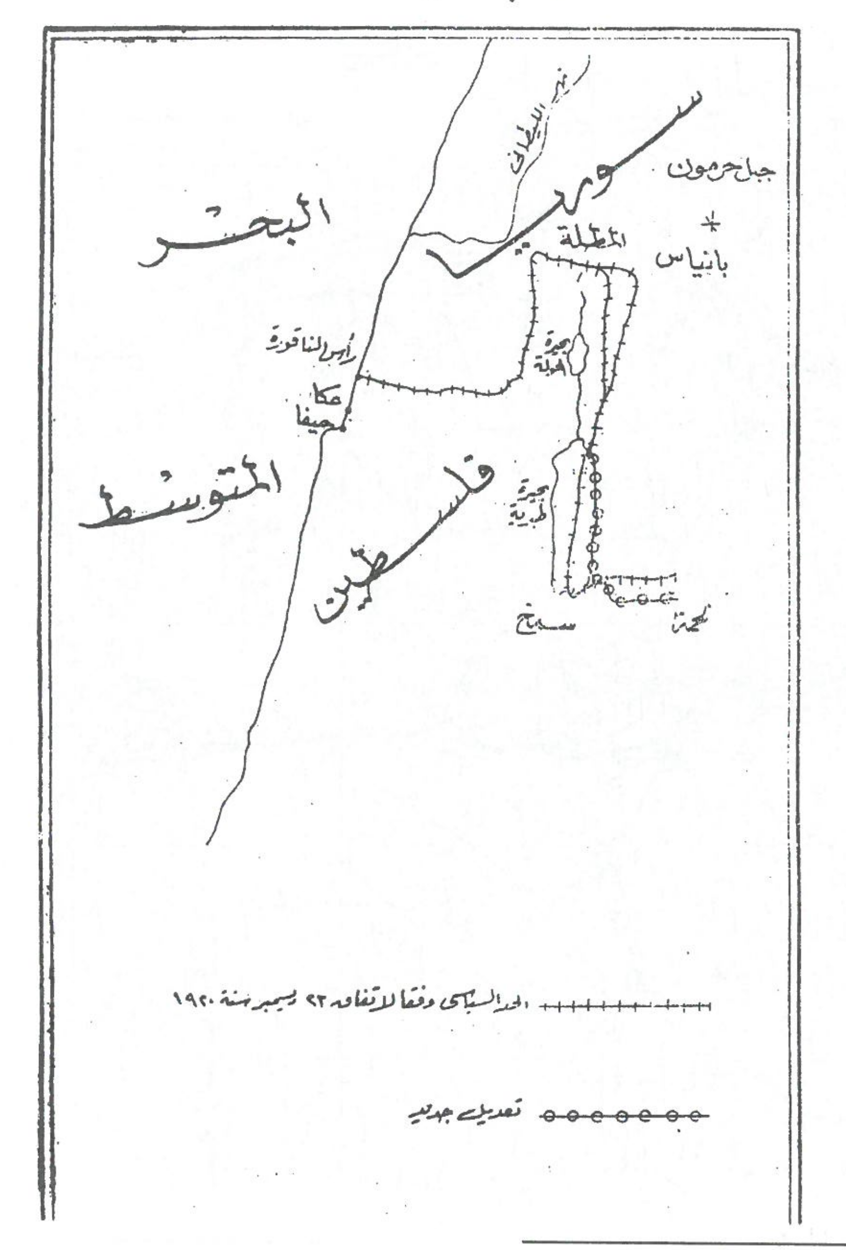
خريطة رقم ١١



(١) أطلس العالم: ص ٢٧٠-٢٧١.

خريطة رقم ١٢

خريطة تعديل الحدود اللبنانية ـ السورية ـ الفلسطينية حسب اتفاق ١٩٢٠[1]



(١) د. محمد محمود ديب: حدود فلسطين، دراسة تحليلة لوثائق الانتداب، ص ١٧.

درعا وما حولها في المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسي، ويبقى ذلك للفريقين أن يبنيا مرفأ ومحطة للسكة الحديدية ليتمكنا من استعمال بحيرة طبريا. ومن الغرب يسير الخط من سمخ مارا داخل بحيرة طبريا فأول وادي المسودية حيث يسير مع مجرى هذا النهر في وادي جرابا وإلى نبعه، من هنا يسير نحو الغرب حتى يصل إلى المطلة وتبقى المطلة في المنطقة البريطانية وتفصل التخوم بالمطلة بمفرق الماء في وادي الأردن وحوض نهر الليطاني وتسير جنوباً مع وادي الأردن فوادي فرعم ووادي كركرة الذين يبقون في المنطقة البريطانية فوادي البلاونة ووادي العيون الزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسية ويصل الحد إلى شاطئ البحر المتوسط في ميناء رأس الناقورة وتظل في المنطقة الفرنسية...»[1]. (أنظر الخريطة رقم ١١).

علما أن اتفاق سايكس بيكو كان قد حدد الحدود الشمالية لفلسطين التي تدخل ضمن المساحة ذات اللون البني إلى الشمال من عكا، وقد نصت المادة الثالثة من الاتفاق على إنشاء إدارة دولية في فلسطين ويعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع باقي الحلفاء بمن فيهم الشريف حسين شريف مكة، وكانت تمتد تلك الرقعة بموازاة البحر المتوسط من شمال عكا إلى غزة، وعليه تكون أقسام من منطقة الجليل الأعلى ضمن منطقة النفوذ الفرنسي والتابعة للبنان[2]. ويضيف موشيه برافر أن الفرنسيين طالبوا بالجليل الأعلى لأنهم رأوا فيه من حيث طبيعة وبيئة سكانه بمثابة امتداد طبيعي للبنان الذي كانوا يبدون فيه اهتماما كبيرا، كما تطلعوا للسيطرة على قسم من أرض «إسرائيل التاريخية»، مع الإشارة هنا أن الأتراك العثمانيين ومع بداية الحرب العالمية الأولى عمدوا إلى ضم منطقة الجليل الأعلى إلى ولاية بيروت الجنوبية[3].

من جهته أورد مصطفى مراد الدباغ تعيين الحدود بين لبنان وسوريا من جهة وفلسطين من جهة أخرى حسب اتفاق ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ كما يلي: «تسير الحدود من منطقة رأس الناقورة الواقعة على البحر المتوسط باتجاه الشرق إلى قرية يارون في لبنان ومن ثم باتجاه الشمال الشرقي إلى قَدَسْ والمطلة في فلسطين وعبر

(١) وليد المعلم: سورية ١٩١٦ - ١٩٤٦، ص ٥٥٨.

(٢) وزارة الدفاع اللبنانية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٧٩.

(٣) موشي برافر: حدود أرض إسرائيل، ص ١١٢.

وادي الأردن إلى تل القاضي في فلسطين وإلى بانياس [الجولان] في سوريا وبعد ذلك يسير باتجاه الجنوب الغربي إلى جسر بنات يعقوب ومن ثم يسير باتجاه الجنوب على نهر الأردن حتى بحيرة طبريا حيث ينحرف خط الحدود باتجاه الجنوب الشرقي إلى أن يصل محطة الحمة الواقعة على سكة درعا سمخ، وحسب هذا التحديد تقع بحيرة الحولة وحوضها وبحيرة طبريا بأكملهم في فلسطين. . .»[1].

كان من ابرز التعديلات التي حصلت عليها بريطانيا بعد بسط سيطرتها على فلسطين توسيع الحدود الشمالية والشرقية والجنوبية لفلسطين مخالفة بذلك بنود اتفاقية سايكس بيكو، ففي الشمال نالت فلسطين النصف الغربي من بحيرة طبريا إضافة لكامل بحيرة الحولة وشمال نهر الأردن ومنابعه الواقعة في تلك الناحية، وبناء على ذلك أصبح الحد الفاصل وسط البحيرة من خلال المبدأ المعمول به في حال وجود بحيرات بين دولتين وهكذا يكون «سهل البطيحة شمال شرق بحيرة طبريا والنقيب على الساحل الشرقي للبحيرة والسمراء جنوب شرقي البحيرة لسوريا، ومصب نهر الأردن ومخرجه من البحيرة ومدينة سمخ لفلسطين مع إدخال كامل بحيرة الحولة بفلسطين»[2]، في المقابل حصل تعديل مع لبنان فضم شريط من الأرض يمتد من الزيب جنوباً إلى رأس الناقورة شمالاً ويتجه نحو الشرق ثم صعودا نحو الشمال الشرقي ليصل إلى نقطة شمالي قرية كفركلا اللبنانية ومنها يتجه نحو الجنوب الشرقي إلى شمال قرية دفنة الفلسطينية، وضم هذا الشريط قرى ألحقت بفلسطين مثل صلحة، المالكية، قدس، المنارة، وآبل القمح، وهونين، وتربيخا[3]. (أنظر الخريطة رقم ١٢).

٢-١ - الطلب البريطاني الأول لتعديل الحدود:

الجدير ذكره أن بريطانيا وبناء لطلب المنظمة الصهيونية وبحجة مشروع روتنبرغ المائي تقدمت من فرنسا بطلب لتعديل الحدود السورية الفلسطينية من خلال ضم شريط من الأرض السورية بطول ١٧ كلم وعرض ١كلم ويضيق إلى عرض ٢٠٠ متر بطول ٥كلم ليعود ويتسع إلى ٣٠٠ متر بطول ٩كلم وذلك بين منطقة بنات يعقوب وبحيرة الحولة بحجة السماح بإنشاء قناة لنقل المياه بين نبع تل القاضي قرب بنات يعقوب

(١) وجيه علم الدين: العهود المتعلقة بالوطن العربي، ص ٢٣٤- ٢٣٥.
(٢) د. محمد محمود ديب: الجغرافية السياسية، القاهرة ج.م.ع. ١٩٧٩ ص ٢٧٩ - ٢٨١.
(٣) د. محمد عبد الرحمن عطوي: الخطر الصهيوني على لبنان، ص ٨٣.

وبحيرة الحولة، بينما هدفت بريطانيا من وراء هذا الطلب إبعاد سوريا عن البحيرة لحرمانها من المطالبة بحقوقها المائية في البحيرة وحصر الاستفادة من هذه الحقوق باليهود في فلسطين وذلك من خلال وضع العراقيل أمام العرب لمنعهم من الاستفادة من مياه بحيرة طبريا[1].

من جهة أخرى طالب الكاتب الصهيوني الأمريكي هوراس ماير كالن بضرورة توسيع الحدود الشمالية لفلسطين لزيادة الطاقة المائية المنتجة للطاقة المحركة بهدف زيادة القدرة الانتاجية في الفترة القادمة، ومما قاله إن مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الأنهر التالية الليطاني واليرموك ومنابع الأردن[2].

٢-٢ - اتفاق بوليه - نيو كامب Paulet - New Comb ١٩٢٣[3]

بناء للاتفاق السابق وللمادة الثانية منه تشكلت لجنة لترسيم الحدود بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني بعضوية كل من الكولونيل الفرنسي بوليه والكولونيل البريطاني نيوكامب وذلك اعتبارا من شهر حزيران (يونيو) ١٩٢١ لترسيم نقاط الحدود على الخرائط تمهيدا لتنفيذها وترسيمها على الأرض[4].

ومن الملاحظ أن المنظمة الصهيونية تضايقت من الاتفاق الفرنسي البريطاني، وعبرت عن هذا الانزعاج خلال انعقاد مؤتمرها الثاني عشر في مدينة كارلسباد (في تشيكوسلوفاكيا السابقة) في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٢١ حيث عبّر المؤتمرون عن سخطهم وعدم رضاهم للحل الذي توصّل إليه الطرفان وأصدروا بيانا يعبّر عن موقفهم من خلال ما يلي: «. . . يجد المؤتمر نفسه ملزماً بالإعراب عن أسفه على أن مسألة الحدود الشمالية لأرض إسرائيل لم تجد سبيلها إلى حل مرض حتى الآن على الرغم من

(١) محمد محمود ديب: حدود فلسطين، ص ٣٢ - ٣٥ لمزيد من المعلومات حول مشروع روتنبرغ أنظر ص ٨٧.
(٢) Horace Mayer Kallen: Op. Cit. p 289-288.
(٣) اتفاق بوليه - نيو كامب: اتفاق بين ممثل فرنسا الكولونيل بوليه وممثل بريطانيا الكولونيل نيو كامب لتنفيذ اتفاق عام ١٩٢٠ وترسيم الحدود بين مناطق الانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني في سوريا ولبنان من جهة وفلسطين من جهة أخرى (أنظر الوثيقة رقم ٩).
(٤) منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل، ص ٥ - ٦.

جميع المساعي التي بذلتها اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، ويأمل المؤتمر أن تستجيب الحكومة الفرنسية لمصالح الشعب اليهودي وتفي بها ...[(١)].

كانت المطلة حسب اتفاق ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ تتبع سوريا، وبدء من عام ١٩٢٢ طالبت بريطانيا بضمها إلى فلسطين[(٢)]، وكانت حجتهم أنها قريبة من فلسطين وأنها تحتوي على مستعمرة يهودية وكان اليهود قد بنوا في قرية المطلة التي كانت تتبع قضاء مرجعيون مستعمرة عام ١٨٩٦[(٣)]، في حين حث هربرت صاموئيل المفوض السامي البريطاني في فلسطين الحكومة البريطانية الإسراع بضم قرية المطلة القيّمة إلى إقليمه[(٤)].

في ذلك الوقت باشرت اللجنة المشتركة الفرنسية البريطانية عملها حيث قامت بعدة جولات ميدانية للمنطقة الحدودية المشتركة بين لبنان وسوريا من جهة وبين فلسطين من جهة أخرى، فيما عاد وتقدم الكولونيل نيو كامب باقتراحات للحكومة البريطانية ضمنها تصوراته حول الحدود المشتركة الشمالية لفلسطين وضرورة تأمين أقصى ما يمكن من المنافع والمكاسب لصالح المنطقة البريطانية وتحديدا الموارد المائية.

حاولت لجنة بوليه - نيو كامب خلال عملها لتخطيط المنطقة الحدودية عدم الفصل بين القرى والمناطق التابعة لها، منعا لوقوع أي ضرر للمواطنين، لهذا عمد البريطانيون إلى ضم أكبر عدد من القرى للحيلولة دون سيطرة الفرنسيين على مساحات من الأرض بحجة وقوعها ضمن الأراضي التابعة للقرى خاصة بعد أن أبلغت بريطانيا فرنسا موافقتها عن تنازلها عن منطقة الجولان لصالح الانتداب الفرنسي، علماً أن الجولان وخلال الاتفاق الفرنسي البريطاني الموقع بين الطرفين في باريس بتاريخ ٢٣ كانون أول (ديسمبر)١٩٢٠ كان قد منح لبريطانيا[(٥)].

أنهت لجنة بوليه نيو كامب أعمالها في ٣ شباط (فبراير) من عام ١٩٢٢، ورفعت

---

(١) ياسين سويد: عملية الليطاني ١٩٧٨، ص ١٩.
(٢) محمد محمود ديب: حدود فلسطين، ص ٣٦.
(٣) ناجي جرجي زيدان: من فمك أدينك يا إسرائيل... ص ٤٣.
(٤) محمد محمود ديب: حدود فلسطين، ص ٣٧، عن الأرشيف البريطاني:
E65£96£8401 From Colonial office No. 1922£08£23, 40723.
(٥) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سوريا ولبنان، ص ٧٢ - ٧٣.

تقريرها مرفقة معه ثلاثة خرائط تعتمد مقياس الرسم ٥٠،٠٠٠ / ١ حول نقاط حدودية تكون صالحة لاعتمادها كأساس لترسيم الحدود على الأرض بين لبنان وسوريا وفلسطين. (أنظر الخريطة رقم ١٣).

بعد فترة قامت وزارة الخارجية الفرنسية بإرسال نسخة موقعة عن الاتفاقية إلى السفير البريطاني في باريس لتعلمه أن الحكومة الفرنسية توافق على مضمون هذه الاتفاقية، وتبلغه أن الحكومة الفرنسية سترسل نسخة عن الاتفاقية للمفوض السامي في سوريا ولبنان ليصبح هذا الاتفاق نافذا اعتبارا من العاشر من آذار (مارس) عام ١٩٢٣، كما أنها سترسل نسخة من التقرير موقعة من الكولونيل بوليه إلى عصبة الأمم من قبل الحكومة الفرنسية[(١)].

بلغ مسار الحدود بعد إنجاز عملية التخطيط هذه حوالي ١٧٧كلم بدأ من رأس الناقورة حتى بانياس في الجولان بطول ٧٨كلم، ومن بانياس إلى منطقة الحمة على الحدود الأردنية السورية الفلسطينية المشتركة بطول ٧٩كلم، ووضعت في أماكن بارزة ٧١ علامة حدودية حجرية ارتفاع كل منها ١،٥م وتبعد كل واحدة عن الأخرى مسافة تقريبية بحدود ٢كلم، وبعد نيلها موافقة عصبة الأمم أصبحت هذه الحدود تسمى الحدود الدولية بين فلسطين وسوريا ولبنان[(٢)].

العلامات الحدودية التي تفصل بين المنطقتين:

١ - العلامة الأولى: بعد أن بدأت الحدود عند منطقة رأس الناقورة على البحر المتوسط وضعت العلامة الأولى على بعد خمسين متراً شمال مركز البوليس الفلسطيني، ويستمر الخط، ليصل إلى

٢ - العلامة الثانية: موجودة عند خربة دنيان، ويستمر خط الحدود على رأس القمم، ليصل إلى

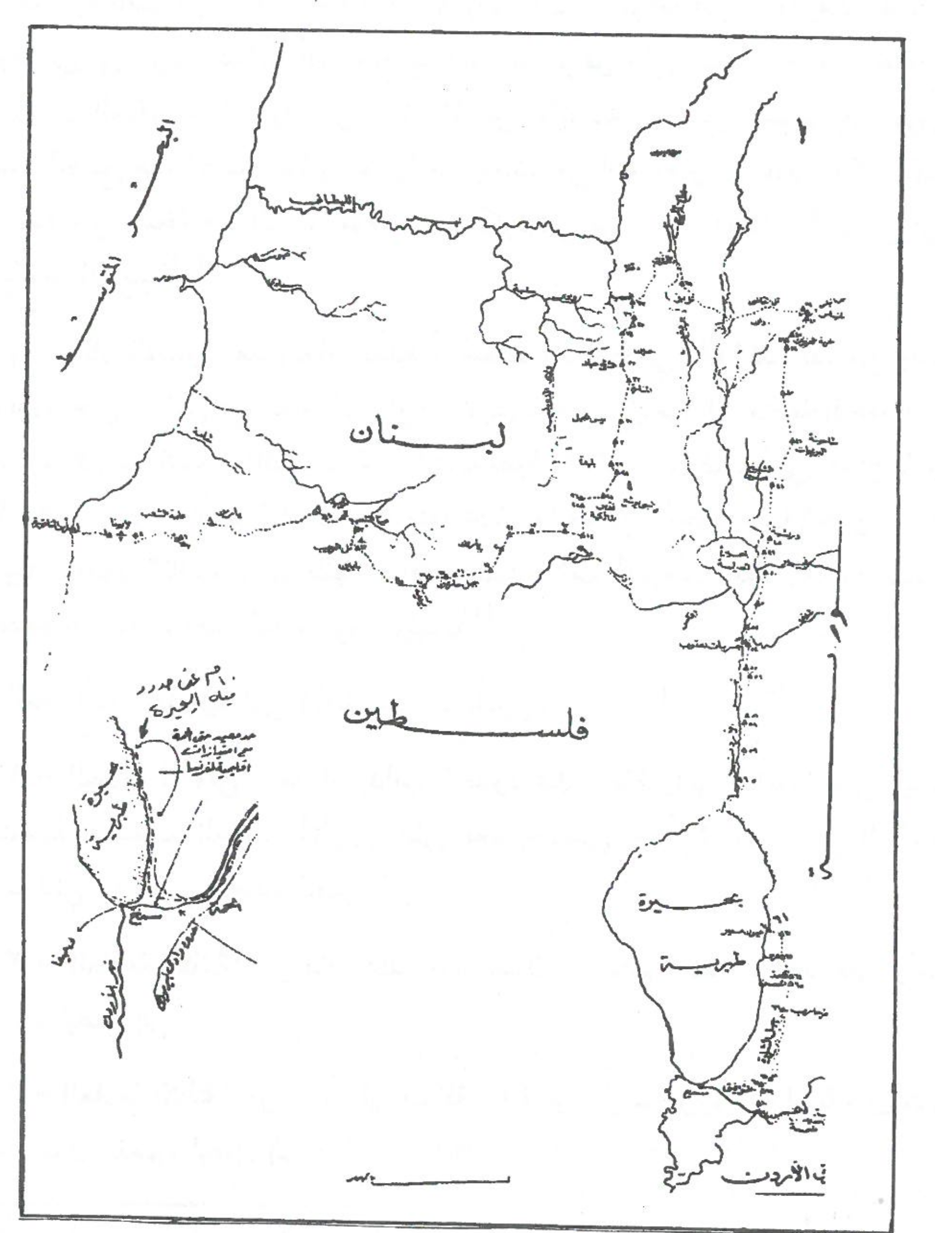
٣ - العلامة الثالثة: موجودة على مسافة ٤٠٠متر جنوب غرب قرية لبونة، ويستمر الخط فوق القمم، ليصل إلى

---

(١) د. احمد محمد قبيسي: الشهادة والتحرير جنوب لبنان، ص ٥٩.
(٢) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سوريا ولبنان، ص ٧٤ - ٧٥.

خريطة رقم ١٣

خريطة ترسيم الحدود اللبنانية - السورية - الفلسطينية بحسب اتفاق بوليه - نيوكامب عام ١٩٢٣[1]



(١) د. محمد محمود ديب: حدود فلسطين، دراسة تحليلة لوثائق الانتداب، ص ٥٦-٥٧.

٤ - **العلامة الرابعة:** موجودة على مسافة كلم إلى شرق الجنوب الشرقي لقرية لبونة حيث يجري خط الحدود في مجرى وادي تالويج ويتجه الخط عبر وادي لا يحمل اسما حتى يصل إلى وادي قطية، ثم يتجه إلى شرق الشمال الشرقي لمسافة ٢كلم ويسير بعد ذلك بالقرب من رافد صغير على يسار وادي قطية آتيا من الشرق، ليصل إلى.

٥ - **العلامة الخامسة:** موجودة عند الطرف الجنوبي الغربي من الأرض الزراعية لوادي قطية، ويتجه الخط مستقيما، ليصل إلى.

٦ - **العلامة السادسة:** موجودة على قمة وادي الدلم، ليتجه الخط بخط مستقيم طوله ٧٠٠ متر إلى جنوب الجنوب الشرقي، ليصل إلى

٧ - **العلامة السابعة:** موجودة عند التقاء وادي الدلم مع رافد صغير من جهة الشمال، ثم يستمر ويتجه بعد ذلك غرب الجنوب الغربي لمسافة٤٠٠متر بعدها يتجه الخط إلى شمال الشمال الغربي لمسافة ١ كلم، ليصل إلى

٨ - **العلامة الثامنة:** موجودة على مسافة كيلومترين ونصف إلى الشرق من علماً الشعب، على طريق علماً الشعب وقرية يورديث ويتجه الخط نحو الشمال على مسافة أمتار من يورديث في الجنوب ومسافة أمتار من بركة الريشة، ليصل إلى.

٩ - **العلامة التاسعة:** موجودة على مسافة ٧٠٠متر جنوب شرق خربة بلاط عند مفترق طرق راميا علماً الشعب وراميا تربيخا، ويتجه الخط مستقيماً ليصل إلى

١٠ - **العلامة العاشرة:** موجودة على مسافة ٦٠٠متر جنوبي جنوب شرق العلامة السابقة ويستمر الخط بين وادي تربيخا في الجنوب وحوض راميه في الشمال، ليصل إلى.

١١ - **العلامة الحادية:** موجودة على مسافة كيلومتر إلى جنوب شرقي رامية ويسير الخط عشرة مستقيماً ليصل إلى

١٢ - **العلامة الثانية:** موجودة على مسافة سبعمائة متر وإلى الغرب من عيتا الشعب على رأس عشرة ثم يتجه الخط جنوبا، ليصل إلى.

١٣ - **العلامة الثالثة:** موجودة على تل الراهب، ثم يسير بخط مستقيم حتى نقطة التقاء وادي وول عشرة مع وادي مجهول الاسم وتقع هذه النقطة بين المنصورة في الغرب والسلوقية في الشرق، ليصل إلى.

١٤ - العلامة الرابعة عشر: موجودة على مسافة ٦٠٠متر من عيون قطمون ثم يسير مستقيما، ليصل إلى.

١٥ - العلامة الخامسة عشر: موجودة في مجرى وادي بيدية، ويواصل سيره مستقيماً ليصل إلى.

١٦ - العلامة السادسة عشر: موجودة على نقطة التقاء بين وادي بيدية مع وادي حلال ويتابع مستقيما، ليصل إلى.

١٧ - العلامة السابعة عشر: موجودة على القمة الغربية لحرمون، ويتابع الخط مستقيما، ليصل إلى.

١٨ - العلامة الثامنة عشر: موجودة على القمة الشرقية لحرمون، ويتابع الخط مستقيما، ليصل إلى.

١٩ - العلامة التاسعة: موجودة على مسافة ٢١٠٠متر على هضبة جنوب شرقي قرية يارون، عشر ويستمر الخط بسيره المستقيم، ليصل إلى.

٢٠ - العلامة العشرون: موجودة على مسافة ٢٠٠٠ متر شرق قرية يارون وعلى مسافة تقارب الكيلومتر جنوب البركة وعلى نتوء صخري ثم يواصل مستقيماً ليصل إلى.

٢١ - العلامة الحادية والعشرون: موجودة على قمة جبل القاضي، ويستمر الخط مستقيماً ليصل إلى.

٢٢ - العلامة الثانية والعشرون: موجودة على مسافة ٦٠٠متر شمال خربة أوبا و١٠٠٠ متر جنوب البركة على حافة وادي، ثم يواصل مستقيماً ليصل إلى.

٢٣ - العلامة الثالثة والعشرون: موجودة على قمة جبل الغابية، وعلى مسافة ٦٠٠ متر جنوب الدير، ويواصل الخط مستقيماً ليصل إلى.

٢٤ - العلامة الرابعة والعشرون: موجودة شرق جبل الغابية وعلى نتوء صخري، ويستمر الخط مستقيماً ليصل إلى.

٢٥ - العلامة الخامسة والعشرون: موجودة على مسافة ٦٠٠ متر غربي قرية المالكية وشرقي ضفة مجرى تالويج ويتابع الخط شمالاً ليصل إلى.

٢٦ - العلامة السادسة والعشرون: موجودة عند نقطة التقاء المجاري مع الممر القادم من قرية قدس إلى قرية عيترون في الأراضي اللبنانية، ويسير الخط مستقيماً ليصل إلى.

٢٧ - العلامة السابعة والعشرون: موجودة إلى مسافة ٧٠٠ متر شمال غرب قرية قدس بالقرب من شجرة كبيرة تابعة لخربة منافر، ويواصل الخط مستقيماً ليصل إلى.

٢٨ - العلامة الثامنة والعشرون: موجودة شمال قدس عند تقاطع الطريق القادم من قدس مع ميس مع وادي العتبة ثم يسير الخط مع مجاري وادي العتبة، ليصل إلى.

٢٩ - العلامة التاسعة والعشرون: موجودة عند التقاء وادي العتبة مع خلة غزيلة، ويسير مستقيماً ليصل إلى.

٣٠ - العلامة الثلاثون: موجودة شرقاً على حافة مرج طوفة، ويسير الخط مستقيماً ليصل إلى.

٣١ - العلامة الحادية والثلاثون: موجودة شرقي قرية ميس الجبل وعلى مسافة٨٠٠ متر على نتوء صغير ويستمر الخط مستقيماً ليصل إلى.

٣٢ - العلامة الثانية والثلاثون: موجودة شمال غربي قرية المنارة على مسافة ٣٠٠ متر، عند ملتقى الطريق القادم من ميس الجبل إلى هونين مع الطريق القادم من خربة المنارة إلى حولا، ويسير الخط إلى شمالي شمال الغرب ليصل إلى.

٣٣ - العلامة الثالثة والثلاثون: موجودة عند مثلثات الشيخ عباد، ويسير الخط مستقيماً ليصل إلى.

٣٤ - العلامة الرابعة والثلاثون: موجودة على مسافة ١كلم غربي قرية هونين في وادي هونين ويظل يسير ليصل إلى.

٣٥ - العلامة الخامسة والثلاثون: موجودة على مسافة ١٣٠٠متر شمال قرية هونين، ويستمر الخط مستقيماً ليصل إلى.

٣٦ - العلامة السادسة والثلاثون: موجودة على طريق قرية المروج، ويستمر الخط مستقيماً ليصل إلى.

٣٧ - العلامة السابعة والثلاثون: موجودة عند جبل العديسة على مسافة ٣٠٠متر إلى الشرق من آخر منزل في القرية، جنوبي الطريق القادم من العديسة إلى المطلة، ثم يتجه من جنب جبل العديسة الذي يمر على مسافة ١٤٠٠متر إلى الشمال الغربي وشمال جبل أرياك، ويلتف إلى الجنوب الشرقي حتى ملتقى الطرق القادمة بين جديدة مرجعيون والخيام والمتجهة إلى كفر كلا، ثم يتجه نحو الجسر الموجود على مسافة ٢٠٠مترمن الشمال الشرقي من المطلة، ثم يتبع الطريق بين المطلة وبانياس بشكل مستقيم ليصل إلى.

٣٨ - العلامة الثامنة والثلاثون: وجودة على مسافة ٩٠٠متر من شمال الشمال الشرقي من قرية آبل، ومن هذه العلامة إلى تل القاضي تبقى هذه المنطقة ضمن الأراضي الفلسطينية، والحدود تكون موازية لطريق المطلة بانياس وعلى مسافة ١٠٠متر حيث تمرعلى جسر روماني قديم فوق نهر الحاصباني، ومن تل القاضي تتجه الحدود لتصل إلى العلامة التاسعة والثلاثون.

عند انتهاء العلامة الحدودية ٣٨ تكون الحدود اللبنانية الفلسطينية قد انتهت وعليه ابتداءً من النقطة الحدودية ٣٩ تبدأ الحدود السورية الفلسطينية. (أنظر الخريطة رقم ١٢).

٣٩ - العلامة التاسعة والثلاثون: موجودة إلى الجنوب من نقطة التقاء الطريق مع قناة الري وعلى مسافة ١كلم غرب قرية بانياس، وكل الطريق من طرف العديسة إلى بانياس يبقى داخل الأراضي السورية، ثم يستمر لخط مع قناة الري ليصل إلى.

٤٠ - العلامة أربعون: موجودة على المنحدرات الجنوبية لتل الله، ويستمر الخط مستقيماً ليصل إلى.

٤١ - العلامة الحادية والأربعون: موجودة على الضفة اليسرى لنهر بانياس وعلى مسافة ٩٠٠متر جنوب غرب بانياس، ويستمر الخط في سيره على مرتفعات الضفة الشمالية للنهر ليصل إلى.

٤٢ - العلامة الثانية والأربعون: موجودة على مسافة ٧٠٠متر إلى شمال شمالي شرق تل العزيزيات على طول المرتفعات للضفة الشمالية لنهر بانياس، ويستمر مستقيماً ليصل إلى.

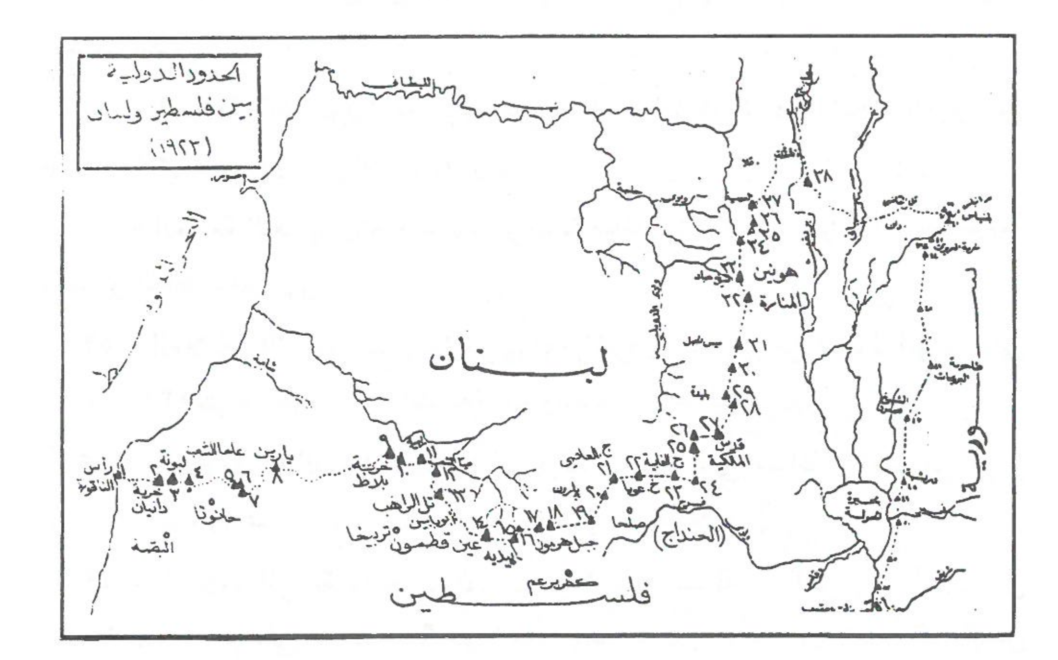
٤٣ - العلامة الثالثة والأربعون: موجودة على قمة تل عزيزيات، ويستمر مستقيماً ليصل إلى.

٤٤ - العلامة الرابعة والأربعون: موجودة على التقاطع طريق مودحد بانياس ومجرى عين فيت المتجه إلى ابن يعقوب، ومن هذه النقطة يسير خط الحدود من ارتفاع ١٨٠متر عن سطح البحر والذي يبقى ضمن الأراضي الفلسطينية للاستفادة من الارتفاعات لإنشاء قناة مائية، ويستمر الخط مستقيماً من علامة إلى علامة، ليصل إلى.

٤٥ - العلامة الخامسة والأربعون: موجودة على مسافة ١٤٠٠متر إلى الشرق من تل الشيخ، على خط القمم شمال مجرى وادي الزعتر، ويستمر ليصل إلى.

خريطة رقم ١٤.

خريطة ترسيم الحدود اللبنانية - الفلسطينية حسب اتفاق بوليه - نيوكامب عام ١٩٢٣[1]



(١) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سورية ولبنان، سص ١١٦.

٤٦ - **العلامة السادسة والأربعون:** موجودة مباشرة إلى الغرب من البيت المنعزل المسمى البرجيات ويستمر ليصل إلى.

٤٧ - **العلامة السابعة والأربعون:** موجودة عند تبدل الانحدار على مسافة ١٨٠٠متر إلى الشرق من عين الشيخ محمود وإلى شمال مجرى وادي حمر الولا ويستمر ليصل إلى.

٤٨ - **العلامة الثامنة والأربعون:** موجودة عند شجرة تدعى خربة دهيتين ويستمر الخط ليصل إلى.

٤٩ - **العلامة التاسعة والأربعون:** موجودة مباشرة إلى الغرب من مطحنة الصيادة ويستمر ليصل إلى.

٥٠ - **العلامة الخمسون:** موجودة على مسافة ٦٠٠متر شرق الشجرة القريبة من مصب وادي فاجر ويستمر الخط ليصل إلى.

٥١ - **العلامة الحادية والخمسون:** موجودة مباشرة إلى الغرب من طاحونة جليبينة ويستمر الخط ليصل إلى.

٥٢ - **العلامة الثانية والخمسون:** موجودة مباشرة إلى الغرب من المنزل الواقع على مسافة ١٢٠٠متر شمال جسر بنات يعقوب ويستمر الخط ليصل إلى.

٥٣ - **العلامة الثالثة والخمسون:** موجودة مباشرة على مسافة ٢٠متر من مركز الحدود السوري عند جسر بنات يعقوب ويستمر الخط ليصل إلى.

٥٤ - **العلامة الرابعة والخمسون:** موجودة على مسافة ٣٥٠متر إلى الشرق من مطحنة مدمرة تقع على مسافة ٩٠٠ متر شمال جسر بنات يعقوب، ويستمر الخط ليصل إلى.

٥٥ - **العلامة الخامسة والخمسون:** موجودة على مسافة ٢٠متر غرب مكان يسمى علمين، ويستمر الخط ليصل إلى.

٥٦ - **العلامة السادسة والخمسون:** موجودة إلى الشرق وعند أعلى منحدر وادي الشيخ ويستمر ليصل إلى.

٥٧ - **العلامة السابعة والخمسون:** موجودة على مسافة ٤٠٠متر وإلى الشمال الشرقي من مكان يدعى الرفيت (الرفيد) ويستمر الخط ليصل إلى.

٥٨ - **العلامة الثامنة والخمسون:** موجودة على مسافة ٢٠متر إلى الغرب من الرفيت، ويستمر الخط ليصل إلى.

٥٩ - **العلامة التاسعة والخمسون:** موجودة على قمة صغيرة وعلى مسافة ٢٣٠٠متر إلى الجنوب من الرفيت ومسافة ٤٠٠متر شرقي نهر الأردن، ويستمر الخط ليصل إلى.

٦٠ - **العلامة الستون:** موجودة على مسافة ٢٠متر من قلعة الكساب، ومن العلامة ٦٠ تمر الحدود على مسافة٥٠ متراً بموازاة نهر الأردن على الضفة الشرقية حتى مصب النهر عند بحيرة طبريا، ومن النقطة وحتى عيون مصيفير الكبريتية تمر الحدود وعلى مسافة ١٠ أمتار بموازاة الشاطئ الشرقي لبحيرة الحولة ويتبع الحد أي تغير وبمستوى الماء نتيجة إنشاء سدود جنوبي البحيرة وعلى مجرى نهر الأردن، ويستمر الخط ليصل إلى.

٦١ - **العلامة الحادية والستون:** موجودة عند عيون مصيفير، ومنها يتجه الخط ليصل إلى.

٦٢ - **العلامة الثانية والستون:** موجودة على مسافة ١٢٠٠متر إلى شرقي العلامة السابقة على أحد المنحدرات، ويستمر الخط ليصل إلى.

٦٣ - **العلامة الثالثة والستون:** موجودة على قمة قرين جرادة إلى الجنوب الغربي من بير شكوم، ويسير الخط بشكل مستقيم ليصل إلى.

٦٤ - **العلامة الرابعة والستون:** موجودة على قمة إلى الشرق من بقايا قلعة الحصن وإلى الغرب من فلك، ويستمر الخط مستقيماً ليصل إلى.

٦٥ - **العلامة الخامسة والستون:** موجودة على قمة جبل خالص، ويستمر الخط مستقيماً ليصل إلى.

٦٦ - **العلامة السادسة والستون:** موجودة على مسافة ٢٠٠متر أسفل عين رجل (عين رجال) وغرب قرية كفر حارب، ثم يستمر خط الحدود متبعا خطا حددته المنحدرات البيضاء من منحدرات هضبة الجولان، ويستمر الخط ليصل إلى.

٦٧ - **العلامة السابعة والستون:** موجودة على مسافة ٢٥٠م جنوب شرق عين شريرة، ويستمر الخط مستقيماً إلى.

٦٨ - **العلامة الثامنة والستون:** موجودة على مسافة ٧٥٠مترا جنوب شرق عين شريرة، ويستمر مستقيماً إلى.

٦٩ - **العلامة التاسعة والستون:** موجودة مباشرة شرق خربة التوافيق، ويستمر الخط مستقيماً ليصل إلى.

٧٠ - **العلامة السبعون:** موجودة على مسافة ٥٠٠مترا على كتف الجبل وإلى شمال الشمال الغربي للكيلومتر رقم ٩١،٧٥٠ من خط حديد درعا ـ حيفا، ويستمر الخط مستقيماً ليصل إلى.

٧١ - **العلامة الحادية والسبعون:** موجودة على مسافة ٥٠مترا من النقطة السابقة من خط الحديد، ويواصل الخط سيره بشكل مواز لخط السكة الحديدية وعلى مسافة ٥٠ متراً منه حتى يصل إلى طريق سمخ الحمة، ويستمر الخط حتى يقطع طريق المنحدرات الواقعة على مسافة ١٠٠متر شمال غرب مركز شرطة الحمة، ويواصل سيره على الطرف الأعلى من المنحدرات شمالي سكة الحديد حتى يصل إلى الجسر الذي يقع على مسافة ٥٠٠ متراً شرق محطة الحمة.

وهكذا أصبحت المنطقة والقرى التي تقع جنوبي هذا الخط خارج منطقة النفوذ الفرنسي وهي ما عرفت في وقت لاحق بالقرى السبع، أما منطقة مزارع شبعا فهي تقع خارج منطقة النفوذ البريطاني وعليه تقع في إطار الانتداب الفرنسي، ويحدها من الجنوب القرى التالية: الغجر والعباسية والنخيلة وخان الدوير وسهل الحولة وتل القاضي وبانياس[١]، ولدى تشكيل لبنان الكبير وبناء لقرار غورو (Goureaud) رقم ٣١٨ بضم قضاء حاصبيا إلى لبنان الكبير بما في ذلك بلدة شبعا ومزارعها التي تقع ضمن هذا القضاء أصبحت داخل منطقة الإنتداب الفرنسي[٢].

على الرغم من أن هذه الاتفاقية قد سَلَخَت بعض المناطق اللبنانية والسورية وضمتها إلى فلسطين، إلا أنها حفظت بعض الحقوق للمواطنين اللبنانيين والسوريين في هذه المناطق، ومنها الحفاظ على حق المواطنين السوريين باستخدام مياه نهر الأردن وكذلك حقهم بوصول بضائعهم إلى مرسى وميناء بحيرة طبريا، وحق المواطنين اللبنانيين والسوريين في الصيد والملاحة في بحيرتي الحولة وطبريا وأيضا على جزء من

(١) منيف الخطيب: مزارع شبعا حقائق ووثائق، ص ١٢.

(٢) يوسف ديب: مزارع شبعا دراسة وثائقية، ص ١٣.

نهر الأردن بين البحيرتين بشكل متساو مع المواطنين الفلسطينيين، كما تخضع محطة سكة حديد سمخ للاستخدام المشترك للبسلطتين الفرنسية والبريطانية[١].

٣ - تنازل فرنسا لبريطانيا عن القرى السبع في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٢٤:

كان من نتيجة اتفاق بوليه - نيو كامب أن سلخت عدة قرى من جنوب لبنان الكبير حيث ألحقت بفلسطين وهذه القرى هي: هونين وصلحا وتربيخا وقدس والمالكية وآبل القمح والنبي يوشع، علماً أن سكان هذه القرى ظلوا يحملون الجنسية اللبنانية على الرغم من ضمهم إلى فلسطين رسميا في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٢٤، والجدير ذكره أن هذه القرى لم تثبّت ملكيتها لفلسطين رسميا إلا في عام ١٩٢٦ نتيجة توقيع اتفاق في القدس بين الفرنسيين والبريطانيين في ٢ شباط (فبراير) عام ١٩٢٦ والمعروف باتفاق القدس وأصبح سكانها مواطنين فلسطينيين منذ ذلك الوقت[٢]. (أنظر الخريطة رقم ١٥).

الجدير ذكره أنه بحسب اتفاق بوليه نيو كامب لم تصل الحدود الشمالية لفلسطين إلى نقطة تعلو أكثر من ٨٠٠م، مما يعني أن جبل حرمون يقع ضمن النفوذ الفرنسي في الأراضي اللبنانية والسورية اعتبارا حتى هذا الارتفاع وحتى منحدره الجنوبي من جهة شمالي فلسطين. مع العلم أن حدود لبنان مع سوريا في هذه المنطقة تبدأ من شمال عين التنور وتتجه باتجاه الشمال الشرقي في منطقة وادي المغر حتى تصل إلى جبل السماق ثم جبل الروس على ارتفاع ١٥٣٠م شرقي منطقة كفر شوبا ليواصل خط الحدود إنحداره وصعوده جنوب جبل حوراتا ليصل إلى شرق ضهور عين الجوز إلى ارتفاع ٢٣٠٠م، ويستمر خط الحدود حتى يصل إلى أعلى قمة في جبل حرمون المسماة قصر شبيب إلى ارتفاع ٢٨١٤م، لتتجه الحدود شمالاً حتى جبل الخرشونة وبعدها إلى قرنة السفحة ليواصل بعدها نحو حرمون الشرقي[٣].

(١) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية، عن أرشيف الأمم المتحدة.
League of Nations: Treaty Series, Documents No 565, Volume 22, Imprineries Reunies S.A Press, Lausanne Switzerland 1924, p 365.

(٢) فايز محمد الريس: القرى الجنوبية السبع، ص ٧٥ - ٧٦ أعيدت لهم الجنسية اللبنانية بناء لمرسوم التجنيس الصادر عام ١٩٩٥.

(٣) د. عصام خليفة: جيوبوليتيكا جبل حرمون بين مفهوم الحدود الامنة والمفاوضات، عن صحيفة النهار ٢-١٢-١٩٩٩.

خريطة رقم ١٥

خارطة جبل عامل وقد اقتطعت منها القرى الجنوبية السبع .

فايز حسن الريس : القرى الجنوبية السبع ، ص 117 .

تبدل الحدود السورية - الفلسطينية بين عامي 1920 - 1923 .

إبراهيم عبد الكريم : حدود فلسطين مع سورية ولبنان ، ص 109 .

حصلت متغيرات حدودية كبيرة بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني بالنسبة لما كان عليه الوضع بعد اتفاق باريس ١٩٢٠ فتم تعديل الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لفلسطين، فقد تنازل البريطانيون عن القسم الشمالي الغربي من الجولان مقابل تنازل الفرنسيين عن حقوقهم والأملاك السورية على شواطئ طبريا وعلى مصادر مياه نهر الأردن في منطقة دان وبانياس والجزء الأسفل من نهر اليرموك[1] .

أما من الجهة الشمالية لفلسطين استطاع البريطانيون إبعاد الحدود إلى منطقة رأس الناقورة بإبعادها مسافة ٢كلم عما كانت عليه بعد اتفاق عام ١٩٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أغلب الانحرافات التي حصلت خلال ترسيم الحدود كانت لصالح فلسطين باستثناء بعض الحالات التي حصلت لصالح الفرنسيين، ومثالا على ذلك ما حصل في منطقة رأس الناقورة حيث كان الانحراف لصالح البريطانيين (فلسطين) مقابل انحراف قرب قرية علماً الشعب الذي كان لصالح الفرنسيين (لبنان) على اعتبار ذلك من مبدأ المساواة. وفي منطقة تل القاضي أو تل دان رفض البريطانيون مرور خط الحدود على هذا التل على الرغم من كونه مركزا مناسبا وبارزا كعلامة حدودية وأصروا على مرور الخط الحدودي إلى شماله ليحافظوا على جميع المصادر المائية في هذا التل ضمن الأراضي الفلسطينية على الرغم من امتلاك هذا التل من قبل إحدى العائلات اللبنانية. أما في بانياس فقد عمد البريطانيون لاتباع الأسلوب نفسه، فعلى الرغم من أن الحدود الأساسية كانت تمر على مسافة عشرات الأمتار من آبار بانياس، فقد تراجع الفرنسيون عن الاتفاق وأصروا على بسط سيطرتهم على هذه المنطقة لما تشكله من نقطة استراتيجية من شبكة الطرق فكان الاتفاق الطرق للفرنسيين والماء للبريطانيين، وكان إصرارهم هذا ناتجا بسبب مرور طريق الساحل - الجولان في تلك النواحي فيما رفض البريطانيون ذلك الادعاء معلنين أن الطريق تمر في منطقة خربة أدوير التي تبعد قليلاً شمالي بانياس وهي تكفي لتأمين المواصلات المطلوبة للجولان، وعلى الأثر توصل الطرفان لاتفاق أبقى منطقة آبار بانياس ضمن النفوذ الفرنسي على أن يكون ضمن ذلك حق للبريطانيين في إعادة طرح القضية للنقاش[2] .

ومن المعلوم أن فرنسا عادت وتنازلت لبريطانيا بموجب اتفاق حسن الجوار الموقع

(١) موشي برافر : حدود أرض إسرائيل، ص ١٢٠ .
(٢) موشي برافر : المرجع نفسه، ص ١٢٢ - ١٢٤ .

في ٢٣حزيران (يونيو) ١٩٢٣ عن مساحة كبيرة من منطقة الحولة اللبنانية وذلك بعد توقيع معاهد لوزان مع تركيا لتثبيت الحدود الدولية بين منطقتي الانتداب الفرنسي والبريطاني، في حين حصلت فرنسا من هذه الصفقة على منح إحدى الشركات الفرنسية امتياز تجفيف مناطق المستنقعات في منطقة الحولة[1]. (أنظر الخريطة رقم ١٦).

في هذه الأثناء عاد المفوض السامي وأنشأ مجالس تمثيلية لدول دمشق وحلب وبلاد العلويين مضمنا هذه الدول بعض الحقوق السياسية والادارية، فيما عمد إلى حرمان دولة جبل الدروز من هذه الحقوق بسبب المشاكل الأمنية التي تسود منطقتهم كذلك رفضهم التعامل مع الفرنسيين، وبعد محاولات فاشلة لإقامة الوحدة بين الدول السورية عمدت فرنسا في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤ إلى توحيد دولتي دمشق وحلب فيما أبقت دولتي جبل الدروز وبلاد العلويين منفصلتين مانعة تحقيق الوحدة[2].

الجدير ذكره أن وفدا من رجال دمشق كان قد وصل لمقابلة المفوض السامي ساراي في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٥ وتقدم منه بعدة مطالب منها:

١ - إعادة ضم شمل سوريا لما كانت قبل الحرب العالمية الأولى بما في ذلك الأقضية الأربعة.

٢ - إنتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد[3].

٤ - الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا ١٩٢٦:

في الحقيقة أن سلام الراسي[4] كان قد ذكر انتقال سبع عشرة قرية لبنانية إلى فلسطين نتيجة الاتفاق وهي: النخيلة والصالحية والناعمة والخالصة والزاوية والمنصورة والذوق التحتاني والذوق الفوقاني ودفنة والدوارة وخان الدوير والخصاص والعباسية واللزازة وهونين وآبل القمح وهذا من أصل ثلاث وعشرين قرية[5]، إلا أن الأستاذ

(١) فايز محمد الريس: القرى الجنوبية السبع، ص ٧٦.

(٢) د. نجيب الأرمنازي: سورية من الإحتلال حتى الجلاء، ص ٢٩.

(٣) د. محيي الدين السفرجلاني: تاريخ الثورة السورية، ص ١٠٠ وما بعدها.

(٤) سلام الراسي: (١٩١١ - ٢٠٠٣) أديب لبناني جنوبي , وأحد أعمدة التراث الحكائي وتراث الأمثال والفلكلور والأمثال الشعبية، له العديد من المؤلفات منها: لئلا تضيع، في الزوايا خفايا، حكي قرايا وحكي سرايا...

(٥) صحيفة اللواء ٥-٥-٢٠٠٠، رحاب ابو الحسن: القصة الكاملة لسياسة القضم والضم الإسرائيلية في جنوب لبنان.

ناجي جرجي زيدان ذكر أسماء ٤١ قرية لبنانية كانت تابعة لأقضية مرجعيون وحاصبيا وصور وبنت جبيل اللبنانية وضمت إلى فلسطين من أجل إرضاء اليهود[1].

في هذه الأثناء، أرسل الجنرال ويغان عضو المجلس الأعلى للحرب والمفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان وقائد جيش الشرق رسالة إلى قنصل فرنسا في فلسطين بتاريخ ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٤، يطالبه فيها إبلاغ الكولونيل كيش (Kish) رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية أن يتوخّى وضع الأمور في نصابها خاصة بعد التصريحات التي أطلقها بعد لقائه السيد ريفيه المفوض السامي بالوكالة حيث صرّح أن فرنسا لن تتبع أية سياسة معادية للصهيونية... وأنها لن تقف سدا في وجه التوسع الصهيوني في سوريا، وشاكرا المفوض للفت نظر الكولونيل إلى أن فرنسا لن ترضى أبدا بتأسيس اتحاد صهيوني في سوريا[2].

عاد الجنرال ويغان (Weygand) وأرسل برقية إلى رئيس الوزراء الفرنسي وزير الخارجية بتاريخ ٨ تموز (يوليو) ١٩٢٤ يحيطه علماً بزيارة الكولونيل كيش والسيد ريفيه المفوض السامي بالوكالة، وما وجده مناسبا حيال الصهيونية، ومن خلال نص الرسالة يتبيّن أن الجنرال ويغان كان يحاول منع التوسع الصهيوني داخل منطقة النفوذ الفرنسي، كما أظهر لرئيس الحكومة موقف الكولونيل كيش بعد مقابلته السفير المفوض الفرنسي في فلسطين حيث حاول كيش توضيح الفرق بين الصهيونية السياسية والصهيونية الروحية من وجهة نظره، فأوضح كيش أن الصهيونية الروحية لا يستطيع أي حائط أن يصدّها، في حين ذكّره السفير المفوض الفرنسي أن سلطات الانتداب الفرنسي ترفض إنشاء اتحاد صهيوني في سوريا، وارتكز رفضه على اعتبارات محددة منها. أن هناك بعض العناصر الصهيونية تحاول خلق نوع من الإمبريالية الصهيونية مضادة لسوريا، فبدلا من أن تعمل على جذب اليهود إلى فلسطين، أخذت تطالب بضم جميع الأراضي التي يقطنها يهود إلى فلسطين، وأرفق مع الرسالة خريطة مطبوعة عام ١٩١٧ تحدد فيها

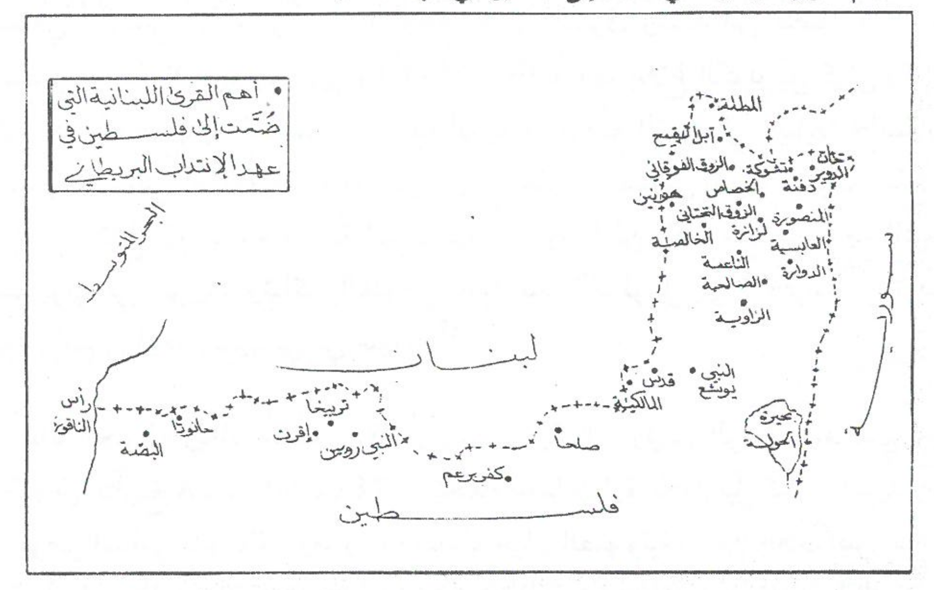
(١) ناجي جرجي زيدان: من فمك أدينك يا إسرائيل، من أسماء القرى المحتلة، ص ٦٢ - ٦٣.

(٢) د. ذوقان قرقوط: المشرق العربي في مواجهة الإستعمار، ص ٢١٤ - ٢١٥ (أنظر الوثيقة رقم ١١).

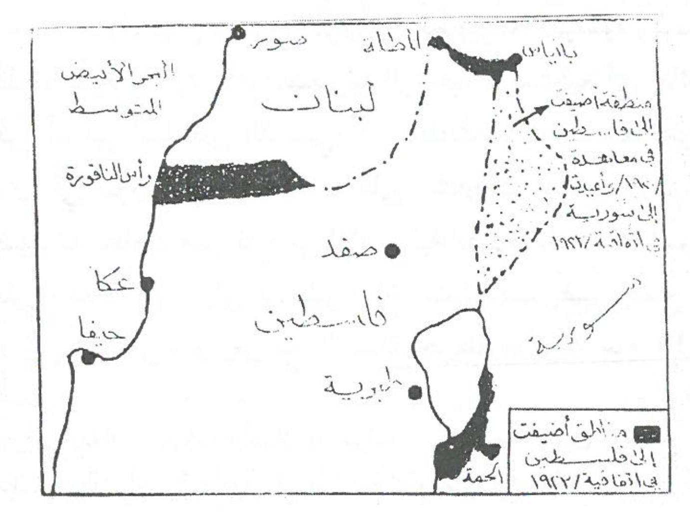
وثيقة من ضمن الأرشيف الفرنسي: Arch. Aff. Etr. Levant 1918-1919, Palestine Vo. 128, p65.

خريطة رقم ١٦

أهم القرى اللبنانية التي ضمت إلى فلسطين في عهد الانتداب



مناطق أضيفت إلى فلسطين عام 1920 وأعيدت إلى سورية عام 1923 ، وأخرى أضيفت إلى فلسطين من سورية عام 1923 .



(١) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سورية ولبنان، ص ١١٧، ١١٠.

الصهيونية حدود دولتها المزمع إنشاؤها عند الخط الحديدي بين بيروت ودمشق وتضم فيما تضم صيدا وصور وقسما لا بأس به من جنوب لبنان.

من جهة ثانية تطرق ويغان إلى التنازل الذي حصل نتيجة لاتفاق بوليه نيو كامب عن منطقة المطلة لفلسطين، حتى أخذت أصوات صهيونية تتعالى وتطالب بضم جبل حرمون وجنوب البقاع إلى فلسطين.

وتحدث عن أنباء تفيد عن قيام بعض الصهيونيين بمحاولات لشراء أراضي في جنوب دولتي جبل لبنان ودمشق إلى حدّ وجد نفسه مضطرا للعمل لإصدار نص تشريعي يمنع شراء الأجانب للعقارات في مناطق معينة، وعليه أكد أنه مضطر ليكون حذرا حيال إنشاء اتحاد فدرالي في سوريا قد يساعد على تحقيق أهداف الصهيونية السياسية تحت ستار الصهيونية الروحية[(١)].

واصلت الصهيونية محاولاتها لتعديل الحدود المشتركة مع لبنان وسوريا، وقد نشرت مجلة (The Palestine weekly) مقالا بعنوان تصحيح الحدود (the Adjusting frontiers) بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥ تتحدث عن ورود برقية من لندن تتضمن عزم الحكومتين الفرنسية والبريطانية إجراء تصحيح للحدود بين فلسطين وسوريا ولبنان لأن الخبراء العسكريين يرون أن هذه الحدود غير مناسبة من الوجهة الإستراتيجية وتحديدا عند مرجعيون، وتحدث التقرير عن طرح مشروع لتوسيع منطقة النفوذ البريطاني في فلسطين لتشمل سهل العيون والمناطق المحيطة به من جهة الغرب ليكون نهر الليطاني الحدود من الجهة الشمالية الغربية[(٢)].

كان من أسباب إعادة إجراء التعديلات على اتفاقية بوليه ـ نيو كامب بروز مشاكل أمام لجنة تحديد الحدود الفرنسية ـ البريطانية على الطبيعة، تمثلت هذه المشاكل بشطر بعض القرى والمناطق إلى قسمين يتبعان لانتدابين مختلفين، حتى بلغ عدد القرى المشطورة على طول الحدود السورية ـ اللبنانية ـ الفلسطينية حوالي ٢٢ قرية، وهذا

(١) وليد المعلم: سورية ١٩١٦ - ١٩٤٦، ص ٥٦١ - ٥٦٤.
(٢) د. عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان، ص ١٠٢.
(٣) جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩١٥ - ١٩٤٦، وثيقة رقم ٢٨ منشور التشكيلات الادارية المادة ١١ من مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢، مصر ١٩٢٤، ص ١٥٠ - ١٥١.

يتناقض مع مبدأ الحفاظ على ترابط القرى ويشكل أمرا خطيرا على حياة السكان المدنيين، ومن هذه القرى: المزيرعة، بانياس، بريقات لوطيان، جرابة، دربيات، الدربشية، عين فت، عين التينة، عين ميمون، قدَس، الرفيد، جالابينا، خربة البادية، خربة المنارة، خربة السمان، ميس الجبل، مغر شبانة، صلحة، سعسع، شوكة، تل العيزات، يارون، لهذا أوصت لجنة الحد الحدودي الانتدابين الفرنسي والبريطاني إجراء تبادل لبعض المناطق وإضافة شروط جديدة للاتفاقيات السابقة لتحسين العلاقة بين الطرفين[١].

أمام الظروف المستجدة ولضرورة معالجة المسائل الحدودية الناتجة عن اتفاق بوليه - نيو كامب، تم تشكيل لجنة من الكولونيل سيمز من الجانب البريطاني والمسيو فيرشير عن الجانب الفرنسي وانكبت اللجنة طيلة عام ١٩٢٥ على تقييم الأوضاع ودراستها، وتوصلت في النهاية إلى اتفاقية حسن الجوار بين فلسطين البريطانية وسوريا ولبنان الفرنسيين[٢]، وتم توقيع الاتفاقية من الجانب البريطاني المندوب السامي البريطاني في فلسطين بلومر وعن الجانب الفرنسي المفوض الفرنسي في سوريا ولبنان دي جوفنيل وذلك في ٢ شباط (فبراير) ١٩٢٦ (أنظر الوثيقة رقم ١٢)[٣].

هذا وقد ورد في المادة ١٠ من نص الاتفاق على منح جنسية السكان في المناطق التي تغيرت السيادة عليها بحسب سيادة الدولة التي يتبعون لها وذلك وفقا للمواد ٣٠ - ٣٦ من معاهدة لوزان[٤].

وهكذا فقد نقض الانتداب الفرنسي عهوده وتعهداته تجاه المحافظة على حدود الدولة التي أنشأها في لبنان وكانت النتيجة أن استولى الصهاينة في فلسطين على المزيد من الأراضي وطُرِد السكان من أرضهم وأصبحوا رعايا دولة من دون وطن[٥].

---

(١) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سورية ولبنان، ص ٢٤.

(٢) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية:

(٣) League of Nations: Treaty Series , Documents No 565 , Volume 22 , Imprineries Reunies S.A Press , Lausanne Switzerland 1924, P 365.

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر نص المعاهدة في الوثائق:

League of Nation: Treaty Series , Publication of Treaties and International Engagement Registered with Secretariat of the League of Nations , V26 , P 80 - 90.

(٥) صحيفة المستقبل ٣٠-٥-٢٠٠١، عساف أبو رحال: القرى السبع و١٧ أخرى قضمت بين ١٩٢٣ - ١٩٤٦.

هدف اليهود من سيطرتهم على هذه المناطق (المقتطعة بعد اتفاقية بوليه نيو كامب) زيادة الثروة المائية لفلسطين، وكذلك لأهميتها الإستراتيجية من عدة نواح عسكرية وجغرافية وأثرية واقتصادية، فبسبب موقع القرى السبع الجغرافي وما تمثله من سلسلة من التلال المترابطة والتي يفصل بينها جبل المنارة وهو الأكثر ارتفاعا فيما بين هذه التلال ولأهميته اشتراه الصهاينة مطلع القرن العشرين، فهو يطل على معظم قرى جبل عامل وعلى البحر ويليه ارتفاعا منطقة المالكية.

كانت هذه المناطق ستشكل خطرا في المستقبل على منطقتي المنارة والمطلة فيما لو بقيت خارج سيطرتهم، ولهذا عمد البريطانيون إلى إقامة مواقع عسكرية على معظم مرتفعات القرى السبع ويفصل بين الموقع والأخر مسافة ٥كلم، ومن ثم عمدوا لإنشاء طريق يربط هذه المواقع ومواز للطريق الحدودي الحالي. هذا وتبرز أهمية هذه القرى من الناحية الأثرية والدينية، حيث نذكر منها آثار قرية النبي يوشع وآثار قرية قَدَسْ ومرجها المعروف كأحد مروج جبل عامل، وأيضا قلعة هونين التي تطل على منطقة المطلة، وآثار تربيخا الرومانية والفينيقية[١].

أمام تصاعد الأحداث وإستمرار العنف في سوريا استدعت فرنسا المفوض ساراي فيما كلفت دوجوفنيل (عضو مجلس شيوخ فرنسي) للقيام بمهمة المفوض السامي ولمدة ستة أشهر، لدى وصوله إلى لبنان طلب من الهيئات السياسية والدينية اللبنانيين رأيها بخصوص وضع دستور جديد للبلاد، فما كان من الزعماء المسلمين إلا الرفض للمشاركة بهذه المشاورات ومطالبين بالوحدة مع سوريا[٢].

وفي هذا الوقت كانت قد تشكلت في دمشق حكومة جديدة حاولت التوفيق بين مطالب السوريين والمفوض السامي، ووضعت لنفسها برنامجا مكونا من عدة نقاط:

١ - دعوة جمعية تأسيسية لسن دستور للبلاد على قاعدة السيادة الوطنية.

٢ - مواصلة تحقيق الوحدة (ضم بلاد العلويين وجبل الدروز إلى دمشق وحلب)...

---

(١) نداء الوطن: ١٢- ١٩٩٩.

(٢) د. حسان حلاق وآخرون: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، ص ١٦٣ - ١٦٤.

استمرت المفاوضات بين الطرفين لمدة أسبوعين وتوصل الطرفان إلى اتفاق وقع على أثره المفوض الفرنسي على وثيقتين:

الأولى: تضم برنامج الحكومة.

الثانية: تتعلق حول تغيير هذه البنود[١].

٥ - ولادة الدستور اللبناني والجمهورية عام ١٩٢٦

في هذه الأثناء ومع قرب انتهاء اللجنة المصغرة والموكل إليها وضع الدستور للبنان اقترح المندوب السامي الفرنسي هنري دو جوفنيل (Henri De Jouvenel) على وزير الخارجية الفرنسي «بريان» «أن يرافق إعلان الدساتير في كل من لبنان وبلاد العلويين وسنجق الاسكندرونة ذي الحكم الذاتي توقيع معاهدات مع هذه الدول تحدد فيها علاقاتها مع فرنسا، لكن اقتراحه أجّل البحث فيه مؤقتا. وفي ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٦ أقر الدستور في لبنان الكبير وأعلن عن ولادة الجمهورية اللبنانية، وعلى الأثر تم انتخاب شارل دباس أول رئيس للجمهورية اللبنانية وذلك بعد أن عيّن المفوض السامي أعضاء مجلس الشيوخ الستة عشر وتحويل اللجنة التأسيسية إلى مجلس نيابي[٢].

حددت المادة الأولى من الدستور حدود الجمهورية اللبنانية المعترف بها رسميا من قبل الجمهورية الفرنسية المنتدبة ومن عصبة الأمم كما يلي:

شمالا: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الذي يصب فيه على «جسر القمر».

شرقا: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي مارا بقرى معيصرة وحربعاتة وهيت - إبش فيصان... على علو قريتي برينا ومطربا.

وهذا الخط تابع حدود أقضية بعلبك الشمالية والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوبا: حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية.

غربا: البحر المتوسط[٣].

---

(١) د. محيي الدين السفرجلاني: تاريخ الثورة السورية، ص ٤٠٠ وما بعدها.

(٢) ستيفن همسلي لونغريغ: سورية ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، ص ٢٥٧ - ٢٦١.

(٣) مجموعة مؤلفين: دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ - ١٩١٩٦، ص ٣٨ - ٤٠.

٦ - محاولات التوسع الصهيوني بين الأعوام ١٩٢٦ - ١٩٤٨

ومن الملاحظ أنه بعد اتفاق عام ١٩٢٦ استطاع اليهود الحصول على العديد من الامتيازات من الحكومة البريطانية في فلسطين ونذكر منها على سبيل المثال مشروع روتنبرغ[١] ولمدة سبعين عاما ويقضي باستغلال مياه نهر الأردن واليرموك وإنارة فلسطين، كما حصلوا على امتياز لاستغلال نهر العوجة بالقرب من يافا[٢].

وكما جاء في رسالة المقيم البريطاني في فلسطين عن مشروع روتنبرغ أنه عبارة عن مشروع لبناء محطة للطاقة الكهربائية جنوب بحيرة طبريا وبيسان ومن ثم حفر قناة بين البحيرة والمحطة واستخدام مياه اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية وحدد موعد بدء العمل بالمشروع حين الانتهاء من الاتفاق مع الفرنسيين.

الأمر اللافت أن تشرشل وزير المستعمرات البريطاني قد أوضح لروتنبرغ بعد لقائه، أن مشروعه يواجه عدة صعوبات منها معارضة فرنسا للمشروع لأنه بُدِئ بالعمل به قبل الاتفاق معها، ومعارضة أصحاب الحق للسكة الحديدية الحجازية، ومعارضة محلية للمشروع من قبل أصحاب الحقوق المتضررين، ومشاكل قانونية ذلك أنه لا يجوز تنفيذ مشاريع تعود لما قبل الحرب دون الاتفاق بشأنها، فإذا زالت هذه المشاكل وزالت المعارضة كتب النجاح للمشروع وبوشر العمل به[٣].

الحقيقة أن حاييم وايزمن أصدر بصفته رئيسا للحركة الصهيونية بتاريخ ٢٢ كانون

---

(١) بنحاس روتنبرغ: مهندس روسي يهودي، كان عضوا في الحكومة الروسية عمل بالتنسيق مع الحركة الصهيونية وكانت دوافعه سياسية لم يكن يسعى للكسب المادي الشخصي بقدر ما هدف إلى إنجاح سياسة الحركة الصهيونية في فلسطين. نقلا عن د. عبد الملك التميمي: المياه العربية، التحدي والإستجابة، ص ٥٨.
كان قد حصل بنحاس روتنبرغ على امتياز مشروعه في خريف عام ١٩٢١ بعد المفاوضات مع ونستون تشرشل وزير المستعمرات وقبل أن يتم التصديق على صك الانتداب، وفي عام ١٩٢٣ أنشأ روتنبرغ شركة كهرباء فلسطين وتألفت من ثلاث محطات لتوليد الطاقة الكهربائية فكانت الأولى عند جسر المجامع والثانية في حيفا والثالثة في تل أبيب وتسلم إدارة الشركة بنفسه. وزراة الدفاع الوطني اللبناني - مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٨٠ الهامش.

(٢) علي محمد علي: إسرائيل والشرق الأوسط، ص ٢٨٤.

(٣) د. عبد الملك التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، ص ٥٨ - ٥٩.

الثاني (يناير) ١٩٢٥ تقريراً يعتبر فيه مصادر الطاقة في فلسطين مؤثرة في تطورها الاقتصادي لأن فلسطين ستكون الوطن القومي، ومن هنا تبرز صلة العلاقة بين الصهيونية ومشروع روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه اليرموك والأردن كما قال «وهو من اهتماماتنا الأساسية من أجل الوطن القومي اليهودي»[(١)].

على الرغم من أن اتفاق بوليه نيو كامب لعام ١٩٢٣ حرص على عدم فصل القرى عن خراجها لإفساح المجال أمام المواطنين لاستغلال أراضيهم الزراعية دون عناء، إلا أنه اتضح أن الخط الحدودي فصل بعض القرى عن خراجها، لهذا عمدت سلطات الانتدابين إلى تأليف لجنة عهدت إليها دراسة المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها وذلك عام ١٩٢٥، وفي عام ١٩٢٦ وبعد أن أنهت اللجنة عملها وخرجت باتفاق القدس كما ورد سابقا، سمح للمواطنين بالتنقل وعبور الحدود فيما لو اقتضى الأمر للوصول لأرضهم، كما سمح لهم باستخدام الموارد المائية لأي طرف ضمن حدود الطرف الأخر، كما سمحت للمواطنين السوريين بالصيد في بحيرتي الحولة وطبرية ونهر الأردن[(٢)].

من جهة أخرى تشبث الفرنسيون بإبقاء المنطقتين السوريتين جبل الدروز وبلاد العلويين منفصلتين عن دولة دمشق ودولة حلب، وكذلك الحفاظ على سلامة أراضي الجمهورية اللبنانية في المقابل عمدت السلطات الفرنسية إلى تشكيل لجنة تأسيسية للإعداد لوضع دستور للدولة السورية كما سبق أن فعلت في لبنان، وعقدت اللجنة أولى جلساتها في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٢٨ وبعد فترة من الاجتماعات اتفقت اللجنة على صيغة الدستور للدولة الموعودة وينص على جعل سوريا جمهورية برلمانية لها سلطة تنفيذية، لكن المفوض السامي اجّل الموافقة على الدستور مما أثار موجة من الاحتجاجات منذ مطلع عام ١٩٣٠ ورافق ذلك سفر المفوض السامي إلى فرنسا ولدى عودته أقر في ١٤ أيار (مايو) ١٩٣٠ مرسومين، فنص الأول بحل الجمعية التأسيسية، أما الثاني تضمن الموافقة على دستور البلاد الجديد، وفي تشرين الثاني (نوفمبر) تم توقيع معاهدة سورية فرنسية لمدة ٢٥ سنة من تاريخ دخول سورية عصبة الأمم كما

(١) د. عبد الملك التميمي: المرجع نفسه، ص ٦٠.
(٢) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية:
League of Nations: Treaty Series, Document No.1324, Op. Cit. p 86.

حددت أربع سنوات كفترة تجريبية وإذا سارت الأمور على ما يرام أدخلت فرنسا سوريا عصبة الأمم[(١)].

منذ مطلع الثلاثينات من القرن العشرين وأمام سرعة ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدأت تلوح في الواقع مشكلة كانت تقلق بال القادة اليهود وتمثلت بنقص واضح بالموارد المائية لفلسطين مما سوف يسبب بإحباط الجهود الهادفة لتوسيع الاستيطان اليهودي في فلسطين فكان لابد من التطلع إلى مياه نهر الأردن لسد العجز المائي في ذلك الوقت لتأمين استمرارية الاستيطان والمطالبة بالحقوق المائية في وقت لاحق من مياه نهر الليطاني[(٢)].

لا بد من الاشارة إلى أن الأوضاع السياسية والعسكرية حافظت على بعض الهدوء والبساطة في العلاقة بين الانتدابين البريطاني والفرنسي فيما كانت الحدود شبه مفتوحة بين البلدين، حتى أنه في بداية الثلاثينيات حصل قحط في جنوب سوريا نتج عنه انتقال آلاف السوريين للعمل في فلسطين دون أن يسبب ذلك أية مشاكل قانونية حدودية، وذلك على الرغم من بداية تأزم الأوضاع الداخلية الفلسطينية بين العرب واليهود[(٣)].

أصدر السير جون هوب سمبسون في العام ١٩٣٠ تقريراً حول الحولة والحاجة الضرورية للسيطرة عليها عبر استصلاحها، علماً أن الحولة هي المنطقة الفاصلة بين سوريا وفلسطين، وتضم بعض القرى العربية مثلثة الشكل بمساحة حوالي ٧٠كلم مربع، مياهها تتجه نحو بحيرة طبريا جنوباً وتضم إلى جانب بحيرة الحولة العديد من المستنقعات، وقد قال عن المنطقة إنها قابلة للري وتصبح أرضها مهمة، ويبلغ عدد سكانها بين أربعة أو خمسة آلاف نسمة وهم من الفلاحين ويعملون لدى ملاك غائبون.

٧ - المراسيم والتعديلات الحدودية بين لبنان وسوريا وفلسطين بدأ من عام ١٩٣٠

أصدر المفوض السامي الفرنسي في لبنان وسوريا غورو مرسوما يحدد فيه خط القمم

(١) ستيفن لونغريغ: سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، ص ٢٥٧ - ٢٦١.
(٢) Charles Douglas - Home: The Arabs and - Israel, p 54.
(٣) موشي برافر: حدود أرض إسرائيل، ص ١٣٠.

على سلسلة لبنان الشرقية كحدود فاصلة بين لبنان وسوريا في العديد من المناطق بين البلدين، مع تحديد بعض الأمور العملية للعلاقة بين الطرفين[١].

مع الإشارة هنا أن المفوض البريطاني آرثر جرانفيل واكهوب قد منح عام ١٩٣٤ امتياز تجفيف بحيرة الحولة لشركة تحسين الأراضي اليهودية وبرر واكهوب عمله هذا لوفد اللجنة التنفيذية في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤ بأن شركة تحسين الأراضي اليهودية تملك أموالا أكثر من أصحاب الامتياز السابقين[٢]، وبمنحه امتياز تجفيف الحولة لهذه الشركة يكون قد ساعد بشكل كبير الخطى في تثبيت مطالب اليهود في فلسطين تمهيدا لتأسيس الوطن القومي، علماً أن الشركة لم تلتزم بكافة القوانين المتبعة بل عمدت إلى طرد العديد من الفلاحين العرب من أرضهم مما زاد في عدد الفلاحين المغتصبة حقوقهم[٣].

أدت سياسة الانحياز والتفرقة التي اعتمدتها بريطانيا تجاه المواطنين العرب في فلسطين إلى ازدياد الغضب الشعبي وبدأت ملامح ثورة شعبية تظهر معبرة عن هذا التململ، في حين أخذت بالتصاعد التدريجي حتى وصلت إلى مرحلة الانفجار عام ١٩٣٦، وأدت هذه الثورة لنتائج سلبية ضد الوجود البريطاني وخاصة في ظل تصاعد الأعمال العسكرية، في هذا الوقت عمد العرب لنجدة إخوانهم في فلسطين وباشروا بإرسال المساعدات المدنية والعسكرية مما حداً بالبريطانيين لوضع أسلاك شائكة بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني في سوريا ولبنان وفلسطين منعا للتواصل المدني والعسكري بين العرب، في حين لم يتقيد البريطانيون خلال مدهم الأسلاك الشائكة حرفياً بالاتفاقات المعقودة مع الفرنسيين، فعلى سبيل المثال كان الشريط الحدودي يمر في منطقة البصة بطرفها الغربي أي أن القرية كانت بكاملها تقريبا تقع خارج الانتداب

(١) مؤسسة المحفوظات الوطنية أرشيف رئاسة مجلس الوزراء، وثيقة قرار عدد LR-٢٧ صادر بتاريخ ٤ شباط سنة ١٩٣٥، بتكميل القرار عدد ٣١٨ الصادر في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠ بتحديد لبنان الكبير.

(٢) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع مراجعة، د. حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨-١٩٣٨)، بيروت لبنان ١٩٨٢، ص ٦٥ - ٧٨، حيث نقل معاناة السيد سليم علي سلام الذي كان أحد الشركاء في هذا الامتياز من السلطة البريطانية في محاولتها إلغاء امتياز التجفيف من سليم سلام وشركاه، وكيف قبل آخر الأمر التنازل عن هذا الامتياز.

(٣) كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩، ص ٢١٧ - ٢١٨.

البريطاني وفي منطقة النفوذ الفرنسي بحسب اتفاق عام ١٩٢٣، ولكن الترسيم البريطاني للحدود عام ١٩٣٥ أدخلها ضمن نفوذه، فيما عادت سلطات الانتداب البريطاني عام ١٩٣٦ وأخرجتها من منطقة نفوذها، وفي عام ١٩٤٩ وبعد الهدنة سيطر عليها اليهود وأدخلت في فلسطين[١].

من الملاحظ أنه وبعد أن وضعت بريطانيا الشريط الشائك للفصل بين الانتدابين لحصر فلسطين ومنع تقديم المساعدة الخارجية للحد من تصاعد أعمال المقاومة، شقت بريطانيا طريقا حدودية لزيادة الرقابة تبدأ من رأس الناقورة وتنتهي عند سهل الحولة[٢]، بينما عمد الفرنسيون من جهتهم إلى شق طريق بين الناقورة ومرجعيون مما أثار غضب البريطانيون واليهود على هذه الطريق فيما برر الفرنسيون حاجتهم إلى هذه الطريق المستحدثة لموقعها الاستراتيجي، عندها عمدت السلطات البريطانية لشراء المرتفعات اللبنانية المواجهة لتلك الطريق من أصحابها دون علم السلطات الفرنسية وهكذا تم شراء ما تبقى من منطقة المنارة من قبل شخص يهودي لمنع إثارة الريبة والشك لدى الفرنسيين ولكن المالك اليهودي الجديد عاد وتنازل عنها للهاغانا وليس للسلطات البريطانية، علماً أن السلطات البريطانية كانت تنوي جعلها مركزا اقتصاديا آمنا بسبب الهدوء الذي يسود هذه المنطقة من فلسطين خلافا لبقية المناطق الفلسطينية التي تأثرت بثورة عام ١٩٣٦، وهكذا برزت معالم الحدود السياسية وأخذت صورتها الواضحة لتظهر الحدود الفاصلة لمنطقتي النفوذ البريطاني في فلسطين والفرنسي في سوريا ولبنان[٣].

كما تجددت الخلافات بين الطرفين اللبناني والسوري لتحديد بعض النقاط الحدودية بين البلدين، حيث تم تعيين القاضي العقاري اللبناني رفيق غزاوي والمهندس زاره بغداسيان لرئاسة اللجنة عن الطرف اللبناني على أن يستعينا بأهل الخبرة من أهالي المناطق المجاورة للأراضي المختلف على حدودها، على أن تباشر اللجنة أعمالها بالاشتراك مع اللجنة السورية للقيام بالأعمال المناسبة والمطلوبة منها[٤].

(١) منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل، ص ٧.

(٢) موشي برافر: حدود أرض إسرائيل، ص ١٣٠.

(٣) صحيفة الشرق ٢٧ أ٤-٢٠٠٠ الأراضي اللبنانية المحتلة منذ العام ١٩٤٩.

(٤) مؤسسة المحفوظات الوطنية، أرشيف مجلس الوزراء اللبناني وثيقة: قرار ٦٤ (لرئيس الوزراء) بتعيين لجنة للنظر في تعيين بعض الحدود الواقعة بين أراضي الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية. (انظر الوثيقة رقم ١٣).

التقى الياهو ساسون أحد ابرز القادة الصهيونيين والذي كان له علاقة مع عدد من الزعماء العرب برئيس الوزراء اللبناني السابق خير الدين الأحدب بتاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٣٨، علماً أن الأحدب كان رئيسا للحكومة اللبنانية من ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ إلى ٢١ آذار (مارس) ١٩٣٨، وأشار بعد اللقاء إلى أن علاقته بالأحدب تعود لما قبل سنتين عندما كان رئيسا للوزارة وطلب موافقته الرسمية للسماح لليهود للاستيطان في حانيتا ولم يذكر رد الأحدب حول الطلب[١].

٨ - المشاريع المائية الصهيونية ومشاكل الحدود بين أعوام ١٩٣٨ - ١٩٤٧:

من الملاحظ استمرار الحركة الصهيونية تحضيراتها لبناء الدولة اليهودية المرتقبة عند أقرب فرصة سانحة، واستمرارا لأطماعها المائية في الدول المجاورة طلبت من الخبير الأمريكي لوذر ميلك عام ١٩٣٨ دراسة الأوضاع المائية في المنطقة تمهيدا لتطويرها لصالح الدولة اليهودية[٢].

تقدم م. ج. ايونيديس (M.J.Ionides) مدير الإنماء والتطوير لدى الحكومة الأردنية بمشروع دراسة هيدروغرافية لاستغلال مياه نهر الأردن بعد أن نال موافقة الحكومة البريطانية عام ١٩٣٨ يتم بموجبه تأمين مياه الري لحوالي ٣٠٠ ألف دونم، ويقضي المشروع بتحويل جزء من مياه نهر اليرموك أحد روافد نهر الأردن والحد الفاصل بين سوريا وشرق الأردن وذلك عبر قناة تنقل المياه إلى جنوب النهر بعد أن يتم شقها في أراضي الغور الشرقية بالإضافة إلى قناة أخرى تتصل بجنوب بحيرة طبريا، على أن تعتمد البحيرة كخزان مائي للمياه الفائضة مع إمكانية شق قناة أخرى لري الغور الغربي من نهر الأردن، لكن هذا المشروع وعلى الرغم من أهميته فقد وضع على الرف ولم يعمل به بسبب تضاربه ومصالح اليهود في فلسطين[٣].

قام لوذر ميلك بزيارة فلسطين عدة مرات وبعد دراسة مع (هيز) لمسألة المياه قدم للوكالة الصهيونية تقريراً حول خطة لتطوير المشاريع المائية، وفي عام ١٩٤٤ أصدر

(١) أمين مصطفى: الاتصالات السرية العربية - الصهيونية ١٩١٨ - ١٩٩٣، ص ٩٧.
(٢) د. عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، ص ٢٨٥.
(٣) عز الدين خيرو: الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني، ص ٣٩ - ٤٠.

لوذر ميلك كتابا بعنوان أرض الميعاد ضمنه المقترحات التي قدمها للوكالة الصهيونية أو ما اصطلح على تسميته مشروع لوذر ميلك المائي، وكان المشروع على النحو التالي:

الاستيلاء على مياه نهر الأردن وتجفيف بحيرة الحولة، وإيجاد قنوات لجر المياه من نهر الأردن لري الأراضي الزراعية في منطقة بيسان، وجر الباقي نحو الجنوب إلى النقب، والاستيلاء على الأنهار العربية التي ترفد نهر الأردن وتحويل مياهها إلى بحيرة اصطناعية في منطقة عرابة البطوف شمالي الناصرة تمهيدا لنقل المياه إلى النقب[١].

بينما نشرت صحيفة تجارة الشرق اليهودية الصادرة بالفرنسية في بيروت عام ١٩٣٨ موقفا للمفوض الفرنسي غابريال بيو (Piaux) في سياق رده على سؤال حول إمكانية قبول مهاجرين يهود ألمان في سوريا ولبنان، فذكرهم بالتدابير المتخذة سابقاً لمنع استيلاء اليهود على الأراضي اللبنانية والسورية، «فقد خشينا أن يتسع هذا الاستيلاء فيطلبوا منا تعديل الحدود ونحن هنا للمحافظة على سلامة الأراضي الموضوعة تحت رعايتنا ولكن الوجود اليهودي الألماني مرحب به فقط كأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار وتشغيل اليد العاملة وابتعادهم عن فكرة الصهيونية». وعليه يمكننا القول أن الفرنسيين لا يرفضون هجرة اليهود الاقتصادية إلى لبنان وسوريا ولكن يرفضون سلخ الأراضي اللبنانية والسورية منعا لزيادة النفوذ البريطاني أمام نفوذهم في المنطقة، علماً أن الفرنسيين لم يروا مانعا من إقامة دولة يهودية في فلسطين طالما أن هذه الدولة لا تقوم بتعديات على ما يعتبرونه أملاكا فرنسية[٢].

واصل اليهود اتباع الأساليب المختلفة في سبيل السيطرة على الأراضي العربية والثروة المائية، فبعد سيطرتهم على امتياز تجفيف الحولة عمد اليهود إلى شراء قرية المنارة اللبنانية الجنوبية وكان هدفهم من شراء الامتياز والقرية السيطرة على حوض نهري الأردن والليطاني[٣].

إثر سقوط فرنسا في أواخر صيف عام ١٩٤٠وخلال الحرب العالمية الثانية وتحت سيطرة الألمان أصبح لبنان وسوريا تابعين لحكومة فيشي الخاضعة للألمان مما أوجد توترا مع الوجود البريطاني في فلسطين، على الأثر بادر الطرفان إلى تشكيل لجنة

(١) علي محمد علي: إسرائيل والشرق الأوسط، ص ٢٨٥.
(٢) د. حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢، ص ٥٧.
(٣) د. حسان حلاق وآخرون: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، ص ١٢٨.

لدراسة الحدود بين لبنان وفلسطين... وقد اكتشف الفرنسيون أن هناك أخطاء في ترسيم وتحديد الحدود قرب قرية صلحة حيث تعدت الحدود مسافة ٤٠٠ متر نحو الأراضي اللبنانية وكان يجب إزالة التعدي واستعادة ما يقارب الكيلومترين مربعين من الأراضي للبنان، رفض البريطانيون الطلب بسبب الظروف الأمنية وأنظمة الرقابة البريطانية الموجودة في المنطقة كما أن أي تعديل للحدود سيتسبب بمشاكل أمنية لبريطانيا وهذا لا يسمح للبريطانيين إعادة الأراضي هذه للبنان، عندها اقترح الفرنسيون إبقاء الحدود على حالها مقابل تحريك الحدود قرب قرية الحولة مسافة ٢٠٠ متر، علماً أن هذه المنطقة تقع على تقاطع طريق حيوي وهام بالنسبة للمواطنين ويسبب الوضع الحالي اضطر المواطنون اللبنانيون إلى تحمل المشقات خلال تنقلهم في هذه المنطقة ليصلوا إلى قراهم لاستعمالهم طريق يمر ضمن الأراضي الفلسطينية، وقد رحب البريطانيون بالفكرة[١].

والجدير بالذكر أن الشركات الصهيونية وخلال أعوام ١٩٤٠ - ١٩٤١ استمرت بمحاولاتها لشراء الأراضي اللبنانية والفلسطينية التي يملكها لبنانيون، ففي عام ١٩٤١ تقدمت بعض الشركات الصهيونية بطلب ترخيص إلى الحكومة اللبنانية تسمح بموجبه لهذه الشركات استغلال المياه اللبنانية، ولكن الحكومة اللبنانية وأمام مخاوفها من أخطار الصهيونية رفضت العرض وردت الطلب[٢].

شكلت بريطانيا والانتداب الفرنسي الفيشي في لبنان لجنة أخرى لإعادة درس الحدود الشمالية لفلسطين وذلك عام ١٩٤١ وبشكل أكثر دقة وتفصيلا من اللجنة السابقة، وبنهاية عملها اتفقت اللجنة على زيادة ٩٣ نصبا حجريا بين رأس الناقورة وقرية برعام بارتفاع مترين ودهنهم باللون الأبيض، وقامت بريطانيا بالتعويض على فرنسا بإعادة ترسيم الحدود في منطقة صغيرة جنوب شرق المطلة[٣].

من الملاحظ هنا أن القادة الصهاينة استمروا بلقاءاتهم مع بعض الشخصيات العربية سرا في سبيل الوصول إلى تحقيق مصالحهم ومن هذا الأساس التقى الياهو ساسون الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٤١ (أصبح رئيسا للجمهورية اللبنانية في عام ١٩٤٣)

(١) موشي برافر: حدود أرض إسرائيل، ص ١٣٢ - ١٣٣.
(٢) د. حسان حلاق وآخرون: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، ص ١٢٩.
(٣) موشي برافر: حدود أرض إسرائيل، ص ١٣٣.

ومما قاله الخوري لساسون: «يوجد حاجز بين المسيحيين واليهود هو منطقة جبل عامل، وسكان هذا الجبل من المسلمين وشكلوا خطرا في السابق عندما وقفوا إلى جانب الثورة ضد اليهود لهذا يجب تفريغ جبل عامل من سكانه لإسكان المهاجرين الموارنة الموجودين في أمريكا بعد انتهاء الحرب ويضيف البطريرك عريضة أنه بهذه الطريقة يصبح الموارنة جيرانا لليهود، وسيقف الموارنة واليهود صفا واحدا أمام الزحف الإسلامي وهكذا يحافظ اليهود على حدودهم الشمالية»[١].

إزاء هذه التطورات واستمرار الخطر الصهيوني الهادف إلى شراء الأراضي والأملاك اللبنانية، فقد صدر مرسوم إشتراعي عام ١٩٤٣ نص على عدم جواز بيع أراضي لبنانية إلى أجانب إلا بعد الحصول على موافقة السلطات اللبنانية، فيما أصدر السيد صدر الدين فضل الله فتوى بتحريم عقود بيع الأراضي لليهود، هذا بالإضافة إلى الفتاوى التي صدرت في العالم الإسلامي والعربي كالعراق ومصر والهند والمغرب... تحرم بيع الأراضي لليهود[٢]، وقد نصت على ما يلي: «إن بائع الأرض لليهود في فلسطين سواء أكان ذلك بالذات مباشرة أو بالواسطة وأن السمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل مع علمهم بالنتائج المذكورة، كل أولئك لا ينبغي أن يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد إليهم والتقرب منهم»[٣].

استمر اهتمام اليهود بالمصادر المائية اللبنانية وبرز هذا الاهتمام من خلال الدراسة التي قامت بها سلطة مياه فلسطين حيث دعت لاستثمار ٧/٦ من مياه الليطاني في فلسطين[٤].

الجدير بالذكر أن وزير الداخلية البريطاني هنري موريسون كان قد أعد مشروعا سياسيا وإداريا للمشرق العربي وذلك بتاريخ ٢٠ كانون الأول (أكتوبر) ١٩٤٣، وعاد

(١) أمين مصطفى: الاتصالات السرية العربية - الصهيونية، ص ٩٨.
(٢) منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل، ص ص ١٥.
(٣) أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩، ص ٣٨٨.
(٤) وزارة الدفاع الوطني - مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٥٢٤.

وأتبعه بملحق بتاريخ ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤، تضمن مشروع موريسون ما يلي:

١ - إنشاء دولة سوريا الكبرى.

٢ - إعادة حدود الدولة اللبنانية لما كانت عليه إبان المتصرفية.

٣ - تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، مع إبقاء جيبين عربيين ضمن الدولة اليهودية: يكون الأول في الناصرة والثاني بين صفد وعكا.

٤ - تدويل مقاطعة القدس.

كما أوصى موريسون بإقامة علاقة تعاهدية بين هذه الدول الأربع في سبيل الوصول إلى روابط متينة تسمح لهذه الدول بالبقاء والعيش معا ومن ثم مواجهة صعاب التطور الحضاري ضمن صيغة العيش المشترك.

أما الملحق الذي عاد وأصدره في العام التالي فقد ضمنه اقتراحات حول عدم إدخال الجليل والجنوب اللبناني في سوريا الكبرى، وكذلك منح منطقة القسم الغربي من الجليل شريط أرضي ضمن الدولة اليهودية للسماح لهذه المنطقة الاتصال بسوريا دون الحاجة للمرور عبر لبنان، أما مشكلة الجنوب اللبناني فقد تركت دون حل وذلك استجابة لطلب المنظمة الصهيونية تمهيدا للسماح لليهود بضمه إلى المنطقة اليهودية[(١)].

أبدى واضع الدستور اللبناني ميشال شيحا تخوفا من الأطماع الصهيونية في لبنان حيث أعرب في حزيران من عام ١٩٤٤ عن تخوفه «لأن في جنوب لبنان تقع فلسطين... ولابد لنا أن نمعن النظر إلى أن فلسطين تقع بمحاذاة لبنان من جهة الجنوب... وأن لبنان بحاجة إلى جنوبه وإلى بقية أراضيه في بقية المناطق...»[(٢)].

من المعلوم أن النائب اللبناني حبيب أبو شهلا قد حذر في خطاب ألقاه في البرلمان اللبناني بتاريخ ٣ أيار (مايو) ١٩٤٥ من الخطر الصهيوني الذي يتخذ أشكالا مختلفة، فتارة اعتداءات على الحدود وطورا على اقتصادنا، فيما لا يزال هذا الخطر موجود حاليا في داخل مؤسساتنا الاقتصادية تحت أسماء مستعارة ولا بد من الحذر من سقوطنا في مؤامرته الاستعمارية[(٣)].

---

(١) يحيى الكعكي: الصراع الدولي والحل الفدرالي في لبنان، ص ٩٤ - ٩٥.

(٢) د. حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢، ص ٥٧.

(٣) د. صالح زهر الدين: مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، ص ١٥٠.

من الملاحظ أنه بعد نيل سوريا استقلالها عن فرنسا احتجت لدى الحكومة البريطانية على التصرفات الفرنسية ـ البريطانية خلال فترة الانتداب من ناحية تنازل فرنسا عن أراضي سورية خلال فترة انتدابها على سوريا فيما يعد ذلك تناقضاً مع ميثاق عصبة الأمم وبنود الانتداب، ولكن دون أن تنال أي نتيجة أو تجاوب بريطاني في هذا الخصوص[(١)].

في المقابل إستمرت بعض الخلافات الحدودية بين لبنان وسوريا عام ١٩٤٦ مما إستدعى تدخلا من وزارة الخارجية السورية للرد على استفسار لبنان حول هذا الموضوع وكان رد وزارة الخارجية السورية بناء إلى بلاغ الدوائر العقارية السورية من أن الخلاف الذي كان قائما على حدود قريتي شبعا اللبنانية ومغر شبعا السورية قد سوي منذ أمد وما أحجار المثلثات السورية الموجودة داخل الأراضي اللبنانية إلا لربط شبكة المثلثات بين البلدين (أعمدة مساحة) وهذا عمل فني ولا يراد به تعديل الحدود ولا ينتج عنه أي مفعول قانوني، كما أعلم الجانب اللبناني أن رئيس الفرقة التي وضعت هذه الأحجار كان قد طلب من مختار شبعا عبر كتاب يرجو فيه المحافظة على أخذ العلم بأن هذه الأحجار قد وضعت لضرورة العمل العقاري[(٢)].

من جهة أخرى ومن محاضر قرار اللجنة اللبنانية ـ السورية المختلطة للحدود عام ١٩٤٦ توصل الطرفان بعد الاجتماع بخصوص الخلاف الناشئ حول الخلاف الحدودي في منطقة شبعا ومغر شبعا، حيث ثبت أن قرية شبعا لبنانية تابعة لحاصبيا وأن قرية المغر تابعة لبانياس، كما أن الحد الفاصل بين قريتي شبعا والمغر هو من الشمال الشرقي حيث يبتدأ من النقطة رقم ٤٨ الفاصلة بين القرى الثلاث بانياس والمغر وشبعا ويمتد نحو الشمال مارا بالنقاط مبتدئا من الرقم ٤٧ حتى رقم ٩ بالتسلسل العكسي[(٣)].

---

(١) د. عادل عبد السلام: ترسيم الحدود... من مدريد إلى شيبرزتاون، صحيفة الاتحاد الإماراتية ٦-٣-٢٠٠٠ (دراسة).

(٢) مؤسسة المحفوظات الوطنية أرشيف رئاسة الوزراء اللبنان، وثيقة ٥٧٤ (١٢٤) ٥٣/ س تاريخ ٢٩/٩/١٩٤٦. (أنظر الوثيقة رقم ١٥).

(٣) منيف الخطيب: مزارع حقائق ووثائق، ص ٨٩-٩٠، وثيقة قرار اللجنة اللبنانية السورية المختلطة للحدود لعام ١٩٤٦.

طرح مشروع لتقسيم فلسطين على التصويت بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، فقبلته ٣٣ دولة وعارضته ١٣ دولة بينما امتنعت ١٠ دول عن التصويت[(١)]، وقضى القرار رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى منطقتين عربية ويهودية، عندها رفض الطرفان العربي واليهودي هذا القرار وأصرا على اعتبار فلسطين ملك كل طرف منهما بأكملها[(٢)].

سارت الأمور بسرعة فائقة وغير متوقعة بالنسبة للعرب، ففي مساء ٧ أيار (مايو) ١٩٤٨ أرسل وزير لبنان المفوض في واشنطن شارل مالك برقية إلى وزارة الخارجية اللبنانية في بيروت تحت رقم ٢٣٠ يعلمهم بما يلي:

أولا - إن دولة يهودية ستعلن الأسبوع القادم.

ثانيا - إن فرصة العرب الوحيدة لمنع قيامها هي خلال الأربعين يوما القادمة.

ثالثا - أما بعد ذلك إن بقيت فستوطد دوليا وماديا لعشر سنوات على الأقل.

رابعا - وإن ثبتت لعشر سنين فستبقى لخمس وسبعين سنة أو لقرن.

خامسا - أمام الوضع السياسي العالمي اليوم فباستطاعتنا إذا اتحدنا ما بين أنفسنا اتحادا تاما وجرؤنا الجرأة كلها بالفعل قبل القول لمنع قيامها[(٣)].

٩ - تطور الأوضاع السياسية والعسكرية قبيل حرب العام ١٩٤٨

عقد اجتماع في العاشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ في دمشق لوضع خطة عسكرية بناء على قرار جامعة الدول العربية تمهيدا لدخول فلسطين وطرد اليهود منها، بعد دراسة صورة الوضع خرج المجتمعون بخطة عسكرية ليتم العمل على أساسها، وهي:

١ - يتحرك الجيش اللبناني من رأس الناقورة على الحدود اللبنانية الفلسطينية على الساحل باتجاه عكا.

٢ - يتحرك الجيش السوري من الحدود نحو صفد والناصرة.

(١) شفيق الرشيدات: فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا، ص ١٥٧.
(٢) سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ص ٧.
(٣) شارل مالك: من رودوس إلى جنيف، ص ١٥.

٣ - يتحرك الجيش الأردني من جسر الشيخ على نهر الأردن نحو بيسان والعفولة موحدا حركاته مع الجيش العراقي، على أن يقوم القسم الأكبر من الجيش الأردني في الوقت نفسه من جنين باتجاه العفولة[(١)].

من جهة أخرى حضر المدعوون اليهود والأجانب إلى قاعة متحف تل أبيب الذي كان منزل مائير ديزنغوف وذلك مساء الجمعة ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ وكان بين الحضور القيادات العليا للهاغاناه وأعضاء الهيئة التنفيذية لمجلس الشعب اليهودي حيث نهض بن غوريون وقرأ أمام المجتمعين وثيقة الاستقلال وأعلن قيام الدولة اليهودية وأطلق عليها اسم دولة إسرائيل[(٢)].

أشار الإعلان إلى ما سماه الروابط التاريخية بين اليهود وفلسطين وحق الشعب اليهودي في بناء دولته في فلسطين وذّكر بوعد بلفور ١٩١٧ وما شكله من اعتراف بهذا الحق، وذّكر بالمجازر والمعانات التي تعرض لها اليهود في أوروبا وصولا إلى قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين إلى منطقتين عربية ويهودية، وأعلن قيام هذه الدولة بإسم الصهيونية والشعب اليهودي في فلسطين[(٣)] كما أعلن منذ تلك اللحظة وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة طبقا للدستور الذي سيوضع في فترة لا تتجاوز تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٨ وتقره جمعية تأسيسية، على أن يمارس مجلس الشعب صلاحيات مجلس الدولة مؤقتاً وأن يكون جهازها التنفيذي.

كما أعلن بن غوريون عن فتح باب الهجرة لليهود إلى فلسطين مع محافظة السلطة الحاكمة على المساواة بين المواطنين في مجالات الحقوق المدنية دون تمييز...[(٤)].

صدر خلال هذا الوقت مشروع هيس لتطوير مشاريع مياه الري والطاقة الكهربائية في فلسطين مع العلم أن هيس كان قد بدأ العمل في هذا المشروع عام ١٩٤٦ بناء لطلب المنظمة الصهيونية، وهدفت المنظمة الصهيونية من هذا العمل الضغط على اللجنة الأنجلو - أمريكية المكلفة دراسة التقسيم لفلسطين.

(١) د. فلاح خالد علي: الحرب العربية - الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل، ص ١٩٣.
(٢) إصدارات الحكومة الإسرائيلية: حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ الرواية الرسمية الإسرائيلية، ص ٢١٠ - ٢١١.
(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: فلسطين تاريخها وقضيتها، ص ١١٣.
(٤) بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨، ص ٦٤٠.

حاول هيس من خلال دراسته وضع خطة من ثمانية مراحل لتنفيذ المشروع:

١ - دراسة استثمار المياه الجوفية وخاصة في الساحل، مع إنشاء سد على الحاصباني في لبنان بعد تحويل مياهه عبر قناة مغلقة لتوليد الطاقة الكهربائية.

٢ - تحويل مجرى نهر بانياس نحو تل القاضي (دان) لتجميع مياهها مع الفائض من مياه الحاصباني وجرها بقناة لري الحولة مرج بن عامر وغيرها.

٣ - تحويل مياه نهر اليرموك إلى طبريا لتعويض النقص من مياه نهر الأردن المحولة في المرحلة الثانية.

٤ - تحويل مياه المتوسط إلى البحر الميت لتعويض النقص.

٥ - إقامة سدود ومنشآت في سهل البطوف لخزن مياه الفياضانات.

٦ - استصلاح الحولة وتجفيف مستنقعاتها وضخ مياه ينابيعها لري الأراضي المستصلحة وتحويل الفائض لري السهول الساحلية و سهول أريحا.

٧ - الاستفادة من مياه الينابيع وسيول الوديان غربي نهر الأردن، مع الاستفادة من مياه نهر الأردن لري الغور الغربي بعد التأكد من أن المناطق الأكثر أهمية قد سقيت.

٨ - إنشاء سدود في الساحل لنقل الفائض من المياه إلى النقب.

الجدير ذكره أن هيس حاول تحقيق مشروع لوذر ميلك إلى واقع مع بعض التعديلات، وقد عمل هيس مع المهندس جون كوتون الذي عاد بدوره وطور مشروع هيس لصالح الحكومة الإسرائيلية بعد أن كان مستشاراً للحكومة الإسرائيلية في مشروع أنبوب المياه القطري [الوطني][1].

عكس مشروع كوتون مدى استخفاف الحكومة الإسرائيلية بحقوق العرب في مقابل أطماعها ومخططاتها التوسعية الاستيطانية، حيث ضخم حجم القدرة المائية المتوفرة من ١٤٥٠ مليون متر مكعب إلى ٢٣٤٥ مليون متر مكعب على أن يتم تحويل ما مقداره ١٢٩٠ مليون متر مكعب إلى إسرائيل، كما خصص لإسرائيل ما مقداره ٤٠٠ مليون متر مكعب من أصل ٧٠٠ مليون متر مكعب من منسوب مياه الليطاني وأبقت للبنان ما

(١) بشير شريف البرغوتي: المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة، ص ١٨١ - ١٨٣.

مقداره ٣٠٠ مليون متر مكعب، علماً أن هذا النهر هو لبناني منبعا ومصبا، كما قدمت إسرائيل حلولا لتأمين تحويل المياه من الليطاني نحو فلسطين من خلال ايجاد نفق بسيط تحت الجبال والهضاب من الليطاني إلى حوض نهر الأردن ليتدفق الخير على أراضي إسرائيل[1].

في هذه الأثناء بدأت مرحلة جديدة من النزاع بين العرب واليهود.

استنتاجات الفصل الثاني

بعد أن اتفقت فرنسا وبريطانيا على بسط سيطرتهما على المشرق العربي كان لا بد من تحقيق هذا الاتفاق لينفذ على أرض الواقع، فعملتا جاهدتين على ايجاد فكرة الانتداب من خلال عصبة الأمم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وكان هذا الانتداب الوجه الآخر من أوجه الاستعمار المتجدد، فيما واصل اليهود سياسة توسيع المستوطنات شمالاً وشرقا بما يخدم المصلحة اليهودية في فلسطين تمهيدا لقيام دولتهم الموعودة. فعلى الرغم من أن حدود الانتداب البريطاني في فلسطين والانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان قد تكرس في اتفاقية سايكس - بيكو واتفاقية العام ١٩٢٠ عند نقطة تقع شمال مدينة عكا وتبعد عن الحدود الحالية مسافة ٣ كلم تقريبا باتجاه فلسطين، إلا أنه بسبب المصالح الصهيونية، فقد طالبت بريطانيا فرنسا بأن تتنازل عن هذه المنطقة من الشريط الأرضي التي يبلغ متوسط عرضها حوالي ٣ كلم وطولها حوالي ٧١ كلم على اعتبار أنه لا يشكل أية أهمية لفرنسا، بينما هو مساحة حيوية بالنسبة لليهود بكونه امتدادا لبعض المناطق والمستعمرات اليهودية، والغريب في الأمر أن فرنسا تنازلت عن هذه المنطقة رغم أن هذا التنازل يتناقض مع ميثاق عصبة الأمم وصك الانتداب الذي يمنع الدول المنتدبة من أن تتنازل عن حقوق دولة منتدب عليها، أضف إلى ذلك أن استمرار تقديم التنازلات الفرنسية للبريطانيين وخاصة في منطقة الحولة وطبريا اللتان كانتا تتبعان سوريا قد أججتا الضغينة التي كانت موجودة أصلاً لدى أبناء المنطقة بصورة عامة والسوريين بصورة خاصة ضد الفرنسيين والبريطانيين، مما أدى لقيام الثورات في وجه الانتداب الفرنسي والرفض العارم له في ظل شعور سائد بأن

(١) American Friends of the Middle East , inc., The Jordan Watrr Problem: an analysis and summary of available documents , pp 70- 74.

فرنسا تعمل على التنازل عن أملاكهم لصالح عناصر غريبة ودخيلة عن البلاد (يهود أوروبا وروسيا. . .) وليس لعرب كما حصل مع لبنان. . .

من الأهمية بمكان القول أن فرنسا وفي سبيل القضاء على هذه الثورات والفتن عمدت إلى تقسيم البلاد إلى أربع مناطق أو دويلات، وعمدت إلى إثارة النعرات فيما بينها في محاولة منها لتكريس إستمرار بقائها، فعمدت إلى ضم بيروت والأقضية الأربع إلى متصرفية جبل لبنان، وأنشأت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، ومن ثم كرسته عام ١٩٢٦ بإسم الجمهورية اللبنانية، في مقابل دولة دمشق ودولة حلب ودولة جبل العلويين ودولة جبل العرب. في هذا الوقت كرس باتفاقية حسن الجوار عام ١٩٢٦ ما تم التوصل إليه عام ١٩٢٣ باتفاقية بوليه - نيو كامب من تنازلات فرنسية لبريطانيا في سبيل إرضاء اليهود في فلسطين، الذين ظلوا يطالبون بتوسيع منطقة نفوذهم شمالاً حتى الضفة الجنوبية لنهر الليطاني مع لبنان، والغريب في الأمر أن الشعب كان رافضا لهذه التنازلات باستثناء قلة مستفيدة من الوجود الفرنسي والعكس ينطبق بالنسبة للحكام فالقلة هم من المعارضين للوجود الفرنسي مما يثير الشك والريبة من موقف هؤلاء الزعماء الذين حكموا في تلك الفترة ومقدار جهلهم أو تواطؤهم مع المشروع الصهيوني والدفاع عن ملكية أرضهم.

لا بد من الاشارة إلى أن المشروع الصهيوني استمر بالتوسع، وقد وضع نصب عينيه إكمال بناء الدولة اليهودية، فبعد الحرب العالمية الثانية، ازداد عدد الدول الكبرى الداعمة للمشروع الصهيوني بدخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط توثيق العلاقة مع اليهود في فلسطين بتأثير من اليهود الأمريكيين، حيث تسارعت عملية إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين. ففي عام ١٩٤٧ أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم ١٨١ القاضي بإنشاء دولتين في فلسطين عربية ويهودية، وكان لهذا القرار الأثر السلبي على العلاقات العربية - العربية، والعلاقات العربية - اليهودية حيث تسابقت الأنظمة العربية في السر لمحاولة توثيق العلاقة مع الدولة اليهودية، فيما إستغلت هذه الدولة الوضع القائم في محاولة منها لفرض سيطرتها على كامل فلسطين والأجزاء التي تريدها من سوريا ولبنان. وهكذا على الرغم من مرور خمسين عاما على المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية عام ١٨٩٧ تحققت أحلام هرتزل ببناء الدولة اليهودية في فلسطين وبقي على القادة الجدد للصهيونية عملية إنهاء الشكل النهائي للدولة المزمع

قيامها بين لحظة وأخرى، ومن ثم اعطائها الشكل النهائي بالنسبة لحجمها ومساحتها وعلاقتها مع جيرانها العرب.

هكذا استطاعت إسرائيل عند قيامها، إختصار الحلم اليهودي وتبديد الحلم العربي وبدأت مرحلة جديدة من سياسة قضم الأراضي العربية وإنشاء المستوطنات عليها تمهيدا لاقتطاع آخر من هذه الأراضي وفي ظل مطالبة مستمرة بتعديل الحدود مع لبنان وسوريا لتحقيق ما يتناسب والسياسة التوسعية الإسرائيلية.

هكذا فقد لبنان وسوريا مساحات لا بأس فيها من أراضيهما لصالح فلسطين بناء لطلب اليهود، مما سوف يؤثر سلباً على العلاقات بين الأطراف الثلاثة لبنان وسوريا وفلسطين حيث يأمل كل طرف باستعادة حقوقه التي يعتبرها مشروعة، وسوف يظهر هذا الصراع خلال السنوات اللاحقة من خلال النزاعات الحدودية والحروب التي قامت بين العرب واليهود وسيكون أساسها المياه والأرض.



الفصل الثالث
الخلافات الحدودية
بين لبنان وسوريا - وإسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٧٣

١ - التبدل الحدودي بعد إعلان قيام دولة إسرائيل وحروب ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

١-١ - التطورات السياسية بعد حرب العام ١٩٤٨.

١-٢ - تطور الأوضاع السياسية قبل بدء مفاوضات الهدنة.

٢ - اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية ١٩٤٩.

٣ - اتفاقية الهدنة السورية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٩.

٤ - الأطماع الإسرائيلية في لبنان وسوريا ١٩٤٩ - ١٩٦٧.

٥ - التطورات العسكرية والسياسية والمشاريع المائية بعد اتفاقيتي الهدنة.

٦ - المشاريع المائية في فترة الخمسينيات.

٦-١ - مشروع بونجر المائي.

٦-٢ - تنفيذ مشروع تحويل مياه الأردن.

٦-٣ - مشروع جونستون المائي.

٦-٤ - مشروع كوتون المائي.

٦-٥ - المشروع الأردني المائي.

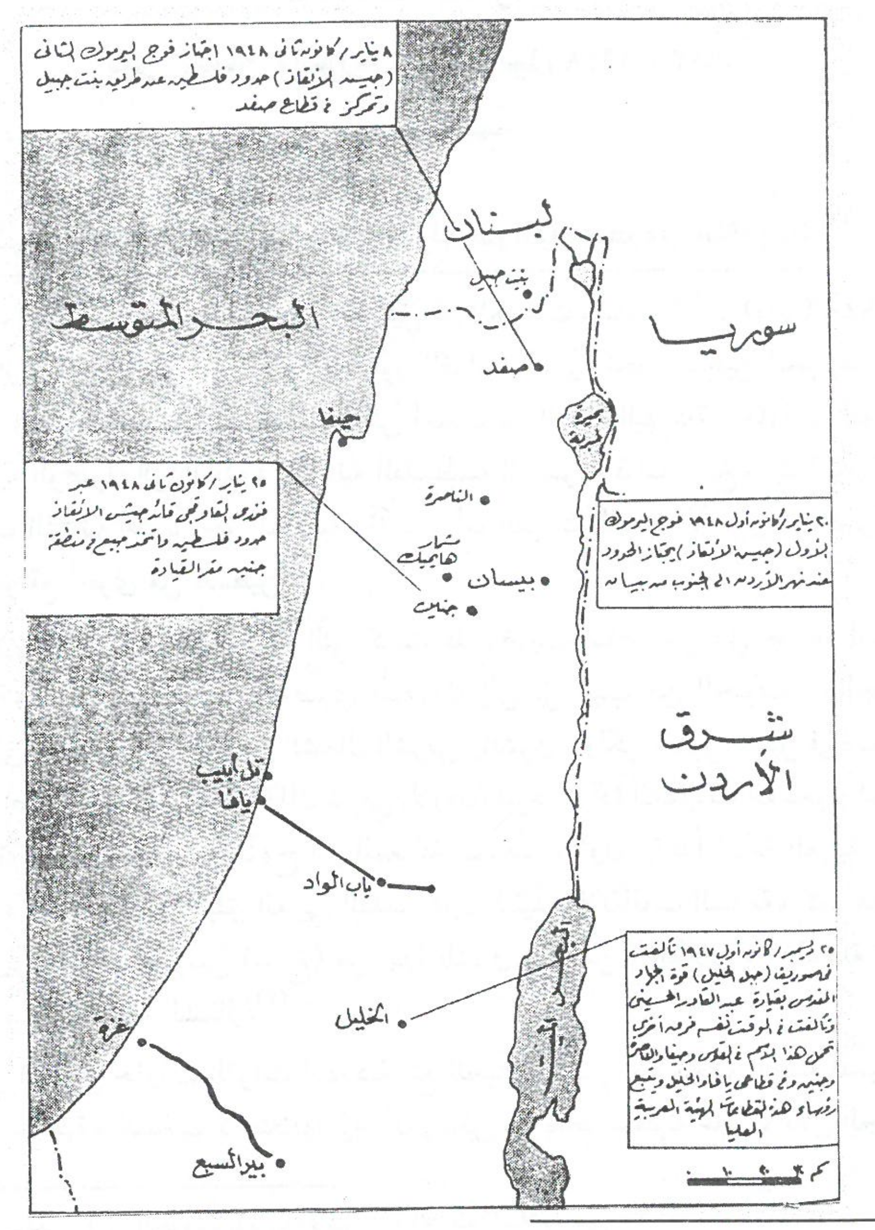
٦-٦ - المشروع المائي العربي.

٧ - تطور الأوضاع السياسية والعسكرية على الحدود السورية الإسرائيلية ١٩٥٧.



خريطة رقم ١٧

خريطة انتشار المقاومة بين كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ - وكانون الثاني (يناير) ١٩٤٩[١]



(١) د. خيرية قاسمية: الصراع العربي - الإسرائيلي في خرائط، ص ٧٥.

الفصل الثالث
الخلافات الحدودية
بين لبنان وسوريا - وإسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٧٣

١ - التبدل الحدودي بعد إعلان قيام دولة إسرائيل وحروب ١٩٤٨ - ١٩٤٩

بعد إعلان بن غوريون قيام دولة إسرائيل من الكنيست مساء ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، كان الرد العربي على هذا الإعلان عبور القوات العربية نحو فلسطين لتحريرها من اليهود وذلك ابتداء من الفترة نفسها التي أعلنت فيه الدولة اليهودية، حاولت القوات السورية الوصول إلى الحدود الأردنية الفلسطينية المشتركة قرب سمخ، بينما تحركت القوات اللبنانية جنوباً نحو المالكية وقَدَسْ، أما القوات العربية الأخرى فقد تحركت نحو مواقع أخرى من فلسطين(١).

بالإشارة إلى الخطة العربية التي كانت قد وضعت سابقاً من قبل جامعة الدول العربية، كان على الجيش المصري الوصول إلى تل أبيب من الجنوب، والجيش الأردني الوصول إلى حيفا من الشمال الشرقي والشرق، ولكن حصل تعديل في الخطة نتيجة إصرار الملك عبد الله (ملك شرقي الأردن) لتزعم قيادة العمليات العسكرية لبسط سيطرته على الموقف والخروج من المعركة المنتصر الأول وقائداً للأمة العربية دون منازع، وعليه هاجم الفيلق العربي القدس دون التقيد بالاتفاقات السابقة، كما هاجم السوريون عيمك هابردين (سمخ) من جهة الشرق بدلا من الانطلاق من المطلة نحو الجنوب من الجهة الشمالية(٢).

في المقابل حاولت القوات اليهودية منع الجيش اللبناني من تحقيق مهمته للسيطرة على المالكية، فتقدمت لاحتلالها قبل أن يتمكن من بسط سيطرته عليها، لكن الجيش

(١) سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ص ٣٠.
(٢) غيرشون رفيلين - الحانان اورن: دافيد بن غوريون يوميات الحرب ١٩٤٧- ١٩٤٩، ص ٣٢٨.

اللبناني شن هجوما مضادا استطاع خلاله استعادة قرية المالكية، فيما عادت القوات اليهودية مجدداً وسيطرت على المالكية بعد إخراجها وحدات الجيش اللبناني منها بتاريخ ١٩ أيار (مايو)، لكن عادت واستطاعت وحدات مشتركة من الجيش اللبناني وجيش الإنقاذ العربي من استعادة المالكية من اليهود، وحررت رمات نفتالي وقَدَس، وهكذا أصبحت الطريق نحو سهل الحولة والجنوب مفتوحة. (أنظر الخريطة رقم ١٨).

من جهته استطاع الجيش السوري احتلال سمخ على الضفة الجنوبية لبحيرة طبريا، واستمر الجيش السوري بتقدمه ولم يكن أمام القوات اليهودية سوى القيام بهجوم مضاد لإيقاف تقدم السوريين، لهذا شنت هذه القوات هجوما على الجيش السوري في منطقة جسر بنات يعقوب لكن الهجوم الإسرائيلي فشل، وحاول السوريون استغلال الموقف وعبور نهر الأردن في محاولة لاحتلال مستعمرة مشمار هابردين لتأمين الاتصال بقوات الجيش اللبناني وجيش الإنقاذ في قرية المالكية، وقد استطاع السوريون السيطرة على مشمار هابردين وإقامة رأس جسر عبر نهر الأردن نحو فلسطين(١).

اقترح بيغن بتاريخ ٢٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ تكليف ايغال الون مهمة ضرب الجيش السوري عند عيمك هابردين من الشمال والشرق فور تسلم القوات اليهودية العتاد والذخائر القادمة من الخارج، فيما ركز على ضرورة إخراج لبنان من المعركة لأنه الحلقة الضعيفة في عقد الحلف العربي، كما أن سلطة المسلمين فيه ضعيفة ويمكن تقويضها، ومن ثم إنشاء دولة مسيحية يكون نهر الليطاني حدها الجنوبي ويُعقَدُ حلفا معها(٢).

من جهة أخرى أعلن الرئيس اللبناني بشارة الخوري في تصريح نقلته صحيفة الحياة في عددها ٦٢٩ الصادر بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٨ وجاء فيه: «أن أعز أمانينا أن تخفق ألوية النصر في فلسطين»، فيما أعلن أوبري ايبان أن الحكومة الإسرائيلية تسيطر على الجليل الغربي بما في ذلك المستوطنات الممتدة حتى الحدود اللبنانية، كما أعلن مناحيم بيغن أن الدولة الصهيونية أُسِسَت على جزء من وطننا ممهدا بذلك للمطالبة بتحقيق الأطماع اليهودية خارج فلسطين(٣).

(١) د. هيثم الكيلاني: الاستراتيجية العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٤٩، ص ٧٨.
(٢) غيرشون ريفيلين - الحانان اورن: دافيد بن غوريون يوميات الحرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩، ص ٣٥٩-٣٦٠.
(٣) د. حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢، ص ٢١٨.

خريطة رقم ١٨

خريطة سير المعارك خلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨[1]



(١) د. خيرية قاسمية، الصراع العربي - الإسرائيلي في خرائط، ص ٨٥.

لا بد من الاشارة إلى أن الكونت برنادوت موفد الأمم المتحدة حاول حل المشكلة الفلسطينية من خلال إيجاد حل وسط مقبول من الأطراف كافة، فاجتمع مع ممثلين من كل فريق في جزيرة رودس لمدة أسبوع، وبنهاية الاجتماعات في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ قدم اقتراحاته لمختلف الأطراف معتبرا هذه الاقتراحات أساسا مقبولا للحل وحاول إيجاد توازناً وحلولا مقبولة من الأطراف المتصارعة، فاقترح إعطاء منطقة النقب للدولة العربية في مقابل إعطاء الدولة اليهودية منطقة الجليل الغربي، ولكن الطرفين رفضاً هذه الاقتراحات[1].

كان من حصيلة معارك الأيام الأولى من الحرب وقبل إعلان الهدنة الأولى أن سيطرت القوات العربية على القسم الأكبر من فلسطين... فسيطر الجيش السوري مع جيش الإنقاذ العربي على الجليل حتى جنوب طبريا ما عدا مستعمرات الجليل الشرقي...[2].

فيما أعلنت الحكومة اللبنانية بتاريخ ٣ آب (أغسطس) ١٩٤٨: «أن لبنان دخل المعركة بكل جارحة من جوارحه وخاض حرب الإنقاذ... ولكنه كأشقائه العرب يقبل بوقف القتال ويستجيب لطلب الوسيط الدولي لإجراء مفاوضات مع اليهود»[3].

الجدير ذكره أنه في الفترة التي تلت الهدنة الأولى وبعد أن وصلت الأسلحة والذخائر المنتظرة لليهود اختل ميزان القوى لصالح اليهود، كما اعتمد اليهود على أسلوب قتالي برهن عن نجاحه بعد استعماله على جبهات عدة ويقضي بنقل المعارك فجاءة من جبهة إلى أخرى خاصة وأن الجيوش العربية كانت لا تأتمر بقيادة أركان واحدة، وفيما كانت القوات اليهودية تقاتل الجيش المصري على الجبهة الجنوبية نقلت فجأة عملياتها العسكرية إلى الجبهة الشمالية لتنفيذ عملية حيرام العسكرية لضرب الجيش اللبناني والتي ترتب عنها سقوط منطقة الجليل إضافة لبعض القرى اللبنانية[4].

(١) د. محمد صالح - د. سمر بهلوان: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص ٣٣٢ - ٣٣٣.
(٢) د. هيثم الكيلاني: المرجع نفسه، ص ٨١.
(٣) البيان الوزاري للحكومة الثامنة برئاسة رياض الصلح، مؤسسة المحفوظات الوطنية، أرشيف الحكومة اللبنانية.
(٤) فلاح خالد علي: الحرب العربية للإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل، ص ٢٤٦.

من المعلوم أن التخاذل العربي والصراع الشخصي بين القادة العرب للسيطرة على قيادة الجيوش العربية فيما بينهم ساهم بإضعاف قوتهم وانهيار جبهتهم، ففي ٣٠ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٨ تبلغ القاوقجي قائد جيش الإنقاذ العربي من المقدم شوكت شقير رغبة لبنان بالانسحاب من المالكية وقَدَس وبليدا تجنبيا للمناطق الحدودية القتال، وبالفعل انسحب القاوقجي بجيش الإنقاذ من القرى الثلاث باتجاه مناطق أخرى وحاول أن يبلغ وزير الدفاع السوري حسني الزعيم بهذه التطورات لكنه فوجئ بأن الوزير الزعيم كان بدوره قد أعطى أوامره إلى الجيش السوري بالانسحاب من الجبهة الحدودية مما سمح لليهود ببسط سيطرتهم على هذه المناطق الاستراتيجية[١].

في المقابل وافق العرب على وقف إطلاق النار بسبب الخسائر المرتفعة واختلال ميزان القوى لصالح قوات العدو خاصة بعد أن استطاعت هذه القوات من بسط سيطرتها على أجزاء كبيرة من فلسطين تفوق تلك التي كانت قد منحتهم إياها الأمم المتحدة من خلال قرار تقسيم فلسطين، يضاف إلى ذلك، بعد سيطرة اليهود على بعض القرى اللبنانية بعد اختراقهم الحدود الدولية كرسوا سيطرتهم على مناطق كان لبنان يطالب بها قبل الحرب فيما أصبح الآن يطالب بما فقده خلال هذه الفترة، لهذا عملت على تدمير مناطق القرى السبع تباعا وطردت سكانها كما استولت على كامل سهل الحولة[٢].

من الواضح أن اليهود قد استغلوا الأوضاع السياسية اعتبارا من ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ وباشروا بتنفيذ مخططاتهم وأطماعهم تجاه لبنان فعملوا على اقتطاع الأراضي تباعا واحتلوا عشرات القرى بهدف مقايضتها وتحقيق أطماعهم في المياه اللبنانية[٣]. كما حاولوا من خلال بسط سيطرتهم على العديد من المناطق تحقيق استراتيجية سياسية وعسكرية واقتصادية، فالسيطرة على أرض ماكير (الجولان وحوران) تسهم بالسيطرة على مياه اليرموك والأراضي الزراعية الخصبة فيما السيطرة على أرض نفتالي (الجليل) توسع الأرض الزراعية وتجعل بالإمكان السيطرة على مياه الأردن والليطاني، وكذلك السيطرة على الجولان تجعل من المستحيل قيام القوات السورية بهجوم على فلسطين

---

(١) د. حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢، ص ٢٤١ - ٢٤٢.
(٢) الديار ٢٢ نيسان أبريل ٢٠٠٠ قصة مزارع شبعا بالوثائق والمعلومات ابتلاع مبرمج لأرض لبنانية.
(٣) نايف دياب: الجنوب اللبناني واقع وقضية، ص ٧٤.

والسيطرة على منطقة الجليل وتضمن لهم مواقع أقوى في الجليل وتفصل المناطق اللبنانية عن المناطق السورية[١].

في وقت لاحق عبر بن غوريون عقب انتهاء الحرب عن أهمية موقع الجليل والشريط اللبناني في استراتيجية الاستيطان اليهودي عندما قال أنه ينبغي أن لا يعتبر أننا نريد جليلاً خالياً ومقفراً بقدر ما نريد جليلاً مستوطناً على طول شاطئ البحر حتى رأس الناقورة وعلى امتداد الحدود اللبنانية وفي ضواحي صفد أيضاً لأن للاستيطان هذا أهمية عسكرية[٢].

١-١ - التطورات السياسية بعد حرب العام ١٩٤٨

في المقابل وصلت برقية إلى الخارجية البريطانية من السفارة البريطانية في دمشق تناولت خلاصة حديث ساسون المستشار الشرقي لدولة إسرائيل حول موضوع الصراع العربي - اليهودي، ومما ورد في البرقية:

- ليس صحيحا أن اليهود سيهاجموا الولايات العربية [الدول العربية].
- لاينوي اليهود إحضار كما يتداول ما يقارب ١٣ أو ١٤ مليون يهودي لتوطينهم في فلسطين، ولكن العدد المقدر هو مليون وبضعة مئات من الالاف فقط، خاصة وأن الدولة اليهودية غير قادرة على تأمين الحماية لهم، ولكن فيما لو رغب بعض اليهود البارعين والحرفيين المتخصصين في الهجرة إلى فلسطين لن يكون أحد عائقا في سبيل وصولهم إلى فلسطين.
- لن تطالب دولة إسرائيل بالمزيد من الأراضي العربية، ولكنها تتمنى أن تتعاون مع العرب في التنمية الاقتصادية المشتركة.
- ليس صحيحا أن الدولة اليهودية تتمنى الارتباط بأية قوة أجنبية، أو أن يكون للسياسات الروسية أو البريطانية أية تأثيرات جانبية على السيادة في الشرق الأوسط، وما هذه الأقوال عن دور روسي أو بريطاني في المنطقة سوى ادعاءات بعض الأطراف العربية وبريطانية.

---

(١) و. ك. كاريخيا: خنجر إسرائيل، ص ٥١ - ٥٣.
(٢) منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل، ص ١٣.

- ليس صحيحا أن اليهود يريدون عرب ضعفاء بقدر ما يريدون عربا قادرين على الارتباط باليهود عبر اتفاقات سياسية وعسكرية واقتصادية وتجارية وجمركية، وهذا ما اراد موشي شارتوك (شاريت) الوصول إليه من المفاوضات.
- ليس صحيحا ان اليهود يحرضون العالم ضد العرب، كما أن كل ما نشر عن اللاجئين في الصحف العربية والبريطانية غير صحيح ويؤثر سلباً على هذه القضية.
- أظهر ساسون الكثير من الأسف لأن الوسيط الدولي بانش قد أمضى عشرة أسابيع دون أن يصل إلى أي تقدم عملي، وأرجع السبب إلى دور الزعماء العرب السلبي من الأزمة وهذا إن دل على شئ إنما يدل على نظرة تطرف لدى العرب، فمشكلة اللاجئين لا يمكن أن تترك إلى الوسيط الدولي فقط وإنما العمل المشترك للوصول إلى نتائج أكثر جدية لحلها(١).

جريا على عادتهما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إيجاد حلول للمشاكل وبشكل يتلاءم مع مصالحهما، وعلى هذا الأساس قاما بإرسال روبرت ماكلينتوك مدير مكتب الشؤون السياسية الخاصة في وزارة الخارجية الأمريكية والسيد جون تروتبيك رئيس المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة لإجراء محادثات غير رسمية مع موفد الأمم المتحدة الكونت برنادوت في جزيرة رودوس وكانت وجهات النظر متطابقة بين الأطراف الثلاثة، وخرج المجتمعون باقتراح يقضي بضرورة تعديل قرار تقسيم فلسطين(٢).

عاد وقدم الوسيط الدولي الكونت برنادوت بتاريخ ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ في تقريره الذي رفعه للجمعية العامة للأمم المتحدة عن فشل تقدم العمل بقرارات الأمم المتحدة بسبب وجود العديد من الصعاب أولها عدم وجود اتفاقية محددة بين الأطراف المتنازعين، بالإضافة إلى عدم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة وخاصة القرار الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ولإبقاء صحراء النقب ضمن الأراضي العربية(٣).

---

(١) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية): وثيقة،
Addressed to foreign officr from Damascus, telegram No. 17 dated 21st August 1948, FO 371/68375.

(٢) سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ص ٤٩.

(٣) Henry Cattan: Palestine, the Arabs & Israel, first Published, Longmans Green & Co. Ltd., London UK, 1969, P 57.

في ظل هذه الأوضاع نقل السفير البريطاني عن رئيسي الجمهورية (بشارة الخوري) والحكومة اللبنانيين (رياض الصلح) رأيهما حول القضية الفلسطينية خاصة بعد اجتماع القمة العربية حول المشكلة الفلسطين، فأشارا إلى أن قرار اللجنة السياسية بإنشأ حكومة عربية في فلسطين الهدف منه فهم التناقضات العربية من المشكلة والحد منها، وأضافا كذلك أن الهدف ليس منع الاعتراف الدولي بإسرائيل وإنما منع أية دولة عربية من الاعتراف بإسرائيل، ومنع السيطرة على مناطق الضفة الغربية من قبل حكومة شرق الأردن(١).

مع انتهاء حرب العام ١٩٤٨ كان الكونت برنادوت موفد الأمم المتحدة قد أوصى بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، كما أن الأمم المتحدة قد تناولت الموضوع في كثير من جلساتها واتخذت العديد من القرارات ولكن كان ينقص هذه القرارات التنفيذ، ومن هذه القرارات تبني الجمعية العامة ١١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٨ قرار رقم ١٩٤ حول اللاجئين وحق العودة، وكذلك تبنت الموافقة على اللجنة التي سبق وتم تشكيلها يوم ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ والتي دعيت لجنة التوفيق والمؤلفة من تركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على أن يكون مقرها لوزان وتوكل إليها مهمة تقريب وجهات النظر بين العرب والإسرائيليين(٢).

أثناء ذلك التقى ممثلين عن الجيش اللبناني والجيش الإسرائيلي ابتدأ من ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ وتم الاتفاق على المباشرة ببدء محادثات الهدنة ولكن الطرف اللبناني فضل عدم المباشرة بمفاوضات الهدنة قبل توقيع اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية حتى لا يكون لبنان أول الموقعين على هدنة مع إسرائيل لما يسببه ذلك من حساسية للموقف مع العرب خاصة مع نظرة الريبة والشك للنظام اللبناني وعلاقته باليهود، وكبادرة حسن نية طالب الوفد اللبناني من الوفد الإسرائيلي الانسحاب من خمسة قرى لبنانية احتلها اليهود مؤخرا لكن الاقتراح اللبناني سقط أمام الرفض الإسرائيلي، وأجّل بحث أمر هذه القرى لحين توقيع الهدنة(٣).

---

(١) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية): وثيقة
Addresed to foreign office from Beirut, telegram No. 688, dated 20th September 1948, FO 371/68376.

(٢) محمد العابدي: بن غوريون وبناة إسرائيل ص ١٧٧.

(٣) غيرشون ريفيلين – الحانان اورن: دافيد بن غوريون يوميات الحرب ١٩٤٨-١٩٤٩، ص ٧٢٢.

١-٢ - تطور الأوضاع السياسية قبل بدء مفاوضات الهدنة

أما على المسار السوري ـ الإسرائيلي وبعد الإنقلاب العسكري الذي قاده حسني الزعيم في سوريا بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩[١] عرض على الإسرائيليين توقيع معاهدة سلام منفصلة حيث عرض عليهم توطين ٣٠٠ ألف فلسطيني في سوريا، وتأسيس ميليشيا مشتركة مقابل بعض التعديلات الحدودية على خط وقف إطلاق النار إضافة إلى نصف بحيرة طبريا، إلا ان بن غوريون رفض هذا العرض وأصر على العمل للوصول إلى اتفاق هدنة يلبي الشروط الإسرائيلية[٢].

في المقابل اقترحت لجنة مصالحة الأمم المتحدة (التوفيق) على العرب بخصوص الاحترام لحقوقهم وحفظ ملكيتهم في فلسطين بأخذ الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة حول الحدود كنقطة أساس للمناقشة، وقَبِل العرب قرارات هذه اللجنة التي اعتمدت على خرائط صادرة عن الأمم المتحدة في قرارها رقم ١٨١ الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ وتركزت المحادثات حول اللاجئين والأرض (فلسطين فقط) ووضع القدس[٣].

تقدم الوفد الإسرائيلي في محادثات الهدنة بتوضيح أكد فيه رفض إسرائيل للحدود الحالية مع الدول المجاورة، مبررا ذلك بأن الحدود الدولية التي وافقت عليها الأمم المتحدة من خلال خريطة تقسيم فلسطين أصبحت غير مقبولة بسبب تبدل الأوضاع بعد الحرب وظهور واقع جديد[٤].

سلّم هنري فيجييه أحد مساعدي بانش في أولى جلسات مفاوضات الهدنة مشروع اتفاق معدل عن اتفاقية الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية ولكي يتلاءم مع الوضع اللبناني الإسرائيلي، مما أدى إلى إنزعاج الإسرائيليين من هذا العمل الذي لا يتفق مع استراتيجيتهم وسياستهم، وفي اليوم التالي أرسل موشي شارتوك (شاريت) رسالة عاجلة لرئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع الأردن ليوضح لبانش الموقف الإسرائيلي كما

(١) سامي جمعة: أوراق من دفتر الوطن ١٩٤٦- ١٩٦١، تقديم العماد أول مصطفى طلاس، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق سوريا ٢٠٠٠، ص ٦٥-٨١.

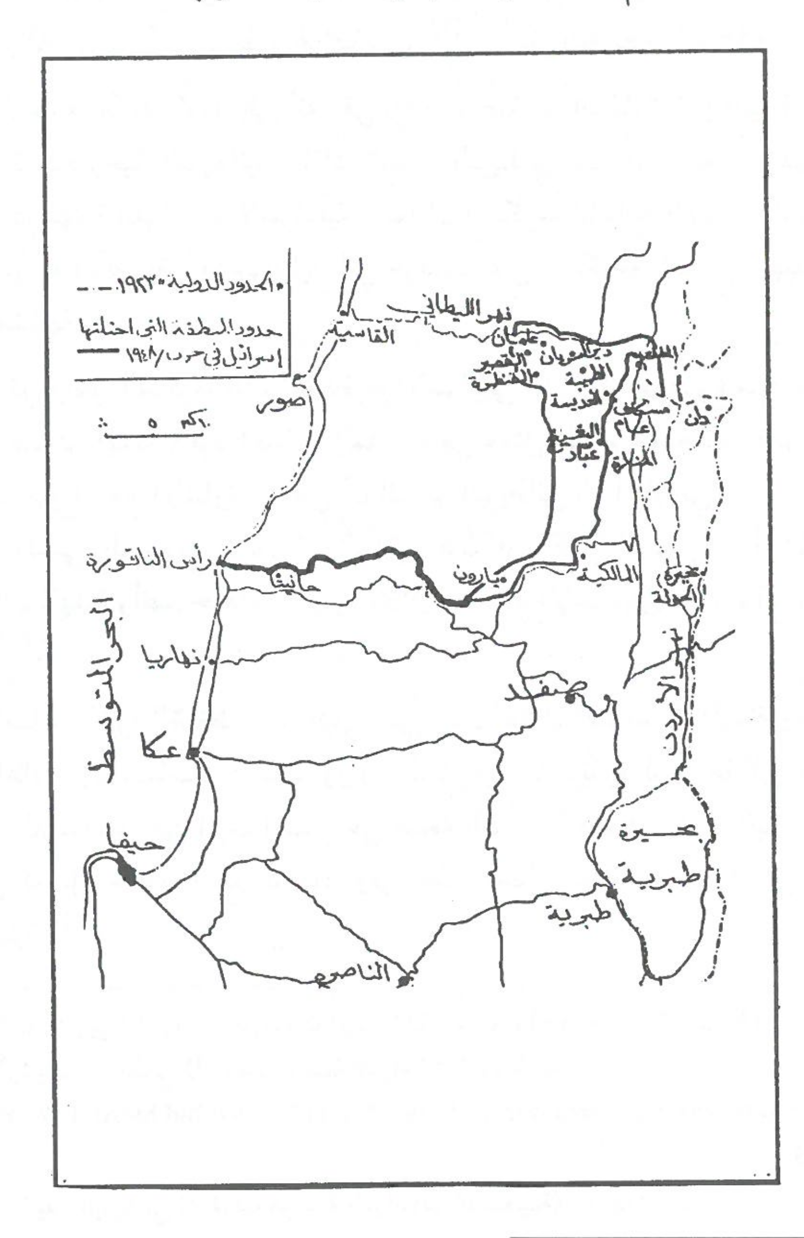
(٢) د. منذر حدادين: الديبلوماسية على نهر الأردن تطور النزاع ومحاولات ا التسوية، ص ٦٢.

(٣) Henry Cattan: Palestine , the Arabs & Israel , P 57-58.

(٤) يحيى الكعكي: الصراع الدولي والحل الفدرالي في لبنان، ص ٩٦.

خريطة رقم ١٩

خريطة المنطقة التي احتلتها إسرائيل في لبنان عام ١٩٤٨ وأعادتها بعد انتهاء الحرب[١]



(١) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سورية ولبنان، ص ١١٨.

يلي: «الحدود الشمالية جبهة واحدة سورية ولبنانية مجتمعة، ولا نقبل بتحويل خط وقف إطلاق النار إلى حدود دولية، ولا يمكننا أن ننسحب من لبنان طالما أن السوريين يحتلون أرضا إسرائيلية فالسوريين يحتلون أرضنا عند سمخ وبعض شواطئ بحيرة طبريا في الجنوب والشمال، فإذا ترك السوريون أرضنا انسحبنا من لبنان باستثناء بعد التعديلات الطفيفة والضرورية لأسباب طوبوغرافية...»(١). (أنظر الخريطة رقم ١٩).

من الأهمية بمكان القول إلى أنه وفي برقية موجهة من السفارة البريطانية في بيروت إل وزارة الخارجية البريطانية، افاد السفير البريطاني أن هناك تقدما على مسار مفاوضات الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية، كما أن الحكومة اللبنانية قامت بدراسة مسودة اتفاقية الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية التي عرضت على الحكومة اللبنانية تمهيدا لتوقيع اتفاقية مشابهة.

كما نقل رفض الحكومة اللبنانية للطرح الإسرائيلي الذي أثار موضوع مشاركة سوريا في مفاوضات الهدنة والرد اللبناني المدعوم من ممثل الأمم المتحدة برفض التطرق لهذا الموضوع، مع الإشارة هنا إلى أن السفير البريطاني قد أشار في برقيته أنه خلال اجتماع رئيسي الحكومة السورية واللبنانية كان قد رفض السوريون المشاركة في مفاوضات الهدنة وأنهم جاهزون لتوقيع أتفاق هدنة مع الإسرائيليين بعد توقيع الحكومة اللبنانية(٢).

مع تصاعد وتيرة الضغط الإسرائيلي على لبنان خلال مفاوضات الهدنة وما رافقها من إشاعات وتناقضات، أعطت وزارة الخارجية الأمريكية لسفيرها في تل أبيب تعليمات للإستفسار من الإسرائيليين عن صحة التقارير الصحافية التي تفيد عن طلب إسرائيل تعديل حدودها مع لبنان، وفي هذه الحال إذا كان ذلك يمثل السياسة الإسرائيلية(٣).

(١) شارل اندرلين: أسرار المفاوضات الإسرائيلية العربية ١٩١٧ - ١٩٩٧، ص ١٤.

(٢) الأرشيف البيريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية): وثيقة:

Addressed to foreigg office from Beirut telegram No. 117 , dated 2nd Marsh 1949, FO 371/75339.

(٣) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، وثيقة:

Addressed to foreign office from Washington , telegram No 1324 , dated 7th Marsh 1949 , FO 371/75339.

في المقابل عاد ونقل السفير البريطاني عن رئيس الحكومة اللبنانية امتعاضه من المحاولات الإسرائيلية المكشوفة والهادفة لإثارة الفتن والخلافات بين الدول العربية من خلال عروض لبعض الأطراف العربية لتقليبها ضد أطراف أخرى، كما جرى من خلال العرض المقدم للحكومة اللبنانية من أن الخطر الأكبر الذي يتعرض له لبنان هو الخطر البريطاني، كما نقل له ما قاموا به من تقديم عرض للملك عبد الله للمطالبة بسوريا الكبرى في محاولة لزرع شق الخلاف بين سوريا والملك عبد الله، فيما كان اليهود يحتفلون بما اعتبروه انتصارا على العرب من خلال إثارة الفرقة بينهم وإثارة المتاعب لكل الدول العربية(١).

عاد وأفاد السفير الأمريكي في رده على طلب وزارة الخارجية عن أن الإسرائيليين ينفون صحة هذه المعلومات، ولكنهم كانوا قد تطرقوا مع اللبنانيين إلى موضوع إستمرار السوريين في احتلال بعض الأراضي الفلسطينية وعليه فإن القوات الإسرائيلية ولأسباب أمنية ستبقى في الوقت الحاضر في الأراضي اللبنانية الي تحتلها، والهدف من ذلك ليس تعديل الحدود أو ضم أراضي إلى فلسطين المحتلة(٢).

٢ - اتفاقية الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية ١٩٤٩

استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ الداعي إلى التفاوض للوصول إلى هدنة دائمة تمهيدا للوصول إلى حالة سلام دائم في فلسطين، وبعدما قرر الطرفان اللبناني والإسرائيلي الدخول بمفاوضات برعاية الأمم المتحدة، وبعد المفاوضات توصل الطرفان لاتفاق هدنة دائمة، وهذا بعض مما جاء في نص الاتفاقية (أنظر الوثيقة رقم ١٦):

المادة الأولى:

... يتعهد الجانبان من الآن فصاعدا بالتقيد بشكل تام بالأمر الصادر عن مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية لحل قضية فلسطين.

(١) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، وثيقة:

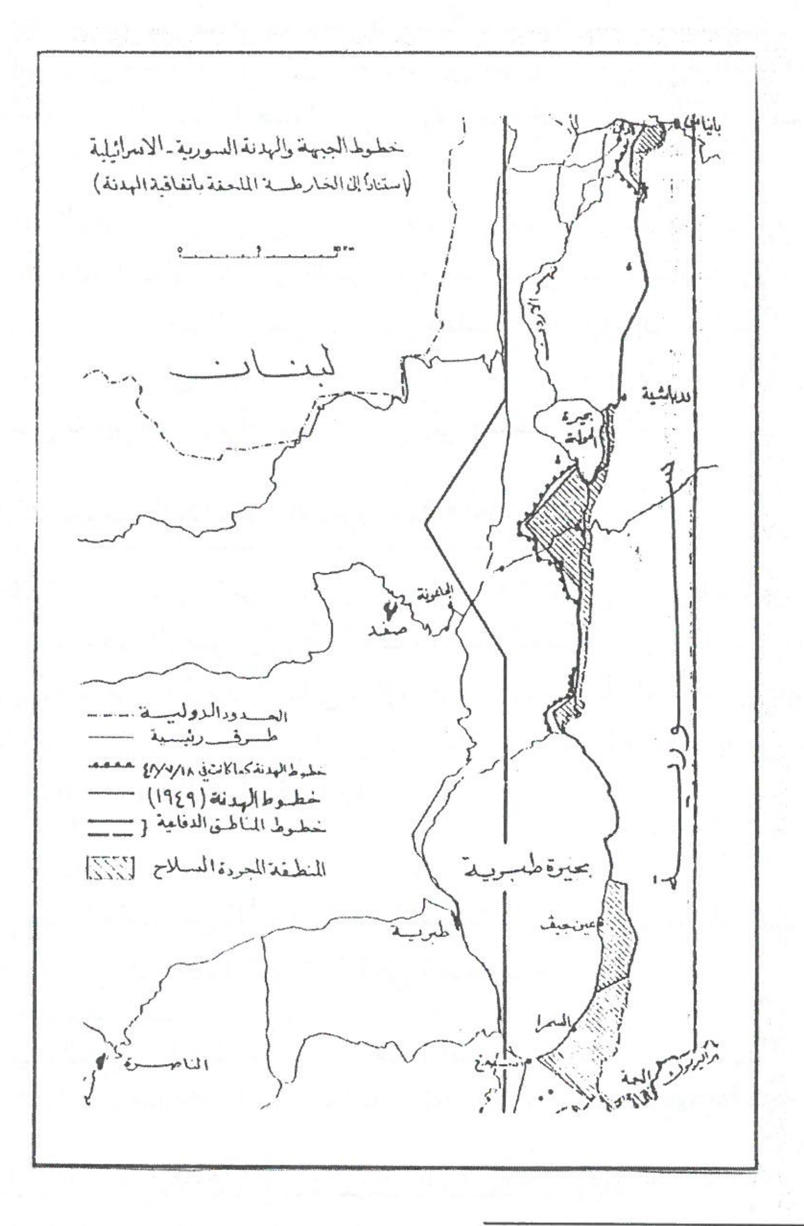
Addressed to foreign office from Beirut , telegram No. 119 , dated 4th Marsh 1949 , FO 371/75339.

(٢) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، وثيقة:

Addressed to foreign office from Washington , telegram No. 1,445 , dated 11th Marsh 1949 , FO 371/7533.

خريطة رقم ٢٠

خريطة خطوط الجبهة والهدنة السورية ـ الإسرائيلية حسب اتفاق الهدنة عام ١٩٤٩[1]



(١) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سورية ولبنان، ص ١١٢.

. . . يقر الجانبان بأن العمل بهدنة بين القوات المسلحة للطرفين مطلوب وغير مسموح بالعمل العسكري في نزاعهما.

المادة الثانية:

. . . يدرك الجانبان أنه يجب أن لا يسيئ أي بند من بنود الاتفاق إلى حقوق ومطالب ومواقف أي من طرفي الاتفاق، في ما يتعلق بأية تسوية سلمية لقضية فلسطين يتم الوصول إليها في النهاية، إذ أن نصوص هذا الاتفاق كانت لأسباب عسكرية.

المادة الرابعة:

سيعرف الخط الوارد تفاصيله في الفقرة الخامسة من هذا الاتفاق بخط حدود الهدنة الدائمة . . .

إن القصد الرئيسي من وراء إقامة هذا الخط هو تخطيط الخط الذي يجب على القوات المسلحة عدم تجاوزه.

المادة الخامسة:

يجب أن يتبع خط الهدنة الدائمة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

. . . يجب أن يكتمل سحب القوات إلى خط حدود الهدنة الدائمة وتقليصها إلى قوة دفاعية خلال عشرة أيام من توقيع الاتفاق . . .

المادة الثامنة:

. . . يبقى هذا الاتفاق الذي تم التفاوض للوصول إليه وفق قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ والقاضي بإقامة هدنة للحد من التهديد القائم ومن ثم الانتقال من حالة الهدنة إلى حالة السلام الدائم، ويبقى ساري المفعول إلى أن تتحقق تسوية سلمية بين الجانبين . . .

وقع الاتفاق في رأس الناقورة في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩ بحضور الممثل الشخصي لوسيط الأمم المتحدة الخاص بفلسطين بالوكالة، ورئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

التوقيع	التوقيع
المقدم مردخاي مكليف	**المقدم توفيق سالم.**
المقدم ينوشوا بيلمان	**الرائد ج. حرب.**
المقدم شبطاي روزين	

لاتفاقية الهدنة اللبنانية الإسرائيلية أهمية حيث أنها الاتفاق الرسمي الوحيد لتحديد وتنظيم العلاقة بين الجانبين، ويضفي الصفة الشرعية للحدود بين الطرفين كما انه يبقى نافذا حتى الوصول إلى تسوية نهائية وسلمية للمشكلة الفلسطينية وتشعباتها[1].

كان من نتائج توقيع الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية حصول لبنان على ميزات استراتيجية تجاه الدولة اليهودية ومنها أنه على امتداد الحدود ظلت المستوطنات والمستعمرات اليهودية تحت مرمى نيران الجيش اللبناني، يضاف إلى ذلك وجود مناطق حيوية يهودية في الحولة والمنطقة الممتدة من الناقورة إلى حيفا كانت تحت مرمى الجيش اللبناني في محاولة لإيجاد حالة مستقرة من خلال تهديد الطرفين للمواقع المدنية للطرف الآخر، وكذلك معظم مصادر المياه لا زالت تحت السيادة اللبنانية[2]، إلا أن ذلك لم يغير من أطماع وطموحات اليهود السياسية والجغرافية في سبيل تغيير الحدود وبسط سيطرتهم على أراضي شمال خط الهدنة[3].

ركز سفير بريطانيا في الأمم المتحدة على موضوع الحدود المشتركة بين لبنان وإسرائيل من خلال البرقية التي أرسلها إلى حكومته في لندن والتي أرفقها بنسخة عن نص الاتفاق الذي جرى بين لبنان وإسرائيل مركزا على المادة الخامسة من الاتفاقية الذي أكد أن الحدود الدولية المتفق عليها بين لبنان وفلسطين هي الحدود المعترف فيها كما جرى الاتفاق بين الطرفين على موضوع القوات العسكرية على طرفي الحدود ضمن الملحق الخاص بالاتفاقية[4].

علما أن الأمم المتحدة كانت قد أجرت مفاوضات بين العرب والإسرائيليين خلال شهر نيسان (أبريل) ١٩٤٩ للبحث في القضية الفلسطينية من النواحي العسكرية والسياسية واللاجئين[5]، ووقع ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة على اتفاقية لوزان لتقسيم فلسطين والتي تشتمل على خريطة تظهر حدود دولة إسرائيل والصادرة عن الأمم

---

(١) نبيل خليفة: الستراتيجيات السورية الإسرائيلية الأوروبية، ص ٨٤.

(٢) نايف أحمد دياب: الجنوب اللناني واقع وقضية، ص ٥٠.

(٣) منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل، ص ١٩.

(٤) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية) وثيقة:
Addressing to foreign office from New York , telegram No. 657, dated 24th Marsh 1949, FO 371/75340.

(٥) د. حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ص ٢٨٨.

المتحدة وذلك يوم ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٩ بناء لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة على قبول إسرائيل عضوا في المنظمة الدولية واشتراطها على إسرائيل قبولها قراراتها كاملة، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية تمنع إلغائها من أحد الأطراف دون موافقة الطرف الأخر فقد عمدت إسرائيل وبعد قبولها عضوا في الأمم المتحدة إلى سحب اعترافها بهذه الاتفاقية من طرف واحد متناقضة بذلك مع روح الاتفاقية، وكان ذلك أولى الخطوات التي اتبعتها إسرائيل لاحقا لتحدي ورفض قرارات الأمم المتحدة[1].

عادت الأمم المتحدة ووقعت في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٩ ميثاقا مماثلا مع الدول العربية حول طبيعة الدولة اليهودية وكان هذا ثاني التنازلات العربية لصالح الدولة اليهودية، وأمام هذه التنازلات طالب اليهود بتعديل الحدود مع لبنان بحيث يتم إدخال منابع الليطاني إلى فلسطين وذلك لتحقيق أكبر قدر من الأطماع اليهودية[2].

رفضت إسرائيل عبر موشي شارتوك (شاريت) نتائج مفاوضات لوزان وذلك في ١٨ أيار (مايو) ١٩٤٩، وذكر رئيس لجنة التحقيق الدولية أن الوفد الإسرائيلي طلب الدخول بمفاوضات مباشرة مع لبنان ومصر لإنهاء وتسوية مشكلة الحدود وطالب بانسحاب القوات العربية من فلسطين، بينما طالب العرب انسحاب اليهود من المناطق العربية تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ حول تقسيم فلسطين[3].

الجدير ذكره أن الدكتور بانش الوسيط الدولي بالوكالة كان قد أرسل بتاريخ ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ إلى كل من سوريا وإسرائيل قبل توقيع اتفاق الهدنة وخلال جلسات المفاوضات رسالة ضمنها اقتراحا خاصا لإنشاء مناطق منزوعة السلاح عند الحدود بين الطرفين، ومما ذكره في هذه الرسالة ما يلي: «من الأمور التي يجب تفهمها عند عقد اتفاقيات الهدنة بين الطرفين الوضع الذي تكون عليه المنطقة المنزوعة السلاح...»، وأيضا «وإني أوضح ثانية بأن إجراءات المناطق المنزوعة السلاح ترضخ مباشرة لمسؤولية الأمم المتحدة مثل العوجة ودار الحكومة وجبل سكوبس، وإن

---

(١) Dr Jamal Nasser: The Israel War of Aggression , Drukkerij Holland - Breumel Holf NV, Amesterdam Holland , P 54.

(٢) د. محمد صالح – د. سمر بهلوان: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص ٣٤٨.

(٣) د. حسان حلاق: المرجع السابق، ص ٢٨٨.

هذه الإجراءات طبقت تطبيقا مرضيا لحماية المصالح الرئيسية لكلا الطرفين المتخاصمين حتى تتم التسوية النهائية. . .» [١].

استلم المفتي الحاج أمين الحسيني بتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ تقريراً سريا من عيسى نخلة من لوزان يعلمه فيه أنه على الرغم من أن الحكومة اللبنانية تعلن تأييدها للقضية الفلسطينية، فإن رئيس الوفد اللبناني إلى لوزان فؤاد عمون قد اجتمع سرا مع إلياهو ساسون وغيره من الشخصيات اليهودية وفاوضهم سرا لاستعادة الجليل الغربي ووضعه تحت السيادة اللبنانية مقابل اعتراف لبنان بالوضع الراهن[٢].

عادت لجنة التوفيق الدولية للاجتماع مرة أخرى في لوزان بعد عودة الوفود العربية والوفد اليهودي وذلك بعد تقديم مندوب الولايات المتحدة الأمريكية مقترحات جديدة بخصوص القضية الفلسطينية اعتبارا من ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٩ وتم البحث حول اقتراح تعديل الحدود بحيث تصبح يافا ضمن القطاع اليهودي إضافة لأقسام من مرج بنى عامر والجليل الشرقي على أن تضم المجدل للقطاع العربي و تعاد الحمة لسوريا[٣].

٣ - اتفاقية الهدنة السورية - الإسرائيلية عام ١٩٤٩

أعلن رئيس الحكومة السورية مساء ٢٠ أذار (مارس) ١٩٤٩ وبعد لقائه السفير البريطاني موافقة الحكومة السورية على قرار مجلس الأمن والشروع بإجراء مفاوضات مع الإسرائيليين بشأن الهدنة، لكنه لم يحدد موعد ومكان المفاوضات مع تأكيده لرفض إجرائها في رودوس معللا السبب ببعد المسافة وعائق الاتصال بالوفد المفاوض[٤].

بدأت المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية وفي ١٢ أيار (مايو) أعلنت الحكومة السورية في تقرير مفصل عن نجاح سير المفاوضات الجارية، وفي ظل إستمرار السيطرة السورية

(١) سامي حكيم: طريق النكبة، ص ١٦٤.
(٢) د. حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢، ص ٢٩٠.
(٣) د. محمد صالح - د. سمر بهلوان: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص ٣٤٩.
(٤) الأرشيف البريطاني (ارشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية) وثيقة:
Addressing to foreign office from Damascus , No. 99, dated 20th Mrshy 1949 , FO 371/ 75339.

على بعض المناطق التي سيطرت عليها القوات السورية خلال الحرب السابقة والرفض للعودة إلى حدود ما قبل ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨ [على اعتبار أنها أراض تابعة للدولة العربية وليست للدولة اليهودية] استمرت المطالبة الإسرائيلية بانسحاب القوات السورية من الأراضي التي سيطرت عليها، كما اقترحت الحكومة السورية ضرورة استمرار المفاوضات للوصول إلى اتفاق هدنة وعدم وضع احتمال قطع هذه المفاوضات، آخذة بعين الاعتبار قرار مجلس الأمن الدولي بضرورة التوصل إلى اتفاق ما[١].

تحفظت الولايات المتحدة الأمريكية على الطلب المقدم من الإسرائيليين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ للحصول على الأطراف الغربية من الجولان وضمها إلى الدولة اليهودية، كما رفضت إسرائيل أي مطلب لتعديل حدودها على اعتبار أنها ذات صفة قانونية خاصة بعد أن رفض العرب قرارات مجلس الأمن الدولي حول تقسيم فلسطين، وشنوا حربا عدوانية ضدها وبنهاية الحرب كانت الدولة التي نشأت، وهكذا تم الاستنتاج مما ورد أن إسرائيل لن ترجع إلى حدود عام ١٩٤٧، وإلا فإن ذلك سيعتبر مكافأة للعرب ويشجعهم لتكرار اعتداءاتهم ثانية وثالثة ضد دولة إسرائيل[٢]. (الخريطة رقم٢٠).

استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ الذي دعا الطرفين السوري والإسرائيلي إلى التفاوض للوصول إلى هدنة دائمة، وبعدما دخلا في مفاوضات اتفق الطرفان على النصوص التالية (أنظر الوثيقة رقم ١٨):

المادة الأولى:

يتعهد الجانبان من الآن وصاعدا بالتقيد بشكل تام بالأمر الصادر عن مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية لتسوية قضية فلسطين.

. . . يقر الجانبان بأن العمل بغير هدنة دائمة بين القوات المسلحة للجانبين أمر غير مرغوب فيه لحل النزاع حول قضية فلسطين.

(١) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية) وثيقة:
Addressing to foreign office from Damascus , No. 249 , dated 12th May 1949 , FO 371/ 75341.
(٢) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية) وثيقة:
Addressing to foreign office from Tel Aviv , No. 81, dated 14th June 1949 , FO 371/ 75342.

المادة الثانية:

... يعترف الجانبان بأنه يجب أن لا يمس أي شرط من شروط هذا الاتفاق بحقوق ومطالب ومواقف أي من الفريقين في التسوية السلمية النهائية لمشكلة فلسطين، وإنما شروط هذا الاتفاق قد أمليت لاعتبارات عسكرية وليست سياسية.

المادة الثالثة:

بناء لما ورد سابقاً وعلى قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ تم التوقيع على هدنة عامة بين قوات الطرفين البرية والجوية والبحرية... كما يمنع عبور خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق أو اجتيازه لأي غاية. كما يمنع دخول أجواء الفريق الأخر أو المرور في المياه ضمن مسافة ثلاثة أميال من ساحل الفريق الأخر...

المادة الرابعة:

يعرف الخط المحدد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق بخط الهدنة... والغاية من خط الهدنة هو تحديد الخط الذي لا يجوز أن تتجاوزه قوات الطرفين...

المادة الخامسة:

... يكون خط الهدنة هو ذلك المبين في الخريطة المرفقة بهذا الاتفاق وكما هو وارد في الملحق رقم (١). ويتبع خط الهدنة خطا يسير بالوسط بين خطي المهادنة، كما حددتها هيئة الرقابة الدولية على الهدنة للقوات السورية والإسرائيلية، ويتبع خط الهدنة في أماكن أخرى الخط الدولي للحدود القائمة بين فلسطين وسوريا... وحين لا يتفق خط الهدنة مع الحد الدولي تعتبر هذه المنطقة منزوعة من السلاح لحين الوصول إلى تسوية نهائية للقضية ولا يسمح فيها بأي وجود عسكري أو شبه عسكري للطرفين...

... يتم انسحاب القوات المسلحة من المنطقة المنزوعة السلاح وفقا لجدول رقم (٢) المرفق بهذا الاتفاق...

وقع في التل رقم ٢٣٢ بالقرب من مهانايم بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩ بحضور

النائب الشخصي للوسيط الدولي في فلسطين ورئيس لجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

التوقيع	التوقيع
العقيد فوزي سلو	المقدم موردخاي مكليف
المقدم محمد ناصر	المقدم يهوشوا بيلمان
النقيب عفيف البزري	المقدم شبطاي روزين

الملحق (١) ـ خط الهدنة السوري ـ الإسرائيلي.

- يبدأ الخط من النقطة ٢٠٨,٧-٢٩٤,٢ حيث تلتقي الحدود اللبنانية - السورية - الفلسطينية وتتجه شرقاً إلى النقطة ٢١٢,٨-٢٩٤,٧.
- من النقطة ٢١٢,٨-٢٩٤,٧ باتجاه الجنوب باتباع وادي العسل إلى مقام الشيخ المخفي.
- خط من مقام الشيخ المخفي إلى مقام النبي هدى.
- خط من مقام النبي هدى إلى النقطة ٢١٢,٧-٢٩٠,٤.
- من النقطة ٢١٢,٧-٢٩٠,٤ إلى النقطة ٢١٢,٤-٢٩٠,٢ ثم يتجه الخط الحدودي جنوباً إلى النقطة ٢١١,٠-٢٧٦,٨.
- من النقطة ٢١١,٠-٢٧٦,٨ إلى وادي الصمادي عند النقطة ٢١٠,٩-٢٧٦,٧.
- من النقطة ٢١٠,٩-٢٧٦,٧ يتجه الخط غرباً مع وادي الصمادي إلى منطقة تقاطع الطريق عند النقطة ٢١٠,٣-٢٧٦,٥.
- باتجاه الجنوب باتباع الطريق إلى النقطة ٢٠٩,٩-٢٧٢,٦ متجنبا الدردارة من جهة الشرق.
- نحو الغرب إلى النقطة ٢٠٩,٧-٢٧٢,٦ الواقعة على ساحل بحيرة الحولة.
- يتجه نحو الجنوب حتى مصب نهر الأردن عند النقطة ٢٠٩,٢-٢٧١,٧.
- يتجه نحو الشمال الغربي متبعا خط الساحل الغربي للبحيرة (الحولة) إلى النقطة ٢٠٨,٥-٢٧٢,٩.

- من النقطة ٢٠٨,٥-٢٧٢,٧ إلى النقطة ٢٠٥,٢-٢٦٩,١.
- يتجه بخط من النقطة ٢٠٥,٢-٢٦٩,١ إلى النقطة ٢٠٨,٨-٢٦٥,٠ على نهر الأردن.
- يتجه الخط جنوباً باتباع نهر الأردن حتى النقطة ٢٠٨,٧-٢٦٠,٠.
- من النقطة ٢٠٨,٧-٢٦٠,٠ إلى النقطة ٢٠٨,٥-٢٥٨,٢.
- خط يتجه من النقطة ٢٠٨,٥-٢٥٨,٢ إلى النقطة ٢٠٧,٠-٢٥٧,٠.
- خط يتجه من النقطة ٢٠٧,٠-٢٥٧,٠ إلى النقطة ٢٠٧,٤-٢٥٦,٠.
- من القطة ٢٠٧,٤-٢٥٦,٠ باتجاه الجنوب متبعا الحدود السورية الفلسطينية إلى العلامة ٦١ عند النقطة ٢١٠,٦-٢٤٦,٣.
- من العلامة الحدودية ٦١ باتباع الحدود السورية الفلسطينية إلى العلامة ٦٢.
- من العلامة الحدودية ٦٢ باتباع خط الحدود السورية الفلسطينية حتى العلامة ٦٦، عند النقطة ٢١١,٧-٢٤٠,١.
- من العلامة الحدودية ٦٦ خطا إلى نقطة على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا عند النقطة ٢٠٩,٦-٢٣٩,٠.
- يتجه الخط جنوباً باتباع ساحل بحيرة طبريا من النقطة ٢٠٩,٦-٢٣٩,٠ إلى النقطة ٢٠٦,٣-٢٣٤,٨.
- من النقطة ٢٠٦,٣-٢٣٤,٨ ويتجه جنوباً إلى منعطف الطريق عند النقطة ٢٠٦,٣-٢٣٣,٤، ثم يتجه إلى الجنوب الشرقي باتباع الطرف الغربي لسكة الحديد والجهة الغربية للطريق إلى المعقل عند النقطة ٢٠٧,٧-٢٣٣,٤.
- من المعقل عند النقطة ٢٠٧,٧-٢٣٣,٤ يتجه خطا باتباع الطريق إلى نهر اليرموك على الحدود عند النقطة ٢٠٩,٥-٢٣٢,٢.

في رسالة من المفوضية البريطانية في تل أبيب إلى الخارجية البريطانية، يرسل المفوض نسخة عن اتفاق الهدنة السوري ـ الإسرائيلي كما يخبرهم أن هذا الاتفاق مشابه في العديد من نقاطه وبنوده للاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي، وأضاف أنه ورد في المادة الخامسة والملحقين الأول والثاني إنسحاب القوات السورية من بعض المناطق وجعلها منزوعة السلاح وتدمير التحصينات وذلك تحديدا شرق بحيرة (Meron) الحولة في مهلة ١٢ أسبوعا، وكانت تهدف إسرائيل من هذه الاتفاقية إلى بسط سيادتها على

هذه المناطق من فلسطين حالما تخليها القوات السورية، كما أرادت إرجاع القوات السورية إلى خارج الحدود الدولية لفلسطين[١].

من جهتها حافظت القوات السورية على الأراضي الواقعة في الغرب من خط الحدود الدولية لعام ١٩٢٣ وطالبت أن يكون خط الحدود هو خط الهدنة لعام ١٩٤٩، بينما أصر الإسرائيليون أن يكون خط الهدنة مطابقا لخط الحدود لعام ١٩٢٣ وفي نهاية الأمر تم التوصل إلى حل وسط يقضي بجعل المناطق الواقعة بين خطي الهدنة ١٩٤٩ والحدود ١٩٢٣ مناطق منزوعة السلاح مع إبقائها تحت السلطة السياسية السورية ولكن هذا الحل لم يكن حلا جذريا للمشكلة مما سمح بحصول العديد من الاشتباكات والصراعات العسكرية في وقت لاحق[٢]، وحولت اتفاقية الهدنة هذه المناطق إلى مناطق منزوعة السلاح لا يسمح فيها بأي نشاط عسكري أو شبه عسكري قبل التسوية النهائية[٣].

٤ - الأطماع الإسرائيلية في لبنان وسوريا ١٩٤٩ - ١٩٦٧

الجدير بالذكر أن الخارجية اللبنانية تلقت مذكرة من فؤاد عمون من لوزان بتاريخ ١ آب (أغسطس) ١٩٤٩ يعلمها فيها أن الوفد الإسرائيلي المشارك في المؤتمر تقدم إلى المؤتمر بمذكرة يطالب فيها بتعديل الحدود اللبنانية الفلسطينية وذلك بضم الأراضي اللبنانية الواقعة جنوب الليطاني إلى الدولة اليهودية مقابل حل مشكلة اللاجئين[٤] وأمام الرفض اللبناني عمدت إسرائيل بتاريخ ٨ آب (أغسطس) لاحتلال بلدة يارون اللبنانية[٥].

---

(١) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية): وثيقة:
Addressed toBritish Legation from Tel Aviv, No 54 (9/44/49), dated 23rd July 1949, FO 371/75343.

(٢) النهار ١٨ - ١ - ٢٠٠٠، العدد ٢٠٥٠٩، فراس كيلاني سلام وأمن في الجولان من وجهة نظر إسرائيل.

(٣) هنري لورنس: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ص ١٣٧.

(٤) الكفاح العربي ٢٠ - ٣- ٢٠٠٠ عفيف دياب قضم الأراضي وضمها بالأرقام والتواريخ.

(٥) المركز العربي للمعلومات: الاعتداءات الإسرائيلية يوميات وثائق مواقف ١٩٤٨-١٩٨٥، ص ١١.

إثر ذلك تألفت لجنة عسكرية لبنانية برئاسة النقيب غانم قائد فوج المدفعية والنقيب ناصيف والسيد بويتنور خبير فني في وصف ضابط للقيام بمهمة الكشف على الحدود الدولية اللبنانية الفلسطينية بحسب اتفاق بوليه ـ نيو كامب(١).

ظلت الأوضاع على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية المحتلة (إسرائيل) على الحالة التي وضعتها لجنة الهدنة(٢)، في هذا الوقت كانت لجنة الهدنة قد أنهت عملها في ٢٧ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥١، وخلال فترة الخمسينيات والستينيات ولحين حرب عام ١٩٦٧انحصرت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان بإطلاق النار على الفلاحين والرعاة اللبنانيين(٣) وبعض الاقتطاع والقضم لمساحات من أراضي قرى يارون ورميش وعيترون وبليدا وميس الجبل وحولا والعديسة وكفركلا وأصبحت المسافة بين الحدود الإسرائيلية الجديدة ومجرى نهر الليطاني تصل في بعض المناطق إلى كيلومترين، وأقامت إسرائيل مستعمرة مسكاف عام في خراج بلدة العديسة لتنفذ مخططها للسيطرة على مياه المنطقة وسحبها إلى فلسطين المحتلة وعلى الرغم من ذلك اعتبرت هذه الجهة من الحدود باردة نسبيا أمام باقي الجبهات(٤).

بعد انتهاء اللجنة العسكرية اللبنانية من عملها الذي قامت به تبين أن هناك تسع علامات حدودية مقتلعة وغير موجودة في مكانها وهي العلامات التالية: ١ - ١١ - ١٨ - ١٩ - ٢١ - ٢٤ - ٢٦ - ٢٧ - ٣٥(٥)، بينما كانت العلامات الحدودية التالية: ٨ - ٩ - ١٠ - ١٣ - ١٤ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٢ موجودة لكنها محطمة أو مخربة، والعلامات: ٧ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ٢٢ - ٣٠ - ٣٧ موجودة لكنها كانت نصف محطمة وتحتاج لترميم، أما العلامات ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ١٢ - ٢٠ - ٢٣ - ٢٥ - ٣١ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٦ - ٣٨ فقد كانت موجودة كاملة وصحيحة(٦).

---

(١) الأحرار اللبنانية ٢٠ - ١١٩٤٩.
(٢) الكفاح العربي ٢٠ - ٣ - ٢٠٠٠ عفيف دياب قضم الأراضي وضمها بالأرقام والتواريخ.
(٣) المستقبل ٩ - ٤ - ٢٠٠٠، العدد ٢٥٨، منذر جابر: الحدود بعد ١٩٤٩ نوم النواطير.
(٤) نداء الوطن: ٢٧ - ٤ - ٢٠٠٠ مسار الاقتطاع.
(٥) صحيفة المستقبل ٨ - ٤- ٢٠٠٠.
(٦) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سوريا ولبنان، ص ٨٦.

في هذا الوقت حافظ السوريون على سيطرتهم السياسية على المناطق المنزوعة السلاح، والتي قسمت إلى ثلاثة مناطق شمالية ووسطى وجنوبية بمساحة تعادل ٦٦,٥كلم مربع، بينما سيطر الإسرائيليون عمليا على مساحة ٤٤ كلم مربع فيما سيطر السوريون على مساحة ١٨,٥ كلم مربع(١).

كان بن غوريون يؤكد أن السلام مع العرب آت لا ريب خاصة بعد اقتناعهم بالأمر الواقع ودعا الجميع في إسرائيل للعمل لتقوية الدولة وكان على قناعة تامة بمشاركة بعض المخلصين له كموشي دايان وشيمون بيريز بأن الحدود اليهودية لفلسطين لم تكتمل، وأنه من الممكن الاستفادة من الوضع المتوتر مع دول الجوار لتوسيعها علماً أن هذه الحدود الحالية أبعد ما تكون عن الحدود الآمنة لأرض فلسطين(٢).

٥ - التطورات العسكرية والسياسية والمشاريع المائية بعد اتفاقيتي الهدنة

ابتداً من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٥ كانت العلاقات السورية الإسرائيلية في حالة غير ثابتة، فمرت بحالة توتر أمني استعملت فيها القوة العسكرية، وفي حالات أخرى تميزت بعدم المجابهة واستعمال القوة العسكرية بالعمل السياسي القائم على مفاوضات مباشرة للتوصل لاتفاقيات وتسوية إلا أن هذا الأمر لم يمنع حدوث انتكاسات خاصة مع انتصار الثورة المصرية وانتشار الفكر الثوري العربي مع بروز أفكار الرئيس المصري جمال عبد الناصر(٣).

الجدير ذكره أنه منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين اشتدت وطأة المشكلة المائية بسبب تزايد الحاجة للمياه من نهر الأردن في مقابل ظهور مشاريع أمريكية لاستثمار مياه النهر بين العرب وإسرائيل وعلى الرغم من تضارب مصالح الطرفين، فإسرائيل كانت بحاجة للمياه لتطوير وزيادة المساحات المستثمرة في النقب لتكون جاهزة للاستيطان اليهودي، فيما اعتبر العرب أن النمو السكاني الإسرائيلي يهدد أمنهم ويتعارض مع مخططاتهم لاستثمار مياه نهر الأردن، كما شعر كل من لبنان وسوريا

---

(١) موشي برافر: حدود أرض إسرائيل، ص ١٦١.
(٢) هنري لورنس: اللعبة الكبرى الشرق الأوسط المعاصر والصراعات الدولية، ص ١٣٧ - ١٣٨.
(٣) صحيفة النهار ١٨ - ١ - ٢٠٠٠، العدد ٢٠٥٠٩، فراس كيلاني: سلام وأمن في الجولان.

والأردن بخطر التسلط المائي الإسرائيلي والذي سيحرمهم من حصتهم المائية كما سيزيد من ملوحة مياه بحيرة طبريا[١].

واجهت الدول العربية في هذه الفترة دراسات المشاريع المائية الصهيونية بعدم الجدية والحزم وتقدمت بعض الدول العربية بمشاريع ضعيفة مقابل الاقتراحات الصهيونية، فطلبت الحكومة الأردنية من مردوخ ماكدونالد في عام ١٩٥٠ وضع مشروع مائي لاستغلال نهر الأردن ورافده اليرموك ومياه بعض الأودية والينابيع لاستغلالها للري، فتقدم ماكدونالد بثلاثة اقتراحات لتخزين مياه نهر اليرموك عبر تحويلها إلى بحيرة طبريا لتخزينها ومن ثم إنشاء خزان لنهر اليرموك عند باتورا، ودراسة إمكانية إنشاء خزان على نهر الأردن عند نقطة التقائه مع نهر اليرموك[٢].

أثناء ذلك بدأت إسرائيل باحتلال بعض القرى العربية في المناطق المنزوعة السلاح على طول نهر الأردن ضمن الأراضي العربية وذلك اعتبارا من شهر آذار (مارس) ١٩٥١ وعمدت إلى طرد سكان هذه المناطق فعملت الحكومة السورية على إسكانهم في الجولان ومن ثم تقدمت سوريا بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي الذي أدان الاعتداءات الإسرائيلية وأمر بإعادة السكان إلى أرضهم[٣]، هدفت إسرائيل من هذا العمل البدء بتنفيذ خطتها للاستيلاء على المياه العربية، ففي ١٩ آذار (مارس) ١٩٥١ بدأت إسرائيل مشروع تجفيف بحيرة الحولة، فعادت وتقدمت سوريا بشكوى إلى لجنة الهدنة التي سارعت وعقدت اجتماعاً لبحث القضية وقررت اللجنة إحالة القضية إلى رئيس لجنة مشتركة لدراستها وإصدار ما هو مناسب، ولكن قبل إصداره تقريره عاد اليهود لمباشرة عملهم بتجفيف البحيرة بعد فترة من التوقف[٤].

ومن المعلوم أن مشروع التجفيف للبحيرة كان قد منح عام ١٩٣٤ لشركة تنمية أرض فلسطين (Palestine land development) اليهودية إلا أن هذه الشركة لم يكن بوسعها

(١) Tarun Chandra - Bose: The Superpowers and The Middle East, Jadavpur University, Asia Publishing House, New York USA 1972, P 71.
(٢) زياد الحجار: المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، ص ٢٧٠.
(٣) هنري لورنس: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ص ١٣٨.
(٤) علي محمد علي: إسرائيل والشرق الأوسط، ص ٣٤٨.

العمل إلا إذا تمت السيطرة على بعض أراضي المنطقة المجردة من السلاح في الأراضي التي يملكها عربا[١].

من الملاحظ هنا أن إسرائيل واعتبارا من عام ١٩٥١ كانت قد امتنعت عن حضور اجتماعات لجنة الهدنة السورية الإسرائيلية كما رفضت السماح للمراقبين الدوليين المخولين الإشراف على الهدنة من دخول المناطق المنزوعة السلاح لمراقبة النشاط الإسرائيلي فيها، فيما صرح هيتشيسون قائد المراقبين الدوليين أن إسرائيل هي المسؤولة عن توتير الوضع على الحدود السورية - الإسرائيلية بسبب ممارساتها واعتداءاتها المتكررة في محاولة للسيطرة على هذه المناطق التي تفصل بين البلدين[٢].

تابعت إسرائيل اعتداءاتها على المناطق المجردة من السلاح للسيطرة عليها ففي ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥١ أقدمت إسرائيل على نفي سكان قريتي البقارة والغنام التابعتين للمنطقتين المجردتين الشمالية والوسطى إلى داخل إسرائيل وسيطرت على مزرعة الخوري بعد احتلالها[٣].

دفعت إسرائيل قواتها للتقدم داخل المنطقة الجنوبية المنزوعة السلاح بدأ من ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥١، واعتبارا من ٣٠ آذار (مارس) سيطرت إسرائيل على المنطقة هذه من سوريا[٤]. كما واصلت القوات الإسرائيلية عدوانها على المناطق المجردة من السلاح ففي ٣١ آذار (مارس) سيطرت القوات الإسرائيلية على مزيد من الأراضي وطردت ٨٠٠ فلسطيني من أرضهم نحو سوريا[٥].

في هذه الأثناء أصدرت الحكومة السورية تعليماتها إلى القوات السورية بعدم الرد على هذا الاعتداء، كما تطلب من حكومة صاحبة الجلالة التي كانت حريصة على حفظ السلم في الشرق الأوسط إستعمال كل تأثيرها لدى الحكومة الإسرائيلية لوضع حد لهذه الاعتداءات، كما أجرت الحكومة السورية اتصالات مماثلة مع البعثتين الفرنسية والأمريكية في دمشق، علماً أن هذه المسألة تعود للجنة الهدنة السورية ـ الإسرائيلية

(١) علي محمد علي: إسرائيل والشرق الأوسط، ص ٣٤٩.
(٢) Henry Cattan: Palestine, The Arabs & Israel, P 93- 4.
(٣) سامي حكيم: طريق النكبة، ص ١٦٩.
(٤) عادل رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ١٣٣.
(٥) علي بدران: هضبة الجولان الصراع القديم المتجدد، ص ٣٨.

لكن وجهة النظر السورية تؤكد أن هذه اللجنة أصبحت عديمة التأثير ما لم يتم الضغط على الحكومة الإسرائيلية بواسطة القوى الغربية[١].

مع بداية شهر نيسان (أبريل) ١٩٥١ بدأت أسباب الحوادث تتبدل ويعود ذلك إلى أن إسرائيل وضعت موضع التنفيذ مخططا لتحويل مياه نهر الأردن الذي ينحدر من الشمال إلى الجنوب عبر بحيرة طبريا وذلك من خلال تحويل جزء من مياهه عبر أنابيب نحو صحراء النقب لزيادة الرقعة الزراعية، علماً أن هذه الأعمال كان مخططا أن يتم إنجازها في المنطقة المنزوعة السلاح أو التي سيطرت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨، في حين ادعى السوريون أن هذه الأعمال تشكل خرقا لوقف إطلاق النار واتفاقيات الهدنة وطالبت إسرائيل بوقف الأعمال[٢].

في هذه الأثناء عقد اجتماع للجنة الهدنة في ٣ نيسان (أبريل) ١٩٥١ حيث توصل المجتمعون إلى مشروع اتفاق نص على ما يلي:

١ - عودة الحياة الطبيعية المدنية للمناطق المجردة من السلاح كما كانت عليه قبل بدء الأعمال العسكرية.

٢ - عودة السكان العرب الذين طردتهم إسرائيل إلى أملاكهم فورا.

٣ - إخلاء المناطق المجردة من الأسلحة والعسكريين الذين أدخلوا مع بدء الأحداث.

٤ - إجراء مباحثات بين السوريين والإسرائيليين خلال مدة شهر على أن تتوقف أعمال التجفيف[٣].

رفضت إسرائيل المقترحات مباشرة، وأبدت رغبتها بمواصلة أعمال التجفيف في البحيرة وطرد السكان العرب من المنطقة وأعربت عن استعدادها لشراء ما بقي للعرب من أملاك في هذه المناطق، وهدفت إسرائيل من تجفيف بحيرة الحولة بالإضافة إلى

(١) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية): وثيقة:
Addressing to foreign office from Damascus telegram No. 70 Dated 28th Marsh 1949, FO 371/91372.

(٢) Charles Douglas - Home: The Arabs and Israel, First Published, the Bodley Head. Ltd, London UK 1968, P 55.

(٣) علي محمد علي: إسرائيل والشرق الأوسط، ص ٣٤٩.

السيطرة على المياه، إنشاء مستعمرات لتكون حاجزا دفاعيا أمام الخطوط الحدودية السورية - الإسرائيلية[١].

خلال ليلة ٥ - ٦ نيسان (أبريل) ١٩٥١ عمد اليهود إلى قصف القرى العربية ضمن المنطقة المجردة من السلاح وسيطروا سيطرة تامة على هذه المناطق التي تقع غرب نهر الأردن ومن بحيرة الحولة شمالاً حتى جسر بنات يعقوب جنوبا[٢]، عندها تقدمت سوريا بشكوى إلى مجلس الأمن، وفي جلستيه الأولى والثانية بتاريخ ٢و٨ أيار (مايو) ١٩٥١ ناقش مضمون الشكوى وأصدر قراره في الجلسة رقم ٥٤٦ بتاريخ ٨ أيار (مايو) القاضي بوقف إطلاق النار في المنطقة المجردة من السلاح[٣]، وفي رسالة وصلت إلى الخارجية البريطانية من سفيرها في دمشق نقل عن الملحق العسكري البريطاني الذي زار الجبهة بأن صبر الجنود السوريين قد اقترب من النفاذ، كما أنه لا يدري كيف سيكون للجنة الهدنة إعادة بسط سلطتها على هذه المناطق في الأيام القليلة القادمة، ونقل بعد لقائه رئيس الحكومة السورية وجهة النظر السورية حول المنطقة المنزوعة السلاح منتقدا فشل لجنة الهدنة من عدم تثبيت الحدود المرسومة على الخرائط على أرض الواقع، وطالما أن هذه هي الحال فسيكون من المستحيل لبعثة الهدنة أن تمنع العرب واليهود من التسلل داخل المناطق. أما الحل الواقعي الوحيد هو إزالة هذه المناطق وان يتم تحديد حدودا مؤقتة على طول مجرى المياه الأساسي من قمة بحيرة الحولة إلى أسفل بحيرة طبريا، وسيكون بالطبع ضروريا لهذه الخطة عدم تجفيف بحيرة الحولة للحفاظ على الفاصل الطبيعي بين الطرفين والحد من الخلاف، ولدى سؤال السفير رئيس الحكومة السورية عما إذا كان يعتقد أن هذا الحل قد يكون مقبولا من الجانب الإسرائيلي، أجاب رئيس الحكومة: بأنه لا يدري، لكن برأيه فإن العرض كان عادلا[٤]، أثناء ذلك وردت إلى الخارجية البريطانية إقتراحات لتعديل الحدود بين سوريا وفلسطين كما تناقلت هذه الوثيقة مواقف كل من سوريا وإسرائيل فيما لو تم

(١) عادل رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ١٣٣.

(٢) علي محمد علي: المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٣) إبراهيم عبا الكريم: حدود فلسطين مع سوريا ولبنان، ص ٤٤.

(٤) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية): وثيقة:
Addressed to Foreign Office from Damascus, Telegram No. 128, Dated 10th May 1951, FO 371/11106.

عرض هذه التعديلات الحدودية[1]، في حين عاد مجلس الأمن للاجتماع مجدداً لمواصلة درس القضية أيام ١٦و١٨ أيار (مايو) حيث أصدر المجلس في جلسته رقم ٥٤٧ تاريخ ١٨ أيار (مايو) قراره رقم ٩٣ الذي طالب فيه إسرائيل بوقف أعمال شركة تحسين الأراضي الفلسطينية في الحولة على أن يتوصل رئيس لجنة الهدنة إلى اتفاق بهذا الشأن مع سوريا وهذا يعني أنه إذا لم توافق سوريا على أعمال التجفيف فعلى إسرائيل أن تتوقف[2]، كما طالب القرار كل من حكومتي سوريا وإسرائيل الالتزام الكامل باتفاقية الهدنة العامة الموقعة في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩ كما طلب المجلس من رئيس فريق المراقبين في الهدنة وبالتشاور والتعاون مع المجتمع المحلي بإيجاد وضع يخوله وضع الترتيبات الضرورية لاستعادة الحياة الطبيعية للسكان المدنيين ولاستعادة مسؤوليات الادارة المباشرة للمنطقة المنزوعة السلاح[3]، لكن الجنرال رايلي كبير المراقبين في لجنة الهدنة ابتعد عن مضمون القرار حين أصدر قرارا سمح فيه لليهود بمواصلة أعمالهم، وهكذا وجدت إسرائيل نفسها غير ملزمة بحضور اجتماعات لجنة الهدنة حتى لا تتقيد بقرارات اللجنة وحتى يتسنى لها تحقيق مرادها من تجفيف البحيرة[4].

تعقيبا على ذلك ذكر السفير البريطاني في دمشق أن الأوضاع أصبحت أصعب في سوريا وأن الكره للأجانب ارتفعت وتيرته وهذا يعود إلى الموقف الغربي من مشكلة الحولة المتنازع عليها مع إسرائيل والتي لم تحل حتى الآن، مع العلم أن الأوضاع لا تسير نحو الحرب في هذا الوقت، فعلى العكس من ذلك فالطائرات العراقية قد عادت إلى بغداد والقوات السورية تنسحب عن الجبهة السورية، إلا أن ذلك لا ينفي أن المشكلة بالنسبة للسوريين هي أمن قومي كذلك يعتقدون أنهم مهددين بخطر الاحتلال

---

(١) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية): وثيقة:
Israel - Syrian Frontier Zone, Dated 17th April 1951, FO 371/91373.
ولمزيد من المعلومات أنظر في الملحق.

(٢) سامي حكيم: طريق النكبة، ص ١٦٩ - ١٧٢.

(٣) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية): وثيقة:
UN Security council concerning incidents along the Syrian - Israeli frontier: IsraelÆs drainage operations in Huleh Marshes May 18,1951, FO 371/91373.

(٤) سامي حكيم: طريق النكبة، ص ١٧٣.

عاجلا أم آجلا من قبل القوات الإسرائيلية، كما أنهم لا يثقون في أي حال من الأحوال بضماناتنا حيث يتم تشبيه هذه الضمانات بتلك التي أعطيت لبولندا قبل الحرب.

يضاف إلى ذلك الخوف من المستقبل خاصة في ظل إستمرار تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين وحاجة إسرائيل إلى المزيد من الأراضي لإسكانهم، لهذا ولإخماد هذا الخوف لابد من الحد من الهجرة أو ضبطها حسب قولهم لإعادة الطمانينة إلى نفوسهم ولإفساح المجال أمام إعادة مناقشة المسألة بشكل نهائي، لهذا يجب على القوى الغربية الضغط على إسرائيل لإعادة فتح الباب أمام السلام في الشرق الأوسط[1].

وفي رسالة ثانية تناولت جلسة بين السفير البريطاني ووزير الخارجية السوري، نقل السفير عن وزير الخارجية النظرة غير الجدية السورية للضمانات الغربية ومنها إلتزام الحكومة الأمريكية بالدفاع عن الشرق الأوسط، وقد رجوته أن يأخذ الضمان الذي أعطي دون أي ضغوط، وأن يأخذه بجدية، أضف أنني لم أصدق أن إسرائيل ككل لديها أطماع عدوانية، وقد عبر سعادته عن وجهة نظره أن إسرائيل لا يمكنها البقاء إقتصاديا ضمن الحدود الحالية، ولكنني اقترحت بأنها قد تعيش كدولة إصطناعية بصناعات عالية وامدادها بروؤس أموال وإستثمارات كبيرة، ولطالما أعترضت سوريا على منح إسرائيل قروض كبيرة ولكن هذه الأموال فقط كانت الكفيلة بجعل إسرائيل قادرة على الاستمرار ضمن حدودها الحالية، دون الحاجة إلى تمديد حدودها، كما أن عدم التشجيع السوري والمقاطعة العربية لإسرائيل كانا يزيدان من خطر سعي إسرائيل لبدائل أخرى لضمان استمرارها[2].

الجدير ذكره أن أحد القائمين بالأعمال في السفارة الأمريكية في سوريا كتب في عام ١٩٥١ يصف صورة الوضع الداخلي في سوريا نتيجة تأزم الأمور بين سوريا وإسرائيل من خلال ما كتبه في سِجِل السنتين الأخيرتين ويدل على أن سوريا بكل تياراتها وفئاتها تضع كافة إمكاناتها للحصول على السلاح مهما كان الثمن، والغاية من هذا السلاح

---

(١) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية): وثيقة:
From Britis Legation in Damascus to foreign office 10706/7/, Dated 18th September 1951, FO 371/91368.

(٢) الأرشيف البريطاني (أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية): وثيقة:
Enclosure to Damascus Marsh 1949, FO 371₤ 91368. letter 10706/7/51, Dated 18th.

أولا وأخيرا الحفاظ على أمنها بصد أي هجوم إسرائيلي في حين أن حفاظها على أمنها ضد عدوان شيوعي ليس إلا أمرا ثانويا فقط[١].

في هذه الأثناء أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي موشي دايان للإذاعة الإسرائيلية يوم ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٢ أن على الشعب الإسرائيلي أن يكون مستعدا للحرب، فيما تعتمد إسرائيل على جيشها لحسم المعركة مع أعدائها في سبيل تحقيق الإمبراطورية الإسرائيلية، فيما أعلن مناحيم بيغن زعيم حزب حيروت عن قناعته بضرورة قيام إسرائيل بضربة عسكرية ضد العمق العربي لإنجاز هدفان الأول: القضاء على القوة العربية والثاني: توسيع رقعة أرض إسرائيل[٢].

٦ - المشاريع المائية في فترة الخمسينيات

٦-١ - مشروع بونجر المائي.

قام الخبير المائي الأمريكي بونجر بوضع دراسة لمشروع مائي على قسم من نهر الأردن بناء لطلب الحكومة الأردنية وفي ١١ تموز (يوليو) ١٩٥٢ قدم بونجر مشروعه للحكومة الأردنية، هدف المشروع إلى بناء سد على نهر اليرموك لحصر ما يعادل نصف مليار متر مكعب من مياه النهر، على أن يستغل السد لإنتاج ما مقداره ب ٢٨٠ مليون كيلو واط من الطاقة الكهربائية ويكون لسوريا نسبة ٧٥٪ من الطاقة المنتجة وللأردن الكمية الباقية والتي تعادل ٢٥٪، وفي ٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٣ عقدت اتفاقية بين سوريا والأردن حددت قيمة الكمية التي يحق لكل طرف الاستفادة منها من مياه السد، فكان من حق الأردن الاستفادة من المياه الخارجة من السد على أن تستفيد سوريا من الينابيع الموجودة على أرضها.

جريا على عادتها ولما وجدت الدولة اليهودية أن هذه المشاريع لا تتناسب وأطماعها ومخططاتها العدوانية للسيطرة على المياه العربية طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية إفشال المشروع، وبالفعل بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حملة

(١) أندريه راشميل: الحرب الخفية في الشرق الأوسط الصراع السري على سورية ١٩٤٩ - ١٩٦١، ص ٢٣- ٢٤.

(٢) Dr Jamal Nasser: The Israeli War of aggression, P 54.

سياسية وإعلامية واسعة لإفشاله ومنت نفسها بتمرير مشروع آخر كانت تحاول تسويقه ألا وهو مشروع جونستون المائي، وأمام الضغوط التي مورست أضطر بونجر إلى الاستقالة[١].

حاول أديب الشيشكلي بعد الانقلاب العسكري الذي قاده في سوريا وأوصله للحكم البقاء ولو ظاهريا وفيا للقضية الفلسطينية، وعلى الرغم من المفاوضات السرية مع العدو لاقتسام المناطق المنزوعة السلاح لم يكن يهدف للحصول على المزيد من الأراضي بقدر حاجته للحصول على كمية من مياه الأردن مقابل توطين حوالي ١٠ آلاف لاجئ فلسطيني في سوريا كما اقترح صيغة للتعايش مع إسرائيل، رفض الإسرائيليون العرض وعمدوا إلى إفشال المفاوضات لعدم رغبتهم باقتسام مياه الأردن مع أحد، بينما كانوا يعمدون إلى نقلها إلى النقب لري أراضيهم، في حين واصلوا بناء المستوطنات الإسرائيلية على حدود المواجهة حيث شكل المستوطنون منذ عام ١٩٥٢ القوة شبه العسكرية للدولة[٢].

تواصلت اللقاءات السرية منذ أواخر عام ١٩٥٢ وأوائل عام ١٩٥٣ حيث ذكر اريه شيلو مندوب إسرائيل في لجان الهدنة مع سوريا ولبنان ١٩٤٩ - ١٩٥٢ أن عدد اللقاءات السرية التي تمت بين السوريين والإسرائيليين بلغ عشرة لقاءات في موقع الجمارك السورية ومستعمرة روشبينا الإسرائيلية، وكما قال شيلو أن سوريا كانت مستعدة للتنازل عن المنطقة الوسطى المنزوعة السلاح بشرط مقايضتها دونما بدونم وبناء على ذلك فقد قدر السوريون مساحة الأرض المطلوب مقايضتها بحدود ٦ ـ ٧ آلاف دونم، كما اقترح السوريون اقتسام المنطقة الشمالية فتكون حصة سوريا منها ٨٠٪ من المساحة الإجمالية[٣].

٦-٢ - تنفيذ مشروع تحويل مياه الأردن.

في هذه الأثناء قررت إسرائيل البدء بمشروع تحويل مياه نهر الأردن، فعملت على إدخال معداتها إلى المنطقة المنزوعة السلاح مما أدى إلى توتر الأوضاع العسكرية بين

(١) بشير شريف البرغوتي: المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة، ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) هنري لورنس: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ص ١٣٨.

(٣) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سوريا ولبنان، ص ٤٥.

الإسرائيليين والسوريين خصوصا خلال شهر آذار (مارس) ١٩٥٣[١]، ومع إستمرار التوتر تقدم المندوب السوري لدى مجلس الأمن بشكوى ضد إسرائيل لانتهاكها الاتفاقيات الدولية والتعهدات بعدم دخولها المناطق المنزوعة السلاح بين الطرفين، إضافة لقيامها ببدء تحويل مياه نهر الأردن نحو فلسطين المحتلة[٢].

من جهته قرر رئيس أركان هيئة الرقابة الدولية الجنرال بينيك أن العمل الإسرائيلي بتحويل مياه نهر الأردن يتعارض مع أحكام الهدنة العامة وذلك في القسم المتعلق بخصوص المناطق المنزوعة السلاح[٣]، ومع إشتداد الأزمة كان الموقف الإسرائيلي يشتد تصلبا إلى أن اعتبرت إسرائيل نفسها غير ملزمة بالاتفاقيات التي قبلتها حكومة إسرائيل حيال نهر الأردن على اعتبار أن إسرائيل لم ترث المعاهدات الدولية التي وقعتها بريطانيا كسلطة انتداب ومنها اتفاقيات نهر الأردن عامي ١٩٢٢ و١٩٢٣[٤].

على أثر ذلك أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٠٠ طالب فيه إسرائيل تعليق الأعمال في المنطقة المنزوعة السلاح ما دام مجلس الأمن منعقدا للنظر في القضية بشكل مستعجل، كما أخذ بعين الاعتبار إستعداد الحكومة الإسرائيلية تعليق الأعمال المشار إليها، وطلب من رئيس أركان هيئة الرقابة الدولية إبلاغه بمدى إلتزام الحكومة الإسرائيلية بإنجاز ذلك الاستعداد[٥].

٣-٦ - مشروع جونستون المائي

في المقابل قام الخبير المائي ماين كليف بإعداد دراسة مشاريع مائية بناء لطلب وكالة غوث اللاجئين وذلك لإفساح المجال لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، لذلك قام ماين بدراسة لكافة المشاريع المائية السابقة لاستخلاص مشروع قابل للتنفيذ، لكن إسرائيل رفضت المشروع بتاريخ ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣ على اعتبار أنها ترفض كافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقات المعقودة قبل إعلان دولة إسرائيل وخلال فترة

(١) د. منذر حدادين: نهر الأردن تطور النزاع ومحاولات التسوية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠٤، ص ٥٩.
(٢) أرشيف الأمم المتحدة وثيقة رقم S/3108/Rev.1
(٣) أرشيف الأمم المتحدة وثيقة رقم S/3122/Rev.1
(٤) د. منذر حدادين: نهر الأردن تطور النزاع ومحاولات التسوية، ص ٦٠.
(٥) أرشيف الأمم المتحدة Treaty Series S/3128.

الانتداب، في هذه الأثناء وصل اريك جونستون مبعوث الرئيس الأمريكي ايزنهاور حيث قام بمفاوضات بين كل الأطراف في محاولة للخروج بمشروع مائي للمنطقة، وبعد ٢٤ شهرا أعلن عن مشروع أسماه مشروع الإنماء الموحد، وعرض المشروع على سوريا ولبنان والأردن ومصر وإسرائيل ويقضي المشروع باستغلال وتطوير مياه نهر الأردن مع العلم أن مصر لا علاقة لها بالمشروع ولكن كان الهدف من إشراكها هو ضمان مساعدتها لإقناع العرب بقبولهم للمشروع لما تتمتع به من نفوذ في الأمة العربية لقاء مساعدتها لبناء السد العالي[١].

من خلال هذه المشاريع المقدمة عربيا لاستغلال نهر الأردن تكون الدول العربية قد اعترفت لإسرائيل بحق جزئي من مياه نهر الأردن إلا أن نسبة توزيع المياه بين العرب وإسرائيل قد تناقضت بين المشاريع العربية والمشروع الأمريكي ففي حين بلغت هذه النسبة ٢٠% لإسرائيل عبر المشاريع العربية بلغت ٣٣% عبر المشروع الأمريكي علماً أن تدفق مياه النهر في مجاريه العربية تشكل ٧٧% من طول مجراه بينما تشكل النسبة لإسرائيل حوالي ٢٣% فقط[٢].

خلال جولات جونستون في المنطقة بهدف الوصول إلى اتفاق المشروع المائي لنهر الأردن، توصل إلى مذكرة تفاهم مع الحكومة اللبنانية وذلك في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٥، وتناولت المذكرة مواضيع التخزين والإشراف وإقتسام المياه، كما توصل إلى مذكرة أخرى مع الإسرائيليين بتاريخ ٥ تموز (يوليو) ١٩٥٥ كما تناولت النقاط نفسها للتي طرحها ضمن المذكرة مع لبنان ولكن بما يتناسب والمصلحة الإسرائيلية[٣].

قدم موفد الرئيس الأمريكي لمشروع تطوير المياه في المنطقة، جونستون، تفاصيل المشروع للحكومات العربية وإسرائيل وذلك خلال عام ١٩٥٥، وتقضي خطة جونستون بتخزين وتقسيم وتوزيع المياه على النحو التالي:

إنشاء سد على نهر الأردن بسعة ٣٠٠ مليون متر مكعب لتخزين فائض المياه من سد اليرموك في بحر الجليل (بحيرة طبريا) لاستعادتها عند الحاجة، وشق قناة تغذية بين

(١) زياد الحجار: المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، ص ٢٧١ - ٢٧٣.
(٢) Charles Douglas - Home: The Arabs and Israel, P 56.
(٣) د. نذار حدادين: الدبلوماسية على نهر الأردن تطور النزاع ومحاولات التسوية، ص ١٥١ - ١٦٧.

البحيرة وقناة الغور الشرقية[١] بناء سد على الحاصباني لتخزين فائض المياه الشتوي، وتحويل المياه من بانياس و الحاصباني والدان إلى تلال الجليل بواسطة قناة يصل طولها إلى ١٢٠ كلم ورفع جوانب بحيرة طبريا لزيادة سعتها[٢]، تجفيف بحيرة الحولة واستصلاح منطقتها[٣].

أما توزيع المياه كما حدده جونستون فكان على النحو التالي:

سوريا ٤٥ مليون متر مكعب، لبنان ٣٥ مليون متر مكعب، الأردن ٧٧٤ مليون متر مكعب، فلسطين المحتلة (إسرائيل) ٣٩٤ مليون متر مكعب، وتم تعديل حصة إسرائيل إلى ٤٩٢ مليون ثم إلى ٥٦٥ مليون متر مكعب[٤].

رفض العرب واليهود مشروع جونستون، فكلفت جامعة الدول العربية لجنة لصوغ مشروع بديل، فيما كلفت إسرائيل خبيرا أمريكيا هو جون كوتون لوضع مشروعها المائي[٥]. ذلك أن وجهة النظر الإسرائيلية كانت تطالب بإدخال نهر الليطاني ضمن المشاريع المائية المشتركة كما طالبت إسرائيل بكمية ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياهه مقابل ٣٠٠ مليون متر مكعب للبنان الدولة التي ينبع النهر ويصب في أراضيها بالكامل. مع إعلان فشل خطة جونستون للحل كان يوجد مشروعان مائيان أحدهما عربي والآخر إسرائيلي[٦].

عقد مجلس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤، فقدم موشي دايان بعض التوضيحات للخطط العسكرية الموضوعة من أجل الحرب مع سوريا، كما يلي:

(١) عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، ص ٦٧.
(٢) الهيئة العربية العليا لفلسطين: المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية أو مشروع جونستون، القاهرة ج.م.ع. ١٩٥٥، ص ٩.
(٣) ايمن عمر، الأطماع الإسرائيلية المعاصرة في المياه العربية، ط١، مكتبة السائح، بيروت لبنان ٢٠٠٤، ص ١٥٧.
(٤) بشير شريف البرغوتي: المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة، ص ١٨٩ - ١٩١.
(٥) زياد الحجار: المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، ص ٢٧٦.
(٦) بشير البرغوتي: المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة، ص ١٩١.

١ - عملية عسكرية ضد سفن الصيد السورية في بحيرة طبريا.
٢ - في حال وقوع هجوم عراقي على سوريا وهو احتمال قائم بسبب التوتر بين البلدين، فعلى إسرائيل التقدم داخل الأراضي السورية لفرض أمر واقع جديد[١].

على أثر قيام القوات السورية في حلب بانقلاب ضد الشيشكلي بتاريخ ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤، وفي إحدى الجلسات الخاصة في تل أبيب عرض لافون على موشي شاريت بصفته رئيسا للحكومة مشروعا يقضي باستغلال الظروف في هذا الوقت المناسب لاحتلال المناطق المنزوعة السلاح مع سوريا، ذلك أن الحكومة التي وُقِّعَت معها اتفاقية الهدنة قد سقطت والعرب غارقين في مشاكلهم فالقوة الخطرة العربية الوحيدة حاليا هي العراق الذي بدأ يوجه عملياته نحو سوريا...[٢].

من جهة أخرى كتب دافيد بن غوريون رئيس الحكومة المستقيل إلى موشي شاريت رئيس الحكومة الحالي رسالة بتاريخ ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٤ لاستغلال الأوضاع السائدة في سوريا نتيجة الانقلاب الذي حصل وإمكانية تحرك القوات العراقية لاجتياح سوريا ودفع الموارنة في لبنان لإنشاء دولة مسيحية مارونية تكون جارة لنا وتعمل على مساعدتها[٣].

رد موشي شاريت على رسالة بن غوريون بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ١٩٥٤ وشدد على أن مثل هذه الخطط حاليا سيكتب لها الفشل، فالموارنة منقسمون ودعاة التقسيم أضعف من أن يجهروا بأقوالهم خاصة وأن لبنان مسيحي يعني فقدانه صور وصيدا وبيروت وطرابلس فيفقد مبرر وجوده، فالسكان المسيحيون لم يعودوا في لبنان الأكثرية.

علما أن غالبية الموارنة تؤيد منذ فترة الشخصيات المعتدلة لعدة اعتبارات سياسية أهمها قبولهم مشاركة المسلمين بالوطن مقابل تخليهم عن مطالبهم بالوحدة مع سوريا التي ستجعل إن حصلت من الأرثوذكس أقلية أكبر من الموارنة في سوريا الموحدة

(١) منذر جابر: الشريط اللبناني المحتل مسالك الاحتلال مسارات المواجهة، ص ٢٠.
(٢) ليفا روكاخ: قراءة في يوميات موشي شاريت، ص ٣٩.
(٣) جوناثان راندل: حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان، ص١٥٧.

ويضعف نفوذ الموارنة. يضاف إلى ذلك كله ومن خلال بقاء لبنان مستقل موحد يضمن المسيحيون بقاءه بعيدا عن الوحدة ومن ثم عدم طمس كيانه داخل الدولة الإسلامية الكبيرة[١].

في المقابل عقد اجتماع مشترك بين كبار موظفي وزارتي الخارجية والدفاع الإسرائيليتين وحضره بن غوريون حيث طالب مرة أخرى بتحريك الأوضاع في لبنان واستغلال حالة التوتر بين سوريا والعراق، وأيد دايان الفكرة بقوة كما طرح فكرة تشغل باله منذ فترة وهي العثور على ضابط لبناني ولو برتبة رائد للقيام بدور المنقذ للشعب المسيحي بعد استمالته وإغرائه بالمال والمودة وعندها يتمكن الجيش الإسرائيلي من عبور الحدود لاحتلال الأجزاء الضرورية من الجنوب اللبناني ومن ثم خلق الكيان المسيحي المرتبط بإسرائيل، وطلب من رئيس الأركان مباشرة العمل بالبحث عن الضابط[٢].

٦-٤ - مشروع كوتون المائي

في هذه الأثناء قدمت إسرائيل مشروعها المائي المسمى مشروع كوتون الذي قام على فكرة استغلال مياه نهر الليطاني إلى جانب نهر الأردن ويخص المشروع إسرائيل بكمية ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني وإبقاء للبنان ما يعادل ٣٠٠ - ٥٠٠ مليون متر مكعب (دون حسم كمية المياه المتبخرة)، وقدر المشروع المساحات المروية على الشكل التالي: سوريا ٣٠٠٠ هكتار لبنان ٣٥٠٠٠ هكتار الأردن ٤٣٠٠٠ هكتار إسرائيل ١٧٩٠٠٠ هكتار أي ضعفي المساحة العربية المروية، واللافت أن إسرائيل اعتبرت إدخال الليطاني مسألة تقنية وقابلة للتأجيل، ولكنها أكدت تمسكها بنقطتين: الأولى الاستفادة من مياه الليطاني والثانية رفضها أي رقابة أو إشراف دولي على مشروع الاستثمار إذا ما تمت الموافقة عليه[٣].

عادت وتجددت المناوشات بين القوات السورية والإسرائيلية اعتبارا من ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ عندما عادت إسرائيل وباشرت أعمال تجفيف الحولة، فتقدمت سوريا

(١) عادل أمين: الوثائق الأساسية للمشاريع التقسيمية، ص ٧٠-٧٣.
(٢) ليفا روكاخ: قراءة في يوميات موشي شاريت، ص ٥٤.
(٣) زياد الحجار: المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، ص ٢٧٧- ٢٧٨، خريطة مشروع جونستون بشير البرغوتي ص ١٨٨.

بشكوى إلى لجنة الهدنة فأصدر الجنرال بنيكييه رئيس لجنة الهدنة يوم ٨ أيلول (سبتمبر) طلبا إلى إسرائيل لوقف أعمالها، لكن إسرائيل تجاهلت الطلب وأرسلت المزيد من القوات العسكرية إلى المناطق المنزوعة السلاح على الأثر عاد بنيكييه بعد التحقيق بالحادث وأصدر في ٢٣ أيلول (سبتمبر) قرارا طلب بموجبه من اليهود وقف جميع الأعمال المدنية والعسكرية في المنطقة[١].

عاد بن غوريون إلى الحكومة كوزير للدفاع وعقد اجتماعاً مشتركاً لموظفي وزارة الخارجية والدفاع بتاريخ ١٦ أيار(مايو) ١٩٥٥ حيث عاد وأكد على ما يسميه شاريت حلمه القديم بالتدخل في لبنان من خلال تطوير خطته القديمة باستقلال الموارنة كما اقترح مجدداً كسب الشيعة والدروز في مشروع التفكيك[٢].

فيما نشرت الصحيفة الصهيونية الأمريكية «ميدل استرن افيرز Middle Eastern Affairs» في عدد كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ مقالا للكاتبة دانا أدامز شميدث «بعنوان مشاريع لتسوية الخلاف على وادي نهر الأردن «أكدت فيه حاجة إسرائيل لمياه نهر الليطاني اللبناني لتحقيق أحلامها بتطوير منطقة النقب ولهذا فإن الإسرائيليين لن يتخلوا عن فكرة ضم الليطاني طالما يراودهم هذا الحلم»[٣].

٦-٥ - المشروع الأردني المائي

عادت ووضعت الحكومة الأردنية مشروعا مائيا خاصا بها مقدما من شركة بيكر وهيرزا بتاريخ ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٥ وهو نسخة مطورة لمشروع بونجر، هدف المشروع إلى تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا بعد رفع مستوى منسوبها ٣,٥ م كما يجب أن لا يزيد سد القارن المنوي إنشاءه عن ٩١م مع احتمال زيادة ارتفاعه في المستقبل إلى ١٤٧م، أما بالنسبة لسد العدسية فسوف يتم بناؤه على مسافة ١٥كلم من نقطة التقاء نهر اليرموك مع نهر الأردن وعلى مجرى نهر اليرموك مع إنشاء قناة لتصريف المياه الزائدة إلى طبريا وقناة أخرى إلى قناة الغور الشرقية.

قناة الغور الشرقية طولها ١١٣كلم تغذى من سد العدسية ومن بحيرة طبريا بقناة

(١) سامي حكيم: طريق النكبة، ص ١٧٣- ١٧٤.
(٢) هنري لورنس: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ص ١٦١.
(٣) يحيى الكعكي: الصراع الدولي والحل الفدرالي في لبنان، ص: ٩٧.

طولها ١١كلم بينما قناة الغور الغربية طولها ٤٧كلم وتصل إلى البحر الميت وتتغذى من قناة الغور الشرقية بطريقة السيفون.

كما كان مقررا إنشاء ست محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في حين أوصى المشروع بعدم استعمال مياه نهر الأردن للري قبل بحيرة طبريا لكي لا تزيد نسبة الملوحة في البحيرة بسبب نقصان كمية المياه العذبة التي تغذي البحيرة، وستصل مساحة الأراضي العربية المروية من هذا المشروع إلى ٥٢٠ألف دونم[١].

من المعلوم أن مجلس النواب اللبناني قد اتخذ قرارا بتاريخ ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٥ حول مشروع جونستون وتناقلت وكالات الأنباء هذا القرار حيث عبر المجلس عن ضرورة تذكير الحكومة اللبنانية خاصة مع وصول السيد جونستون إلى لبنان أن لبنان غير مستعد بأي شكل من الأشكال للتنازل عن أية قطرة ماء من مياهه أو الدخول في مفاوضات تحت أية تسمية كانت بخصوص توزيع مياه الحاصباني، ودعا الحكومة لاتخاذ التدابير ووضع الخطط الكفيلة لاستغلال مياه نهر الحاصباني عبر تخزينها شتاء لاستعمالها صيفا ولمصلحة لبنان دون سواه[٢].

من الملاحظ أنه ومع بداية شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ بلغت الشكاوى السورية إلى لجنة الهدنة ٥٦٨ شكوى بينما بلغت الشكاوى الإسرائيلية ٤٠١ شكوى، ولم تستطع خلال هذه الفترة لجنة الهدنة من العمل أو حتى إصدار قرارات قابلة للتنفيذ بسبب التعنت الإسرائيلي مما حدا بمجلس الأمن إلى إجراء مناقشات غير رسمية مع الطرفين لمنع حدوث أية تطورات عسكرية تؤدي لاندلاع حرب شاملة بين الطرفين[٣].

الجدير بالذكر أن إسرائيل واصلت استفزازاتها للمواقع السورية، ففي ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ أرسلت إسرائيل قاربا مسلحا إلى الضفة الشرقية لبحيرة طبريا مقابل المواقع السورية للقيام بعمليات استفزازية فتصدت القوات السورية للزورق وكانت هذه الحادثة شرارة المعارك التي دارت بين الطرفين[٤]. ردت القوات

(١) بشير البرغوتي: المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة، ص ١٨٥ - ١٨٦.
(٢) المركز العربي للمعلومات: الاعتداءات الإسرائيلية يوميات وثائق مواقف لبنان ١٩٤٩-١٩٨٥، ص ٢٢.
(٣) محمد مصلح: الجولان الطريق إلى الاحتلال، ص ٣٩.
(٤) علي بدوان: هضبة الجولان الصراع القديم المتجدد الأرض والمياه، ص ٣٨.

الإسرائيلية على ما سمته اعتداءات سورية يوم ١٢ كانون الأول (ديسمبر) من خلال قيام لواء من الجيش الإسرائيلي بعبور الساحل الشرقي لبحيرة طبريا نحو البر السوري ومتوغلا لمسافة ١٠كلم، وأكدت إحدى الوثائق الإسرائيلية التي كشف النقاب عنها فيما بعد أن القوات السورية لم تكن البادئة ولم تستفز الإسرائيليين بل على العكس فإن الإسرائيليين بزعامة بن غوريون كانوا المخططين لهذه العملية التي تهدف لإجلاء السوريين عن البحيرة وإسقاط حقهم المائي وهو أحد حقوقهم المكتسبة منذ هدنة عام ١٩٤٩[١].

تقدمت سوريا مجدداً باحتجاج إلى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قراره رقم ١١١ بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦حيث كرر الطلب إلى الدولة اليهودية بإعادة سكان المنطقة المنزوعة السلاح إلى أرضهم[٢].

٦-٦ - المشروع المائي العربي

في هذه الأثناء قدمت الدول العربية مشروعها لاستغلال نهر الأردن وروافده، وقضى المشروع بتخزين مياه اليرموك في مجراه وذلك من خلال بناء سدين الأول عند المقارن والثاني عند العدسية واستغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبريا للري وتوليد الطاقة الكهربائية.

لحظ المشروع خطة للاستفادة من المياه لكل دولة عربية على حدة:

بخصوص لبنان يتم إنشاء سد على الحاصباني داخل الأراضي اللبنانية وشق قناة لري الأراضي اللبنانية المقدر مساحتها ٣٥٠٠ هكتار بمقدار ٣٥ مليون متر مكعب مع إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية وذلك بعد الاستفادة من فارق الارتفاع بين قناة الري و الحاصباني عند قرية الغجر.

بخصوص سوريا ري الأراضي السورية بواسطة قناة من نهر بانياس ومنطقة البطيحة بمقدار ٤٤ مليون متر مكعب و٩٠ مليون متر مكعب من نهر اليرموك.

أما بخصوص إسرائيل جمع ما تبقى من مياه بانياس ونهر الدان في قناة تسير في شمال منطقة الحولة وتصب في نهر الأردن بعد أن تكون إسرائيل حصلت على ٩٦

(١) محمد مصلح: الجولان الطريق إلى الاحتلال، ص ٥٠.
(٢) علي بدوان: هضبة الجولان الصراع القديم المتجدد الأرض والمياه، ص ٣٩.

مليون متر مكعب لري الحولة وإيليت وهاش هار، والاستفادة من المياه الفائضة عن الري لتخزينها في بحيرة طبريا لتأمين ري الغورين الغربي والشرقي من مياه بحيرة طبريا، ويضاف إلى ذلك الاستفادة من مياه الوديان لتجميعها ومن مياه الآبار[1].

اعتبارا من عام ١٩٥٦ بدأت إسرائيل بتنفيذ خطة مائية لمدة عشرة سنوات، وتهدف إلى الاستيلاء على المزيد من المياه العربية وكانت خطوات الخطة تقضي بما يلي:

- تجفيف بحيرة الحولة وسحب ١٠٠ مليون متر مكعب من مياهها إلى إسرائيل.
- تحويل مجرى نهر الأردن عند جسر بنات يعقوب بقصد الحصول على ٥٠ مليون متر مكعب.
- تحويل مياه بحيرة طبريا وضخها في قنوات تمر عند منطقة بيسان للحصول على٧٠ مليون متر مكعب.
- زيادة كمية المياه في بحيرة طبريا عبر تحويل المياه الربيعية المالحة المقدر حجمها ٣٠ مليون متر مكعب.

وبذلك تستولي إسرائيل على ما مقداره ٥٠ % من كمية مياه الأردن[2].

ومما ورد يتبيّن أن سياسة الدولة اليهودية قد استمرت بالتركيز على القيام بإغتصاب الحقوق المائية العربية باعتبارها طاقة اقتصادية وطاقة محركة ضخمة، لهذا فقد عمد القادة اليهود ومنذ اللحظات الأولى إلى محاولة السيطرة على هذه الكميات الهامة من المياه العربية من خلال إطلاق العديد من المشاريع الإستثمارية للمياه في المنطقة، وفي ظاهرها تقاسم للمياه مع العرب وفي باطنها ظهرت النوايا الإسرائيلية السيئة من خلال الدراسات المقدمة وتظهر مقدار الطمع الإسرائيلي والاجحاف للعرب، من خلال إعطائهم القليل من كميات المياه التي تعتبر حقا طبيعياً لهم، وذلك في مقابل رفضهم لكل المشاريع العربية لتطوير إستثمار الموارد المائية لنهر الأردن وروافده لأنها ستمنع إسرائيل من سرقة المياه العربية، إلا أن إسرائيل قد استطاعت في النهاية من تنفيذ القسم الأكبر من مشاريعها العدوانية للسيطرة على مصادر وكميات المياه العربية..

(١) زياد الحجار: المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، ص ٢٨٢ - ٢٨٣.
(٢) أسعد رزوق: إسراءيل الكبرى، ص ٥٨٦.

٧ - تطور الأوضاع السياسية والعسكرية على الحدود السورية الإسرائيلية ١٩٥٧

اعتبارا من ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٧ حصلت بعض التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة الشمالية المنزوعة السلاح، فعندما أوشكت إسرائيل على الانتهاء من عملها في تجفيف بحيرة طبريا عمدت إسرائيل إلى بناء جسر عند مخرج النهر من البحيرة بما يتناقض وبنود اتفاقية الهدنة ويعطي هذا الجسر لإسرائيل فرصا أفضل لاستغلاله لأعمال عسكرية، لهذا طلبت سوريا من كبير المراقبين لخط الهدنة بالوكالة الكولونيل ليري بإزالة هذا الخرق، وعلى الرغم من اعتراف ليري بالخرق أبى إصدار أمر بهدم الجسر عندها تقدمت سوريا بتاريخ ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٧ بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي حول بناء الجسر والخرق الإسرائيلي للهدنة، وفي ٢٣ أيار (مايو) أوضح مندوب سوريا للمجلس لدى انعقاده للبحث في الشكوى خطورة العمل الإسرائيلي على الأوضاع الأمنية، ولكن المجلس وبناء لاقتراح المندوب البريطاني طلب إلى كبير المراقبين تقديم تقرير أخر عن مدى سريان اتفاقية الهدنة. وبالفعل قدم كبير المراقبين تقريره يوم ٧ آب (أغسطس) ١٩٥٧ وأكد التقرير وجود الخرق الإسرائيلي. وأضاف أنه أخطر إسرائيل بأن الأمم المتحدة تنوي إقامة مركز عند الجسر للمراقبة لكن إسرائيل رفضت، في المقابل فإن مجلس الأمن لم يتخذ قرارا حاسما بهذا الشأن مما سمح لإسرائيل بمواصلة عملها والسيطرة على منطقة الحولة وضمها إلى إسرائيل بعد طرد المواطنين العرب منها[1].

من جهة ثانية شهدت منطقة التوافيق في المنطقة الجنوبية المنزوعة السلاح اعتبارا من ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ وحتى شباط (فبراير) من عام ١٩٦٠ أحداثا دامية بدأت مع مقتل إسرائيلي وجرح أخر خلال قيامهما بعملية توسيع الأراضي الزراعية من ضمن العمليات التي درجت إسرائيل على القيام بها لاقتطاع مساحات من الأراضي العربية بشكل متواصل في المناطق المنزوعة السلاح خاصة مع وجود تناقض في المزاعم حول ملكية الأرض بين العرب واليهود.

وفي ليلة ٣١ كانون الثاني (ديسمبر) والأول من شباط (فبراير) ١٩٦٠ هاجمت قوة

(١) سامي حكيم: طريق النكبة، ص ١٨٢ - ١٨٥.

مدرعة إسرائيلية قرية التوافيق وسيطرت عليها لمنع المزارعين العرب من زراعة أراضيهم وقامت بطردهم من أراضيهم، عندها تقدمت سوريا بشكوى إلى لجنة الهدنة التي عقدت جلسة لأول مرة منذ فترة طويلة، وفي نهاية الاجتماعات هددت اللجنة بالرد على الأعمال الإسرائيلية العدوانية المتصاعدة ولكن دون أن يؤثر ذلك على القرارات الإسرائيلية مما حداً بسوريا للرد على العدوان من خلال قصف المستعمرات الإسرائيلية بوادي الحولة(١).

أما على الجهة اللبنانية ـ السورية فقد حصل اجتماع للجنة المشتركة العامة للحدود بتاريخ ١٩٦١/٩/٨ لدراسة مسألة قضية شبعا ومزارعها، بعد الخلاف الناشئ بين أهالي شبعا وقوى الأمن السورية بسبب قيام الحكومة السورية بإصدار خرائط تظهر العديد من المزارع ضمن الأراضي السورية، وعلى أثر الاجتماع ذكر التقرير المرفوع إلى وزارة الداخلية بأن هذه المزارع قد وردت ضمن الحدود السورية بسبب خطأ مطبعي وقع على الخريطة التي أعتمدها الجانب السوري أساساً للبحث.

كما أكدت أن القاضيين عدنان الخطيب (سوري) ورفيق الغزاوي (لبناني) واللذين كانا قد كلفا سابقاً بتحديد الحدود بين الطرفين قد أثبتا في تقريرهما أن المزارع تقع ضمن الحدود اللبنانية، كما أن العمل هذا لم يكن المقصود منه تعديل الحدود أو ادخال المزارع إلى سوريا وإنما الهدف من العمل هو عمل فني بحت(٢).

في ظل هذه الأوضاع عقد العرب ثلاثة مؤتمرات فيما بينهم، فكان الأول في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ في القاهرة والثاني في الإسكندرية خلال شهر (أيلول) سبتمبر ١٩٦٤ والثالث في مدينة الدار البيضاء في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، حيث تم اتخاذ بعض القرارات حول إيجاد خطة مائية عربية مشتركة كالأتي:

١ - وضع مشروع عربي لتحويل مجرى نهر الأردن وروافده.

٢ - إنشاء هيئة تشرف على استغلال النهر وروافده.

٣ - إنشاء قوة عسكرية موحدة تشرف على حماية المشروع.

---

(١) محمد مصلح: الجولان الطريق إلى الاحتلال، ص ٦٢- ٦٣.

(٢) وثيقة لجنة الحدود العامة حول مزارع شبعا ومزارعها، منيف الخطيب: مزارع شبعا حقائق ووثائق، ص ١٠٢، أما المزارع المقصودة فهي: زبدين، فشكول، الربعة، كفر الدورة، مراح الملول، حارة قرة، خلة الغزلان، رمتا، بيت البراق، برحيت، جورة العقارب.

كان المشروع يهدف إلى تحويل قسم كبير من مياه الحاصباني وينابيع شبعا إلى سد قرب ميفدون في منطقة النبطية الجنوبية في لبنان لري منطقة النبطية اللبنانية وري الأراضي اللبنانية والسورية قرب الوزاني وبانياس وجر القسم الباقي في قناة عبر سفوح جبل الشيخ على علو ٣٥٠م عن سطح البحر باتجاه وادي الرقاد على اليرموك وإنشاء سد في المحجية على اليرموك لري الضفتين الشرقية والغربية(١).

والجدير بالذكر أن إسرائيل وبشكل مواز بدأت عام ١٩٦٥ بتنفيذ مشروع مائي خاص بها ويقضي بتحويل روافد نهر الأردن إلى فلسطين مباشرة مما يحرم سوريا والأردن من الاستفادة من هذه المياه، وهي مياه أنهار الحاصباني اللبناني واليرموك السوري.

ومن الملاحظ هنا أن أصداء هذه التطورات استمرت في أكثر من عاصمة، فكان لمجلس النواب اللبناني تدخل في هذه القضية من خلال القرار الذي أصدره بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ ويوافق فيه على موقف الحكومة اللبنانية المؤيد للمشروع المائي العربي والسماح لقوة عربية بدخول لبنان للدفاع عن المشروع حسب بنود الخطة، وفي ردة فعل أولية هدد وزير الدفاع الإسرائيلي شمعون بيريز لبنان بالانتقام إذا اشترك مع الدول العربية بتحويل روافد نهر الأردن(٢).

استمرت اللجنة العامة للحدود المنعقدة في دمشق بتاريخ ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤ في أعمالها حيث اتفق الطرفان على اعتبار الحدود المساحية لأقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا هي الحدود الدولية لهذه المنطقة(٣).

مع استمرار التوتر في المنطقة بين العرب وإسرائيل، نقلت صحيفة «لا مرحاب» الإسرائيلية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥: «أن لبنان في مقدمة الدول العربية التي تتخذ خطوات عدوانية ضد إسرائيل»، أما ابا ايبان نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي قال: «من الصعب الاعتقاد بأن لبنان بالذات سيقف في صف الأمان في معركة عسكرية

---

(١) زياد الحجار: المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، ص ٢٨٤.

(٢) وزارة الدفاع الوطني - مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص٥٣١.

(٣) محضر اجتماع لجنة الحدود السورية - اللبنانية عام ١٩٦٤، صحيفة السفير ٢٠٠٠/٥/١٩، العدد ٨٦٠٢.

مع إسرائيل وحاول التشكيك بموقف لبنان عندما قال: «إن لبنان لم يقل كلمته الأخيرة في موضوع تحويل روافد نهر الأردن»[١].

مع تصاعد الأزمة أرسل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون بعثة برئاسة السفير إيفرل هاريمان وروبرت و. كرومر نائب مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي وذلك في أواخر شباط (فبراير) ١٩٦٥، وخلال قيامه بمهمته تطرق إلى موضوع مياه نهر الأردن والمشروع العربي الموحد المحفوف بالتساؤلات لأن لا أحد يعرف مداه، مؤكدا موقف الولايات المتحدة الأمريكية الرافض لأي تدخل عسكري إسرائيلي ضده، كما طالب بوضع حل للقضية القائمة بين العرب وإسرائيل عبر اللجوء إلى الأمم المتحدة وليس بالسبل العسكرية[٢].

عاد وتوصل هاريمان إلى مذكرة تفاهم مع الإسرائيليين بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩٦٥ تناولت العديد من النقاط الشائكة، حيث تعهدت الولايات المتحدة لإسرائيل بتزويدها بالأسلحة المناسبة للحفاظ على التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل، أما بخصوص مشروع التحويل العربي فقد وافقت الولايات المتحدة على أن تراجع مع إسرائيل نتائج المخاطر المترتبة عن المشروع العربي الموحد خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الخطة العربية تؤمن النسب المناسبة لتحديد اقتسام مياه نهر الأردن مع ضمان حصة إسرائيل من مياه النهر، في مقابل تعهد إسرائيل بعدم إستعمال العنف لأن العنف من شأنه أن يخلق تهديدا خطيرا للسلام العالمي[٣].

لم تلتزم إسرائيل بالتعهدات التي إلتزمت بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التعرض لأعمال المشروع المائي العربي، ففي ١٣ أيار (مايو) ١٩٦٥ تعرضت القوات الإسرائيلية بالنيران لأعمال المشروع، إلا أن سوريا تحلت بضبط النفس وبأنها لم ترد على النيران بالمثل، في حين ساد الإعتقاد أن السبب يعود لأمرين هما:

---

(١) وزارة الدفاع الوطني - مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص٥٣١.

(٢) د. منذر حدادين الدبلوماسية على نهر الأردن تطور النزاع ومحاولات التسوية
State Department Records, National Archives of the United State, Washington D.C Documents No. 587 & 589.

(٣) د. منذر حدادين: المرجع السابق:
State Department Records, National Archives of the United State, Washington D.C Documents No. 1464, Telegram from Haryman & Kromer Dated March 2, 1965.

١ - ضعف سوريا النسبي في ضوء التشرذم العربي.

٢ - الخشية من أن النيران السورية المضادة لو أطلقت ستعطي إسرائيل المبرر المطلوب لهجوم إسرائيلي ضد سوريا وكافة أعمال التحويل[١].

في هذه الأثناء نشرت مجلة رياليتيه الباريسة في عددها رقم ٢٥١ الصادر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ حديثا لوزير خارجية إسرائيل ابا ايبان أجراه معه مراسلها في تل أبيب، وفي سياق رده على سؤال طرحه عليه حول دور الأسلحة النووية وتوازن القوى في المنطقة أجاب: إننا نعيش حاليا في الشرق الأوسط في عصر الأسلحة التقليدية ولكن الأسلحة النووية ستكون مضرة بإسرائيل كما هي لجيرانها القريبين منها... ولكن إن قامت الحرب فستكون قصيرة ومن السخف أن نتصور القادة العرب يطالبون بالرجوع إلى حدود ١٩٦٦ و ١٩٦٧ كما يطلبون الآن الرجوع إلى حدود ١٩٤٧ بعد محاولتهم تعديلها بالقوة[٢].

إزاء هذه التهديدات وقعت كل من سوريا ومصر اتفاقا دفاعيا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ لمواجهة هذه التهديدات والأخطار الإسرائيلية المتصاعدة والمستمرة والتي تهدد أمنهما واستقرارهما[٣].

على الرغم من التوتر بين قوى المواجهة مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، فقد استمرت لجنة الحدود اللبنانية السورية المشتركة في عملها حيث عقدت اجتماعها في مكتب محافظ البقاع بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢١ حيث تم الاتفاق بعد البحث والمناقشة، بأن الحدود في المناطق غير المحددة أو التي لم ينتهي التحديد والتحرير فيها هي الحدود الادارية للقرى، وفي حال نشب أي خلاف يعرض الأمر على اللجنة العامة لدرسها وبت الأمر فيها[٤].

---

(١) د. منذر حدادين: المرجع السابق:
State Department Records, National Archives of the United State, Washington D.C Documents No 1990, Telegram from U.S.A Embassy in Damascus to the Secretary Of Forreing Affair Dated May 14, 1965.

(٢) إبراهيم الحلو: حرب ٥ يونيو كما نراها وكما يراها العالم، ص: ٢٨.

(٣) Tarun Chandra - bose: The Superpowers and the Middle east, P 89.

(٤) منيف الخطيب: مزارع شبعا حقائق ووثائق، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان ٢٠٠١، ص١٠٣.

وغني بالقول أن التهديدات الإسرائيلية استمرت ضد سوريا في محاولة لجس النبض العسكري قبل القيام بعمل عسكري كبير ومن ثم مراقبة ردة الفعل العربية لهذا العمل، ففي ٧ نيسان (أبريل) ١٩٦٧ استخدمت إسرائيل الطائرات للإغارة على مناطق مدنية فيما أرفقت تهديداتها مع تحذيرات على لسان ليفي أشكول ورابين ثم الكنيست الإسرائيلي ضد سوريا لضربها ضربة قاتلة ورافق ذلك حشودا عسكرية على الحدود السورية[(١)].

في هذه الأثناء تناقلت الصحافة الإسرائيلية بتاريخ ٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٧ معلومات مفادها أن الحكومة الإسرائيلية قد قررت زراعة كافة الأراضي في المنطقة المنزوعة السلاح في القطاعين ١٥ و٥٢ والتي تعود ملكيتها للمزارعين العرب، واعتبارا من ٧ نيسان (أبريل) بدأت إسرائيل بالمباشرة بالأعمال الزراعية فتصدت لها وحدة عسكرية سورية فيما تقدمت سوريا بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي[(٢)].

وكان ابا ايبان وزير خارجية إسرائيل قد أعلن في العاشر من أيار (مايو) ١٩٦٧ «أنه طلب من سفراء إسرائيل في العالم توضيح صورة الوضع على الحدود مع سوريا والتأكيد على مسؤولية سوريا بإراقة دماء صهيونية، وطلب من السفراء إبلاغ حكومات الدول أنه فيما لو استمر الأمر على هذا النحو فإن إسرائيل ستتصرف بمثل ما يجب على كل حكومة مدركة لمسؤولياتها بالقيام به إزاء مواطنيها»[(٣)].

استمرت حملة التهويل والتهديد على لسان قادة العدو ضد سوريا للضغط عليها لمنع المقاومين العرب من مهاجمة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ففي ١٠ أيار (مايو) ١٩٦٧ أعلن الجنرال إسحاق رابين رئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي: أن إسرائيل ستشن هجوما خاطفا على سوريا وستحتل العاصمة دمشق لتسقط نظام الحكم فيها ثم نعود[(٤)].

لا بد من الاشارة إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول كان قد اعلن بتاريخ ١١ أيار (مايو) ١٩٦٧ أنه يجب على إسرائيل اتخاذ إجراءات لا تقل صرامة عما

(١) لطفي الخولي: ٥ يونيو الحقيقة والمستقبل، ص ٨٩.
(٢) Henry Cattan: Palestine,the Arabs & Israel, P 97.
(٣) أمين هويدي: أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧، ص ٢٠.
(٤) أمين هويدي: أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف، ص ١٩.

خريطة رقم ٢١

خريطة الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان يونيو/ حزيران ١٩٦٧[(١)]



(١) د. خيرية قاسمية: الصراع العربي - الإسرائيلي في خرائط، ص ١٢٩.

قامت به خلال مشاكل نيسان (أبريل)، فيما عاد وكرر يوم ١٣ أيار (مايو) للإذاعة الإسرائيلية بضرورة اتباع هذه السياسة الصارمة ضد السوريين للرد على سياستهم العسكرية[١].

أمام هذه الخطوات التصعيدية وضعت إسرائيل خطة قضت بحشد قواتها على الجبهة السورية للقضاء عليها لأنها مسبب الخطر الأول على إسرائيل، فيما عاد ليفي أشكول رئيس حكومتها وكرر تهديداته لسوريا باحتلالها وإسقاط النظام فيها[٢].

٨ - العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧

استمرت المناوشات وعمليات الكر والفر بين إسرائيل وجيرانها العرب حتى كان شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عندما شنت القوات العسكرية الإسرائيلية عدوانها على دول الجوار سوريا الأردن ومصر والتي كانت لها نتائج خطيرة على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

شكلت مرتفعات الجولان مشكلة لإسرائيل بسبب التهديد السوري للمستوطنات الإسرائيلية في وادي الحولة والجليل الأسفل ويضاف إلى ذلك خوف الإسرائيليين من قيام سوريا بتحويل مجرى نهر بانياس عن نهر الأردن لهذا عمدت إسرائيل فور سيطرتها على الجولان إلى بناء المستوطنات لاستغلال الجولان ولما لمرتفعاته من فوائد استراتيجية وعسكرية[٣].

الجولان هضبة جبلية معدل ارتفاعها يصل لحد ١٠٠٠ متر بمساحة تقريبية بحدود ١٧٥٠ كلم مربع تقع جنوب سوريا بطول ٦٥ كلم وعرض يتراوح بين ١٢ ـ ٢٥ كلم، وخلال حرب عام ١٩٦٧ استولت إسرائيل على ١٢٥٠ كلم مربع منها[٤].

هذا وتقع منطقة الحمة في الجزء الجنوبي الغربي من الجولان عند نقطة التقاء الحدود السورية ـ الأردنية ـ الفلسطينية تتألف من مدينة سياحية وأراضي زراعية وبعض القرى التابعة لها مثل التوافيق والحاوي والروض الأحمر وروض القطف والبرج،

---

(١) Henry Cattan: Palestine, the Arabs & Israel,Opcit p 98.

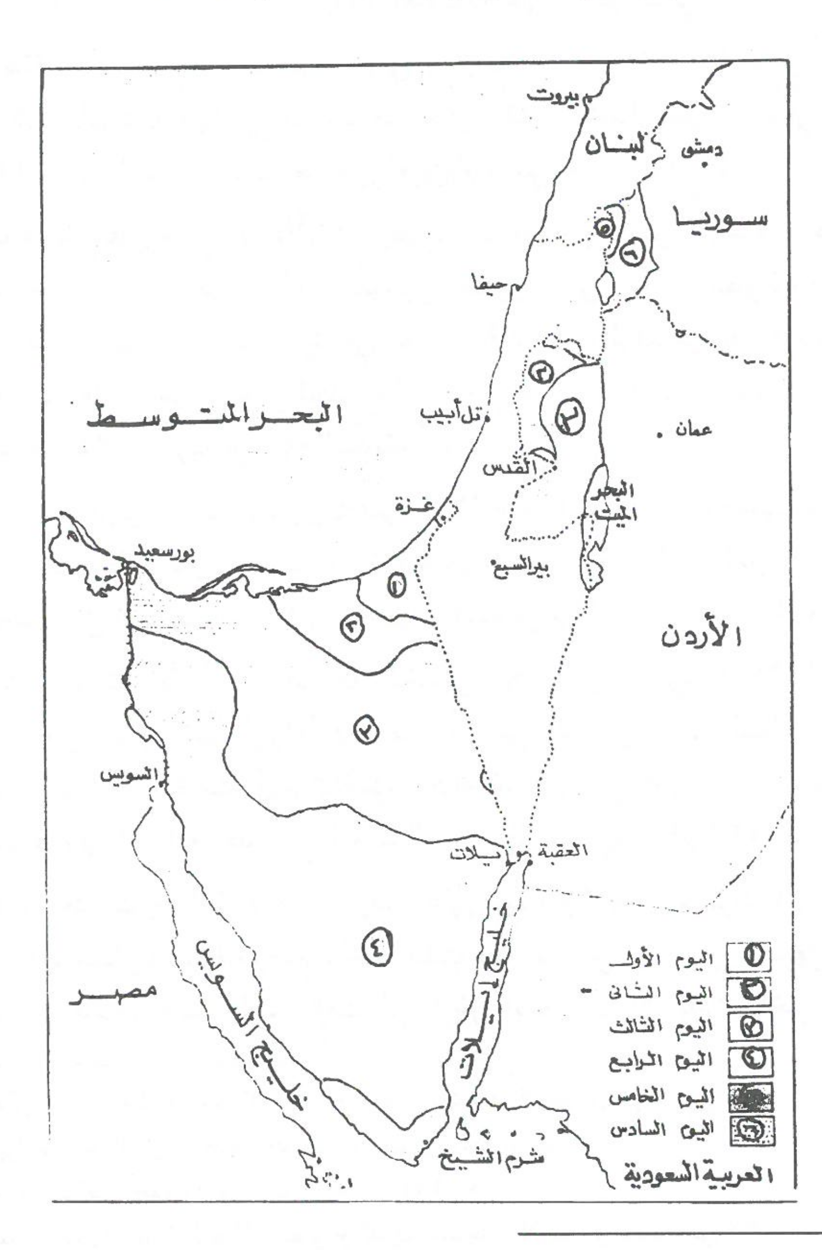
(٢) إبراهيم الحلو: حرب ٥ يونيو كما نراها وكما يراها العالم، ص ١٥.

(٣) اليشع ايفرات: الاستيطان الإسرائيلي، ص ١٣١.

(٤) محمد مصلح: الجولان الطريق إلى الاحتلال، ص ١.

خريطة رقم ٢٢

خريطة الهجوم الإسرائيلي:
الجولة العربية ـ الإسرائيلية الثالثة صيف ١٩٦٧[١]





---

(١) محمد حسنين هيكل: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النشأة - التطور ١٨٨٧-١٩٧٧، ص ٢٦٠.

وكانت تحت السيطرة السورية الكاملة مع الممر المؤدي إلى وادي اليرموك حتى حرب عام ١٩٦٧[١].

ويلاحظ مما تقدم أن المناطق المنزوعة السلاح الثلاث بين القوات السورية والإسرائيلية كانت حتى بداية العمليات العسكرية على النحو التالي:

المنطقة الشمالية تقدر مساحتها بحولي ٧,٥ كلم مربع بطول ٥كلم وعرض يصل لحدود ١,٥ كلم كان ثلثها يتبع لسوريا خاصة في القسم الشمالي منها، أما في جنوبها فسيطرة القوات السورية كانت تمر بتل العزيزيات حتى جنوب الدرباشية[٢].

المنطقة الوسطى غربي نهر الأردن سيطرت سوريا على هامش بسيط مما جعل نهر الأردن الحدود بين الطرفين، إلا أن السوريين اجتازوا بعض الأحيان خطوط الهدنة كما سيطروا على شاطئ بحيرة طبريا الشرقي الخاص بفلسطين والبالغ عرضه ١٠ م وحدّدوا مياهه مجالا إقليميا سوريا يصل لحد ٢٥٠ م داخل البحيرة، هذا وقد سيطر السوريون على مساحة ٣٤كلم مربع في هذه المنطقة[٣].

المنطقة الجنوبية سيطر السوريون على منطقة صغيرة شمالي قرية النقيب، ومنطقة صغيرة جانب منطقة حارب، ومساحة ثالثة صغيرة غربي قرية التوافيق العليا كذلك على قرية الحمة وكل ضفة نهر اليرموك ومساحتها ٣٠كلم مربع[٤]. (أنظر الخريطة رقم ٢١).

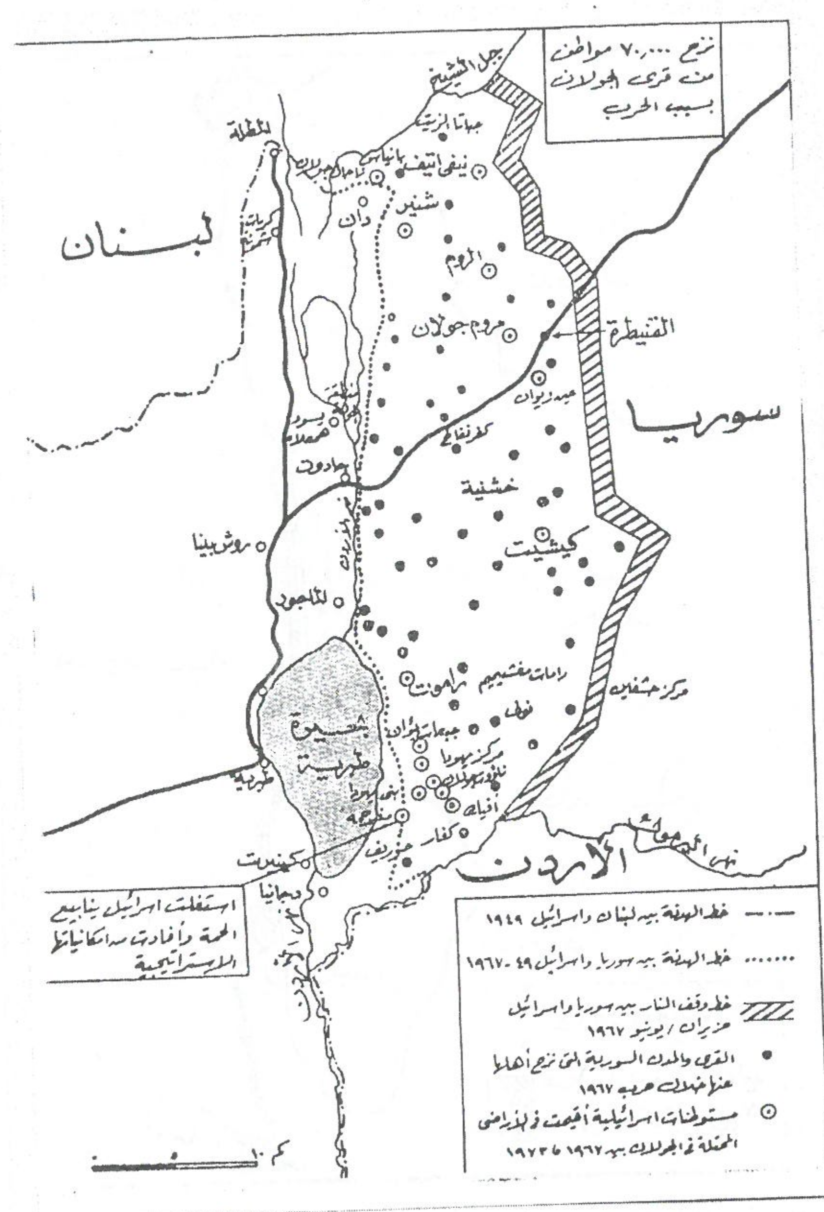
قامت القوات الإسرائيلية صبيحة الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بهجوم عسكري على مصر وسوريا والأردن وما تبقى من فلسطين تحت السيادة العربية، واستمر العدوان لمدة ستة أيام تمكنت خلاله إسرائيل من تغيير الوضع الجغرافي والعسكري وإيجاد واقع جديد في المنطقة[٥]. (أنظر الخريطة رقم ٢٢).

عندما اختارت إسرائيل فرض السيطرة على سيناء والقدس لم تترك على الحدود السورية قوة عسكرية كبيرة ووضعت خطة قبلت فيها إسرائيل غزواً سورياً لسهل الحولة وخسارة للناصرة، ومنذ ذلك الوقت لم يتوغل السوريون إلا قليلاً داخل فلسطين

(١) علي بدران: هضبة الجولان الصراع القديم المتجدد الأرض والمياه، ص ١٦.
(٢) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سوريا ولبنان، ص ٤٧.
(٣) موشي برافر: حدود أرض إسرائيل، ص ١٦٤-١٦٥.
(٤) علي بدوان: هضبة الجولان الصراع القديم المتجدد الأرض والمياه، ص ٣٦.
(٥) د. حسان حلاق وآخرون: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، ص ٤٦١ - ٤٦٥.

خريطة رقم ٢٣

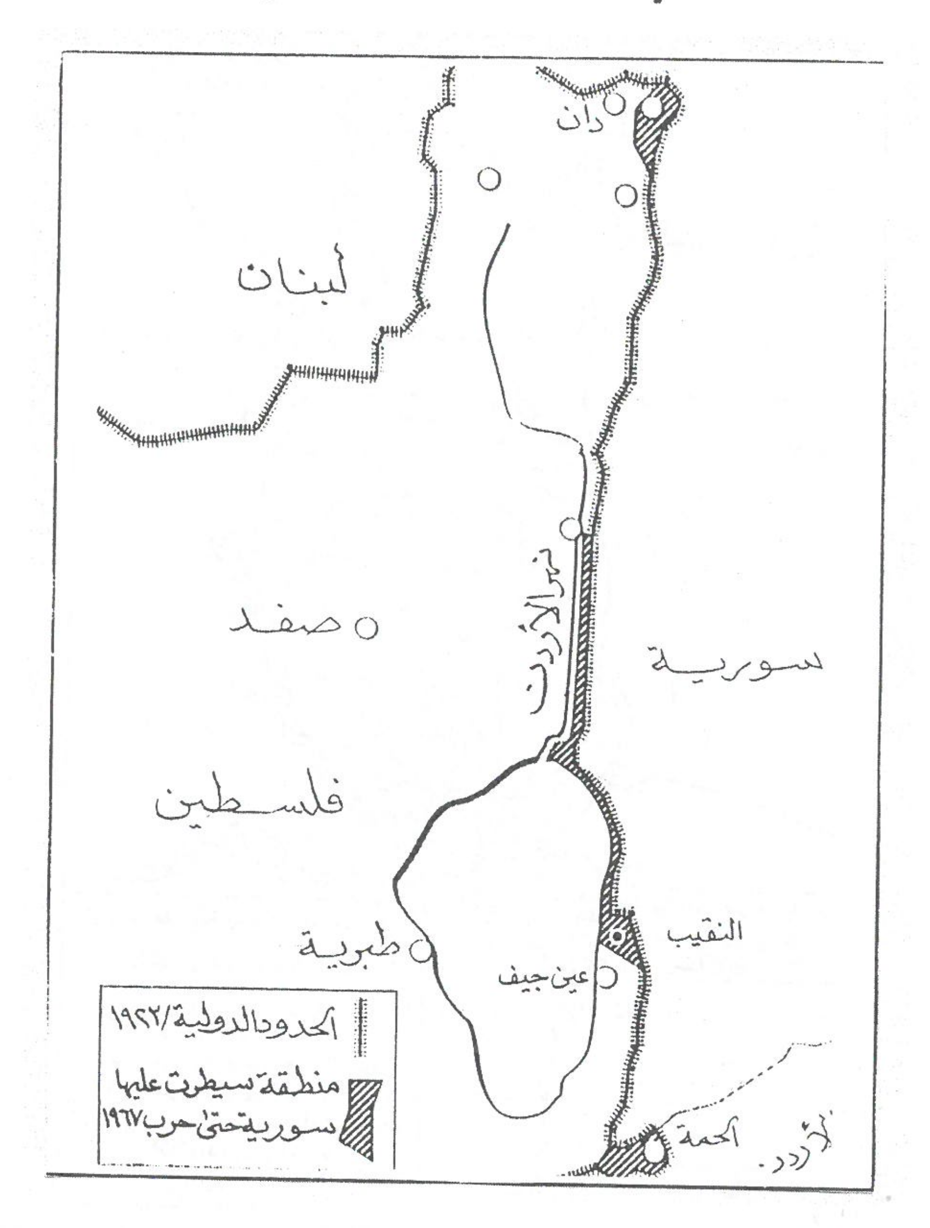
خريطة المنطقة السورية المحتلة من قبل إسرائيل خلال حرب عام ١٩٦٧[١]



(١) د. خيرية قاسمية الصراع العربي - الإسرائيلي في خرائط، ص ١٣١.

خريطة رقم ٢٤

خرائط المناطق التي كانت تسيطر عليها سوريا بين عامي ١٩٢٣ - ١٩٦٧ (بما في ذلك المناطق المنزوعة السلاح)[١]



(١) إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سورية ولبنان، ص ١١٤.

المحتلة. لكن بعد سيطرة إسرائيل على سيناء والقدس ركزت هجومها على سوريا، ففي ٩ حزيران (يونيو) تقدمت القوات الإسرائيلية شمال بحيرة طبريا وفي يوم ١٠ حزيران (يونيو) سيطر المشاة الإسرائيليون على القنيطرة ومسعدة، أما في جنوب بحيرة طبريا تقدمت القوات الإسرائيلية حتى بتونيا.

مساء يوم العاشر من حزيران (يونيو) أصبحت الطريق إلى دمشق مفتوحة فعمد السوريون إلى تسليم الشعب في دمشق السلاح تمهيدا لحرب شوارع ضد القوات الإسرائيلية، عندها أعلنت إسرائيل قبولها وقف إطلاق النار[١]. (أنظر الخريطة رقم ٢٣).

أصدر مجلس الأمن الدولي خلال جلسات متتالية قرارا بوقف إطلاق النار اعتبارا من ٦ و ٧ و ٩ حزيران (يونيو)، ففي ٦ حزيران (يونيو) أعلن الأردن قبوله رسميا وقف إطلاق النار، فيما قبلته مصر يوم ٨ حزيران (يونيو) وتبعتها سوريا يوم ٩ حزيران (يونيو) وعلى الرغم من قبول إسرائيل وقف إطلاق النار مساء ٩ حزيران (يونيو) إلا أنها واصلت عملياتها العسكرية ضد سوريا للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الجولان ذات القيمة الاستراتيجية من الناحية العسكرية والجغرافية[٢]. (أنظر الخريطة رقم ٢٤ و٢٥).

٩ - الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وسوريا ١٩٦٧ - ١٩٧٣

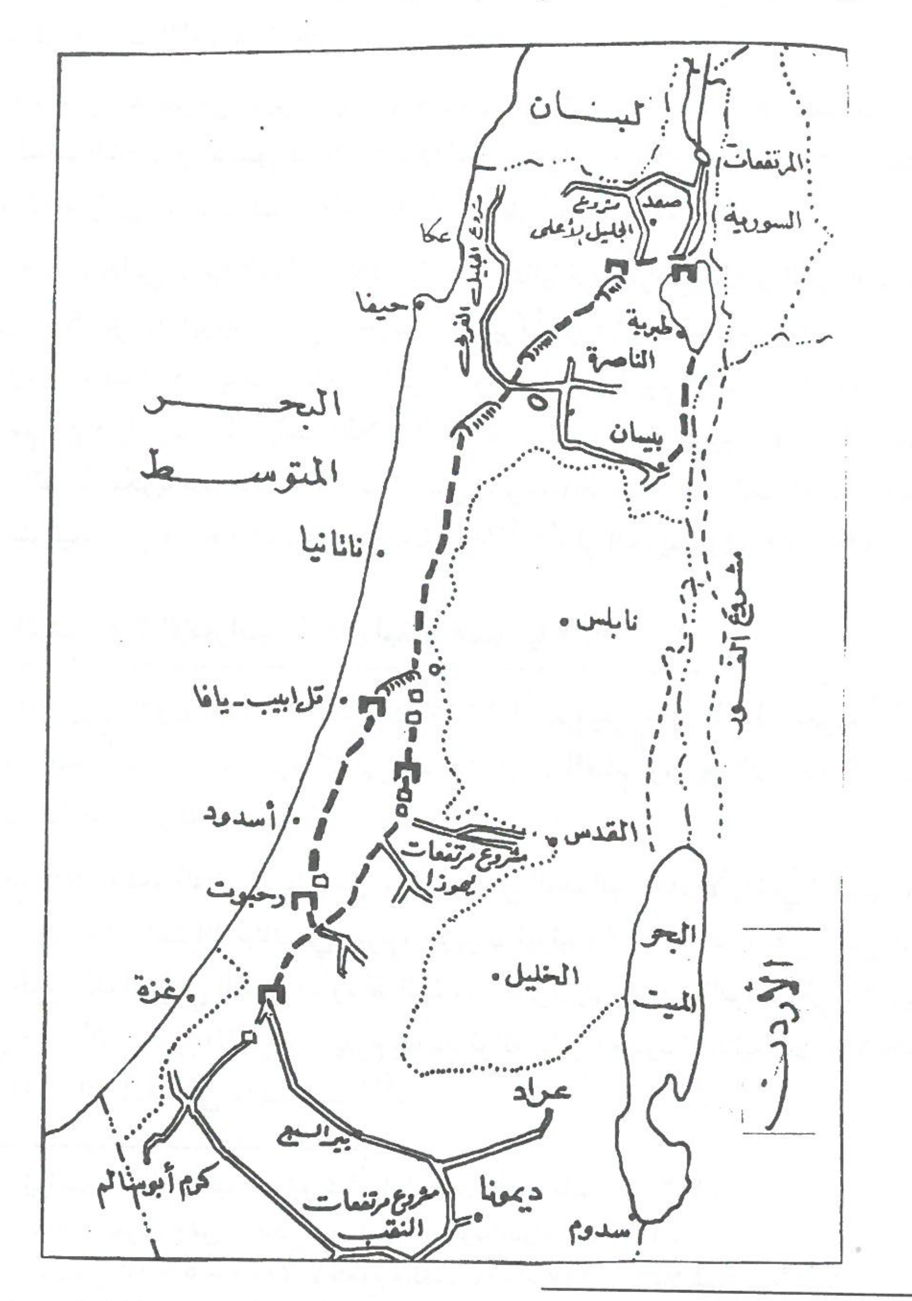
منذ اليوم الأول لعدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ الإسرائيلي على الدول العربية، أعلن رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي استعداد لبنان للقيام بواجبه لأن المعركة معركة لبنان كما هي معركة العرب[٣].

مع ذلك استمر القلق اللبناني من نوايا إسرائيل العدوانية تجاه الأراضي اللبنانية على الرغم من عدم اشتراك لبنان في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فيما نقل رئيس فريق المراقبين الدوليين في الشرق الأوسط المقدم أود بول إلى السفير الفرنسي في لبنان بيار لوي فاليز أن الجيش الإسرائيلي يقوم بحشد قواته على الحدود اللبنانية تمهيدا لاجتياح الأراضي اللبنانية حتى مدينة صيدا[٤].

(١) إبراهيم الحلو: حرب ٥ يونيو كما نراها وكما يراها العالم، ص ١٢٢.
(٢) عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ١٥٧.
(٣) المستقبل ١٣ - ٥ - ٢٠٠٠ الاقتطاع والضم بدأ عام ١٩٦٧ وشملا شبعا وكفرشوبا.
(٤) أني لوران - أنطوان بصبوص: الحروب السرية في للبنان، ص ٢٠٤.

خريطة رقم ٢٥

خريطة الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان بعد عام ١٩٦٧[١]



(١) محمد حسنين هيكل : المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النشأة – التطور ١٨٨٧-١٩٧٧، ص ٢٤٤.

من جهته أعلن موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي بعد انتهاء المعارك أن إسرائيل عدلت حدودها مع دول الجوار باستثناء ما أسماه ضرورة تعديل حدودنا الشمالية مع لبنان[١].

مقابل ذلك أعرب بن غوريون في رسالة أرسلها إلى الرئيس الفرنسي شارل ديغول عام ١٩٦٧ قال فيها : «أن أمنيتي في المستقبل جعل الحدود الشمالية لإسرائيل عند نهر الليطاني»[٢].

في حين أعلن ليفي اشكول وابا ايبان بأن حدود إسرائيل القديمة لم تعد مقبولة بعد تطورات ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وليس هناك اتفاق ساري المفعول بعد سقوط اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ سوى اتفاق وقف إطلاق النار وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧[٣].

وحري بالقول هنا أن رئيس مصلحة الاستعلامات الإسرائيلي الكولونيل برلمان قد أعلن أن إسرائيل كانت قادرة على الوصول إلى دمشق واحتلالها ولكنها اكتفت بمدينة القنيطرة حيث يمر خط النفط بين السعودية ومدينة صيدا اللبنانية، وأضاف أن العمق الذي سيطر عليه الإسرائيليين يقدر بحدود ٢٠كلم وهكذا للمرة الأولى نعمت الحولة وسهل طبريا بالأمن والطمأنينة من المدافع السورية[٤].

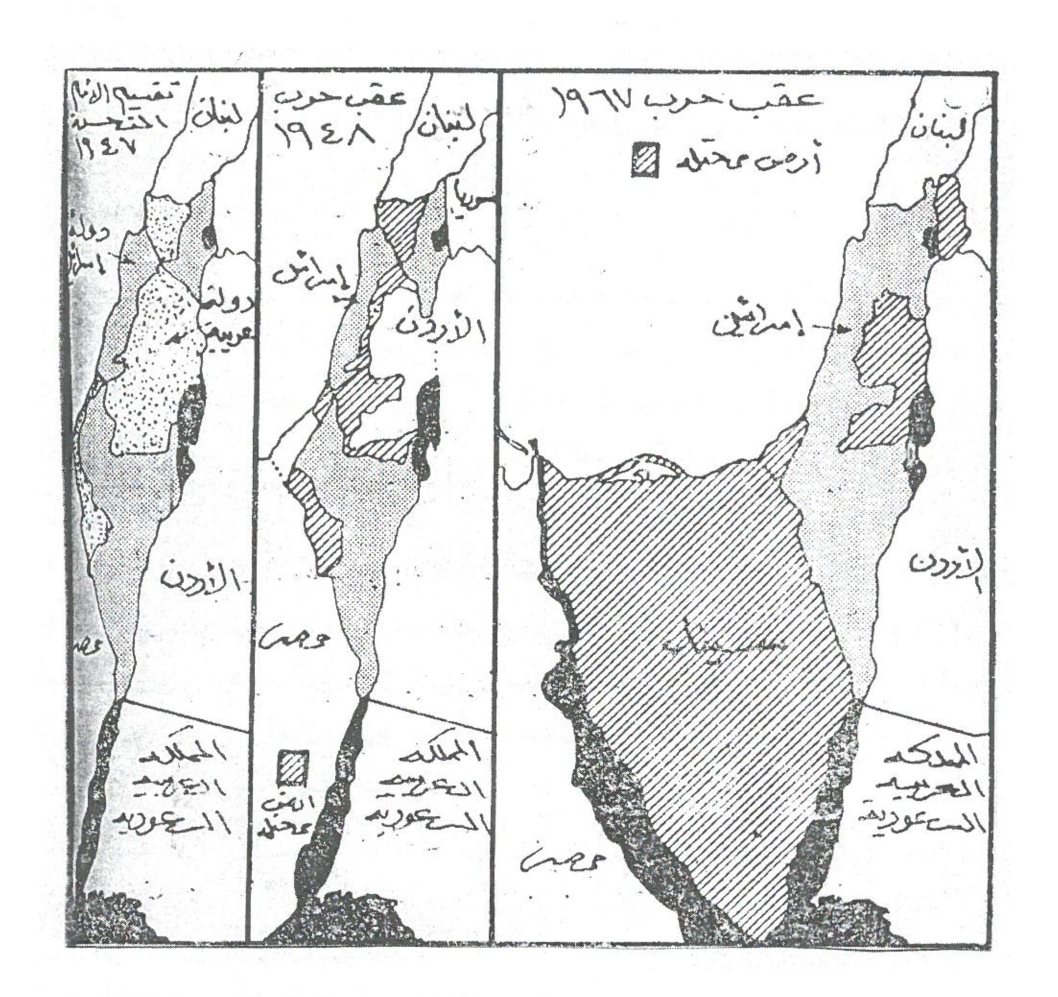
عاد وأعلن ايغال الون وزير العمل الإسرائيلي بتاريخ ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٧ بأن جميع الخرائط التي عمدت إسرائيل على إصدارها فورا بعد انتهاء حرب عام ١٩٦٧ قد أسقطت خطوط هدنة عام ١٩٤٩ التي أصبحت قديمة، كما عاد وأعلن في ١٥ تموز (يوليو) أن الأمن والسلام الإسرائيليان يحتمان على إسرائيل عدم إعادة الجولان إلى سوريا[٥]. (أنظر الخريطة رقم ٢٦).

الجدير ذكره أن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت بشكل طارئ بعد عدوان ١٩٦٧ على الأراضي العربية قد نددت بالموقف الخطير الذي خلقته القوات الإسرائيلية

(١) نايف دياب : الجنوب اللبناني واقع وقضية، ص ٧٩.
(٢) كمال حمدان : مخططات إسرائيل حيال مياه الجنوب اللبناني، ص ٢.
(٣) لطفي الخولي : ٥ يونيو الحقيقة والمستقبل، ص ٢٤٠.
(٤) إبراهيم الحلو : حرب ٥ يونيو كما نراها وكما يراها العالم، ص : ٦٢٣.
(٥) عادل رياض : الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص : ١٦٠.

خريطة رقم ٢٦

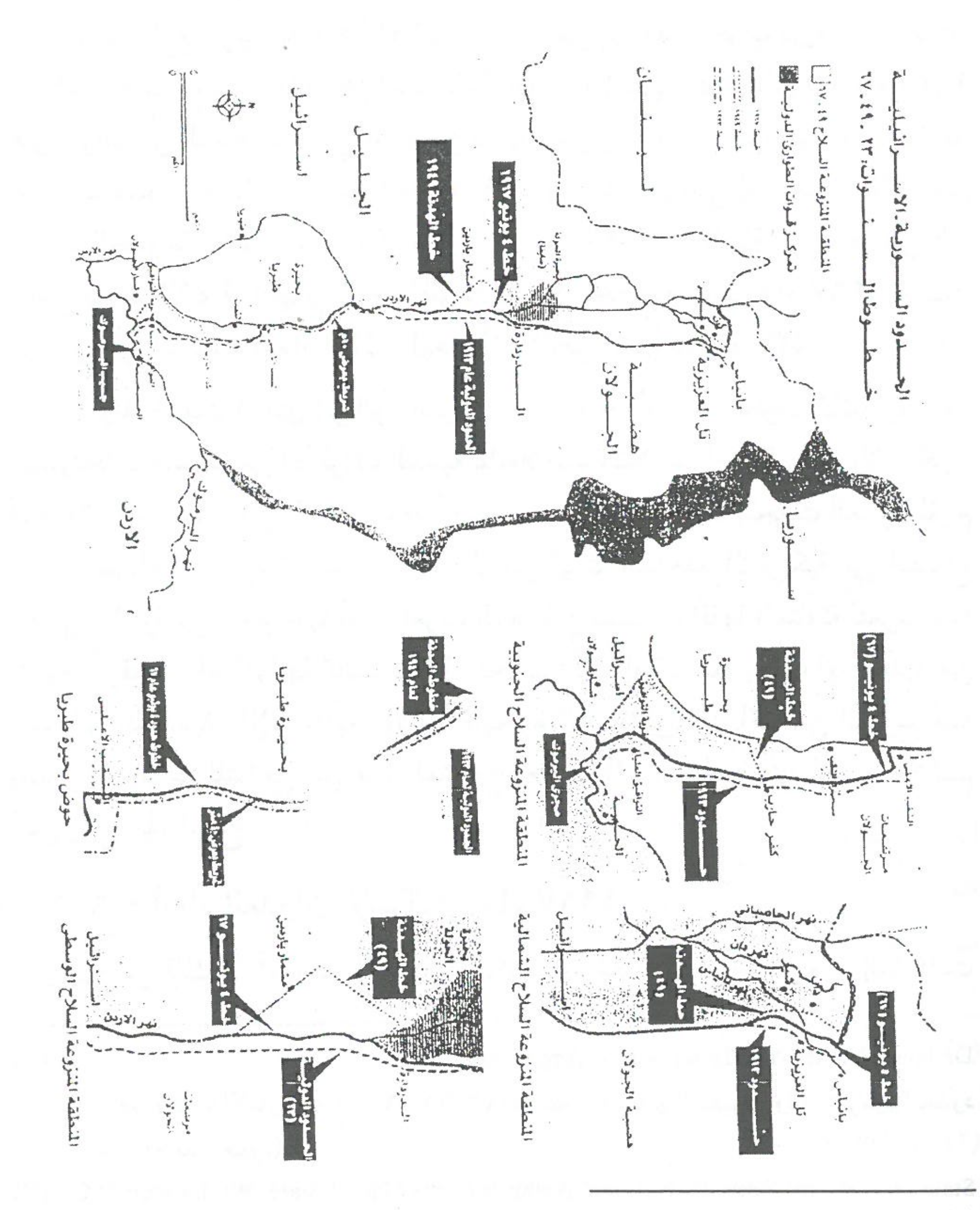
خريطة تطور التوسع الإسرائيلي من عام ١٩٤٧ إلى العام ١٩٦٧ (١)



(١) عبد الكريم درويش : حرب الساعات الست، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٠٢ .

خريطة رقم ٢٧

خريطة تطور الحدود السورية ـ الفلسطينية - الفلسطينية (الإسرائيلية) بين ١٩٢٣ - ١٩٦٧ (١)



(١) صحيفة المحرر نيوز، ١٧/ ٩/ ١٩٩٩ .

باحتلالها أراض عربية واعتبرت هذا العدوان سابقة خطيرة سيقوض دور الأمم المتحدة على اعتبار أن الدول الصغيرة في العالم أصبحت مهددة بأطماع الدول الكبيرة في ظل قانون الغابة هذا، كما دعت إلى احترام سيادة وأراضي كافة الدول ورفضها مبدأ القوة لاحتلال أراضي الآخرين[1].

كان من نتائج حرب العام ١٩٦٧ أن استغلت إسرائيل هذه الحرب ذريعة لعدم الوفاء بالتزامها حول ترسيم الحدود مع لبنان بناء لأحد بنود اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ على الرغم من المباحثات التي تمت بين لبنان وإسرائيل بحضور مراقبين دوليين، وقد استمرت هذه الاجتماعات حتى العام ١٩٦٧، ولم يتم التوصل إلى حلول إلا لبعض النقاط الحدودية الثانوية وفي ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٧ تم الاتفاق بين الطرفين إلى تأجيل توقيع الاتفاق النهائي لبعض الوقت، ولكن خلال عدوان عام ١٩٦٧ عمدت إسرائيل إلى المطالبة بإلغاء اتفاقية الهدنة[2]. (أنظر الخريطة رقم ٢٧).

هذا وقد كشفت إحدى الوثائق السرية الأمريكية أن أسباب الحرب كانت بخلاف التصريحات السائدة من الأطراف المعنية بالخلاف، فنقلا عن أحد العملاء الأمريكيين أفاد بأن أحد المسؤولين السوفيات قد أخبره أن موسكو كانت قد شجعت العرب للقيام بحرب طويلة الأمد ضد إسرائيل لإدخال الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع العربي الإسرائيلي وإحراجها أمام العرب المعتدلين بسبب مواقفها المناوئة للعرب مما يتحرج موقفها خاصة وأنها كانت بمأزق الحرب الإفيتنامية، مما يسبب لها العديد من المشاكل السياسية والإقتصادية، إلا أن الهجوم الإسرائيلي كان أكبر من المتوقع مما إضطر السوفيات للتراجع عن هذا المشروع بعد أن أثبت فشله وحتى لايبدو وكأنهم أشرار في هذا النزاع[3].

٩-١ - أبعاد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧

يتضح من ذلك أن أسباب الإنفجار لم تكن على علاقة مباشرة بالمياه، وإنما كانت

(١) Dr Jamal Nasser: The Israel War of Aggression, P 31.

(٢) صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١٢-٦-٢٠٠٠، (دراسة) بين الضم الصهيوني واعادة ترسيم الحدود (معين أحمد محمود).

(٣) State Department Records, National Archives of the United State, Washington D.C Documents No. 000047, dated June 8, 1967.

بسبب العمليات العسكرية الفدائية على الحدود الأردنية الإسرائيلية من قبل الفدائيين الفلسطينيين، وكذلك الحوادث على الحدود السورية ـ الإسرائيلية خاصة مع وصول حزب البعث في سوريا إلى الحكم بتاريخ ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦[1].

وهكذا فإن الادعاءات التي قالت ان أسباب الحرب هي المياه بعيدة عن الحقيقة، فالملاحظ أنه خلال المفاوضات لإنهاء الحرب ومرحلة فصل القوات لم تتطرق إلى موضوع المياه، فيما لخصت مذكرة أمريكية عام ١٩٦٧ أهداف إسرائيل من الحرب بما يلي :

- تدمير القوة للحركة الراديكالية الإشتراكية وفي مقدمها نظام عبد الناصر.
- تدمير أكثر ما يمكن تدميره من سلاح العرب الذي يشكل خطرا على إسرائيل مما يفسح المجال أمام إسرائيل وإيران وتركيا على بروزهم كقوة بارزة في المنطقة.
- القضاء على النظام السوري والحد من خطر سوريا تجاه إسرائيل، كذلك القضاء على الأردن كدولة حديثة قد تسبب المشاكل لإسرائيل.
- وفي سبيل ذلك سوف تعارض إسرائيل ما يلي :

أ ـ أي وقف لإطلاق النار.

ب - العودة إلى أي وضع مشابه لما كان قائما قبل الحرب.

ج - أي عملية سوفياتية تستهدف إنقاذ عبد الناصر.

ومن خلال ذلك لم يتم التطرق لموضوع المياه في ظل هذه الأهداف أو المطالب الإسرائيلية أو المطالب العربية[2] من جهة أخرى وعلى الحدود اللبنانية الفلسطينية عمدت إسرائيل ومنذ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بحشد قواتها مع لبنان على الرغم من سريان وقف إطلاق النار[3]، وفي ١٥ حزيران (يونيو) اجتاحت القوات الإسرائيلية

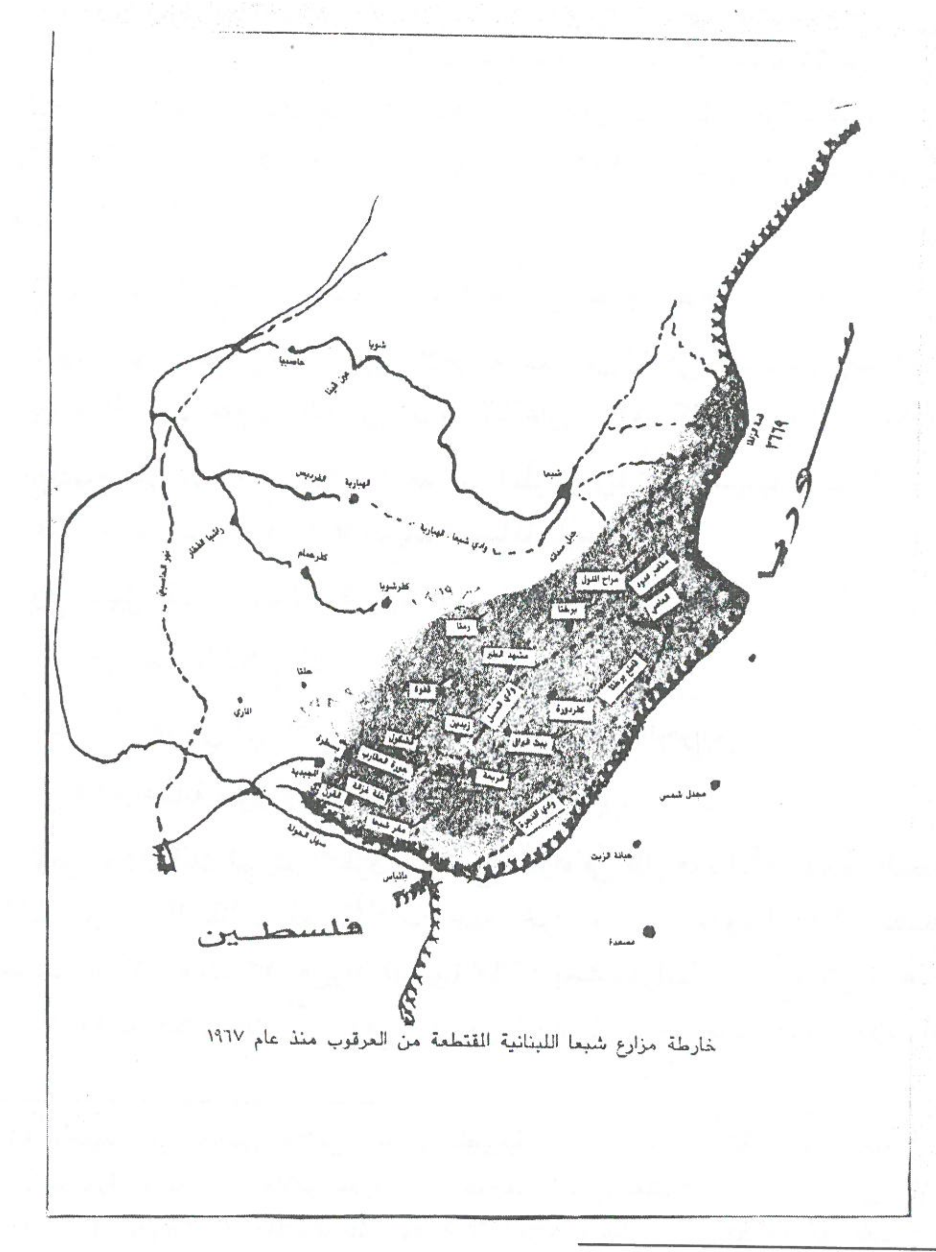
(١) العماد أول مصطفى طلاس: سورية الطبيعية، دراسة جيوبوليتيكية وجيوتاريخية (دراسة دكتوراه)، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق سوريا ٢٠٠١، ص ١١٢٧.

(٢) State Department Records, National Archives of the United State, Washington D.C Documents No. 00036, Dated June 6, 1967, Prepared by Richard Helm CIA Director.

(٣) الشراع ١٥ - ٥ - ٢٠٠٠، العدد ٩٣٩، ص ٢٠.

خريطة رقم ٢٨

خريطة موقع مزارع شبعا[1]



خارطة مزارع شبعا اللبنانية المقتطعة من العرقوب منذ عام ١٩٦٧

(١) هيئة أبناء العرقوب: المجلس الأهلي العام، مزارع شبعا اللبنانية في مواجهة الأطماع الصهيونية، ص ٤٠.

بعض المناطق اللبنانية في منطقة شبعا ومنها مغر شبعا وخلة غزالة وضهر البيدر وفشكول وعمدت إلى تهجير سكان هذه المزارع[1]. (أنظر الخريطة رقم ٢٨).

٩-٢ - إغتصاب مزارع شبعا والخطر الإسرائيلي على لبنان

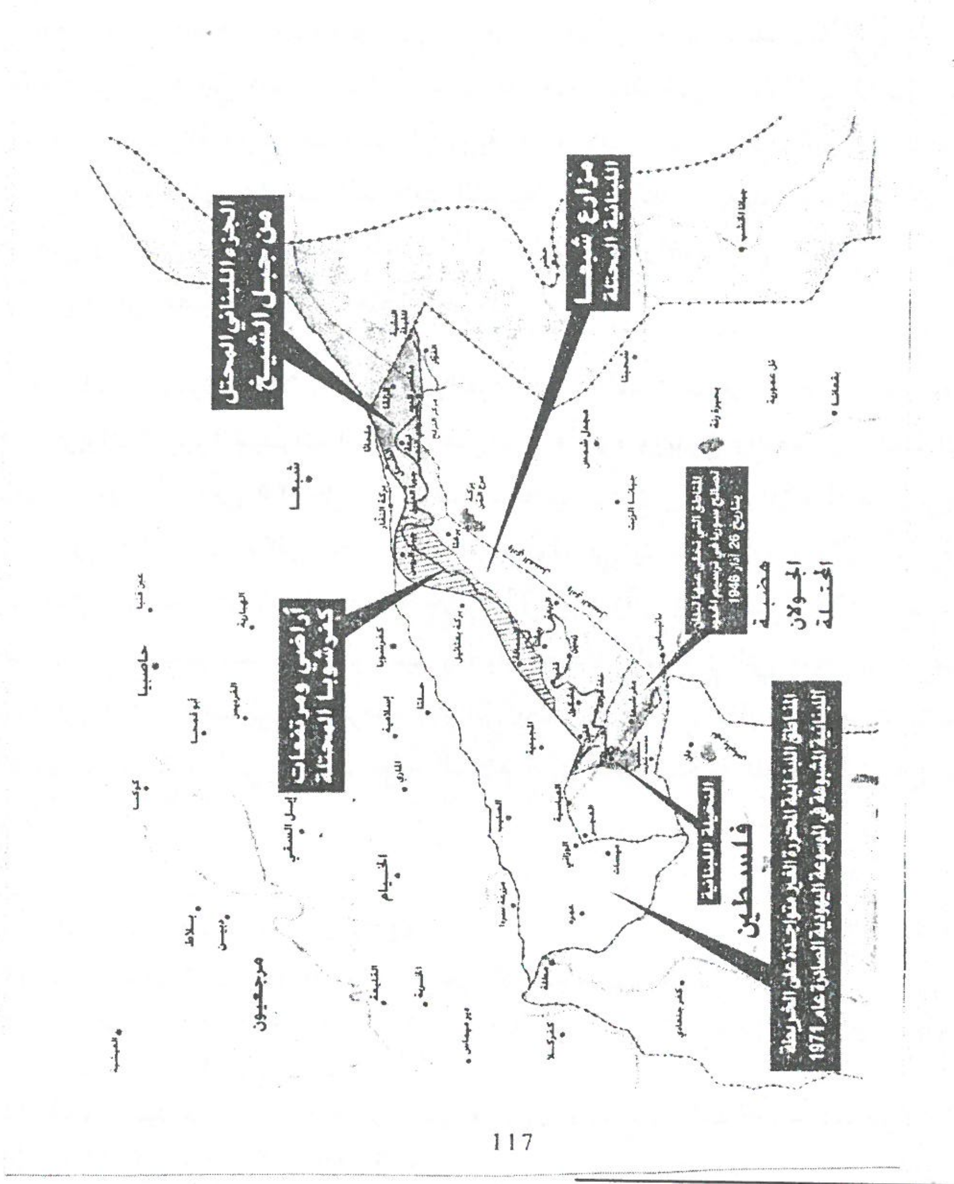
تقع مزارع شبعا في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة العرقوب بطول تقريبي ٢٥كلم ومعدل عرض تقريبي ٨كلم وتمتد أراضيها من قمة الزلقا إلى تل القاضي (دان) على الحدود الفلسطينية وتبلغ مساحتها التقريبية ٢٠٠ كلم مربع وتتألف من العديد من المزارع التي تقطنها عشرات العائلات اللبنانية[2]، وهكذا تحيطها لبنان - سوريا - فلسطين وتلامس أراضيها سهل الحولة[3]، كما تشرف أراضيها على جزء من الجليل الأعلى وعلى هضبة الجولان ومنطقة حوران[4].

واصلت إسرائيل احتلال المزارع والقرى في منطقة شبعا في مرحلة ثانية، ففي ٢٠ حزيران (يونيو) سيطرت إسرائيل على مزارع قنوة وزبدين والرمقا وعمدت إلى تهجير أهلها[5]، وفي ٢٥ حزيران (يونيو) سقطت مزارع بيت البراق والربعة وبرختا الفوقا وبرختا التحتا وكفر دورة. ومراح الملول في يد قوات الاحتلال[6]، وفي المرحلتين الرابعة والخامسة بين ٢٦ حزيران (يونيو) وآب (أغسطس) ١٩٦٧ عمدت إسرائيل إلى تفجير المنازل والزرائب والآبار في كل المزارع التي سيطرت عليها، بينما في ٧ آب (أغسطس) أحرقت إسرائيل بعض الحقول والغابات ودمرت مشهد الطيري وهو مقام النبي إبراهيم عليه السلام الذي يعود ملكيته للوقف الشرعي في لبنان[7].

(١) العهد ١٢ - ٥ - ٢٠٠٠، العدد ٨٤٧.
(٢) هيئة أبناء العرقوب: مزارع شبعا في مواجهة الأطماع الصهيونية، ص: ٧ - ٨.
(٣) المستقبل ١ - ٥ أ ٢٠٠٠. العدد٢٨٥، هيئة أبناء العرقوب: مزارع شبعا في مواجهة الأطماع الصهيونية، ص٧ - ٨.
(٤) عدنان السيد حسين: الاحتلال الإسرائيلي في لبنان الاقتطاع ومساءلة الانسحاب، ص: ١٠.
(٥) الديار ٢٢ - ٤ - ٢٠٠٠ العدد ٤١٦٠.
(٦) السفير ١٤ - ١١ - ١٩٩٩، العدد ٨٤٥١.
(٧) هيئة أبناء العرقوب: مزارع شبعا في مواجهة الأطماع الصهيونية، ص: ١٢.

خريطة رقم ٢٩

خريطة تظهر الاحتلال الإسرائيلي لمناطق شبعا وكفرشوبا وجبل الشيخ[(١)]



(١) ناجي جرجي زيدان: إعتراف رسمي إسرائيلي بلبنانية مزارع شبعا ومرتفعات كفر شوبا... ص ١١٧.

في حين صرح الحاج علي حسين هاشم نائب رئيس بلدية شبعا السابق لمراسل صحيفة المستقبل بأن المزارع التي كانت مأهولة بالسكان هي زبدين وحارة قنوة وفشكول وجورة العقارب وخلة غزالة ومزرعة القرن ورمتا والربعة وبيت البراق وكفر دورة والرصيف وبرختا ومراح الملول وبسطرة[(١)]، وكان يسكن المزارع ١٢٠٠ عائلة بشكل عام صيفا و٦٠٠ عائلة خلال فصل الشتاء[(٢)].

لم يتوقف الاحتلال الإسرائيلي فقط في منطقة شبعا بل تعدى ذلك إلى منطقة العرقوب حيث سيطرت إسرائيل على وادي الخنساء والبحاصر ورويسة بيت المراس ورويسة السماق والجبل الأحمر وجبل الروس وهذه المناطق تمتد بين كفرشوبا وكفر حمام وشبعا ومنطقة القنيطرة[(٣)].

على الرغم من وجود اتفاقية هدنة بين لبنان وإسرائيل منذ عام ١٩٤٩ وعدم مشاركة لبنان في الحرب عام ١٩٦٧ إلا أن إسرائيل عمدت إلى خرق الهدنة وتخطت الحدود الدولية المعترف بها وسيطرت على بعض المناطق اللبنانية[(٤)]، وتذرعت إسرائيل بتبريرات واهية لإعطاء صفة قانونية لعدوانها، فأعلنت أن خطاب الرئيس كرامي رئيس وزراء لبنان المؤيد للحرب خلال عدوان ١٩٦٧ قد وضع لبنان إلى جانب العرب، لهذا سارع وزير خارجيتها أبا إيبان في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٦٧ ليعلن سقوط اتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل، في حين أكد وزير الخارجية اللبناني جورج حكيم في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٧ ومن ثم وزير الخارجية الجديد في الحكومة الجديدة فؤاد بطرس عام ١٩٦٨ تمسك لبنان باتفاقية الهدنة[(٥)]. (أنظر الخريطة رقم ٢٩).

كانت إسرائيل ما تزال تطمح بالسيطرة على مياه الليطاني لتطوير النقب، ففي تصريح لليفي أشكول نشرته صحيفة لوموند في ٨ تموز (يوليو) ١٩٦٧ دليل على أن إسرائيل ما زالت تطمع بالسيطرة المائية على المنابع المائية وروافد نهر الأردن وذلك حين قال لو أمكننا اكتشاف الماء في هذه المنطقة ولو استطعنا السيطرة على مياه نهر الليطاني ولو

(١) المستقبل ١٣ - ٥ - ٢٠٠٠، العدد ٢٨٥.
(٢) هيئة أبناء العرقوب: مزارع شبعا في مواجهة الأطماع الصهيونية، ص: ١٣.
(٣) عدنان السيد حسين: الاحتلال الإسرائيلي في لبنان الاقتطاع ومساءلة الانسحاب، ص: ١٠.
(٤) المستقبل ٣٠ - ٥ - ٢٠٠٠، العدد ٣٠٣.
(٥) الشراع ١٥ - ٥- ٢٠٠٠، العدد ٩٣٩، ص ٢١.

من خلال مشروع جونستون المائي بدلا من هدر مياهه إلى البحر عبر قنوات موجودة لاستطعنا تحقيق الأفضل[1].

من جهتها أوردت صحيفة «الجيروسالم بوست Jerusalem Post» في عددها الصادر بتاريخ ٧ آب (أغسطس) ١٩٦٧ عن نية إسرائيل بإعادة إحياء مشروعها القديم لجر مياه نهر الأردن من قرب جسر بنات يعقوب الذي سبق وأوقفته سوريا عن العمل عام ١٩٥٣، وأبرزت الفائدة من هذا العمل مؤكدة انه سيرفع مستوى المياه في بحيرة طبريا بمعدل ١ متر، كما عاد ليفي اشكول رئيس الحكومة الإسرائيلية من جهته وبتاريخ ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ وأعرب عن استنكاره الشديد لأن ما يقارب من نصف مليار متر مكعب من مياه نهر الليطاني تذهب هدرا إلى البحر[2].

في المقابل وُزِّعَ منشور في أمريكا بعنوان مستقبل إسرائيل والعالم واشتمل المنشور على خرائط لإسرائيل قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وخرائط أخرى لإسرائيل بعد حرب حزيران (يونيو) بالإضافة إلى خرائط حول إسرائيل المستقبل وقد تم رسمها على شكل مستطيل يمتد من وادي العريش إلى جبال طوروس بما يظهر نوايا إسرائيل العدوانية والتوسعية التي كانت لا تزال تشكل هاجسا لدى حكامها[3].

من الملاحظ أنه بعد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ على الدول العربية استطاعت تحقيق العديد من أهدافها القديمة، فبعد أن كان الأردن وسوريا يسيطران على العديد من منابع مياه نهر الأردن استطاعت إسرائيل ضم الجزء الأكبر من هذه المنابع التي طالما كانت قد اعتبرتها حيوية لأمنها واقتصادها وحاولت مرارا في السابق السيطرة عليها[4]، في المقابل بقيت الأطماع الإسرائيلية في الموارد المائية والأراضي اللبنانية مستمرة فقد نقلت صحيفة فلسطين اليهودية البريطانية في الفترة نفسها أن المجال الاستراتيجي الطبيعي للدفاع عن إسرائيل هو بضمان السيطرة على تلك المسافة القصيرة شمال صيدا وصولا حتى أقصى الجنوب اللبناني، بالإضافة إلى مخرج سهل البقاع لجهة الجنوب وذلك لتأمين العوامل التالية:

---

(١) أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، ص: ٥٨٧.
(٢) أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، ص: ٥٨٨ - ٥٨٩.
(٣) الأنوار ١٠ - ٤ - ١٩٦٨ العدد ٢٦٧٧.
(٤) Charles Douglas - Home: The Arabs and Israel, P 59.

- سهولة الدفاع عن شمال إسرائيل.
- تأمين مساحة كافية للتوسع الاقتصادي.
- ضم كافة المناطق التي يمكن أن تسبب المتاعب لإسرائيل في المستقبل.

ومن خلال ذلك فقد اختصر قادة دولة إسرائيل هذه الشروط «بمزارع شبعا وجبل الشيخ ومرتفعاته ومنحدراته وقممه»[1].

أمام استمرار الخطر الإسرائيلي على لبنان وفي الأطماع المبيتة أعلن رئيس الحكومة عبد الله اليافي أن الخطر الإسرائيلي على لبنان لا جدال فيه، فإسرائيل لا زالت تطمع بالجنوب اللبناني إلى جانب طمعها بالمياه اللبنانية[2].

ومن الملاحظ هنا أن غولدا مائير رئيسة حكومة إسرائيل وفي سياق ردها على سؤال طرحه مراسل صحيفة معاريف الإسرائيلية عن ماهية الأراضي التي تعتبرها إسرائيل حيوية، فكان جوابها: إذا كنت تحاول الحصول على تحديد للحدود فهذا غير ممكن، وأي معاهدة سلام في المستقبل سيكون هناك أولويات لأمن بلادنا ولا بد من إدخال تعديلات على الحدود بحيث تكون مناسبة مع مصالحنا وحاجاتنا[3].

حذر نائب رئيس مجلس النواب اللبناني منير أبو فاضل سنة ١٩٦٩ الحكومة اللبنانية من مغبة تغاضيها عن مراقبة عمليات بيع الأراضي اللبنانية للأجانب، خاصة وأن بعض الذين يشترون عقارات لأشخاص في جنيف ولندن وباريس يقومون بذلك لحساب الصهيونية العالمية[4]، فيما أعلن النائب السابق الدكتور علي ماضي في أكثر من مناسبة له أنه «تبلغ في العام ١٩٦٩ من أحد الضباط الشرعيين دعوة رسمية لبنانية إلى وجوب تخفيف المطالبة الدائمة بالمزارع وإثارة موضوع الاحتلال الإسرائيلي لها، لأن ذلك يزعج الإسرائيليين، والحكومة آنذاك ليست في وارد إثارة خلافات مع إسرائيل»[5]، من

---

(١) يوسف ديب: مزارع شبعا دراسة وثائقية لمراحل الاحتلال والاقتلاع والأطماع وتأكيد الحق اللبناني، إصدار مجلس النواب اللبناني بالتعاون مع لجنة ١٤ يذار و١٨ نيسان، ص ٤٢.
(٢) المركز العربي للمعلومات: الاعتداءات الإسرائيلية يوميات وثائق مواقف لبنان ١٩٤٩-١٩٨٥، ص ٣٧.
(٣) الشراع ١٥ - ٥ - ٢٠٠٠، العدد ٩٣٩، ص ٢٢.
(٤) السفير ١٥ - ١١ - ١٩٩٩، العدد ٨٤٥٢.
(٥) هيئة أبناء العرقوب - المجلس الأهلي العام: مزارع شبعا اللبنانية في مواجهة الأطماع الصهيونية، ص ٦.

جهة ثانية استمرت إسرائيل في إطلاق تهديداتها للبنان حيث أكد دايان في ٣ آب (أغسطس) ١٩٦٩ في تصريح له «أنه لن يكون مسموحا للعرب تعيين حدود دولة إسرائيل، ولن تكون إيلات حدها الجنوبي وإنما شرم الشيخ ولن تكون المطلة حدنا الشمالي بل القنيطرة، بينما حدودنا الغربية ستمتد حتى عمق سيناء...»(١).

استمر التكتم والتعتيم لما تقوم به إسرائيل من احتلال واغتصاب للأراضي اللبنانية حتى عام ١٩٧٠، حيث بدأت ترد معلومات عن تقدم إسرائيلي نحو تلال حدودية لبنانية فيما حاولت إسرائيل إنكار ونفي هذه التهم، بينما أكد المواطنون اللبنانيون هذه المزاعم والتعديات خاصة في المنطقة التي تعرف بالباط حيث تمركزت قوات إسرائيلية فيها وهي نقطة على الحدود الجنوبية الشرقية لعيترون، في هذا الوقت استمرت عمليات القضم للأراضي اللبنانية ففي أيار (مايو) ١٩٧٠ احتلت إسرائيل أراضي قرب العديسة ومناطق أخرى من الجنوب اللبناني(٢) مما أضطر مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قراره رقم ٢٧٩ تاريخ ١٢ أيار (مايو) ١٩٧٠ وطالب فيه إسرائيل بالانسحاب الفوري من الأراضي اللبنانية(٣).

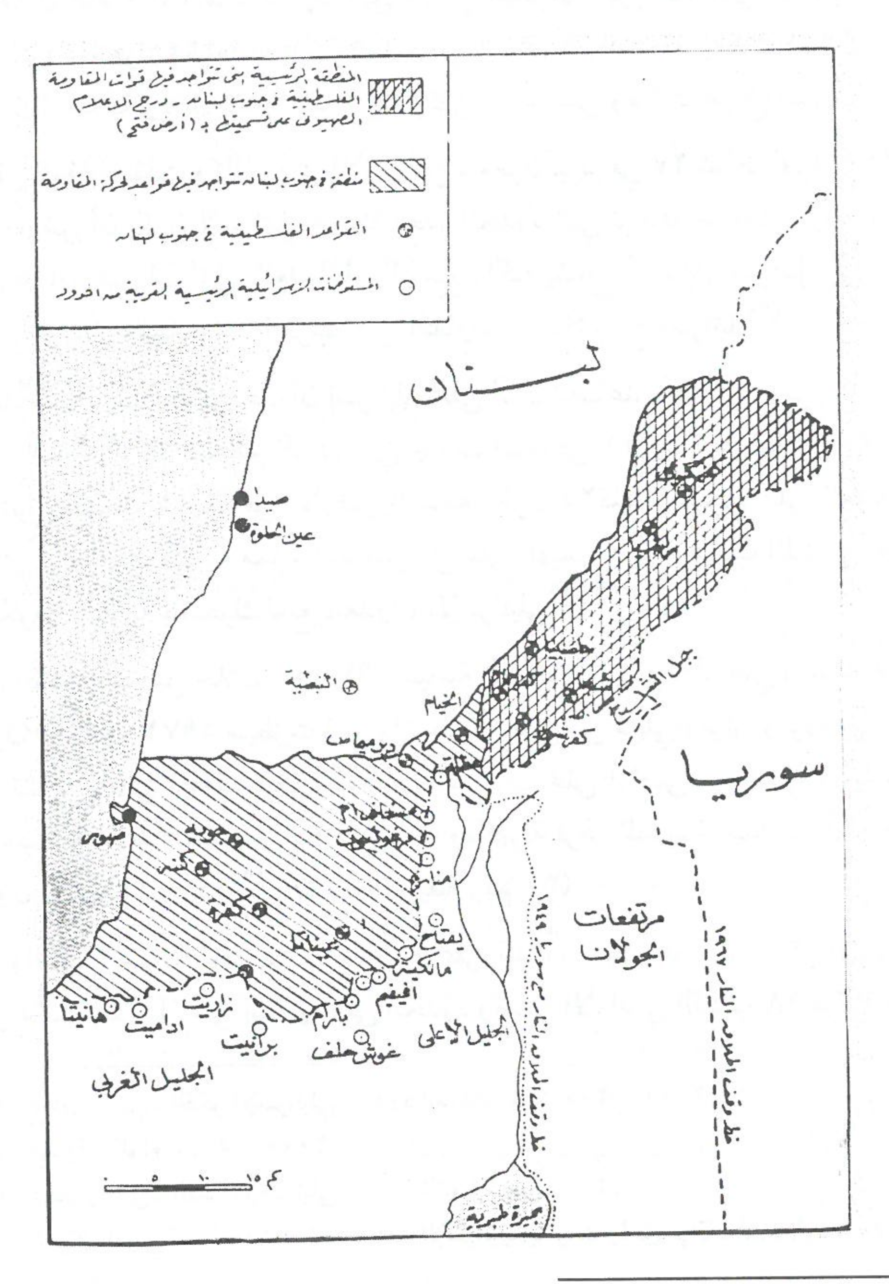
إزاء هذه التطورات أبدى رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى السيد موسى الصدر تخوفه من أن يكون التعدي الإسرائيلي الحاصل وخاصة على قرية العديسة مقدمة لعملية إسرائيلية لتعديل الحدود في ظل استمرار إسرائيل اعتمادها سياسة اقتطاع مساحات صغيرة من الأراضي على طول الحدود اللبنانية الفلسطينية، وأبدى استغرابه من صمت الحكومة اللبنانية من التعديات الإسرائيلية وقيامها بعبور الحدود واستجواب مواطنين لبنانيين دون أن يرافق ذلك أي تحرك حكومي لبناني للإعتراض في المحافل الدولية(٤).

هذا ونقلت صحيفة معاريف عن مناحيم بيغن في عددها الصادر في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ أن الإسرائيليين يريدون التفاوض مع العرب، ولكن على العرب إبداء

(١) عادل رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ١٩١.
(٢) السفير ١٥ - ١١ - ١٩٩٩، العدد ٨٤٥٢.
(٣) عدنان السيد حسين: التسوية الصعبة، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص ٥٧.
(٤) المركز العربي للمعلومات: الاعتداءات الإسرائيلية يوميات وثائق مواقف لبنان ١٩٤٩-١٩٨٥، ص ٥١.

خريطة رقم ٣٠

خريطة تظهر مواقع حركة المقاومة في جنوب لبنان ١٩٦٨ - ١٩٧٣(١)



(١) د. خيرية قاسمية: الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط، ص ١٤١.

موافقتهم على وجود تغييرات على الحدود التي سبقت حرب ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وبما أن العرب لا يوافقون على هذه التغييرات فإذا لا مفاوضات للاتفاق مع العرب[١].

خلال عام ١٩٧٠استمرت إسرائيل بفرض سيطرتها على الأراضي اللبنانية فشقت طرقات وسط مزارع شبعا، وبدلت العديد من المعالم في المنطقة وطالت هذه التعديات مزارع المجيدية وتلال بلدتي كفر شوبا وكفر حمام حتى وصلت خراج بلدة شبعا[٢].

في المقابل نقلت وكالة رويتر للأنباء عن شمعون بيريز في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٧١ انه يعارض أن يكون لإسرائيل خريطة تحدد الحدود التي تريدها إسرائيل، وأضاف أنه لا يريد أن يتهم إسرائيل بالعدوانية والتوسع ولكنه يشجع أن تبادر إسرائيل إلى تقديم هذه الخريطة عندما يوافق العرب على التفاوض المباشر مع إسرائيل[٣].

بدأت التحذيرات من عدوان إسرائيلي على لبنان تتصاعد، فقد صرح نور الدين نور الدين الناطق باسم التجمع الوطني في جنوب لبنان في ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٧١ بأن إسرائيل قضمت شريطا من الأرض اللبنانية بطول ٢٥كلم ويحتوي على العديد من القرى والمزارع اللبنانية مما ساعد إسرائيل على الهيمنة على الجنوب اللبناني وطالب الحكومة اللبنانية بالتحرك لمنع العدوان الإسرائيلي[٤].

واصلت إسرائيل خلال عام ١٩٧١ سياسة الاقتطاع والضم للأراضي اللبنانية ففي ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ سيطرت إسرائيل على أراضي بين قريتي رميش ومروحين، وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه سيطرت على أراضي بين قريتي رامية وعيتا الشعب، فيما بدأت بوضع أسلاك شائكة ومكهربة قرب العديسة ابتدأ من أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١[٥]. (أنظر الخريطة رقم ٣٠).

توالت الأعمال العدوانية الإسرائيلية على لبنان، حيث بلغت المراكز الإسرائيلية التي قامت إسرائيل على إنشائها على الحدود وضمن الأراضي اللبنانية ١٨ مركزا وذلك

(١) عادل رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص: ٢٠٠ – ٢٠٠١.
(٢) صحيفة اللواء ٥ – ٥ – ٢٠٠٠.
(٣) عادل رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص: ٢٠١.
(٤) المركز العربي للمعلومات: الاعتداءات الإسرائيلية يوميات وثائق مواقف لبنان ١٩٤٩-١٩٨٥، ص ٦٠.
(٥) الكفاح العربي ٢٠ – ٣ – ٢٠٠٠.

حتى ٣ آب (أغسطس) ١٩٧٢[١]. رافق هذه الاعتداءات شكاوى لبنانية متكررة ضد إسرائيل فيما أصدر مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات الخاصة بهذا الشأن، ومنها: قراره رقم ٣١٣ تاريخ ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧٢ وطالب فيه إسرائيل بالتوقف فورا عن أعمالها العسكرية، وقراره رقم ٣١٦ تاريخ ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ الذي أدان فيه الهجمات الإسرائيلية على لبنان وطالب إسرائيل بإطلاق سراح بعض العسكريين اللبنانيين والسوريين التي احتجزتهم خلال عدوانها، كما أصدر المجلس قراره رقم ٣١٧ تاريخ ٢١ تموز (يوليو) ١٩٧٢ حيث أعرب فيه عن أسفه لتباطؤ إسرائيل عن تنفيذ القرارات السابقة ودعاها إلى المباشرة بتنفيذ قراره السابق رقم ٣١٦[٢].

فيما صرح إسرائيل جاليلي الوزير بلا وزارة بتاريخ ١٢نيسان (أبريل) ١٩٧٣ عن عدم وجود نية لتغيير الحدود مع لبنان، كما أنه لا يوجد هناك قرارات لتغيير الحدود مع سوريا والأردن ومصر وإنما إنشاء المستوطنات على مشارف رفح والجولان وغور الأردن[٣].

١٠ - حرب عام ١٩٧٣ العربية - الإسرائيلية ونتائجها السياسية والجغرافية على الحدود

استمرت الجهود العربية المشتركة لبلورة عمل عسكري مشترك لاستعادة الأرض المسلوبة خلال حرب عام ١٩٤٨ وحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، ولهذا واصلت الحكومتين السورية والمصرية استكمال استعداداتهما للمعركة المرتقبة وتحضير القوات العسكرية للحظة الحسم، في حين استمر تدفق السلاح السوفياتي لكلا الدولتين، ففي نيسان (أبريل) ١٩٧٣ تسلمت مصر أول دفعة من صواريخ السكود [المتوسطة المدى]وأخرى أرض جو مما ساهم بتعزيز اتخاذ قرار الحرب لدى الرئيس المصري أنور السادات الذي أقنع بدوره الرئيس السوري حافظ الأسد بضرورة وضع خطة عسكرية مشتركة للهجوم الذي سوف يأخذ شكل هجمات متزامنة على كل من الحدود الشمالية والجنوبية لفلسطين المحتلة (إسرائيل)، وعليه عملت الدولتان (مصر

(١) السفير ١٥ – ١١ – ١٩٩٩، العدد ٨٤٥٢.
(٢) مجموعة مؤلفين: ٥٢ عاما من العدوان، ص ٣٦.
(٣) عادل رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، ص ٢١٣.

خريطة رقم ٣١

خريطة ساحة القتال الشمالية عام ١٩٧٣[١]

(١) القوات المسلحة الأردنية: الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة، ص ٨٥.

والاتحاد السوفياتي) على تزويد سوريا بصواريخ أرض جو مضادة للطائرات لتأمين الغطاء الجوي لدمشق وحمايتها من الطائرات الإسرائيلية العسكرية[١].

إزاء التعنت الإسرائيلي الرافض لفكرة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وفي ظل تطورات دولية متعددة ومختلفة شن الجيشان السوري والمصري يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ حربا مشتركة ضد إسرائيل على الجبهة الشمالية (الجولان) والجبهة الجنوبية (قناة السويس)، وحققت المفاجأة العسكرية للضربات الأولى إنجازات عسكرية هامة[٢]. (أنظر الخريطة رقم ٣١).

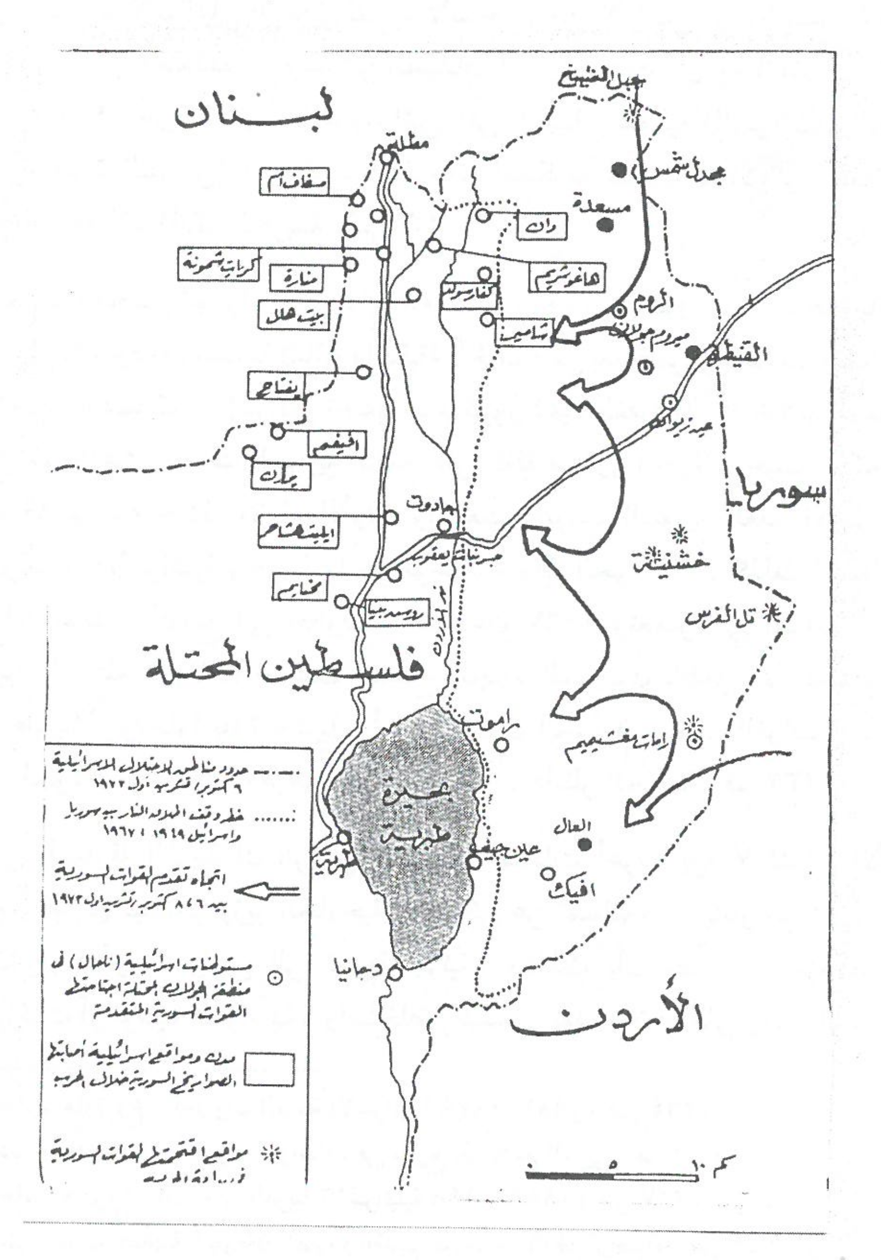
بينما كان مجلس الوزراء الإسرائيلي منعقدا لمتابعة آخر التطورات المستجدة بدأت المعلومات تتوارد بعد الساعة الثانية والدقيقة الخامسة من بعد ظهر يوم السبت وتفيد عن بدء الحرب، فيما كانت إسرائيل تحتفل بيوم كيبور (عيد الغفران)[٣]، خلال المعارك الأولى استطاعت القوات السورية التقدم على كافة محاور الجولان حيث تم تحرير الجزء الأكبر منه خلال الأيام الأولى واقتلعت القوات السورية العدد الأكبر من المستوطنات الإسرائيلية وخاصة ما هو موجود جنوب الجولان[٤]، كذلك استطاعوا في هذه المنطقة التوسع إلى خطوط ما قبل عام ١٩٦٧ وتعمقوا في أطراف أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حيث استطاع الجنود السوريون بالفعل الاستحمام في بحيرة طبريا[٥] ودخلوا بلدة خشبية، أما في شمال الجولان توغلت القوات السورية داخل الجولان كما احتلت مرصد جبل الشيخ[٦]. (أنظر الخريطة رقم ٣٢).

ومن المفارقة الغريبة أن الرئيس المصري السادات أعرب يوم ٧ تشرين الأول (أكتوبر) لهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي عن تمسك مصر بالتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط وليس إلى تسوية جزئية، وكذلك بأن مصر لا تعتزم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة، واستخلص كيسنجر بعد اطلاعه على رسالة السادات

(١) حاييم هارتزوغ: الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٨٢، ص ٢٦٤.
(٢) د. حسان حلاق وآخرون: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، ص: ٤٧٧.
(٣) حاييم هرتزوغ: الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٨٢، ص ٢٦٧.
(٤) علي بدوان: هضبة الجولان الصراع القديم المتجدد الأرض والمياه، ص ٩.
(٥) جمال حمدان: ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية، ص: ١٢٤.
(٦) القوات المسلحة الأردنية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٨٣.

خريطة رقم ٣٢

خريطة سير المعارك خلال حرب عام ١٩٧٣[(١)]



(١) د. خيرية قاسمية: الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط، ص ١٦٥.

بأن مصر لا تنوي استئناف عملياتها الهجومية ضد إسرائيل متجاوزة الأرض التي حررتها، ويعتبر الأستاذ أمين هويدي أن هذه الرسالة كانت عملا غير مسبوق لإخطار العدو لنواياه المستقبلية حول الأوضاع المستجدة دون الالتفات إلى رأي حليفه الذي يقاتل في الشمال مما أفسح المجال أمام إسرائيل بتوجيه آلتها العسكرية ضد سوريا دون تركيز الضغط على الجبهة الجنوبية[(١)]، والجدير ذكره أن القوات السورية واصلت تقدمها فوصلت إلى تل أبو خنزير غرب القنيطرة كما حاصرت القنيطرة نفسها، في اليوم الثالث للمعارك استطاعت إسرائيل تحويل سير المعارك لصالحها خاصة بعد أن استخدمت إسرائيل قواتها الجوية بشكل كثيف على الرغم من الخسائر التي تكبدتها وبعد حشد قواتها بدأت هجومها المضاد مستهدفة فك الحصار عن القنيطرة واحتلال تل فرس الاستراتيجي القريب من القنيطرة[(٢)].

أمام فشل الهجوم المضاد الإسرائيلي صباح يوم ٩ تشرين (أول أكتوبر) [اليوم الرابع] بسبب المقاومة العنيدة السورية عمدت إسرائيل ليل ٩-١٠ تشرين أول (أكتوبر) إلى قصف المدن السورية، فيما تحولت القنيطرة إلى مسرح قتال وحشي بين الطرفين وذلك لاعتبارين سوري يرى أن القنيطرة عاصمة إقليم سوري، وإسرائيلي يعتبرها موقعا حيويا للدفاع عن الجولان[(٣)]، أما في الجنوب والوسط استطاعت القوات الإسرائيلية رد القوات السورية إلى خارج خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧ باستثناء تل الفرس وتل عكاشة الذين بقيا تحت السيطرة السورية[(٤)].

مع حلول اليوم الخامس للمعارك (١٠ تشرين أول أكتوبر) أصبح وضع القوات السورية صعب، فالخسائر مرتفعة والوضع العسكري متدهور فعمدت سوريا إلى حشد الفرقة المدرعة الثالثة المولجة حماية دمشق والمكونة من ٥٠٠ دبابة في الميدان وأصبحت دمشق مكشوفة عسكريا ووجه القائد العام للقوات المسلحة السورية نداء إلى نظيره المصري يطالبه فيه المساعدة للتصدي للعدوان الذي يستهدف دمشق وحمص

(١) أمين هويدي: الفرص الضائعة القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، ص: ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) القوات المسلحة الأردنية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٨٧.

(٣) محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، ص ١٩٥.

(٤) القوات المسلحة الأردنية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٩١.

لكن ذلك كان أمرا صعبا في ذلك الوقت، فاتصل السوريون بالعراقيين ووافقوا في بادئ الأمر ولكنهم عادوا واعتذروا بحجة عدم توفر الوقت الكافي لقاذفاتهم للقيام بالعمل العسكري المحدد والعودة إلى قواعدهم[١]،كما شهد هذا اليوم فك الطوق عن القنيطرة[٢].

الجدير ذكره أنه خلال مساء هذا اليوم وعند الساعة الثامنة عقدت قيادة الأركان الإسرائيلية اجتماعاً لاتخاذ قرار حول الوضع على الجبهة الشمالية: إما تعزيز المواقع على الخط الأرجواني (خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧) أو مواصلة الهجوم نحو سوريا، ولدى دخول دايان وزير الدفاع الإسرائيلي إلى الاجتماع عمد رئيس الأركان إلى عرض وجهتي النظر أمامه وكان دايان يعتبر أن استمرارالهجوم والتوسع داخل سوريا سوف يجبر الاتحاد السوفياتي على التدخل للدفاع عن دمشق، إلا أن بن اليعازر رئيس الأركان أيد الاقتراح الثاني على اعتبار التقدم إلى مسافة ١٢ ميل عن دمشق يفسح المجال للقوات الإسرائيلية ببناء خط دفاعي قادرة منه على تهديد دمشق بالمدفعية[٣].

وخلال هذه الفترة ولمدة ثلاثة أيام ٧،٨،٩ تشرين أول (أكتوبر) واجهت القوات السورية الضغط الإسرائيلي بعد أن ركزت إسرائيل عملياتها العسكرية ضد سوريا على جبهة الجولان، وبعد انسحاب القوات السورية إلى خطوط عام ١٩٦٧ وإزاء الضغط الإسرائيلي أدركت سوريا حقيقة الموقف المصري الذي أوقف التوسع والضغط على إسرائيل في سيناء مما سمح لإسرائيل باستفراد سوريا وبأن السوريين يقاتلون وحدهم[٤].

مع نهاية اليوم الخامس (١٠ تشرين أول أكتوبر) وللمرة الأولى من بداية المعارك أصبح لدى قادة وجنود العدو الإسرائيلي بعض الوقت للتفكير ومراجعة حساباتهم وذلك على الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدوها على الجبهة الشمالية[٥]، ومن المعلوم أنه مع بداية اليوم السادس من الحرب (١١ - ١٠ - ١٩٧٣) كانت القوات

---

(١) محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، ص ١٩٥.
(٢) القوات المسلحة الأردنية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٩٨.
(٣) حاييم هارتزوغ: الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨- ١٩٨٢، ص ٣٤٥.
(٤) أمين هويدي: الفرص الضائعة، ص ٣٩٦-٣٩٧.
(٥) حمدي الكبيسي: الساعة ٢,٥٠ بدأ الطوفان، ص ٢٦٣.

الإسرائيلية قد أعادت القوات السورية إلى خط وقف النار السابق وتواصل خرقها للأراضي السورية بعد اختراقها خط الدفاع الذي أقامه السوريون[١]، فيما فشلت القوات الإسرائيلية من استعادت مرصد جبل الشيخ[٢]، ومن أهم العوامل التي أثرت على القيادة العسكرية الإسرائيلية لتركيز هجومها على الجبهة الشمالية دون الجبهة الجنوبية في تلك الأثناء عدة اعتبارات:

- العمق الذي وصل إليه الجيش السوري خلال عملية تحرير الجولان.
- خوف إسرائيل من تحرير سوريا لمدينة القنيطرة وما يشكله ذلك من دفع معنوي للقوات السورية.
- الأخذ بعين الاعتبار فيما لو تم تحرير الجولان من قبل السوريين مقدار الخطر الذي سيتعرض له سهل الحولة الحيوي والعمق الإسرائيلي.
- فيما لو قدر للعمل العسكري الإسرائيلي المضاد النجاح، فإن إسرائيل تهدف إلى تحقيق تحطيم معنويات السوريين بعد اقترابها من دمشق وإنزال ضربة قاسمة بالجيش السوري ترغمه على طلب وقف القتال والخروج من المعركة خاصة بعد شعور السوريين بالخطر على دمشق[٣].

في هذا الوقت بدأت المساعدات العربية اللوجستية والعسكرية بالوصول إلى سوريا لدعم الخطوط العسكرية المتقدمة أمام الهجوم الإسرائيلي المضاد، حيث وصلت قوات عراقية وأردنية وعربية أخرى كان لها الأثر الكبير بثبات الموقف السوري على الجبهة الشمالية[٤].

خلال اليوم السابع استمرت القوات الإسرائيلية بالتوسع داخل الجولان السوري (خرق الأراضي السورية لما بعد وقف النار عام ١٩٦٧) وعلى محاذاة الطريق المؤدي إلى دمشق[٥].

تمكنت القوات الإسرائيلية خلال اليوم الثامن من توسيع الخرق داخل الأراضي

---

(١) منظمة التحرير الفلسطينية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٦٢.
(٢) القوات المسلحة الأردنية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٩٢.
(٣) العميد المتقاعد عزيز الأحدب: دمعة دايان، ص ٢٥١.
(٤) محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، ص ٢٠٠-٢٠١.
(٥) منظمة التحرير الفلسطينية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٦٦.

السورية على المحورين الشرقي والشمالي الشرقي ولكن التقدم كان بطيئا[(١)]، ومع وصول التعزيزات العربية إلى سوريا تهددت ميمنة القوات الإسرائيلية المتقدمة إلى دمشق مما أجبر العدو التخفيف من وطأة الهجوم ورافق ذلك إعادة تفعيل الهجوم المصري على الجبهة الجنوبية لأسباب مختلفة مما ساهم من تخفيف الضغط على القوات السورية، وبذلك نجت دمشق نظريا من الخطر الإسرائيلي[(٢)]، ومع عودة بدء الهجوم المصري تحولت العمليات الإسرائيلية إلى عمليات محدودة وبطيئة على الجبهة السورية[(٣)].

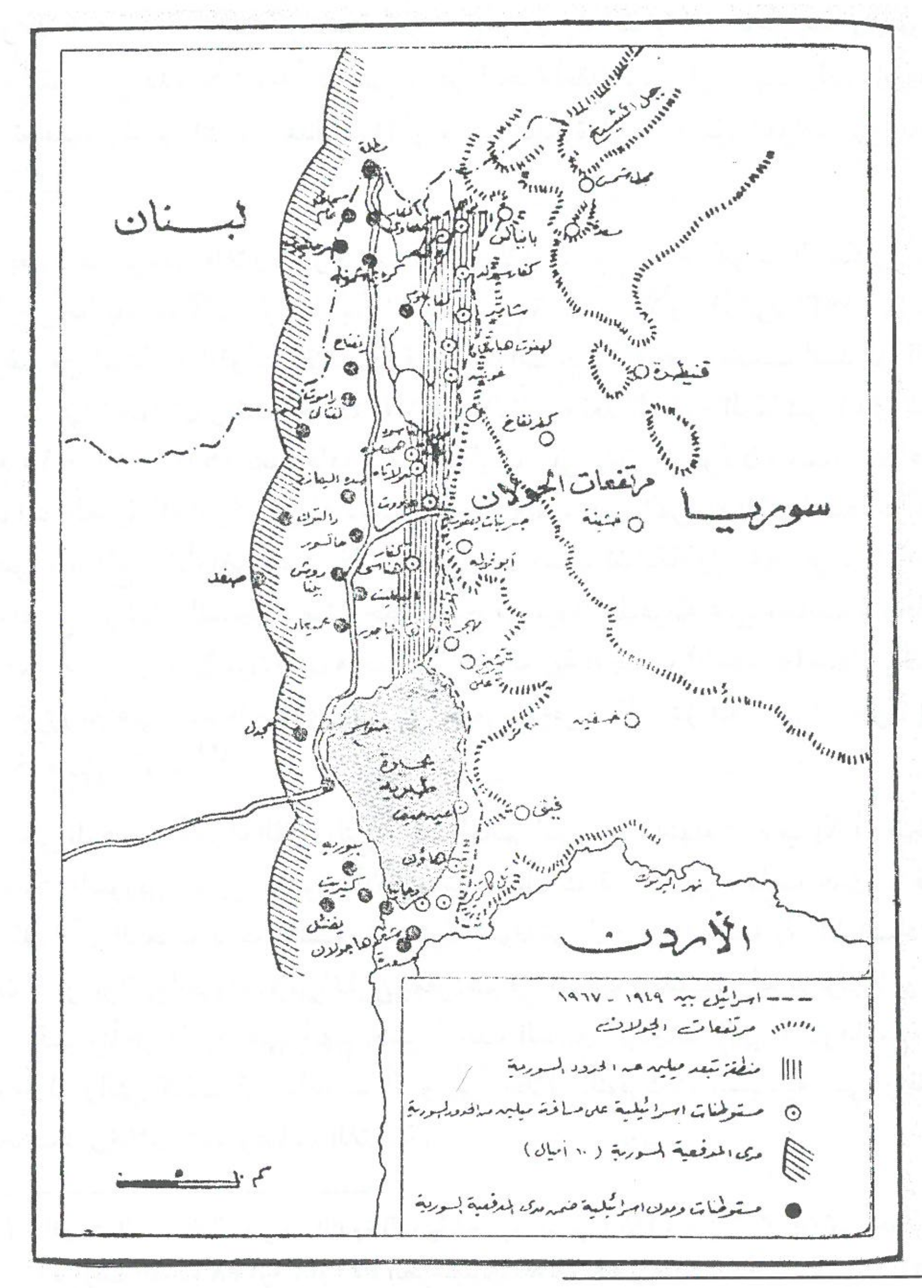
مع حلول اليوم السادس عشرة (٢١ - ١٠ - ١٩٧٣) هاجمت القوات الإسرائيلية النقاط الإستراتيجية على جبل الشيخ وذلك منذ الصباح الباكر، وسيطرت على أجزاء مهمة من هذا الجبل وعند المساء خفت حدة المعارك خاصة بعد إعلان وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن الدولي تحت رقم ٣٣٨، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي[(٤)]، إلا أن إسرائيل لم تلتزم وقف إطلاق النار بشكل كامل واستمرت خلال اليومين السابع والثامن عشرة تسيطر على بعض المناطق من جبل الشيخ، وفي ٢٤ تشرين أول (أكتوبر) أبلغت سوريا الأمين العام للأمم المتحدة موافقتها على وقف إطلاق النار، وهكذا مع انتهاء العمليات العسكرية كانت إسرائيل قد استعادت الجولان وجبل الشيخ إضافة لمركزين سوريين على جبل الشيخ وخرقت الأراضي السورية حتى مشارف قرية سعسع وأصبحت تسيطر على منطقة بطول ٢٣كلم حتى سعسع وحوالي ٢٥ كلم عرضا من قرية بيت جن في الشمال مرورا بتل شمس على الطريق المؤدي إلى دمشق وتل زعتر وتل المال في الجنوب وتقدر المساحة تلك التي سيطرت عليها إسرائيل بحوالي ٦٠٠كلم مربعا[(٥)]. (أنظر الخريطة رقم ٣٣).

ومن المعلوم أن إسرائيل لم تلتزم وقف إطلاق النار رقم ٣٣٨ الصادر بتاريخ ٢٢ - ١٠ - ١٩٧٣ وخاصة على الجبهة الجنوبية، لهذا أصدر مجلس الأمن الدولي تباعا

(١) القوات المسلحة الأردنية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٩٣.
(٢) محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، ص ٢٠٥.
(٣) منظمة التحرير الفلسطينية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٧٧.
(٤) القوات المسلحة الأردنية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ٩٤.
(٥) منظمة التحرير الفلسطينية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص ص: ١٠٦-١٠٨.

خريطة رقم ٣٣

خريطة الجبهة السورية عند وقف النار في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣[(١)]



(١) د. خيرية قاسمية: الصراع العربي - الإسرائيلي في خرائط، ص ١٧٣.

القرارين ٣٣٩ تاريخ ٢٣ ـ ١٠ - ١٩٧٣، و٣٤٠ تاريخ ٢٤ - ١٠ - ١٩٧٣ لتأكيد وقف إطلاق النار، وفي ٢٦ - ١٠ - ١٩٧٣ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٤١ وحدد فيه آلية لتنفيذ قراره السابق رقم ٣٣٨ عبر إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة للفصل بين القوات المتصارعة وذلك لمدة ستة أشهر، كما تحدث القرار عن نقاط ومهام وتمويل هذه القوة، في هذه الأثناء بدأت تظهر بوادر الدعوة لعقد مؤتمر في جنيف ولدى انعقاده لم تحضره سوريا إلا أن هذا المؤتمر ساهم ببلورة اتفاق فصل القوات بين مصر وإسرائيل[١].

بعد التقيد بوقف إطلاق النار في منطقة الجولان لم يكن وضع القوات العسكرية على الأرض مطابقا لما كان عليه قبل بدء المعارك يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر)١٩٧٣، على الرغم من استطاعة القوات الإسرائيلية رد القوات السورية عن مختلف المناطق التي حررت في الجولان وذلك لخرقها الأراضي السورية بعد الهجوم المعاكس الذي شنته يوم ١١ - ١٠ - ١٩٧٣ بعد إعادة فرض سيطرتها على معظم الجولان، فيما استطاعت القوات العربية المشتركة من إعادة شن هجوم مضاد ضد القوات الإسرائيلية انتزعت بعض المواقع والأراضي من الإسرائيليين مما سبب تشابكا وتداخلا في الأراضي والمواقع، وكانت النتيجة النهائية خط متعرج مع برودة ملحوظة على مختلف المحاور خاصة بعد أن ركز الإسرائيليون هجماتهم على الجبهة الجنوبية (المصرية) لتحقيق خرق عسكري ما على هذه الجبهة، ومن ثم استمرت حرب الاستنزاف حتى الوصول إلى اتفاق فصل القوات[٢].

على الرغم من أجواء الفرح التي عمت العالم العربي بعد انتهاء الحرب إلا أن الخيبة أصابت السوريين الذين اعتبروا أن الرئيس السادات قد ضللهم وكذب عليهم، فهم اعتقدوا أن المعركة ذات التنسيق المشترك ستخاض في الوقت نفسه إلا أن السادات ترك السوريون يواجهون الإسرائيليين بمفردهم في الوقت العصيب ولم يتحرك ثانية إلا في وقت متأخر نسبيا حتى أنهم خسروا تلك النتائج الإيجابية التي كسبوها مع بدء المعارك والتي كانت قد ساعدت السوريين خلال التحركات السياسية التي رافقت الحرب، وخلال المفاوضات اللاحقة.

(١) القوات المسلحة المصرية: الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، ص ٣٠٣-٣٠٨. بخصوص القرارات الدولية ٣٣٨و٣٣٩و٣٤٠ أنظر الوثائق: ٢٨ و ٢٩ و ٣٠.
(٢) العميد المتقاعد عزيز الأحدب: دنعة دايان، ص ٢٥٧.

استنادا لما تقدم فقد اعتبر السوريون محاولات السادات إخفائه معلومات المفاوضات التي أجراها مع إسرائيل قبل الحرب وبإشراف الولايات المتحدة الأمريكية محاولة تضليل وخروج عن الإجماع العربي، هكذا كانت الحرب ذات توجهين مختلفين لحلفين لديهما وجهتي نظر مختلفتين: مصرية تريد تحقيق عمل عسكري يساهم في بلورة مبادرة سلمية أخذها سرا على عاتقه، وسورية تهدف إلى إحراج موقف الدولتين العظميين لإيجاد حل سلمي وعادل لكل الأطراف في سبيل إيجاد حل نهائي للمشكلة الفلسطينية[١].

والجدير ذكره أن وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كيسنجر أصدر عام ٢٠٠٢ كتابا ضمنه بعض المعلومات عن هذه الحقبة المهمة من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ذكر أن اللورد كرومر اتصل به مستفسرا عن مصير لبنان بناء على طلب من الرئيس اللبناني سليمان فرنجية وكان ذلك عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم الثامن من تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣ فأكد له أن لا معلومات لديه عن وجود نية لعدوان إسرائيلي على لبنان، وفي المساء عند الساعة السابعة والثلث من اليوم نفسه أكد كيسنجر لمساعده لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا جوزيف سيسكو عبر الهاتف وبعد لقائه السفير الإسرائيلي في نيويورك بأن هناك وعدا إسرائيليا بضمان سيادة واستقلال لبنان طالما لم يدخل الحرب، وعليه أكد له أن الإسرائيليين قد خولوه نقل هذه الرسالة إلى اللبنانيين[٢]، وكما هو معلوم عمدت إسرائيل إلى التغاضي عن هذه الوعود حالما انتهت الحرب، ففي أعقاب حرب عام ١٩٧٣ عمدت إسرائيل لاقتطاع بعض الأراضي اللبنانية من جبل الشيخ ومنطقة العرقوب وهي: الشمل وبركة النقار والسوفي وجورة العليق وتلة السدانة[٣] وتقع هذه المناطق بين شبعا والهبارية في الجنوب الشرقي للبنان[٤]، ومن أهمية هذه المنطقة المحتلة أنها تشكل نقطة استراتيجية وتشرف على ما مقداره من ٧٠٠ كلم مربعا من الجولان والحدود السورية ومجرى

(١) مركز الاستشارات والبحوث: المفاوضات السورية والإسرائيلية رؤى صهيونية وغربية، ص ١٠٧-١٠٨.
(٢) صحيفة النهار ٢٨- ٨- ٢٠٠٣، العدد ٢١٧١٢، ص ٢١.
(٣) نايف دياب: الجنوب اللبناني واقع وقضية، ص ٨٠.
(٤) صحيفة السفير ١٥ - ١١ - ١٩٩٩، العدد ٨٤٣٩.

نهري الليطاني والوزاني اللبنانيين كما تعطي العدو قدرة على التحكم بمجرى نهر الحاصباني[(١)].

استمر الوضع على ما هو عليه حتى عام ١٩٧٥ عندما نشبت الحرب الأهلية اللبنانية التي اسهمت بتدخل إسرائيلي مباشر بالشؤون الداخلية اللبنانية.

استنتاجات الفصل الثالث

استطاعت الدولة اليهودية الناشئة من تثبيت نفسها وأصبحت أمرا واقعا في المعادلة الإقليمية، كما أنها انتصرت على الجيوش العربية التي حاولت القضاء عليها، لا بل أكثر من ذلك فقد ألزمتها بتوقيع اتفاقيات للهدنة بعد حرب عام ١٩٤٨، وكان ذلك اعترافا عربيا غير مباشر بتبدل الأوضاع واتخاذها منحا معاكسا للآمال العربية.

منذ اللحظة التي تم فيها الاعلان عن قيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ أصبح الخطر الإسرائيلي المباشر على الحدود العربية بعدما كان جاثما على أرض فلسطين، وأصبح على حدود الدول العربية المجاورة كافة دون استثناء، وقد أوجدت هذه الحالة الخوف والحذر لدى العالم العربي ومن ثم أدى ذلك لعدم تقبل إسرائيل باعتبارها مغتصبة لحقوق العرب.

أمام هذا الواقع الجديد من التوتر والتأزم في الأوضاع بشكل عام وما أفرزه من مشاكل وحروب ليس أقلها حرب العام ١٩٤٨ واللاجئين، ومطالبة لبنان باستعادة ما سيطرت عليه إسرائيل خلال العمليات العسكرية (عملية حيرام ١٩٤٨)، وكذلك مطالبة إسرائيل سوريا بالانسحاب من المناطق التي عرفت بالمناطق المنزوعة السلاح التي كان الجيش السوري قد استطاع منع القوات الإسرائيلية من السيطرة عليها باعتبارها أراض عربية تتبع الدولة العربية الفلسطينية التي كان من المتوقع إنشاؤها بحسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، وما رافق ذلك من توتر دائم مما حدا مجلس الأمن على اعتبارها أراض منزوعة السلاح وتتبع الادارة المدنية السورية، لكن ذلك لم يرق لإسرائيل التي كانت تمني النفس بالسيطرة عليها، مما أدى للمزيد من النزاعات الحدودية بين الطرفين.

(١) العهد ١٢ - ٥ - ٢٠٠٠، العدد ٨٤٧.

ولا بد من الاشارة هنا إلى النوايا الإسرائيلية السيئة تجاه لبنان حيث كانت إسرائيل تحاول انتظار الفرصة السانحة لقضم الأراضي اللبنانية والوصول إلى نهر الليطاني.

إزاء هذا الوضع حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد الحلول المناسبة في سبيل دمج إسرائيل مع محيطها العربي الذي كان لا يزال رافضا لتقبل وجودها، فعمدت إلى تقديم بعض الدراسات العلمية لإنشاء مشاريع لاستثمار مياه نهر الأردن، لكن هذه الدراسات اصطدمت بالرفض الإسرائيلي لرغبة إسرائيل الاستئثار بمياه نهر الأردن وحرمان العرب منها، على أن يتم ذلك بالسيطرة على منابع وروافد النهر، أما العرب فقد وجدوا بأغلب المشاريع الأمريكية والإسرائيلية إجحافا في حقوقهم، وأكثر من ذلك استخفافا بهذه الحقوق فتقدموا بمشروع يعبر عن آمالهم باستثمار مياه النهر بشكل عادل بالتوافق بين الأطراف كافة، لكن إسرائيل رفضت المشروع، عندها عمد الطرفان إلى محاولة تنفيذ مشروعيهما الخاصين كل على حدة على الرغم من التناقض في أهداف المشروعين وتضاربهما.

استطاعت إسرائيل وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية من ايقاف المشروع العربي فيما استطاعت من تنفيذ مشروعها، حيث جففت بحيرة الحولة وقامت ببعض التعديلات على النهر، مما أثار النزاع مجدداً مع العرب، ومع تأزم الأوضاع على الحدود وجدت إسرائيل الفرصة مناسبة للسيطرة على المزيد من أراضي العرب، عندها شنت إسرائيل الحرب على العرب عام ١٩٦٧، وبنهاية الحرب كانت إسرائيل قد سيطرت على المزيد من الأراضي العربية، وتضخمت مساحتها بشكل كبير مما جعل حجمها يفوق مما كانت عليه قبل بداية الحرب بحوالة خمسة أضعاف، ومن المناطق التي سيطرت عليها خلال الحرب الجولان السوري والمناطق المنزوعة السلاح بين الطرفين... كما عمدت إلى احتلال مزارع شبعا اللبنانية دون أن تأخذ بعين الاعبار الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، وعلى الرغم من أن لبنان لم يعلن الحرب على إسرائيل بل أكد على حياده خلال حرب عام ١٩٦٧.

وفي النهاية ظلت أفكار هرتزل تتحكم في الفكر الإسرائيلي، كما بقي اليهود يعملون على بناء دولة إسرائيل الكبرى على الرغم من أنهم ينفون ذلك ويظهرون أنه لا أطماع لديهم في الأراضي العربية، ولكن سياسة القضم للأراضي اللبنانية التي استمرت على الرغم من قرارات مجلس الأمن الدولي لوقف إطلاق النار والقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ قد أكدت الشك والريبة من النوايا الإسرائيلية تجاه جيرانها العرب (لبنان وسوريا).

الغريب في الأمر موقف الحكومة اللبناني من تطور الأوضاع وعدم مبادرتها للقيام بالاجراءات القانونية لاتخاذ الموقف المناسب من الاعتداءات الإسرائيلية إلى حد التوقف أمام الموضوع بالشك والريبة والاستهجان لعدم قيامها بواجبها بالدفاع عن حقوق مواطنيها ولو بالعمل السياسي الدولي لعدم قدرتها بالقيام بواجبها العسكري أمام إسرائيل.

أمام ازدياد الأمر تأزيما واستمرار الضغط الإسرائيلي على العرب، وجد العرب أن الأمور لن تجد لها حلا إلا من خلال القيام بعمل ما يؤدي إلى تحريك المبادرات الدولية التي تسهم بالتخفيف من الاحتقان والضغط العسكري الإسرائيلي، عندها حاولت سوريا بمؤازرة مصرية القيام بفرض واقع أمر جديد من خلال قيامهما بحرب عام ١٩٧٣ في سبيل الخروج من المراوحة السياسة، ومن ثم تكون نتائج الحرب مخرجا لقيام مبادرة لحل النزاع من خلال مفاوضات الند للند، ولكن مع نهاية الحرب سيطرت إسرائيل على المزيد من الأراضي العربية السورية، حيث أصبحت إسرائيل على مسافة بضعة عشرات الكيلومترات من دمشق، عندها أيقن السوريون أن زمن القوة العربية لاستعادة ما تم فقدانه قد ولى، وأن الظروف أصبحت أكثر سوءا من الماضي، وفي ظل تخاذل عربي ودعم غربي لا محدود لإسرائيل.



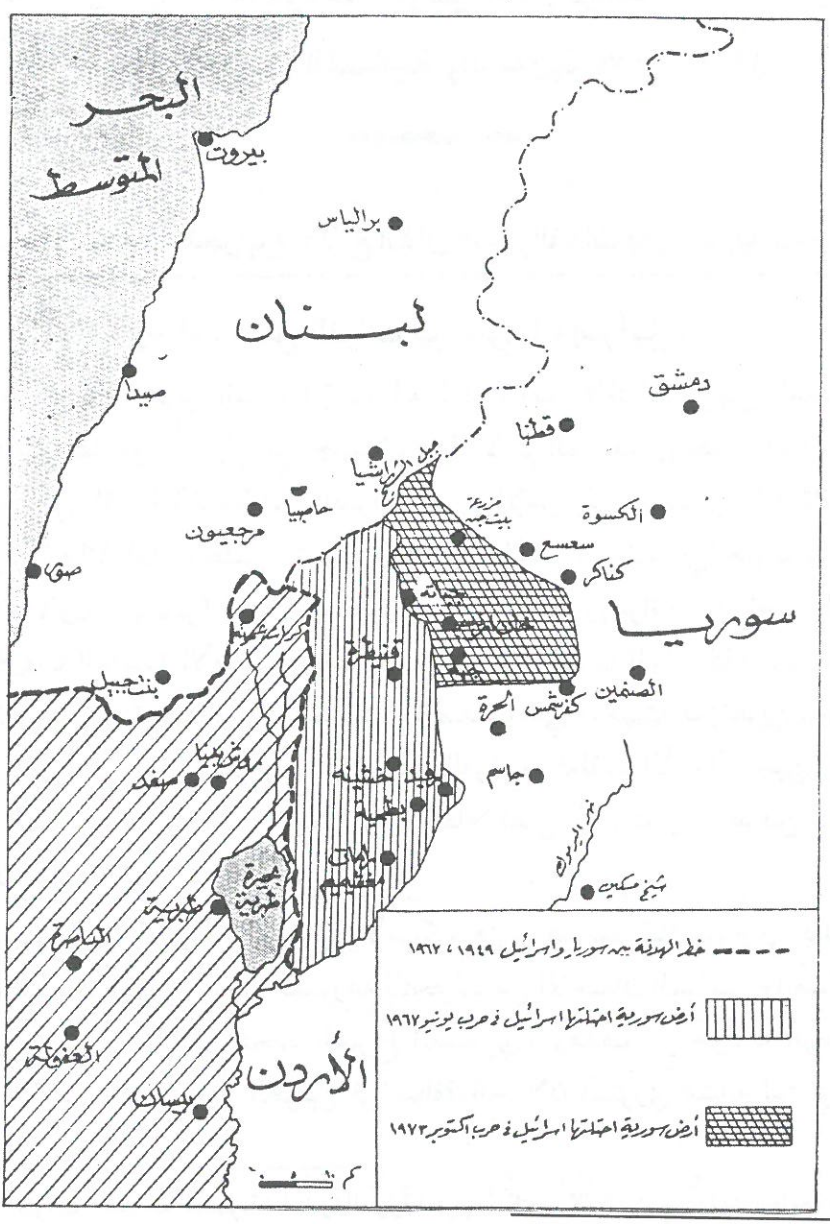
الفصل الرابع

محاولات التوسع الإسرائيلية عبر الأراضي اللبنانية والسورية ١٩٧٤ - ١٩٨٣



خريطة رقم ٣٤.

خريطة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية خلال حربي: ١٩٦٧ - ١٩٧٣[1].



(١) د. خيرية قاسمية: الصراع العربي - الإسرائيلي في خرائط، ص ١٠٣.

الفصل الرابع
محاولات التوسع الإسرائيلية
عبر الأراضي اللبنانية والسورية ١٩٧٤ - ١٩٨٣

١ - مرحلة ما بعد الحرب وتوقيع اتفاق فصل القوات بين سوريا وإسرائيل

١-١ - مفاوضات فصل القوات بين سوريا وإسرائيل.

عقب انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة وبناء لاقتراح الرئيس المصري أنور السادات لعقد مؤتمر دولي في جنيف برعاية الأمم المتحدة وبحضور الدول الكبرى لإيجاد حل للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وذلك يوم ١٦ تشرين أول (أكتوبر)١٩٧٣ أمام مجلس الشعب المصري، انعقد المؤتمر في جنيف بتاريخ ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ بحضور مصر والأردن وإسرائيل والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وبغياب سوريا التي رفضت المشاركة، غير أن أعمال المؤتمر عادت وتوقفت بسبب المشاكل والصعاب التي واجهت المؤتمرين وخاصة بين مصر وإسرائيل حين تم طرح موضوع فصل القوات، فعُلقَت الأعمال لحين إيجاد حل لهذه المشكلة التي عادت وانتهت بتوقيع اتفاق فصل القوات بين الطرفين بتاريخ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤[1].

الجدير ذكره أن وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر كان يقوم في ذلك الحين بجولات مكوكية بين الدول المتنازعة للتخفيف من الاحتقان السياسي والعسكري بين سوريا وإسرائيل المنذر بتجدد الصراع العسكري، وهدف من جولاته الوصول إلى اتفاق لفصل القوات بين الطرفين في منطقة الجولان السوري مشابه لما توصل إليه

(١) القوات المسلحة المصرية: الندوة الدولية لحرب أوكتوبر ١٩٧٣ التي عقدت بجامعة القاهرة في ٢٧-٣١. أوكتوبر١٩٧٥، ص ٣٠٦ و ٣٢٤ - ٣٢٥.

المصريين والإسرائيليين في سيناء، وفي الرابع من آذار (مارس) ١٩٧٤ جرت اشتباكات عنيفة بين السوريين والإسرائيليين على خط الحدود الجديد بين الطرفين في الجولان مما استدعى تدخلا دبلوماسيا أمريكيا كان بنتيجته انتداب سوريا وإسرائيل ممثلين عنهما إلى واشنطن بعد صدور دعوة من الرئيس الأمريكي بتاريخ ٧ آذار (مارس) ١٩٧٤ لبحث موضوع فصل القوات، في ٨ آذار (مارس) أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد في خطاب له بأن الحرب مع إسرائيل لم تنته ما لم تحرر كامل الأراضي العربية ومذكرا الإسرائيليين الذين يدّعون بأن الجولان جزء من إسرائيل أن فلسطين ليست جزء من العالم العربي وحسب بل هي الجزء الأساسي من جنوب سورية[1].

استمر التعنت الإسرائيلي والتصلب السوري حيال موضوع فصل القوات وذلك حين أصر الإسرائيليون على الانسحاب فقط من جيب أكتوبر دون الانسحاب من الجولان، في المقابل أصرّ السوريون على شرطين أساسيين:

الأول: أن تكون المنطقة الفاصلة بين الطرفين بحدود تسمح بعدم حصول إطلاق نار بين الجانبين.

الثاني: أن يكون الفصل مرفقا بتعهد إسرائيلي للانسحاب من كامل الأراضي المحتلة.

نتيجة للضغوط الأمريكية على إسرائيل عمدت إسرائيل للتخفيف من تصلبها في مواقفها حيث ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن هنري كيسنجر سيقدم مشروعا للطرفين يقضي بانسحاب إسرائيل من جيب أكتوبر ثم من منطقة جبل الشيخ وجزء صغير من الجولان[2].

قبيل سفر وزير الدفاع الإسرائيلي إلى واشنطن أعلن أحد المسؤولين الإسرائيليين أن وزير الدفاع سيطرح على الأمريكيين مشروعا من عدة نقاط، وهي على النحو التالي:

- الانسحاب من جميع المناطق المحتلة عام ١٩٧٣.
- الانسحاب من مدينة القنيطرة في الجولان والمحتلة عام ١٩٦٧.

(١) المقدم الهيثم الأيوبي: إتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ١٩٧٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ١٣٤ - ١٣٧.
(٢) جمال حمدان: ٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية، ص ٣٢٣ - ٣٢٤.

- تخفيض القوات بشكل يضمن عدم قصف المستوطنات الإسرائيلية في الجولان.
- وضع قوات طوارئ تابعة للأمم المتحدة في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل ووضع هذه المناطق تحت السيطرة المدنية السورية.

عاد وكرر المسؤولون الإسرائيليون عشية سفر دايان إلى واشنطن أن الخطة المطروحة للنقاش تتمحور حول النقاط التالية:

- انسحاب إسرائيل مسافة ١٥ كلم من جيب أكتوبر يعاد منها ١٠كلم للسوريين مع وجود قوات عسكرية سورية محدودة فيها.
- وضع قوات طوارئ دولية في الكيلومترات الخمسة المتبقية.
- تبقي القوات الإسرائيلية على بعض من قواتها في المنطقة المتبقية من جيب أكتوبر.
- تخفيض عديد قوات الطرفين ضمن مسافة ٢٠كلم على طرفي خط ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ أي خط قبل الحرب.
- تبادل الأسرى بين الطرفين[١].

من الملاحظ هنا أن وفدا عسكريا سوريا غادر إلى واشنطن بعد عودة دايان وكان برئاسة اللواء حكمت الشهابي رئيس الاستخبارات العسكرية لإطلاع المسؤولين الأمريكيين على وجهة النظر السورية، وبعد أن وصل الوفد إلى واشنطن في ١١ نيسان (أبريل) ١٩٧٤ بدأ مشاوراته مع وزير الخارجية كيسنجر[٢]، خلال المباحثات قدم السوريون اقتراحاتهم الرامية إلى انسحاب إسرائيلي من كامل الجيب المحتل والمعروف «بجيب أكتوبر» ومن نصف مساحة الجولان المحتل عام ١٩٦٧ كذلك ترفض سوريا أي تواجد لقوات الطوارئ الدولية في المنطقة المحررة وتأمل بإنشاء منطقة محرمة يرابط فيها مراقبون دوليون، في المقابل أعلن كيسنجر عن تفاؤله بإمكانية التوصل إلى حل بين الطرفين خاصة وأنه سيقوم بجولة في المنطقة لتقريب وجهات النظر بين السوريين والإسرائيليين[٣].

---

(١) المقدم الهيثم الأيوبي: إتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ١٩٧٥، ص ١٤٢ - ١٤٤.
(٢) صحيفة النهار، ١٢- ٤- ١٩٧٤ العدد ١٣٥٠٤.
(٣) صحيفة النهار، ١٧ - ٤- ١٩٧٤، العدد ١٣٥١٠.

في هذه الأثناء واصلت إسرائيل سياسة الاعتداء على حرمة وسيادة الأراضي اللبنانية خرقا وقصفا وتوغلا مما حدى بالحكومة اللبنانية إلى تقديم شكوى ضد إسرائيل وفي ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٧٤ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٤٧ «الخاص بإدانة إسرائيل لخرقها سيادة وسلامة أراضيه»[١].

في هذه الأثناء تقدمت إسرائيل، حول موضوع فصل القوات مع سوريا، بمشروع يقضي بانسحاب جزئي من جيب أكتوبر مع قبولها بتواجد محدود للقوات الدولية، لكن سوريا رفضت هذا العرض وتقدمت بمشروع مقابل يقضي بما يلي:

- انسحاب القوات الإسرائيلية من القنيطرة وثلاثة تلال محيطة بها هي تل الفرس وتل أبو الندا وتل العزيزيات.
- الانسحاب من جيب أكتوبر المحتل عام ١٩٧٣.
- التعهد بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة حسب جدول زمني محدد.

مع وصول هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية إلى المنطقة وإزاء التوتر القائم بين السوريين والإسرائيليين تقدم كيسنجر بمشروع اعتبره حل وسط، تضمن هذا المشروع أفكارا من المشروعين السوري والإسرائيلي على النحو التالي:

- انسحاب إسرائيلي من جيب أكتوبر ومساحته ٥٢٥ كلم مربعا مع إنسحاب إسرائيل ميل واحد من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ومن مدينة القنيطرة.
- خفض عدد القوات من الجانبين ورسم خط جديد يفصل بين القوات.
- مرابطة قوات من الأمم المتحدة في المنطقة العازلة.
- تبادل الأسرى وعودة اللاجئين السوريين إلى أراضيهم.

عارض المشروع الطرفان السوري والإسرائيلي حيث أكد الرئيس السوري حافظ الأسد على الأسس السورية الثابتة للحل، فيما طالبت إسرائيل بوقف العمليات أولا وتهربت عن الرد حول نقطة مدينة القنيطرة وإجلاء ١٧ مستعمرة في الجولان[٢].

---

(١) اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان: القبعات الزرق قوة حفظ السلام المؤقتة التابعة للأمم المتحدة، ص٤٨.
(٢) جمال حمدان: ٧ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية، ص.ص: ٣٢٦ - ٣٢٧.

- عاد الإسرائيليون وتقدموا بمشروع إلى كيسنجر نص على ما يلي:
- الانسحاب من القاطع الشرقي من القنيطرة وضمها للمنطقة العازلة.
- عودة السكان إلى المناطق التي سينسحب منها الإسرائيليون غرب خط عام ١٩٦٧ (الجولان المحرر).
- الانسحاب من كامل جيب أكتوبر المحتل عام ١٩٧٣ مقابل احتفاظ إسرائيل بالتلال الثلاث المحيطة بالقنيطرة.
- تنسحب إسرائيل من مركزين على جبل الشيخ لصالح القوات الدولية.
- تبادل الأسرى[1].

رفض السوريون هذا الاقتراح فعاد وتقدم كيسنجر بمشروع أخر وقضى:

- انسحاب إسرائيلي من جيب أكتوبر.
- انسحاب إسرائيلي من منطقة القنيطرة مع مساحة صغيرة غرب خط ٦ يونيو١٩٦٧وإطلاق الادارة الإدارة المدنية السورية في هذه المنطقة مع اعتبار مدينة القنيطرة من ضمن المنطقة العازلة التي يحرم على سوريا إدخال قوات عسكرية إليها.
- انسحاب إسرائيل من الحميدية والبطيمة والرفيد مقابل تخلي سوريا عن مطالبتها بانسحاب إسرائلي من التلال الثلاث تل الفرس وتل أبو الندا وتل العزيزيات المشرفة على مدينة القنيطرة وكذلك بعدم مطالبتها بإحدى المستعمرات.
- قبول إسرائيل التخلي عن مركزين من المراكز الأربعة على جبل الشيخ للقوات الدولية[2].

٢ -١ - اتفاق فصل القوات بين سوريا وإسرائيل

توصلت سوريا وإسرائيل إلى اتفاق لفصل القوات بين الطرفين في منطقة الجولان بعد مناقشات كيسنجر وترؤسه مفاوضات شاقة، فقد أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون إنجاز اتفاقية فصل القوات وأعقب ذلك بيان رسمي إسرائيلي يعلن قبول إسرائيل بالاتفاقية.

(١) المقدم هيثم الأيوبي: إتفاق فصل القوات الثاني في سيناء، ص ١٦٢.
(٢) المقدم هيثم الأيوبي: المرجع السابق، ص ١٦٤.

. . . «تم توقيع الاتفاقية يوم ٣١ أيار (مايو) ١٩٧٤ عند الساعة الثالثة عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين بتوقيت دمشق المحلي تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة الأتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وتوقف القتال بين القوات السورية والإسرائيلية في الجولان عند الساعة الرابعة عشرة والربع، أي بعد نصف ساعة من توقيع الاتفاق في جنيف»[1].

أوردت صحيفة البعث السورية نص الاتفاق على النحو التالي:

تراعي سوريا وإسرائيل مراعاة دقيقة وقف إطلاق النار بينهما في البر والبحر والجو، وتمتنعان عن كل الأعمال العسكرية ضد بعضهما البعض منذ توقيع هذه الوثيقة طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة رقم ٣٣٨ المؤرخ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

تفصل القوات العسكرية السورية والإسرائيلية وفقا للمبادئ التالية:

أ - تكون كل القوات العسكرية الإسرائيلية غرب الخط المسمى بخط (أ) على الخارطة المرفقة بهذا الاتفاق باستثناء منطقة القنيطرة حيث تكون غربي هذا الخط.

ب - تكون كل الأراضي شرقي الخط (أ) تحت الادارة السورية ويعود المدنيون السوريون إلى هذه الأراضي.

ج - تكون كل القوات السورية شرقي الخط المسمى بخط (ب) على الخارطة المرفقة.

د - تكون المنطقة بين الخطين (أ) و(ب) على الخارطة المرفقة منطقة فصل وترابط في هذه المنطقة قوة مراقبين دوليين تابعة للأمم المتحدة ومنشأة وفقا للبروتوكول المرفق مع الاتفاقية.

هـ - تكون هناك منطقتان متساويتان لتحديد الأسلحة والقوات واحدة غرب الخط (أ) وواحدة شرق الخط (ب) حسبما اتفق عليه.

و - يسمح لسلاحي جو البلدين بالعمل حتى خط كل منهما بدون تدخل من الجانب الآخر.

(١) عزيز الأحدب: دمعة دايان حرب تشرين على جميع الجبهات، ص ٤٥٢.

ز - في غضون ٤٨ ساعة بعد توقيع هذا الاتفاق يصار إلى الإفراج عن جميع الأسرى والجرحى الذين يحتفظ بهم كل من الجانبين.

ح - هذا الإتفاق ليس اتفاق سلام بل هو خطوة نحو سلام عادل ودائم استنادا إلى قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣[1].

بدأ الطرفان تنفيذ الاتفاق اعتبارا من ٦ حزيران (يونيو)١٩٧٤ حيث تم تبادل الأسرى، وفي اليوم التالي بدأ الإسرائيليون الانسحاب من جيب سعسع كما تم الاتفاق عليه مسبقا، علماً أن الانسحاب تقرر أن يتم على أربع مراحل وبنهايته تكون إسرائيل قد انسحبت من ٦٦٣ كلم مربعا هي إجمالي مساحة جيب أكتوبر ومدينة القنيطرة والرفيد و٢١ موقعا استراتيجيا محصنا، كما تم الاتفاق على أن يكون الوضع بعد تنفيذ المراحل الأربع يوم ٢٦ حزيران (يونيو) كما يلي:

- تمركز قوة دولية من ١٢٥٠ رجلا في المنطقة العازلة بين الخطين (أ و ب) مع إخلاء إسرائيل ثلاثة مراصد على قمم جبل الشيخ.
- عودة ٥٠ ألف سوري إلى المنطقة ويعهد بحفظ الأمن إلى الشرطة السورية المسلحة بأسلحة خفيفة.
- إقامة منطقتين إلى جانب المنطقة العازلة تكون محدودة القوة العسكرية بعرض ١٠كلم.
- إقامة منطقتين إلى جانب المنطقتين السابقتين وأيضا بعرض ١٠كلم وتضم كمية أكبر من السلاح[2].

اعتبارا من تاريخ انتهاء فصل القوات أصبح على الأرض منطقة فاصلة بين القوات السورية والإسرائيلية وهي منطقة منزوعة السلاح لكنها تخضع مدنيا للسلطة السورية، وتعتبر هذه المنطقة التي يتراوح عرضها بين ٠,٢ كلم و٢,٥ كلم نهاية السيادة السورية والخط الغربي نهاية السيادة الإسرائيلية. (أنظر الخريطة رقم ٣٥).

(١) صحيفة البعث السورية: ٣٠/ ٥/ ١٩٧٤ العدد ٣٧٤٣.
(٢) صحيفة الثورة السورية ١/ ٦/ ١٩٧٤ العدد ٣٦٩٤.

أما الخط الحدودي فأصبح كالأتي:

ابتدأ من جنوب نهر اليرموك وعلى مسافة ١ كلم من مكان التقائه بوادي روكد (روقاد) يتجه الخط الحدودي نحو الشمال الشرقي حتى رأس تل أبو الغيتر على مسافة ٣ كلم جنوب شرقي هضبة مجشيم ويمتد هذا الخط على طول ٥كلم على منحدرات الضفة الشرقية لوادي روكد بشكل يضع هذا الوادي ومصبه في نهر الأردن داخل فلسطين المحتلة (إسرائيل)، ينتقل الخط الحدودي عند مصب وادي (نوب) ليقطع وادي روكد (روقاد) ليصل إلى تل أبو الغيتر حيث يسير الخط عند المنحدرات الغربية للوادي لتكون ضفتي نهر اليرموك ضمن الأراضي السورية، يستمر خط الحدود من وادي روكد نحو الشمال الشرقي حتى قرية البوطمية التي تقع على مسافة ١,٥كلم شرقي الوادي ويستمر الخط صعودا ليصل إلى أقصى نقطة نحو الشرق ويقطع طريق القنيطرة - درعا وخلال مسار الخط بين هاتين المنطقتين يقطع مناطق وعرة هي تل عكاشة والمنحدرات الشرقية لتل السقف الكبير وجبل (حزاك) حيث يصل إلى قمته، ينحرف خط الحدود جنوب شرقي القنيطرة على مسافة ١كلم شرق قرية سورمان نحو الغرب ليتجه شمالاً حيث يمر بالأطراف الشمالية ليدخل منطقة جفعاتي (بقعاتا) مارا أمام قرية جباتا الخشب ليعود وينحرف الخط مجدداً على مسافة ٣كلم غرب جباتا الخشب نحو الغرب ليصل إلى أسفل منحدرات جبل الشيخ الجنوبية الشرقية بالقرب من قرية مجدل شمس، يستمر بسيره نحو الشمال الغربي وعلى بعد حوالي ١كلم شمال شرق البلدة (مجدل شمس) ليتجه نحو الشمال الشرقي ويستمر بصعوده نحو الأعلى بشكل خط مباشر فوق الصخور إلى أعلى نقطة في هذه المنطقة من الجبل متسببه شلجم (٢٢٢٤م) وقبل الوصول إلى القمة ينحرف الخط انحرافا حادا نحو الشمال الغربي حيث يمر جنوب الجبل ليسير نحو المنحدرات الغربية ليصل إلى الحدود اللبنانية[1].

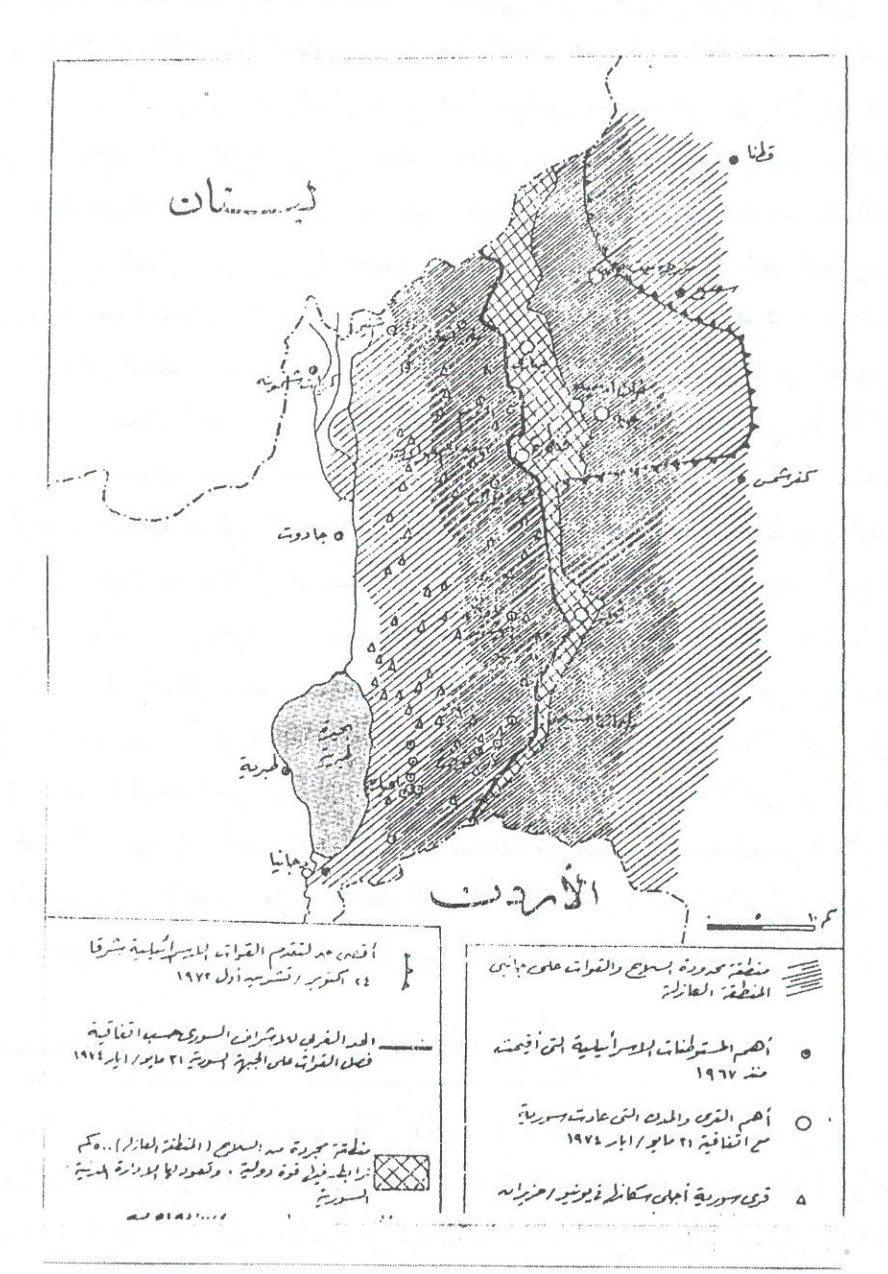
٢ - الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ١٩٧٣ - ١٩٧٨

اعتبارا من عام ١٩٧٣ وحتى آذار (مارس) ١٩٧٨ واصلت إسرائيل سياستها التوسعية ضد الأراضي اللبنانية، فمارست سياسة القضم المنظم تجاه هذه الأراضي وتحديدا مع تدهور الأوضاع الأمنية في لبنان خلال ما سمي بحرب السنتين ١٩٧٥ -

(١) موشي برافر: حدود أرض إسرائيل، ص ١٧٧ - ١٨١.

خريطة رقم ٣٥

خريطة فصل القوات بين الجيشين السوري والإسرائيلي عام ١٩٧٤[1]



(١) د. خيرية قاسمية: الصراع العربي - الإسرائيلي في خرائط، ص ١٧٩.

١٩٧٦ (الحرب الأهلية) وانهيار مقومات سيادة الدولة اللبنانية[1]، لكن البارز في هذه المرحلة تنفيذ إسرائيل خطتها التي سبق ووضعها المسؤولون فيها والقاضية بالبحث عن ضابط مسيحي ولو برتبة رائد واستمالته لتتمكن من تحقيق مخططاتها التوسعية، ففي ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ تمردت مجموعة من الجيش اللبناني بقيادة الرائد سعد حداد على القيادة العامة للجيش وأصبحت تتعامل مع إسرائيل[2].

بالمقابل نشرت المجلة المتخصصة الأمريكية (Foreign Affairs) في عدد أيلول ١٩٧٦ مشروع إيغال ألون الإسرائيلي التوسعي الذي تحدث عن حاجة إسرائيل إلى التوسع نحو الدول المجاورة مستغلة خروج مصر من القوة العربية والمساعدات الأمريكية العسكرية التي حصلت عليها بناء لأحد البنود السرية من اتفاقية سيناء، ومن جملة الأهداف لهذا المشروع السيطرة على جبال الخليل ونابلس والقدس في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية المحتلة...[3].

اعتبارا من ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ بدأت القوات الإسرائيلية بالتوغل داخل الأراضي اللبنانية، وفي ٢٩ تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٦ دعا وزير الدفاع الإسرائيلي إلى تمركز ثابت للقوات الإسرائيلية في لبنان، فيما قدمت الحكومة الإسرائيلية إلى الحكومة الأمريكية بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ اقتراحا بإحلال وحدات مسيحية مكان القوات الإسرائيلية المنسحبة، ولكن أعلن تقرير لمراقبي الهدنة اللبنانية الإسرائيلية أن قوات الجيش الإسرائيلي لازالت متمركزة في ستة مواقع داخل الأراضي اللبنانية على الرغم من ادعاءاتها بسحب كامل قواتها من لبنان[4].

١-٢ - عدوان آذار (مارس) ١٩٧٨ على لبنان

أعلنت إسرائيل فجر ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٨ البدء بعملية اجتياح على طول الحدود

(١) منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل، ص ١٤ و ٢٣١.
ولمزيد من التفاصيل أنظر: المركز العربي للمعلومات: الإعتداءات الإسرائيلية يوميات ووثائق ص ١٤، وناجي جرجي زيدان: من فمك أدينك يا إسرائيل، ص ١٢٦ - ١٢٨.

(٢) ناجي جرجي زيدان: من فمك أدينك يا إسرائيل، ط١، مؤلف خاص، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢، ص ١٢٩.

(٣) د. حسان حلاق وآخرون: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، ص ٤٨٤.

(٤) صحيفة نداء الوطن، التوراة، الحرب الاستيطان...، ٩ - ٣ - ٢٠٠٠.

اللبنانية لتطهير بعض المناطق الجنوبية من قواعد الإرهابيين على حد قولها، وتقصد بهم [المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية] التي كانت تستخدم هذه المناطق للقيام بعمليات المقاومة ضد المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، كما أعلنت أنها لا تنوي إلحاق الأذى بالمواطنين المدنيين ولا تنوي الصدام مع الجيش اللبناني وإنما تهدف لمنع أفراد منظمة التحرير الفلسطينية وفتح من الوصول إلى الحدود الدولية للقيام ضدها بعملياتهم العسكرية[١].

كما أعلن عايزر وايزمن وزير الدفاع الإسرائيلي يوم ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٨ عن تمنياته من سيطرة الحكومة اللبنانية أكثر وأكثر على الأمور في المنطقة الجنوبية وطمأن سوريا بأن هذه العملية ليست سوى عملية محدودة لضرب المقاومة الفلسطينية وأن لا نية لدى إسرائيل لاحتلال الجنوب اللبناني فيما كان رئيس الأركان الإسرائيلي أكثر صراحة من وزير الدفاع وذلك من خلال إعلانه نية إسرائيل إنشاء حزام أمني عبر وصل مرجعيون وقليا من الشرق ورميش وعين دبل ودبل في الوسط وعلما في الغرب، مؤكدا أن لإسرائيل أهدافاً تقع خارج نطاق ١٠ كلم[٢].

وبالرغم من التصريحات السابقة بعدم تخطي خط ١٠كلم، وإنها لن تهاجم مواقع خارج إطار هذا الخط فقد طور الإسرائيليون هجومهم وتخطوا هذا الحد، فبحجة استمرار الهجمات الفلسطينية وسّع الجيش الإسرائيلي رقعة عملياته منذ فجر ١٨ آذار (مارس) شمالاً نحو مدينة صور من جهة الغرب ومن جهة الشرق ووصلوا إلى منطقتي الخردلي وكوكبا[٣].

في ظل هذه الأوضاع الميدانية أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٨ قراره رقم ٤٢٥ والقاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وإحلال قوات طوارئ دولية محلها[٤]. (انظر الوثيقة رقم ٣١).

---

(١) المركز العربي للمعلومات: الاعتداءات الإسرائيلية يوميات ووثائق، ص ١٣٦.
(٢) وزارة الجنوب اللبناني: الجنوب اللبناني ١٩٤٨ - ١٩٨٦ حقائق وأرقام، بيروت لبنان ١٩٨٦، ص ١٢.
(٣) وزارة الجنوب اللبناني: الجنوب اللبناني ١٩٤٨- ١٩٨٦ حقائق وأرقام، ص ١٢.
(٤) آني لوران / أنطوان بصبوص: الحروب السرية في لبنان: ص ٣٩٤.

الجدير ذكره أن هذا القرار قد اتخذ في مجلس الأمن في ظل الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والقاضي بحل النزاعات بالطرق السلمية على اعتبار أنه نزاع يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر وفي حال لم يحل النزاع بالطرق السلمية يعرض النزاع مجدداً على مجلس الأمن للنظر فيه وبرضى الأطراف كافة، بخلاف النزاعات المتخذ بصددها قرارات في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي يتطرق في النظر في النزاعات المتعلقة في مجال تهديد السلم والإخلال به في العالم حيث يعود مجلس الأمن من تلقاء نفسه للإنعقاد ولاتخاذ ما يراه مناسبا من قرارات لتنفيذ قراره السابق ولو اقتضى الأمر استعمال القوة العسكرية، وهذا يظهر مدى التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي ضد لبنان وضعف بصيرة لدى أصحاب الحق مما ساهم بإطالة العمل العسكري الإسرائيلي في لبنان[١].

في اليوم السادس للعمليات العسكرية ٢٠ آذار (مارس) أعلن الناطق الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي بات يسيطر على جزء من جنوب لبنان يقدر بحوالي ١١٠٠كلم مربعا من مصب نهر الليطاني وحتى راشيا الفخار باستثناء أحد الجيوب المحيطة بمدينة صور وذلك بعد أن توغلت القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان[٢].

اعتبارا من عصر ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٨ بدأ سريان وقف إطلاق النار[٣] وبدأت طلائع القوات الدولية بالوصول إلى لبنان اعتبارا من ٢٣ آذار (مارس) مع وصول ٢٠٠ مظلي فرنسي[٤]، فيما باشرت إسرائيل سحب قواتها باتجاه الحدود الدولية اعتبارا من ١١ نيسان (أبريل) ١٩٧٨ فأخلت ٧ مواقع في القطاع الشرقي وتحديدا في راشيا الفخار وإبل السقي وكوكبا ومنطقة العرقوب، وأتبعتها بانسحاب ثاني في اليوم التالي من منطقة بطول ١٢ كلم وعرض ٥ - ٧كلم موازية لمجرى نهر الليطاني، وكان من المقرر بدء المرحلة الثالثة من انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة المتبقية من الجنوب اللبناني اعتبارا من ٢٧ نيسان (أبريل) لتحل مكانها قوات الطوارئ الدولية فيما سمي بالحزام

---

(١) ياسين سويد: عملية الليطاني ١٩٧٨ نظرة إستراتيجية، ص ٨٦.
(٢) عادل وحسن حسن علي: حرب الجنوب الحرب الخامسة آذار ١٩٧٨، ص ٢١٣.
(٣) صحيفة السفير ٢١ / ٣ / ١٩٧٨، العدد ١٤٤٨.
(٤) صحيفة السفير ٢٤ / ٣/ ١٩٧٨، العدد ١٤٥١.

الأمني لإسرائيل[١] بعمق ١٠كلم داخل الأراضي اللبنانية[٢] ولكنها لم تنفذ وضم الشريط الحدودي ٥٦ بلدة وقرية في أقضية حاصبيا ومرجعيون وبنت جبيل وصور[٣].

إذا كانت عملية الليطاني التي أطلقت على الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨ تهدف لتحقيق بعض الأطماع الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية إلا أنها كانت تحقيقا لبعض المخططات السابقة ومنها محاولات بن غوريون للوصول بالحدود الإسرائيلية إلى نهر الليطاني[٤]، وعلى الرغم من كل المحاولات السابقة والظروف التي لم تسمح بتحقيقها لم تتخلى إسرائيل عن حلمها بانتظار الفرصة السانحة، وبالفعل سيطرت إسرائيل في العملية على ما يفوق العشرة في المائة من مساحة لبنان وذلك حتى إعلان وقف إطلاق النار يوم ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٨[٥].

إلا أن قبول إسرائيل بوقف إطلاق النار وسحب قواتها من الأراضي اللبنانية المحتلة لإحلال قوات طوارئ دولية حداً بالصحافي عميهور يسرائيلي إلى الكتابة بصحيفة زوت هآرتس الإسرائيلية بتاريخ ١٩٧٨/٣/٣١ إلى الإعراب عن فشل عملية الليطاني العسكرية في تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية خاصة بعد فشل محاولة المساواة بتواجد القوات الإسرائيلية بالقوات السورية الموجودة في بيروت وعقد اتفاقية سلام مع لبنان تكفل حصول إسرائيل على نسبة من مياه نهر الليطاني[٦].

كما تناقلت مصادر دولية أخرى أن هدف إسرائيل من هذه العملية ليس الربح أو الخسارة، وإنما مراقبة ردود الفعل العربية لعملية أكبر وأوسع كانت القيادة العسكرية

(١) منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل، ص ٢٣٤- ٢٣٥.
(٢) د. سمر بهلوان - د. محمد صالح: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص ٤٩٤.
(٣) د. محمد عبد الرحمن عطوي: الخطر الصهيوني على لبنان، دار الهادي، بيروت، لبنان ص ٦٦.
(٤) ناعوم تشومسكي: الثالوث الخطر والمصير المحتوم الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيون، ترجمة د. علياء رافع، تقديم السفير تحسين بشير، ط١، دار صادق للنشر، الإسكندرية، ج. م. ع. ١٩٩٧، ص ١٦٩.
(٥) ياسين سويد: عملية الليطاني ١٩٧٨ نظرة إستراتيجية، ص ٨.
(٦) مجلة فلسطين المحتلة: عملية الليطاني رواية العدو الصهيوني عن حرب الجنوب ١٩٧٨، منشورات مجلة فلسطين المحتلة دار العودة، بيروت، لبنان، لا ت، ص ٢٩٦.

الإسرائيلية تخطط لها منتظرة الفرصة المناسبة لتنفيذها، بينما أطلقت على هذه العملية اسم «عملية الليطاني»[١].

فيما لو كتب لهذه العملية النجاح لكانت تحققت بعض خطوات استراتيجية إسرائيل التوسعية وذلك من خلال:

- الاستيلاء على جزء من الأراضي اللبنانية التي كانت تمني النفس بامتلاكها.
- المطالبة بالحصول على نسبة من مياه الليطاني.
- توطين يهود في المناطق المحتلة بعد إفراغها من سكانها[٢].

٣ - الأوضاع السياسية والعسكرية على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية قبل اجتياح عام ١٩٨٢

على الرغم من الإدعاء الإسرائيلي بالانسحاب الكامل من جنوب لبنان وعدم تدخلها بالشؤون الداخلية للبنان، ناقض وجود منطقة الحزام الأمني التي ظلت تحت سيطرتها هذه الادعاءات فقد أظهرت الأحداث عن تدخل إسرائيلي عملي في هذه المنطقة من خلال منع الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة عملائه للمزارعين اللبنانيين حفر آبار مياه ارتوازية جديدة وإغلاق أخرى قديمة، كذلك عمدت إسرائيل على طمر أنابيب ومعدات تحت الأرض في منحدر قرب مرجعيون مما أثار الشكوك كونها تسحب مياها لبنانية في السر، كما عمدت في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٨ بتسييج منطقة محيطة لمصادر نهر الوزاني بطول كيلومتر ومنعت مراقبي الأمم المتحدة من الاقتراب منها[٣].

تظهر خريطة الحزام الأمني بامتداداته من الحدود الدولية إلى السفوح الغربية لجبل الشيخ ومجرى نهر الليطاني إلى أن الهدف الرئيسي للاحتلال هو السيطرة على الماء باعتبار أن المصادر المائية ضرورة حيوية لإسرائيل[٤]، وكانت خلاصة عملية عام ١٩٧٨ لبيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي فكرتين أساسيتين:

(١) ياسين سويد: عملية الليطاني ١٩٧٨ نظرة إستراتيجية، ص ٨.
(٢) ياسين سويد: المرجع السابق، ص ٩.
(٣) نايف دياب: الجنوب اللبناني واقع وقضية، ص ٨٣ - ٨٤.
(٤) زياد الحجار: المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٩٧، ص ١٣٩.

الأولى: العمليات العسكرية في حال اقتصارها على جنوب لبنان لا تلغي العمليات الفدائية ضد إسرائيل.

الثانية: لا بد من وجود سلطة لبنانية حازمة في بيروت للقضاء على التأثير الفلسطيني على الشؤون السياسية في لبنان والحد من النفوذ الفلسطيني المتصاعد(١).

في المقابل نقلت وكالة نوفوستي السوفياتية بعددها الصادر بتاريخ ٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ عن القيادة في موسكو تحذيرا من وجود خطة إسرائيلية لابتلاع قسم كبير من جنوب لبنان والوصول إلى شمال مجرى نهر الليطاني وقد تمهد لهذا العدوان باعتداءات متكررة على الجنوب اللبناني(٢).

أكد مجلس الأمن في قراره رقم ٤٥٠ الصادر بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ صلاحية اتفاقية الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية لعام ١٩٤٩ كما دعا جميع الأطراف اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام هذه الهدنة وتنشيط عمل اللجنة(٣)، وفي ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ دعا رئيس أركان لجنة الأمم المتحدة المكلفة الإشراف على الهدنة لعقد اجتماع للجنة في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ في الناقورة وجاء الرد اللبناني يوم ٢٥ إيجابيا بينما رفضت إسرائيل يوم ٢٦ قبول الدعوة على أساس أن اللجنة لم تعد قائمة، إلا أنها عقبت أن لا مانع لديها من عقد اجتماع لبناني إسرائيلي بإشراف الأمم المتحدة في الزمان والمكان اللذين حددتهما الأمم المتحدة، وبالفعل ففي الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ عقد الاجتماع بين الطرفين برعاية الأمم المتحدة وعلى الرغم من تضارب وجهات النظر حول صلاحية اللجنة إلا أن الطرفين تناقشا حول الأوضاع في الجنوب اللبناني، فيما أعلن الطرف الإسرائيلي أن لا أطماع إسرائيلية في لبنان، وبعد انتهاء هذا الاجتماع حاولت الأمم المتحدة عقد اجتماع ثان للطرفين إلا أنها فشلت في ذلك، بينما ظلت إسرائيل تسيطر على ذلك جزء من الأراضي اللبنانية إما مباشرة أو بشكل غير مباشر عبر عملائها(٤).

---

(١) William L. Cleveland: A History of Modern Middle East, Second Edition, Western Views, USA- UK, 2000, p 376-377.

(٢) صحيفة نداء الوطن: التوراة الحرب الاستيطان عمليات القضم الإسرائيلية للأراضي اللبنانية، ١٠ - ٣ - ٢٠٠٠.

(٣) اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ أذار و ١٨ نيسان: القبعات الزرق قوة حفظ السلام المؤقتة للأمم المتحدة، ص ٤٨.

(٤) اللجنة الوطنية لاحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان: المرجع السابق، ص ٤٩.

لا بد من الإشارة هنا أن الموفد الرئاسي الأمريكي فيليب حبيب كان قد تلقى خلال زيارته تل أبيب في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ معلومات عن خطة سرية وضعتها قيادة الأركان الإسرائيلية لاجتياح لبنان، وفي أيلول من عام ١٩٨١ وخلال زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن ومرافقة وزير دفاعه اريل شارون إلى واشنطن وضعا الحكومة الأمريكية مجدداً في أجواء العملية الإسرائيلية المرتقبة ضد الأراضي اللبنانية وكان العنوان الأساسي «المعركة ضد الإرهاب»(١).

من المعلوم أن وزير الخارجية الأمريكية الكسندر هيغ تقدم خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ إلى وزير الدفاع الإسرائيلي خلال زيارته لواشنطن عرضا يقضي بانسحاب سوري إسرائيلي متزامن من لبنان مع انسحاب لعناصر منظمة التحرير لمسافة ٤٠ كلم من الحدود اللبنانية - الفلسطينية، بينما طالب شارون بانسحاب فلسطيني كامل من الجنوب، فيما علم الأمريكيين أن شارون متحيرا في اختيار واحد من ثلاثة خيارات، وهي:

أ - عملية عسكرية محدودة تضم قصفا مركزا على المواقع الفلسطينية يرافقها عمليات كومندوس من الجنوب اللبناني حتى بيروت.

ب - عملية عسكرية مشابهة لعملية العام ١٩٧٨ (عملية الليطاني) مع اصرار بعدم انسحاب إسرائيلي من الجنوب دون وجود ضمانات بعدم عودة المخربين (المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين) إلى مواقعهم.

ج - الاتصال بقوات الكتائب شمالاً للضغط على المخربين واحتلال أكبر مساحة ممكنة منهم(٢).

أثناء ذلك قامت الحكومة الإسرائيلية بتلزيم مشروع جر مياه نبع الوزاني بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ إلى إحدى الشركات الإسرائيلية التي كانت قد أجرت دراسة ميدانية للمشروع(٣).

---

(١) د. سمر بهلوان - د. محمد صالح: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص ٤٩٤.

(٢) زئيف شيف - أهور يعارب: الحرب المضللة، ترجمة حسان يوسف، دار المروج، بيروت لبنان ١٩٨٥، ص ٤٠ - ٤٦.

(٣) صحيفة نداء الوطن: التوراة الحرب الاستيطان. . .، ١٠ - ٣ - ٢٠٠٠.

في المقابل لم تستطع عملية الليطاني في عام ١٩٧٨ ولا دويلة سعد حداد المعلنة في الحزام الأمني الحدودي القضاء على العمليات الفدائية، بل ازداد الوضع سوء عندما تم نقل المواجهة إلى العمق اللبناني واستهداف الطائرات الحربية الإسرائيلية بعمليات انتقامية في مناطق متعددة من لبنان، ومع استمرار تصاعد المواجهات وإزدياد الأطماع الإسرائيلية عادت إسرائيل واجتاحت الأراضي اللبنانية مجدداً عام ١٩٨٢ تحت تسمية عملية سلامة الجليل وحاصرت مدينة بيروت لمدة ٨٨ يوما قبل الوصول لاتفاق يقضي بخروج القوات الفلسطينية والسورية من بيروت[١].

٣-١ - ضم الجولان السوري إلى إسرائيل عام ١٩٨١

من جهة أخرى استغلت إسرائيل الظروف الدولية والإقليمية بهدف تمرير قانون إسرائيلي يسمح بضم هضبة الجولان السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إلى الدولة الإسرائيلية، فبعد صيف عام ١٩٨١ المتوتر مع سوريا حول أزمة الصواريخ التي نصبتها سوريا داخل الأراضي اللبنانية في سهل البقاع وارتفاع وتيرة التوتر إلى حد المجابهة، وإزاء ضغط الأزمة العمالية في بولندا بين حركة النقابات العمالية والحكومة البولندية وإنشغال العالم والرأي العالمي بهذه الأزمة عمدت إسرائيل إلى إصدار قرار الضم بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١[٢]، وكانت إسرائيل قد مهدت لصدور هذا القرار بتشجيع الجماعات اليهودية بجمع تواقيع لعريضة من برلمانيين إسرائيليين خلال شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٩ تطالب بأن يكون الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وفي تموز (يوليو) ١٩٨٠ صدر قانون يُسْمَح بموجبه لوزير الداخلية منح الجنسية الإسرائيلية لسكان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وفي تموز (يوليو) ١٩٨١ أعلن بيغن برنامج حكومته الثانية مؤكدا من أن إسرائيل لن تتخلى عن الجولان ولن تزيل أية مستوطنة أقيمت فيها، والحكومة هي التي تقرر الملائم لتطبيق القانون والحكم والإدارة الإسرائيلية[٣].

في المقابل وبعد خروج رئيس الحكومة الإسرائيلية بيغن من المستشفى بسبب بعض الكسور التي تعرض لها، دعا بعض الوزراء لحضور جلسة وزارية مصغرة في منزله

(١) عبد الله بلقزير: المقاومة اللبنانية وتحرير الجنوب، ص ٢٠.
(٢) صحيفة النهار: ١٥- ١٢- ١٩٨١ العدد ١٤٧٨٤.
(٣) عبد المنعم الحسكير: الجولان مفتاح السلام في الشرق الأوسط، ص ٢١٤ - ٢١٥.

أحيطت بسرية وحضرها نائب رئيس الوزراء ووزراء الخارجية شامير والدفاع شارون والعدل موشي نسيم حيث أعلن نسيم أن الحكومة الإسرائيلية قررت ضم الجولان، وأنها قررت أن يتم ذلك بسرعة هائلة لم يسبق لها، مثيل كما أعلن أن الحكومة ستطرح على الكنيست مشروع قانون مسمى قانون تطبيق التشريع الإسرائيلي في هضبة الجولان[١].

عاد وعقد مجلس الأمن الدولي جلسة غير رسمية بناء لطلب سوريا لدرس مستجدات الوضع الراهن والاستماع إلى مندوبي بعض الدول حول الأزمة، فطالب المندوب السوري ضياء الله فتال منح إسرائيل مهلة أسبوع للتراجع عن قرارها قبل الطلب لاتخاذ إجراءات عقابية ضدها[٢] في هذه الأثناء أرجأ مجلس الأمن إصدار أي قرار حول المشكلة فيما انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة واتخذت قراراً أدانت فيه إسرائيل على تغيير الطابع المادي والتكوين السكاني والهيكل التأسيسي والوضع القانوني الخاص بالجولان السوري المحتل، ونص القرار على أن كافة الإجراءات المتخذة تعتبر باطلة وانتهاكا لاتفاقية جنيف الموقعة في ١٢آب (أغسطس) ١٩٤٩ كما ندد القرار بشدة بمحاولات إسرائيل فرض الجنسية الإسرائيلية على السكان العرب بالقوة[٣].

عاد وأصدر مجلس الأمن قراراً حمل الرقم ٤٩٧تاريخ ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ يقضي ببطلان ضم الجولان إلى إسرائيل، ونصّ القرار على ما يلي:

إن مجلس الأمن إذ يؤكد أن اكتساب الأراضي بالقوة أمر مرفوض بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقرارات الصريحة لمجلس الأمن يقرر:

أولاً: إن القرارات التي اتخذتها إسرائيل بحق الجولان السوري المحتل تعتبر باطلة وكأنها لم تكن.

ثانياً: يطلب إلى إسرائيل الدولة المحتلة إلغاء قرارها دون إبطاء.

ثالثاً: بقاء سريان اتفاقية جنيف على الأراضي السورية المحتلة عام ١٩٦٧.

(١) صحيفة السفير: ١٥- ١٢- ١٩٨١ العدد ٢٧٣٩.
(٢) صحيفة السفير: ١٦- ١٢- ١٩٨١ العدد ٢٧٤٠.
(٣) صحيفة النهار: ١٧- ١٢- ١٩٨١ العدد ١٤٧٨٦.

رابعا: يدعو الأمين العام للأمم المتحدة لتقديم تقرير بعد أسبوعين حول تطور الأوضاع في المنطقة وفي حال عدم امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة سوف يتم البحث باتخاذ الإجراءات المناسبة[١].

عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة وتبنّت قرارا تطالب فيه إسرائيل بالتراجع عن قانون ضم الجولان فيما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل لمنع صدور قرار يؤدي إلى فرض العقوبات على إسرائيل[٢]، فيما أعرب مسؤول أمريكي عن اعتقاده أن إسرائيل ستستغل الأحداث الراهنة في بولندا للقيام بعملية اجتياح لجنوب لبنان وأن الولايات المتحدة تأكدت من ذلك بعد عملية ضم الجولان وهدفهم من هذه العملية الوصول إلى نهر الليطاني[٣].

في المقابل أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي شارون أن عدم تجديد اتفاقية التعاون الاستراتيجي من قبل الولايات المتحدة سيزيد الشكوك حول التزامات واشنطن الدولية، كما أعرب عن دهشته من تفاجئ مصر والولايات المتحدة من خطوة ضم الجولان مبررا هذا الاستغراب بأن إسرائيل سبقت وأبلغت مصر أنها لن تنسحب من هضبة الجولان لأهميتها الاستراتيجية[٤].

عاد وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي بتاريخ ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ أن ضم الجولان ليس عملا وحيدا وإنما هناك إجراءات أخرى لمناطق محتلة قد تتبعها، وأضاف أن إسرائيل أجبرت على ضم الجولان للتصدي للضغوطات الأمريكية الرامية لفرض انسحاب إسرائيلي من الجولان[٥].

أمام استمرار التعنت الإسرائيلي وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل هددت دمشق بأنها ستوقع على اتفاق التعاون الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي لمجابهة ما قد تتعرض له من أخطار محتملة، كما أعلنت أنها تعتبر قرار ضم الجولان لاغ وباطل وطالبت إسرائيل بالتخلي عنه وشددت

(١) عبد المنعم الحسكير: الجولان مفتاح السلام في الشرق الأوسط، ص ٢١٧.
(٢) صحيفة السفير: ١٩- ١٢- ١٩٨١ العدد ٢٧٤٣.
(٣) صحيفة النهار: ٢٠- ١٢- ١٩٨١ العدد ١٤٧٨٩.
(٤) صحيفة السفير: ٢٠- ١٢- ١٩٨١ العدد ٢٧٤٤.
(٥) صحيفة السفير: ٢٧- ١٢- ١٩٨١ العدد ٢٧٥٠.

على ضرورة تقيد مجلس الأمن الدولي بتنفيذ القرار رقم ٤٩٧، وإلا فعليه الاجتماع كما تقرر سابقاً بتاريخ ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ لاتخاذ العقوبات اللازمة بحق إسرائيل بما يتناسب مع المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على ما يلي:

- عدم تقديم أي عون عسكري وتعليق كافة المعونات العسكرية.
- قطع العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية.
- الامتناع عن تقديم أي عون فني أو التعامل معها تحت أي شكل من الأشكال.
- قطع العلاقات الدبلوماسية[١].

في هذا الوقت استمرت الأزمة واستمر الدعم الأمريكي لإسرائيل، فقد أبلغت جين كيرك باتريك مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة المندوب السوري (فتال) أن واشنطن سوف تمنع صدور أي قرار يتضمن عقوبات ضد إسرائيل بناء للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولو اقتضى ذلك استعمالها حق النقض (الفيتو)، فيما أعلن كلوفيس مقصود ممثل جامعة الدول العربية في الأمم المتحدة أن إسرائيل بدأت بتحويل نقاطها العسكرية في الجولان إلى ما يسمى حدودا دولية[٢].

توقعت المخابرات الإسرائيلية مزيدا من التدهور الأمني والصدام العسكري بين السوريين والإسرائيليين خلال العام ١٩٨٢، كما توقعوا أعمالا عدوانية في ردة فعل على قانون ضم الجولان إلى إسرائيل وأعلنت حالة التأهب في الجيش الإسرائيلي لمواجهة التطورات الطارئة[٣].

أمام هذه التطورات التي اعتبرتها القيادة السورية استفزازية وتمهد لعدوان أكبر على المنطقة، بدأ وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام زيارة إلى موسكو لإجراء مباحثات مع المسؤولين في موسكو حول الأوضاع السائدة، فالتقى أندريه غروميكو وزير الخارجية السوفياتي وتشاورا بخصوص تطوير مشروع معاهدة الصداقة التي وقعت في تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩٨٠[٤]، في المقابل استخدمت الولايات المتحدة

(١) صحيفة السفير: ٦- ١٩٨٢ العدد ٢٧٥٩.
(٢) صحيفة السفير: ١٣- ١٩٨٢ العدد ٢٧٦٦.
(٣) شيمون شيفر: كرة الثلج أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان، ط١، لا دار نشر، ١٩٨٤، ص ١٤٦.
(٤) صحيفة النهار: ١٥- ١٩٨٢ العدد ١٤٨١٣.

حق النقض (الفيتو) على مشروع قرار عربي معدل قدم إلى مجلس الأمن الدولي يدعو لاتخاذ عقوبات متنوعة ضد إسرائيل لضمها الجولان السوري[١]، بعد هذه التطورات عقد مجلس الأمن الدولي مجدداً جلسة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ بناء لطلب مجموعة الدول العربية ناقش خلالها الأمور الإجرائية لنقل الشكوى العربية من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للنظر فيها[٢]، وبالفعل وافقت الجمعية العامة وللمرة الأولى منذ قبولها إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ اعتبار إسرائيل دولة غير محبة للسلام ويتناقض سلوكها مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة التي قُبِلَت على أساسها إسرائيل عضوا فيها[٣].

ردت إسرائيل على القرار في اليوم التالي مستنكرة ما وصفته قرارا ظالما وغير منطقي وغير متوازن وما الدعوة لعزل إسرائيل دوليا إلا في إطار الجهد المستمر من قبل العرب لتقويض كيانها واعتبار القرار من القرارات المناهضة لإسرائيل التي سبق وتم التصويت عليها في السابق[٤].

منذ اللحظة الأولى التي عمدت خلالها إسرائيل إلى ضم الجولان بدأت بممارسة مختلف أنواع أساليب الضغط والإرهاب لجعل المواطنين العرب يقبلون الهوية والجنسية الإسرائيليتين، ولكن أبى هؤلاء الخضوع للإرادة الإسرائيلية على الرغم من استمرار إسرائيل ببسط سيطرتها على الجولان[٥].

على الرغم من حالتي التوتر والهدوء اللتين سادتا الحدود اللبنانية - الإسرائيلية بشكل متقطع ومن ثم بعد هدوء نسبي في الفترة الأخيرة فإن قيادة الجيش الإسرائيلي كانت تعد ومنذ فترة طويلة وبشكل دقيق لعملية اجتياح للبنان، فقد أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي رفائيل ايتان أن خطة اجتياح لبنان بشكلها النهائي كانت جاهزة قبل حزيران بعدة أشهر، وكذلك أكد وزير الطاقة الإسرائيلي إسحاق نومان أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد رفضت عرض ايتان لاجتياح لبنان مع بداية عام ١٩٨٢ لإنهاء الوجود

---

(١) صحيفة السفير: ٢١٩٨٢ العدد ٢٧٧٤.
(٢) صحيفة الأنوار: ٢٩- ١٩٨٢ العدد ٧٥٦٦.
(٣) صحيفة السفير: ٦- ٢- ١٩٨٢ العدد ٢٧٩٠.
(٤) صحيفة الأنوار: ٧- ٢- ١٩٨٢ العدد ٧٥٧٥.
(٥) عبد المنعم حسكير: الجولان مفتاح السلام في الشرق الأوسط، ص ٢١٨.

الفلسطيني في بيروت وإقامة حكومة مؤيدة لإسرائيل، ولا بد من الاشارة إلى أنه في ظل هذه التطورات كانت الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٩٠ ما تزال مشتعلة[١].

كذلك نشرت صحيفة تايم الأمريكية معلومات عن رفض رئيس الحكومة بيغن خطة قدمها وزير الدفاع الإسرائيلي شارون للقيام باجتياح لبنان والوصول إلى ضواحي بيروت وذلك بتاريخ ٧ شباط (فبراير)١٩٨٢[٢]، كذلك وفي كتابه ذكر إبراهام تامير رئيس قسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي أن وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيغ أبلغ وزير الدفاع الإسرائيلي شارون موافقة الإدارة الأمريكية على خطة غزو لبنان وذلك في النصف الثاني من شهر أيار (مايو) ١٩٨٢ وتمنى له النجاح في هذه العملية لإفساح المجال أمام إسرائيل لإيجاد تسوية للمشكلة اللبنانية[٣].

في المقابل استمرت إسرائيل باعتداءاتها على لبنان، فقد نشرت صحيفة السفير في عددها الصادر بتاريخ ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٨٢ معلومات واردة من منطقة الشريط الحدودي تفيد بأن إسرائيل بدأت أعمال الحفريات تمهيدا لسرقة مياه نهر الليطاني وأنها شارفت على تركيب مضخة مياه قرب جسر الخردلي كما منعت أهالي دير ميماس من الوصول إلى أملاكهم بسبب أعمال الحفريات[٤]، وهذا ما عاد وأكده النائبان المرحوم منير أبو فاضل والرئيس رشيد الصلح من خلال استجواب للحكومة تقدما به عبر مجلس النواب[٥].

٤ - الاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢

اتخذت إسرائيل من محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرجوف مساء ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ سببا مباشرا لبدء عدوان بحري وجوي ضد العديد من المواقع في لبنان مستهدفة مراكز لمنظمة التحرير الفلسطينية المتهم الأول بهذه العملية، علماً أن

---

(١) وزارة الإعلام اللبنانية: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦حقائق وأرقام، مديرية الدراسات في وزارة الإعلام، ص٦١.
(٢) المركز العربي للإعلام: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، ط٢، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص١٣.
(٣) عدنان السيد حسين: التسوية الصعبة، ص ٦٢.
(٤) صحيفة السفير، ١٨/ ٤ / ١٩٨٢ العدد ٢٨٦١.
(٥) صحيفة النهار، ١٢/ ٥ / ١٩٨٢ العدد ١٤٩٢٧.

قوات هذه المنظمة وحلفائها كانوا لا يزالون ملتزمين بالواقع بوقف إطلاق النار المعمول به منذ سنة١٩٨١[١]، وعلى أثر هذه العمليات عقد مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٥ حزيران (يونيو) جلسة طارئة وأصدر خلالها قراره رقم ٥٠٨، «والذي دعا فيه كل الأطراف المتصارعة إلى وقف العمليات الحربية في لبنان وعبر الحدود اللبنانية - الإسرائيلية فورا وبشكل متزامن وفي موعد أقصاه الساعة السادسة من صباح يوم الأحد ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، بالتوقيت المحلي»[٢]. (انظر الخريطة رقم ٣٦).

بدأت إسرائيل بشكل رسمي عملياتها ضد الأراضي اللبنانية اعتبارا من ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ على ستة محاور (انظر الخريطة رقم ٣٧)، كما أعلنت حكومة بيغن في جلستها الأسبوعية عن قيام الجيش الإسرائيلي بعملية سلامة الجليل وأنها وصلت إلى مشارف مدينة صور[٣]، في هذه الأثناء استمر التوسع الإسرائيلي فسقطت مدينة صيدا آخر نهار ٧ حزيران (يونيو) دون مخيمها (عين الحلوة)[٤] (انظر الخريطة رقم ٣٨)، وإزاء هذه الأوضاع عاد مجلس الأمن الدولي للانعقاد وأصدر قراره رقم ٥٠٩ بتاريخ ٧ حزيران (يونيو) ويطالب إسرائيل التقيد بالقرار السابق رقم ٥٠٨ مع الخطوات التالية:

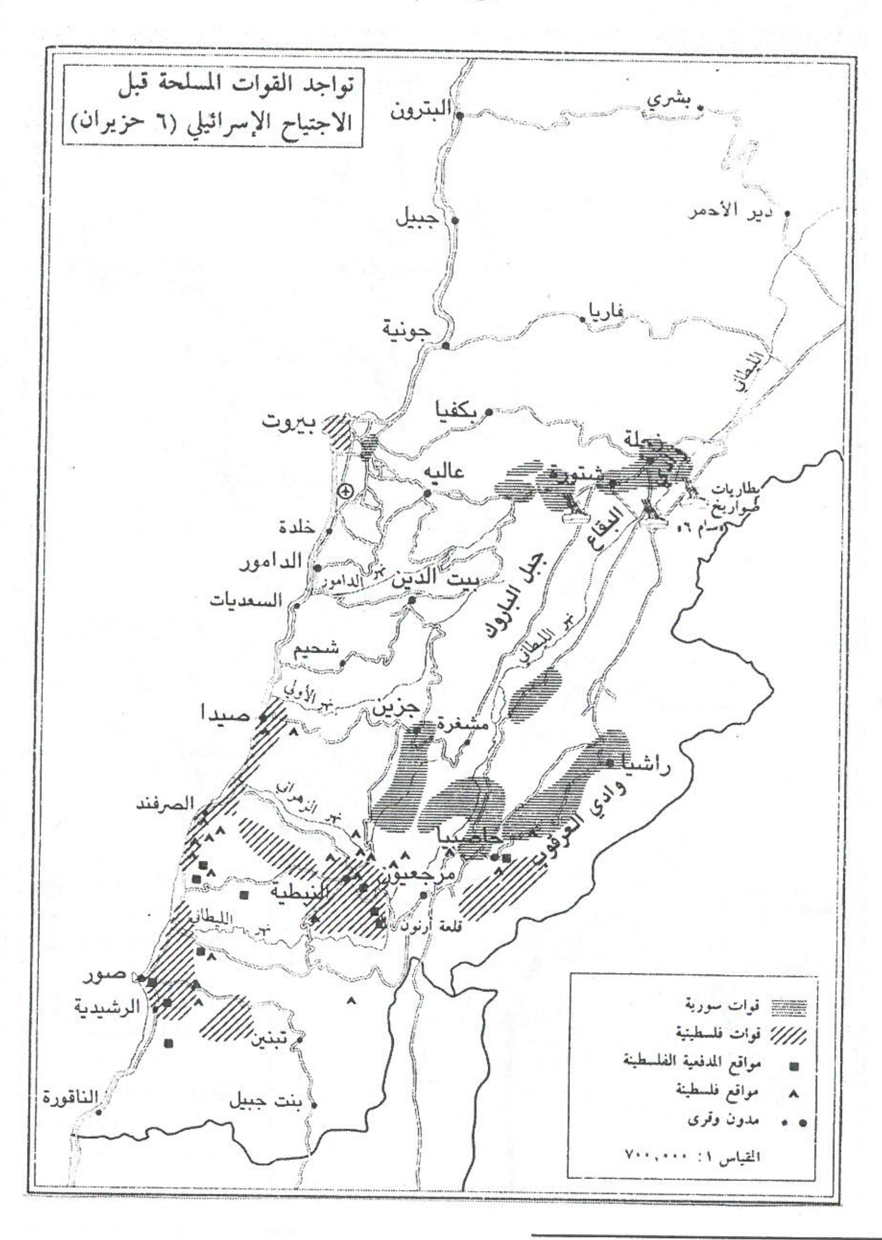
- سحب قواتها العسكرية فورا دون قيد أو شرط إلى الحدود الدولية.
- الطلب من كل الأطراف التقيد بشروط الفقرة الأولى من القرار ٥٠٨ في الوقف الفوري لإطلاق النار داخل الأراضي اللبنانية وعبر الحدود الإسرائيلية.
- يدعو كافة الأطراف إلى إبلاغ الأمين العام قبولها للقرار الحالي خلال ٢٤ ساعة[٥].

صرح وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال أرييل شارون أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست أن الجيش الإسرائيلي لن يبقى في لبنان بعد انتهاء عملية سلامة

(١) د. إدورا سعيد: إسرائيل العراق والولايات المتحدة، دراسة عن الأنترنت، ص ١.
(٢) اللجنة الوطنية إحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان بالتعاون مع مجلس النواب اللبناني: القبعات الزرق قوة حفظ السلام المؤقتة التابعةللأمم المتحدة في جنوب لبنان، ص ٥٤.
(٣) حرب لبنان وحصار بيروت ١٩٧٥- ١٩٨٢، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص٦.
(٤) وزارة الإعلام اللبنانية: الجنوب اللبناني ١٩٤٨ - ١٩٨٦، ص ٢٩.
(٥) صحيفة السفير ٨/ ٦/ ١٩٨٢ العدد ٢٩١٠.

خريطة رقم ٣٦

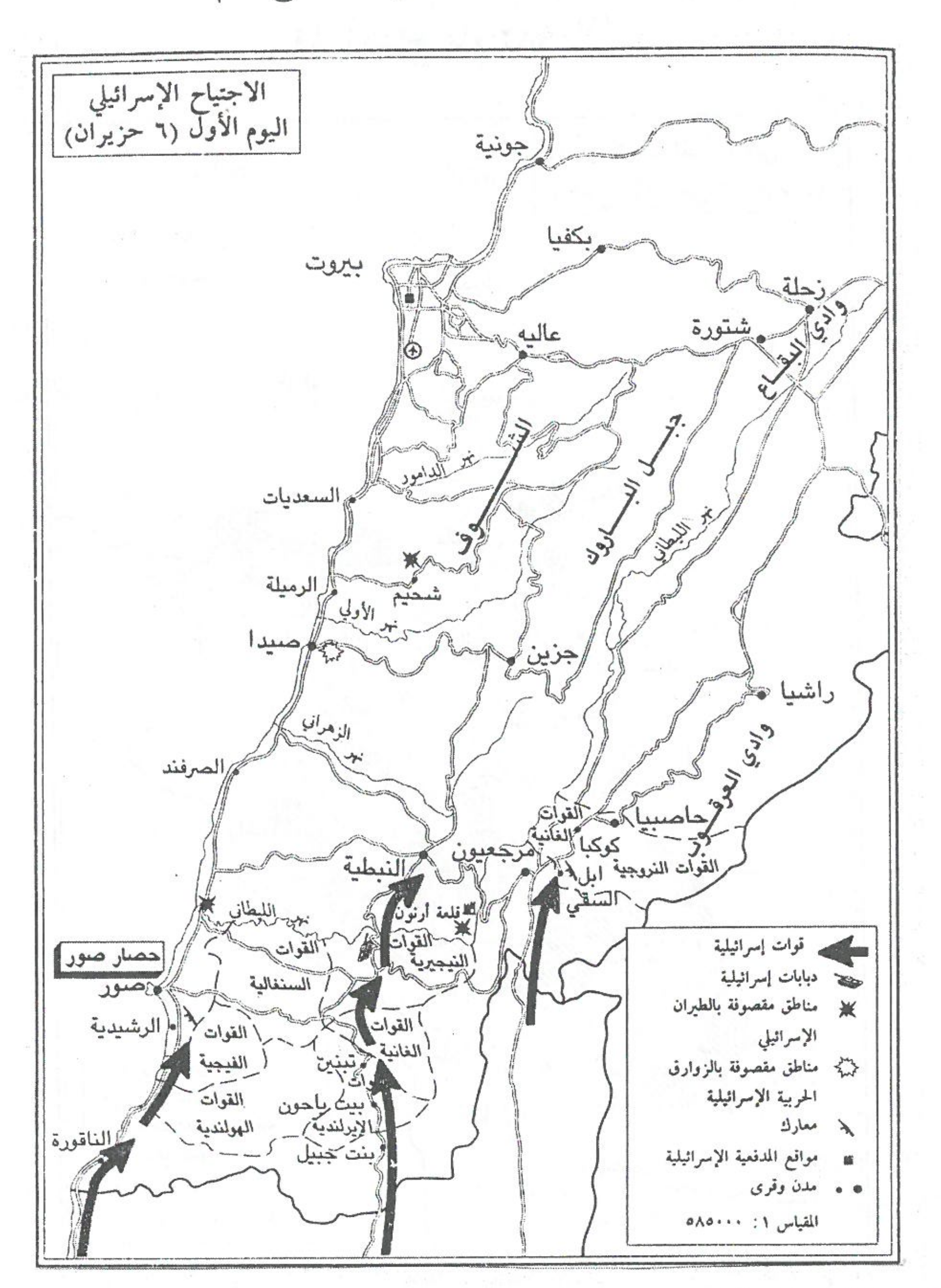
خريطة تواجد القوات السورية والفلسطينية في لبنان قبل اجتياح عام ١٩٨٢[١]



(١) روبرت فيسك: ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، ص ٣٠٢.

خريطة رقم ٣٧

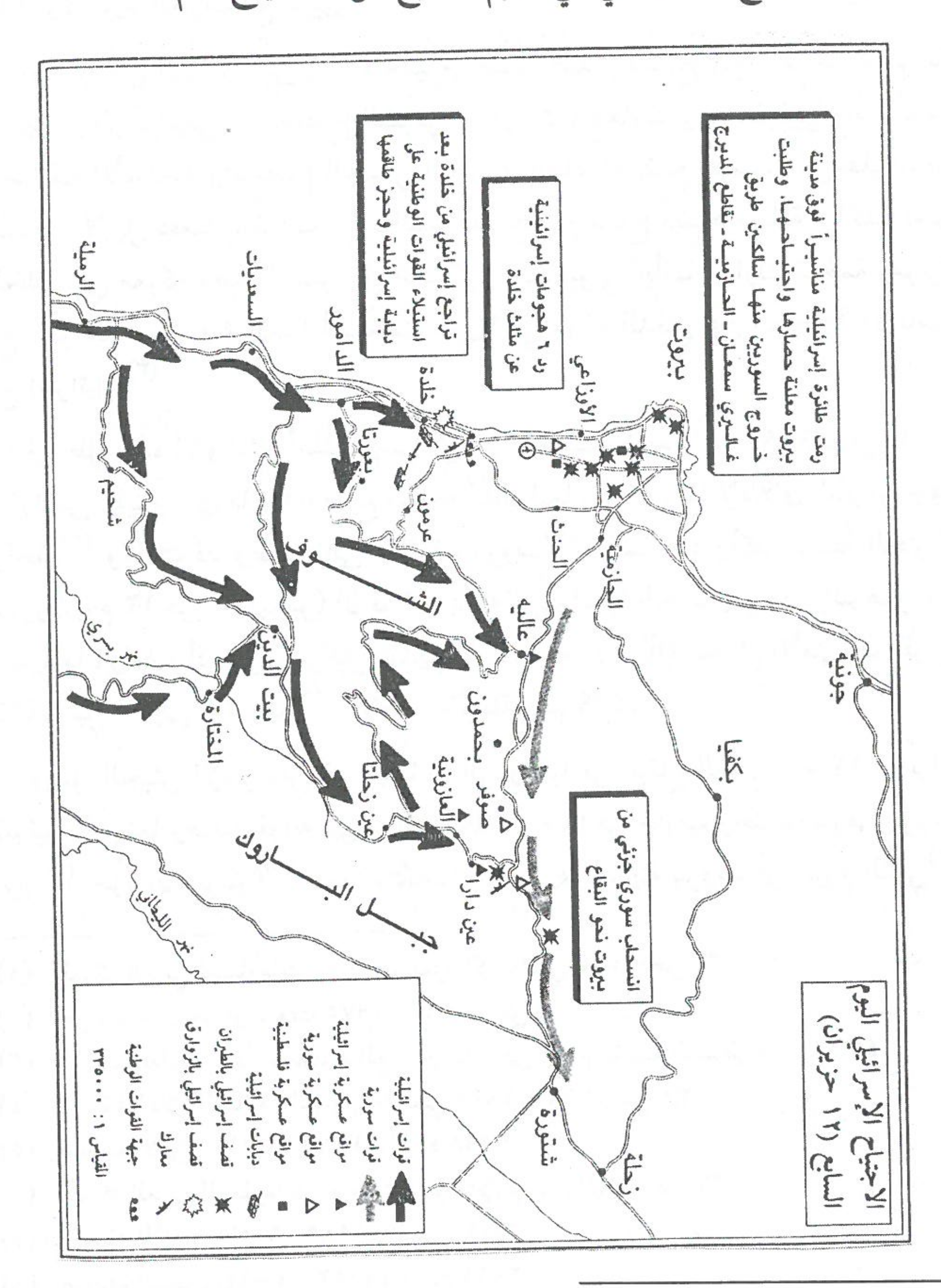
خريطة تحرك القوات الإسرائيلية قبيل الاجتياح عام ١٩٨٢[1].



(١) روبرت فيسك: ويلات وطن وصراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، ص ٣٠٣.

خريطة رقم ٣٨

خريطة التوسع الإسرائيلي في اليوم السابع من الاجتياح عام ١٩٨٢[1].



(١) روبرت فيسك: ويلات وطن وصراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، ص ٣٠٨.

الجليل[١]، فيما عاد وأكد في اليوم التالي أن ما تريده إسرائيل حزام أمني يمتد ٤٥كلم شمال الحدود الدولية مؤكدا أن لا أطماع لإسرائيل في لبنان وأنها لا تريد البقاء في لبنان ولا تريد الحرب مع سوريا[٢].

اعتبارا من اليوم الثاني من الاجتياح حصل صدام مسلح بين القوات السورية والجيش الإسرائيلي في القطاع الشرقي وتطورت المعارك بين الطرفين واستخدما مختلف الأسلحة واستطاع الجيش السوري إيقاف التقدم الإسرائيلي على هذا المحور لا بل دفعت القوات الإسرائيلية بعد هجوم مدرع مضاد مسافة ١٠كلم نحو الخلف في معركة وصفها المراسل العسكري الصهيوني «بأنها معارك ضخمة ومريرة مع القوات السورية «وهكذا أصبحت سوريا في موقع الدفاع عن الخطوط الأمامية مع إسرائيل»[٣].

في ظل هذه الأوضاع أعلنت إسرائيل أنها احتلت ما يعادل ٢٨٠٠كلم مربعا من الأراضي اللبنانية أي ما مقداره ربع مساحة لبنان فيما أعلنت وقفا لإطلاق النار من جهة واحدة[٤] وكانت قد وصلت إلى مشارف بيروت[٥]، فيما عاد وأكد مجدداً الجنرال شارون يوم ١٢حزيران (يونيو) أن قواته ستحتفظ بمواقعها الحالية إلى حين التوصل إلى تسوية ما ورافضا أن تقوم إسرائيل بتقديم تنازلات حول مسألة الحزام الأمني المطلوب إنشاؤه بين ٤٠إلى ٤٥ كلم[٦]. (انظر الخريطة رقم ٣٩).

وصل الجيش الإسرائيلي في اجتياحه إلى راشيا في البقاع الغربي يوم ١٢ حزيران (يونيو)[٧] بينما وصلت قواته إلى منطقتي خلدة وبعبدا في جنوب وجنوب شرقي بيروت يوم ١٣ حزيران (يونيو)[٨] فيما استكملت حصارها لمدينة بيروت في اليوم التالي[٩]

---

(١) المركز العربي للمعلومات: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان، ص ٣٣.
(٢) حرب لبنان وحصار بيروت ١٩٧٥- ١٩٨٢، ص ٨.
(٣) د. سمر بهلوان - د. محمد صالح: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص ٤٩٦.
(٤) وزارة الإعلام اللبنانية: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦، ص ٣٠.
(٥) صحيفة الأنوار ١٢/ ٦/ ١٩٨٢، العدد ٧٦٩٨.
(٦) المركز العربي للمعلومات: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان، ص ٣٦.
(٧) صحيفة الأنوار ١٣/ ٦/ ١٩٨٢، العدد ٧٦٩٩.
(٨) صحيفة السفير، ١٤- ٦- ١٩٨٢، العدد ٢٩١٦.
(٩) صحيفة النهار، ١٥ / ٦ / ١٩٨٢ العدد ١٤٩٨٧.

(انظر الخريطة رقم ٤٠) في هذا الوقت أعلنت إسرائيل عن شروطها لتسوية سياسية تسبق انسحابها، وتتلخص بما يلي:

١ - رفض إسرائيل وجود الإرهابيين [المقاومة الفلسطينية] في لبنان.

٢ - عدم مغادرة إسرائيل المنطقة المحتلة إلا بعد ضمان سلامة الجليل.

٣ - جلاء القوات الأجنبية بأكملها مع القوات الإسرائيلية[١].

من جهته صرح إسحاق شامير وزير الخارجية الإسرائيلي يوم ١٦ حزيران (يونيو) عن وجود شرطين إسرائيليين للانسحاب من لبنان:

١ - تشكيل حكومة مركزية قوية يمكن الحوار معها للوصول إلى تفاهم ما حول المستقبل.

٢ - إنشاء قوات متعددة الجنسية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية للانتشار في المنطقة العازلة المنوي إنشاؤها على طول الحدود وحتى مسافة ٤٠كلم[٢].

كما أكد الجنرال شارون أن لبنان سيكون البلد العربي الثاني الذي سيوقع معاهدة الصلح مع إسرائيل[٣]، وفي يوم ٢١ حزيران (يونيو) وصلت القوات الإسرائيلية إلى منطقة بحمدون في أعالي عالية وواصلت حصارها لبيروت[٤]، فيما نفى وزير الدفاع الإسرائيلي للصحافة أن يكون رئيس حكومته بيغن قد تعهد للأمريكيين بعدم دخول بيروت إلا أنه نفى إعطاء الجيش الأوامر بدخول بيروت وذلك في ٢٧ حزيران (يونيو)[٥].

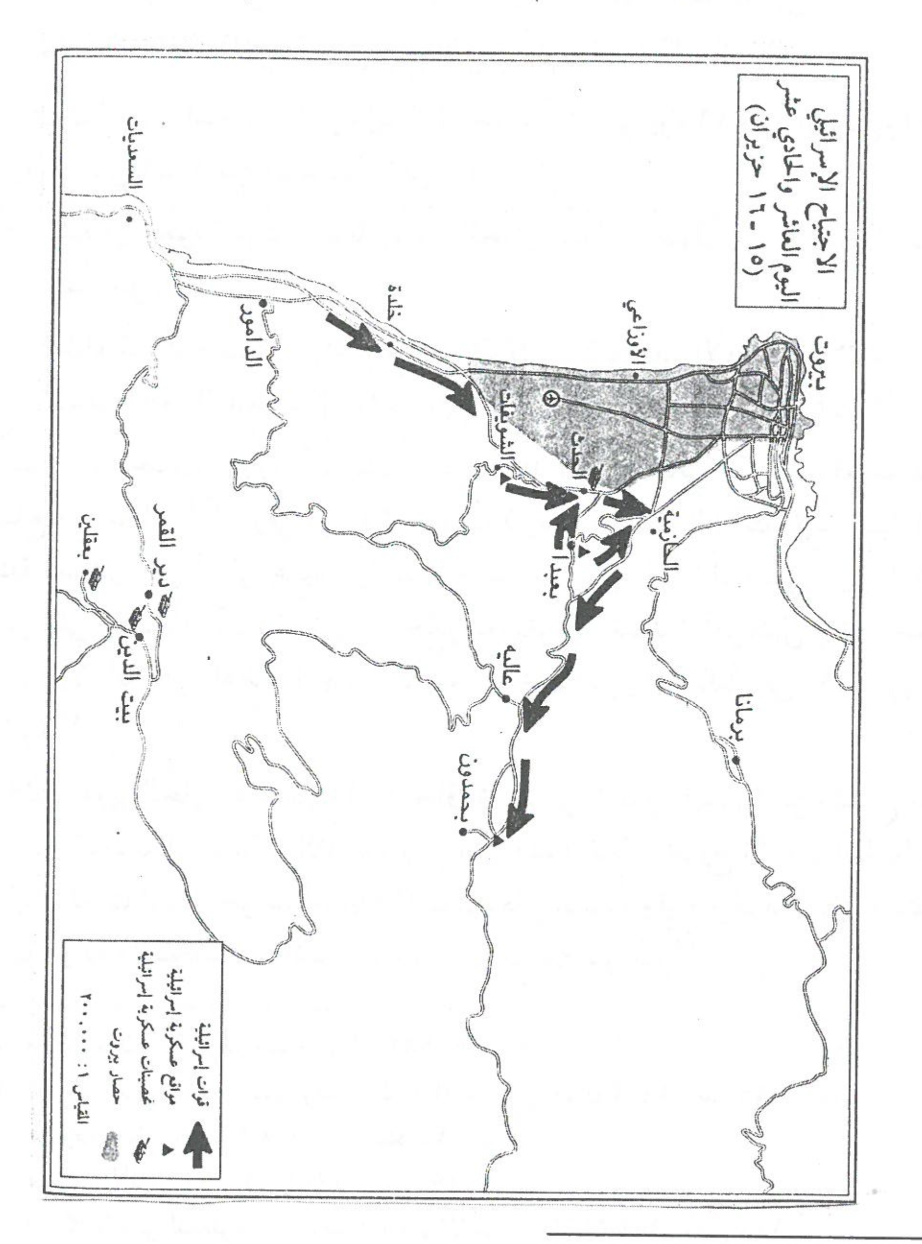
كشف وزير الخارجية الإسرائيلية إسحاق شامير في ٦ تموز (يوليو) عن مشروع حل من تسعة نقاط لحل المشكلة القائمة، ومن أبرز هذه النقاط: خروج القوات الفلسطينية من لبنان تحت إشراف قوات أمريكية لضمان نجاح العملية وقيام حكومة لبنانية مستقرة وذات سيادة وانسحاب إسرائيلي لعدة كيلومترات من بيروت[٦].

---

(١) حرب لبنان وحصار بيروت ١٩٧٥- ١٩٨٢، ص ١٤.
(٢) المركز العربي للدراسات: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، ص ٦٩.
(٣) صحيفة السفير ١٩ / ٦ / ١٩٨٢ العدد ٢٩٢١.
(٤) صحيفة الأنوار ٢٣ / ٦/ ١٩٨٢، العدد ٧٧٠٩.
(٥) المركز العربي للمعلومات: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، ص ١٠١.
(٦) حرب لبنان وحصار بيروت ١٩٧٥-١٩٨٢، ص٢٧- ٢٨.

خريطة رقم ٣٩

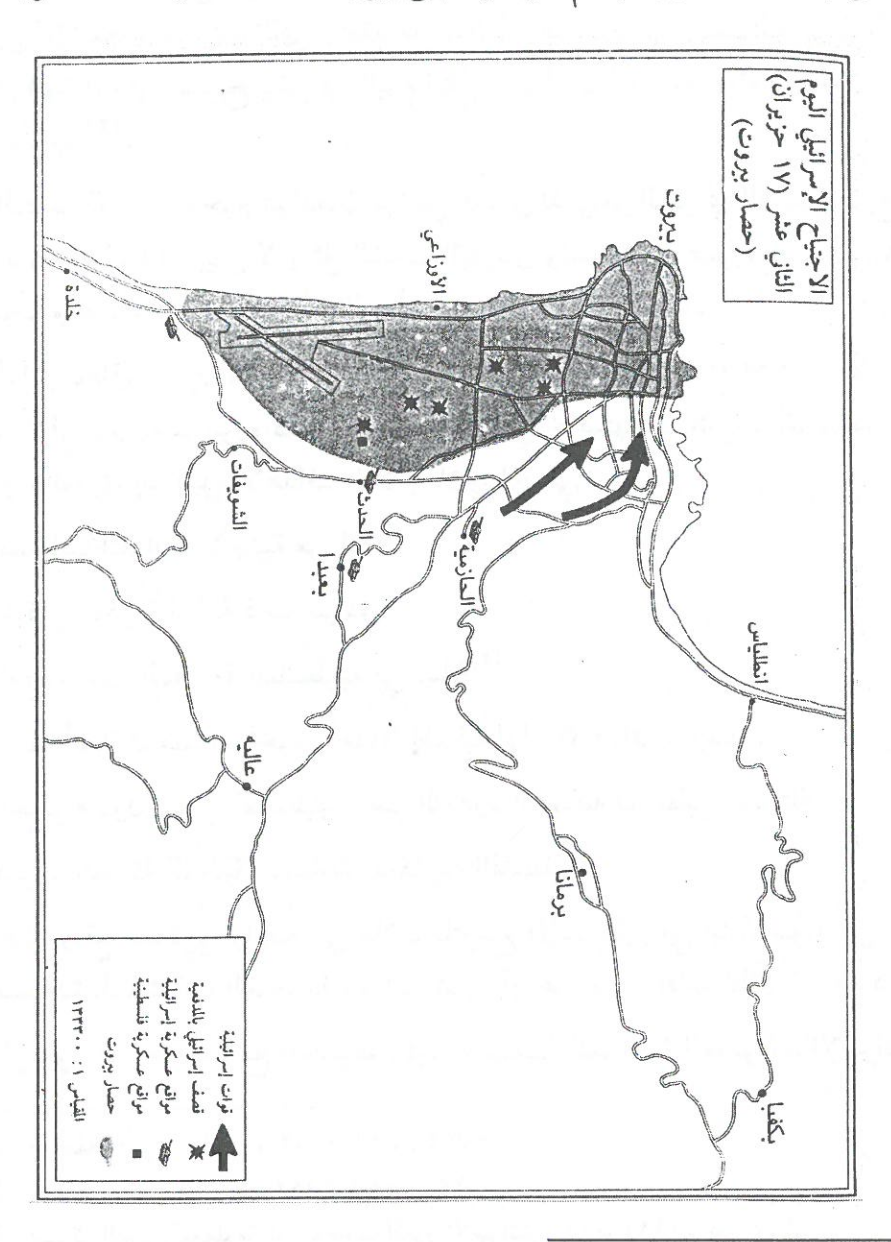
خريطة التوسع الإسرائيلي وتظهر القوات الإسرائيلية على طريق الشام متخطية مسافة ٤٠ كلم[1].



(١) روبرت فيسك: ويلات وطن وصراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، ص ٣١٠.

خريطة رقم ٤٠

خريطة حصار بيروت خلال الاجتياح، خلال اليوم الثاني عشر تدحض إدعاءات شارون بعدم الوصول إلى بيروا خلال العمليات العسكرية[1].



(١) روبرت فيسك: ويلات وطن وصراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، ص ٣١١.

من جهة أخرى ألقى مناحيم بيغن رئيس الحكومة الإسرائيلية في تظاهرة مؤيدة للاجتياح الإسرائيلي للبنان في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٨٢ خطابا محذرا القيادة الثورية الإيرانية لمساعدتها اليسار اللبناني، ويدعو لاتحاد كونفدرالي أردني فلسطيني خاصة وأن مفاوضات خروج الفلسطينيين من لبنان لن تستغرق شهرا ودعا الملك الأردني حسين لعقد معاهدة سلام كالتي ستعقد مع لبنان[١]، بالمقابل رد رئيس الحكومة اللبنانية شفيق الوزان على تصريح بيغن في اليوم التالي بأن لبنان لن يوقع معاهدة صلح منفردة مع إسرائيل[٢].

الجدير ذكره أن ناحوم غولدمان الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي صرح في ٢٤ تموز (يوليو) أن بيغن لا يمثل الشعب اليهودي وليس سوى صورة كاريكاتورية من تاريخنا وأعماله ليست سوى أعمال مأساوية في هذا التاريخ[٣].

أما إسحاق رابين أحد أطراف المعارضة فقد برر (٢٤/ ٧/ ١٩٨٢) الاجتياح الإسرائيلي بأن له ما يبرره كما كافة الحروب التي خاضتها إسرائيل سابقاً وشدد على ضرورة تحقيق إسرائيل الأهداف الثلاثة للاجتياح هي:

- انسحاب القوات الأجنبية من لبنان.
- تشكيل حكومة لبنانية ذات سيادة.
- القضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان[٤].

بينما أضافت مصادر أخرى أهدافا إضافية لهذه الأهداف، ومنها:

- الحيلولة دون تسلل الفلسطينيين عبر الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة.
- ضرب الحركة الوطنية المساندة للمقاومة الفلسطينية.
- خلق واقع عسكري واجتماعي ملائم للتوسع الإسرائيلي في لبنان سواء عن طريق مساعدة المليشيات المتحالفة مع إسرائيل، أو عن طريق إقامة نظام غير معاد لها.
- الوصول إلى معاهدة مع الحكومة اللبنانية مشابهة للمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية.

(١) صحيفة الأنوار ١٨/ ٧/ ١٩٨٢، العدد ٧٧٣٤.
(٢) صحيفة السفير ١٩/ ٧/ ١٩٨٢ العدد ٢٩٥٠.
(٣) المركز العربي للمعلومات: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، ص ١٤٥.
(٤) حرب لبنان وحصار بيروت ١٩٧٥-١٩٨٢، ص ٤٠.

- اهتزاز مصداقية الدول العربية في ادعاءاتها بالقتال ضد إسرائيل وضد هذه المصداقية من خلال عدم تنفيذ معاهدة الدفاع العربي المشترك[١].

اعتبارا من الأول من آب (أغسطس) بدأت القوات الإسرائيلية تشديد الخناق على المقاومة في بيروت، فبعد يوم عنيف إستمر زهاء ١٥ ساعة من القصف العنيف ومحاولات التقدم نحو بيروت أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٥١٦ الداعي لوقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط داخل لبنان وعبر الحدود الدولية والسماح للأمين العام للأمم المتحدة بإرسال مراقبين إلى بيروت للإشراف على الوضع داخل بيروت[٢]، ومن جهة ثانية بدأت تظهر تناقضات في تصريحات القادة الإسرائيليين فها هو وزير الدفاع شارون يعلن ومن الولايات المتحدة الأمريكية إستكمال القوات الإسرائيلية سيطرتها على مطار بيروت الدولي على الرغم من الادعاءات السابقة بعدم وجود نية بدخول بيروت وذلك في تصريحات سابقة[٣].

في هذه الأثناء واصلت القوات الإسرائيلية تشديد قبضتها على بيروت فدخلت إلى عمق الضاحية الجنوبية في منطقة المريجة يوم ٢ آب (أغسطس)[٤]، وفي ٤ آب (أغسطس) وصلت القوات الإسرائيلية إلى ثكنة هنري شهاب التابعة إداريا لبلدية الغبيري وأصبحوا يبعدون ما يقارب ١,٥ كلم عن المدينة الرياضية والكولا[٥]، أمام استمرار الضغط الإسرائيلي وتشديد قبضة حصارها لبيروت أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي في جلسة طارئة يوم ١٠/ ٨/ ٨٢ عن موافقته من حيث المبدأ على مشروع فيليب حبيب موفد الرئيس الأمريكي الخاص لحل الأزمة اللبنانية ومطالبا بإدخال بعد التعديلات عليه ومن هذه التعديلات عدم سحب القوات الإسرائيلية من بيروت أو إتمام إجراءات الفصل بين القوات الإسرائيلية وبيروت قبل مغادرة المقاتلين الفلسطينيين والجيش السوري من بيروت فيما أعلن شيمون بيريز أن أقرب الحلول للتنفيذ لمستقبل لبنان هو إعادة لبنان لما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى بعد تقسيمه وفي هذا

(١) جورج المصري: الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص ٨٢-٨٣.
(٢) صحيفة النهار ٢ / ٨ / ١٩٨٢ العدد ١٥٠٣٥.
(٣) صحيفة السفير ٢ / ٨ / ١٩٨٢ العدد ٢٩٦١.
(٤) المركز العربي للمعلومات: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، ص ١٠٧.
(٥) وزارة الإعلام اللبنانية: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦، ص ٣٢.

تناقض وأقوال شارون عن إنشاء حزام أمني يتراوح عرضه بين ٤٠و٤٥ كلم شمال الحدود الدولية مع لبنان[١].

وصلت القوات الإسرائيلية إلى تلال العاقورة القريبة من البقاع والشمال في منطقة أعالي محافظة جبل لبنان يوم ١١ آب (أغسطس) ١٩٨٢[وفي هذا تناقض مع الأهداف المعلنة للاجتياح العسكري من عدم تخطي مسافة ٤٠ - ٤٥ كلم]فيما تم إيقاف محاولة تقدم نحو البربير من المتحف، وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي أن دمشق تحت مرمى النيران الإسرائيلية، وأكد بأن أحد أهداف إسرائيل الثلاثة هو توقيع اتفاق سلام مع لبنان إضافة لضمانات أمنية بالنسبة للحدود الشمالية لإسرائيل[٢].

الجدير ذكره أنه مع سقوط الحدود بين لبنان وإسرائيل وتهريب المنتوجات الإسرائيلية إلى السوق اللبناني صرح وزير التجارة الإسرائيلي جدعون بات للإذاعة الإسرائيلية أن حجم الصادرات الإسرائيلية للبنان خلال الأشهر الفائتة فاق العشرة ملايين دولار أمريكي. فيما صرح مدير عام وزارة الخارجية ديفيد كيمحي يوم ١٦ أب (أغسطس) أن الحكومة الإسرائيلية ستعرض على الحكومة اللبنانية التي ستشكل إثر الانتخابات الرئاسية في لبنان اتفاقية أمنية بدلا من اتفاقية سلام منعا لإحراجها مع العرب وذلك لحماية حدودها الشمالية[٣]، أما وزير العلوم الإسرائيلي فقد صرح يوم ١٨ أب (أغسطس) أن إسرائيل ستبقى في لبنان دون شك لسنوات عدة[٤].

٤-١ - اتفاق خروج الفلسطينيين والسوريين من بيروت لوقف الاجتياح الإسرائيلي

اعتبارا من ٢٠ آب (أغسطس) وتنفيذا لاتفاق خروج القوات الفلسطينية والسورية من بيروت بدأت إسرائيل عملية إخلاء مرفأ بيروت وتسليمه للجيش اللبناني والسماح للقوات المنسحبة بحرا من مغادرة بيروت عبر المرفأ[٥]، فغادرت الدفعة الأولى من المقاتلين الفلسطينيين عند الساعة الثانية والربع من عصر يوم السبت ٢١ آب (أغسطس)

(١) المركز العربي للمعلومات: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، ص ١٨٧.
(٢) حرب لبنان وحصار بيروت ١٩٧٥-١٩٨٢، ص ٦٣.
(٣) صحيفة السفير ١٦ / ٨ / ١٩٨٢ العدد ٢٩٧٥.
(٤) صحيفة النهار ١٨ / ٨/ ١٩٨٢ العدد ١٥٠٥٠.
(٥) صحيفة الأنوار ٢١ / ٨ / ١٩٨٢ العدد ٧٧٦٩.

وذلك بعد وصول القوة الفرنسية المولجة بحماية منطقة المرفأ وبعد أن تم التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية من المرفأ حسب الاتفاق الذي تم سابقاً حول خروج جميع القوات الأجنبية من بيروت، بعد نجاح عملية الخروج الأولى للقوات الفلسطينية أعرب شارون عن إرتياحه من هذه الخطوة في حين أكد استمرار تطويق بيروت[١].

على الرغم من التناقضات والمشاكل التي رافقت عملية انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية في ظل الاحتلال الإسرائيلي أعلن الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل بعد انتخابه في ٢٣ آب (أغسطس) أن انسحاب القوات الأجنبية من لبنان هو مطلب شعبي مع إصرار على ضرورة إنشاء جيش وطني قادر على حماية الحدود[٢].

استمرت إسرائيل بتخفيض عديد قواتها من حول بيروت فسحبت بعض وحداتها العسكرية إلى منطقة البقاع يوم ٢٤ آب (أغسطس)[٣] في الوقت الذي كان فيه رئيس الحكومة السابق وأحد أعضاء حزب العمل المعارض إسحاق رابين يصرح بضرورة بقاء الجيش الإسرائيلي في لبنان لتعزيز ما أسماه بالجهود الدبلوماسية ورابطا انسحاب القوات الإسرائيلية بانسحاب القوات السورية من لبنان[٤].

عاد وجدد وزير الخارجية الإسرائيلية إسحاق شامير بتاريخ ٢٦ آب (أغسطس) عدم مغادرة القوات الإسرائيلية من لبنان قبل انسحاب القوات السورية وأعرب عن استعداد إسرائيل الخروج فور انسحاب السوريين مؤكدا أن لا نية لإسرائيل بمحاربة سوريا لا في البقاع ولا في الجولان. من جهته نقل متحدث عن الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل أنه يبشر بإجراء استفتاء على معاهدة صلح مع إسرائيل فيما لو قرر لبنان توقيع مثل هذا الأمر، إلا أنه أعلن أن الموضوع سابق لأوانه وأن أولى الأولويات للبنان الآن تتحدد برحيل القوات الأجنبية بدون استثناء عن الأراضي اللبنانية[٥].

واصل الجيش اللبناني توسيع انتشاره مع استمرار الانسحاب الإسرائيلي تمهيدا لبسط سلطته على كامل بيروت، فانتشر على أطراف الضاحية الجنوبية لبيروت حتى بلغ

(١) صحيفة الأنوار ٢٢ / ٨ / ١٩٨٢ العدد ٧٧٧٠.
(٢) صحيفة النهار ٢٤ / ٨ / ١٩٨٢ العدد ١٥٠٥٣.
(٣) حرب لبنان وحصار بيروت ١٩٧٥-١٩٨٢، ص ٧٣.
(٤) المركز العربي للدراسات: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، ص ٢٢٧.
(٥) صحيفة السفير ٢٧ / ٨ / ١٩٨٢ العدد: ٢٩٨٦.

منطقة حي السلم والليلكي في أقصى جنوب شرق الضاحية وسقي الحدث شرقاً والمطار جنوبا[1]، ومع نهاية الأول من أيلول (سبتمبر)١٩٨٢ انتهت عملية مغادرة القوات الفلسطينية والسورية من بيروت فأعلن وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرغر عن وجود اقتراح بانسحاب سوري إسرائيلي متزامن من لبنان، في حين استمر انتشار الجيش اللبناني في بيروت[2].

على الرغم من تنفيذ الاتفاق السابق وخروج الفلسطينيين والسوريين حاولت إسرائيل التقدم باتجاه بيروت يوم ٣ أيلول (سبتمبر) من منطقة الأوزاعي باتجاه بئر حسن والجناح ومن المتحف نحو قصر منصور وتصدت لها القوى الوطنية اللبنانية بعنف واستطاعت إيقاف التقدم [وفي هذا دلالة على أن إسرائيل كانت تظهر أهدافا غير معلنة لعملية الاجتياح للبنان، فبعد أعلانها أن الهدف من الاجتياح هو إخراج القوات الفلسطينية من لبنان وإنشاء حكومة مؤيدة لها، وعلى الرغم من تحقق الهدف الأول وخروج القوات الفلسطينية من بيروت نحو خارج لبنان والجيش السوري نحو البقاع وانتخاب بشير الجميل رئيسا للبنان وهو مؤيد لإسرائيل، فإنها لم تلتزم بتعهداتها وواصلت محاولة تقدمها نحو بيروت في سبيل تحقيق أهدافها غير المعلنة ومنها القضاء على اليسار اللبناني والتأكيد على فرض سيطرتها بشكل غير مباشر على لبنان من خلال سيطرتها على بيروت ولكن كان لتطور الأوضاع مسارا آخر][3]، فيما صرح شارون في اليوم التالي في حديث لإذاعة إسرائيل أنه إذا لم يوقع لبنان معاهدة صلح مع إسرائيل فمن حق إسرائيل التصرف بما يتناسب ومصالحها في المنطقة التي تنادي فيها أي جنوب لبنان لضمان حدودها، وليس ضروريا إبقاء قوات الجيش الإسرائيلي وإنما إبقاء سلطة إسرائيلية غير مباشرة فيها فيما طالب الرئيس الأمريكي بسحب مشروعه غير القابل للتنفيذ[4].

عاد الجنرال شارون وجدد تصريحاته يوم ٦ أيلول (سبتمبر) عن إمكانية إنشاء كيان خاص في جنوب لبنان في حال رفض لبنان التوقيع على معاهدة صلح مع إسرائيل، ومن

(١) صحيفة الأنوار ج٢٩ / ٨ / ١٩٨٢ العدد: ٧٧٧٧.
(٢) صحيفة اللواء ج٢ / ٩ / ١٩٨٢ العدد: ٤١٥٢.
(٣) المركز العربي للمعلومات: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، ص ٢٣٧.
(٤) صحيفة السفير ٥ / ٩ / ١٩٨٢ العدد: ٢٩٩٥.

جهته أعلن وزير الدولة إسحاق موردخاي ومن لندن أن إسرائيل لا تضع توقيع معاهدة سلام شرطا مسبقا لسحب قواتها من لبنان وإنما تريد اتفاق سلام يضمن حدودها الشمالية[1].

مع انتهاء القوات المتعددة الجنسية من مهمتها بدأت انسحابها من بيروت في ظل استمرار رفض إسرائيلي للانسحاب من بعض مناطق بيروت مبررا الرفض بضرورات عسكرية ومتهما سوريا بالسماح لبعض الفلسطينيين بالعودة إلى البقاع[2]، وفي ١٣ أيلول (سبتمبر) أنهت القوات المتعددة الجنسية انسحابها من بيروت دون أن تنسحب إسرائيل من ضواحي العاصمة اللبنانية[3].

٤-٢ دخول بيروت إثر إغتيال الرئيس اللبناني المنتخب.

اعتبارا من ليل ١٤ - ١٥ أيلول (سبتمبر) شنت القوات الإسرائيلية هجوما على بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية من عدة محاور وذلك بعد استهداف الرئيس اللبناني المنتخب الشيخ بشير الجميل بعبوة ناسفة أودت بحياته، فيما أعلن المندوب اللبناني الدائم في الأمم المتحدة السيد غسان تويني أن الهجوم الإسرائيلي هو خرق للاتفاقات المعقودة بين الحكومتين اللبنانية والأمريكية[4] ومن جهته أعلم بيغن رئيس الحكومة الإسرائيلية موفد الرئيس الأمريكي موريس درايبر بأن دخول القوات الإسرائيلية إلى بيروت هدفه الحفاظ على الهدوء والأمن في أعقاب اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب ومنعا لوقوع حوادث انتقامية ضد المسلمين، أما درايبر فقد طالب بيغن بضرورة وضع برنامج زمني للانسحاب من بيروت[5].

استمر التقدم الإسرائيلي داخل بيروت يوم ١٦ أيلول (سبتمبر)حيث أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة الإسرائيلية دان ميرودور بعد جلسة لمجلس الوزراء الإسرائيلي أن «مجلس الوزراء قرر بعد اغتيال الشيخ بشير الجميل الرئيس اللبناني المنتخب إحتلال جيش الدفاع الإسرائيلي مواقع في بيروت الغربية لمنع خطر قيام أعمال عنف

(١) المركز العربي للمعلومات: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، ص ٢٦٢-٢٦٤.
(٢) صحيفة السفير ١١/ ٩/ ١٩٨٢ العدد: ٣٠٠١.
(٣) صحيفة الأنوار ١٤/ ٩/ ١٩٨٢ العدد: ٧٧٩٣.
(٤) صحيفة النهار ١٥/ ٩/ ١٩٨٢ العدد: ١٥٠٦٣.
(٥) صحيفة اللواء ١٥/ ٩/ ١٩٨٢ العدد: ٤١٦٤.

وسفك دماء وفوضى في المدينة مع وجود ألفين من المسلحين الذين أبقاهم المخربون في بيروت خلافا لاتفاق ترحيل المخربين واضاف أن هذا الخطر قد منع، وأن حكومة إسرائيل ستوعز إلى جيش الدفاع الإسرائيلي بإخلاء المواقع التي احتلها عندما يكون الجيش اللبناني مستعدا لتولي الإشراف على هذه المواقع بالتنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي لضمان الأمن والنظام في بيروت»[١].

سيطرت إسرائيل بشكل كامل على بيروت الغربية يوم ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢[٢]، لكن اعتبارا من مساء ٩/١٨ وفجر ٩/١٩ تناقلت وسائل الإعلام أخبارا عن مجزرة في مخيمي صبرا وشاتيلا مما ساهم بتسريع خروج القوات الإسرائيلية من المخيمين وتسليمهما للجيش اللبناني فيما عادت وتحركت وحدات القوات متعددة الجنسية للعودة إلى بيروت مجددا[٣].

أثناء ذلك باشرت القوات الإسرائيلية إخلاء مواقعها من بيروت تباعا ليحل مكانها الجيش اللبناني ففي ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ انسحب الإسرائيليون من مطار بيروت الدولي[٤] واعتبارا من ٢٩ أيلول (سبتمبر) أصبحت بيروت خالية من القوات الإسرائيلية وفي عهدة الجيش اللبناني والقوات متعددة الجنسية من أمريكية وبريطانية وفرنسية وإيطالية وفي ظل حكومة تشكلت حديثا بعد انتخاب النائب أمين الجميل رئيسا للجمهورية[٥].

هدفت إسرائيل من غزوها لبنان تحقيق العديد من الغايات أولها تهديد كيان لبنان المستقل ودعم كيان انفصالي بعد توسيع منطقة الحزام الأمني ليشكل ما مقداره ٨% من مساحة لبنان، والجدير بالذكر أن الرئيس المصري أنور السادات كان قد كشف بتاريخ ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٨ وجود اتفاق بين رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن ورئيس الجبهة اللبنانية كميل شمعون لإقامة دولة مؤيدة لإسرائيل وبضمانتها في هذه المنطقة وذلك بعد أن اطلع على مضمون هذا الاتفاق من وزير الخارجية الأمريكية

---

(١) صحيفة النهار ١٧/ ٩ / ١٩٨٢ العدد: ١٥٠٦٥.
(٢) صحيفة السفير ١٨/ ٩ / ١٩٨٢ العدد: ٣٠٠٨.
(٣) صحيفة اللواء ١٩/ ٩ / ١٩٨٢ العدد: ٤١٦٨.
(٤) حرب لبنان وحصار بيروت ١٩٧٥-١٩٨٢، ص ٩٤.
(٥) صحيفة الأنوار ٣٠/ ٩ / ١٩٨٢ العدد: ٧٨٠٨.

سايرس فانس، كما أطلقت إسرائيل تسمية سلامة الجليل على العملية العسكرية لإيهام الرأي العام بأنها تقوم بتأمين الحماية لسكان شمال إسرائيل ولكن هدفها غير المعلن كان مياه نهر الليطاني وتكريس ذلك في مفاوضات التسوية[١].

في المقابل كانت قد عقدت ندوة بإدارة يهودا اليستور خلال شهر أيلول (سبتمبر) في مستعمرة عوفرا الإسرائيلية تأكيدا لمطامع جماعة غوش ايمونيم التوسعية حيث توصل بعد هذه الندوة المجتمعون إلى أن أكثر الأخطاء الحدودية لإسرائيل هي الحدود الشمالية مع لبنان، كما أعلن بعض المتشددون اليهود عن تضامنهم مع هذا الموقف من خلال إصدارهم كتاب عنوانه «هذا الجبل الطيب ولبنان»، بينما نادى الحاخام يسرائيل أريئيل بضرورة ضم جزء من لبنان حتى طرابلس وسوريا وقسم من العراق وقسم من الكويت إلى إسرائيل، فيما عاد وأكد خلال شهر تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٨٢ مجدداً الدعوة لضم معظم لبنان مهما كانت الخسائر البشرية والمادية، ومما قاله:

«... بيروت جزء من أرض إسرائيل، لا خلاف في ذلك ولما كان لبنان جزاء من أرض إسرائيل فعلينا أن نعلن أن لا نية لنا في مغادرته. علينا أن نعلم أن لبنان لحم من لحمنا، مثلما هي تل أبيب أو حيفا، وأننا نفعل ذلك بحق السلطة الخلقية التي منحتنا إياها التوراة. كان على قاداتنا أن يدخلوا لبنان وبيروت من دون تردد، ... كان علينا أن ندخل بيروت مهما كان الثمن، من دون الالتفات إلى خسائرنا في الأرواح، لأننا إنما نتكلم عن استعادة أرض إسرائيل... وعلينا أن نحول فورا مياه الليطاني إلى الأردن...»[٢].

الجدير ذكره أن مجلس الوزراء الإسرائيلي وفي جلسة طارئة له عقدها يوم ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) تبنى بعض المقررات الخاصة بلبنان وطلب من وزير خارجيته إسحاق شامير الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية موافقة الرئيس الأمريكي ريغان عليها، وتضمنت المقررات ما يلي:

١ - أية معاهدة سلام مع لبنان ليست شرطا أساسيا سابقاً للانسحاب من لبنان، وإنما هناك التزامات خطية من الحكومة اللبنانية تتعهد فيها بعدم استخدام الأراضي اللبنانية منطلقا للعمليات الفدائية ضد إسرائيل.

---

(١) عدنان السيد حسين: التسوية الصعبة، ص ٥٩ -٦٠.
(٢) مجلس النواب اللبناني: الجرائم الإسرائيلية في لبنان، بيروت لبنان ١٩٩٨، ص٩٠-٩١.

٢ - إيجاد منطقة أمنية بطول يتراوح ما بين ٤٠ إلى ٤٥كلم شمال الحدود الدولية الإسرائيلية مع تحديد نوع السلاح للجيش اللبناني في هذه المنطقة.

٣ - تطبيع للعلاقات الاقتصادية من تجارية وسياحية.

٤ - حدود مفتوحة وتطور في العلاقات السياسية والأمنية والمدنية.

في سبيل استيضاح حقيقة ما أثارته وسائل إعلام أمريكية عن تحويل إسرائيل مياه الليطاني إلى فلسطين المحتلة تقدم نائب رئيس مجلس النواب اللبناني منير أبو فاضل من الحكومة اللبنانية بسؤال لمعرفة الحقيقة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمنع إسرائيل من سرقة المياه اللبنانية في ظل أطماع تاريخية إسرائيلية للسيطرة على مصادر المياه اللبنانية[١].

أعرب إسحاق شامير وزير الخارجية الإسرائيلية إثر عودة الرئيس اللبناني أمين الجميل من رحلة خارجية يوم ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢ عن ثقته بأن اتفاقا سيوقع مع لبنان، وربط انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان بوجود ترتيبات أمنية لحماية المستوطنات الشمالية، فيما تناقلت صحف إسرائيلية عن قرب إعادة إحياء لجنة الهدنة مع إضافة وفد أمريكي إليها لإجراء مفاوضات ثلاثية مباشرة[٢].

إثر خروج رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان من لقاء الرئيس اللبناني مع الموفد الأمريكي موريس درايبر أكد مطالبة لبنان بانسحاب الجيش الإسرائيلي دون قيد أو شرط، مذكرا أن ضباطا لبنانيين وإسرائيليين يمكن أن يجتمعوا تحت راية الأمم المتحدة للبحث في آلية هذا الانسحاب[٣]، فيما نقل في اليوم التالي الموفد الأمريكي للمسؤولين الإسرائيليين موافقة لبنان على تشكيل لجان للتفاوض وتحديد مواعيد للانسحاب الإسرائيلي ويأتي ذلك بعد إعلان مشروع شامير لسحب القوات الأجنبية خلال فترة زمنية مقابل إيجاد ترتيبات أمنية لجنوب لبنان[٤].

---

(١) صحيفة النهار ١٤/ ١٠/ ١٩٨٢ العدد: ١٥٠٩١.
(٢) صحيفة السفير ٢٣/ ١٠/ ١٩٨٢ العدد: ٧١٩٥.
(٣) صحيفة اللواء ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٢ العدد: ٤٢٠٤.
(٤) صحيفة الأنوار ٣٠/ ١٠/ ١٩٨٢ العدد: ٧٨٣٧.

٥ - مفاوضات سحب الجيش الإسرائيلي من لبنان واتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣

لدى عودة الموفد الأمريكي إلى بيروت في ٣٠ تشرين الأول (سبتمبر) ١٩٨٢ نقل إلى الجانب اللبناني مشروعا أمريكيا لإنهاء الانسحاب قبيل ليلة الميلاد[١]، وأمام الرفض اللبناني لتطبيع العلاقات مع إسرائيل نقلت صحيفة هآرتس عن المسؤولين الإسرائيليين قولهم أن الحكومة الإسرائيلية وضعت خطة للانسحاب إلى الخط الآمن بحسب اعتقادها (٤٠ - ٤٥)كلم شمال الحدود الدولية مع توسيع سلطة الرائد المتعامل معها سعد حداد على هذه المنطقة، علماً أن هذه الخطة لن توضع موضع التنفيذ إلا في حال اقتناع إسرائيل باستحالة الوصول إلى اتفاق مع لبنان[٢]، في مقابل ذلك زادت إسرائيل من ضغطها السياسي على لبنان لإحراجه وفرض اتفاقية سلمية معه، ففي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ نقلت الصحف الإسرائيلية أن الحدود اللبنانية - الإسرائيلية فتحت رسميا اعتبارا من ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) أمام اللبنانيين الراغبين في زيارة إسرائيل، أما رد الحكومة اللبنانية حول الطرح الإسرائيلي للوصول إلى اتفاق سلام مع لبنان بأنه طرح غير واقعي في هذه الظروف[٣]، فيما توقعت مصادر دبلوماسية تطور العلاقة بين الطرفين إلى العلاقة التجارية[٤].

في مقابل ذلك دعا وزير الخارجية الأمريكية إلى انسحاب كافة القوات الأجنبية من لبنان، وأعلن أنه مطالب ببدء المفاوضات بين الطرفين خلال فترة أسبوع لبرمجة الانسحاب بعد أن شكل الطرفان وفديهما للمفاوضات[٥]، في هذه الأثناء كشف النقاب بعد جدل كبير حول مكان إجراء المفاوضات ففي حين أصر لبنان على إجرائها في الناقورة رفضت إسرائيل الطلب اللبناني لما اعتبرته إعادة إحياء لجنة الهدنة، في المقابل رفض لبنان العرض الإسرائيلي بإجراء المفاوضات مداورة بين بيروت وتل أبيب باعتبار أن ذلك سيكرس التطبيع والاعتراف بإسرائيل وكحل وسطي اتفق الطرفان

---

(١) صحيفة الأنوار ١/ ١١/ ١٩٨٢ العدد: ٧٨٣٨.
(٢) صحيفة الشرق ١٦/ ١١/ ١٩٨٢ العدد: ١٠٠٦٣.
(٣) صحيفة الأنوار ٢٠/ ١١/ ١٩٨٢ العدد: ٧٨٥٧.
(٤) صحيفة الشرق ١٨/ ١١/ ١٩٨٢ العدد: ١٠٠٦٥.
(٥) تجمع العلماء المسلمين: إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٢، مواقف وتصريحات القوى والأحزاب السياسية في لبنان، مركز الوحدة الإسلامية، بيروت، لبنان، ص ٢٠.

بإجراء المفاوضات مداورة في فندق ليبانون بيتش بخلدة جنوبي بيروت وفي كريات شمونة شمال فلسطين المحتلة[١].

في الواقع أن وزير الدفاع الإسرائيلي اريبل شارون أعلن في مأدبة عشاء أقيمت في نيويورك مساء ٨كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ أنه إذا لم يوافق الرئيس اللبناني على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل فسيبقى رئيسا لقصره فقط كما كان سلفه إلياس سركيس[٢].

الأمر اللافت للنظر أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد عقد جلسة بتاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ قرر فيها التخلي عن شرط إجراء المفاوضات في القدس وبيروت، وجاء رد رئيس الحكومة اللبنانية شفيق الوزان بأن لبنان أصبح مستعدا لبدء المفاوضات مع إسرائيل[٣].

٥-١ - بدء مفاوضات سحب القوات الإسرائيلية

بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على استلام السلطة اللبنانية زمام الأمور في بيروت وفي ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ عقدت الجلسة الأولى من المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية في خلدة في لبنان[٤]. جرت المفاوضات خلال ٣٥ جلسة توزعت بين خلدة وكريات شمونة وناتانيا ابتدأ من ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٢ وحتى توقيع الاتفاق في ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣، وخلال هذه الفترة مارست إسرائيل أقصى أنواع الضغوط على الوفد اللبناني والحكومة اللبنانية لإجبار لبنان على قبول الشروط الإسرائيلية[٥]، ففي ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ لم يستبعد رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد إسحاق شامير اجتياح لبنان مجدداً ومن ثم تقسيمه وذلك في إطار عمليات التهويل على الحكومة اللبنانية[٦].

(١) صحيفة الأنوار ٩/ ١٢/ ١٩٨٢ العدد: ٧٨٧٦.
(٢) المركز العربي للأبحاث: المفاوضات العربية الإسرائيلية ١٩٤٩-١٩٩١، ط١، المركز العربي للأبحاث، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص ١٢٢.
(٣) صحيفة السفير ٢٠/ ١٢/ ١٩٨٢ العدد: ٣١٠١.
(٤) صحيفة السفير ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٢ العدد: ٣١١١.
(٥) تجمع العلماء المسلمين: اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٢ . . .، ص ٢٢ وما بعده.
(٦) وزارة الجنوب: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦، ص ٦٤.

خلال الجلسة الخامسة عشرة بتاريخ١٤ شباط (فبراير) ١٩٨٣ تباحث الطرفان اللبناني والإسرائيلي في خلدة حول الترتيبات الأمنية التي تطالب بها الحكومة الإسرائيلية[١]، أما في الجلسة السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٢ شباط (فبراير) في خلدة أعلن رئيس الوفد الإسرائيلي أن تنفيذ الإتفاق المقبل لن يتم إلا مع انسحاب القوات السورية[٢]، أما في الجلسة الثامنة عشرة بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٨٣ في إسرائيل تم وضع مسودة الاتفاق العام والذي طالبت بموجبه إسرائيل إلغاء المقاطعة الاقتصادية على الرغم من الرفض اللبناني[٣].

في المقابل صرح الرئيس اللبناني أمين الجميل بتاريخ ٩ آذار (مارس) ١٩٨٣ بأن لبنان يضع ثلاثة اعتبارات في المفاوضات لا يمكن أن يتجاوزها، وهي:

- المحافظة على التوافق الوطني.
- عدم التفريط بالسيادة اللبنانية.
- عدم التفريط بمصداقية لبنان العربية وانتمائه إلى أسرته[٤].

طرح الموضوع الأمني والعسكري ومهام الجيش اللبناني خلال الجولة الثانية والعشرون المنعقدة بتاريخ ١٠ آذار (مارس) ١٩٨٣[٥]، فكان الرد اللبناني خلال الجولة الخامسة والعشرون في كريات شمونة بتاريخ ٣١ آذار (مارس) بمطالبة إسرائيل ببعض التنازلات في الموضوع الأمني مقابل تنازلات في موضوع العلاقات المتبادلة[٦]، واعتبارا من الجلسة السادسة والعشرين التي عقدت بتاريخ ٥ نيسان (أبريل) والتي اعتبرتها إسرائيل جلسة غير رسمية بدأت تظهر ملامح الاتفاق من خلال إظهار نَصِّه[٧] وفي الجلسة الثلاثين بتاريخ ١٤ نيسان (أبريل) في خلدة تم قراءة ملاحق

(١) صحيفة الأنوار ١٥/ ٢/ ١٩٨٣ العدد: ٧٩٤٢.
(٢) صحيفة السفير ٢٣/ ٢ / ١٩٨٣ العدد: ٣١٦٣.
(٣) صحيفة اللواء ٢٥/ ٢/ ١٩٨٣ العدد: ٤٢٧٦.
(٤) سادر (مركز التوثيق والبحوث اللبناني): المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية، بيروت، لبنان، نقلا عن تجمع العلماء المسلمين: اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٢، ص ٣٥.
(٥) صحيفة الأنوار ١١/ ٣/ ١٩٨٣ العدد ٧٩٦٦.
(٦) صحيفة السفير ١ / ٤ / ١٩٨٣ العدد ٣١٩١.
(٧) صحيفة النهار ٦ / ٤ / ١٩٨٣ العدد ١٥٢٥٩.

الاتفاق العام[١] في مقابل ذلك نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية خبرا عن الكولونيل ماير بابل مدير المدرسة الحربية الإسرائيلية السابق حيث اقترح حلا للمشكلة اللبنانية من خلال تقسيم لبنان إلى دولتين مسلمة ومسيحية[٢].

٢-٥ - اتفاق ١٧ ايار (مايو) ١٩٨٣

ومن المعلوم أن ١٧ وزيرا إسرائيليا قد وافقوا على مشروع الإتفاق مع لبنان، وذلك في جلسة استثنائية عقدها مجلس الوزراء الإسرائيلي يوم ٦ أيار (مايو) ١٩٨٣ فيما اعترض عليه وزيران[٣]، بينما وافق مجلس الوزراء اللبناني في جلسة استثنائية بتاريخ ١٤ أيار(مايو) ١٩٨٣ على الاتفاق[٤].

وفي إسرائيل عقد الكنيست جلسة خاصة لمناقشة مشروع الاتفاق مع لبنان وبنهاية الجلسة نال المشروع موافقة أكثرية النواب الإسرائيليين، كما عقد مجلس النواب اللبناني في اليوم نفسه جلسة سرية للإطلاع على المشروع وبختام الجلسة جدد المجلس دعمه للحكومة دون الموافقة أو الاعتراض عليه[٥]، وفي ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ وقع في خلدة وكريات شمونة على الاتفاق اللبناني الإسرائيلي الذي عرف فيما بعد باتفاق ١٧ أيار وذلك باللغات العربية والعبرية والفرنسية والإنكليزية[٦].

حوّل رئيس الجمهورية أمين الجميل بتاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٨٣ وبناء لمرسوم جمهوري نص الاتفاق وملحقاته إلى المجلس النيابي لدراسته[٧]، في مقابل ذلك أعلن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكنيست الإسرائيلي في جلسة ٦حزيران (يونيو) ١٩٨٣ عن وجود معارضة لانسحاب إسرائيلي من لبنان ولو على مراحل[٨] وأعلن إلى أن قرارا سيتخذ خلال أيام باختصار مساحة الأراضي التي تحتلها إسرائيل عبر إعادة نشر قواتها

(١) صحيفة السفير ١٥/ ٤/ ١٩٨٣ العدد ٣٢٠٥.
(٢) وزارة االجنوب: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦، ص ٦٤.
(٣) تجمع العلماء المسلمين: اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٢، ص ٢٧.
(٤) صحيفة اللواء ١٥/ ٥/ ١٩٨٣ العدد ٤٣٥١.
(٥) صحيفة السفير ١٧/ ٥/ ١٩٨٣ العدد ٣٢٤٢.
(٦) صحيفة الأنوار ١٨/ ٥/ ١٩٨٣ العدد ٨٠٣٣.
(٧) تجمع العلماء المسلمين: اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٢، ص ٢٨.
(٨) صحيفة السفير ٩/ ٦/ ١٩٨٣ العدد ٣٢٦٤.

في لبنان[١] وفي ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٣ أقرّ مجلس النواب اللبناني الاتفاق على أن يقوم رئيس الجمهورية بإصداره بمرسوم ونشره في الجريدة الرسمية[٢].

ومما جاء في الاتفاق:

المادة الأولى: يتعهد كل من الفريقين احترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه وهما يعتبران الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل غير قابلة للانتهاك.

المادة الثانية: يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل انتهت ولم تعد قائمة.

المادة الثالثة: عملا بأحكام الفقرتين الأولى والثانية تتعهد إسرائيل أن تسحب قواتها من لبنان وفقا لملحق هذا الاتفاق...[٣].

من ملحقات هذا الاتفاق:

المنطقة الأمنية: تقام منطقة أمنية تتعهد الحكومة اللبنانية أن تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها بموجب هذا الملحق، يحد المنطقة الأمنية وفقا لما هو مرسوم على هذه الخريطة المرفقة بهذا الملحق من الشمال خط بشكل الخط (أ) ومن الجنوب والشرق خط الحدود اللبنانية الدولية.

وبخصوص انسحاب القوات الإسرائيلية:

أ - في مهلة تتراوح بين ثمانية أسابيع واثني عشر أسبوعا من سريان مفعول الاتفاق تكون جميع القوات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان انسجاما مع هدف لبنان الرامي إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان.

تؤمن القوات المسلحة اللبنانية والقوات الإسرائيلية إتصالا مستمرا في أثناء الانسحاب... كما تتعاون قوات الدفاع الإسرائيلية في أثناء انسحابها مع القوات

(١) صحيفة النهار ١٩/ ٦/ ١٩٨٣ العدد ١٥٢٩٩.
(٢) إلياس سابا: لبنان والصراع العربي الإسرائيلي من حرب تشرين إلى حروب المسارات مرورا باتفاق ١٧ أيار، ط١، بيروت لبنان، ٢٠٠٠، ص ٤٥.
(٣) المركز العربي للأبحاث: المفاوضات العربية الإسرائيلية ١٩٤٩- ١٩٩١، ط١، بيروت لبنان ١٩٩١، ص ١٣٢.

المسلحة اللبنانية وذلك لتسهيل عودة وتوطيد سلطة الحكومة اللبنانية فيما القوات الإسرائيلية تجري انسحابها...»[١].

من المآخذ التي أخذت ضد هذا الاتفاق أن لبنان قد تورط بربط الانسحاب الإسرائيلي وعلى الرغم من وجود الاتفاقية بخروج القوات السورية والفلسطينية من لبنان، فوزير الخارجية اللبنانية إيلي سالم كان قد أعلن أمام مجلس النواب في ١٦/ ٥/ ١٩٨٣ نص الفقرة (أ) حول الانسحاب «... تتعهد إسرائيل حسب الملحق بالانسحاب كليا من الأراضي اللبنانية في مدة تتراوح بين ثمانية أسابيع واثني عشر أسبوعا...» ولكن في مذكرة مناقضة قدمتها إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وضعت شروطا أخرى لانسحابها من لبنان ويتابع الوزير أن الشروط الإسرائيلية تتحدث عن ربط الانسحاب الإسرائيلي بالانسحاب السوري والفلسطيني من لبنان «... ولذلك إن هذا الاتفاق لا يعتبر ساري المفعول حتى بعد إبرامه إلا عندما تقرر سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية سحب قواتهما من لبنان...»[٢].

خلال مقابلته للوفد الإعلامي الخليجي أعلن وزير الخارجية اللبناني إيلي سالم خلال شهر أيار (مايو) أن لبنان قد قبل تعهدا أمريكيا مكتوبا بتنفيذ تعهدات سابقة حول إخراج القوات الأجنبية بمساعدة أمريكية[٣]، فيما عاد وأشار سالم في جلسة مجلس النواب التي عقدت بتاريخ ٢ آب (أغسطس) ١٩٨٣ إلى أن المشكلة ليست في اتفاق لبناني إسرائيلي وإنما بإخراج الجيوش الأجنبية من لبنان...[٤]، ومن المآخذ الأخرى أن لبنان لم يستطع الحصول على تحديد للحدود المشتركة مع إسرائيل ومعترف بها دوليا[٥].

أثناء ذلك استمرت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان على الرغم من التوصل لاتفاق سلام بين لبنان وإسرائيل، فقد أورد محسن خضر أن إسرائيل قد استغلت الاجتياح على

(١) مركز الوحدة الإسلامية: إتفاق ١٧ أيار مواقف، وتصريحات للقوى والأحزاب السياسية في لبنان، ص ٥١ و ٥٧.
(٢) وزارة الخارجية–ووزارة الإعلام اللبنانيتين: الكتاب الأبيض، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص ٤٥.
(٣) صحيفة النهار ٣١/ ٥/ ١٩٨٣ العدد ١٥٣٢٣.
(٤) صحيفة النهار ٣/ ٥/ ١٩٨٣ العدد ١٥٢٩٦.
(٥) إلياس سابا: لبنان والصراع العربي الإسرائيلي، ص ٤٨.

لبنان في سبيل تحقيق حلمها القديم من سرقة المياه اللبنانية حيث قدر الكمية المسروقة من المياه بحوالي ١٥٠ مليون متر مكعب، وهدفت إسرائيل من هذه السرقة زيادة المساحة المروية لديها وتوسيع القدرة الاستيعابية للمهاجرين اليهود، فيما أعلن الصحافي جون كولي أنه استطاع الحصول على معلومات من وكالة الاستخبارات الأمريكية تؤكد أن إسرائيل تقيم نفقا للوصول إلى مياه الليطاني قرب جسر الخردلي بهدف الحصول على مياهه ونقلها إلى إسرائيل[١].

استمرت إسرائيل باعتماد سياسة الضغط على لبنان، فعمدت إلى سحب قواتها فجاءة من منطقة عالية في الشوف يوم ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣ بعدما اعتبرت أن الحكومة اللبنانية تماطل بتنفيذ تطبيق اتفاق ١٧ أيار[٢]، وهكذا تراجعت إلى خط دفاعي جديد يمتد من غرب مصب نهر الأولي ويمتد عاموديا من البحر نحو قمة الجبل المشرف على سهل البقاع، وبذلك تكون قد تقلصت المنطقة المحتلة من ٣٤٠٠كلم مربع إلى ٢٨٠٠كلم مربع[٣]، وفي ٥ آذار (مارس) ١٩٨٤ وبعد انتفاضة ٦ شباط (فبراير) ١٩٨٤ ألغى لبنان رسميا الاتفاق اللبناني الإسرائيلي أو اتفاق ١٧ أيار[٤].

في المقابل أعلن وزير خارجية إسرائيل السابق أبا إيبان أنه يتوجب على القوات الإسرائيلية البقاء في لبنان في ظل غياب حكومة لبنانية فاعلة[٥].

استنتاجات الفصل الرابع

إذا كانت المرحلة السابقة هي مرحلة الاعتداءات الإسرائيلية على عرب الجوار، فإن هذه المرحلة تميزت بتحول الاعتداءات الإسرائيلية إلى لبنان، فبعد توقيع اتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل هدأت الأوضاع العسكرية على الحدود السورية ـ الفلسطينية، بينما استمر التوتر مخيما على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية.

(١) د. صالح زهر الدين: مشروع إسرائيل الكبرى، ص ١٧٣. محسن خضر صحافي كتب لليقظة الكويتية.
(٢) أني لوران –أنطوان بصبوص: الحروب السرية في لبنان، ص ٣٩٨.
(٣) وزارة الجنوب: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦، ص ٤٦.
(٤) المركز العربي للأبحاث: المفاوضات العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٩١، ص ١٢٦.
(٥) صحيفة نداء الوطن: التوراة الحرب الاستيطان...، ١٠ - ٣ - ٢٠٠٠.

بعد أن استكملت إسرائيل سيطرتها على مزارع شبعا ومرتفعات جبل الشيخ اللبنانية، بقيت إسرائيل تنتظر الفرصة السانحة لفرض سيطرتها على الأراضي اللبنانية الواقعة بين نهر الليطاني والحدود الدولية مع فلسطين، وعند نشوب الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ بقيت إسرائيل خارج الصراع الداخلي اللبناني دون أن تتدخل فيه، لكن مع تطور الأوضاع في لبنان، عادت إسرائيل لاقتناص الفرصة والقيام بتحقيق الحلم القديم والبحث عن طريقة للسيطرة على المياه اللبنانية، وعادت إلى أدراج الحكومة الإسرائيلية لاستخراج خطة سابقة للبحث عن ضابط لبناني مسيحي ولو برتبة رائد لاستغلاله للتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية. عندها بدأت في العمل على تحقيق هذا الهدف، وبالفعل استطاعت إسرائيل من تجنيد الرائد في الجيش اللبناني سعد حداد الذي بدأ معها مرحلة جديدة من الاعتداءات ضد السيادة اللبنانية.

عمل سعد حداد على تهيئة الظروف المناسبة لقيام إسرائيل باعتداءات منظمة تراوحت بين اقتطاع الأراضي أو الاعتداءات العسكرية المتواصلة ضد لبنان، كما مهد من خلال نزاعه العسكري مع المقاومة الفلسطينية باعطاء مبرر للقوات الإسرائيلية للقيام بعدوانها عام ١٩٧٨ المعروف بعملية «الليطاني»، وكان الهدف من هذا العدوان محاولة استغلال مياه الليطاني، على أن يتم في مرحلة لاحقة تكريس سيطرتها الكاملة على هذه المنطقة.

على الرغم من الضغوط الدولية التي مورست على إسرائيل لسحب قواتها من لبنان بعد انتهاء العدوان في آذار (مارس) ١٩٧٨، إلا أن إسرائيل ابقت بطريقة أو بأخرى قواتها في لبنان تحت تسمية مستشارين أو مدربين لجيش عميلها سعد حداد، وذلك في الجيب الذي أنشأته تحت قيادته، وظلت تمارس اعتداءاتها واقتطاعها للأراضي اللبنانية برغم وجود قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨.

لم تكف إسرائيل عن ممارسة اعتداءاتها على لبنان وسوريا، فكانت كلما سنحت لها الفرصة تعمد إلى خرق السيادة اللبنانية بأعذار مختلفة، فيما كانت تضع الخطط السياسية والعسكرية لتكريس احتلالها للأراضي اللبنانية والسورية وسلخ المزيد منها وذلك بما يتناسب مع أطماعها، بينما اللبنانيون منشغلون في صراعاتهم الداخلية والعرب يلتهون في خلافاتهم، أما القيادة الإسرائيلية كانت منكبة على وضع الخطط المبرمجة والدقيقة لتحقيق حلم «إسرائيل الكبرى» في المستقبل.

مع بداية مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي حصلت بعض المناوشات بين القوات السورية والإسرائيلية ولكنها لم تكن على الحدود السورية ـ الفلسطينية، بقدر ما كانت على الأراضي اللبنانية لأسباب مختلفة ليس أقلها دخول الطرفين في بشكل مباشر في الصراع اللبناني الداخلي، مما جعلهما على ساحة المواجهة بشكل غير مباشر عن حدودهما الدولية، في حين كان الهدوء يسود الجبهة السورية ـ الإسرائيلية في الجولان نتيجة اتفاق فصل القوات بين الطرفين والموقع عام ١٩٧٤.

نتيجة لتطور الأوضاع الدولية والإقليمية إستغلت إسرائيل الفرصة وعملت على ضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى الادارة المدنية الإسرائيلية وذلك في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، مستغلة توقيع مصر اتفاقية كامب دايفيد عام ١٩٧٨ وخروجها عن الاجماع العربي، وفي ظل استمرار الخلاف الأردني ـ السوري والعراقي ـ السوري، وهكذا كانت الدول العربية أضعف من تواجه إسرائيل، فيما كانت إسرائيل تثبت سيطرتها على الجولان باعتباره أرضا إسرائيلية وذلك بد مرور أربع عشرة سنة من احتلاله، وهكذا استطاعت إسرائيل تكريس هدف سيطرتها على المياه ومصادرها الجوفية في الجولان وقسم من جبل الشيخ.

لا بد من الاشارة إلى أن إسرائيل كانت قد طورت نتائج عملية الليطاني عام ١٩٧٨ وسخرتها في تصور لعملية عسكرية في المستقبل تكون هدفا لقضم مساحات كبيرة من الأراضي اللبنانية وكذلك السيطرة على جزء من نهر الليطاني، فانتظرت إسرائيل الظروف الدولية والإقليمية للقيام بعمليتها، وبالفعل تهيأت الظروف الدولية وكان السبب المباشر لهذه العملية محاولة إغتيال السفير الإسرائيلي في لندن مساء ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ للقيام باجتياح لبنان يوم ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ تحت تسمية عملية «سلامة الجليل»، هدفت إسرائيل من هذه العملية القضاء على المقاومة الفلسطينية، وإلزام لبنان التوقيع على اتفاقية سلام والحصول على فائض المياه من نهر الليطاني، وتكريس السيطرة على الأراضي المقتطعة من خلال ترسيم جديد للحدود بما يتناسب والسياسة الإسرائيلية، ولكن رغم نجاح الاجتياح العسكري على لبنان إلا أنه لم يحقق أهدافه كاملة، فقد بدأت تواجه إسرائيل مقاومة لبنانية متعددة التيارات السياسية وغير متوقعة كبدت إسرائيل أفدح الخسائر مع مرور الأيام وكان لها دور إيجابي بإنهاء الاحتلال، ورافق ذلك استمرار إسرائيل في سرقة كميات من المياه والتربة اللبنانية نحو فلسطين المحتلة كما عملت على ضم المزيد من الأراضي إلى فلسطين بصورة غير

قانونية، مع ازدياد التوتر في العلاقة مع المواطنين اللبنانيين في المنطقة المحتلة اسقطت الحكومة اللبنانية أتفاق ١٧ أيار (مايو) الموقع مع لبنان عام ١٩٨٣ كنتيجة لعدوان حزيران (يونيو) ١٩٨٢ وكان هذا العدول عن الاتفاق خسارة أحد أهم أهداف العدوان.

في هذا الوقت كان لرئيس الحكومة اللبنانية السابق رشيد كرامي المتوفي عام ١٩٨٧، ومن ثم للرئيس الذي خلفه برئاسة الحكومة الدكتور سليم الحص دورا بارزا في التحرك للوقوف بوجه الاعتداءات الإسرائيلية في المحافل الدولية، من خلال توجيه الرسائل والشكاوى إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، وعلى الرغم من عدم الانسجام بين الرئاستين الأولى والثالثة حول العديد من المواضيع الداخلية ومنها العلاقة مع إسرائيل، ولكن كان لهذا التحرك الأثر الإيجابي تجاه القضية الحدودية اللبنانية.

تقدم لبنان بالعديد من الشكاوى ضد إسرائيل بسبب سرقتها المياه، ومحاولة توطين يهود الفلاشا في منطقة مزارع شبعا وكانت من المرات الأولى التي تتحرك بها الحكومة اللبنانية للالتفات لمنطقة مزارع شبعا، وهذا ما ناقض ادعاءات الأمم المتحدة في وقت لاحق من أن لبنان لم يثر مسألة مزارع شبعا سابقاً وذلك عند بروز الخلاف حول لبنانية مزارع شبعا عام ٢٠٠٠.

في هذا الشأن كان للحكومات اللبنانية المتعاقبة اثارا مختلفة من مسألة النزاع الحدودي وذلك بحسب توجهات سياسة الحكومة اللبنانية القائمة. فمن خلال توقيع الحكومة اللبنانية اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ دفع لبنان الثمن غاليا من أمنه وأرضه وسيادته نتيجة تقاعس الحكومة اللبنانية عن التوفيق بين الأطراف اللبنانية لدعم الوحدة والعيش المشترك والسماح بوجود بندقية خارج قرار السلطة الشرعية اللبنانية، فيما سمح هذا الاتفاق للمقاومة الفلسطينية من ممارسة عملها العسكري انطلاقا من لبنان، الذي أعطى بدوره أكبر الذرائع لإسرائيل للتدخل العسكري في لبنان واقتطاع الأراضي بحجة إبعاد هجمات المقاومة عن شمال فلسطين المحتلة. كذلك كان لتغاضي الحكومات اللبنانية عن ممارسة دورها الوطني بالوقوف بوجه الاعتداءات الإسرائيلية أثرا سلبيا إذ سمح لإسرائيل بأن تثبت للعالم أنها لا تقوم بأي عمل عدائي ضد لبنان أو تعديل للحدود أو ترسيم لها بقدر ما تحاول إبعاد الخطر عن أرضها.

من جهة ثانية لم تستطع سوريا وعلى الرغم من إصدار مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٤٩٧ الصادر عام ١٩٨٢ عن ثني إسرائيل من ضم الجولان المحتل، في ظل تمسك الدولتان بادعاءاتهما بأحقية كل منهما في السيادة عليه، وهذا يظهر أن إسرائيل لا تقيم وازعا أو رادعا في سبيل تحقيق مآربها السياسية للوصول إلى إسرائيل الكبرى ومهما كان الثمن، أما سوريا فقد ظلت تطالب بحقها دون كلل، وذلك لعدم إفساح المجال أمام إسرائيل بالادعاء عن قبول سوريا للضم الإسرائيلي للجولان، لحين أن يتم استعادته سلما أو حربا ولتحاشي الحكومة السورية من الوقوع في الخطاء اللبناني من خلال ممارسة سياسة اللامبالاة أو الاهمال عن المطالبة باستعادة الجولان وعدم الوقوع في فخ السياسة الإسرائيلية ودفع الثمن الغالي بشكل مشابه للحالة اللبنانية، وخسارة إحدى أوراق المفاوضات لدى إجرائها، وإفساح المجال أمام إسرائيل لاستغلال هذه الورقة للضغط على سوريا للحصول منها على بعض التنازلات والمكاسب خلال جولات المفاوضات المتوقعة.





الفصل الخامس

الحدود بين مفاوضات مدريد وعدوان نيسان (أبريل) ١٩٦٦

١ - سياسة إسرائيل العدوانية تجاه لبنان بعد إلغاء اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٤ وقبل مفاوضات مدريد ١٩٩١

١-١ - عروض إسرائيل للإنسحاب من لبنان بعد سقوط اتفاق ١٧ أيار

١-٢ - الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من جنوب لبنان ١٩٨٥

١-٣ - الاعتداءات الإسرائيلية ضد الأراضي اللبنانية ١٩٨٥ - ١٩٩١

٢ - موضوع الحدود خلال مفاوضات مدريد بين العرب وإسرائيل ١٩٩٠

٢-١ - مؤتمر موسكو للمفاوضات الإقليمية ١٩٩٢

٢-٢ - عودة مفاوضات واشنطن للانعقاد

٣ - تناقضات سياسة المفاوضات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦ وتأثيرها على مفاوضات الأرض والحدود

٣-١ - وساطة وزير الخارجية الأمريكية لكسر جمود المفاوضات

٣-٢ - اجتماع واشنطن بين رئيسي الأركان السوري والإسرائيلي

٣-٣ - مفاوضات واي بلانتايشن بين رئيسي الأركان السوري والإسرائيلي

٣-٤ - نهاية مفاوضات واي بلانتايشن

٤ - استنتاجات الفصل الخامس

الفصل الخامس
الحدود بين مفاوضات مدريد وعدوان نيسان (أبريل) ١٩٦٦

١ - سياسة إسرائيل العدوانية تجاه لبنان بعد إلغاء اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٤ وقبل مفاوضات مدريد ١٩٩١

١-١ - عروض إسرائيل للإنسحاب من لبنان بعد سقوط اتفاق ١٧ أيار

تلاحقت الأحداث حيث أعلنت إسرائيل في ٢٦ أيلول (سبتمبر)١٩٨٤ أنها لا تطلب انسحابا سوريا متزامنا مع انسحاب قواتها لسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان بل عقد مفاوضات خاصة بذلك(١)، وبالفعل تم إجراء مفاوضات ثنائية بين ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ و٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥ دون الوصول إلى أية نتيجة إيجابية بهذا الشأن(٢).

انعقدت الجلسة الأولى من جلسات المفاوضات برعاية الأمم المتحدة في مقر قوات الطوارئ الدولية في الناقورة حيث أكد لبنان تمسكه باتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ وقراري مجلس الأمن رقم ٥٠٨ و ٥٠٩، إلا أن الوفد الإسرائيلي تقدم باقتراح تقسيم الجنوب اللبناني إلى منطقتين (أ) و (ب).

المنطقة (أ): تمتد من الحدود الدولية حتى مصب نهر الزهراني مع تواجد لقوات لبنانية محلية.

المنطقة (ب): تمتد من مصب نهر الزهراني حتى مجرى نهر الأولي وبعض مناطق إقليم. الخروب وصولا حتى جبل الباروك مع تواجد لقوات دولية دون أي

(١) وزارة الجنوب: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦، ص ٤٧.
(٢) يوسف ديب: الجنوب اللبناني تحت الاحتلال الإسرائيلي يوميات ووثائق، ص ٤٤٧.

تواجد للجيش اللبناني.

رفض الوفد اللبناني برئاسة اللواء محمد الحاج هذا الاقتراح وأعلن أن لبنان لن يستعيد سيادته إلا مع الانسحاب الإسرائيلي كاملاً دون أي شروط كما أن الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ كان انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولاتفاقية الهدنة(١).

يلاحظ مما تقدم وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة سنوات على عملية سلامة الجليل عام ١٩٨٢، فإن الجيش الإسرائيلي لم يفلح في تحقيق كامل أهداف الاجتياح وخاصة السياسية منها، ومما لا شك فيه أن الجيش الإسرائيلي استطاع أن يحقق بعض الانتصارات العسكرية، إلا أنه أصيب بخيبة أمل كبيرة بعد إعلان سقوط اتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ وأصبح متورطا في المشاكل الداخلية اللبنانية مما كان له الأثر السلبي على الأوضاع الداخلية الإسرائيلية، عندها حاول القادة الإسرائيليون تنفيذ أهدافهم السابقة من خلال إيجاد منطقة عازلة مستعينين بفكرة دايان السابقة حول إيجاد قائد مسيحي لبناني وتسليمه مقاليد السلطة في هذه المنطقة، وذلك لابقاء سيطرتهم على هذه المنطقة لضمان الحصول على المياه من جنوب لبنان، ومواصلة تعدياتهم على لبنان من خلال اقتطاع ما يرونه مناسبا من الأراضي اللبنانية المتاخمة للحدود وهذا ما سيظهر خلال المستقبل القريب وازدياد الشكاوى اللبنانية من اقتطاعات إسرائيلية متكررة للأراضي اللبنانية، إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل لا تحتاج إلى المناطق التي تقع شمال نهر الليطاني لارتفاع تكلفة حمايتها وفرض سيطرتها عليها، وبالتالي حصر حمايتها المباشرة على المنطقة التي تقع بين الحدود ونهر الليطاني، وحماية غير مباشرة من خلال قوات دولية على المنطقة الواقعة بين نهري الليطاني والزهراني، ومن المعلوم أن إسرائيل كانت قد ربطت انسحاب قواتها من لبنان مع انسحاب سوري متزامن أما الآن فإن إسرائيل لم تعد تربط انسحاب قواتها من لبنان مع انسحاب سوري، لا بل أكثر من ذلك لم تعد تربط خروج قواتها بخروج القوات السورية بل عملت على تشجيع السوريين على البقاء في لبنان لضمان تورطهم في المشكلة اللبنانية ومن ثم عدم تفكيرهم باستعادة الجولان السوري المحتل وإبقاء السيطرة الإسرائيلية عليه.

(١) المركز العربي للأبحاث: المفاوضات العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٩١، ص ١٢٧- ١٢٨.

علق لبنان مشاركته باجتماعات المفاوضات في الناقورة اعتبارا من ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ بسبب قيام القوات الإسرائيلية وعملائها باعتقال العديد من اللبنانيين في الجنوب اللبناني(١)، في حين عادت هذه المفاوضات للإنعقاد مجدداً اعتبارا من اليوم الخامس عشر من الشهر نفسه بعد قبول إسرائيل بالشروط اللبنانية، وخلال الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية التي عقدت في هذا اليوم حمل اللواء الحاج موقفا لبنانيا صارما يدين الاحتلال ويطالب بالانسحاب الكامل، بينما اقترح الوفد الإسرائيلي إجراء ترتيبات أمنية يعهد بتطبيقها إلى عملاء إسرائيل من ما يسمى بجيش لبنان الجنوبي (جيش اللواء أنطوان لحد المتعامل مع إسرائيل المعيّن بعد وفاة حداد)(٢).

على أن هدف الإسرائيليين من هذه المناورات كان لا يزال متمثلا في السيطرة على مياه الليطاني على الرغم من أن هذا النهر هو لبناني المنبع والمصب وتبلغ كمية تدفقه عند المصب بحدود ٣٠٠ مليون متر مكعب تحاول إسرائيل السيطرة على هذه الكمية بمختلف الوسائل، وفي الشكوى اللبنانية المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي خلال شهر آب (أغسطس) ١٩٨٤ أكدت الحكومة اللبنانية وجود نفق وحفريات لجر المياه من قرية دير ميماس إلى قرية كفر كلا الحدودية تمهيدا لإيجاد الوسائل الأخرى لإعادة جر هذه الكمية إلى داخل فلسطين المحتلة(٣).

ادعت إسرائيل وجود نفق بين حوض الليطاني وحوض نهر الأردن لتطالب بحصة من الليطاني، رفض لبنان هذه الإدعاءات وأنكر عن إسرائيل حق المطالبة بمياه الليطاني، علماً أنه ومنذ العام ١٩٢٠ لم يوقع لبنان أو يشترك في توقيع اتفاقية ثنائية أو جماعية تبيح لغيره حق استعمال مياه نهر الليطاني، وتهدف الادعاءات الإسرائيلية أو المصادر الإعلامية من وجود هذا النفق إلى محاولة خلق واقع جديد غير متوفر في قضية الليطاني، ففي اتفاقية روافد نهر الأردن تنص المادة الثامنة بحق حصول إسرائيل على المياه الفائضة من النهر، ومن هذا الطرح تستطيع شرعنة المطالبة بالفائض المائي لنهر الليطاني والذي يذهب هدرا إلى البحر(٤).

(١) صحيفة السفير ١١/ ١١/ ١٩٨٤ العدد ٣٧٦٧.
(٢) صحيفة السفير ١٥/ ١١/ ١٩٨٤ العدد: ٣٧٧١.
(٣) كمال حمدان: مخططات إسرائيل حيال مياه الجنوب اللبناني، ص ٦.
(٤) Adam Garfinkle: War, Water and Negotiations in the Middle East: the case of the Palestine - Syria border, 1916-1923, tel Aviv University, Mose Dayan center for Middle Eastern Studies, Jerusalem 1994, p126.

برز إصرار لبناني بضرورة انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان وإحلال الجيش اللبناني في المناطق المحررة وذلك خلال انعقاد الجلسة الثالثة في ١٩/ ١١/ ١٩٨٤ وخاصة بعد أن طالب الوفد الإسرائيلي بضرورة بقاء القوات الإسرائيلية في ظل ترتيبات محددة في الجنوب اللبناني لضمان أمن شمال إسرائيل[(١)]، أما في الجلسة الرابعة التي عقدت بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٨٤ عاد وتقدم لبنان باقتراح إيجاد منسقين دوليين لترتيب إجراءات عملية انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان والذي يرافقه انتشار للجيش اللبناني فيما أصر الوفد الإسرائيلي على ضرورة نشر قوات الطوارئ الدولية شمالي الزهراني[(٢)].

خلال انعقاد الجلسة الخامسة من المفاوضات بتاريخ ٢٦ /١١/ ١٩٨٤ ولدى انتهاء الجلسة الصباحية أعلن رئيس الوفد الإسرائيلي لإحدى الإذاعات الخاصة عن تقديم الوفد الإسرائيلي في الجلسة السابقة خطة لانتشار قوات أمنية لبنانية رسمية وقوات دولية في الحزام الأمني بين الزهراني والأولي[(٣)].

بينما وزع الوفد اللبناني مقتطفات من كلمة العميد الحاج رئيس الوفد اللبناني ومما جاء فيها: مطالبة لبنان لإسرائيل بانسحاب كامل من الأراضي اللبنانية وبالكف عن المراوغة خلال جلسات المفاوضات، وبيّن بعض هذه الحالات ومنها اعتماد إسرائيل طرح بعض الترتيبات الأمنية التعجيزية هذا من جهة ومن جهة أخرى تعترف إسرائيل بالسيادة اللبنانية الكاملة على كافة الأراضي اللبنانية مع إشتراطها عدم دخول الجيش اللبناني إلى حاصبيا وشبعا بسبب موقعهما الحدودي يضاف إلى ذلك إصرار إسرائيل على بسط سلطة القوات الدولية بين الزهراني والأولي وكأن إسرائيل تنقل بذلك خط الحدود إلى الأولي والباروك[(٤)].

وفي جلسة ما بعد الظهر عرض الوفد اللبناني تصوره للترتيبات الأمنية على الحدود لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ وبإشراف قوات الطوارئ الدولية، فيما أعرب يونا غازيت الناطق الصحافي الإسرائيلي عن دهشته لأن الوفد اللبناني عاد وطرح

(١) صحيفة السفير ١٩/ ١١/ ١٩٨٤ العدد: ٣٧٧٥.
(٢) صحيفة الأنوار ٢١/ ١١/ ١٩٨٤ العدد: ٨٥٦٧.
(٣) صحيفة اللواء ٢٧/ ١١/ ١٩٨٤ العدد ٤٨٩١.
(٤) صحيفة النهار ٢٧/ ١١/ ١٩٨٤ العدد ١٦١٩٥.

نقاط كانت قد طرحت سابقاً ولم يُقَدِّم أي جديد يساعد على تقدم هذه المفاوضات، وحين سئل عن موعد انتهاء المفاوضات أجاب بأنها ستطول إذا ظلت تراوح مكانها بهذا الشكل، وشدد على مطالب إسرائيل بخصوص الأمن وخاصة لسكان شمال إسرائيل[(١)].

عقب انتهاء هذه المرحلة من المفاوضات صرح الوفد اللبناني أن إسرائيل لا زالت تماطل وتطالب بشروط تحتاج لتنفيذها إلى موافقة مسبقة من مجلس الأمن والدول المشاركة في قوات الطوارئ الدولية للسماح بتوسيع نطاق عملها ومهامها، كما حدد الوفد اللبناني نوعين من الترتيبات الأمنية في المنطقة الجنوبية:

١ - ترتيبات مشددة قرب الحدود الدولية.

٢ - ترتيبات أقل تشددا في باقي المناطق من الجنوب اللبناني.

وبنهاية هذه الجولة من المفاوضات تم الاتفاق على عقد جلسة قادمة يوم ٢٩/ ١١/ ١٩٨٤ لمناقشة موضوع انتشار الجيش اللبناني والقوات الدولية في منطقة الجنوب والبقاع الغربي وراشيا[(٢)].

أثناء انعقاد الجلسة التاسعة بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤ نقل الموفد الأمريكي إلى الشرق الأوسط ريتشارد مورفي أفكارا إسرائيلية للقيادتين اللبنانية والسورية وأرفقها بتحذيرات تعبر عن مخاوفه من إقدام إسرائيل على تنفيذ انسحاب جزئي من جنوب لبنان[(٣)]، في المقابل هددت إسرائيل بقطع المفاوضات إبان انعقاد الجلسة الحادية عشرة بتاريخ ٢٠/١٢/ ١٩٨٤ في حال رفض لبنان نشر قوات الطوارئ الدولية شمالي الليطاني، فيما كان الرد اللبناني صادرا عن رئيس الحكومة رشيد كرامي حازما برفض توسيع عمل هذه القوات[(٤)].

خلال الجلسة الثانية عشرة قام أحد ضباط الارتباط الإسرائيليين بتوزيع بيان صحافي على المراسلين الإعلاميين ومما جاء فيه: تأمل إسرائيل أن تكون عطلة الأعياد التي أمضاها اللبنانيون قد أعطت الوفد اللبناني المفاوض الفرصة لمراجعة الترتيبات

(١) صحيفة السفير ٢٧/ ١١/ ١٩٨٤ العدد ٣٧٨٣.
(٢) صحيفة الأنوار ٢٧/ ١١/ ١٩٨٤ العدد ٨٥٧٣.
(٣) صحيفة السفير ١٠/ ١٢/ ١٩٨٤ العدد ٣٧٩٦.
(٤) صحيفة الأنوار ٢٠/ ١٢/ ١٩٨٤ العدد ٨٥٩٦.

الأمنية التي تطالب بها إسرائيل بعد الانسحاب الإسرائيلي، كما أن إسرائيل تعود للمفاوضات بقناعة تامة لضرورة توسيع دور اليونيفيل [قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان] وخاصة في المناطق التي ستخليها إسرائيل في منطقة صيدا[١].

بعد انتهاء المرحلة الصباحية من هذه المفاوضات وزع أحد ضباط الارتباط اللبنانيين بيان على الصحافيين أعلن فيه: إصرار الحكومة اللبنانية للحصول على برنامج كامل للانسحاب الإسرائيلي، كما طالب الوفد الإسرائيلي بعدم جر المفاوضات إلى أمور جانبية خارج إطار المفاوضات وأصر على الحصول على إجابات واضحة لتأمين الأهداف التي من أجلها دعا الأمين العام للأمم المتحدة لإجراء هذه المفاوضات[٢].

بنهاية هذه الجولة من المفاوضات عاد وأعلن الوفد اللبناني المفاوض عن قبول لبنان عن دور موسع لقوات الأمم المتحدة وذلك لتسريع الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، بينما واجهت إسرائيل هذه الإيجابية بتجاهل تام لهذا العرض في محاولة للتهرب من طرح أي جدول زمني للانسحاب مما يؤكد وجود نيات إسرائيلية للاستمرار في احتلالها لأجزاء من الأراضي اللبنانية[٣].

في ظل هذه الأحداث قررت الحكومة الإسرائيلية في جلسة عقدتها يوم ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥ إجراء انسحاب من لبنان على ثلاث مراحل دون تحديد جدول زمني لهذا الانسحاب[٤] وإزاء هذا التوتر المتصاعد للأوضاع قام مساعد الأمين العام للأمم المتحدة بريان اوركهارت بجولات بين أطراف النزاع للتخفيف من حدة التوتر والاحتقان السياسي ومن ثم تضييق هامش الخلاف بين اللبنانيين والإسرائيليين تمهيدا لإعادة عقد جولات جديدة من المفاوضات[٥]، على هامش الجولة الثانية عشرة التي عقدت في ٢٠/ ١/ ١٩٨٥ وزع الوفد الإسرائيلي وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية تناولت ما آلت إليه أوضاع المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية في الناقورة،

(١) صحيفة النهار ٨/ ١/ ١٩٨٥ العدد ١٥٨٨٢.
(٢) صحيفة السفير ٨/ ١/ ١٩٨٥ العدد ٣٨٢٣.
(٣) صحيفة اللواء ٨/ ١/ ١٩٨٥ العدد ٤٩٣٠.
(٤) اللجنة الوطنية لإحياء ١٤آذار و١٨نيسان: القبعات الزرق قوة حفظ السلام المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان، ترجمة فادي حمود، إصدار اللجنة الوطنية لإحياء ١٤آذار و١٨نيسان بالتعاون مع مجلس النواب اللبناني، لبنان ١٩٩٦، ص ٦٣.
(٥) صحيفة السفير ١٤/ ١ / ١٩٨٥ العدد: ٣٨٢٩.

وتطرقت إلى سيرها اعتبارا من ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) حتى الجلسة السابقة وعما دار خلال إحدى عشرة جولة من المفاوضات بالإضافة إلى مواقف الإسرائيليين واللبنانيين والسوريين وردات الفعل المباشرة أو المتأخرة لنتائجها، كما تناولت الوثيقة أسباب عدم التوصل إلى اتفاق مع لبنان من وجهة نظر إسرائيلية وحددتها بثلاثة أسباب، وهي على النحو التالي:

١ - حاولت إسرائيل من خلال المفاوضات الوصول إلى اتفاق أمني لبناني - إسرائيلي لتأمين انسحاب كامل من لبنان.

٢ - بسبب ظروف الجيش اللبناني الصعبة وعدم قدرته على ضبط الأمن وبسط سيادة الدولة اللبنانية تحاول دولة إسرائيل إشراك اليونيفيل في المحافظة على الأمن والنظام مع الجيش اللبناني، علماً أن لبنان عارض هذه الفكرة مرارا.

٣ - إن انتشار قوات اليونيفل بين الزهراني والأولي وحتى الحدود السورية يكون ضمانا للأمن والاستقرار مما يساهم بتمكين الجيش الإسرائيلي من الانسحاب من لبنان[١].

وفي الجلسة الثالثة عشرة التي عقدت في ٢٢/ ١/ ١٩٨٥ أصر الوفد اللبناني على ضرورة وجود جدول زمني وجغرافي للانسحاب من لبنان[٢]، وخلال الجولة الرابعة عشرة بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٨٥ رد لبنان على الاقتراحات الإسرائيلية السابقة والتي تمثلت بالوثيقة التي قدمت في الجلسة الثانية عشرة، فقد وزع ضابط الارتباط اللبناني في المفاوضات بيانا على الإعلاميين أكد فيه: «أنه على الرغم من التسهيلات التي قدمها الوفد اللبناني خلال المفاوضات لتسريع الانسحاب الإسرائيلي ضمن ترتيبات أمنية منسقة فإن الإسرائيليين لم يضعوا برنامجا للانسحاب بل أكثر من ذلك ففي الجلسة السابقة تقدم الوفد الإسرائيلي بقرار حكومته الذي إتخذته من جانب واحد والذي نص على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان ويطلب تنسيقا مع لبنان في هذا الشأن، فيما اعتبر هذا الانسحاب ليس انسحابا بل إعادة انتشار بسبب ما تواجهه إسرائيل من مشاكل ومقاومة في منطقة صيدا، وأضاف أن الوفد اللبناني سيبقى جاهزا للتنسيق مع الإسرائيليين على أساس انسحاب من كامل الأراضي اللبنانية[٣].

(١) صحيفة السفير ٢١/ ١/ ١٩٨٥ العدد ٣٨٠٧.
(٢) صحيفة الأنوار ٢٢/ ١ / ١٩٨٥ العدد: ٨٦٢٧.
(٣) صحيفة النهار ٢٥/ ١/ ١٩٨٥ العدد ١٥٨٩٩.

عاد وأعلن مصدر دولي متابع لهذه المفاوضات عن تشاؤمه حيال عودتها بعد إعلان توقفها بسبب تباعد وجهات نظر الطرفين، أما رئيس الوفد الإسرائيلي الجنرال عاموس غيلبوا قال للإذاعة الإسرائيلية عقب انتهاء الجلسة الرابعة عشر أن الوفد اللبناني رفض إجراء تنسيق مع الجيش الإسرائيلي لاستلام منطقة صيدا بعد إخلائها، وتابع إذا وافق لبنان على التنسيق مع الجيش الإسرائيلي فإن المفاوضات قد تستأنف في الناقورة وإلا فليس من الضروري استمرار عقد المفاوضات[١].

الجدير ذكره أن رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي كان قد صرح بعد لقائه أمين عام الأمم المتحدة المساعد للشؤون السياسية بريان اوركهارت إطّلاع لبنان على مواقف واراء المسؤولين الإسرائيليين والسيد خافييه بيريز دي كويار الأمين العام للأمم المتحدة «وتأكد لنا أن إسرائيل لم تغير موقفها ولم تعط موعدا للانسحاب، وبناء على ذلك فإن لبنان غير قادر على الموافقة على البنود الأخرى من المفاوضات قبل حصوله على اجابات محددة بهذا الشأن»، وتعهد كرامي بمتابعة لبنان تواصله مع السيد اوركهارت... وفي رد على سؤال حول بقاء المفاوضات مجمدة حتى تلقي لبنان هذه الإيجابات: رد بتأكيد الموقف اللبناني على ضرورة الحصول على هذه المعلومات لمتابعة المفاوضات[٢].

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز فأعلن أن المفاوضات بين لبنان وإسرائيل قد توقفت ولمّح إلى احتمال استمرار توقفها لما نسبه إلى المطالب اللبنانية المستحيلة[٣].

٢-١ - الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من جنوب لبنان ١٩٨٥

نفذت إسرائيل تهديداتها بانسحاب جزئي من جنوب لبنان المحتل، ففي ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٥ أجرى الجيش الإسرائيلي عملية إعادة انتشار وانسحب من منطقة صيدا وضواحيها بمساحة تقدر بخمس مائة كلم مربع[٤]، في هذا الوقت طالب يوفال رعمان الوزير الإسرائيلي السابق في تصريح له بتاريخ ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٥ الحكومة

(١) صحيفة اللواء ٢٥/ ١/ ١٩٨٥ العدد ٤٩٤٧.
(٢) صحيفة السفير ٢٦/ ١/ ١٩٨٥ العدد ٣٨٤١.
(٣) صحيفة الأنوار ٢٧/ ١/ ١٩٨٥ العدد ٨٦٣٢.
(٤) وزارة الجنوب: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦، ص ٦٥.

الإسرائيلية بضم كامل الأراضي اللبنانية الممتدة بين الحدود الدولية والليطاني وطرد جميع الذين يرفضون التعامل مع إسرائيل[١]، وفي ١١ نيسان (أبريل) ١٩٨٥ قامت إسرائيل بإجراء اعادة أنتشار لقواتها منسحبة من منطقة النبطية وقضائها[٢]، وفي ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٨٥ عادت وانسحبت إسرائيل من مناطق البقاع الغربي وراشيا والباروك وجزين[٣]، وفي ٢٩ نيسان (أبريل) انسحبت من قضاء صور[٤]، وفي مطلع حزيران (يونيو) قررت الحكومة الإسرائيلية إجراء المرحلة الثالثة من اعادة الانتشار على اعتبار أنها ستنسحب إلى الحدود الدولية بعد خروجها من كافة الأراضي اللبنانية والتي استمرت حتى العاشر من حزيران (يونيو) ١٩٨٥، فيما عمدت إلى إنشاء منطقة الحزام الأمني وأوكلت مهام الأمن فيها إلى ميليشيات موالية لها، وحددت عدة متطلبات لهذه المنطقة، ومنها:

١ - إخلاء المنطقة من الوجود العسكري الإسرائيلي واقتصار التدخل الإسرائيلي في هذه المنطقة على الإشراف والمراقبة العسكرية فقط.

٢ - مساعدة القوات الإسرائيلية لقوات لحد في حال مواجهتها مشاكل لا تستطيع معالجتها.

٣ - السماح للجيش الإسرائيلي بالتحرك لمحاربة جهات معادية لمسافة تصل إلى ٥٠ كلم داخل الأراضي اللبنانية.

٤ - الإبقاء على الجدار الطيب لإفساح المجال أمام اللبنانيين بدخول إسرائيل[٥].

بالاضافة إلى ذلك فقد تناقلت صحيفة النهار في عددها الصادر بتاريخ ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٥ أنباء عن إبقاء القوات الإسرائيلية على وجود عسكري ثابت وواضح على الأراضي اللبنانية بشكل مناقض للادعاءات الإسرائيلية السابقة عن الانسحاب التام والكامل من لبنان وقدرت الصحيفة عدد العسكريين الموجودين على الأراضي اللبنانية

(١) وزارة الجنوب: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦، ص ٦٣.
(٢) صحيفة اللواء ١٢/ ٤/ ١٩٨٥ العدد: ٥٠٢٣.
(٣) صحيفة السفير ١٧/ ٤/ ١٩٨٥ العدد: ٣٩١٨.
(٤) صحيفة النهار ٢٤/ ٤/ ١٩٨٥ العدد: ١٥٩٧٩.
(٥) منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل، ص ٢٤.

بحوالي خمس مئة عسكري بين مستشارين أو مساعدين عسكريين لجيش لبنان الجنوبي[(١)].

تعتبر منطقة الشريط الحدودي منطقة لبنانية لكنها غير خاضعة لسلطة وسيادة الحكومة اللبنانية وتعتمد بشكل كامل وأساسي على المساعدات والحماية الإسرائيلية أما حدود الشريط الحدودي فهي كما يلي:

تبدأ هذه الحدود من أقصى ضواحي مدينة صور لجهة الجنوب عند منطقة رأس البياضة على طول مجرى عين شمع وتستمر حتى تصل إلى القرب من قرية شيحين ثم تسير على رأس مرتفع ضيق يفصل بين عين شمع ومجرى وادي العزية [شمال قرى الصالحاني وبيت ليف وصربين وجنوبي ياطر وحداثا] حتى تصل إلى الغرب من قرية الطيري، وتستمر نحو شمال شرق هذه القرية [وإلى شمالي قرية بيت ياحون وجنوبي برعشيت] بين حوض العزية ورافد نهر الليطاني المعروف بوادي الدبية[وادي الدبة] ومنها تتجه نحو الشمال وذلك عند نقطة شمالي غربي قرية محيبيب وعلى مسافة تقدر بحوالي ٤ - ٥ كلم من الحدود الدولية إلى الجهة الغربية منها، تستمر صعودا [إلى الشرق من قرية شقرا وإلى الغرب من قريتي طلوسة وبني حيان ومن قرب هذه القرى تتخذ الحدود مجرى أحد الروافد لتأخذ خط سير نحو الشمال الغربي] حتى تصل شمالي قرية قبريخا وذلك بالقرب من مصب وادي دبة المعروف بوادي الحجير.

ومن هذه المنطقة تتخذ الحدود بعض المعالم البارزة كالوديان والمجاري والمرتفعات الصخرية لتستمر نحو الشمال [شرق الغندورية وغرب القصير لتستمر نحو الشمال غربي قرية الفرون لتصل إلى جنوب منطقة قعقعية الجسر وزوطر الغربية وزوطر الشرقية] وتستمر الحدود مع مجرى نهر الليطاني [بين منطقتي زوطر الشرقية (إلى جنوبي شرقها) و(شمالي غربي) يحمر الجنوبية]، لتستمر صعودا نحو الشمال حتى جسر الخردلي [بعد أن تكون قد مرّت غربي قرية أرنون وشرقي قرية كفرتبنيت] وتستمر الحدود نحو الشمال الغربي [إلى شرقي مدينة النبطية وقرى كفرمان وعرب صاليم وغربي قريتي الجرمق والعيشية نحو وادي زغرين ومجرى نهر الزهراني وقرية سجد]، تستمر الحدود لتصل إلى شرقي قرية مليخ الواقعة خارج الحزام الأمني [ويستمر الخط

(١) صحيفة النهار ١٣/ ٦/ ١٩٨٥، العدد ١٦٠٢٨.

نحو الشمال لينحرف نحو الغرب جنوبي قرية صيدون في قضاء جزين عند وادي سفنتي].

تستمر الحدود نحو الشمال ثم نحو الشمال الغربي إلى الشمال من قرية برتي لتواصل شمالاً إلى الغرب من كفرفالوس لتعود وتنحرف نحو الشمال الشرقي غربي وشمالي قريتي صفارية وأنان، لتستمر شرقاً إلى الشمال من قرى بسري مشموشة وعاري [قضاء جزين] لتعود وتنحرف نحو الجنوب الشرقي غربي مغارة نيحا لتواصل جنوباً إلى الشرق من جزين.

تستمر حدود منطقة الشريط الحدودي نحو الجنوب إلى الغرب من مدينة مشغرة وشرقي عين مجدلين وغربي قرية عين التينة، لتصل على مسافة ٣كلم من قرية بور غوز [برغز] لتصعد جبل بير الضهر [وتستمر جنوبي قريتي ميمات والخلوات] وعلى مسافة ٢ كلم شمالي حاصبيا [وشمالي عين قنيا] متسلقة المرتفعات الغربية لجبل الشيخ، ثم تتجه نحو الجنوب الشرقي بمحاذاة الطريق المؤدية من حاصبيا إلى قرية شبعا لتبقى هذه القرية ضمن منطقة الحزام الأمني ثم تستمر إلى مكان التقاء حدود لبنان وإسرائيل مع حدود سوريا وإسرائيل الحالية[(١)]. (انظر الخريطة ٤١ والخريطة ٤٢ والخريطة ٤٣).

٣-١ الاعتداءات الإسرائيلية ضد الأراضي اللبنانية ١٩٨٥ - ١٩٩١

اعتبارا من ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥ تناقلت وسائل الإعلام معلومات عن قيام الحاخام الإسرائيلي المتطرف مائير كاهانا وبمؤازرة بعض من أتباعه باستكشاف منطقة العرقوب تمهيدا لبناء مستوطنة صهيونية في منطقة مزارع شبعا اللبنانية المحتلة[(٢)].

في المقابل حذرت لجنة هيئة أبناء العرقوب المسؤولين اللبنانيين بأن أوضاع الوقف الشرعي لمشهد الطيري في المنطقة أصبحت خطرة بعد قيام بعض اليهود باقتطاع أراض وبناء كنيس يهودي[(٣)]، فيما عادت الهيئة وأجرت تحركا نحو رؤساء وملوك العرب عبر

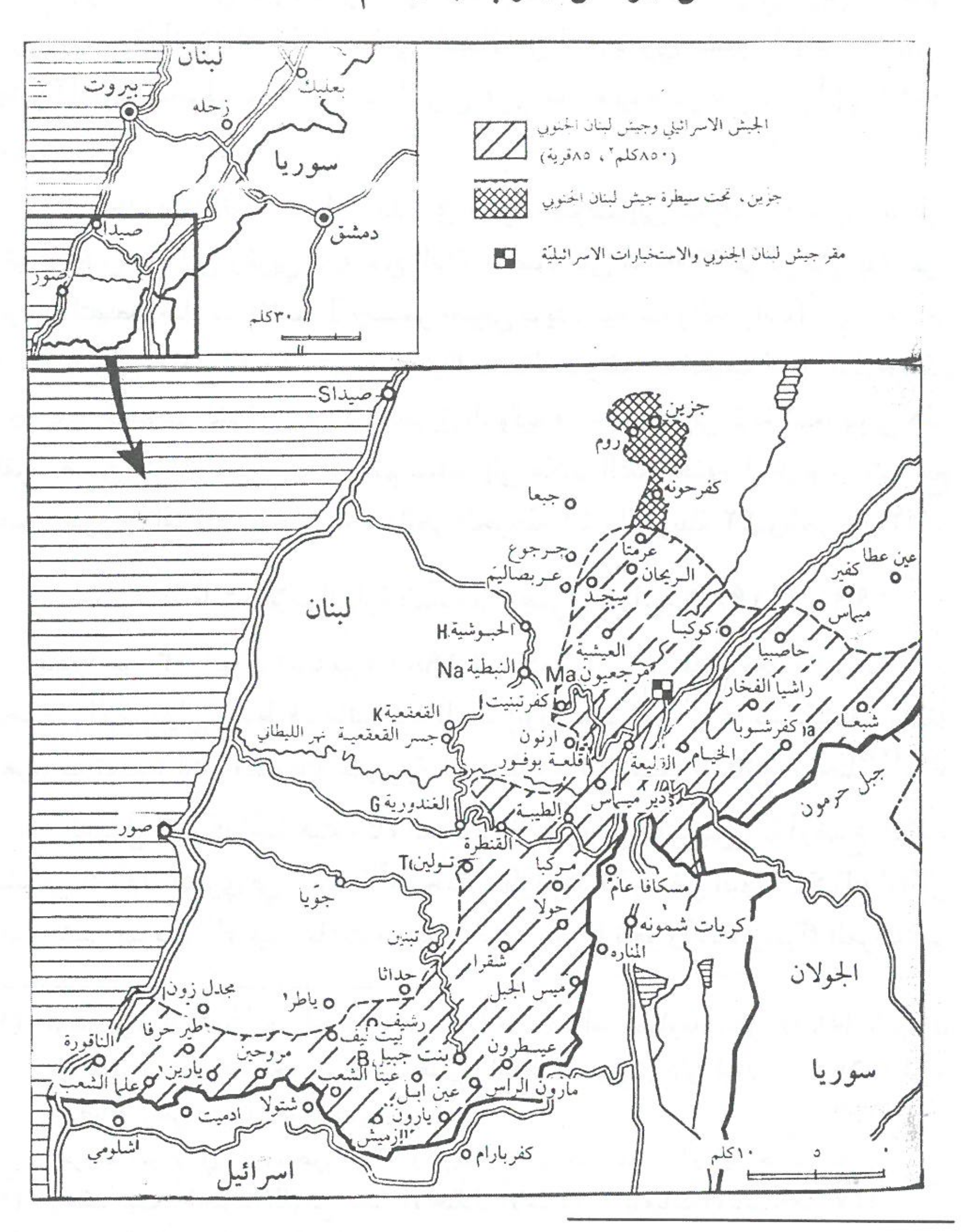
(١) موشي برافر: حدود أرض إسرائيل، ص ١٨٩- ١٩٠، أما المعلومات الواردة داخل القوسان المركنان / د. محمد عبد الرحمن عطوي: الخطر الصهيوني على لبنان، ص ٦٧ - ٦٩، بالإضافة / آني لوران أنطوان بصبوص: الحروب السرية في لبنان، ص ٢١١، وخريطة صادرة عن التعبئة التربوية لحزب الله.

(٢) يوسف ديب: الجنوب اللبناني تحت الاحتلال الإسرائيلي، يوميات ووثائق، ص ٤٤٧.

(٣) صحيفة السفير ٢١٢- ١٩٨٥ العدد ٣٨٠٧.

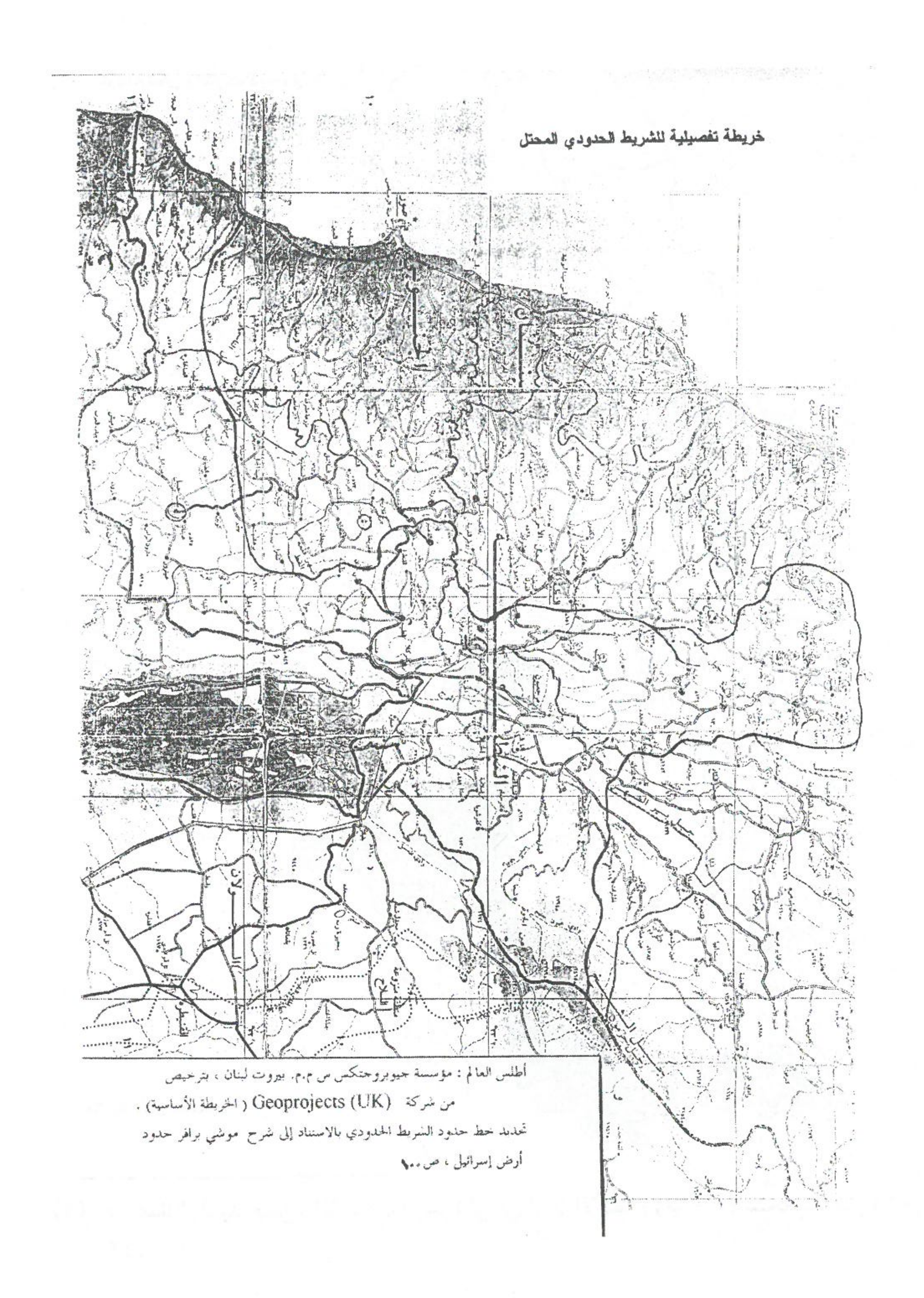
خريطة رقم ٤١

خريطة الشريط الحدودي الجنوبي بعد الانسحاب الإسرائيلي من جزء من جنوب لبنان عام١٩٨٥[1]



(١) آني لوران - أنطوان بصبوص: الحروب السرية في لبنان، ص ٢١١.

خريطة رقم ٤٢



أطلس العالم : موسسة جيوبروجكتس س م.م. بيروت لبنان، بترخيص من شركة Geoprojects (UK) (الخريطة الأساسية).
تحديد خط حدود الشريط الحدودي بالاستناد إلى شرح موشي برافر حدود أرض إسرائيل، ص٠٠.

خريطة رقم ٤٣

خريطة لبنان والشريط الحدودي المحتل

لبنان والشريط المحتل

الشريط المحتل بعد ١٩٨٢

(١) د. عدنان السيد حسن: الاحتلال الإسرائيلي في لبنان الاقتطاع ومسألة الانسحاب، ص ٤١-٤٢.

إرسال رسائل تناشدهم فيها التحرك والنظر إلى أوضاع سبعين ألفا من أبناء العرقوب وشبعا خاصة وأن إسرائيل عمدت في الفترة الأخيرة إلى بناء أول مستوطنة في منطقة شبعا لإسكان يهود أثيوبيا (الفلاشا) مع العلم أن هذه الأراضي تعود ملكيتها لدائرة الأوقاف الإسلامية في لبنان[١].

إزاء هذه التطورات تقدمت الحكومة اللبنانية بتاريخ ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٦ من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بشكل رسمي إرسال بعثة دولية لتقصي الحقائق ورفع تقريرها إلى الجهات المختصة حول الخروقات الإسرائيلية وما تقوم به من عمليات قضم للأراضي اللبنانية في منطقة الشريط الحدودي المحتل[٢]، واستمر التحرك اللبناني الرسمي هذا لمواجهة التطورات الراهنة فاستدعى الرئيس اللبناني أمين الجميل سفراء الدول الكبرى في بيروت وطالبهم بنقل تفاصيل هذا الإجتماع لحكومات دولهم مع الطلب بالتدخل لدى إسرائيل لوضع حد فوري للاعتداءات الإسرائيلية ضد الأراضي اللبنانية، في هذه الأثناء تسلم لبنان من الأمم المتحدة تقريراً حول الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الحدودية وتبين أن الأراضي المقتطعة تبلغ مساحتها ما بين ٥٠ إلى ٧٠ كلم مربعا[٣].

كشف أحد التقارير الواردة من الشريط الحدودي المحتل أن العدو الإسرائيلي قد اقتطع ومنذ العام ١٩٧٨ ما يقارب ٧٥٠دونما وأقام ٤٠ موقعا عسكريا على بعض التلال المهمة في حين قام بزرع حقل ألغام بين قريتي حولا وكفركلا قدرت مساحته بحوالي ٥كلم مربعا، في هذا الوقت أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين أن لا مطامع لإسرائيل في الأراضي والمياه اللبنانية ولكن هذه الإجراءات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي تعتبر ضرورية لأمن إسرائيل وتعهد بإعادة كل المساحة المقتطعة من لبنان في حال عودة الهدوء[٤].

الجدير ذكره أنه في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٦ انعقد مؤتمر أرماند هامر للتعاون الاقتصادي للشرق الأوسط في تل ابيب، وتوصل المؤتمرون بنهايته إلى صيغة مشروع

(١) يوسف ديب: الجنوب اللبناني تحت الاحتلال الإسرائيلي، يوميات ووثائق، ص ٥٧٢.

(٢) يوسف ديب: اليوميات اللبنانية، ط١، شركة الفهرست للإنتاج الثقافي، بيروت لبنان ١٩٨٧، ص ٦٢.

(٣) صحيفة السفير ٨-٢- ١٩٨٦ العدد ٤٢٠٧.

(٤) صحيفة السفير ١٢ - ٢ - ١٩٨٦ العدد ٤٢١٠.

تعاون أردني - لبناني - إسرائيلي يتضمن شراء إسرائيل لما سمي بفائض المياه اللبنانية من نهر الليطاني والتي تصب في البحر على أن يتم تحويلها إلى بحيرة طبريا والأردن والضفة الغربية مع الأخذ بعين الاعتبار فارق الإرتفاع بين الأراضي اللبنانية والفلسطينية على أن يستغل هذا الارتفاع من قبل إسرائيل لإنتاج الطاقة الكهربائية(١).

خلال منتصف عام ١٩٨٧ أصدر مجلس النواب اللبناني تقارير عن عمليات القضم الإسرائيلية للأراضي اللبنانية خلال عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٧ استنادا إلى تقارير قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان ومصادر أمنية لبنانية في منطقة الشريط المحتل وشهود عيان، وطلب من الحكومة اللبنانية التحرك لوضع حد لهذه الاعتداءات من خلال حملة دولية مناهضة لإسرائيل(٢)، وعلى الأثر قدم لبنان شكوى إلى مجلس الأمن الدولي بعد أن تسلم رئيس الحكومة بالوكالة الدكتور سليم الحص تقارير من مصادر الأمم المتحدة تؤكد قيام إسرائيل بالاستيلاء على بعض الأراضي الحدودية واحتفظ لبنان بحقه بدعوة مجلس الأمن للانعقاد في حال توفر الدعم الدولي وطالب باعتبار الشكوى كوثيقة رسمية في مجلس الأمن(٣).

عاد وحرك لبنان الشكوى في مجلس الأمن، ففي ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ طلب مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة السفير رشيد فاخوري عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن للتداول بالشكوى اللبنانية حول مواصلة إسرائيل اعتداءاتها ضد الأراضي اللبنانية من قضم وضم وطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة وفي مقدمها القرار ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨(٤).

إزاء استمرار الأخطار ضد منطقة شبعا والعرقوب تحرك أبناء منطقة شبعا من خلال التجمع الوطني لأبناء شبعا للفت أنظار العالم لما تتعرض له منطقتهم من اعتداءات إسرائيلية تتمثل بضم أراضي وبناء مستوطنة لإسكان مستوطنين من يهود الفلاشا [يهود أثيوبيا] فيها وذلك تحت أنظار قوات الطوارئ الدولية ودون أن تحرك أي من قواتها لمنع هذا الاعتداء، كما اعتبروا أن بيانات النفي التي كانت قد صدرت عن السفير

---

(١) نايف دياب: الجنوب اللبناني واقع وقضية، ص ٦٩.
(٢) وزارة الإعلام: ٢٥ أيار التحرير، الوكالة الوطنية للإعلام، بيروت لبنان لا ت، ص ٢٦٢.
(٣) صحيفة نداء الوطن ١٣- ٣- ٢٠٠٠.
(٤) صحيفة الأنوار ٧ - ١ - ١٩٨٨، العدد ٥٩٦٠.

صلاح ستيتية بعدم وجود يهود فلاشا على الأراضي اللبنانية ليست صادرة إلا نتيجة عمليات ضغط مارسها الموفد الأمريكي إلى الشرق الأوسط ريتشارد مورفي وطالبوا الحكومة اللبنانية بالتحرك دوليا وتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي لإرغام إسرائيل على إزالة الشريط المكهرب الذي كان الجيش الإسرائيلي قد وضعه عائقا أمام المواطنين اللبنانيين لمنعهم من الوصول إلى أرضهم(١).

عادت وتحركت مجدداً هيئة الصمود الوطني للمناطق الجنوبية المحتلة لعرض القضية الجنوبية بوجه عام ومشكلة شبعا بشكل خاص وما تتعرض له من اعتداءات من قبل القوات الإسرائيلية فعرض السيد إمام حمدان في مؤتمر صحافي عقد في دار نقابة الصحافة دلائل تشير إلى أن إسرائيل قامت فعلا وخلافا لما ادعته الأمم المتحدة في تقرير سابق عن عدم قيام إسرائيل ببناء مستوطنة على الأراضي اللبنانية وأكد أن العدو قام بتأمين البنى التحتية والمياه والكهرباء لهذه المستوطنة، خاصة بعد أن عمدت إسرائيل فعلا على ضم منطقة مزارع شبعا ولم تسمح للمواطنين اللبنانيين من الوصول إلى أرضهم(٢)، ومن جهته رأى عضو الهيئة غازي خوندي أن المسألة الأساسية التي يجب على وزارة الخارجية اللبنانية إثارتها هو موضوع السيادة اللبنانية على منطقة طولها ٢٢ كلم وعرضها ٧كلم، كما ويجب أن تتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار منه يسمح بعودة أبناء المزارع إلى أرضهم وبالقوة وذلك لحين تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥(٣).

واصلت إسرائيل سياستها التوسعية في الأراضي اللبنانية فعملت على إحكام سيطرتها على كامل مزارع شبعا وطردت من تبقى من سكانها بعد أن خيرتهم ما بين الترك قسرا خلال مدة لا تزيد عن عشرة أيام أو توقيع صكوك بيع وقبض مستحقاتهم المالية والمغادرة خاصة وأنها قررت ضم المزارع إلى إسرائيل بقرار صادر عن القيادة العسكرية الإسرائيلية(٤)، ومع بداية شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٩ أرسل الجيش

---

(١) يوسف ديب: الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان يوميات ووثائق ١٩٨٨، ط١، لبنان ١٩٩٩، ص٣٣٠.
(٢) صحيفة النهار ١٠- ٩- ١٩٨٨ العدد ١٧١٢٦.
(٣) صحيفة السفير ١٠- ٩- ١٩٨٨ العدد ٤٤١٢.
(٤) صحيفة السفير ١٥- ١١٩٨٨ العدد ٤٤٧٧.

الإسرائيلي أحد ضباطه لانتزاع أراضي المزارع من أصحابها ترغيبا أم تهديدا ومما قاله لهم: «إن بالرضا أو بالقوة هذه الأرض معنا وستبقى معنا، فالأفضل لكم أن ترضوا بقبض ثمنها والتعويض عنها»[١]، وبالفعل ففي ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٨٨ سيطرت القوات الإسرائيلية على مزرعة بسطرة وهي آخر مزارع شبعا التي ضمت وطردت عائلاتها الستين منها وبهذا تكون إسرائيل قد أكملت سيطرتها على كامل المزارع التي كانت قد بدأت بالاستيلاء عليها اعتبارا من عام ١٩٦٧[٢].

صرح داوود خلف وزير المياه والري الأردني بأن إسرائيل بدأت بسحب ٤٠٠مليون متر مكعب من مياه الليطاني اللبناني خلال العام ١٩٨٩ وذلك لاستخدامها لري منطقة صحراء النقب[٣].

من المعلوم أن إسرائيل قد أنجزت المرحلة الأخيرة من عملية مشروع سرقة المياه اللبنانية نحو فلسطين المحتلة وذلك في سياق خطتها للاستيلاء على المياه اللبنانية، فما كان من حكومة لبنان إلا أن تقدمت بمذكرة بتاريخ ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٩٠ إلى مجلس الأمن تحذر من الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية القائمة على اعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية وذلك من خلال السيطرة على نبع الوزاني ونهري الليطاني والحاصباني[٤].

ومن الملاحظ هنا أن صحيفة الأوريون لوجور اللبنانية الناطقة بالفرنسية تناقلت معلومات عن أحد الخبراء الأمريكيين تؤكد استمرار إسرائيل بسرقة المياه اللبنانية، حيث أشار الخبير توماس ناتف إلى قيام إسرائيل بنقل كميات من المياه اللبنانية بواسطة الصهاريج وذلك منذ شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٩٠ وذلك بسبب الأزمة المائية الإسرائيلية الحالية، كما نقلت عنه: أن للدولة العبرية مشاريع مائية على الليطاني «منها قيام إسرائيل بإنشاء مديرية لنهر الليطاني رديفة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني اللبنانية»[٥].

---

(١) مجلة الشراع ١٥- ٥- ٢٠٠٠، العدد ٩٢٥، ص ٢٢.
(٢) صحيفة الديار ٢٢- ٤- ٢٠٠٠.
(٣) طارق المجذوب: لا أحد يشرب مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان ١٩٩٨، ص ٧٥.
(٤) الأرقم الزعبي: الغزو الصهيوني للمياه العربية حلم توراتي وعمل لتحقيق مستديم، ط١، دار النفائس، ص ٩٤.
(٥) طارق المجذوب: لا أحد يشرب، ص ٧٦ و ١١٩.

٢ - موضوع الحدود خلال مفاوضات مدريد بين العرب وإسرائيل ١٩٩١

عقب انتهاء حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١ والمعروفة باسم «عاصفة الصحراء»، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تركز اهتمامها لايجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي، فبعد مشاورات دولية قررت عقد مؤتمر للسلام في الشرق الوسط، فقام جيس بيكر وزير خارجيتها بزيارة دمشق حيث التقى المسؤولين السوريين كما التقى وزير الخارجية اللبناني وتركز البحث حول موضوع السلام في المنطقة وإمكانية تحقيقه، في حين عاد والتقى الوزيران الأمريكي واللبناني في القاهرة بعد فترة وتناقشا حول الغطاء الدولي للمؤتمر وتطرقا لبعض التفاصيل[١].

طالب المسؤولون اللبنانيون والسوريون الإدارة الأمريكية بضمانات للمشاركة في عملية السلام مع إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية، فحاولت واشنطن عدم تقديم التزام واضح للضمانات فيما عملت على إيجاد مخرج لهذه المشكلة عبر اعتماد كلمة تأكيدات بدلا من ضمانات للرسائل التي وجهتها للحكومتين اللبنانية والسورية، أعلنت واشنطن للحكومة اللبنانية عن استعدادها لتوفير بعض الضمانات التي تتعلق بالمساعي السلمية ومنها قيام المؤتمر على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام للمنطقة بشكل عام، كما ولن تتوقّف الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييدها لتنفيذ القرار ٤٢٥ الذي يؤمن استقلال وسلامة الأراضي اللبنانية، كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ لا يتوقف على حل شامل في المنطقة، لكن هذا الحل يمكن أن يسهم بتعزيز السلام والاستقرار في لبنان[٢].

أما في كتاب التأكيدات الذي أرسلته الولايات المتحدة الأمريكية إلى سوريا، فقد أكدت فيه أن السلام يجب أن يتم على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٩٧ (الخاص بالجولان) ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما ترفض الاعتراف أو القبول بتطبيق إسرائيل قوانينها على الجولان المحتل عام ١٩٦٧ وكذلك تؤكد استمرار سياستها الخارجية المحايدة بناء لرسائل الرئيس الأمريكي الأسبق فورد في

---

(١) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة قصة المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية من مدريد إلى واشنطن محاضر ووثائق، ط١، الفرات للنشر والتوزيع بيروت لبنان ٢٠٠١، ص ٨-٩.
(٢) صحيفة السفير ٦-١٠- ١٩٩١ العدد ٦٠٣٩.

٩ آب (أغسطس) ١٩٧٤، كما وأنها تنوي أن تكون وسيطا عادلا في هذه المفاوضات(١).

دخل العرب والإسرائيليون إلى المفاوضات بهدفين مختلفين فالإسرائيليين أرادوا الحصول على المياه والأمن مقابل الانسحاب الجزئي أو الكامل من الأراضي العربية، بينما يرى العرب أن المشكلة ليست مشكلة لاجئين فلسطينيين ولا فدائيين في جنوب لبنان، إنما هي احتلال لأرضٍ عربية «يجب أن يزول إذا أرادوا السلام"، بعد التوافق على الانسحاب يتم التفاوض على الأمن والمياه ويكون ذلك مقياس النجاح لأي عملية تفاوضية لإحلال السلام بين الطرفين(٢).

لا بد من الإشارة إلى أن بنيامين نتنياهو قد تمسك بالحدود الحالية لإسرائيل مطالبا بعدم الانسحاب منها لأن أي تنازل من قبل إسرائيل عن أية أراضي سوف يعرض الأمن الإستراتيجي الإسرائيلي للخطر(٣).

الجدير بالذكر أن الوثائق الإسرائيلية تؤكد وجود نقص للمياه في إسرائيل مما سيؤدي إلى ركود اقتصادي ومشاكل سياسية في المنطقة، وكذلك إلى تدمير بيئي في إسرائيل لهذا كان لا بد من هذه المفاوضات المرتقبة التطرق إلى حقوق المياه والسيطرة عليها ومقدار تقاسمها بين دول المنطقة وبالنسب المتفاوتة(٤).

عقدت الجلسة الأولى من الجولة للمفاوضات في مدريد بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٩١، خلال هذه الجلسة طالب لبنان بتنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، فيما عرّف الوفد الإسرائيلي المشكلة أنها مشكلة أمنية مع لبنان وليست مشكلة أراضي كما هي الحال مع سوريا كما أكد عن عدم وجود أطماع إسرائيلية في الأراضي اللبنانية، كما عرض على لبنان توقيع اتفاق سلام فيما أصر اللبنانيون على أن العلاقة بين الطرفين تنحصر ضمن اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ وأصر الوفد الإسرائيلي في

(١) صحيفة اللواء ١٩-١٠-١٩٩١ العدد ٧٣١٢.
(٢) عبد المالك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨٨.
(٣) بنيامين نتنياهو: مكان بين الأمم، ترجمة محمد عودة الدويري، ط٢، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ١٩٩٦، ص ٢٨٥.
(٤) د. نبيل السمان: المياه وسلام الشرق الأوسط، ص ٤٨.

المقابل على تنفيذ القرار ٥٢٠ لعام ١٩٨٢ الذي يدعو لانسحاب جميع القوات غير اللبنانية مقابل تنفيذ القرار ٤٢٥(١).

خلال انعقاد المفاوضات دعت كل من حكومتي واشنطن وموسكو إلى عقد اجتماع على المستوى الوزاري لتنظيم مفاوضات متعددة الجوانب حول المسائل الإقليمية وذلك بتاريخ ٢٨ و٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ في موسكو، كما أملت الدولتان إلى أوسع مشاركة لما فيه هدف تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة(٢).

أعلن أرييل شارون (وزير الإسكان في الحكومة الإسرائيلية) أنه يطالب بتوسيع حدود منطقة الحزام الأمني في لبنان إلى نهر الليطاني كما أكد أنه سبق وتقدم بهذا الاقتراح عندما كان وزيرا للدفاع عام ١٩٨٢ لكنه رفض آنذاك(٣) وفي هذا إشارة إلى استمرار الأطماع اليهودية للأراضي اللبنانية والتي كان قد بدأها بن غوريون وبن زيفي عام ١٩١٧، ومن خلال مذكرة هربرت صاموئيل بجعل المنطقة الجنوبية لنهر الليطاني تابعة للدولة اليهودية، وكذلك عادت وأكدت المنظمة الصهيونية في مطالبها لفيصل بضرورة إدخال أنهار الليطاني والحاصباني... ضمن فلسطين للحصول على مصادر المياه والطاقة... (معلومات ذكرت في الفصل الأول) وهذا يناقض اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ حيث اعترفت إسرائيل بحدود اتفاقية بوليه ـ نيو كامب الموقعة عام ١٩٢٣ كحدود دولية معترف بين لبنان وفلسطين وهذا يعد تعد سافر على سيادة الأراضي اللبنانية، في هذه الأثناء تبنى الكنيست الإسرائيلي قرارا اعتبر فيه هضبة الجولان المحتلة عام ١٩٦٧ والتي ضمتها إسرائيل عام ١٩٨١ جزءا لا تتجزأ من إسرائيل وأنه لا مجال للتفاوض لاعادتها إلى سوريا، وكان الرد السوري بعد يومين (١٤/ ١١/ ١٩٩١) بأن هذا القرار هو انتهاك لقرارات مجلس الأمن الدولي أرقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٩٧ ويتناقض ومبادئ مفاوضات السلام الجارية في واشنطن، كما أكدت دمشق أن قرار الضم باطل وغير قانوني وجددت تصميمها على استعادة الجولان مطالبة دول العالم إلى التنبه لما تقوم به إسرائيل(٤).

(١) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ٣٣ - ٣٧.
(٢) صحيفة السفير ٤-١١-١٩٩١ العدد ٦٠٥٤.
(٣) صحيفة الديار ٧-١١-١٩٩١ العدد ١١٧٤.
(٤) د. حسين خليل: المفاوضات العربية - الإسرائيلية وقائع ووثائق، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٩٣، ص ٥٣ - ٥٥.

بدأت الجولة الثانية من المفاوضات يوم ١٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٩١، وتميزت هذه الجولة بتشابه للجولة السابقة حيث أصر السوريون على مبدأ الأرض مقابل السلام في حين ماطل الإسرائيليون مراهنين على مؤتمر موسكو والانتخابات الأمريكية علهم يستطيعون إحداث خرق ما على أي مسار من مسارات المفاوضات ليكون لصالحهم، فيما أكد أحد رئيسي الوفد الإسرائيلي المفاوض على المسار اللبناني أوري لوبراني إلى ضرورة عقد اتفاق لبناني - إسرائيلي يكون مشابها لاتفاق ١٧ أيار الموقع بين الطرفين عام ١٩٨٣، فيما أصر رئيس الوفد اللبناني على الثوابت اللبنانية وفي مقدمتها تنفيذ القرار ٤٢٥[1].

خلال لقائه الرئيس الألماني أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير أن إسرائيل قبلت بدء المفاوضات مع لبنان على أساس اتفاق ١٧ أيار، فيما أعلن الناطق باسم الوفود الإسرائيلية المفاوضة بنيامين ناتنياهو من واشنطن أن المفاوضات مع لبنان تختلف عن المفاوضات مع الأطراف الأخرى، وأن ليس لدى إسرائيل أية مطامع وبأي شكل من الأشكال في لبنان، وأن إسرائيل تبحث عن سلام يلبي حاجاتها الأمنية مع ضمان السيادة اللبنانية دون أن يتطرق لتنفيذ القرار ٤٢٥، كما استبعد التوصل إلى اتفاق مع سوريا في الوقت الراهن لاختلاف وجهات النظر حول القرار ٢٤٢[2].

الجدير ذكره أن رفض نتنياهو للانسحاب الإسرائيلي يعود لعدة أسباب:

- إنكماش مساحة إسرائيل مما يسبب صعوبة في الدفاع عن ارض إسرائيل.
- إنكماش العمق الإستراتيجي للجيش الإسرائيلي.
- إرتفاع تكاليف الدفاع عن إسرائيل بسبب وضع الجيش بحالة التأهب الدائم.

وقد استعان ببعض الدراسات الأمريكية السابقة لتأكيد نظريته ومنها إبراز مقدار مساحة إسرائيل بالنسبة للدول العربية منطلقا نحو فكرة عدم السماح بالانسحاب الإسرائيلي[3].

أمام الاختلاف بوجهات النظر رفض السفير شماس عضو الوفد اللبناني المفاوض

(١) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ٣٨-٤١.
(٢) صحيفة السفير ١٢-١٢-١٩٩١ العدد ٦٠٦١.
(٣) بنيامين نتنياهو: مكان بين الأمم، ص ٢٨٠ - ٢٨٥.

أن يذكر فيما إذا كانت إسرائيل قد حددت ثمنا لانسحابها من لبنان، ولكن أكد أن لبنان مصر على تنفيذ القرار ٤٢٥، فيما أعلن موفق العلاف رئيس الوفد السوري عن استمرار التصلب الإسرائيلي وحذر من أن هذا التصلب سيوصل إلى طريق مسدود ونبّه إلى أن أي تعثّر على المحادثات الأردنية - الفلسطينية - الإسرائيلية سيؤثر سلباً على كافة المسارات المتفاوضة الأخرى[1].

مع بداية الجولة الثالثة في واشنطن بدأت معركة سياسية بين الوفدين السوري - والإسرائيلي اطلق عليها إسم «معركة الوثائق «حيث تم الاستعانة بالوثائق لاثبات أو دحض صحة وصوابية مواقفهم، فقد أعرب عضو الوفد الإسرائيلي بن أهارون عن شعوره بالإحباط لرفض السوريين التطرق إلى الموضوع في جوهره الأصلي خلال المفاوضات والقبول بشرعية الوجود الإسرائيلي خاصة بعد أن بيّن خريطة تدرس في المدارس السورية لا تبيّن وجود إسرائيل، واعتبر أن هذه هي المشكلة بينما يصر حيدر العلاف رئيس الوفد السوري على الانسحاب الإسرائيلي من الجولان[2].

رد رئيس الوفد السوري على الخريطة الإسرائيلية بخريطة أخرى تبيّن أن حدود دولة إسرائيل تضم مساحات كبيرة من شبه الجزيرة العربية والمشرق العربي، فيما أعلن بن أهارون أن هذه الخريطة غير صادرة عن جهات رسمية إسرائيلية[3]، بينما عاد واستغرب العلاف الموقف الإسرائيلي الذي اتسم بالغرابة لناحية تفسير القرار ٢٤٢ حيث اعتبرت إسرائيل أن هذا القرار يطالب سوريا بالانسحاب من أراضي إسرائيلية محتلة بالقوة[4]، ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود في ظل محاولات إسرائيلية لنقل المفاوضات إلى المنطقة ومن خلال عرض على لبنان بالقبول لاختيار مكان بديل عن واشنطن من خلال عرضها لثلاث بدائل:

- في إسرائيل ولبنان.
- على الحدود بين البلدين.
- إذا رفض العرضان السابقان أن تتم المفاوضات في مكان قريب من البلدين.

(١) د. حسين خليل: المفاوضات العربية - الإسرائيلية، ص ٦٨-٦٩.
(٢) صحيفة الأنوار ١٤-١-١٩٩٢ العدد ١١٠٧٠.
(٣) صحيفة اللواء ١٥-١-١٩٩٢ العدد ٧٣٨٤.
(٤) د. حسين خليل: المفاوضات العربية - الإسرائيلية، ص ٨٣.

ومع انتهاء الجلسة الأخيرة عاد الوفد الإسرائيلي إلى تل أبيب دو أن يتم تحديد موعد للجولة القادمة الرابعة[١].

٢-١ - مؤتمر موسكو للمفاوضات الإقليمية ١٩٩٢

انعقد مؤتمر موسكو للمفاوضات حول التعاون الإقليمي بمشاركة دولية واسعة وبغياب كل من سوريا ولبنان والفلسطينيين، وتوقعت بعض المصادر أن تحصد إسرائيل نتائج عظيمة في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية[٢]، في حين اعتبر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية أن هذه المفاوضات لا تشكل بديلا للمفاوضات الثنائية المتعثرة في واشنطن، بينما أعلن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أن عدم مشاركة لبنان وسوريا والفلسطينيين وهي الأطراف المعنية مباشرة باستعادة أراضيها المحتلة في مفاوضات موسكو الإقليمية المتعددة الأطراف كفيل بتخفيف حجم الخسائر في الجانب العربي وبإعادة تركيز الجهود الدولية على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي عقد على أساسها مؤتمر السلام في مدريد[٣]، وبختام أعمال المؤتمر انبثقت عنه خمسة لجان: اللجنة الأولى للبيئة، واللجنة الثانية للمياه، واللجنة الثالثة لمراقبة التسلح التقليدي وغير التقليدي، واللجنة الرابعة حول اللاجئين، واللجنة الخامسة للتنمية الاقتصادية، في المقابل كانت هذه المفاوضات قد فتحت أفاق التعاون بين إسرائيل وبعض الدول العربية الخليجية (قطر...)[٤].

خلال جولة انتخابية صرح شيمون بيريز رئيس حزب العمل المعارض أنه على استعداد للتوصل إلى حل وسط مع السوريين حول الجولان، علماً أنها المرة الأولى التي يصرح فيها بشكل متعارض مع مواقف حزبه مبررا ذلك أن السلام مع العرب سيكون مكسبا إسرائيليا لأنه سيفتح أمام إسرائيل الأسواق العربية الواسعة[٥].

ترافق مع بدء الجولة الرابعة من المفاوضات في واشنطن تصريحات إسرائيلية تعرب عن الموافقة على المشاركة في المفاوضات مرفقة تلك الموافقة بجملة تصريحات

(١) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ٤٦.
(٢) صحيفة السفير ٢٨-١-١٩٩٢ العدد ٦٠٩٩.
(٣) صحيفة النهار ٢٩-١-١٩٩٢ العدد ١٨٣٤٤.
(٤) صحيفة الأنوار ٣٠-١-١٩٩٢ العدد ١١٠٨٤.
(٥) د. حسين خليل: المفاوضات العربية - الإسرائيلية، ص ٩١.

تهاجم الطرف اللبناني ومعتبرة القرار ٤٢٥ ليس أساسا ولا هدفا للتفاوض بل التوصل لاتفاق سلام يشمل التطبيع وعلاقات حسن الجوار مع ترتيبات أمنية متزامنة مع انسحاب لكافة القوى العسكرية الأجنبية من لبنان وهذا هو الهدف من المفاوضات[١].

في هذه الأثناء واصلت إسرائيل اتباع سياسة المراوغة والمماطلة من خلال إطلاق العديد من الشائعات عبر خبراء إسرائيليين وأجانب تزعم من خلالهم وجود اتصال جوفي بين نهر الليطاني ونهر الأردن، ففي محاضرة ألقاها جون كولارز الخبير المائي الأمريكي في غرفة الصناعة والتجارة في البحرين بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٩٢ ادعى أن هناك تكهنات بأن الأردن وإسرائيل أو أحدهما يستعمل مياه نهر الليطاني، كما ادعى أن هناك اتصال في الجزء الأسفل من حوض الليطاني مع حوض نهر الدان مستنداً على بعض المعلومات الخاصة به حيث حاول تبرير هذا الرابط من خلال قياسات لكمية المياه الهاطلة مع كمية المياه التي تصب في البحر فتين له أن هناك نقصا يقدر بحوالي ١٠٠ مليون متر مكعب، وبرر هذا النقص من أنه يغذي خزانا مقعرا قد يكون لنهر الدان أو نهر الحاصباني[٢].

جاء الرد اللبناني على هذه الادعاءات من قبل الخبير الهيدروجيولوجي المهندس فتحي شاتيلا عبر مقالة له نشرت في صحيفة السفير مؤكدا أن حوض نهر الليطاني يعود للعصر الجيولوجي الثالث، بينما حوض نهر الحاصباني فيعود للعصر الجيولوجي الثاني وفي الدور الأول منه، أما نبع الدان فيعود للدور الثاني من العصر الثاني، كما قدم دراسة فيزيوجيولوجية للأرض وباطنها وطرق تغذية المياه الجوفية تدل على عدم وجود أي رابط بين الليطاني والدان أو الحاصباني. واستنتج أن هذه الآراء التي أطلقها الخبير الأميركي ليست سوى افتراضات واستنتاجات خاطئة ومبنية على معلومات غير دقيقة هدفها دعم الحجج العدوانية الإسرائيلية للسيطرة على مياه الليطاني[٣].

أما الفكرة الثانية التي حاولت إسرائيل طرحها فكانت وجود فائض مائي لدى لبنان، وبما أن اتفاقية الحدود الموقعة بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني بخصوص لبنان وفلسطين عام ١٩٢٠ وفي المادة الثامنة منها تسمح لبريطانيا الاستفادة من فائض المياه

(١) صحيفة الديار ١٤-٢-١٩٩٢ العدد ١٢٧٠.
(٢) طارق المجذوب: لا أحد يشرب، ص ٧٨.
(٣) صحيفة السفير ٢٦ - ٥ - ١٩٩٥ العدد ٧٠٩١.

اللبنانية لاستغلالها في فلسطين، وبما أن لبنان لم يقم بإلغاء هذه الاتفاقية فإنها لا تزال سارية المفعول، وعليه لما كانت إسرائيل هي وريثة الانتداب البريطاني فمن حقها الحصول على هذا الفائض، «والهدف هنا تثبيت الفكرة المتعلقة بالليطاني» والحصول على مياهه[١].

٢-٢ – عودة مفاوضات واشنطن للانعقاد

مع انطلاق الجولة الرابعة من المفاوضات في واشنطن بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٢ ركز الوفد الإسرائيلي أعماله على عنوانين: الاهتمامات الأمنية لإسرائيل والوجود السوري في لبنان وفي ظل دعوة لانسحاب متزامن سوري وإسرائيلي من لبنان، كذلك قدم بيكر وزير الخارجية الأمريكية اقتراحا لجدولة الانسحاب الإسرائيلي خلال فترة ستة أشهر بما يتلازم مع ما ورد في اتفاق الطائف حول انسحاب الجيش السوري قبل شهر آب (أغسطس) من عام ١٩٩٢[٢].

تقدم يوسف حداس أحد رئيسي الوفد الإسرائيلي المفاوض باقتراح إلى الوفد اللبناني، وقال أن هذا الاقتراح يساعد على تحقيق السلام مقابل إصرار لبناني على تنفيذ القرار ٤٢٥، فيما أعلن يوسي بن أهارون أن المفاوضات على الجهة السورية تعاني العديد من الصعوبات بعد رفض الوفد السوري وثيقة إسرائيلية تتضمن مبادئ عامة، لكن العلاف اتهم الوفد الإسرائيلي بالتطرق إلى مواضيع لا صلة لها في المفاوضات الجارية[٣]، فيما عاد وأعلن رئيس الوفد اللبناني بعد مشاورات مع بيروت رفضه الاقتراح الإسرائيلي والذي تضمن تشكيل لجنتين سياسية وعسكرية للمفاوضات وأصر الوفد اللبناني على الموافقة لتنفيذ القرار ٤٢٥على أن يتم تشكيل لجنة تكون مهمتها متابعة تنفيذ القرار[٤].

عاد وتقدم رئيس الوفد اللبناني إلى الوفد الإسرائيلي باقتراح لتنفيذ القرار ٤٢٥ فيما أعلن حداس أن الوفد الإسرائيلي لم يأت إلى حل جزئي وإنما إلى اتفاق سلام ثنائي بين

---

(١) العقيد الركن توفيق الملحم: استراتيجية حزب الليكود في السلام، ط١، مؤلف خاص، لبنان ٢٠٠١، ١٤٨.
(٢) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ٥٢-٥٣.
(٣) صحيفة الديار ٢٦-٢-١٩٩٢ العدد ١٢٨٦.
(٤) صحيفة الأنوار ٢٧-٢-١٩٩٢ العدد ١١١١٥.

لبنان وإسرائيل[١]، وكرر حداس يوم الجمعة ٢٨/ ٢/ ١٩٩٢ أنه إذا قبل اللبنانيون عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل يمكن إعدادها خلال فترة أسبوع، كما كرر ما سبق وأعلنه مسؤولون إسرائيليون أن لا مطامع لإسرائيل في لبنان وكل ما تحتاجه إسرائيل هو تأمين حدودها الشمالية ملقيا اللوم على الوفد اللبناني لعدم التعاون والتوصل إلى نتائج إيجابية[٢].

مع نهاية جولة المفاوضات الرابعة حمّل رئيس الوفد السوري إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات، حيث أعلن أنه مع اقتراب عقد جولة جديدة من كل مفاوضات تبادر إسرائيل لارتكاب الجرائم ضد اللبنانيين وتعمد إلى إنشاء المستوطنات في الجولان وهذا يضعف ثقة الناس بالسلام، كما قام بتقديم رد شامل حول تفسير القرار ٢٤٢ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة ويؤكد على حق شعوب المنطقة للعيش بسلام داخل حدود آمنة[٣].

عاد وكرر الوفد الإسرائيلي عبر الناطق بإسمه أسباب رفض إسرائيل الانسحاب من مرتفعات الجولان السورية المحتلة حيث حصرها بضرورة الحفاظ على العمق الاستراتيجي العسكري الذي تشكله فهي تشرف على المناطق التالية:

شرقا: على المناطق الأرضية.

شمالا: على منطقة الشام ومدينة دمشق.

غربا: على منطقة الجنوب اللبناني ومرجعيون.

جنوبا: على منطقة طبريا وما يحيط بها.

إنطلاقا من هذا يرفض مبدأ الانسحاب الإسرائيلي لعدم تعريض أمن إسرائيل للخطر، مضيفا أن التحرك العسكري في الجولان يضبط التحركات التكتيكية للجيوش العربية، ويعطي الجيش الإسرائيلي قدرة أكبر على المناورة للدفاع عن إسرائيل[٤].

---

(١) صحيفة النهار ٢٨-٢-١٩٩٢ العدد ١٨٣٧٢.
(٢) صحيفة السفير ٢-٣-١٩٩٢ العدد ٦١٢٨.
(٣) صحيفة الواء ٥-٣-١٩٩٢ العدد ٧٤٢٧.
(٤) توفيق الملحم: استرتيجية حزب الليكود في السلام، ص ١٩٧.

عادت الوفود للاجتماع في واشنطن من خلال الجولة الخامسة بدءا من ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٢ وحتى الثلاثين منه في ظل تمسك الأطراف كافة بشروطها للمفاوضات مما أدى لأن تعلن الناطقة الإعلامية للوفد السوري بشرى كنفاني بأن الهوة لا زالت واسعة بين الطرفين كما وأن الإسرائيليين لم يقدموا أي جديد[1]، أما على المسار اللبناني فخلال هذه المرحلة من المفاوضات تقدمت إسرائيل بأول ورقة للوفد اللبناني الذي تقبلها بتحفظ وكانت مكونة من تسعة نقاط وطلب من الوفد الإسرائيلي استمهاله للجولة القادمة للرد عليها، وكانت تتألف من النقاط التالية:

- يقر الطرفان بأهمية الحفاظ على السلام الدولي والأمن المبنيين على المساواة بين الدول.
- يقر الطرفان بمبدأ أن العلاقات السلمية بين الدول مبنية على الاعتراف المتبادل بسيادة كل منها.
- يعرب الطرفان على إقامة علاقات سلمية.
- يؤيد الطرفان أهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها، ويقر كل منهما بحق الآخر في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
- يوافق الطرفان على متابعة المفاوضات الثنائية بينهما، ويقران الحاجة إلى حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.
- يقر كل من الطرفين بحق الأمن ويعترف بهذا الحق للآخر.
- يقر كل من الطرفين بحق الحاجة إلى إنهاء الإرهاب الدولي، ولهذا الغرض يقر كل منهما بالواجب الدولي لمنع استخدام أرضه لينظم أو يرتكب أعمالا إرهابية وأعمالا تشكل تهديدا أو استخدام القوة ضد أرض الطرف الآخر ومواطنيه.
- يعي كل من الطرفين حاجة الطرف الأخر إلى جيش نظامي فاعل وقوي[2].

وهكذا بنهاية الجولة الخامسة من المفاوضات تأزمت الأمور بين الأطراف العربية وإسرائيل، بعدما أفرغت إسرائيل المفاوضات من مضمونها بعد إسقاطها القرار ٤٢٥ من بنود الورقة واعتبار اتفاقية الهدنة لاغية، وتجريد القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ من

(١) صحيفة السفير ٢٩-٤-١٩٩٢ العدد ٦١٧١.
(٢) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ٦٠-٦١.

مضمونهما على المسار السوري... فيما أعلنت الوفود العربية عن ترك قرار المشاركة المقبلة للمفاوضات إلى اجتماع وزراء خارجية الطوق الذي سيعقد في عمان[1].

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير في تصريح له بتاريخ ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٩٢ أن القدر جعل من الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل، كما أوضح أنه إذا كانت سوريا يحدوها الأمل باستعادة الجولان ولو من خلال المفاوضات فإنها تخدع نفسها، في المقابل أكدت سوريا أن الجولان سيبقى سوريا وليس مجالا للمساومة، كما أكدت أن الجولان والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة والجنوب اللبناني سيعودون إلى أصحابهم مهما طال الزمن، وأنها تعمل بكل جدية وقوة لإعادة الحقوق العربية المغتصبة[2].

في هذا الوقت نقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن وزير الخارجية الأمريكية بيكر قدم خلال جولته إلى المنطقة إلى السوريين والإسرائيليين مشروعا للسلام يتم من خلاله نشر قوات أمريكية في الجولان مقابل انسحاب إسرائيلي وسيادة سورية، وأضافت أن إسرائيل تنتظر ردا سوريا حول هذا الموضوع كما وأكدت أن هذا الموضوع لن يتم التباحث فيه خلال جولة المفاوضات القادمة[3].

أعلن رئيس الوفد السوري أن سوريا تسعى لسلام شامل يضمن إعادة جميع الأراضي المحتلة من خلال القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفي الجولة السادسة التي عقدت اعتبارا من ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٩٢ وبعد الجلسة الأولى أعلن رئيس الوفد السوري أن الوفد الإسرائيلي قدم ورقة عمل للوفد السوري الذي استمهل بالإجابة عليها، فيما أعلن رابينوفيتش رئيس الوفد الإسرائيلي أن ورقة العمل التي قدمها لا تتضمن أي ذكر لانسحاب جزئي أو كامل من الجولان[4].

كذلك أعلن إسحاق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد أن إسرائيل لم تتعهد بالانسحاب من الجولان عندما وافقت على القرار ٢٤٢ مخففا من حدة التفاؤل في المفاوضات، أما شماس رئيس الوفد اللبناني فقد ذكر أن الجيش الإسرائيلي هو الذي

(١) د. حسين خليل: المفاوضات العربية - الإسرائيلية، ص ١١٤.
(٢) د. حسين خليل: المرجع السابق، ص ١٢٢- ١٢٣.
(٣) د. حسين خليل: المفاوضات العربية الإسرائيلية، ص ١٣٦.
(٤) صحيفة اللواء٢٥-٨-١٩٩٢ العدد ٧٥٦٢.

يحتل أجزاء من لبنان وليس العكس، فيما أعلن فتال رئيس الوفد السوري أن سوريا لم ترد على ورقة العمل الإسرائيلية حتى الآن[١]، في حين عاد وتقدم الوفد السوري بورقة عمل إلى الوفد الإسرائيلي آخذا بعين الاعتبار المطلب الإسرائيلي حول الأمن، في المقابل أبدى الأمريكيون تساهلا في هذه الجولة من المفاوضات من خلال عدم الإصرار على انسحاب سوري من لبنان بحسب اتفاق الطائف ومن خلال القبول بنتيجة الانتخابات التي جرت في لبنان على الرغم من المقاطعة الجزئية لها مما اعتبر تشجيعا للسوريين للقبول بحلول أمريكية للمفاوضات الجارية في واشنطن[٢].

في الجلسة الخامسة من هذه الجولة أكد الوفد الإسرائيلي موقفه السابق المعترف بالسيادة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية ودعا إلى ترتيبات توصل لاتفاق سلام يضمن العيش المشترك وحسن الجوار، بينما رد شماس رئيس الوفد اللبناني أن إسرائيل لم تطلب توقيع اتفاق سلام فوري بين البلدين وإنما دراسة تفاصيل هذا الاتفاق، مذكرا أن إسرائيل لا زالت ترفض اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ ورافضا التبرير الإسرائيلي لهذا الرفض الذي يقول أن هذا الرفض أساسه عدم التأثير على باقي المسارات مؤكدا أن لبنان لم يشترك في حرب عام ١٩٦٧ ولم ينقض اتفاقية الهدنة مما أعتبره عملا إسرائيليا غير مبرر[٣].

في هذه الأثناء تناقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية معلومات سرية عن الورقة التي قدمتها إسرائيل لسوريا خلال هذه الجولة من المفاوضات والتي اقترحت فيها إجراءات لبناء الثقة المتبادلة على أن تشمل هذه الإجراءات انسحابا عسكريا متبادلا من الجولان، ونزع سلاح جزئي، وإقامة خط ساخن بين دمشق وتل أبيب[٤]، بينما أعلنت بشرى كنفاني الناطقة باسم الوفد السوري أن إسرائيل أعطت ردا على الورقة السورية التي قدمت للإسرائيليين في وقت سابق إلا أن الاختلاف ما زال كبيرا في وجهات النظر بين الطرفين[٥].

---

(١) صحيفة النهار ٢٦-٨-١٩٩٢ العدد ١٨٥٧٦.
(٢) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ٦٣.
(٣) صحيفة السفير ٢٧-٨-١٩٩٢ العدد ٦٢٦٩.
(٤) صحيفة الديار ١-٩-١٩٩٢ العدد ١٤٦٠.
(٥) صحيفة النهار ٢-٩-١٩٩٢ العدد ١٨٥٨٣.

من جهتها نقلت صحيفة السفير اللبنانية في عددها الصادر يوم الجمعة ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢ مضمون الورقة السورية التي قدمت إلى إسرائيل والتي تناولت تفسيرا للقرار ٢٤٢ مع التركيز الكامل على حل كامل وشامل وليس جزئي، كما تشتمل الورقة على سلام شامل بين الطرفين في إطار نقاط محددة على ما يلي:

- تفكيك المستوطنات في الجولان.
- الاعتراف بحق الوجود لجميع الدول بما فيها إسرائيل.
- القبول بمبدأ الحدود الآمنة والمعترف بها دوليا.
- القبول بمبدأ الأمن المتبادل والمتكافئ.

من جهته أعلن وزير الخارجية شيمون بيريز أن السوريين لا يزالون متمسكين بالانسحاب من الجولان على أساس القرار ٢٤٢ على أننا لا ننكر أن هذا من حقهم، لكن ينبغي النظر إلى هذا القرار على أنه تصور سياسي لمجمل العلاقات بين البلدين[١].

جدد رابين في كلمة ألقاها أمام بعض الإسرائيليين رفضه لانسحاب إسرائيلي من الجولان إلا في حال موافقة سوريا على اتفاق سلام شامل دون أن يربط هذا التطور بحدوث تقدم على المسارات المتفاوضة الأخرى[٢].

كما بدأت هذه الجولة باقتراح إسرائيلي للبنان يقضي باعتراف لبنان باحتلال إسرائيل الجنوب اللبناني والتعامل مع هذا الواقع من منطلق إنساني فقد انتهت هذه الجولة باقتراح إسرائيلي متجدد لتشكيل لجنة عسكرية مشتركة، سبق وكان لبنان قد رفض هذا الاقتراح وعاد ليجدد الوفد اللبناني رفضه لهذا الاقتراح[٣].

خلال استقبال الرئيس السوري حافظ الأسد وفدا من أبناء الجولان السوري المحتل أعلن أن بلاده تريد ما سماه سلام الشجعان الذي يضمن مصالح جميع الدول، وأكد للوفد أن الجولان سورياً على الرغم من القرار الإسرائيلي بضمه إلى الدولة الإسرائيلية، علماً أن هذا القرار لم يزد سوريا إلا تمسكا بالجولان ولن يبدل شيئا[٤].

---

(١) صحيفة السفير ٤-٩-١٩٩٢ العدد ٦٢٧٦.
(٢) صحيفة اللواء ١٦-٩-١٩٩٢ العدد ٧٥٨١.
(٣) صحيفة الأنوار ٢٥-٩-١٩٩٢ العدد ١١٣٠٣.
(٤) د. حسين خليل: المفاوضات العربية - الإسرائيلية، ص ١٤٣.

بدأ الوفد الإسرائيلي الجولة السابعة من المفاوضات في واشنطن بالمطالبة مجدداً لتشكيل لجنة عسكرية مشتركة لبنانية - إسرائيلية متحاشيا استعمال كلمة انسحاب من لبنان حيث استعمل كلمتي انتشار أو إعادة انتشار مما سبب بعض الضيق للوفد اللبناني المفاوض الذي استفسر حول معنى هذه الكلمة، فرد لوبراني «ليست حتما نحو صيدا وإنما باتجاه الجنوب»[١]، في هذا الوقت قدمت إسرائيل عروضا متعددة لانسحاب جزئي من الجولان[٢].

خلال فترة إجراء الانتخابات الأمريكية توقفت المفاوضات في واشنطن، وبعد معاودتها ومع قرب انتهاء هذه الجلسة قدم لوبراني بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٢ اقتراحا معدلا لاقتراحه السابق حول اللجنة العسكرية المشتركة، وتكون هذا الاقتراح من عدة نقاط أبرزها:

- تعد مسألة الأمن المشترك على جانبي الحدود بين لبنان وإسرائيل عنصرا مركزيا في المواقف الأساسية لدى الطرفين وعاملا حاسما في أية تسوية للنزاع بينهما.
- يمكن للتحليل المشترك لمسألة الأمن على صعيد عملي ومهني أن يردم الهوة في المواقف الأساسية بين الطرفين دون أن يمس بهذه المواقف الأساسية ويدفع المفاوضات في اتجاه بلوغ أغراض مساعي السلام التي أعلنت في مدريد.
- أما النقاط الأخرى فتطرقت لعمل هذه اللجنة[٣].

رد رئيس الوفد اللبناني شماس على هذا الاقتراح بربط البحث في جميع المناقشات ضمن نطاق الاجتماعات العامة، كما طالب برفع الجلسة لكي يتمكن الوفد اللبناني من درس الاقتراح الإسرائيلي[٤].

استمرارا لسياسة الضغط النفسي الذي يمارسه القادة الإسرائيليون أعلن رابين أن حكومته ستقرر مدى الانسحاب من الجولان بعد حصولها على إجابة من السوريين حول نقطتين:

(١) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ٧٧-٧٨.
(٢) صحيفة السفير ٢٣-١٠-١٩٩٢ العدد ٦٣١٧.
(٣) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ٨٦.
(٤) صحيفة الأنوار ١٨-١١-١٩٩٢ العدد ١١٣٦٦.

الأولى: مدى حجم السلام مع سوريا وإذا كان يطابق السلام المعقود مع مصر.

الثانية: حجم المعاهدة السورية - الإسرائيلية وأوجه الشبه بما هو معقود مع مصر.

وإزاء هذا التعنت والتشبث بالمواقف المتبادلة بين الأطراف العربية وإسرائيل توقفت هذه الجولة على أمل عقد جولة ثامنة في وقت لاحق من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢[١].

خلال انعقاد الجولة الثامنة من المفاوضات في واشنطن بين ٧ و١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة لها اتخذت فيها قرارا يدعو إسرائيل بالعودة عن قرار ضم الجولان عام ١٩٨١ والذي شكل انتهاكا خطيرا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ واعتبار قرار الضم قرارا باطلا ولاغيا، وطالبت إسرائيل بإلغاء القوانين الإسرائيلية في الجولان والانسحاب من الهضبة تنفيذا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة[٢].

أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد من دمشق أن المفاوضات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية في ظل مراوحة إسرائيلية في المفاوضات وتقدم المفاوضات في مساراتها المختلفة، بل اكتفى الإسرائيليون بعرض انسحاب جزئي من الجولان مشابه لما حصل عام ١٩٧٤ عندما انسحبوا من مدينة القنيطرة[٣].

أما على المسار اللبناني فبقي الإصرار اللبناني على تنفيذ القرار ٤٢٥ وعلى بقاء اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ الأساس للمفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية، على الرغم من المحاولات الإسرائيلية لإحداث خرق على هذا المسار[٤].

مع بداية الجولة التاسعة تشدد السوريون بالمطالبة بانسحاب إسرائيلي من الجولان مقابل إصرار إسرائيلي لاعتراف سوريا بمعاهدة سلام[٥]، أما على المسار اللبناني فقد قدمت إسرائيل ورقة عمل جديدة تركزت حول موضوع الأمن ومجموعة العمل

(١) صحيفة السفير ١٩-١١-١٩٩٢ العدد ٦٣٤٠.
(٢) صحيفة السفير ١٢-١٢-١٩٩٢ العدد ٦٣٥٩.
(٣) د. حسين خليل: المفاوضات العربية الإسرائيلية، ص ٢١٤.
(٤) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ٧٨.
(٥) صحيفة النهار ٢٨-٤-١٩٩٣ العدد ١٨٨٠٧.

المشتركة العسكرية، علماً أن لبنان سبق ورفض هذا الاقتراح في المرات السابقة واشترط لقبوله اعتراف إسرائيلي مسبق لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥[١].

بعد عودة عضو الوفد اللبناني المفاوض السفير مكاوي من بيروت بادر الوفد اللبناني إلى تقديم رد إلى الوفد الإسرائيلي على اقتراحهم السابق وتضمن الرد اقتراحا بإنشاء إطار لمجموعة عمل عسكرية مشتركة تحت شعار تحقيق هدفي لبنان وإسرائيل بتأمين الانسحاب الإسرائيلي مقابل ترتيبات أمنية لضمان أمن إسرائيل وذلك على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥[٢].

نفى رئيس الوفد السوري حيدر العلاف أن يكون السوريون والإسرائيليون قد اقتربا من توقيع إعلان مبادئ، وقال: «ما دام ليس هناك التزاما بالانسحاب، فليس هناك مكانا للاتفاق على البنود الأولى»، أما رابينوفيتش فقال مستبعدا التوصل إلى اتفاق قبل حصول إسرائيل على إجابات محددة لعدة نقاط، منها:

- فهم طبيعة السلام الذي يفهمه السوريون.
- فهم العلاقة بين السلام الشامل والمسارات الثنائية.
- موضوع الأمن.

وأعتبر أن ما قاله الرئيس الأسد في ندوة سابقة قريب من توجهات إسرائيل حول النقطة الثانية من هذه النقاط[٣].

في الجلسة الأخيرة من الجولة التاسعة عاد الوفد الإسرائيلي وسلم الوفد اللبناني ورقة تحتوي العديد من الاستيضاحات لما كان الوفد اللبناني قد قدمه يوم ١٠ أيار (مايو) ١٩٩٣، وتتكون هذه الورقة من ثمانية أسئلة، كان أبرزها عما إذا كانت تلك الورقة ردا على الاقتراح الإسرائيلي السابق أم هي اقتراحات جديدة، نوع العلاقة التفاوضية بين الطرفين، الاستفسار عن إصرار لبنان على بحث قضية المعتقلين اللبنانيين لدى الإسرائيليين، مشكلة الحدود ومبدأ الاعتراف بها وسلامة الأراضي للطرفين وحسن الجوار، وكيفية تطوير العلاقات بين الطرفين، ومع نهاية هذه الجلسة رفعت

(١) صحيفة الأنوار ٥-٥-١٩٩٣ العدد ١١٥٢٧.
(٢) صحيفة الديار ١٠-٥-١٩٩٣ العدد١٦٩٨.
(٣) صحيفة النهار ١١-٥-١٩٩٣ العدد ١٨٨١٨.

جلسات المفاوضات لهذه الجولة دون تحقيق أي تقدم على أي مسار من المسارات المتفاوضة[١].

استؤنفت المفاوضات العربية - الإسرائيلية في واشنطن في جولتها العاشرة بجدل كبير على المسار السوري - الإسرائيلي وتركز هذا الجدل حول الاقتراح الأمريكي للبحث بترتيبات أمنية قبل الموافقة على الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، وفي ظل رفض إسرائيلي لتقديم ضمانات للانسحاب من الجولان[٢]، أما على المسار اللبناني - الإسرائيلي ناقش الطرفان الورقة الإسرائيلية المقدمة بتاريخ ٤/٥/١٩٩٣، فأكد الوفد اللبناني أن العروض الإسرائيلية المستمرة لا زالت تركز على الشق الأمني الذي يتناسب والطرح الإسرائيلي على الرغم من إدعاء إسرائيل العكس من ذلك، علماً أن هذا الطرح لا يصب في مصلحة السلام، أما لوبراني فأكد أن هدف المفاوضات اتفاقية سلام بين الدولتين ضمن مبادئ مؤتمر مدريد[٣]. عاد لوبراني وأعلن أن المفاوضات مع لبنان هي الأكثر توترا وأنه بعد فترة طويلة من المفاوضات يبدو أنها عادت إلى نقطة البداية، وأستبعد أن تعترف إسرائيل بأنها تحتل أراض لبنانية، فيما أعلن رئيس الوفد اللبناني شماس أن على إسرائيل الاعتراف قبل كل شئ بأنها قوة احتلال وأنها التي تعرقل المفاوضات الجارية[٤].

استمر التصلب والتعنت الإسرائيلي على المسارين السوري واللبناني الرافض للاعتراف بحقوقهما، لا بل أكثر من ذلك اتهمت الأطراف العربية بالعرقلة مما أوصل الجولة العاشرة إلى نهايتها دون إحراز أي تقدم على أي من المسارين السوري واللبناني، وفي الجلسة الأخيرة من هذه الجولة عاد وقدم مجدداً الوفد الإسرائيلي إلى الوفد اللبناني ورقة عمل معدلة وهي عبارة عن صيغة رابعة لاقتراح تشكيل اللجنة العسكرية المشتركة، كما ركزت الورقة على الأمن ومن ضمنه القرار ٤٢٥ و٤٢٦ ومعاهدة سلام بالشكل الذي تطالب فيه إسرائيل[٥].

(١) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ١١٦-١١٧.
(٢) صحيفة السفير ١٦-٦-١٩٩٣ العدد ٦٥٠٣.
(٣) صحيفة النهار ٥-٥-١٩٩٣ العدد ١٨٨١٣.
(٤) صحيفة اللواء ٢١-٦-١٩٩٣ العدد ٧٨٠٣.
(٥) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ١٥٠.

مع بداية الجولة الحادية عشرة من المفاوضات انتظر الإسرائيليون ردا جوهريا على المقترحات التي قدمت للوفد اللبناني مع نهاية الجولة السابقة، لكن الإسرائيليين اعتبروا أن الرد اللبناني غير كاف وحاولوا ممارسة ضغط سياسي على لبنان لنيل مطالبهم[١]، في هذه الأثناء استغل شماس تصريح لرابين حول الانسحاب ورفضه له مما سبب إحراجا للوبراني الذي حاول التهرب من الإجابة عن العديد من النقاط بصراحة[٢] أما على المسار السوري الإسرائيلي فقد راوحت المفاوضات مكانها وتركز الخلاف حول النقطة الخامسة من ورقة إعلان المبادئ[٣].

بنهاية الأسبوع الثاني من هذه الجولة من المفاوضات فاجأ الوفد الإسرائيلي الوفد اللبناني بورقة عمل جديدة تضمنت تركيزا على الإجراءات الأمنية والعلاقات السلمية، فيما أعلن شماس أن الوفد اللبناني قدّم للوفد الإسرائيلي ورقة عمل مشابهة للعرض اللبناني المقدم بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٩٣ وتضمن قبولا لفريق عسكري مشترك، كما أعلن هدف هذا الاقتراح هو برمجة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، ومع اقتراب توقيع اتفاق أوسلو انتهت المفاوضات وعادت الوفود إلى بلادها دون تحديد لموعد جديد لمتابعة المفاوضات.

أبرز ما ورد في الورقة الإسرائيلية من بنود:

- الطرفان ملزمان بالتفاوض للوصول إلى معاهدة سلام بينهما على أساس مؤتمر مدريد للسلام.
- يعترف الطرفان بحق كل منهما بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي في إطار حدودهما المعترف بها.
- يعترف الطرفان بالحاجة إلى ترتيبات أمنية بينهما والتي ستؤمن الهدوء في منطقة الحدود.
- يعترف الطرفان بأن المبادئ آنفة الذكر صممت لتسوية كل المواضيع المتعلقة بينهما بما في ذلك الموضوعات الأخرى التي تبرز من خلال قرارات الأمم المتحدة.

(١) صحيفة السفير ١-٩-١٩٩٣ العدد ٦٥٦٩.
(٢) جورج بكاسيني: الجولات الضائعة، ص ١٥١.
(٣) صحيفة اللواء ٨-٩-١٩٩٣ العدد ٧٨٧٢.

- يوافق الطرفان على إقامة مجموعة عمل للتوصل إلى الوسائل والجداول الزمنية لتطبيق هذه المبادئ: مجموعة عمل لبحث الترتيبات الأمنية ومجموعة عمل لبحث العلاقات السلمية[١].

٣ - تناقضات سياسة المفاوضات ١٩٩٣ - ١٩٩٦ وتأثيرها على مفاوضات الأرض والحدود

من خلال الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين حاولت إسرائيل الحؤول عدم الوصول إلى اتفاقات على المسارين السوري واللبناني يتم بموجبهما تقديم تنازلات لصالح الدولتين، فعلى المسار السوري ترفض إسرائيل الانسحاب من الجولان لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية، منها أن أصحاب مصانع النبيذ المصنوع في الجولان صدروا حولي ٧٠٠٠٠٠ ألف قنينة نبيذ، كذلك أصحاب المؤسسات السياحية في الجولان طوروا السياحة الشتوية ويعتبرون أنفسهم يقدمون خدمات جليلة للاقتصاد الإسرائيلي من خلال تشغيل ما يقارب ١٥ ألف مستوطن في ٣٩ مستوطنة وتقدر قيمة الدخل لهذه المؤسسات بحوالي مليار دولار أمريكي، لهذا ترى الحكومة الإسرائيلية صعوبة بإقناع الإسرائيليين بالانسحاب من الجولان[٢].

في هذا الوقت كانت التصريحات الإسرائيلية تشير إلى استمرار المراوحة في المفاوضات للحؤول دون الانسحاب من الجولان، فقد صرح دان زابلانسكي المسؤول عن الموارد المائية في إسرائيل أن إسرائيل تعتمد على ربع حاجتها المائية من مرتفعات الجولان فكيف تقوم بالتضحية بها[٣].

أما على المسار اللبناني فإن الثمن الغالي الذي دفعته إسرائيل منذ الغزو عام ١٩٨٢ والمقدر بأربعة مليارات دولار كلفة العمليات العسكرية للاجتياح، بالإضافة إلى التكلفة المستمرة يوميا ومنذ العام ١٩٨٢ كنفقات للجيش الإسرائيلي، والخسائر البشرية التي تكبدها جيشها، فمن غير الجائز الموافقة على الانسحاب بناء لقرار مجلس

(١) صحيفة الأنوار ١٠-١٠-١٩٩٣ العدد ١١٦٨٢.
(٢) جورج المصري: الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، ص ٩٨.
(٣) ظافر بن خضراء: إسرائيل وحرب المياه القادمة، ط١، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق سوريا ١٩٩٨، ص٦٥.

أمن أو من خلال مفاوضات دون الحصول على ثمن مقنع ومغر، ويتمثل بكسب شعور يهود العالم لضمان النوايا التوسعية واستمرار الحصول على مياه لبنانية بعد أن استطاعت إسرائيل سرقة أكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه اللبنانية سنويا[١].

قدم رابين اقتراحا للإدارة الأمريكية أعلن فيه استعداد إسرائيل لسحب جيشها من الجولان على مراحل وذلك خلال بضعة سنوات، على أن تكون المرحلة الأولى من القرى السورية الدرزية وعلى أن يترافق ذلك مع تطبيع للعلاقات الدبلوماسية وضمان للأمن ونزع سلاح من الجولان وما وراءه (حتى مشارف دمشق) وتأمين مصادر مياه لإسرائيل من الجولان[٢].

على أية حال استمر الأمريكيون بمحاولة جمع السوريين والإسرائيليين في مفاوضات ثنائية مجددا، فبعد زيارات لعدد من المسؤولين الأمريكيين إلى الشرق الأوسط تم التوافق على عقد جلسة من المفاوضات في الولايات المتحدة الأمريكية بين رئيسي أركان الجيشين السوري والإسرائيلي حكمت الشهابي وإيهودا باراك[٣]، ورأت بعض المصادر أن هناك أكثر من سبب دعا السوريين والإسرائيليين للقبول بعقد هذه المفاوضات، فلم يكن الهدف فقط معرفة فرص واحتمالات الوصول إلى تفاهم ما، بل تشجيع وزير الخارجية الأمريكية لتحقيق تقدم يؤدي لاختراق جدار الشك بين الطرفين والوصول لاتفاق نهائي. لكن هذه المفاوضات تبيّن أن الطرفين جاءا بتصورين متناقضين مما ساهم بإفشال هذه المفاوضات، وقد أكدت وكالة سانا انتهاء المفاوضات دون التوصل إلى نتائج محددة، محملة إسرائيل سبب فشل المفاوضات والمباحثات[٤].

في المقابل نقلت صحيفة هاتسوفيه اليمينية المتطرفة عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ «أن ثمة أربعة مطالب إسرائيلية لم تلق حتى الآن استجابة من السوريين، من بينها مطلب الانسحاب المائي» . أما صحيفة دافار فقد

---

(١) الأرقم الزعبي: الغزو اليهودي للمياه العربية حلم توراتي قديم، ط١، دار النفائس، بيروت لبنان، ص ٩٥.

(٢) مركز الاستشارات والبحوث: المفاوضات السورية – الإسرائيلية رؤى صهيونية وغربية، ط١، ص ١٧.

(٣) صحيفة السفير ٢٢-١-١٩٩٤ العدد ٦٩٦٥ وما قبله.

(٤) صحيفة السفير ٢٧-١٢-١٩٩٤ العدد ٦٩٦٩.

اعتبرت أن المسألة المائية مع سوريا هي أشد النقاط إثارة فالجانب الإسرائيلي يطالب بتعهد سوري بعدم تحويل مياه الجولان إلى سوريا بينما تصر سوريا على انسحاب إسرائيلي من أراضيها وحق استرجاع مياهها[١].

الأمر اللافت للنظر استمرار تصريحات السياسيين الإسرائيليين التي تدعو إلى التمسك بالسيطرة على الجولان، فأرييل شارون وزير الدفاع السابق طالب برفض البحث بأي تنازل عن الجولان لما أعتبره اهتماما أمنيا واستراتيجيا لإسرائيل، أما قائد سلاح الجو السابق يهوشوا ساغي فقد اعتبر أنه بمقدور إسرائيل الوصول إلى اتفاق سلام مع سوريا دون التخلي عن الجولان[٢].

٣-١ – وساطة وزير الخارجية الأمريكية لكسر جمود المفاوضات

بعد لقاء وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر الرئيس السوري حافظ الأسد بتاريخ ٣ ايار (مايو) ١٩٩٤سلمه مشروعا إسرائيليا للسلام بين الطرفين، يقضي بإجراء تغييرات هامشية على الحدود مع سوريا عبر نقلها ٤كلم شرقاً عن الحدود الدولية السابقة، وذلك لسببين:

أولا: تمكين إسرائيل من نقل قواتها في حال الطوارئ من الغرب إلى الشرق.

ثانيا: تمكين إسرائيل من تجنب أي منع سوري لتدفق مياه نهر بانياس.

وأضاف كريستوفر استعداد إسرائيل لإقرار السلام مع سوريا على ثلاث مراحل، كما يلي:

الأولى: إنهاء حالة الحرب مترافقة مع إنهاء المقاطعة الاقتصادية السورية لإسرائيل، والتعاون بين الطرفين لمنع نشوب الحوادث الأمنية على الحدود أو قيام سوريا بأي هجوم مفاجئ.

الثانية: بدء التطبيع السياسي وفتح الحدود بين البلدين وحرية تنقل المواطنين، وتبدأ إسرائيل بانسحابها من الجولان وإحلال قوات متعددة الجنسية في أماكن إخلاء الجيش الإسرائيلي.

---

(١) طارق المجذوب: لا أحد يشرب، ص ١٠١.

(٢) صحيفة النهار ٥-١٠-١٩٩٤، العدد ١٩٢٨٧.

الثالثة: إقامة علاقات تجارية وهيئة مشتركة لاستغلال المياه، يرافق ذلك تخفيض الجيش السوري إلى النصف والاتفاق بين الطرفين على الحد من التسلح[١].

عاد كريستوفر وقدم للرئيس السوري اقتراحا إسرائيليا بعد الرفض السوري للاقتراح السابق حيث تعهد رئيس الأركان الإسرائيلي إيهودا باراك بانسحاب إسرائيلي من الجولان على مراحل مع تطبيع تدريجي للعلاقات ويستمر التنفيذ بين ٥ إلى ٨ سنوات ويتكون من ثلاث مراحل:

الأولى: تشمل انسحاب إسرائيلي من قرى شرق الهضبة وتأجيل الانسحاب من قرية عين قنيا الواقعة في الجهة الغربية للهضبة إلى المرحلة الثانية، يترافق ذلك مع علاقات دبلوماسية بين البلدين.

الثانية: إخلاء إسرائيل للمستوطنات في الجولان دون أن يذكر إلى أي خط مدى الانسحاب، ويترافق ذلك مع تطبيع كامل للعلاقات.

الثالثة: اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من الجولان وذلك بعد ٨ سنوات.

اشترط الاقتراح إخضاع الانسحاب لاستفتاء شعبي في إسرائيل وإنشاء محطات إنذار مبكر وترتيبات أمنية، لكن الرئيس السوري رفض العرض الإسرائيلي[٢].

خلال زيارته إلى واشنطن أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين أن الوقت لم يحن لتقوم إسرائيل بتقديم أي التزام للانسحاب من الجولان وطالب برفع مستوى المفاوضات الجارية منذ ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ بين سفيري سوريا وليد المعلم وإسرائيل إيتمار رابينوفيتش بشكل متقطع[٣]، أما وزير خارجيته شيمون بيريز فقد أعلن لأول مرة أن الجولان سوري... وأعلن لصحيفة يديعوت أحرنوت من المغرب أن التوصل إلى سلام مع سوريا نابع من قيمنا الأخلاقية، وأضاف أن قيمنا الأخلاقية لا تريد فرض سلطتنا على شعب آخر، وهذا يسري على هضبة الجولان السورية التي ليست جزءا من أرض إسرائيل[٤].

---

(١) صحيفة السفير ٤-٥-١٩٩٤ العدد ٦٧٧٢.
(٢) صحيفة الأنوار ٢٠-٥-١٩٩٤ العدد ١١٨٩٥.
(٣) صحيفة اللواء ٦-٥-١٩٩٥ العدد ٨٣٧٠.
(٤) صحيفة الديار ٢٩-٥-١٩٩٥ العدد ٢٠٧٢.

في هذه الأثناء استمر اللبنانيون في التداول بموضوع سرقة إسرائيل للمياه اللبنانية عبر الأنفاق، لكن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري وفي خطاب له بمناسبة ١٤ آذار (مارس) ١٩٩٥ دحض المعلومات المتعلقة لوجود أنفاق إسرائيلية لسرقة المياه اللبنانية وذلك بعد ثلاثة أسابيع على نشر الصحف اللبنانية تأكيدات لهذه المعلومات، ومما قاله في خطابه: «... إن إسرائيل، التي لا تخفي أطماعها في المياه اللبنانية تقوم بسرقة فاضحة لمياه نهري الحاصباني والوزاني...» فيما لم يأتي على ذكر سرقة إسرائيل لمياه الليطاني، فيما أضاف «... تتطلع إسرائيل إلى فرض شروط مائية على لبنان في ما يختص باستثمار مياه الليطاني، مما يعني أن إسرائيل تقوم بسرقة مياه الحاصباني والوزاني دون الليطاني»[١].

بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ تبين أن الأنفاق والقنوات والقساطل التي أعلن عن قيام إسرائيل بإنشائها في جنوب لبنان لجر مياه نهر الليطاني نحو فلسطين لم تكن سوى معلومات غير دقيقة، حيث لم يتم العثور على هذه المعدات ولم يكن الأمر سوى من نسج الخيال، علماً أن أحدا لم يشاهد الإسرائيليون يقومون بتفكيك هذه المعدات للمستعمرات التي لم تكن موجودة كذلك على الأراضي اللبنانية أو نحو فلسطين المحتلة. ويتبيّن من ذلك أن هذه الادعاءات التي أطلقت لم تكن صادرة إلا أما بسبب جهل بما كان يجري أو نقص في المعلومات المتوفرة لإطلاق التحذيرات وهذا ما يدل على فشل سياسي كبير، أما الاحتمال الأخير هو قيام بعض السياسين اللبنانيين بإطلاق هذه الادعاءات للضغط على الكيان الصهيوني المحتل للأراضي اللبنانية في سبيل الحد من التعديات الإسرائيلية وفي ظل مراوحة بعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥[٢].

وفي أوضح إشارة على هذا المستوى أعلن الرئيس الإسرائيلي أن الحكومة الإسرائيلية تنوي الانسحاب من الجولان... وأضاف قائلا: «أن الأمر بسيط للغاية، فإن كنا نريد الاستناد إلى السابقة التي شكلها الانسحاب الإسرائيلي من سيناء المصرية

---

(١) د. معين حداد: أرض لا تهدأ، الرهانات الجيوبوليتيكية الرئيسية في المشرق العربي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت لبنان، ٢٠٠٢، ص ٢١١.
(٢) د. معين حداد: أرض لا تهدأ الرهانات الجيوبوليتيكة الرئيسية في المشرق العربي، ص ٢١٢١٤.

فإن الانسحاب يجب أن يتم إلى الحدود الدولية لكي لا يحصل تغيير لترسيم الحدود لمصلحة أي من الطرفين»[١].

٣-٢ - اجتماع واشنطن بين رئيسي الأركان السوري والإسرائيلي

في المقابل واصلت الإدارة الأمريكية جهودها لتقريب وجهات النظر بين السوريين والإسرائيليين لإعادة عقد المفاوضات بينهما واستمر الأمر حتى صيف عام ١٩٩٥، حيث استطاعت الإدارة الأمريكية جمع رئيس الأركان السوري حكمت الشهابي ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي أمنون شاحاك مجدداً في واشنطن على أمل تقريب وجهات النظر للوصول إلى حل نهائي لمشكلة الشرق الأوسط[٢]، وبالفعل اجتمع الشهابي بشاحاك في قاعدة عسكرية في واشنطن، وكان جدول الأعمال مكونا من أربع نقاط:

- المناطق المنزوعة السلاح.
- المناطق المخفضة من السلاح.
- وسائل الإنذار المبكر.
- الدور المحتمل للقوات الدولية.

لكن جدول الأعمال لم يشتمل موضوع الحدود أو العلاقة في الفترة التي تلي الانسحاب وتسبق التطبيع، وقد أبقيا هاتان النقطتان لمفاوضات السفيرين في واشنطن لمرحلة لاحقة[٣].

انتهت مفاوضات واشنطن بين رئيسي أركان الجيشين السوري والإسرائيلي بلقاء مع الرئيس الأمريكي كلينتون، وقد اعتبر الأمريكيون هذه المفاوضات خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح على الرغم من استمرار الخلافات الكبيرة ووجود فجوات عميقة تحتاج لمزيد من الاتصالات، وعلى الرغم من أن المفاوضات لم تتطرق لموضوع الحدود إلا أن الجانب السوري كرر إصرار دمشق الثابت على عدم القبول بأية تسوية لا

(١) صحيفة السفير ١٣-٦-١٩٩٥ العدد ٧١٠٤.
(٢) مركز الاستشارات والبحوث: المفاوضات السورية-الإسرائيلية رؤى صهيونية وغربية، ص ١٧٩.
(٣) صحيفة السفير ٢٨-٦-١٩٩٥ العدد ٧١١٨.

تشمل انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط انتشار القوات قبل الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧[١].

٣-٣ - مفاوضات واي بلانتايشن بين رئيسي الأركان السوري والإسرائيلي

مرت فترة من الزمن قبل أن تعاود انعقاد مفاوضات سورية - إسرائيلية مجدداً وبجهود أمريكية، فقد تقرر عقد جولة جديدة من المفاوضات بين السوريين والإسرائيليين برعاية أمريكية، انعقدت المفاوضات في مزرعة واي بلانتايشن وذلك بعد ظهر يوم ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ وكانت برئاسة وفدين عسكريين سوري وإسرائيلي[٢].

من جهة أخرى عكفت القيادة العسكرية الإسرائيلية على تحضير ورقة مطالب خاصة بإسرائيل بعد إعادة مشروع إسرائيلي سابق سميت صيغة «اللاورقة» حول الجولان وكانت غير مخصصة للنشر، لكن في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٩٦ نشرت هذه الوثيقة تحت اسم وثيقة «شتاوبر» في إحدى الصحف الإسرائيلية، ومن أبرز ما ورد فيها:

- الحاجة إلى بعض الترتيبات الأمنية من خلال إيجاد مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة القوات الهدف من هذين الطرحين وضع عراقيل سياسية وعسكرية في طريق أي قرار لتقدم القوات العسكرية إلى الجولان.
- أي تغيير أو تعديل أو إعادة توزيع في مواقع القوات يجب أن يعوض بمكان آخر، فإسرائيل تقبل الانسحاب من الجولان مقابل وضع محطات إنذار مبكر في الجولان (حرمون) لضمان استمرار حصولها على المعلومات بشكلها الواسع.

أما النقاط الأخرى فكانت عسكرية وأمنية خارج نطاق الموضوع الحدودي[٣].

أثناء ذلك استمر انعقاد المفاوضات في واي بلانتايشن وتركزت على شروط الانسحاب من مرتفعات الجولان[٤]، وبعد عطلة رأس السنة عاد المجتمعون للاجتماع مجدداً في واي بلانتايشن وتركزت المباحثات على الضغط والعراقيل التي تضعها

(١) صحيفة الأنوار ٣٠-٦-١٩٩٥ العدد ١٢٢٥٧.
(٢) صحيفة الديار ٢٦-١٢-١٩٩٥ العدد ٢٦٣٣.
(٣) د. حسين خليل: المفاوضات العربية الإسرائيلية، ص ١٧٩-١٨٠.
(٤) صحيفة اللواء ٢٩-١٢-١٩٩٥ العدد ٨٥٩٤.

إسرائيل في محاولة للانسحاب من المفاوضات، وترافق ذلك مع المزيد من الضغط الذي مارسته الإدارة الأمريكية على الفريقين للوصول إلى اختراق ما في عملية السلام على مسارها السوري - الإسرائيلي بحلول أواخر شهر شباط (فبراير) أو أوائل آذار (مارس) ١٩٩٦ حتى لا يشكل موضوع الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية القادمة عائقا أمام المفاوضات[(١)].

انتهت الجولة الثانية من مفاوضات واي بلانتايشن في واشنطن ببيان ثلاثي أعلنت من خلاله الإدارة الأمريكية عن استمرار وجود الكثير من التباعد في وجوهات النظر بين السوريين والإسرائيليين من خلال الهوة الكبيرة الموجودة بين مواقف الطرفين[(٢)].

فيما عادت الوفود مجدداً إلى واشنطن مع بداية الجولة الثالثة من المفاوضات فساد جو من الحذر نتيجة للمواقف الإسرائيلية السلبية التي أحاطت بها المفاوضات بهالة من الفشل، ومع استمرار تزايد التصريحات الإسرائيلية السلبية، أعلن يوسي بيلين الوزير الإسرائيلي المكلف شؤون المفاوضات أنه في حال لم يتم تحقيق أي تقدم في هذه الجولة من المفاوضات فإننا لن نلتقي بالسوريين مجدداً قبل العام ١٩٩٧ أي بعد الانتخابات الإسرائيلية[(٣)]، ومع استمرار الضغط الإسرائيلي على السوريين أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي إيهودا باراك أن إسرائيل ستصر على بقاء كل متر مكعب يصب في بحيرة طبريا لصالحها [أي أن يكون الانسحاب حتى الحدود الدولية بوليه - نيوكامب وليس حدود العام ١٩٦٧] غير أنه رفض أن يحدد مدى الانسحاب من الجولان، وفي مقابلة مع صحيفة معاريف عاد وأعلن باراك «أن إسرائيل لا تريد أن يتمكن السوريون من تبليل أقدامهم بمياه بحيرة طبريا»[(٤)].

توقفت المفاوضات عقب انتهاء الجولة الثالثة، وحين عادت للاستئناف لم يتوقع لها أحد النتائج الإيجابية المرجوة في ظل محاولة أمريكية للتقليل من التشاؤم، فقد عبّر المسؤولون الأمريكيون عن ارتياحهم من انعقاد هذه الجولة من المفاوضات من خلال

---

(١) صحيفة السفير ٤-١-١٩٩٦ العدد ٧٢٧٨.
(٢) صحيفة السفير ٦-١-١٩٩٦ العدد ٧٢٨٠.
(٣) صحيفة النهار ٢٥-١-١٩٩٦ العدد ١٩٧٤٧.
(٤) صحيفة الديار ٢٦-١-١٩٩٦ العدد ٢٦٦٢.

تصريحات تؤكد أهمية هذه المفاوضات بالنسبة للإسرائيليين الذين يشاركون على الرغم من أجواء الانتخابات السائدة في إسرائيل[(١)].

٤-٣ - نهاية مفاوضات واي بلانتايشن

عقب قيام المقاومة الإسلامية في فلسطين بعملية إستشهادية في القدس أعلنت إسرائيل عن تعليق المفاوضات في واي بلانتايشن دون أن تحدد موعدا لإعادة استئنافها، أما وكالة سانا السورية فأعلنت أن التأجيل سيكون لمدة يومين فقط لدفن قتلى العملية[(٢)]، مع العملية الإستشهادية الثانية التي استهدفت تل أبيب بعد عملية القدس في اليوم السابق علقت إسرائيل المفاوضات إلى أجل غير مسمى، في المقابل أعلن المسؤولون الأمريكيون عن قلقلهم للقرار الإسرائيلي تجميد العملية التفاوضية في واي بلانتايشن[(٣)].

أثناء ذلك اعتبر البيت الأبيض توقف المفاوضات بالمؤقت وذلك بعد عودة الوفد السوري من واشنطن، أما في دمشق فقد جددت سوريا التأكيد على أن السلام العادل والشامل هو الصيغة الوحيدة التي تحقق الأمن والاستقرار والضمانة الأكيدة، كما أكدت الإذاعة مسؤولية إسرائيل عن الأوضاع المتردية والمشاكل التي تعصف في المنطقة وذلك لتجاهلها تنفيذ قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية ولكان حلّ السلام في المنطقة[(٤)]، أما وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر كشف عن اتصاله بوزير الخارجية السوري وذكر أنه دار بينهما نقاش حاد، كما أعلن أن المفاوضات على المسار السوري أرجأت إلى أجل غير مسمى[(٥)].

استمر التوتر العسكري متنقلا بين أراضي فلسطين المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية) ولبنان، ومع تصاعد العمليات العسكرية تناقصت شعبية الحكومة الإسرائيلية التي أصبحت على عتبة الانتخابات فقررت هذه الحكومة القيام بعمل عسكري محدود تكون قادرة بنهايته على استقطاب الناخبين الإسرائيليين، عندها بدأت رئاسة الأركان

---

(١) صحيفة الأنوار ٢٩-٢-١٩٩٦ العدد ١٢٥٢٦.
(٢) صحيفة اللواء ٤-٣-١٩٩٦ العدد ٨٦٢٠.
(٣) صحيفة السفير ٥-٣-١٩٩٦ العدد ٧٣٢٨.
(٤) صحيفة السفير ٦-٣-١٩٩٦ العدد ٧٣٢٩.
(٥) صحيفة السفير ٧-٣-١٩٩٦ العدد ٧٣٣٠.

في الجيش الإسرائيلي بوضع الخطط التنفيذية للعملية المتوقعة[١]، وفي إحدى الجلسات الخاصة بوضع اللمسات الأخيرة للحرب اتفق المجتمعون على أمرين:

الأول: فترة العملية العسكرية لا تزيد عن الأسبوعين من تاريخ بدئها لإفساح المجال أمام السياسيين لمتابعة الحملة الانتخابية.

ثانيا: حصر العمليات بالوحدات الجوية والبحرية للحد من تكبد الخسائر التي قد تؤثر على مجرى العملية الانتخابية[٢].

واصل الإسرائيليون الضغط على أكثر من جبهة فأعلن بيريز أن المفاوضات مع سوريا معقدة خصوصا بشأن مصادر المياه في الجولان[٣]، كما أبلغت قيادة المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي قيادة قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان عن نيتها القيام بعملية عسكرية في جنوب لبنان قد تمتد إلى منطقة عمل هذه القوات، كان رد قوات الطوارئ تحميل إسرائيل كامل المسؤولية للنتائج المترتبة عن هذا العمل، فيما باشرت هذه القوات بوضع عرباتها العسكرية بشكل عرضي لإعاقة تقدم القوات الإسرائيلية من مناطق عملها[٤].

في المقابل تناقل مراسلون عسكريون موجودون في المنطقة الشمالية من إسرائيل بعض السيناريوهات المحتملة للعملية العسكرية المتوقعة:

- استخدام سلاح المدفعية لقصف المدن والقرى التي تأوي عناصر المقاومة.
- تنفيذ عملية برية محدودة للسيطرة على بعض التلال التي يتواجد فيها عناصر المقاومة ودون توسيع الحزام الأمني بشكل جوهري.
- القيام بغارات جوية مكثفة، وهذا الاحتمال هو الأكثر قبولا لكونه قادرا على تنفيذ اعتداءات قد تصل إلى العمق اللبناني[٥].

(١) أمين مصطفى: المقاومة في لبنان ١٩٤٨-٢٠٠٠، ط١، دار الهادي لبنان ٢٠٠٣، ص ١٨٣.
(٢) المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق: الحرب الثامنة، ط١، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ١٩٩٦، ص٢١-٢٢.
(٣) صحيفة السفير ٤-٤-١٩٩٦ العدد ٦٣٥٢.
(٤) صحيفة النهار ١٢-٤-١٩٩٦ العدد ١٩٨١٩.
(٥) المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق: الحرب الثامنة، ص ١٣٨.

استنتاجات الفصل الخامس

إذا كانت المرحلة السابقة قد تميزت بالنزاعات العسكرية بين العرب وإسرائيل، فإن هذه المرحلة وبرغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي للعديد من الأراضي العربية، قد تميزت بمحاولات لايجاد حل لمشكلة النزاع العربي - الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ و٣٣٨ الصادر عام ١٩٧٣ و٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨، على أن يكون أساس المفاوضات القرار ٢٤٢ الذي فسر من وجهتي نظر متضاربتين تخدم المصالح المتناقضة العربية والإسرائيلية. طالب العرب بالانسحاب الإسرائيلي من كامل الأراضي المحتلة في النزاع الذي حصل عام ١٩٦٧ على أساس النصوص الفرنسية والإسبانية والصينية والروسية بينما أصرت إسرائيل على الانسحاب الجزئي بناء للنص الانكليزي الذي يذكر انسحابا من أراض احتلت في النزاع الأخير مما أوجد حالة من التناقض في وجهات النظر العربية ـ الإسرائيلية تحتاج إلى جهود كبيرة لتقريب وجهات النظر في حال قررت الأطراف الوصول إلى حل سلمي للصراع من خلال المفاوضات.

بعد إلغاء اتفاق ١٧ ايار في آذار (مارس) عام ١٩٨٤ أدركت إسرائيل انها لن تستطيع مواصلة احتلالها لهذا القسم الكبير من الأراضي اللبنانية وأنه عليها الانسحاب من بعض المناطق المحتلة، ومن الأسباب الموجبة لهذا الانسحاب سقوط بعض أهداف الاجتياح ومنها مبررات البقاء في هذا القسم الكبير المحتل من لبنان نتيجة للمعارضة الدولية لهذا الاحتلال، وعدم تحقيقه الفائدة المرجوة منه. عندها حاولت إسرائيل تأمين انسحاب مناسب يحفظ لقواتها بعضا من الكرامة، فتقدمت بعرض إلى الحكومة اللبنانية للتنسيق معها حول هذا الانسحاب، لكن هذا العرض اصطدم كالعادة بتناقضات السياسة اللبنانية الداخلية ومن طبيعة العلاقة مع إسرائيل. أمام الرفض اللبناني كان لا بد لإسرائيل من تنفيذ قرار انسحابها من بعض المناطق بشكل يتناسب ومصالحها الخاصة، فلم تنسحب بناء للقرار ٤٢٥ كما كان يطالب لبنان، بل عادت إلى المناطق التي انطلق منها الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ مع ادخال بعض التعديلات في مساحة هذه المنطقة، وهذا ما أكد صوابية قرار لبنان بعدم التنسيق مع الإسرائيليين خلال انسحابهم، لأن الإسرائيليين لن ينسحبوا بناء لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بل إلى حدود مستحدثة جديدة، أو ما عرف بإعادة الانتشار، وهكذا استمرت أهداف اجتياح عام ١٩٨٢ تتهاوى تباعا، فبعد سقوط اتفاق ١٧ أيار (مايو) انهارت فكرة

الهيمنة على القرار اللبناني كما أن الانسحاب من بعض المناطق قد وضع حداً لأطماع إسرائيل في لبنان على الرغم من إستمرار إحتلالها لبعض أجزاء الأراضي وأجزاء من نهر الليطاني حيث تقوم بسرقة منظمة لمياهه بواسطة الصهاريج، ولكن ذلك زاد من حدة المأزق الإسرائيلي وجعلها تغوص أكثر فأكثر في المستنقع اللبناني.

بعد دخول ما عرف بالقوى الوطنية إلى الحكومة عقب انتفاضة شباط (فبراير) ١٩٨٤ تبدلت بعض الأوضاع السياسية فاصبحت الحكومة اللبنانية أكثر تقاربا في علاقتها مع اليسار اللبناني مما كانت عليه في السابق، خاصة مع تشكيل المغفور له رشيد كرامي حكومته في العام ١٩٨٤. في هذه الأثناء بدأت الشكاوى اللبنانية ضد الاعتداءات الإسرائيلية توجه إلى مجلس الأمن الدولي بشكل متزايد وخاصة في المواضيع التي لم يكن يتم التطرق إليها في السابق كموضوع مزارع شبعا ومنطقتي كفرشوبا والعرقوب، تحديدا عند قيام إسرائيل بمحاولتها توطين يهود أثيوبيا المعروفون «بيهود الفالاشا» أو لدى قيامها بالسيطرة على مزرعة بسطرة عام ١٩٨٩ أو عند سرقتها التربة من سهول مرجعيون ومناطق أخرى..

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال الأوضاع الدولية عقب سقوط الاتحاد السوفياتي لايجاد حل لمشكلة النزاع العربي الإسرائيلي، لكن واجهت الولايات المتحدة بعض التحفظات من الطرف العربي الذي اتهمها بالتحيز للجانب الإسرائيلي خاصة خلال فترة الصراع في الفترة السابقة من خلال الدعم العسكري واللوجستي اللامحدود، وكذلك من خلال اعتبار أمن إسرائيل وبقائها فوق كل مصلحة عربية، كما عملت سابقاً على منع صدور العديد من القرارات الدولية التي تدين إسرائيل في مجلس الأمن الدولي خلال اعتداءاتها على العرب، لهذا نظر العرب إلى الدعوة لعقد مؤتمر السلام في واشنطن ومن ثم في مدريد بشئ من الريبة والحذر، مما استدعى الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى توجيه رسائل تطمينات للبنانيين والسوريين خلال دعوته لهما للمشاركة في مؤتمر السلام لتبديد هذا الشعور، وأكد بوش على أن الولايات المتحدة سوف تقوم بدور الشريك المحايد خلال المفاوضات، بينما قبل العرب المشاركة بحذر مما يشير إلى عمق الهوة التي تفصل بين الأطراف المتنازعة في مواقفها ومفهومها للسلام، فالعرب يريدون الانسحاب الكامل وإسرائيل مازالت تصر على الانسحاب الجزئي من الأراضي العربية، مع العلم أن اللبنانيين والسوريين قد استذكروا موقف الولايات المتحدة خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، حينما كان المبعوث

الخاص للرئيس الأمريكي رونالد ريغان فيليب حبيب يؤكد للسوريين من أن الاجتياح لن يتجاوز حدود مدينة صيدا، وأن له أهدافا محددة ولن يطاول القوات السورية ولكن تطور الأحداث قد أثبت عكس ذلك وسقطت كل التعهدات الأمريكية مع التقدم الإسرائيلي نحو بيروت فهل الضمانات الآن كافية؟.

منذ بداية المفاوضات حددت سوريا موقفها من المفاوضات من خلال إصرارها على تنفيذ القرار الدولي رقم ٢٤٢ بنصه الفرنسي أو الانسحاب الكامل حتى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أما لبنان فكان يطالب إسرائيل بتنفيذ القرار ٤٢٥ والقاضي بالانسحاب إلى الحدود الدولية بين البلدين، أما الإسرائيليون فكانوا يطالبون السوريين بتنفيذ القرار ٢٤٢ والكف عن المطالبة باستعادة المناطق المنزوعة السلاح وبعض المناطق الأخرى من الجولان لارتباطها بالمستوطنات الإسرائيلية، أما بخصوص الموقف من لبنان فهم يرفضون تنفيذ القرار ٤٢٥ وإنما يطالبون بالانسحاب إلى حدود دولية جديدة وليست الحدود الدولية، وهكذا تضاربت المواقف والغايات قبل بداية المفاوضات مع رفض كل الأطراف فكرة التنازل عن مواقفها للوصول إلى السلام.

خلال المرحلة الأولى من المفاوضات والتي بقيت حتى عام ١٩٩٣ حاولت إسرائيل الاستئثار بنتيجة المفاوضات لصالحها، من خلال التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين بمعزل عن التوصل إلى اتفاق مع اللبنانيين والسوريين، في ظل إبقاء للأوضاع كما هي على الجهة الشمالية والشمالية الشرقية لإسرائيل بعد انهاء القضية الفلسطينية بما يتناسب والطرح الإسرائيلي، دون العودة لقرارات مجلس الأمن الدولي ومنها القرارات ١٨١ و٢٤٢ و٣٣٨. في النهاية استطاعت إسرائيل فصل المسار الفلسطيني عن المسارات العربية الأخرى، ووقعت اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ مع الفلسطينيين الذي اعتبر مؤشرا على توقف المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري دون التوصل إلى السلام المتوقع.

هدفت إسرائيل من المماطلة في المفاوضات استغلال الوقت الذي اعتبرته ليس لصالح سوريا بعد أن فقدت حليفها الاستراتيجي «الاتحاد السوفياتي» وأصبحت وحيدة في مواجهة إسرائيل، واستنتجت أنها سترضخ أخيرا لمطالب إسرائيل للتخلص من أزمتها ووحدتها في مواجهة إسرائيل، لكن السوريين واجهوا الأمور بإسلوب آخر فزادوا من تصلب مواقفهم حيال تنفيذ القرار ٢٤٢ كاملاً مستغلين الورقة اللبنانية (المقاومة) وانتفاضة الداخل ضد إسرائيل مما أعطاهم الكثير من القدرة على المناورة

السياسية للوقوف في وجه الضغوط الإسرائيلية الرامية إلى إخضاعهم والسيطرة على قرارهم.

من المفارقات التي تكشفت عنها عودة المفاوضات مجدداً بين رئيسي الأركان للجيشين السوري والإسرائيلي في واشنطن عام ١٩٩٥، مطالبة سوريا إسرائيل الاعتراف بوديعة رابين، حيث كان رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق إسحاق رابين قد تعهد لوزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر عام ١٩٩٣ بالانسحاب الكامل من الجولان وحتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مقابل السلام الكامل، فيما نفى الإسرائيليون وجود هكذا وعد للسوريين، مما كان لذلك الأثر السلبي على سير المفاوضات وزاد من هوة الخلاف بين الطرفين، خاصة بوقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل وعدم اعترافها بهذه الوديعة. خلال هذا الوقت استمر اللبنانيون والسوريون بتحالف وتنسيق تام في المجال السياسي ساهم بتجاوز الحكومة اللبنانية الأفخاخ الإسرائيلية التي كانت تل أبيب تقوم بنصبها للبنان وكذلك الاعتداءات المستمرة، ليس أقلها عدوان تموز (يوليو) عام ١٩٩٣ عندما حاولت إسرائيل القضاء على المقاومة اللبنانية في محاولة منها لحرمان سوريا إحدى الأوراق الهامة التي تمتلكها في صراعها مع إسرائيل، في هذا الوقت شاركت الحكومة اللبنانية بالضغوط السياسية على إسرائيل من خلال اعترافها ودعمها للمقاومة اللبنانية باعتبارها حقا مشروعا لمقاومة الاحتلال مما سبب مزيدا من الاحراج للحكومة الإسرائيلية من خلال إظهار الحكومة اللبنانية للعالم الالتفاف الرسمي والشعبي للمقاومة والمطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، ومع تزايد الضغط العسكري والسياسي على الحكومة الإسرائيلية لم يكن أمام الإسرائيليين وللمرة الأولى الكثير من الخيارات للخروج من المأزق اللبناني.

في الحقيقة أظهرت هذه المرحلة أن إسرائيل لم تكن مهيأة بعد لتقبل فكرة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، أما بخصوص مشاركتها في المفاوضات فلم يكن الأمر إلا هروبا من الضغوط التي كانت تتعرض لها من الادارة الأمريكية ولعدم رغبتها في إغضاب هذه الادارة، لذلك اتبعت سياسة المماطلة والتعنت خلال المفاوضات لكسب المزيد من الوقت وتفشيل المفاوضات، من جهة ثانية أظهرت هذه المفاوضات مقدار الضعف الذي وصلت إليه الحالة العربية وأهمية دور المقاومة للحد من الانهيار السياسي وأكثر من ذلك عملت على تحسين الموقف العربي الحرج.

في النهاية كان لابد من وجود حدث ما قادر على تحريك عجلة المفاوضات من خلال إقناع الإسرائيليين بالتخفيف من مواقفهم وقبولهم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة إذا رغبوا حقا بالسلام العادل والشامل مقابل العروض العربية التي أصبحت أكثر واقعية من السابق من خلال تقبلهم وجود إسرائيل والاعتراف بحقها بالعيش والبقاء. إنطلاقا من ذلك واجهت السياسيين الإسرائيليين مشكلة ارتباط الدين بالحياة اليومية اليهودية من خلال رفض الديانة اليهودي انسحاب أو ترك أراض يهودية تعتبر ملكا لإسرائيل إلا لأسباب الخطر الشديد على اليهود، وكان هذا أحد الأسباب التي أدت لاغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إسحاق رابين عام ١٩٩٥ عندما أعلن موافقته عن الانسحاب من الجولان ولبنان وقيام الدولة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية والعودة إلى حدود العام ١٩٦٧ دون أي مبرر أو ضرورة يجدها المتطرفون اليهود، وبشكل يناقض فكرة إسرائيل الكبرى.



الفصل السادس

تطور الأوضاع السياسية والعسكرية وأثرها على الحدود ١٩٩٦ - ٢٠٠٠

١ - تطور الأوضاع السياسية والعسكرية خلال وبعد عدوان نيسان ١٩٩٦ وتفاهم نيسان

١-١ - عدوان وتفاهم نيسان ١٩٩٦

١-٢ - إقتراحات إسرائيلية للانسحاب من لبنان والجولان

١-٣ - تحرير أرنون

٢ - من مفاوضات شبيردز تاون حتى مرحلة الاتسحاب الإسرائيلي في أيار (مايو) عام ٢٠٠٠

٢-١ - مفاوضات شبيردز تاون

٢-٢ - الجولة الثانية من مفاوضات شبيردز تاون

٢-٣ - العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان قبل الانسحاب

٢-٤ - الاعتراف الإسرائيلي بوديعة رابين

٢-٥ - الخطة الإسرائيلية للانسحاب من لبنان «غسق»

٢-٦ - القمة السورية الأمريكية في جنيف

٣ - الانسحاب الإسرائيلي من لبنان أيار (مايو) ٢٠٠٠

٣-١ - مرحلة التحقق من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان

٣-٢ - المرحلة الثانية من التحقق من الانسحاب الإسرائيلي واستعادة أراض محتلة

٣-٣ - الصراع حول لبنانية مزارع شبعا بين لبنان - سوريا - إسرائيل

٤ - استنتاجات الفصل السادس

الفصل السادس
تطور الأوضاع السياسية والعسكرية
وأثرها على الحدود ١٩٩٦ - ٢٠٠٠

١ - تطور الأوضاع السياسية والعسكرية خلال عام ١٩٩٦

١-١ - عدوان وتفاهم نيسان ١٩٩٦

قامت إسرائيل بعدوانها المعروف بعملية عناقيد الغضب خلال شهر نيسان (أبريل) ١٩٩٦، وقد استمر من ١١إلى ٢٧ نيسان (أبريل)، توصلت الحكومتان اللبنانية والإسرائيلية برعاية سورية وأمريكية إلى وقف لإطلاق النار وتفاهم عسكري دعي بتفاهم نيسان، وذلك مساء يوم ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٦ عند الساعة ١٨,٠٠ وأذيع في وقت واحد في عواصم هذه الدول على أن يبدأ تنفيذ هذا الاتفاق في اليوم التالي عند الساعة ١٤,٠٠ بحسب التوقيت المحلي[1]، ومن أبرز ما ورد في هذا الاتفاق:

- يلتزم الطرفان بالتأكد من عدم كون المدنيين هدفا للهجوم تحت أية ظروف، وعدم استخدام المناطق المدنية الآهلة والمنشآت الصناعية والكهربائية قواعد انطلاق للهجمات.
- تشكيل مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسوريا ولبنان وإسرائيل تكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم المتفق عليه وتقديم الشكاوى إلى مجموعة المراقبة.
- من المعترف به أن التفاهم من أجل إنهاء الأزمة الحالية بين لبنان وإسرائيل لا يمكن

(١) مجلس النواب اللبناني: جنوب لبنان دراسات في العدوان الإسرائيلي ونتائجه، المديرية العامة للدراسات والأبحاث في مجلس النواب واللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان، بيروت لبنان ١٩٩٩، ص ٥٧ و٨٣.

أن يكون بديلا عن حل دائم. تفهم الولايات المتحدة الأمريكية أهمية تحقيق سلام شامل في المنطقة، من أجل هذه الغاية، تقترح الولايات المتحدة استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وبين لبنان وإسرائيل في وقت يتفق عليه بهدف التوصل إلى سلام شامل. تفهم الولايات المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تجري المفاوضات في جو من الهدوء والاستقرار...[1].

فشلت إسرائيل مع نهاية العمليات العسكرية من تحقيق أهدافها من وراء هذه الهجمة على لبنان، فمع إجراء الانتخابات الإسرائيلية سقط رئيس الحكومة بيريز ومعه حزب العمل وفاز حزب الليكود برئاسة الحكومة وبزعامة بينيامين ناتانياهو، كما فشلت محاولة الضغط على الحكومة اللبنانية لفصل المسار اللبناني عن المسار السوري في المفاوضات بهدف إملاء شروط إسرائيلية على لبنان ومن ثم تطويق سوريا تمهيدا لفرض حصار عليها ورفض التراجع عن الجولان والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كذلك ظلت المقاومة في لبنان مستمرة وفي ظل غطاء شرعي وطني ودولي يسمح للمقاومة اللبنانية بالرد على الاعتداءات الإسرائيلية التي تطاول المدنيين[2].

استمرت عمليات المقاومة بتصاعد مُنزِلة أشد الخسائر بالجيش الإسرائيلي وعملائه، ومن أجل مقاومة هذا الواقع عمد بنيامين ناتانياهو إلى طرح فكرة عزل الدول المؤيدة للإرهاب ومن ثم طرح مشروع لبنان أولا حيث هدف من وراء هذا الطرح إلى:

- محاولة إظهار حسن نوايا للرأي العام العالمي والعربي حول الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان من خلال تنفيذ القرارات الدولية.
- إظهار إسرائيل كدولة ديمقراطية ترغب بالسلام وتحاول الوصول إلى سلام مع لبنان.
- فصل المسار اللبناني عن المسار السوري في محاولة للتفرد بلبنان والوصول معه لاتفاقية سلام مشابهة لاتفاق ١٧ أيار.

(١) اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان: تفاهم نيسان في الاختبار العملي، اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان بالاشتراك مع مجلس النواب اللبناني، بيروت لبنان ١٩٩٨، ص ١١٢.

(٢) أمين مصطفى: المقاومة في لبنان ١٩٤٨- ٢٠٠٠، ص ١٨٩.

- إيجاد نوع من الحصار السياسي والاقتصادي على لبنان من خلال إبعاد سوريا عنه والضغط عليه للحد من عمل المقاومة.
- محاولة الهروب من تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ من خلال الطرح لمشروع لبنان أولا.
- التخلص من لجنة تفاهم نيسان والتفاهم نفسه مما يفسح المجال أمام الآلة العسكرية بالعمل دون أي خوف من ردة فعل مشروعة...[1].

١-٢ - إقتراحات إسرائيلية للانسحاب من لبنان والجولان

في هذه الفترة عاد وجدد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو أنه لابد من الحفاظ على مرتفعات الجولان تحت السيادة الإسرائيلية لأسباب اقتصادية وسياسية وتاريخية، خاصة وأن إسرائيل تحصل على ربع مواردها المائية من هذه المرتفعات، وكيف لنا أن نتخلى عن هذا المورد[2].

في ظل ارتفاع الخسائر المادية والبشرية لقوات الاحتلال الإسرائيلي، أقرت الحكومة الإسرائيلية في جلسة انعقدت بتاريخ ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ مبدأ الانسحاب من الجنوب اللبناني، وعلى أن تحل قوات عربية أردنية ومصرية بدلا من الجيش الإسرائيلي تكون مهمتها الإشراف على تطبيق الحماية الأمنية، لكن سوريا اعترضت على المشروع بعد أن اعتبرته مشروع اتفاق مشابه لاتفاق ١٧ أيار، خاصة وأن هذا الطرح يأتي في الوقت الحرج الذي يمر به رئيس الحكومة الإسرائيلية وبعد العمليات القاسية التي قامت بها المقاومة وهدفها الخروج من المأزق اللبناني وبشروط إسرائيلية[3].

فيما صرح وزير الخارجية السابق وزعيم حزب العمل المعارض ايهودا باراك أن إسرائيل لن تسمح بانخفاض مستوى مياه بحيرة طبريا التي تتغذى من مياه أنهار الدان وبانياس والحاصباني التي تلتقي قرب بلدة بانياس السورية عند مدخل نهر الأردن لتصل إلى بحيرة طبريا[4].

(١) العقيد الركن توفيق الملحم: استراتيجية حزب الليكود في السلام، ص ٢٤٤- ٢٤٥.

(٢) صحيفة السفير ٢٧-١-١٩٩٧ العدد ٨٢٠٧.

(٣) العقيد الركن توفيق الملحم: استراتيجية حزب الليكود في السلام، ص ٢٤٤.

(٤) ظافر بن خضراء: إسرائيل وحرب المياه القادمة، ص ٦٥.

عادت مجدداً قضية شبعا ومزارعها للتداول من قبل أبنائها مطالبين الدولة بالتحرك لتحرير واستعادة هذه المنطقة في ظل معاناتهم ومشاكلهم اليومية نتيجة التهجير وعدم امتلاكهم الأملاك خارج نطاق منطقتهم مما يتسبب ذلك لهم بمشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة، يضاف إلى ذلك تجاهل الدولة خلال الفترة السابقة لهم ولمطالبهم الوطنية منها المطالبة بالأرض مما سمح لإسرائيل أن تهزأ بقرارات مجلس الأمن الدولي ومنها القرار رقم ٤٢٥. هذا وقد أرفقت صحيفة الأنوار خلال تغطيتها للخبر بعض الوثائق لإثبات لبنانية المزارع، بينما ذكر الناطق باسم هيئة أبناء العرقوب ومدير مدرسة شبعا الرسمية الأستاذ يحيى علي أن الهيئة كانت قد رفعت مذكرة إلى الرؤساء الهراوي والحسيني وكرامي للحصول على دعم الأمم المتحدة والجامعة العربية للمطلب اللبناني وإجلاء إسرائيل عن هذه المنطقة، كما سبق ورفعت الهيئة مذكرة إلى مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة السفير رشيد فاخوري كوثيقة رسمية تبرز أهداف إسرائيل الاستيطانية وطالبت من خلالها الأمم المتحدة بإجلاء يهود الفلاشا الذين وطّنتهم إسرائيل فيها[١].

في الحقيقة واجهت لبنان العديد من المشاكل الدبلوماسية التي أعاقت تحركه الرسمي أمام المحافل الدولية للتنديد بالعدوان الإسرائيلي ضد السيادة اللبنانية (سرقة تربة ومياه جوفية...) لعدة اعتبارات:

أولا: اتفاق تفاهم نيسان الذي قطع الطريق على الحكومة اللبنانية لدعوة مجلس الأمن الدولي إلا في الحالات الأمنية والعسكرية الخطيرة.

ثانيا: تردد الخارجية اللبنانية من التحرك خوفا من الفيتو الأمريكي.

وهكذا أضيفت صعاب جديدة إلى مجموعة سابقة زادت من حراجة الموقف اللبناني ومن التحيز الأمريكي لصالح إسرائيل، كما أبرزت الجهات الرسمية بعض الوثائق التي تبين مدى انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل من خلال رسائل كان قد أرسلها سفيري لبنان في واشنطن محمد عيتاني والأمم المتحدة غسان تويني تظهران بشكل واضح هذا التحيز[٢].

(١) صحيفة الأنوار ٩/٣/١٩٩٨، العدد ١٣٢٤٣.
(٢) صحيفة اللواء ١٨/١١/١٩٩٨، العدد ٩٤٦٨.

على الأرض استمرت إسرائيل باتباع سياسة عدوانية ضد لبنان ففي ١٨ شباط (فبراير) ١٩٩٩ قامت إسرائيل بضم قرية أرنون اللبنانية من خارج الشريط الحدودي المحتل إلى داخله وفرضت قوانين المنطقة المحتلة على سكانها في تنقلاتهم وتحركاتهم[١]، فيما حذرت مصادر لبنانية من العمل الإسرائيلي هذا باعتباره خطوة أولى من سلسلة تدابير تهدف من خلالها إسرائيل إلى خلق معادلة جديدة في المنطقة، وقد تليها عمليات ضم أخرى لبعض المناطق والقرى وطالبت بتحرك سريع لوضع حد للعدوان الإسرائيلي[٢]، بينما تخوفت جهات لبنانية أخرى من استغلال إسرائيل هذا الضم في حساب الحملات الانتخابية الإسرائيلية من جهة ومحاولة ضغط على لبنان وسوريا لإجراء مفاوضات مباشرة مع لبنان لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥، وبذلك تكون إسرائيل قد استطاعت فصل المسار اللبناني عن المسار السوري التفاوضي كما حصل عام ١٩٩٣ مع المسار الفلسطيني وما تبع ذلك من اتفاقات منفردة مما يسبب ضغطا وإحراجا لسوريا ويجعلها في عزلة عن محيطها العربي[٣].

١-٣ - تحرير أرنون

تسارعت الأحداث بعد عملية الضم، وفي تطور مفاجئ استطاعت مجموعة من الشباب اللبناني عند الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٦/١٢/١٩٩٩ من اجتياز الشريط الشائك الذي وضعه الاحتلال الإسرائيلي حول أرنون وعند منتصف الليل كانت أرنون قد عادت مجدداً إلى الحرية بعد أسبوعين من الاحتلال وبعد تهديدات وضغوط متبادلة[٤].

في المقابل جدد الرئيس لحود الدعوة لإسرائيل للانسحاب من لبنان دون أي قيد أو شرط، مؤكدا حرصه على الدفاع عن الحقوق اللبنانية في وجه الأطماع والأفخاخ الإسرائيلية[٥].

(١) صحيفة السفير ١٩/٢/١٩٩٩ العدد ٨٢٢٨.
(٢) صحيفة الديار ٢١/٢/١٩٩٩ العدد ٢٧٥٠.
(٣) صحيفة اللواء ٢٦/٢/١٩٩٩، العدد ٩٥٢٣.
(٤) صحيفة الديار ٢٧/٢/١٩٩٩، ولمزيد من التفاصيل راجع الديار ١/٣/١٩٩٩ تحت عنوان عشرة أمتار هزت العالم...
(٥) صحيفة السفير ٢/٣/١٩٩٩ العدد ٨٢٣٧.

في ردة فعل إسرائيلية وبعد تهديد لبنان بشكل مباشر أو غير مباشر عبر السفير الأمريكي في لبنان لاحتلال أجزاء من لبنان تقدمت قوة عسكرية إسرائيلية مساء ١٥ / ٣/ ١٩٩٩ نحو قرية أرنون وفرضت سيطرتها عليها مجددا، في هذا الوقت صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ناتانياهو للتلفزيون الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي قد دخل أرنون بعد أن تعرض للاعتداءات منها، فيما صرح وزير دفاعه موشي أرينز أن القوات الإسرائيلية تقوم بعملية سيطرة على أرنون لضمان أمن جنودها بعد محاولة تطويق مركز الشقيف العسكري الإسرائيلي من قبل المقاومة[١].

ومن المعلوم أن رئيس الحكومة الإسرائيلية ناتانياهو كان يعاني من ضغوط داخلية خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات فاحتلال أرنون يفيد ناتانياهو أكثر مما كان يفيد إسرائيل [أمن حدودها الشمالية وأمن المستوطنات، فكانت العملية انتخابية على حساب السيادة اللبنانية][٢].

من الأهمية بمكان القول استمرار الحكومة الإسرائيلية بضغطها على لبنان في محاولة للوصول إلى غاياتها عبر طروحات مختلفة منها ما عبر عنه وزير خارجيتها اريبل شارون في المؤتمر الأوروبي المتوسطي بأن إسرائيل مستعدة للانسحاب من لبنان على الفور في ضوء شروط معينة، وعندما سئل لماذا لا يحصل هذا الانسحاب ما دام لبنان مستعدا لنشر قواته في الجنوب اللبناني أجاب: «إن الجيش اللبناني يجب أن يسمح له بالانتشار حتى الحدود الإسرائيلية... إلا أن هذا لن يحدث لأن لبنان محتل من قبل القوات السورية» وكانت هذه رسالة واضحة للسوريين لعقد صفقة ما انطلاقا من لبنان، فمقابل الانسحاب الإسرائيلي يتم طرح مشكلة المياه والأمن لكن الرد السوري جاء حازما على لسان وزير الخارجية فاروق الشرع بأن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وجنوب لبنان على السواء، في حين أكد الرئيس لحود أن «لا شيء لدينا نقدمه لإسرائيل مقابل انسحابها من لبنان»[٣].

ومن جملة التحليلات السياسية التي كتبت حول إعادة احتلال أرنون، ما كتبه رون بن بيشاي في صحيفة يديعوت احرونوت «أن الجيش الإسرائيلي لا يقاتل في لبنان من

(١) صحيفة السفير ١٦/ ٣/ ١٩٩٩ العدد ٨٢٤٩.
(٢) صحيفة نداء الوطن ١٧/ ٤/ ١٩٩٩.
(٣) صحيفة نداء الوطن ١٧/ ٣/ ١٩٩٩.

أجل المستوطنات الشمالية بل بهدف الاستمرار في السيطرة على الجولان...» ولهذا كان لا بد من إعادة احتلال أرنون وضرب إنجاز تحرير الشباب اللبناني لها للحوول دون بروز ظاهرة أخرى تتمثل بشباب بلدة مجدل شمس وانتفاضتهم لتحرير الجولان ومنع أرنون جولانية جديدة على أبواب الانتخابات الإسرائيلية[١].

كذلك تواصلت التعليقات الإسرائيلية المبررة لإعادة احتلال أرنون، فبالاستناد إلى هذه التصريحات فإن ضم أرنون إلى الحزام الأمني مع إقامة موقع متقدم لقوات جيش لبنان الجنوبي هو لخدمة هدفين أساسيين، هما:

إعادة الاعتبار للجيش الإسرائيلي وإعادة الهيبة التي فقدها بعد تحرير أرنون من قبل الشباب اللبناني وما سببه ذلك من إحراج للقيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية.

اعتبار أرنون نموذجا لخطة عسكرية إسرائيلية تقضي بخفض عدد الجنود الإسرائيليين في لبنان مقابل إعطاء المزيد من المسؤوليات لعناصر جيش لبنان الجنوبي.

علما أن قرار الدخول إلى أرنون كان قد اتخذ في المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر ويتناقض مع تصريحات إسرائيلية سابقة للانسحاب من جنوب لبنان[٢].

أكملت إسرائيل سياسة التمييع في قضية أرنون وكعادتها عمدت إسرائيل إلى إلهاء الرأي العام عن قضية أرنون بقضايا أخرى، فذكر قادمون من الشريط الحدودي المحتل بأن الجيش الإسرائيلي يعمل على اعتقال المواطنين بتهمة التعاون مع المقاومة كما تعمد إسرائيل إلى سرقة التراب اللبناني مما استدعى تدخلا للأمم المتحدة للتحقق من هذه السرقة، وهكذا استطاعت إسرائيل تحويل الأنظار من مشكلة إلى أخرى[٣].

في هذا الوقت نشرت مجلة «ميدل إيست انسايت» دراسة تقريبية للخبير الأمريكي في الشؤون الأمنية جون هوف الذي كان مسؤولا في الخارجية الأمريكية قبل تقاعده عام ١٩٩٦ تظهر أن بحيرة طبريا كانت تقع ضمن الأراضي السورية ولكن حكومة بريطانيا عملت على نقل الحدود إلى مسافة ١٠ أمتار من ضفتها الشرقية.

(١) صحيفة نداء الوطن ١٩/ ٤/ ١٩٩٩.
(٢) صحيفة النهار ٢٢/ ٤/ ١٩٩٩ العدد ٢٠٣٠٢.
(٣) صحيفة المستقبل ٥/ ٧/ ١٩٩٩ العدد ١٩.

ويؤكد السفير السوري لدى الأمم المتحدة وليد المعلم في مقابلة أجراها معه هوف أن سوريا لم تعترف أبدا بحدود العام ١٩٢٣ وما زالت تطالب بأرضها التي تقع غرب نهر الأردن مؤكدا أن خط الرابع من حزيران (يونيو) أقرب ما يكون مطابقا للمطلب السوري. كذلك ذكر هوف بعض مناطق النفوذ السورية والإسرائيلية في المناطق المنزوعة السلاح مقدما بعض الاقتراحات للحل بما يتناسب مع المطالب السورية والإسرائيلية لضمان السيطرة على هذه المناطق دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء نزاعات مستقبلية بينهما[١].

٢ - من مفاوضات شبيردز تاون حتى مرحلة الانسحاب الإسرائيلي في أيار (مايو) عام ٢٠٠٠

٢-١ - مفاوضات شبيردز تاون

في هذه الأثناء أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وبشكل مفاجئ عن موافقة الرئيس السوري حافظ الأسد ورئيس الحكومة الإسرائيلية أيهودا باراك على استئناف المفاوضات المتوقفة منذ العام ١٩٩٦ وذلك خلال النصف الثاني من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩[٢]، وأضاف أنه استطاع الوصول إلى حل وسط لاستئناف المفاوضات برئاسة باراك والشرع بعدما تم الاتفاق على استئنافها من حيث توقفها سابقا، علماً أن هذا الاعلان أغفل المطلب السوري حول المفاوضات والمتعلق بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان المحتل كما سبق وتعهد بذلك رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إسحاق رابين (وديعة رابين)[٣].

قبل بدء المفاوضات بيومين أعلن الوزير الشرع عن إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل خلال الأشهر القليلة القادمة، وقال: «أنا متفائل إلى حد يمكنني أن أقول أن أشهرا قليلة كافية لكي يتم التوصل إلى اتفاق سلام وأن لبنان سيتمكن

(١) صحيفة المحرر نيوز ١٧/٩/١٩٩٩.
(٢) صحيفة اللواء ٩/١٢/١٩٩٩ العدد ٩٧١٠.
(٣) صحيفة النهار ٩/١٢/١٩٩٩ العدد ٢٠٥٢٣.

بصورة موازية من استئناف المفاوضات، ونأمل في أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق سلام قريبا جدا»[١].

أما باراك فقد أعلن أنه يرى الاتفاق ممكنا خلال أسابيع[٢]، فيما حرص على طمأنة قائد المليشيات المتعاملة من إسرائيل في جنوب لبنان بعد أن أرسل له وفدا يبلغه أن عناصر هذا الجيش وسكان الشريط المحتل ستكون لهم ضمانات لحمايتهم ضمن الاتفاق المتوقع إبرامه[٣]، في هذا الوقت كانت قد تأجلت فكرة إتمام انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان بعد التطورات على صعيد معاودة المفاوضات لحين ما ستؤول إليه نتائجها، فيما نقلت صحيفة هآرتس أنه كان من المتوقع عقد جلسة ختامية للمداولات بهذا الشأن في رئاسة الأركان الإسرائيلي إلا أن هذه الجلسة أجلت إلى حين[٤].

اعتبارا من الأربعاء ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩ اتجهت أنظار العالم إلى واشنطن حيث من المقرر استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل في حين ساد الترقب والانتظار المنطقة في أجواء تفاؤلية عبر عنها الطرفان خاصة بعد نجاح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من إعادة إحياء هذه المفاوضات[٥].

في المقابل ذكرت بعض المصادر السياسية اللبنانية أن لبنان قد استكمل ملفه التفاوضي على أساس احتمال استئناف المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية الأسبوع المقبل، وتضمن هذا الملف نقاطا حول سرقة إسرائيل أراض ومياه وتربة لتحسين التربة في بعض مناطق فلسطين ورمال للبناء...[٦].

خلال الجلسة الافتتاحية للمفاوضات أمل الوزير الشرع أن تكون هذه المفاوضات هي الأخيرة على طريق السلام وأثار غضب الأمريكيين والإسرائيليين بعد ذكره المطالب السورية حول الانسحاب من جولان، فيما توقع باراك مستقبلا أفضل للشرق الأوسط[٧].

(١) صحيفة الديار ١٣/١٢/١٩٩٩ العدد ٤٠٣٨.
(٢) صحيفة الأنوار ١٣/١٢/١٩٩٩ العدد ١٣٨٦٩.
(٣) صحيفة النهار ١٤/١٢/١٩٩٩ العدد ٢٠٥٢٧.
(٤) صحيفة السفير ١٤/١٢/١٩٩٩ العدد ٨٤٧٦.
(٥) صحيفة اللواء ١٥/١٢/١٩٩٩، العدد ٩٧١٥.
(٦) صحيفة الإتحاد الإماراتية ١٥/١٢/١٩٩٩.
(٧) صحيفة الديار ١٦/١٢/١٩٩٩ العدد ٤٠٤١.

مع انتهاء هذه الجولة من المفاوضات اتفق المجتمعون على العودة مجدداً في ٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠، فيما أعلن كل من كلينتون ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت عن قرب بدء المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية بعد عودة الوفود المفاوضة الشهر المقبل.

في المقابل طالبت إسرائيل ضبط أعداء السلام على حد قولها، أما سوريا فجددت مطالبتها بانسحاب إسرائيل من الجولان وجنوب لبنان، وكان مصدر سوري قد صرح ان أهم قضية للسوريين هي الأرض أي الانسحاب الكامل من الجولان وكل ما تبقى قابل للنقاش والتفاوض[١].

في المقابل صرح الرئيس كلينتون أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهودا باراك ووزير الخارجية السورية فاروق الشرع اتفقا على بذل كل الجهود للتوصل لاتفاق سلام عادل وشامل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومرجعية مدريد لما فيه مصلحة الجميع في الشرق الوسط[٢].

خلال عودته من واشنطن نقلت الإذاعة الإسرائيلية عن باراك أن المفاوضات مع سوريا تسير على الطريق الصحيح على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، أما وزير خارجيته ديفيد ليفي فقد طالب بالمزيد من الصبر والصلابة، أما وزير دفاعه إفرايم سنيه فقد عبر عن ارتياحه حين أعلن أن المهم هو عودة المفاوضات بعد توقف دام قرابة أربع سنوات ونصف[٣].

أثارت مصادر لبنانية قضية استمرار إسرائيل باقتطاع وضم مساحات من الأراضي اللبنانية ليس فقط ما احتلته عام ١٩٦٧ بل تعدى الأمر لاقتطاع مساحات من منطقة الشريط الحدودي المحتل بما في ذلك أراض تابعة للوقف الماروني وذلك منذ العام ١٩٩٦، فيما أكدت الأمم المتحدة وفريق الهدنة لعام ١٩٤٩هذه الاعتداءات بعد إجرائهم جولات ميدانية على المنطقة، وطالبت هذه المصادر الحكومة اللبنانية بالتحرك لمطالبة إسرائيل بالانسحاب وربط الانسحاب بأن يكون شاملا كافة الأراضي اللبنانية المحتلة وإلا اعتبر انسحابا ناقصا وغير تام، كما طالبت الحكومة تحضير الخرائط

(١) صحيفة السفير ١٧/١٢/١٩٩٩ العدد ٨٤٧٩.
(٢) صحيفة النهار ١٧/١٢/١٩٩٩ العدد ٢٠٥٣٠.
(٣) صحيفة الأنوار ١٨/١٢/١٩٩٩ العدد ١٣٨٧٤.

الدولية للتفاوض على أساسها خصوصا تلك التي تم الاعتراف بها من قبل عصبة الأمم وما بعد ذلك من خلال الاتفاقيات الدولية[١].

أما في إسرائيل فقد تفاعلت قضية المفاوضات والانسحاب الإسرائيلي المرتقب من لبنان والجولان السوري بين مؤيد ومعارض، وكانت حكومة رئيس الوزراء السابق رابين قد أعلنت موافقتها المبدئية للانسحاب من الجولان (وديعة رابين) رابطة هذا الانسحاب باستفتاء شعبي مقابل اتفاقية سلام مع سوريا فيما اتخذت حكومة باراك على عاتقها التوصل إلى مثل هذا السلام دون أن يبدي اعترافا بما يسمى وديعة رابين[٢].

رافق هذه التطورات الإيجابية إعلان الإذاعة الإسرائيلية أن هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي بدأت بوضع خطة للانسحاب من لبنان تمهيدا لعرضها على رئيس الحكومة وأطلق على هذه العملية «أفق جديد» ومن التسريبات التي رافقت هذه الخطة مطالبة إسرائيل بما أسمته بسماء مفتوحة في لبنان خاصة في ظل ما تعهد به باراك من انسحاب إسرائيلي من لبنان قبل تموز (يوليو) ٢٠٠٠[٣].

٢-٢ - الجولة الثانية من مفاوضات شبيردز تاون

عادت مجدداً المفاوضات السورية - الإسرائيلية للانعقاد في جولتها الثانية في مدينة شبيردزتاون في ولاية فرجينيا برعاية الرئيس الأمريكي كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت وسط توقعات بأنها ستكون حاسمة، في حين علق مسؤول سوري أن الانسحاب الإسرائيلي من الجولان إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) أمر محسوم وتم الاتفاق عليه في المفاوضات السابقة، أما رئيس الحكومة الإسرائيلية باراك فقد علق على ما يجري بأنه لا يتوقع أقل من اتفاق الشجعان الذي يجلب النمو والازدهار إلى إسرائيل وأعتبر أن التسوية مع سوريا سيرافقها الكثير من الأحزان والآلام ولكن للسلام ما يبرره[٤].

(١) صحيفة المستقبل ١٨/١٢/١٩٩٩ العدد ١٦١.
(٢) مجلة الشراع ٢٠/١٢/١٩٩٩، العدد ٩٠٥.
(٣) صحيفة النهار ٢٠/١٢/١٩٩٩ العدد ٢٠٥٣٤.
(٤) صحيفة السفير ٣/١/٢٠٠٠ العدد ٨٤٩١.

واجهت المفاوضات بعض الصعاب، فمع إصرار رئيس الحكومة الإسرائيلية على بحث مسألة الأمن والتطبيع أصر السوريون على مناقشة موضوع الانسحاب كأساس للمفاوضات[١] مما استدعى تدخلا مباشرا من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للوصول إلى نقاط وسط لمواصلة المفاوضات ومنها مناقشة كافة النقاط في وقت واحد مما سمح بإعادة المفاوضات إلى مسارها التفاوضي بعد تأخير بسبب الخلاف على جدول الأعمال وبسبب التسريبات الإسرائيلية عن إخلال سوري لاتفاق سابق (جولة بلير هاوس السابقة) يقضي ببحث القضايا والتدابير الأمنية والتطبيع قبل البحث بمسألة الانسحاب ولكن الرد السوري كان حازما وأوقفت المفاوضات لحين التوصل لحل لهذه المشكلة[٢].

عادت العوائق والصعوبات لتظهر في أفق المفاوضات بعد إصرار باراك على تعطيل لجنة الحدود مما استدعى مجدداً تدخلا أمريكيا، فيما أكدت مصادر الوفد السوري أنه لا بد من انعقاد لجنة ترسيم الحدود لمنع انهيار المفاوضات والعودة إلى نقطة البداية[٣].

شهدت المفاوضات الجارية في شبيردز تاون تطورا إيجابيا عندما قدم الرئيس الأمريكي وثيقة للمجتمعين تشمل تقييما وفهما لنقاط الخلاف والتقارب بين السوريين والإسرائيليين وطلب منهم استخدام هذه الوثيقة كأساس لتسهيل عمل اللجان الأربع المتوقفة عن العمل بسبب الخلاف بينهما وأمل بعودة المفاوضات مساء ٨ أو يوم ٩ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠[٤]، بنهاية المفاوضات السورية - الإسرائيلية مساء ١٠ / ١/ ٢٠٠٠ أعلنت الولايات المتحدة والطرفان السوري والإسرائيلي عدم تحقيق أي تقدم في المسار التفاوضي بين الطرفين وتحديدا بالنسبة لموضوع الحدود في ظل رفض إسرائيلي للعودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) مقابل إصرار سوري لانسحاب إسرائيلي كامل وشامل من منطقة الجولان بناء لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[٥].

---

(١) صحيفة السفير ٤/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ٨٤٩٢.

(٢) صحيفة النهار ٥/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٥٤٨.

(٣) صحيفة اللواء ٧/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ٩٧٨٤.

(٤) صحيفة السفير ٨/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ٨٤٩٦.

(٥) صحيفة الأنوار ١١/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ١٣٨٩٥.

كذلك أعلن كل من باراك وكلينتون عن إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام في غضون الشهرين القادمين وقال باراك مما لا شك فيه أن المفاوضات ستقترب من لحظة حاسمة عاجلا أم آجلا وسنصل إلى مرحلة اتخاذ قرارات حاسمة وقاسية[١].

الجدير بالذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد انكفأت يوم ١٣/ ١/ ٢٠٠٠ عن منطقة كفرحونة وتراجعت نحو العيشية وعرمتى ورأى المراقبون أن العملية هذه استكمالاً لعمليات انسحاب سابقة ضمن خطة باراك التي سيصرح عنها للانسحاب من لبنان قبل تموز (يوليو)٢٠٠٠، كما نشرت صحيفة السفير اللبنانية نص وثيقة العمل التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للطرفين السوري والإسرائيلي وتتضمن إلغاء لحدود العام ١٩٢٣ وإبقاء اليهود في الجولان تحت السيادة السورية كما تطرقت لمسألة الحدود والانسحاب والاختلاف بين النهجين الإسرائيلي والسوري، فإسرائيل أصرت على سحب قواتها إلى الحدود التي تتفق عليها مع سوريا بينما أصرت سوريا على انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء الحدود المتفق عليها بحسب الاتفاقات الدولية، ومن جملة الخلافات التي بانت خلال المفاوضات الطرح الإسرائيلي الذي يمنع سوريا من التعاون مع طرف ثالث في تحالف ضد إسرائيل كذلك موضوع محطة الإنذار المبكر وإصرار سوري بعدم وجود أي عسكري إسرائيلي في محطة الانذار مع قبولهم بوجود عسكري فرنسي وأمريكي لتشغيلها إضافة لبعض النقاط حول المياه والترتيبات الأمنية، كما نقلت السفير عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية نص مسودة إطار السلام بين سوريا وإسرائيل[٢].

من جهته أعلن الرئيس الأمريكي كلينتون عن أمله باستئناف المفاوضات مجدداً بين السوريين والإسرائيليين في حين رفض التعليق على أخبار صحفية إسرائيلية أشارت إلى موافقة باراك من حيث المبدأ على الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران (يونيو)، فيما شدد على أن تأجيل المفاوضات لا يعني أن سوريا وإسرائيل قد أنهيتا المفاوضات أو قررتا تجميدها[٣].

---

(١) صحيفة الديار ١٢/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ٤٠٦٣.

(٢) صحيفةالسفير ١٤/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٠٠.

(٣) صحيفة الأنوار ٢٠/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ١٣٩٠٤.

مع استمرار التدخل الأمريكي لتصويب مسار المفاوضات وبناء لدعوة أمريكية أعلنت إسرائيل أنها سترسل وفدا على مستوى الخبراء إلى واشنطن للرد على اقتراحات أمريكية سابقة حول الحدود وتضمنت الردود تعديلات إسرائيلية من ضمنها انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان، مقابل ذلك أشار مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن خبراء سوريين وإسرائيليين سيصلون واشنطن لإجراء مباحثات حول الحدود، ويأتي ذلك بعد المسودة التي قدمت خلال مفاوضات باراك الشرع في محاولة للتوفيق بين المطلب السوري المطالب بالانسحاب الكامل من الجولان المحتل عام ١٩٦٧ ومطلب إسرائيل التركيز على مسألة التطبيع للعلاقات بين الطرفين[١].

في هذا الوقت أبلغ باراك أعضاء حكومته أنه لم يقدم أي تعهد للسوريين للانسحاب إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) وقال: «أنه لا يمكن لإسرائيل أن تقدم قبل المفاوضات ما يجب أن يكون الثمرة المحتملة لنتائج هذه المفاوضات»[٢].

في هذه الأثناء وبعد تصريحات رئيس الأركان الإسرائيلي من أن الاتفاق مع لبنان سيلحظ حدودا جديدة وسيكون هناك ترسيم جديد للحدود الشمالية فقد عمل خبراء طوبوغرافيا ومهندسين إسرائيليين وفي ظل حماية أمنية مشددة على زرع ووضع إشارات داخل الأراضي اللبنانية بهدف إعادة ترتيب الحدود بما يتلاءم والسياسة الإسرائيلية، ورأت مصادر لبنانية أن الخطوة الإسرائيلية تهدف إلى فرض أمر واقع جديد ترمي إسرائيل من خلاله الضغط على الحكومة اللبنانية لابتزازها ورفع سقف الشروط التفاوضية في محاولة منها للسيطرة على منطقة الوزاني بشكل نهائي[٣]، كما أوعزت إسرائيل لسكانها بالمطالبة لاسترجاع مساحات من الأراضي التي يملكها يهود داخل الأراضي اللبنانية في سهل مرجعيون وفي ظل ادعاء يهودي بوجود وثائق تؤكد ملكية إسرائيليين لهذه الأراضي أو استبدالها بمساحات مقابل مناطق معينة مختلف بشأنها[٤].

في المقابل وجه رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور سليم الحص كتابا إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لفت نظره من خلاله على الاعتداءات الإسرائيلية ضد

(١) صحيفةالنهار ٢٢/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٥٦٥.
(٢) صحيفة اللواء ٢٤/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ٩٧٩٧.
(٣) صحيفة الديار ٢٤/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ٤٠٧٥.
(٤) صحيفة نداء الوطن ٢٩/ ١/ ٢٠٠٠.

الأراضي اللبنانية وناشده التدخل لوقف عمليات القضم وإعادة ما قامت بسلخه إسرائيل من أراضي لبنانية خلال الفترات السابقة وطالبه بتوزيع الكتاب على رئيس وأعضاء مجلس الأمن الدولي وإدراجه كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة وحذره من خطورة الأعمال الإسرائيلية لما فيها من اعتداء على الحدود والسيادة اللبنانيتين والمعترف بهما دوليا[١].

بناء لطلب الحكومة اللبنانية وبتوجيه من الأمين العام للأمم المتحدة للتأكد من وجود أية عملية تعدي على الحدود الدولية اللبنانية وبعد جولة ميدانية، نفى تيمور غوكسيل الناطق باسم القوات الدولية قيام إسرائيل بأي نشاط مريب لتعديل الحدود الدولية مع لبنان، وتوقع إبلاغ لبنان هذا الرد عبر الأمانة العامة للأمم المتحدة[٢]، وفي مقابلة صحفية مع الأستاذ الجامعي الدكتور منذر جابر انتقد الحكومة اللبنانية اعتمادها على أخبار صحفية كي تبني موقفا لقضية مهمة كهذه ولم يستثني من انتقاده أيضاً الأمم المتحدة لتغاضيها عن الاعتداءات والتعديات الإسرائيلية السابقة على الحدود الدولية مع لبنان وأكد أن إسرائيل عمدت إلى قضم وضم ما يعادل مائة كيلومتر مربع باستثناء مزارع شبعا وقد تم ذلك على مراحل وامتدادا من العام ١٩٧٨ حتى ذلك الوقت، فيما طالب الحكومة اللبنانية بتحضير ملف كامل مع الوثائق اللازمة لتأكيد الحق اللبناني واسترجاع ما سلخته إسرائيل من الأراضي اللبنانية ليكون جاهزا في حال استئناف المفاوضات مجددا[٣].

٢-٣ - العدوان الإسرائيلي على لبنان قبل الانسحاب شباط (فبراير) ٢٠٠٠

أمام الضغوط الداخلية والصعوبات التي تواجه باراك فجرت إسرائيل المفاوضات مع سوريا من خلال قيام طائراتها بشن سلسلة من الغارات والاعتداءات الجوية على لبنان، واعتبر ذلك نهاية مرحلة السلام التي حاول القيام بها باراك منذ تسلمه مقاليد الحكومة في إسرائيل في السابع من تموز (يوليو) ١٩٩٩، فيما هدف باراك من هذه الاعتداءات تحسين موقفه السياسي الداخلي وتأمين ورقة ضغط للمفاوضات فيما لو استؤنفت كما أكدت المراجع السياسية أنه هدف كذلك لقطع الطريق أمام المفاوضات

(١) صحيفة الأنوار ١/ ٢/ ٢٠٠٠، العدد ١٣٩٢٥.
(٢) صحيفة السفير ٤/ ١/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥١٧.
(٣) صحيفة المستقبل ٨/ ٢/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٢.

المتعددة الأطراف التي استؤنفت في موسكو[(١)]، حيال هذا التدهور الأمني ومنعا لتفاقمه نحو الأسوأ دعا لبنان إلى تجديد الاتفاق مع إسرائيل عبر فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لعقد اجتماع عاجل للجنة تفاهم نيسان خلال اليومين القادمين لدراسة الأوضاع العسكرية المستجدة وتأثير ذلك على عملية السلام، كما نقل التلفزيون الإسرائيلي عن باراك أنه أبلغ الأمريكيين أن تفاهم نيسان لم يمت وأنه لا زال عند قراره بضرورة الانسحاب من لبنان قبل تموز (يوليو) ٢٠٠٠، بينما نقل مقربون عنه قولهم وبشكل صريح أن الانسحاب سيتم خلال شهر أو شهر ونصف من مطلع نيسان إذ تولّد الانطباع لدى رئيس الحكومة بأنه لا فرصة للوصول إلى تسوية مع سوريا وسيعمد إلى إخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان ومن طرف واحد دون التنسيق مع السوريين أو اللبنانيين[(٢)].

على أثر العملية العسكرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي شاؤول موفاز أن لهذه العملية هدفين:

الأول: تعزيز قدرة الردع للجيش الإسرائيلي.

الثاني: كبح جماح المقاومة في ظل طرح موضوع الانسحاب من لبنان ولا بد من أن يعيد الجيش الإسرائيلي نشر قواته من موقع قوة وليس من موقع ضعف.

أما الوزير حاييم رامون فقد أعلن للتلفزيون الإسرائيلي: لقد حدد رئيس الحكومة تموز (يوليو) المقبل موعدا للانسحاب من لبنان باتفاق وبتقديري أن هذا الاتفاق يحتاج لشهر أو شهرين، وإذا لم تجر الأمور بشكل جيد ولم نتوصل لاتفاق فإنني أعرف أن الحكومة ستجتمع في وقت لا يتأخر عن نيسان (أبريل) لاتخاذ القرار الذي لا ريب في طبيعته وهو حتى دون اتفاق لن نكون في لبنان حتى تموز (يوليو) ٢٠٠٠[(٣)].

على أثر تصريح رامون عاد باراك وأكد تصريحات وزيره بأنه سيتم الانسحاب فيما لو بلغنا شهري نيسان (أبريل) أو أيار (مايو) ولم نصل لاتفاق فإننا سنعرف ما الذي سنفعله، في هذا الوقت أعلن وزير الخارجية السورية فاروق الشرع أمام اتحاد الكتاب

(١) صحيفة السفير ٨/ ٢/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٢١.

(٢) صحيفة السفير ٩/ ٢/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٢٢.

(٣) صحيفة اللواء ١١/ ٢/ ٢٠٠٠، العدد ٩٧٨٦.

العرب في دمشق أن سوريا لن توقع اتفاق مع إسرائيل يملى عليها أو يبقي وجودا لإسرائيل في الجولان[(١)].

أمام مراوحة الأوضاع في مكانها دون عودة المفاوضات في واشنطن وفي ظل التصعيد الإعلامي المتبادل بين إسرائيل والعرب، ذكرت مصادر الإعلام الإسرائيلي أن خطة وخرائط الانسحاب من لبنان باتت جاهزة، فيما ذكر مسؤولون إسرائيليون أنه سيتم مصادرة أراض لبنانية قرب الحدود لإقامة مواقع وطرق عسكرية وأسلاك شائكة مقابل بدلات مالية تعوض على أصحابها ما فقدوه[(٢)].

٢-٤ - الاعتراف الإسرائيلي بوديعة رابين

إزاء التوتر المستمر واقتراب موعد الانسحاب، اعترف باراك في جلسة لمجلس الوزراء مخصصة لبحث موضوع الانسحاب وللمرة الأولى بأن سلفه إسحاق رابين أودع تعهدا بالانسحاب من الجولان إلى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) مقابل ترتيبات أمنية وحلول مائية، هذا وقد استهلت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي مساء الأحد ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٠ أخبارها: أنه وبعد أربع سنوات من السجال مع السوريين اعترف باراك أن السوريين كانوا على حق طوال الوقت وأنهم حصلوا على وعد بأن تنسحب إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧، وأبلغ باراك وزراءه بأنه لا أقل من أربعة رؤساء حكومة سابقين أداروا مفاوضات مع السوريين على هذه القاعدة، كما جدد الدعوة للانسحاب من لبنان بسبب الخسائر المرتفعة التي يتكبدها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان وبقاعه الغربي المحتلين[(٣)].

بعد هذه التصريحات نفت عائلة رابين أن يكون رئيس الحكومة السابق قد تعهد للوزير الأمريكي كريستوفر بالانسحاب من الجولان، ولكن مستشار رئيس الحكومة والذي كان مستشاراً لرابين كذلك داني باتوم صرح بأن رابين أبلغ واشنطن عام ١٩٩٣ أنه مستعد لإعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا مقابل سلام كامل بين الجانبين وأضاف أنه بعد عودة كريستوفر من دمشق سأله الوزير الأمريكي عن مدى استعداد إسرائيل

(١) صحيفة الأنوار ١٢/ ٢/ ٢٠٠٠ العدد ١٣٨٩٦.

(٢) صحيفة السفير ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٣٦.

(٣) صحيفة النهار ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٥٨٦.

للانسحاب؟ فرد رابين: إذا تمت تلبية احتياجات إسرائيل الأمنية والمائية والتطبيع فإن إسرائيل ستكون مستعدة للنزول أو الانسحاب من الجولان، فسأله كريستوفر ما هو معنى ذلك؟ وهل تنسحب إلى خط الرابع من حزيران (يونيو)؟ فرد رابين إذا تمت تلبية جميع احتياجات إسرائيل فإن إسرائيل لا ترفض إمكانية الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) لعام ١٩٦٧[(١)].

مع ازدياد أخبار الانسحاب الإسرائيلي اعترف جوناثان ليرنر مسؤول قسم التخطيط الاستراتيجي في هيئة الأركان الإسرائيلية أن إسرائيل قامت بتحريك الحدود خلال السنوات الماضية نحو الأراضي اللبنانية شمالاً وغربا وذلك لما تقتضيه المصلحة الإسرائيلية. كذلك نقل مراسل القناة الأولى آلون بن ديفيد أن باراك قرر تهيئة الأرضية للانسحاب من لبنان في حال حصل أسوء الاحتمالات ألا وهو فشل المفاوضات مع سوريا وبهذا يكون الانسحاب من طرف واحد دون التنسيق مع لبنان وسوريا، وتعمد الأركان الإسرائيلية إلى ملاءمة الخطة «أفق جديد» مع هذا الواقع، ومن ضمن الاحتمالات المطروحة لهذه العملية الانسحاب إلى الحدود القائمة وليس إلى الحدود الدولية المعترف بها أي مع الاحتفاظ بالأراضي المقتطعة مما يفسح المجال لإسرائيل بالمساومة والضغط على لبنان مستقبلا إلا أنه استدرك وقال إن هذا السيناريو يسمح للمقاومة بضرب الأهداف الإسرائيلية بحجة استمرار وجودها على الأراضي اللبنانية مما يسمح بسقوط ضحايا إسرائيليين، ولهذا تحاول إسرائيل الحصول على دعم دولي للانسحاب أي ضمانة أمريكية وأوروبية لإسرائيل وفرض أمر واقع على لبنان[(٢)].

إزاء استمرار التسريبات الإسرائيلية نفت دمشق وواشنطن معلومات صحفية إسرائيلية عن قرب استئناف المفاوضات فيما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بأن استئناف المفاوضات أمر بالغ الصعوبة حاليا[(٣)]، في المقابل رد الرئيس اللبناني العماد أميل لحود على التهديدات الإسرائيلية من طرف واحد: إن أرادت إسرائيل أن تنسحب فلتنسحب فيما لبنان لن يضمن أمن إسرائيل بعد الانسحاب ولن يقاتل الفلسطينيين في المخيمات أو على الحدود في سبيل مصلحة إسرائيل[(٤)].

(١) صحيفة السفير ٢٩/٢/٢٠٠٠ العدد ٨٥٣٩.
(٢) صحيفة الشرق ٤/٣/٢٠٠٠.
(٣) صحيفة السفير ٤/٣/٢٠٠٠ العدد ٨٥٤٣.
(٤) صحيفة الديار ٩/٣/٢٠٠٠ العدد ٤١٢٠.

نتيجة للضغوط الدولية أبدى رئيس الحكومة الإسرائيلية باراك استعداده لتعديل موقفه من مسألة الوجود الإسرائيلي في محطة الإنذار المبكر في جبل الشيخ، فيما شكك وزير التعاون الإقليمي شيمون بيريز في إمكانية استئناف المفاوضات في القريب المنظور بسبب مشكلة الحدود وأبدى استغرابه من إصرار الرئيس الأسد بضرورة الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) وليس إلى الحدود الدولية المتفق عليها عام ١٩٢٣ واستطرد قائلا في المقابل يعترف الرئيس حافظ الأسد بحدود سوريا مع لبنان بحسب اتفاق عام ١٩٢٣ بينما يرفضها مع إسرائيل[(١)].

٢-٥ - الخطة الإسرائيلية للانسحاب من لبنان «غسق»

تسارعت الأحداث والتطورات السياسية فأدخل العدو تعديلات على خطة باراك للانسحاب من لبنان فبعد خطة «أفق جديد» وضعت القيادة العسكرية الإسرائيلية خطة أخرى للانسحاب من لبنان وأطلقت عليها تسمية «غسق» من دون أن تسقط من الحسبان الخطة السابقة المعدة في حالة الانسحاب فيما لو تم الاتفاق مع حكومتي لبنان وسوريا.

تشمل الخطة الجديدة «غسق» الانسحاب من لبنان مع إبقاء حزام أمني بعمق نصف كيلومتر شمالي السياج الحدودي وتجهيز هذه المنطقة بأجهزة تشويش للتأثير على عمليات المقاومة المتمثلة بإطلاق نار من أسلحة فردية وصواريخ ذات المدى القصير وبإشراك المروحيات للعمل ضمن هذا المدى القصير، ويعتبر هذا الحزام منطقة عسكرية محظور الدخول إليها وخاصة في المناطق الخالية من السكان أما في الأماكن المأهولة فلها وضعها الخاص مع تحديد طريقة التعاطي فيها، كما يتم سحب عناصر العملاء اللحديين من منطقة الشريط الحدودي ووضعهم في منطقة الحزام الأمني الجديد. وهكذا أصبح أمام الحكومة الإسرائيلية خياران للانسحاب من لبنان على أن تتخذ قرار الانسحاب بما يتناسب وإحدى الخطتين في شهر أيار (مايو) ٢٠٠٠[(٢)].

واصل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مساعيه لاستئناف المفاوضات مجدداً بين سوريا وإسرائيل وتعززت هذه الاحتمالات بعد الإعلان عن عقد قمة بين الرئيسين

(١) صحيفة اللواء ١١/٣/٢٠٠٠ العدد ٩٨٣٨.
(٢) صحيفة السفير ١٤/٣/٢٠٠٠ العدد ٨٥٥٢.

الأمريكي والسوري في جنيف وذلك يوم الأحد ٢٦ / ٣/ ٢٠٠٠ وبعد أن ينهي الرئيس الأمريكي جولته في منطقة الشرق الأقصى فيما أكد أنه ينوي السفر إلى سويسرا للقاء الرئيس الأسد وقال علينا أن ننتظر عما ستسفر عنه القمة لتحديد التوجهات المستقبلية.

في المقابل أعلن وزير الخارجية السورية فاروق الشرع في رد على سؤال حول القمة ونتائجها: تكتسب هذه القمة أهمية كبيرة على صعيد السلام على المسارين السوري واللبناني، كما أمل من هذه القمة إعادة إحياء المفاوضات المتوقفة بين سوريا وإسرائيل عند النقطة التي وصلت إليها وتنفيذ ما اتفق عليه في مدريد وذلك في سبيل الوصول إلى سلام عادل وشامل وخصوصاً على المسارين اللبناني والسوري، كما تمنى أن تنجح كل المسارات في تحقيق أهدافها[1].

كلما اقترب موعد انعقاد القمة السورية - الأمريكية في سويسرا ازداد الأمل بعودة المفاوضات المتوقفة في ظل تحذيرات من مغبة الإفراط في الأمل، فيما نشرت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية بعض نقاط الاختلاف والالتقاء بين وجهات النظر السورية والإسرائيلية:

حول الجدول الزمني للانسحاب: اختلاف حول موعد الانسحاب فالسوريين يريدونه خلال سنة ونصف أما الإسرائيليين فيريدونه خلال ثلاث سنوات ونصف.

حول الحدود: إصرار إسرائيلي للعودة إلى حدود العام ١٩٢٣ أي بوجود شريط حدودي إسرائيلي للحد الشرقي للبحيرة بعرض ٤٠٠ - ٥٠٠ متر أما السوريين فيريدون العودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) أي أن تكون الحدود ملامسة لمياه البحيرة، أما الحل الأمريكي التوافقي بينهما يقضي بحصول السوريين على منطقة الحمة مقابل ضمان سيطرة تامة لإسرائيل على طبرية.

حول المياه: إسرائيل تريد السيطرة التامة على مصادر مياه أنهار الأردن والحاصباني وبانياس أما سوريا فتعهدت بعدم تحويل أو تلويث هذه المصادر، أما حل الوسط الأمريكي قضى بسيطرة إسرائيل على مصادر المياه مع تعهد سوري بعدم تلويثها.

لكن في الحقيقة كانت نقاط الخلاف تحول دون عودة المفاوضات بين الطرفين مع العلم أن المسؤولين في البلدين قد علقا آمالا كبيرة على القمة لتذليل العقبات في ظل

(١) صحيفة النهار ٢١/ ٣/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٠٧.

تصريحات من الجانبين تفيد عن تقليص فجوات الخلاف بينهما إلى حد توقعت بعض المصادر الأمريكية بإمكانية حلها نهائيا[1].

في المقابل حاولت الولايات المتحدة الأمريكية عدم الإفراط في التفاؤل والبقاء ضمن الواقع الحقيقي والإمكانات المتاحة، فعاد وأعلن الرئيس الأمريكي كلينتون أن اجتماعه بالرئيس الأسد لا يعني أنه تم التوصل إلى صفقة ولكن أضاف بأن موقعه يسمح له بالعمل لتقريب وجهات النظر بين السوريين والإسرائيليين، وحين سأله مراسل شبكة التلفزيون الأمريكية أي بي سي «إذا كان يفترض أن الرئيس الأسد لا يسافر إلى جنيف من دون أن يكون هناك عرض ما»، أجاب الرئيس الأمريكي كلينتون: «أعتقد أنه علينا أن نتحدث عما هو مطلوب لاستئناف المفاوضات والتقدم باتجاه الحل... وعلينا بعدها أن نقرر جميعا ما إذا كنا سنتحرك إلى الأمام، ولكن في الجوهر هذا قرار السوريين والإسرائيليين»[2].

إختلفت ردات الفعل بين حذر وتفاؤل في سوريا وإسرائيل من القمة، فأشارت صحيفة معاريف الإسرائيلية إلى أنه من المتوقع أن يحصل الرئيس الأسد على تأكيدات واضحة من باراك عبر كلينتون للانسحاب الكامل من الجولان، أما باراك فقد التزم الصمت في وقت أبدى وزراءه الحذر، فوزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي أعلن عن ثقته من أنه ليس هناك أي اتفاق جاهز ولكن الرئيس الأسد وافق على عقد القمة ليرى مدى إمكانية معاودة المفاوضات.

أما سوريا فأكدت أن عملية السلام مرتبطة بمدى التزام باراك بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران (يونيو)، فيما أعلن رئيس تحرير صحيفة سيريا تايمز فؤاد مردود أن ما تنتظر سوريا سماعه في ذلك اللقاء هو تلك العبارة السحرية وهي الانسحاب الكامل والشامل حتى حدود العام ١٩٦٧ وذلك سيعني تلقائيا ومباشرة التزام إسرائيل بمتطلبات عملية السلام الأساسية[3].

في هذا الوقت واصلت سوريا ممارسة النظرة الواقعية للأمور دون الإفراط في التفاؤل لتؤكد أن الرئيس الأسد لبى دعوة الرئيس كلينتون بعد أن أبلغه أن لديه شيئا

(١) صحيفة اللواء ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٠ العدد ٩٨٤٦.
(٢) صحيفة الديار ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٠ العدد ٤١٣٢.
(٣) صحيفة النهار ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٠٨.

جديدا، وأكد أن استئناف المفاوضات مرتبط بموقف باراك من قضية الانسحاب فمع إصرار باراك على موقف إسرائيل من الانسحاب لا أمل من عودة المفاوضات. وأكدت المعلومات الواردة من دمشق أن لا دليل على وجود تطور حاسم في موقف باراك وحكومته تجاه شروط استئناف المفاوضات مع سوريا(١).

٦-٢ - القمة السورية الأمريكية في جنيف آذار (مارس) ٢٠٠٠

انعقدت قمة جنيف بين الرئيسين الأمريكي كلينتون والسوري الأسد، وانتهت بإعلان الجانبين استمرار التباعد الكبير في مواقف دمشق وتل أبيب في مقابل تعهد أمريكي بمواصلة الجهود لاستئناف المفاوضات. وأعتبر الناطق باسم البيت الأبيض جو لوكهارت أنه يعتقد أن الرئيس الأمريكي يفهم أن الخلافات التي ما زالت بين سوريا وإسرائيل مهمة وكبيرة... وأنه سيكون من غير المفيد إعادة المفاوضات في الوقت الحالي بسبب الخلافات الجوهرية بين الطرفين إلا أنهما ما زالا ملتزمين بالتوصل إلى اتفاق سلام، أما وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت التي شاركت في بعض الاجتماعات قالت أن المسافة بين الطرفين قصيرة ولكن وعرة للغاية(٢).

أما على الجانب السوري فقد أعلن الناطق الرسمي السوري جبران كورية أن القمة تناولت عملية السلام والعقبات التي تعترضها وأكد أن السوريين حرصوا على التأكيد في الاستمرار للوصول إلى سلام شامل وعادل على جميع المسارات وتنفيذ القرارات الدولية ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ والانسحاب بالكامل من الجولان إلى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

أما في إسرائيل فقد سادت الخيبة لفشل القمة، فحسب كل التقديرات الإسرائيلية أنه أصبح هناك شئ من الصعوبة لاستئناف المفاوضات بعد القمة مقابل أمل كبير لاستئنافها قبل انعقادها(٣).

لم يمض وقت طويل على انتهاء قمة جنيف وما رافقها من فشل في النتائج حتى تحركت إسرائيل لزيادة الضغط على سوريا ولبنان بقيام الجيش الإسرائيلي باعتداءات

(١) صحيفة اللواء ٢٤/٣/٢٠٠٠ العدد ٩٨٤٨.
(٢) صحيفة النهار ٢٧/٣/٢٠٠٠ العدد ٢٠٦١١.
(٣) صحيفة السفير ٢٧/٣/٢٠٠٠ العدد ٨٥٦١.

على لبنان مع إعادة تأكيد التصريحات الإسرائيلية عن ضرورة الانسحاب من لبنان مع حلول شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٠، وكان باراك قد طلب من الجيش الإسرائيلي العمل بسرعة لوضع الخطط الآيلة للانسحاب من لبنان في القريب العاجل وأنه سيرفق هذا الانسحاب بحملة دبلوماسية للحصول على دعم دبلوماسي ودولي لتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٤٢٥ و٤٢٦ كما تمنى الحصول على دعم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا خلال عملية التنفيذ(١).

في هذا الوقت كشف وزير الخارجية السوري فاروق الشرع النقاب عن أن الرئيس الأسد رفض عرضا أمريكيا خلال لقائه كلينتون في جنيف لضمان سيطرة إسرائيل على مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا وأعتبر ذلك تراجعا عن القرارات الدولية ووديعة رابين في حين ترددت معلومات عن نية الولايات المتحدة إعادة استئناف المفاوضات بين الطرفين من خلال تعيين مبعوث خاص للتنسيق بين سوريا وإسرائيل لتذليل العقبات وتقريب وجهات النظر(٢).

واصلت إسرائيل سياسة العدوان والاعتداء على لبنان وتحديدا على الطبيعة فقد نقلت الوكالة الوطنية للإعلام معلومات من المنطقة المحتلة في جنوب لبنان تفيد عن قيام إسرائيل القوات الإسرائيلية بعمليات سرقة للمياه اللبنانية مستخدمة خط أنابيب الزهراني للبترول القادم من المملكة العربية السعودية باتجاه الجليل ونقل أتربة ورمول من الأراضي اللبنانية إلى فلسطين المحتلة بهدف تحسين التربة الزراعية وبناء مواقع جديدة لقواتها مما تسببت بتشويه بيئي وطبيعي وتدمير بعض الغابات(٣).

ردا على محاولات باراك لتأمين الدعم الدولي للانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل أنها تتوقع تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٤٢٥ و ٤٢٦ بشكل كامل أي الانسحاب إلى الحدود الدولية. بينما ازدادت الهوة بين السوريين والإسرائيليين حول إعادة استئناف عملية السلام بعد إعلان واشنطن أنها لا تمتلك محفزات لأعادتها كما اعترفت بوجود صعوبة في الوصول لاتفاق سلام في هذه الظروف بين الطرفين(٤).

(١) صحيفة الأنوار ٢٨/٣/٢٠٠٠ العدد ١٣٩٦٧.
(٢) صحيفة النهار ٣١/٣/٢٠٠٠ العدد ٢٠٦١٦.
(٣) صحيفة اللواء ٣١/٣/٢٠٠٠ العدد ٩٨٥٤.
(٤) صحيفة الأنور ١/٤/٢٠٠٠ العدد ١٣٩٧١.

من جهة أخرى حاولت إسرائيل إدخال الأمم المتحدة طرفاً في الانسحاب في مناورة منها ترمي إلى تعديل وتكييف قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ في محاولة منها لاستبداله بقرار جديد يسمح لقوات الأمم المتحدة بالانتشار حتى الحدود الدولية في محاولة منها لتأمين الانسحاب الأحادي دون الاتفاق مع سوريا أو لبنان على أمل تحويل هذه القوة من قوات تابعة للأمم المتحدة إلى قوة متعددة الجنسية في وقت لاحق تكون لها السلطة بشكل غير مباشر[١].

الجدير بالذكر أن وزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي كان قد التقى أمين عام الأمم المتحدة في جنيف وعلى أثر اللقاء أعلن الأمين العام أنان أن وزير الخارجية الإسرائيلية أبلغه بنية إسرائيل بسحب جيشها من لبنان دفعة واحدة وذلك قبل نهاية شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٠[٢].

أثناء ذلك كشفت صحيفة السفير اللبنانية عن أسباب تسليم الرئيس اللبناني العماد إميل لحود رسالة شديدة اللهجة إلى مندوب الأمم المتحدة تيري رود لارسن والتي اعتبرت بمثابة رد اعتبار للسلطة اللبنانية، وتعود أسباب التوتر بين الطرفين إلى خلفية لقاء مساعد الأمين العام للأمم المتحدة برنار إميه مع سفير لبنان في الأمم المتحدة السفير سليم تدمري وذلك بعد لقاء إميه مع مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة وعلى الأثر طلب إميه من تدمري اللقاء يوم ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٠ وأعلمه أن الأمم المتحدة تتفهم التعقيدات الداخلية اللبنانية التي تحول دون نشر الجيش اللبناني في الجنوب في حال أخْلَت إسرائيل منطقة الشريط الحدود المحتل، ولكنه طالبه بموافقة الدولة اللبنانية الضمنية وغير العلنية على خطة الأمم المتحدة للتحرك بعد الانسحاب هذا وقد اعتبر لبنان أن الأمم المتحدة تحاول جره للتواطؤ ضد مصالحه لا بل التآمر على المصلحة الوطنية والمقاومة.

كما نقل السفير تدمري خطة الأمم المتحدة المكونة من عدة نقاط إلى الحكومة اللبنانية، كما يلي:

عزم إسرائيل على الانسحاب من كامل الأراضي اللبنانية ولن تبقي قواتها على أي شبر منها.

---

(١) صحيفة النهار ٥/ ٤/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٢٠.
(٢) صحيفة السفير ٥/ ٤/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٦٩.

إن الأمم المتحدة ستتحرك لملئ الفراغ وهي ستكون بحاجة لتعزيز قواتها على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية ولهذا فهي بحاجة لموافقة ضمنية لا خطية على هذا الطلب وإنها تعتبر عدم الرد اللبناني بمثابة موافقة على الطلب.

إن الأمم المتحدة تحترم التعقيدات الداخلية اللبنانية التي تحول دون انتشار الجيش اللبناني في الجنوب فلهذا تكتفي بالموافقة الشفهية لتعزيز قواتها علماً أن إسرائيل قادرة على تنفيذ الانسحاب خلال ساعات.

من أجل تعزيز القوات الدولية يمكن الاستعانة بفرنسا التي سبقت ووافقت على إرسال بعض من قواتها في حال الموافقة الإسرائيلية كما أن الأمم المتحدة ستتولى هذه المهمة إذا تبلغت بالموافقة اللبنانية.

تتعهد إسرائيل بتفكيك جيش لبنان الجنوبي وعدم إبقائه على أية بقعة لبنانية.

تريد الأمم المتحدة طمأنة إسرائيل أنه إذا أتمت انسحابها لن تستمر عمليات المقاومة على اختلاف فصائلها.

إن الأمم المتحدة عرضت هذه الخطة على الولايات المتحدة الأمريكية وأن المسؤولين الأمريكيين لم يبدوا معارضة بل اكتفوا بالصمت الإيجابي.

وتضيف السفير أن المسؤولين اللبنانيين تعاطوا مع هذا الطرح على أساس أنه من الأمم المتحدة وليس عرضا أمريكيا ولكنهم أصروا على أن تكون أفكار الأمم المتحدة خطية وليست شفهية ليتم التعاطي معها بجدية[١].

الجدير بالذكر أنه مع اقتراب موعد الانسحاب الإسرائيلي إستمرت سياسة الضغط المتبادل بين سوريا ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، فعمدت واشنطن إلى محاولة تحريك المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، فدعت باراك للقاء كلينتون في ١١ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ وعرفات في ٢٠ من الشهر نفسه، لكن واشنطن لم تتوقع أي خرق لعملية السلام خلال لقاء باراك كلينتون في ظل المزيد من التجاذبات السياسية بين الأطراف المختلفة وإصرار إسرائيل بفرض سيادتها على كامل بحيرة طبريا ونهر الأردن ولمسافة ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متر عن الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا متخطية الأمتار العشرة التي منحت لفلسطين عام ١٩٢٣ في المقابل لا زالت سوريا تصر على الحصول على

---

(١) صحيفة النهار ١٠/ ٤/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٢٤.

جزء من الشاطئ الشرقي للبحيرة، وأمام التعنت الإسرائيلي أصرت سوريا على فرض سيطرتها على المياه وطالبت بحقها في استخدام مياه البحيرة(١).

ارتفعت وتيرة التحديات بين لبنان وإسرائيل حين أعلنت إسرائيل أن الأمم المتحدة تقدمت بطلب لإرسال ممثلين عنها لترسيم الحدود مع لبنان فيما رفضت الحكومة اللبنانية أي حديث عن الموضوع وطالبت إسرائيل بالانسحاب حتى الحدود الدولية، فيما أكد رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور سليم الحص أن هناك خط حدود واحد وواضح مع فلسطين وهو ذاته خط عام ١٩٢٣ و ١٩٤٣ علماً أن مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني تملك كل الإحداثيات والمعلومات عن حدود لبنان الدولية وستقوم بعرضها عند الحاجة، فيما أعلن رئيس مجلس النواب الرئيس نبيه بري أن لبنان يرحب بالانسحاب الإسرائيلي ولكن يجب أن لا يحمل القرار ٤٢٥ ما لا يحمله من ضمانات لأمن إسرائيل وأن لا تحمّل الحكومة اللبنانية فوق طاقتها(٢).

خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية الرابعة لمجزرة قانا في لبنان، أبلغت إسرائيل عبر وزير خارجيتها ديفيد ليفي الأمين العام للأمم المتحدة رسميا عزمها الانسحاب من لبنان في رسالة خطية وجهها إلى الأمين العام، وفي ما يلي نصها:

«استكمالا للاتصالات الأخيرة أكتب لأخطركم بقرار حكومة إسرائيل سحب قواتها الموجودة في لبنان الذي سيستكمل بحلول تموز (يوليو) ٢٠٠٠ ونحن نعتزم تنفيذ الانسحاب بشكل يتفق اتفاقا كاملاً مع قراري مجلس الأمن رقم ٤٢٥ و٤٢٦ للعام ١٩٧٨ وتعتزم الحكومة الإسرائيلية التعاون تعاونا تاما مع الأمم المتحدة في تنفيذ قرارها، وستبذل الحكومة الإسرائيلية قصارى جهدها لمساعدة الأمم المتحدة والتعاون معها في إداء مهامها الأخرى كما وردت في القرارين الوارد ذكرهما بما في ذلك إعادة السلام والأمن الدوليين».

أرجو من فخامتكم قبول فائق تقديري(٣).

كما اصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية باراك تعليماته إلى القيادة الإسرائيلية ليكون الانسحاب الإسرائيلي المرتقب من لبنان إلى الحدود الدولية المتفق عليها عام ١٩٢٣،

(١) صحيفة السفير ١٠/ ٤/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٧٣.
(٢) صحيفة اللواء ١٣/ ٤/ ٢٠٠٠ العدد ٩٨٥٣.
(٣) صحيفة النهار ١٨/ ٤/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٣٠.

على أن يتم الانسحاب بعملية عسكرية متخصصة تأخذ بعين الاعتبار كافة الأمور والجوانب العسكرية، في حين كانت أعمال لجنة خبراء تباشر أعمالها في باريس لتحديد النقاط على أساس الخرائط الموضوعة عام ١٩٢٣، وقال المراسل العسكري الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي وبناء على هذه الخطة سيخلي كل موقع إسرائيلي ولو تخطى متراً واحدا داخل الأراضي اللبنانية(١).

الجدير ذكره أن مجلة الشراع اللبنانية نشرت مقابلة للدكتور أحمد بيضون(٢) ناشد خلالها الحكومة اللبنانية بأن تطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود لبنان الأساسية التي أقرتها سلطة الانتداب لدى إعلانها دولة لبنان الكبير في ١/ ٩/ ١٩٢٠ لا بالانسحاب إلى حدود العام ١٩٢٣ المعترف بها رسميا عام ١٩٣٤، وأعلن أن لبنان فقد منذ العام ١٩٢٣ حتى العام ٢٠٠٠ ما مقداره ٢٠٠٠كلم مربعا حيث عمدت إسرائيل إلى قضمها وضمها تباعا إلى فلسطين المحتلة. ومن أسباب المطالبة على الرغم من عدم القدرة على تغيير الأمر الواقع، قال يجب أن نرفع الأمر إلى محكمة العدل في لاهاي كما حصل بين مصر وإسرائيل بخصوص طابا حتى لا يبدو وكأننا تنازلنا عن حقنا لمصلحة إسرائيل، وإنما إسرائيل تعمل على فرض أمر واقع تحت قوة الترهيب والتهديد(٣).

تحت عنوان هل تقوض مزارع شبعا خطة الجلاء الإسرائيلي؟ ذكرت الصحف اللبنانية بأن السيد تيري لارسن سوف يصل إلى لبنان يوم ٥ أيار(مايو) ٢٠٠٠ لبحث موضوع الانسحاب الإسرائيلي وتنفيذ القرار ٤٢٥ وتخوفت المصادر اللبنانية من عدم إدراج منطقة مزارع شبعا ضمن الخطة المنوي انسحاب إسرائيل على أساسها، فإسرائيل تعتبرها منطقة سورية وتتبع القرار ٢٤٢ فيما لبنان يصر على لبنانيتها، امام هذا الواقع وصل خبير دولي من الأمم المتحدة متخصص بشؤون خرائط الحدود الدولية (ميكلاوس فينتر) للاجتماع بمسؤولين عن مديرية الأمن العام اللبنانية ووزارة الخارجية وضباط من الجيش اللبناني للتدقيق في خرائط يحملها وتابعة للأمم المتحدة وتعود للعام ١٩٢٣ ومطابقتها مع ما يملكه لبنان من خرائط ووثائق تعود للأعوام ١٩٢٣ و١٩٤٩.

(١) صحيفة السفير ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٨٥.
(٢) أستاذ تاريخ في الجامعة اللبنانية.
(٣) مجلة الشراع ١/ ٥/ ٢٠٠٠، العدد ٩٢٣.

في المقابل أكد إيهودا باراك للموفد الدولي التزام إسرائيل حدود العام ١٩٢٣ وأنه أعطى الأمر لقيادة الجيش بعدم البقاء في أي موقع داخل الأراضي اللبنانية وأنه ملتزم أيضاً وقف كل الطلعات الجوية والتحركات العسكرية في المياه الإقليمية والبر اللبناني(١).

استمرت إسرائيل في سباق مع الوقت بعملية سرقة التراب اللبناني إلى داخل فلسطين المحتلة على الرغم من التطمينات الدولية التي أغدقت على لبنان في الفترات السابقة خلال عمليات قرصنة مماثلة فما زالت إسرائيل تقوم بعملية سرقة تراب سهل مرجعيون ونقله إلى المستعمرات الإسرائيلية وطالب أصحاب العلاقة الحكومة اللبنانية بالتحرك لوقف هذه السرقات الإسرائيلية(٢).

في خلال هذه الفترة عقد اجتماع بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك وأمين عام الأمم المتحدة أنان وقد أبلغ شيراك أنان أن فرنسا تعترف بالحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل المرسومة عام ١٩٢٣، في المقابل طالب لارسن موفد أنان إلى المنطقة جميع الأطراف التقيد الكامل بقراري مجلس الأمن رقم ٤٢٥و ٤٢٦ مع ضرورة انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي اللبنانية كما اعتبر أن مهمة الأمم المتحدة ليست ترسيم الحدود لأنها شأن بين دولتين في إشارة إلى مشكلة مزارع شبعا وإنما دور الأمم المتحدة التأكد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي والقرارات الدولية(٣).

اثر وصوله إلى بيروت أعلن مبعوث الأمم المتحدة لارسن أنه منذ العام ١٩٧٨ والأمم المتحدة تحاول تنفيذ القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ بشكل واضح وكامل وهذا الانسحاب يجب أن تؤكده الأمم المتحدة، ثانيا يجب أن يسود السلام والأمن في المنطقة، ثالثا يجب إعادة بسط سلطة الحكومة اللبنانية على المنطقة المحتلة، كما أعلن أنه موفد لمناقشة كيفية تحقيق هذا الانسحاب. هذا وقد رحبت الأمم المتحدة برسالة إسرائيل التي أعربت فيها عن نيتها بالانسحاب من الجنوب اللبناني.

أكد رئيس المجلس النيابي اللبناني دولة الرئيس بري على أن مزارع شبعا حق لبناني لا يقبل التأويل والمناقشة. أما الرئيس الحص فقد أكد بدوره أن لارسن سيجد موقفا

(١) صحيفة السفير ٣/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٨٩.
(٢) صحيفة المستقبل ٣/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٢٧٧.
(٣) صحيفة الأنوار ٤/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ١٤٠٠١.

لبنانيا واضحا وواحدا يركز على أن لبنان لن يتخلى عن أي شبر من أراضيه بما في ذلك مزارع شبعا(١).

نقل تيري لارسن رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة أنان إلى رئيسي الجمهورية إميل لحود والحكومة سليم الحص تناولت عدة نقاط حول مسألة الانسحاب الإسرائيلي المرتقب من لبنان، وذلك في محاولة للالتفاف على قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، ومن هذه النقاط:

- طلب الأمم المتحدة إنشاء لجنة ثلاثية لبنانية - إسرائيلية - دولية لتكون بديلا عن لجنة الهدنة.
- موافقة لبنان على زيادة عديد الطوارئ، مع تحويل المنطقة التي ستحرر إلى منطقة عمليات خاصة بالقوات الدولية والشرعية اللبنانية وذلك قبل التأكد من الانسحاب الإسرائيلي.

٤ - ٥ نقاط تتعلق بالضمانات الخاصة بالعملاء الإسرائيليين وقبول لبنان وجود مراقبين دوليين في المنطقة المحررة كذلك التزام لبنان سلامة القوات الدولية.

٦ - تريد الأمم المتحدة من لبنان إثبات لبنانية مزارع شبعا.

كذلك نقل لارسن تفاجؤ الجانب الإسرائيلي لطلب لبنان إخلاء منطقة مزارع شبعا ضمن تنفيذ القرار ٤٢٥ وقال أن القرار الأخير حول مزارع شبعا يعود لمجلس الأمن(٢).

في الجلسة الثانية التي عقدت مساء يوم ٤/ ٥/ ٢٠٠٠ ردت الحكومة اللبنانية على طروحات لارسن من خلال نقاط متعددة، منها:

التأكيد على لبنانية مزارع شبعا وإن عدم انسحاب إسرائيل منها يعني عدم التنفيذ الكامل للقرار ٤٢٥.

النقاط ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - تتمحور حول رفض لبناني لتدخل دولي بخصوص العملاء ورفض فكرة وجود مراقبين دوليين لأن ذلك يعّد تشكيكا في مصداقية الدولة اللبنانية، كما أكد لبنان على أن أي زيادة لعديد الطوارئ يتم التطرق إلى

(١) صحيفة المستقبل ٤/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٢٧٨.
(٢) صحيفة السفير ٥/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٩١.

موضوعه بعد الانسحاب كما أكد أن وضع القوات الدولية سيكون أفضل بعد الانسحاب الكامل والتحرير لأنها لن تكون بين نارين كما أن لبنان يحتفظ بحقه في اختيار الدول التي ستشارك في عديد القوات الدولية وطالب إسرائيل الإفراج عن المعتقلين والسجناء لدى إسرائيل وعملائها.

٩ - أكد لبنان على حتمية تلازم المسارين اللبناني - السوري لضمان تسوية عادلة وشاملة في المنطقة وذلك وفقا لشرعية مدريد وقرارات الأمم المتحدة.

بعد لقائه رئيس مجلس النواب الرئيس نبيه بري، جدد الرئيس بري للارسن التأكيد على الحق اللبناني في مزارع شبعا كما أكد دعمه موقف الحكومة اللبنانية في المطالبة المشروعة للانسحاب الإسرائيلي من منطقة مزارع شبعا[١].

لم تحسم المشكلة العالقة بين لارسن والحكومة اللبنانية حول مزارع شبعا بعد اللقاء الثالث للمداولة بموضوع مزارع شبعا، فيما أعلن لارسن عن استعداده لمتابعة هذا الموضوع. في المقابل قام خبراء دوليون بمراجعة محاضر الأمم المتحدة وأعربوا عن أسفهم لعدم وجود أي شكوى لبنانية لدى مجلس الأمن ضد إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ وتتعلق بقيام إسرائيل باحتلال مزارع شبعا، كما تحدث لارسن عن الحدود من خلال نقطتين:

إن دوره ليس تحديد أو ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل، وإنما التثبت من الانسحاب الإسرائيلي حتى حدود العام ١٩٢٣ وما أدخل عليها من تعديلات عام ١٩٤٩ والتي أصبحت تشكل الحدود الدولية المعترف بها.

عمل الأمم المتحدة على التأكد من الاعتراض اللبناني حول وجود أراض لبنانية محتلة لا تقع ضمن نطاق اليونيفيل وتعتبرها الحكومة اللبنانية أراض لبنانية ونحن نولي هذا الموضوع الاهتمام الكامل فلهذا لا بد من إجراء جولات ميدانية لإظهار الحدود بين لبنان وإسرائيل وذلك للتأكد من خط الحدود الصحيح لتأكيد مدى صحة الانسحاب العسكري الإسرائيلي واكتماله بما يتناسب والقوانين الدولية[٢].

بدأت مرحلة جديدة من الصراع قبل الانسحاب الإسرائيلي المرتقب حيث تحول منحى الصراع من عسكري إلى قانوني يعتمد على الخرائط والوثائق خاصة بعد إفراج

(١) صحيفة النهار ٥/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٤٢.
(٢) صحيفة السفير ٦/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٩٢.

الخارجية الفرنسية عن خرائط الحدود اللبنانية - السورية - الفلسطينية التي تم الاتفاق عليها عام ١٩٢٣ واستحضار تاريخ الانتداب الفرنسي والبريطاني على المشرق العربي وفقا لاتفاقية سايكس - بيكو وحاولت إسرائيل القيام بمناورات سياسية للالتفاف على الحقائق لطمسها وتشويهها خدمة لمشاريعها التوسعية على الحدود الشمالية[١].

إزاء هذه الأحداث قام رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور سليم الحص بإرسال مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان حول حقوق لبنان في مزارع شبعا وأعتبر أن أي انسحاب إسرائيلي لا يشمل المزارع فهو ناقص ومن خلال هذه المطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥ إسرائيل مطالبة بالانسحاب الكامل وإلا اعتبر انسحابها إعادة انتشار.

كما أرفق مع الرسالة العديد من الوثائق التي تؤكد لبنانية مزارع شبعا (الملحق) كما ضمنها قرار مجلس الوزراء المتخذ في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨ حول الخلاف القائم بين الحكومة اللبنانية وإدارة الوقف الإسلامي في شبعا وأكد أن هذه المزارع ليست موضع نزاع سوري - لبناني ولا يعود لأي سلطة أو مرجعية النظر فيها[٢].

فيما استمرت مشكلة شبعا في التصاعد وكانت عرضة للتأويل من مختلف أطراف النزاع على الرغم من اعتراف الجميع بأنها تقع إلى الشمال الغربي من خط بوليه - نيو كامب وخارج حدود فلسطين لعام ١٩٢٣ مع تأكيد باراك أنها ليست أراض إسرائيلية وإنما أراض سورية، وهكذا خلال مفاوضات لارسن مع المسؤولين اللبنانيين لم يكن مطلوب منهم إثبات أنها ليست إسرائيلية وإنما ليست سورية بل لبنانية مما استدعى تحركا لبنانيا مكثفا على مختلف الاتجاهات السياسية الدولية والإقليمية للضغط على إسرائيل لشمل المزارع ضمن الانسحاب على أساس أنها لبنانية[٣].

عاد رئيس الحكومة اللبنانية ووجه رسالة أخرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة ضمنها وثيقتين جديدتين تثبتان لبنانية مزارع شبعا وطالب إلحاق هذه الرسالة إلى الرسالة السابقة المؤرخة بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٠، وتناولت الوثيقتان محضري اجتماع اللجان الحدودية اللبنانية - السورية الأولى رقم ٣ تاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٦٤ والثانية رقم ٣ تاريخ ٢١/ ٢/ ١٩٦٧ «وهما تؤكدان أن حدود البلدين هي حدود المسح العقاري بينهما

(١) صحيفة الديار ١٠/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٤١٧٥.
(٢) صحيفة السفير ١٣/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٩٧.
(٣) مجلة المسيرة ١٥/ ٥/ ٢٠٠٠.

مما يثبت أن حدود الأملاك العقارية التابعة للقرى والممسوحة من الحكومة اللبنانية هي الحدود الدولية بين لبنان وسوريا»[1].

اعتبرت سوريا وهي الطرف الثالث المعني بمشكلة مزارع شبعا أن المزارع لبنانية في محاولة بعدم الوقوع في الفخ الإسرائيلي الهادف لإيجاد شرخ في العلاقات بين لبنان وسوريا فعلى الرغم من محاولات إيهودا باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية الإيحاء بأن مزارع شبعا سورية واحتلت عام ١٩٦٧ فقد أبلغت سوريا تيري لارسن بما لا يقبل الشك بأن مزارع شبعا لبنانية وقامت بتسليمه وثائق اجتماعات اللجنة الحدودية السورية - اللبنانية، وطالبته بالانسحاب الكامل وغير المشروط من كامل الأراضي العربية المحتلة[2].

في المقابل وبعد تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي الذي ادعى فيها أن لبنان لم يتقدم بأية خريطة تبيّن وتثبت لبنانية مزارع شبعا، كشف رئيس المجلس النيابي اللبناني الرئيس نبيه بري عن خريطة كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أصدرتها عام ١٩٧٦ وتظهر فيها مزارع شبعا داخل الأراضي اللبنانية ومشيرا إلى أن الخريطة تحمل ختم قسم الخرائط في وزارة الدفاع الأمريكية[3].

عاد النقاش للاحتدام مجدداً بين لبنان وإسرائيل بسبب مزارع شبعا بعد أن رفض وزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي الاعتراف بلبنانية مزارع شبعا وادعى بأن لبنان لم يثبت ملكيته لها، فيما أكدت الحكومة اللبنانية أن هذه المزارع كانت إسرائيل قد بدأت باحتلالها عام ١٩٦٧ وكانت تحت السيادة الفعلية اللبنانية (قضائيا وضريبيا وأمنيا وسكانيا...) رغم وجود قوات سورية عليها إلا أن ذلك لا يلغي بأي حال سيادة لبنان على هذه المنطقة، وفي كل الأحوال أكدت الحكومة اللبنانية أن لا دخل لإسرائيل بقضية شبعا ومزارعها طالما أنها مسألة لبنانية سورية مشتركة وفي حال حدوث أي مشاكل بينهما فإن هذه المشاكل تحل في إطار المفاوضات بينهما ودعت إسرائيل للخروج من لبنان بما في ذلك مزارع شبعا[4].

(١) صحيفة السفير ١٦/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٨٥٩٩.
(٢) صحيفة الديار ١٧/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٤١٨٢.
(٣) صحيفة النهار ١٨/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٥٢.
(٤) صحيفة السفير ١٩/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٨٦٠٢.

٣ - الانسحاب الإسرائيلي من لبنان أيار (مايو) ٢٠٠٠

اعتبارا من ٢١ أيار (مايو) ٢٠٠٠ بدأت إسرائيل عملية الانسحاب من جنوب لبنان وبقاعه الغربي دون الاتفاق مع الحكومتين اللبنانية والسورية[1]، هذا وقد أكد الرئيس الأسد في اتصال هاتفي مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك دعم دمشق للبنان ومطالبه العادلة، كما أعلم سفير سوريا في الأمم المتحدة موفد الأمين العام للأمم المتحدة لارسن «أن سوريا مستعدة لإرسال كتاب خطي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تؤكد على أن مزارع شبعا لبنانية وليست سورية»[2].

إلى ذلك عمدت إسرائيل بعد إكتمال التحرير في ٢٤ أيار (مايو) ٢٠٠٠ إلى نسف أحد مواقعها الحصينة على قمة جبل الروس في منطقة جبل الشيخ بعد إجراء عمليات مسح قبل أسبوعين واكتشفت بما لا يقبل الجدل أن الموقع يقع خارج الأراضي التي تدعي أنها جزء منها مما دفع بباراك إلى إصدار تعليماته إلى جنوده بإجراء عملية مسح للحدود وترسيمها كي تكون إسرائيل مستعدة فيما لو طلبت منها الأمم المتحدة الانسحاب، أما عضو الكنيست جدعون عزرا فقال «أن شبعا كانت مع سوريا وهي جزء من الجولان وليس هناك حل لقضية الجولان أما إذا تبين أن هناك أجزاء منها تابع للبنان فسوف نعيده»[3] (انظر الخريطة رقم ٤٤).

استمرت إسرائيل بعملية سرقة التراب اللبناني من جنوب سهل مرجعيون لبناء السياج والساتر الحدوديين، كما عمدت إلى إخلاء المنطقة الفاصلة بين الوزاني والمطلة وعمد الجنود الإسرائيليون إلى وضع سياج حدودي فيما تراجع الإسرائيليون من قرب بوابة الحمامص باتجاه المطلة[4].

من جهة ثانية أعلن لارسن عن تنفيذ إسرائيل قرار مجلس الأمن فيما عمد إلى تحوير خطاب وزير الخارجية السوري بعد لقائه به في دمشق حيث قال أن سوريا توافق حتما على تقرير الأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢١/ ٥/ ٢٠٠٠ والذي يحدد خط الانسحاب الإسرائيلي وأضاف أن خط الانسحاب لا يشمل كما تعرفون مزارع شبعا، على الأثر أصدر الوزير الشرع توضيحاً أعلن فيه أنه أبلغ لارسن أن مزارع شبعا يجب أن لا تبقى

(١) الصحف اللبنانية كافة.
(٢) صحيفة نداء الوطن ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٠.
(٣) صحيفة المستقبل ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٣٠٣.
(٤) صحيفة النهار ٣١/ ٥/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٦٣.

تحت الاحتلال فهي إما تعود إلى لبنان كما سبق وأعلمت سوريا الأمم المتحدة أو تنسحب منها تنفيذا للقرار ٢٤٢ الذي يطالبها بالانسحاب من الجولان وكافة الأراضي العربية المحتلة من دون تأخير، ودمشق تدعم كل ما يطالب به لبنان حول لبنانية مزارع شبعا[(١)].

في المقابل عمدت إسرائيل إلى تسليم الأمم المتحدة بعض الخرائط التي تظهر حقول الألغام الموجودة على الأراضي اللبنانية المحررة، فيما استمرت في عملية سرقة تربة سهل الخيام كما احتفظت ببعض المواقع التي استحدثتها على الأراضي اللبنانية قرب الوزاني لضمان استمرار سرقة مياه الوزاني حيث ما زالت أربع قساطل تنطلق من منطقة النبع نحو قرية الغجر ومنها نحو شمال فلسطين[(٢)]، فيما تناقلت وسائل الإعلام تقاريرا عن وضع قرية الغجر عند مثلث الحدود اللبنانية - السورية - الفلسطينية حيث يعمل عسكريون إسرائيليون بالتعاون مع القوات الدولية على إعادة ترسيم الحدود بعد بروز احتمال تقسيمها إلى شطرين إذ يحتمل أن تمر الحدود الدولية لعام ١٩٢٣ في منتصفها، وكانت إسرائيل قد احتلت قرية الغجر عام ١٩٦٧ وكان سكانها من السوريين لدى احتلالها وقد أبدى السكان دهشتهم من ذهاب نصف القرية إلى لبنان وليس إلى سوريا، فيما أعلنت الأمم المتحدة أنها تعمل بالتنسيق مع المسؤولين السوريين واللبنانيين لتحديد ما إذا كانت الحدود تمر في هذه القرية[(٣)].

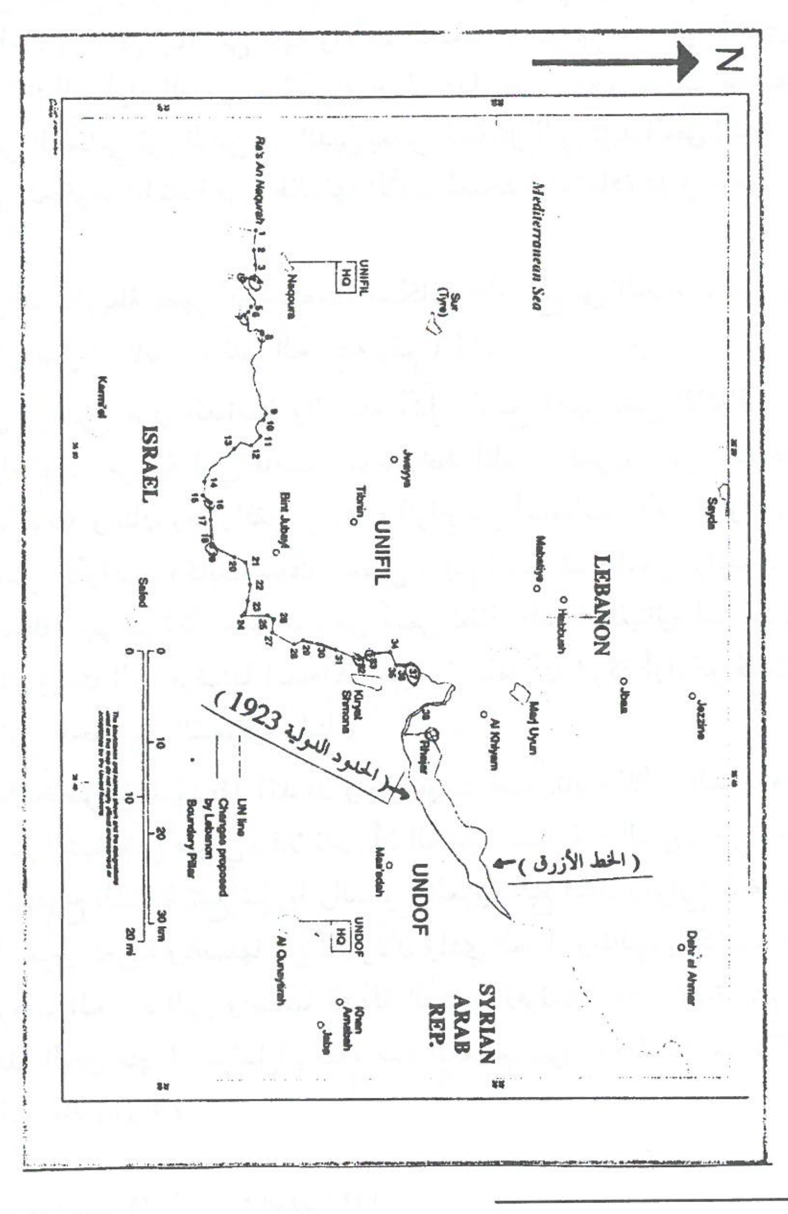
واصلت وسائل الإعلام نقل أخبار الانسحاب وتبعاته في ظل تحفظ الأمم المتحدة على إعلان اكتمال الانسحاب الإسرائيلي، فقد طالبت الأمم المتحدة إعادة موقع تسيبورين العسكري إلى الوراء علماً أن هذا الموقع قد تم نقله سابقاً نحو الخلف ولكن الأمم المتحدة أصرت على أنه لا زال على الأراضي اللبنانية ونقلت هذه الوسائل الإعلامية عن صحيفة معاريف الإسرائيلية أن باراك أعطى تعليماته لنقل الموقع.

في ظل هذه الأوضاع طالب سكان قرية الغجر عدم تقسيم قريتهم وإبقائها تحت السلطة الإسرائيلية فيما تحفظت إسرائيل على الانسحاب منها بحجة أن سكان القرية يحملون الجنسية الإسرائيلية، كما نقلت صحيفة السفير اللبنانية أن الحكومة اللبنانية لم تطلب في الأساس تقسيم القرية وإنما الطلب تبلغته إسرائيل من الأمم المتحدة وتجري

(١) صحيفة الديار ١/٦/٢٠٠٠ العدد ٤١٩٧.
(٢) صحيفة السفير ١/٦/٢٠٠٠ العدد ٨٦١٣.
(٣) صحيفة اللواء ٢/٦/٢٠٠٠.

خريطة رقم ٤٤

خريطة مقارنة بين مشروع الأمم المتحدة لخط الانسحاب (الخط الأزرق) وبين المطلب اللبناني (خط الحدود الدولية ١٩٢٣)[(١)].



(١) د. أمين حطيط: صراع على لبنان بين الحدود والخط الأزرق، ص ٤٥٥.

دراسة اقتراح بعدم تقسيم القرية بشرط تحديد موقع الحدود وإبقاء السيطرة الإسرائيلية عليها لحين حل مشكلة الجولان[١].

٣-١ - مرحلة التحقق من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان

تواصل الصراع والنزاع حول إتمام الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وما يرافق ذلك من أخذ ورد بين لبنان من جهة والأمم المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى وكانت الصحف تستطلع أراء القيمين والخبراء حول هذا الموضوع، فنقلت صحيفة النهار اللبنانية عن المحامي نور الدين نور الدين بعض الحقائق التي تؤيد الحق اللبناني وتدعم وجهة نظر الحكومة اللبنانية في مطالباتها الأمم المتحدة باستعادة كامل الحق اللبناني، ومنها:

١ - عرضه لخريطة تظهر أن مستعمرة مسكاف عام تقع في الجزء الأكبر منها على الأراضي اللبنانية. (انظر الخريطة رقم ٤٦).

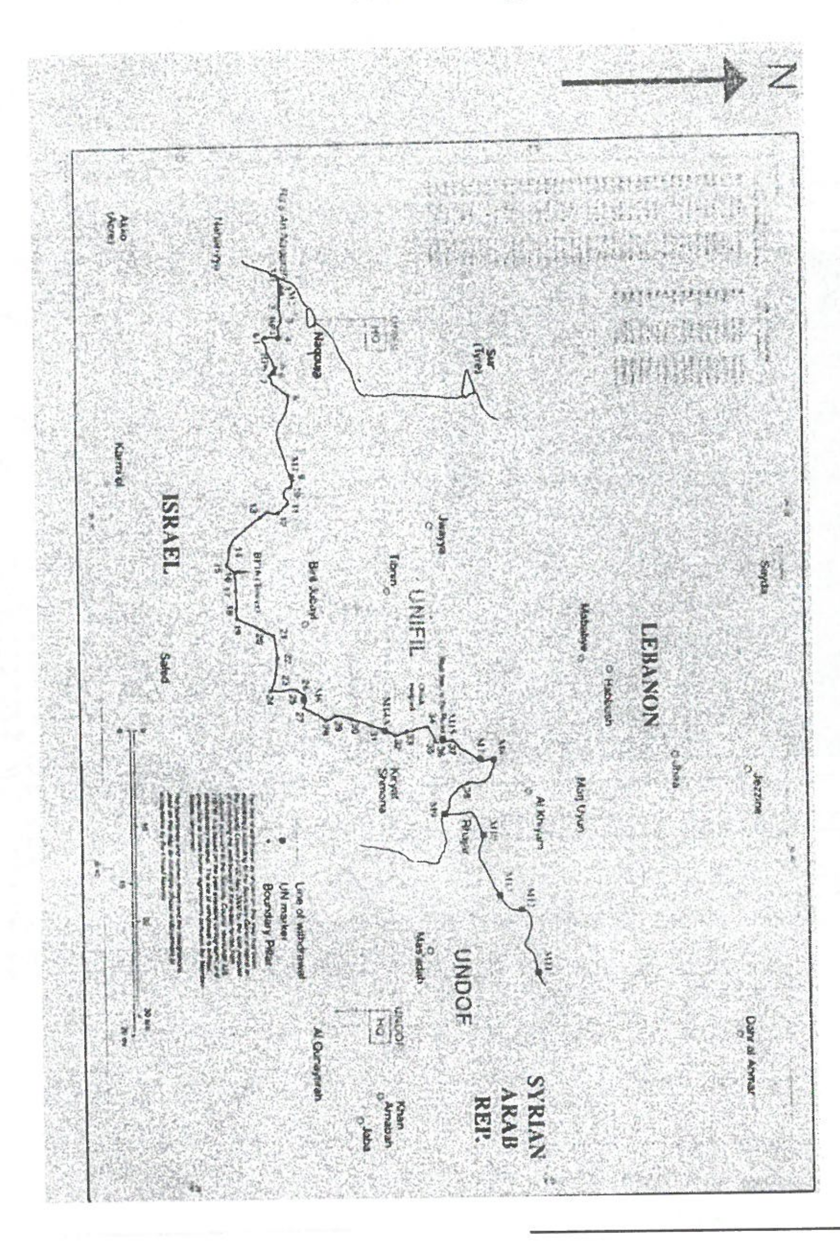
٢ - في موضوع قرى العباسية والنخيلة وآبل القمح أظهر نص الاتفاق بين شركة أرامكو الأمريكية التي قامت بتمديد خط أنابيب البترول بين المملكة العربية السعودية ولبنان وما رافقه من نشوء لنزاع بين أصحاب الأملاك والشركة حول بعض الأراضي وكانت سلطة الفصل بينهم المحاكم اللبنانية وتحديدا في هذه المنطقة ولو لم تكن هذه المناطق ضمن نطاق الدولة اللبنانية لما قبلت الشركة بالتسويات التي فرضتها المحاكم اللبنانية علماً أن شركة أرامكو قامت بتصوير كامل الخط بين السعودية ولبنان.

٣ - أما بخصوص شبعا فقد أكد أن وجود قوات فصل تابعة للأمم المتحدة على قمم جبل الشيخ شئ طبيعي، فلا ننس أن الحدود اللبنانية - السورية هي أعلى القمم فالسفوح الشرقية تتبع سوريا والسفوح الغربية تتبع لبنان ومزارع شبعا تقع ضمن السفوح الغربية ويفصلها عن الجولان وادي العسل وطالب بالكشف على معالم ترسيم الحدود التي وضعتها الدولة المنتدبة (فرنسا) خلال فترة انتدابها لتأكيد هذا الحق متهما إسرائيل بإخفاء هذه المعالم لتبرير احتلالها للمنطقة[٢] (انظر الخريطة رقم ٤٥).

(١) صحيفة السفير ٩/٦/٢٠٠٠ العدد ٨٦٢٠.
(٢) صحيفة النهار ١٠/٦/٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٧٢.

خريطة رقم ٤٥

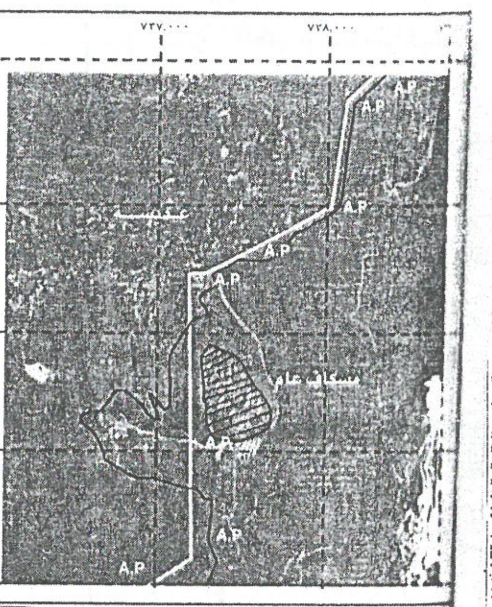
خريطة اعتبرت أساساً لأعمال التحقق وفيها أحداثيات النقاط على الخط الأزرق[١].



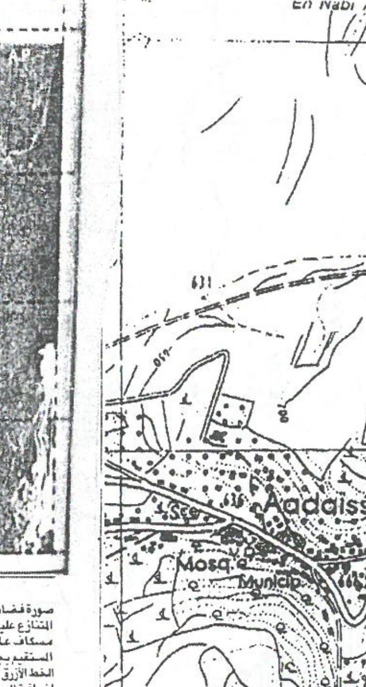
(١) د. أمين حطيط: صراع على لبنان بين الحدود والخط الأزرق، ص ٤٦٢.

خريطة رقم ٤٦

خريطة تظهر مستعمرة مسكاف عام داخل الأراضي اللبنانية(١).



صورة فضائية، ملتقطة بواسطة القمر الصناعي الروسي، اعدتها جهات دولية حول الحدود المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، في النقطة الفاصلة بين بلدة العديسة اللبنانية ومستعمرة مسكاف عام الإسرائيلية. والخط المتعرج، هو خط الحدود الدولية للعام ١٩٢٣، بينما الخط المستقيم يجري إعادة توزيع للأراضي، وفق اقتراح إسرائيل بإجراء مبادلة بين الطرفين. ويحفظ الخط الأزرق (المستقيم) نحو ثلاثين منزلاً في حي داخل المستعمرة، مشيدة فوق أراض لبنانية، إضافة الى حقول ومزارع، فيما يوجد بضعة منازل على الجانب اللبناني. وقد رفض لبنان المقايضة، وطالب باسترداد أرضه فقط.



(١) صحيفة النهار ٢٠٠٠/٦/١٠، العدد ٢٠٦٧٢. صحيفة السفير ٢٠٠٠/٧/١٥، العدد ٨٦٥٢.

عاود الفريق اللبناني المولج بمهمة الكشف الميداني على إتمام الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جنوب لبنان والذي بدأ مهامه في الثامن من حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ وأوقف أعماله بسبب وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، وقالت مصادر لبنانية أن الفريق قد كشف على العديد من المناطق ولم يبقى سوى ٦٠ كلم لإنهاء عملية الكشف وفي حال تأكد لبنان من صحة الانسحاب يعلن رسميا موقفه النهائي علماً أن هذا الانسحاب والكشف لا يشملان منطقة مزارع شبعا التي ما زال الخلاف حولها(١)، وفي هذا الإطار واصلت اللجنة العمل من حيث توقفت قرب بلدة ميس الجبل واتجهت شرقاً باتجاه حولا والعديسة وكفركلا ومحيط مستعمرة المطلة وتمكن الفريق اللبناني بحضور الفريق الدولي من تسجيل خروقات إسرائيلية صغيرة وكبيرة داخل الأراضي اللبنانية ومثال على ذلك سيطرتها على قطعة أرض بطول ٢٠ متر وعرض ٤٠ متر وأقامت عليها إسرائيل طرق معبدة ومركز مراقبة، فيما أشار العميد أمين حطيط رئيس الوفد اللبناني أنه لا زال هناك مسافة ٥٥كلم لإنهاء العمل، وأكد أن الخروقات الإسرائيلية تتركز على المرتفعات(٢).

أما في هونين [قرية من القرى السبع نصفها مع لبنان ونصفها الآخر مع إسرائيل بحسب اتفاق عام ١٩٢٣] فقد تراجعت القوات الإسرائيلية مسافة ٥٠٠ - ١٠٠٠ م بطول ٢ كلم وعملت وحداتها الهندسية على إقامة سياج جديد في الجهة المقابلة للوادي، أما بالنسبة لمزارع شبعا فقد أشارت مصادر عسكرية أن الطائرات العسكرية الإسرائيلية نفذت عمليات مسح جوي لمنطقة مزارع شبعا بموازرة عمليات مسح أرضي من منطقة العباسية غرباً حتى مرصد جبل الشيخ شرقا(٣).

في مواجهة الضغوط الدولية الممارسة ضد لبنان للاعتراف بإتمام الانسحاب الإسرائيلي من أراضيه وفي رده على اتهام لبنان تأخير أعمال التثبت من عملية الانتهاء أعلن الرئيس الحص أن لبنان يقوم بعمله دون تأخير وأكد أن الفريق الدولي واجه مضايقات عديدة من إسرائيل كما أن الأمم المتحدة تتعامل بإيجابية مع ملاحظات لبنان

(١) صحيفة النهار ٢٠٠٠/٦/١٤ العدد ٢٠٦٧٦.
(٢) صحيفة الحياة ٢٠٠٠/٦/١٥.
(٣) صحيفة المستقبل ٢٠٠٠/٦/١٥ العدد ٣١٩.

حول الخروقات، في المقابل فقد تم ربط جولة الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة بعملية التثبت من الانسحاب خاصة وأن أنان يهدف من جولته تأكيد استمرار الحصول على دعم دول المنطقة للحفاظ على السلام في المنطقة بما في ذلك جنوب لبنان[(١)].

عاد وصرح مسؤولون في الأمم المتحدة أن القوات الدولية قد تحققت من انسحاب إسرائيل من لبنان في تعارض مع تصريحات رئيس الفريق اللبناني للكشف على إتمام الانسحاب الذي أصر على وجود خروقات إسرائيلية تحول دون قبول لبنان بالإعلان الدولي وأصر على إنهاء كامل الخروقات خاصة بعد أن استعاد لبنان حوالي ٤٤٠٠ دونما فيما أخلت القوات الإسرائيلية بلدة العباسية المدمرة والمحتلة منذ ٣٣ عاما كما تحفّظ حطيط على بقاء إسرائيل في احتلالها ما يقارب ٤٠٠٠ م مربع في هذه المنطقة. أما بخصوص قرية الغجر أكد العميد حطيط أن لبنان أثبت حقه في ثلاثة أخماس القرية على الخرائط وذلك بالتوافق مع الوفد الدولي، وفي سؤال حول تقسيم القرية بين لبنان وإسرائيل اعتبر حطيط أن الإجابة على هذا الموضوع هي من اختصاص القيادة السياسية وأن عمله هو تثبيت حق لبنان على الأرض، فيما أكمل جولته على منطقة كفرشوبا حيث سجل خرقا إسرائيليا في مركز رويسة العلم ومركز داليا كما جال بواسطة مروحية فوق مرصد جبل الشيخ لتحديد نقطة الخرق تجاه الأراضي اللبنانية [أراضي لبنانية - سورية مشتركة][(٢)].

صادق مجلس الأمن بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ وبعد تهديد الأمين العام للأمم المتحدة بإلغاء زيارته إلى لبنان على تأكيد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بناء لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ وفور إعلان النبأ أعلن رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور الحص «أن أي بيان أو قرار يصدر عن مجلس الأمن سيكون في نظرنا غير دقيق ما دامت هناك أراض لبنانية لا تزال تحت السيطرة الإسرائيلية...»[(٣)].

تلبية لدعوة الأمم المتحدة للكشف على إزالة الخروقات الإسرائيلية قام الوفد اللبناني بجولة على منطقة العباسية ومنها نحو يارين حيث تبيّن أن إسرائيل أزالت خرقين أحدهما في العباسية والآخر قرب يارين بينما لا زالت إسرائيل تبقي الوضع على ما هو

(١) صحيفة السفير ١٥/٦/٢٠٠٠ العدد ٨٦٢٦.
(٢) صحيفة السفير ١٧/٦/٢٠٠٠ العدد ٨٦٢٨.
(٣) صحيفة النهار ١٩/٦/٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٨٠.

عليه بين يارين والمطلة، كما تبيّن أن إسرائيل عمدت إلى إضافة أربع خروقات جديدة لم تكن موجودة في السابق وذلك خلال اليومين الماضيين، وهم:

١ - مركز عسكري جديد داخل الأراضي اللبنانية بعمق ١٥٠ م قرب يارين ما بين النقطتين BP18 & BP19.

٢ - مركز عسكري جديد بعمق ٥٠ م داخل الأراضي اللبنانية جنوب بليدا قرب النقطة BP24.

٣ - استحداث طريق جديدة بطول ٣٠٠م داخل الأراضي اللبنانية شمال شرق المطلة.

٤ - استحداث مركز عسكري في منطقة المطلة قرب النقطة ٣٨ بعمق ١٢٠ م داخل الأراضي اللبنانية مع وجود آليات عسكرية إسرائيلية.

وقد سجل الوفد الدولي هذه الخروقات وأقرّ بوجودها[(١)].

رفض أهالي العباسية الاعتراف بالترسيم الحدودي واعتبروا أن الدولة استعادت فقط ٥% من مساحة البلدة كما أن إسرائيل انسحبت بطول ٥٠م فقط عن البوابة السابقة وأكدوا بأن لديهم أوراقا ثبوتية تؤكد لبنانية البلدة كما أن المختار لا يزال موجودا معتبرين ذلك دليل إثبات، أما مصادر الوفد اللبناني تؤكد أن حق لبنان من مساحة العباسية هو ٦٣٠٠ دونما وقد استعادته الحكومة اللبنانية أما باقي المساحة فهو تابع للحكومة السورية وبذلك يكون لبنان قد استعاد حقوقه كاملة في هذه المنطقة[(٢)].

في إطار الكشف المستمر على الخروقات الإسرائيلية والتعدي على خط لارسن قامت لجنة ترسيم الحدود اللبنانية - الدولية بجولة ميدانية للكشف على سير العمل لإزالة الخروقات الإسرائيلية وذلك انطلاقا من محور كفر شوبا حتى مسكاف عام، ففي منطقة المجيدية تبيّن أن انتشار الجيش الإسرائيلي يتوافق وخط لارسن أما في منطقة جبل السدانة تبين أن هناك طريق بطول ٥كلم بين الجهة الغربية حتى الجهة الشرقية للجبل تتداخل بالأراضي اللبنانية بما يتراوح بين ٦٠و١٥٠ م وهذا خرق لخط لارسن وقد قبله الوفد الدولي، أما في موقع السماقة فتبيّن أن الموقع يتداخل مع الأراضي

(١) صحيفة النهار ١٩/٦/٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٨٠.
(٢) صحيفة اللواء ٢١/٦/٢٠٠٠، العدد ٩٩٢٠.

اللبنانية بحوالي ٤٠ م وأعلن العميد حطيط أن هذا الموقع كان قد كشف عليه الأسبوع الماضي وتم إبلاغ إسرائيل عبر اللجنة الدولية عن هذا الخرق إلا أن إسرائيل لم تعمل على إزالته، أما في موقع رويسة العلم فتبين أن هذا الموقع يتداخل مع الأراضي اللبنانية بطول ٢٠٠م وعمق ١٠٠م وقد سجل الوفد الدولي هذا الخرق، أما في موقع حلتا الذي ادعت إسرائيل انسحابها منه منذ فترة فتبيّن أن هناك معدات داخل الموقع ونظرا لصعوبة الوصول إلى الموقع طلب العميد حطيط التحليق فوقه بواسطة طوافة دولية للتأكد من هذه المعدات، وفي النهاية توجه الوفد الدولي نحو مسكاف عام القريبة من قرية عديسة فتبيّن أن إسرائيل لم تنفذ تعليمات الأمم المتحدة التي أعطيت لها حول مراكز تواجدها. وفي أعقاب الجولة أعلن العميد حطيط «نحن هنا لنتأكد من انسحاب الجيش الإسرائيلي وانتهاء الخروقات على خط لارسن، والحدود الدولية ليست موضوع جدل أو نقاش»[١].

في هذه الأثناء أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنان بعد لقائه الفريق بشار الأسد عن أمله في أن يتلقى تقريراً عن إزالة الخروقات لدى وصوله إلى أوروبا وقال أنه أعطى توجيهاته للقوات الدولية لإصدار تقارير أسبوعية عن انتهاكات إسرائيل في المستقبل، فيما استمرت أعمال التثبت من إزالة الخروقات على الأرض فيما سجل أول اعتراض خطي إسرائيلي على بعض المطالب اللبنانية الميدانية[٢]، وكان الفريق الأسد قد أكد للأمين العام للأمم المتحدة مجدداً وقوف سوريا إلى جانب المطالب اللبنانية المحقة كافة وتمنى أن يكون تنفيذ القرار ٤٢٥ مدخلا لتنفيذ باقي قرارات مجلس الأمن الدولي، كما أعلنت سوريا على لسان وزير خارجيتها الشرع استعدادها لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل في أي وقت شرط موافقة إسرائيل على إعادة جميع الأراضي المحتلة حتى حدود عام ١٩٦٧ أما أنان فقال: «توجد مؤسسات قوية في سوريا ونقل السلطة يجري بسلاسة في البلاد [انتقال السلطة بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد] وليست هناك ضرورة لتعليق عملية السلام إذا كانت هناك مقترحات جادة. . . أعتقد أن عملية السلام في المنطقة تمر بمرحلة حساسة»[٣].

(١) صحيفة السفير ٢٢/٦/٢٠٠٠ العدد ٨٦٣٢.
(٢) صحيفة اللواء ٢٤/٦/٢٠٠٠، العدد ٩٩٢٢.
(٣) صحيفة السفير ٢٤/٦/٢٠٠٠ العدد ٨٦٣٤.

في مقابل ذلك صرح باراك عن استعداد إسرائيل لاستئناف المفاوضات مؤكدا عدم وجود أي تغيير في موقف إسرائيل حيال موضوع بحيرة طبريا كما أصّر على إبقاء سيادة إسرائيل على كامل البحيرة بما في ذلك الضفة الشمالية الشرقية[١].

أما وزير الإعلام السوري فقد دعا إسرائيل إلى الالتزام بقرارات الشرعية الدولية والرأي العام العالمي بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ومن ثم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة[٢].

استمرت مشكلة الخروقات الإسرائيلية للأراضي اللبنانية بعدما اعترفت الأمم المتحدة بوجود تسعة خروقات من أصل أربعة عشر خرقا وذلك بحسب المصادر الدولية بينما اعتبر لبنان أن عدد الخروقات يبلغ سبعة عشر منها حقول ألغام وطرق تربط مواقع ببعضها البعض مما أثار غضب الأمين العام للأمم المتحدة الذي بات مدركا أن عدم إزالة الخروقات سوف يصعّب إلزام لبنان بالقبول بطلب نشر قوات دولية إضافية، علماً أن أكبر الخروقات كان التلاعب بخط الحدود الدولي قرب مستعمرة مسكاف عام مما أبقى جزء من الأراضي اللبنانية تحت السيطرة الإسرائيلية وعليها منشاءات مدنية سكنية إضافة إلى مساحات أخرى زراعية، في حين حاولت إسرائيل إجراء مبادلة لهذه المنطقة مقابل إعطاء لبنان مساحات أخرى بدلا منها قرب العديسة فيما رفض لبنان العرض الإسرائيلي وأصرّ على الحصول على حقوقه، فيما طلب داني باتوم المساعد الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية إرجاء البحث في هذا الملف لحين وصول لارسن كذلك الأمر بالنسبة للخرق الآخر في مستعمرة المنارة[٣].

يتبين من خلال التقرير الذي تسلمه مجلس الأمن يوم ٦/٧/٢٠٠٠ وجود ١٢ خرقا إسرائيليا للحدود اللبنانية، خمسة من هذه الخروقات تتعلق بالشريط الحدودي الذي يخترق لبنان لعدة أمتار والسبعة الباقية هي خروقات عبارة عن طرق تسلكها الدوريات الإسرائيلية أو مواقع إسرائيلية على الأراضي اللبنانية، فيما اللجنة الدولية أعلنت أن خرقين إضافيين في جبل الشيخ ليسا من ضمن اختصاصها فيما كان يطالب لبنان بإزالة سبعة عشر خرقا[٤].

(١) صحيفة النهار ٢٦/٦/٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٨٦.
(٢) صحيفة اللواء ٢٦/٦/٢٠٠٠ العدد ٩٩٢٤.
(٣) صحيفة الأنوار ١/٧/٢٠٠٠ العدد ١٤٠٥٨.
(٤) صحيفة السفير ٥/٧/٢٠٠٠ العدد ٨٦٤٤.

في هذه الأثناء حرصت الناطقة بلسان قصر الإليزيه كاترين كولونا بعد لقاء الرئيس الفرنسي جاك شيراك برئيس الحكومة الإسرائيلية التأكيد على تعهد باراك بإتمام الانسحاب الإسرائيلي من لبنان واحترام الخط الأزرق ونقلت عن باراك انه لم ينسحب من لبنان ليترك بؤرا أمنية، كما أكدت عزمه على تسوية كافة الخلافات مع لبنان دون أن يتطرق لموضوع مزارع شبعا(١).

خلال إدلائه بصوته حول الاستفتاء لترشيح الفريق بشار الأسد لمنصب رئيس الجمهورية السورية رد وزير الخارجية السورية فاروق الشرع على باراك وطالبه بتنفيذ القرار ٢٤٢ على غرار تنفيذ القرار٤٢٥ والانسحاب بشكل كامل من الجولان والعودة إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كما أكد أن هذه رغبة الفريق بشار الأسد بعودة الجولان إلى السيادة السورية فيما لم يبد أي اعتراض على توسيع دور الأمم المتحدة في في عملية السلام(٢)، وبخصوص تطورات عملية السلام رد الشرع أن سوريا لم تكن في يوم من الأيام عائقا بوجه السلام خصوصاً منذ مؤتمر السلام في مدريد، وهي ما زالت متمسكة بحقها الثابت في أية عملية سلام ويقوم هذا الحق على استعادة الجولان المحتل الذي يمثل قضية جوهرية وأساسية للحكومة السورية ولا مجال للتفاوض أو المساومة عليه(٣).

بعد أن إلتقى لارسن المسؤولين اللبنانيين كان يأمل بالحصول على إعلان لبناني باستكمال الانسحاب الإسرائيلي من الحكومة اللبنانية إلا أنهم أفهموا لارسن أن هذا الاعلان لن يتم إلا بعد انتهاء الانسحاب والخروقات الإسرائيلية آخر تموز (يوليو) ٢٠٠٠ ونصل لصفر خروقات فإن لبنان يعلن صفر احتلال، فيما كان لارسن قد نقل اقتراحان أحدهما إسرائيلي يقضي بمبادلة أراض لبنانية في منطقة مسكاف عام تسيطر عليها إسرائيل بأراض فلسطينية، واقتراح آخر يقضي بإنشاء لجنة ثلاثية لبنانية - إسرائيلية - دولية تحل محل لجنة الهدنة لكن الطرف اللبناني رفض العرضين وأصر على إزالة الخروقات الإسرائيلية كاملة.

في غضون ذلك أبلغ سفير إسرائيل في الأمم المتحدة إيهودا لانكري الأمين العام

(١) صحيفة السفير ٦/ ٧/ ٢٠٠٠ العدد ٨٦٤٥.
(٢) صحيفة اللواء ١١/ ٧/ ٢٠٠٠ العدد ٩٩٣٧.
(٣) صحيفة النهار ١١/ ٧/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٩٩.

للأمم المتحدة في رسالة خطية «أن إسرائيل تؤكد التزامها بتصحيح ما تعتبره الأمم المتحدة خروقات مادية لخط الانسحاب من الجنوب اللبناني» وطلب بتنفيذ الشق الآخر من قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ القاضي بنشر قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان حال استكمال الانسحاب، كما إتهم لانكري الأمم المتحدة بالتغاضي عن خمسة خروقات لبنانية لأراض ومواقع إسرائيلية [دون أن يحدد أماكنها](١).

٣-٢ - المرحلة الثانية من التحقق من الانسحاب الإسرائيلي واستعادة أراض محتلة

بعد فترة من الانقطاع عن الكشف على الخط الأزرق وبعد تعهد الأمم المتحدة بإزالة الخروقات التي طالب بها لبنان قام الوفد اللبناني بالكشف على الخط الأزرق ابتداء من رأس الناقورة حتى بوابة رميش حيث تبين أن كل الخروقات التي كانت مسجلة سابقاً قد أزيلت كما أكد العميد حطيط (رئيس الوفد اللبناني العسكري) أن آخر خرق كبير كان قد تم تصحيحه يوم أمس (١٧/ ٧/ ٢٠٠٠) وأعلن أنه سيرفع تقريراً للحكومة اللبنانية إلا أنه إعتبر أن هناك بعض الملاحظات التي سوف يتضمنها تقريره دون أن يفصح عن هذه الملاحظات قبل إطلاع رئيسي الجمهورية والحكومة اللبنانية على ذلك(٢).

لليوم الثاني على التوالي واصل الفريقان اللبناني والدولي إجراء جولة ميدانية للكشف على الخروقات بدأ من رميش وانتقلوا إلى بلدة يارون حيث تبيّن أن إسرائيل أزالت انتهاكا للحدود ومن يارون كشف الوفدان على نقطة قريبة من موقع إسرائيلي في منطقة مارون الراس حيث أبدى الوفد اللبناني بعض الملاحظات على انتهاكات مستمرة ومنها هذه النقطة ثم ما لبثوا أن اتجهوا نحو قرية عيترون للكشف على خرق أزيل وتوقفت الجولة على أمل المتابعة في اليوم التالي ١٩/ ٧/ ٢٠٠٠(٣).

استمر الكشف على الحدود للتأكد من استكمال تنفيذ القرار ٤٢٥ مع انتهاء الوفدين اللبناني والدولي من عملهما في متابعة موضوع الخروقات الإسرائيلية وتوج هذا العمل باستعادة لبنان لمساحة ٤٠ دونما من الأراضي كانت قد استولت عليها إسرائيل عام

(١) صحيفة السفير ١٥/ ٧/ ٢٠٠٠ العدد ٨٦٥٢.
(٢) صحيفة المستقبل ١٨/ ٧/ ٢٠٠٠ العدد ٣٥٢.
(٣) صحيفة النهار ١٩/ ٧/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٧٠٦.

١٩٤٨ قرب مستوطنة المنارة المقابلة لقريتي حولا وميس الجبل بحيث أصبح خط الحدود على بعد ٦ أمتار تقريبا من المستوطنة. ويعتبر ذلك تطورا بارزا على سبيل المحادثات الجارية في الأمم المتحدة لإعلان انتهاء الكشف على الخروقات وتنفيذ القرار ٤٢٥. أما في اليابان حيث تعقد قمة مجموعة الثماني حتّى رؤساء هذه الدول الانسحاب الإسرائيلي من لبنان طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨ وأكد البيان: «أن الحكومة اللبنانية مسؤولة من الآن فصاعدا عن إعادة بسط سيطرتها الفعالة لحفظ السلام والأمن في جنوب لبنان»[(١)].

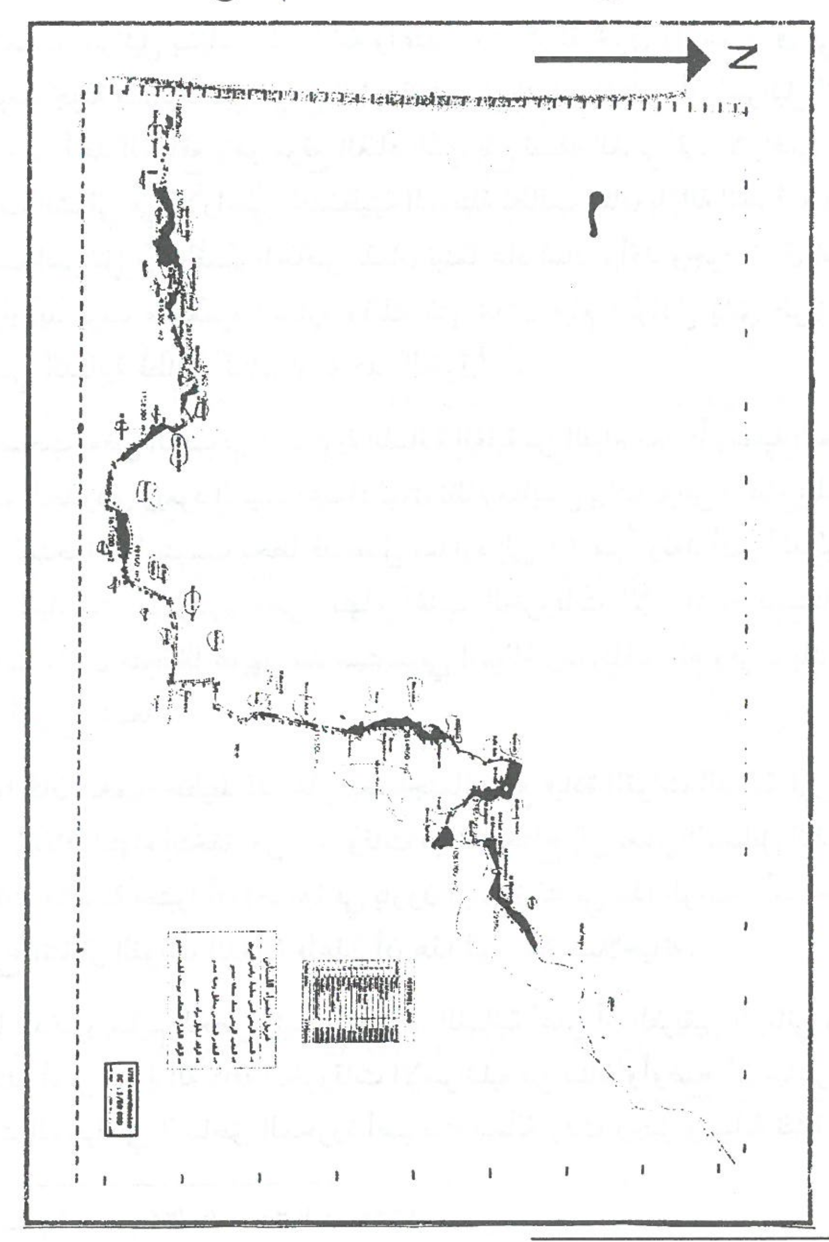
في الواقع أعلنت المصادر اللبنانية، أن الأراضي اللبنانية المسترجعة تبلغ ١٨٤٠ دونما في المنارة كما استعاد الفريق اللبناني ٢٣٠٠ دونما في بلدة هونين المحتلة عام ١٩٤٨ (انظر الخريطة رقم ٤٧) وذلك خلال اليومين السابقين فيما لازال الجيش الإسرائيلي يستعمل طريق قرية مسكاف عام التي يعتبرها لبنان داخل أراضيه[(٢)]. أعلن أنان وفي أول تقرير له منذ ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ «أن السلطات اللبنانية تمنع انتشار قوات اليونيفيل وتمتنع عن نشر الجيش اللبناني في المنطقة المحررة إلى أن تتأكد من انتهاء جميع الانتهاكات للحدود» وأضاف أنه على الرغم من التحسن الكبير على الأوضاع في المنطقة بالنسبة للماضي إلا أن الوضع على منطقة الحدود اللبنانية - الإسرائيلية لم يتحول إلى مرحلة سلام ومازال هناك احتمال لقيام أحداث خطيرة وأضاف أن لبنان تعهد بالسماح لانتشار قوات اليونيفيل في حال انتهاء الخروقات الإسرائيلية التي تعهدت بدورها بإزالة كل الخروقات قبل نهاية تموز (يوليو) ٢٠٠٠[(٣)].

ظل لبنان متحفظا على الانسحاب الإسرائيلي من جنوبه وبقاعه الغربي، وأبدى لبنان للطرف الدولي بعض الملاحظات حول الخروقات الإسرائيلية المستمرة وقد أبلغ لبنان لارسن هذه الملاحظات بعد وصوله بيروت يوم ٢٠٠٠/٧/٢٣ قادما من دمشق، وقد حاول لارسن إقناع الحكومة اللبنانية نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان ولكن إصرار لبنان على إتمام الانسحاب الإسرائيلي يجبر الأمم المتحدة على متابعة تنفيذ القرار ٤٢٥ وإزالة كافة الخروقات التي يطالب فيها لبنان حتى أن وضع الحدود كان قابلا

(١) صحيفة النهار ٢٠٠٠/٧/٢٢ العدد ٢٠٧٠٩.
(٢) صحيفة السفير ٢٠٠٠/٧/٢٢ العدد ٨٦٥٨.
(٣) صحيفة المستقبل ٢٠٠٠/٧/٢٢ العدد ٣٥٦.

خريطة رقم ٤٧

خريطة المناطق المستعادة إلى لبنان وتظهر المناطق هذه باللون بالأسود ومجموع مساحتها ١٧٧٥٦٦٠٠ م مربع[(١)].



(١) د. أمين حطيط: صراع على لبنان بين الحدود والخط الأزرق، ص ٤٧١.

للتغيير في أية ساعة بحسب إزالة خرق ما. فيما أيّد الوزير السوري فاروق الشرع مطلب لبنان لازالة كافة الخروقات منوها بدور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلام في جنوب لبنان وأكد دعم سوريا لمطالب لبنان بما يتوافق وخط الحدود المعترف به دوليا[١].

استمرت إسرائيل بسياسة المماطلة واعتماد مبدأ إزالة خرق وإقامة خرق في مكان آخر، فبعد جولة ميدانية على مواقع الخروقات تبيّن للوفد اللبناني أن إسرائيل لا زالت تسيطر على أحد المواقع وهو موقع العباد الذي يقع نصفه الغربي في الأراضي اللبنانية والنصف الشرقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة فطالب لبنان بازالة الخرق، وبالفعل انسحبت إسرائيل من القسم الخاص بلبنان بينما عاد لبنان وأكد وجود خرق إسرائيلي آخر وجديد قرب مستعمرة المنارة وذلك من خلال قيام إسرائيل بشق طريق داخل الأراضي اللبنانية فطالب لبنان إزالة هذا الخرق[٢].

أوضحت بعض المصادر العسكرية اللبنانية الغاية من القيام مجدداً بعملية التحقق من الترسيم الحدودي ويعود السبب اعتماد لبنان نظام مقاييس يختلف عن النظام الذي تتبعه الأمم المتحدة مما يتسبب بخطأ قد يصل مقداره إلى ٢٠ متراً وبعد أن يتأكد لبنان من صحة القياسات والترسيم يعلن انتهاء أغلب الخروقات الإسرائيلية باستثناء ثلاثة خروقات مازال متحفظا عليها عند مستعمرتي المطلة ومسكاف عام وقرب بلدة رميش إضافة لمزارع شبعا.

فيما كان العميد حطيط قد أعلن بعد اجتماعه مع قيادة القوات الدولية في الناقورة إلى أن إعلان انتهاء التحقق من الخروقات مبدئيا يحتاج إلى بعض المسائل التقنية وهي حسابات هندسية معتبرا أن إحداها في يارون ويتم إزالته في هذا الوقت، أما بخصوص موضوع انتشار القوات الدولية فأعلن أن هذا ليس من صلاحياته.

أما الدكتور سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية أعلن أن الفريقين اللبناني والدولي قد تأكدا أمس من إزالة كافة الخروقات الإسرائيلية من لبنان وأوضح أن مباشرة انتشار القوات الدولية في المناطق المحررة أصبحت مسألة وقت وجيز ومسألة تقنية دون أن

---

(١) صحيفة السفير ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٠ العدد ٨٦٥٩.

(٢) صحيفة الديار ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٠ العدد ٤٢٥٢.

يحدد موعدا للانتشار[١]. مرت ثلاثة أشهر ونصف على خروج القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وعلى الرغم من اعلان إنتهاء أعمال التحقق من الخروقات لا زال الغموض مسيطرا حول مشكلة مسكاف عام والأراضي المحيطة بها فعلى الرغم من انسحاب إسرائيل عن العديد من الأراضي المخترقة للخط الأزرق فإنها لا زالت تسيطر على بعض الأراضي التي تعود للعديسة وقد تساءل البعض عن إمكانية حصول تسوية ما في السر خاصة وأن إسرائيل كانت قد عرضت مبادلة أراضي مسكاف عام بأراضي في المنارة أو المطلة أو هونين خاصة وأن أعمال الحفر والتدعيم التي تقوم بها إسرائيل في مسكاف عام تشير إلى وجود اتفاق ما قد يكون حصل بالضغط والإكراه لإجبار لبنان على عدم المطالبة بإزالة خرق مسكاف عام، وقد أعلن مختار العديسة علي سلمان رمال «لا نعرف إلى ما أفضى إليه الاتفاق بين لبنان وإسرائيل برعاية الأمم المتحدة حول عديسة ومسكاف عام ولكن ما نعرفه أن معظم أراضينا في المنطقة لا نستطيع الوصول إليها... وقد سيطرت إسرائيل عليها منذ ٢٣ عاما ومنعنا من الدخول إليها، لذلك نطالب الحكومة اللبنانية أن تأتي إلى عديسة لتدلنا أين أصبحت أراضينا وما آلت إليه أوضاع الحدود بين العديسة ومسكاف عام»[٢]. (انظر الخريطة رقم ٤٨).

في هذه الأثناء واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي تعزيز مواقعها في منطقة مزارع شبعا من خلال شق طرقات لربط المناطق ببعضها وأبلغت الرعاة بعدم السماح لهم بدخول منطقة مزارع شبعا ابتدأ من يوم ١٤/ ٩/ ٢٠٠٠ مما يعزز فكرة بقاء المزارع تحت الاحتلال الإسرائيلي[٣].

مقابل ذلك اقتحم مئات الشباب من أبناء شبعا وكفرشوبا الخطوط الحدودية المؤدية إلى مزرعة بسطرة إحدى مزارع شبعا الخمس عشرة وقاموا برفع العلم اللبناني للمرة الأولى منذ ٣٣ عاما وطالب الشبان تحرير المزارع ورافضين القبول بالخط الأزرق المفروض على لبنان ومتعهدين استمرار المقاومة حتى تحرير كامل الأراضي اللبنانية[٤].

استمرت إسرائيل بإتباع سياسة القضم والسلخ بشكل متقطع فبعد أن التزمت بتنفيذ

---

(١) صحيفة اللواء ٤/ ٨/ ٢٠٠٠، العدد ٩٩٥٧.

(٢) صحيفة السفير ١٣/ ٩/ ٢٠٠٠ العدد ٨٧٠٣.

(٣) صحيفة اللواء ١٥/ ٩/ ٢٠٠٠ العدد ٩٩٤٤.

(٤) صحيفة الأنوار ١٨/ ٩/ ٢٠٠٠ العدد ١٤١٣٩.

خريطة رقم ٤٨

الخريطة الأولى التي ظهر عليها خط الانسحاب المعروف بالخط الأزرق وسلمت إلى لبنان بتاريخ ٧/٧/٢٠٠٠، ويبدو القسم المتقطع - مزارع شبعا[(١)]

(١) د. أمين حطيط: صراع على لبنان بين الحدود والخط الأزرق، ص ٤٥٩.

الانسحاب وتعديل الحدود بما يتلاءم في كثير من المناطق مع الحدود الدولية بناء لطلب لبنان في المقابل ظلت إسرائيل متجاهلة موضوع مزارع شبعا ومبقية السيطرة الإسرائيلية عليها، كما عمد فانست باتل السفير الأمريكي في لبنان بزيارة المنطقة ورافق ذلك قيام القوات الدولية بعملية تعديل للخط الأزرق في منطقة بركة بعثائيل وقد تظاهر أهالي منطقة كفر شوبا نحو بركة بعثائيل وأزالوا الخط الأزرق الذي رسمه الجنود الدوليون تحت حجة أن خطأ ما قد حصل أثناء عملية ترسيم الحدود بعد الاندحار الإسرائيلي في أيار (مايو) ٢٠٠٠ وقد أظهر المتظاهرون مستندات رسمية وصكوك طابو تثبت ملكيتهم لأراضي بركة بعثائيل ولمساحات واسعة اقتطعتها إسرائيل خلال الأعوام ١٩٦٧ و١٩٧٨ و ١٩٩٠ و ١٩٩٤ وخلال التظاهرة حضرت دورية للقوات الدولية عمد خلالها المتظاهرون إلى تسليم القوة مذكرة بعدة مطالب منها استعادتهم أملاكهم وعدم سلخ أجزاء أخرى كما طلبوا إبلاغ السفير الأمريكي بأنه شخص غير مرغوب بحضوره إلى المنطقة، وإذا أراد الحضور فليكن ذلك ولكن بحماية الجيش اللبناني[(١)].

خفت حدة التوتر التي سادت منطقة مزارع شبعا على أثر قيام مجموعة من المقاومة بخطف ثلاثة جنود إسرائيليين مما ساهم برفع حدة التوتر إلى حد بات يخشى معه قيام نزاع مسلح بين إسرائيل من جهة وسوريا ولبنان، وقد كشف مصدر دولي شارك في الجولات المكوكية في المنطقة أن إسرائيل تعرضت إلى ضغوطات وصلت إلى حد التهديد لمنعها من القيام بأي عمل عدواني ضد لبنان وسوريا، في مواجهة ذلك أعلن الرئيس السوري بشار الأسد على لسان المتحدث الرئاسي جبران كورية بعد لقاء الرئيس الأسد وزير الخارجية الإيرانية كمال خرازي «أن الدفاع عن النفس هو حق لكل شعب من الشعوب تكفله الشرائع الدولية وأن مزارع شبعا هي أرض لبنانية تحتلها إسرائيل ومن حق الشعب اللبناني أن يناضل ضد محتليها».

من المعلوم أن الرئيس اللبناني العماد لحود قد أعلن: «أن لبنان لن يرضخ للضغوط الهادفة إلى إيجاد صيغة أمنية تؤدي إلى طمأنة إسرائيل في الجنوب على حساب مصالحنا الوطنية المرتبطة باستكمال تحرير الأرض والإفراج عن الأسرى والمعتقلين وعودة اللاجئين»[(٢)].

(١) صحيفة السفير ١٦/١٠/٢٠٠٠ العدد ٨٧٣٠.
(٢) صحيفة الكفاح العربي ١٢/١٠/٢٠٠٠.

الجدير ذكره أنه في هذه الفترة حاول العديد من الباحثين العمل على مساعدة الحكومة اللبنانية لإثبات حق لبنان أمام زيف الإدعاءات الإسرائيلية فخلال زيارة السيد كوفي أنان إلى لبنان بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠٠٠ قامت السيدة ماجدة المقداد بتسليمه رسالة باسمها وباسم أمهات لبنان والعالم تتعلق بالجرائم الإسرائيلية في لبنان وفلسطين والعالم العربي مرفقة مع المذكرة صورا عن مستندات ووثائق تثبت لبنانية مزارع شبعا، كما عرضت بعض الحقائق التاريخية لتطور مسار عملية القضم والضم للأراضي اللبنانية التي قامت بها إسرائيل على مر الأيام ومن ضمن هذه الوثائق خريطة مقاس ١/٥٠٠٠٠ أعداد السلطات الفرنسية العسكرية عام ١٩٤٦ وهذه الخريطة تم وضعها من قبل جيوش الحلفاء التي انتدبت لبنان وسوريا وفلسطين وتبدو مزارع شبعا ضمن الأراضي اللبنانية بشكل واضح رغم الخطأ الواقع أثناء رسم الحدود الدولية، كما أظهرت ثلاث أدلة من هذه الخريطة:

مركز الجمارك يبدو على الخريطة عند المدخل الغربي لبلدة بانياس السورية المحتلة مما يثبت وجود نقطة حدودية لبنانية - سورية مع التأكيد بأن الجولان يقع كليا ضمن الجهة السورية وليس اللبنانية.

النقطة الحدودية رقم ٣٩ التي تبدو على بعد كلم من بلدة بانياس باتجاه الغرب وهي الحد الشرقي لحدود اللبنانية الفلسطينية والتي تقع منطقة شبعا وقرية النخيلة إلى الشمال منها بما يؤكد وجود المزارع ضمن الحدود اللبنانية.

هندسية وتوزيع النقاط الحدودية الـ٣٩ بين رأس الناقورة حتى بلدة بانياس الذي اتخذ شكلا متعرجا بسبب المنحنيات الجغرافية أو الحدود العقارية، لهذا تم وضع نقطة حدودية عند كل مكان يتبدل فيه سير خط الحدود أما في منطقة العرقوب والحولة فقد حصل خلال الترسيم تعديل بما يتناسب والمصالح الإسرائيلية بشكل لا يراعي الوثائق والخراط الدولية.

في النهاية طالبت السيدة ماجدة أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان بالعمل على إعادة كامل الحقوق اللبنانية وإعادة الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية[1].

خلال رفعه تقريره إلى مجلس الأمن لطلب الموافقة على تجديد مهمة قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان وبناء لقرار مجلس الأمن رقم ١٣١٠ لعام

(١) صحيفة الديار ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٠ العدد ٤٣٣٨.

٢٠٠٠ الذي طلب من الأمين العام رفع تقارير دورية عن الوضع في جنوب لبنان بعد الانسحاب الإسرائيلي منه، طلب من الحكومة اللبنانية بسط سيطرتها الفعلية على كامل المنطقة التي انسحبت منها إسرائيل خلال الربيع الماضي لوضع حد لما أسماه الاستفزازات الخطيرة على الخط الأزرق حتى لا يتحول لبنان مرة أخرى إلى ساحة للصراع بين الآخرين، كما تطرق إلى الخروقات المتبادلة اللبنانية والإسرائيلية للخط الأزرق وكيفية العمل للحد منها. فيما أغفل عن التطرق إلى موضوع مزارع شبعا التي مازال لبنان يطالب بها ومعتبرا أن الانسحاب الإسرائيلي لم يكتمل بشكل تام[1]، (انظر الخريطة رقم ٤٩) ومع استمرار اللغط والمطالبة اللبنانية بمنطقة مزارع شبعا وقرية النخيلة تطرق رئيس التجمع الوطني نور الدين نور الدين لمناقشات مجلس النواب الخجولة حول مزارع شبعا والسفوح الغربية لجبل الشيخ، كما انتقد المجلس لعدم تطرقه للأراضي اللبنانية التي مازالت إسرائيل تحتلها في قضاء مرجعيون ومنها منطقة النخيلة التي يمر بها خط أنابيب النفط القادم من المملكة العربية السعودية وأرفق خريطة صادرة عن الحكومة اللبنانية عام ١٩٤٩ توضح أن النخيلة تابعة لقضاء مرجعيون[2].

مع استمرا تصاعد التوتر في منطقة شبعا وكفرشوبا قام رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهودا باراك بجولة على المستوطنات الإسرائيلية جنوب الخط الأزرق وأطلق تهديدات ضد لبنان وسوريا ومحذرا من الثمن الغالي والرد العنيف في حال قيام المقاومة بأية عملية ضد إسرائيل في منطقة المزارع في ظل تحصينات وتعزيزات عسكرية مقابل معلومات تفيد عن نية المقاومة توجيه ضربة عسكرية لإسرائيل في هذه المنطقة[3].

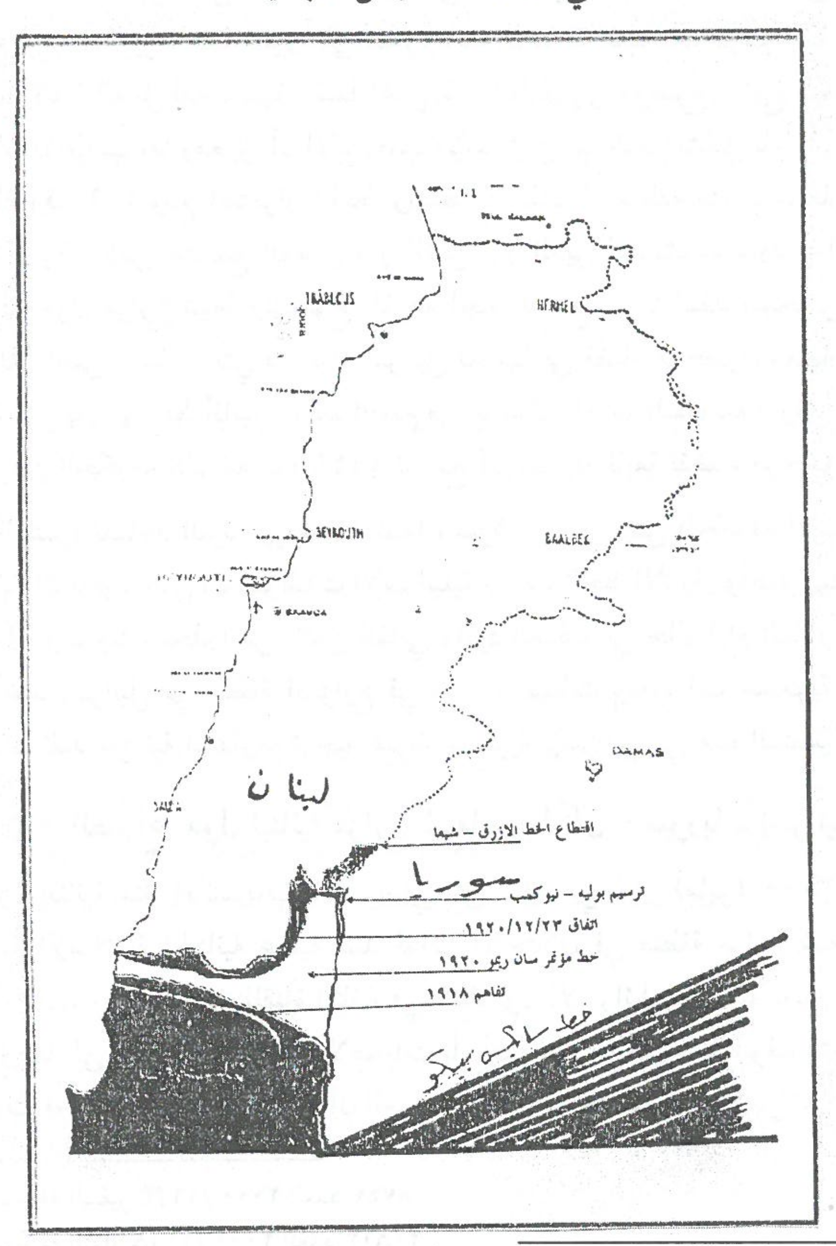
٣-٣ - الصراع حول لبنانية مزارع شبعا بين لبنان - سوريا ـ إسرائيل

للمرة الثانية منذ الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في أيار (مايو) ٢٠٠٠ شنت المقاومة الإسلامية اللبنانية عملية ضد قوات الاحتلال في منطقة مزارع شبعا وقد وصف المراسل العسكري للقناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي العملية بأنها حادث خطير ودعا إلى عدم التحدث عن الإصابات بل أن خطورة العملية ما سوف ينتج عنها من ردات فعل وفعل مضاد، معتبرا أن العملية لم تكن مفاجئة للجيش الإسرائيلي بسبب

(١) صحيفة السفير ٣/ ١١/ ٢٠٠٠ العدد ٨٧٤٧.
(٢) صحيفة النهار ٨/ ١١/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٨٠٣.
(٣) صحيفة السفير ٨/ ١١/ ٢٠٠٠ العدد ٨٧٥٢.

خريطة رقم ٤٩

خريطة لبنان في الجنوب وتظهر الخطوط المتتالية التي اقتطعت الأرض اللبنانية(١)



(١) د. أمين حطيط: صراع على لبنان بين الحدود والخط الأزرق، ص ٤٥٣.

المعلومات المسبقة عن نية المقاومة القيام بعملية عسكرية ضد الجيش الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا، وحذر المراسل وفقا لتقديرات القيادة العسكرية من أن الأمور قد تسوء في هذه المنطقة وقد تقود لمواجهة شاملة مع لبنان وسوريا.

من جهتها أكدت المقاومة في لبنان استمرارها في العمل المقاوم حتى دحر الإحتلال الإسرائيلي عن منطقة مزارع شبعا وهذا حق مشروع إضافة لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية(١).

ردت وزارة الخارجية اللبنانية على التحذيرات الإسرائيلية بعد عملية مزارع شبعا مذكّرة إسرائيل بتصريحات لبنانية سابقة مفادها أن بقاء الاحتلال سوف يؤدي لاستمرار عمليات المقاومة وطالبت إسرائيل مجدداً بالخروج من كامل الأراضي اللبنانية.

أما الرد السوري على طلب الأمم المتحدة إرسال وثيقة سورية خطية مرفقة مع خرائط تؤكد لبنانية مزارع شبعا فكان بقيام مندوب سوريا في الأمم المتحدة السفير ميشال وهبة بتسليم مجلس الأمن مذكرة سورية تؤكد على: «... أن مزارع شبعا هي منطقة يشملها القرار ٤٢٥...» بما معناه أنها أرض لبنانية وبالتالي على الأمم المتحدة العمل على سحب القوات الإسرائيلية منها ونشر قوات الطوارئ الدولية في منطقة المزارع كما أكد على حق استمرار العمل المقاوم فيها إذا لم تنسحب إسرائيل انسحابا تاما وغير مشروط حسب القرار ٤٢٥(٢).

في المقابل اعترفت الأمم المتحدة بوجود الوثيقة السورية لكنها أعربت عن أسفها لعدم اكتمال المستندات اللازمة لتثبيت الحق اللبناني، فعلى الرغم من اعتبار سوريا مزارع شبعا لبنانية إلا أنها أغفلت عن إرسال الوثائق الضرورية والمطلوبة لمجلس الأمن، في حين كانت قد أكدت الأمم المتحدة أنها كي تعترف بتغيير السيادة على أرض ما تحتاج إلى اتفاق خطي بين دولتين، فيما اعتبرت هذه الوثيقة إعلان أحادي الجانب ومن دولة واحدة.

أما وزير الخارجية اللبنانية فقد أعلن أن الوثيقة السورية لا تقول كلاما جديدا فأثناء قيام إسرائيل بترسيم الخط الأزرق أعلن وزير الخارجية السورية السيد فاروق الشرع أن مزارع شبعا لبنانية كما عاد وأكد ذلك الرئيس السوري بشار الأسد في تصريح سابق،

(١) صحيفة السفير ٢٠٠٠/١١/١٨ العدد ٨٧٦٠.
(٢) صحيفة الديار ٢٠٠٠/١١/١٩ العدد ٤٣٦٨.

كذلك ذكر حمود بمطالبة الحكومتين السورية واللبنانية منذ فترة إسرائيل للانسحاب من كامل الأراضي السورية المحتلة عام ١٩٦٧ وحتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ومن الأراضي اللبنانية التي ما زالت محتلة بما في ذلك مزارع شبعا.

أما الموقف الإسرائيلي فقد عُبّر عنه في موقع على الأنترنت وأعتبر أن هذه الوثيقة تكتسب أهمية كبيرة لأنها تشكل أول اعتراف رسمي سوري بلبنانية مزارع شبعا، لكنه استدرك وقال أن هذا العمل يهدف لإعطاء شرعية لاستمرار العمليات ضد الجيش الإسرائيلي فيما اعتبر أن هذه المزارع رغم ذلك سورية لأن سوريا لاقت صعوبة لإيجاد إثباتات على أنها لبنانية ولم يتم ذلك لهذا اكتفت سوريا بعرض موقفها عبر تصريحات دون إبراز أية مستندات أو وثائق[١].

عادت وتيرة العنف للارتفاع مجدداً بعد قيام المقاومة بعمليتها الثالثة منذ الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وذلك في منطقة مزارع شبعا، فيما قررت الحكومة اللبنانية تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي حول الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ومنها استمرار الاحتلال الإسرائيلي لبعض المناطق اللبنانية بما في ذلك مزارع شبعا وما يسببه ذلك من مآسي خاصة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية ضد المناطق المحررة مما يشكل انتهاكا للقرار ٤٢٥ وللسيادة اللبنانية، فيما أعرب رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهودا باراك عن حساسية الموقف وخطورته وما يتطلبه من رد قوي وذكي ومحدد، أما وزير الخارجية الإسرائيلية الجديد شلومو بن عامي وصف العملية العسكرية بأنها خطيرة معتبرا أن إسرائيل قد سحبت قواتها من لبنان في أيار (مايو) الماضي ومبررا عدم انسحابها من منطقة مزارع شبعا بأنها تعود إلى سوريا وبالتالي لم يكن يتوجب على إسرائيل الانسحاب منها خلال انسحابها من لبنان[٢].

مع مرور تسعة عشر عاما على إعلان إسرائيل قرار ضم الجولان أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار لها عن الجولان السوري المحتل أن قرار إسرائيل الصادر يوم ١٤/ ١٢/ ١٩٨١ بفرض قوانينها وإدارتها على الجولان لاغ وليس له أية شرعية على الإطلاق ومؤكدة على قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ الذي طالب إسرائيل بإلغاء هذا القرار، كما أوضحت الجمعية أن إسرائيل لم تتقيد أو تمتثل للقرار حتى الآن

(١) صحيفة المستقبل ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٠ العدد ٤٧٩.
(٢) صحيفة النهار ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٠ العدد ٢٠٨١٨.

كما اعتبرت الجمعية العامة استمرار إسرائيل بإحتلال الجولان السوري وفرض قوانينها حجر عثرة في سبيل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة[١].

الجدير ذكره أن رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهودا باراك استمر بإطلاق التهديدات حول قيام الجيش الإسرائيلي بالرد بقوة على أي هجوم يتعرض له جيشه على يد المقاومة، ومؤكدا أن إسرائيل ستعمد للدفاع عن مواطنيها وجنودها ولن تقبل بأي مساس لسيادتها[٢].

أثناء ذلك تواصلت مشكلة مزارع شبعا بين أخذ ورد كذلك استمرت الدراسات اللبنانية التي كانت تحاول تقديم مساعدة للحكومة اللبنانية لتثبيت حق لبنان في مزارع شبعا، ففي دراسة للباحثة ماجدة مرعي مقداد أكدت فيها أن إسرائيل خرقت الحدود اللبنانية أكثر من أربع مرات وغيرت المعالم الجغرافية والنقاط الحدودية التي تثبت لبنانية عشرات القرى، وقد اعتبرت أن خط الحدود لعام ١٩٢٠ بقي دون لون ليتم محوه من الذاكرة، أما التعدي الأول كان مع خط بوليه - نيوكامب عام ١٩٢٣، أما التعدي الثاني فكان مع خط الهدنة عام ١٩٤٩ والمعروف بالأخضر وبعد عام ١٩٦٧ وما رافقه من تعدي وعدوان إسرائيلي ظهر الخط البنفسجي أما عام ١٩٧٨ ظهر الخط الأحمر وهو خط الاحتلال في جنوب لبنان وعام ٢٠٠٠ كان الخط الأزرق خط الانسحاب الإسرائيلي وكانت هذه الخطوط قد سمحت لإسرائيل بفرض هيمنتها على مساحات من أراضي الدول المجاورة وذلك من خلال اتباع سياسة أمر واقع بما يتناسب وطموحاتها التوسعية دون أية محاسبة دولية، كما ذكّرت بالاعتداءات والتعديات الإسرائيلية مستشهدة بما ورد في صحيفة هآرتس الإسرائيلية على لسان أكيف إلدار بتاريخ ٦/ ٤/ ٢٠٠٠ أن انسحابا إسرائيليا كاملاً من لبنان يتطلب تدمير منازل في المنارة ومسكاف عام مما يؤكد وجود تعديات إسرائيلية باعتراف إسرائيلي.

على الرغم من محاولات العدو الإسرائيلي إخفاء الوثائق والخرائط التي تؤكد صحة الحدود المشتركة وتطابقها لاتفاقية بوليه - نيو كامب إلا أنها فشلت في طمس الحقيقة وإضفاء الشرعية على سيادة إسرائيلية إحتلالية على أراض لبنانية[٣].

(١) صحيفة السفير ٢/ ١٢/ ٢٠٠٠ العدد ٨٧٧٢.
(٢) صحيفة السفير ٨/ ١٢/ ٢٠٠٠ العدد ٨٧٧٧.
(٣) صحيفة الديار ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠ العدد ٤٤٠٩.

استنتاجات الفصل السادس

بعد عدوان نيسان (أبريل) ١٩٩٦ أصبح الإسرائيليون أكثر تقبلا لفكرة السلام مما كانوا عليه قبل عقد من الزمن، فعلى الرغم من نتائج العدوان السلبية على حكومة شيمون بيريز وسقوطها في الانتخابات العامة التي جرت في إسرائيل والتي أدت لاستلام بنيامين ناتانياهو رئاسة الحكومة، إضافة إلى تكريس حق المقاومة للقيام بعملياتها ضد الجيش الإسرائيلي من خلال الوصول إلى اتفاق تفاهم نيسان. بدأت تظهر ومع الأيام في تصريحات السياسين الإسرائيليين تبدلا في الفكر السياسي وخاصة لدى اليمين المتشدد لناحية القبول بإجراء مفاوضات سلام تؤدي إلى الصلح مع العرب، لكن ناتنياهو عارض فكرة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية لأسباب سياسية واقتصادية وتاريخية، مسقطا الأسباب العسكرية التي تعتبر الغاية الأساسية للاحتلال الإسرائيلي والتي تقوم على توفير الحماية والبعد الاستراتيجي لإسرائيل، وفي جلسة لمجلس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ طرح فكرة الانسحاب من لبنان للحد من الخسائر التي يتكبدها الجيش الإسرائيلي في لبنان وعدم جدوى البقاء في المستنقع اللبناني مما يسقط آخر أهداف اجتياح عام ١٩٨٢، ومن خلال العرض الإسرائيلي، اقترح وضع قوات عربية في المنطقة التي ينسحب منها الجيش الإسرائيلي، في المقابل أصرّ اللبنانيون على رفض الطرح الإسرائيلي وطالبوا إسرائيل بالانسحاب الكامل وغير المشروط من كامل الأراضي اللبنانية.

منذ وصول الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون إلى سدة الرئاسة الأمريكية كان قد وضع هدفا أساسيا لتحقيقه في عهده وهو إنتهاء النزاع العربي الإسرائيلي. فأعاد مجدداً إحياء المفاوضات المتوقفة منذ العام ١٩٩٦ وطالب الطرفان العربي والإسرائيلي للعمل على تقديم التنازلات المتبادلة للوصول إلى السلام المنشود وتوقيع اتفاق الصلح ينهي الصراع بينهما.

للمرة الأولى يعلن رئيس حكومة إسرائيل اعتراف حكومته بقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، حيث أعلن ناتنياهو عن موافقته على تنفيذ القرار ٤٢٥ مشترطا بعض النقاط التي رفضها لبنان: ومنها قضية مزارع شبعا اللبنانية المحتلة منذ فترة طويلة والتي يطالب بها لبنان كإحدى النقاط الأساسية لحل النزاع مع إسرائيل، بينما تحاول إسرائيل إبقاء

سيطرتها على هذه المنطقة لما تشكله من فائدة اقتصادية لإسرائيل، فحاولت ربط حلها بالحل النهائي للصراع العربي ـ الإسرائيلي مما ساهم بتصلب الموقفين من القضية هذه والتسبب بفشل الاقتراح الإسرائيلي.

لا بد من الاشارة إلى أن رئيس الحكومة الجديد في إسرائيل باراك كان أقل تصلبا من أسلافه حول موضوع الانسحاب المشروط من الأراضي العربية المحتلة، فقد أعلن أن إسرائيل ستنسحب من جنوب لبنان باتفاق أو بغير اتفاق مع لبنان، وحدد موعدا لذلك مع نهاية شهر تموز (يوليو)، وهكذا أعاد فكرةسقوط آخر أهداف الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، مما أثار العديد من علامات الاستفهام حول جدوى الاجتياح الذي قامت به إسرائيل وتكبدها الخسائر المادية والعسكرية والمعنوية خلال هذه الفترة لتعود إسرائيل إلى النقطة التي كانت عليها قبل العام ١٩٨٢، فالمقاومة اللبنانية التي تمتلك الصواريخ حلت بدلاً من المقاومة الفلسطينية على الحدود الشمالية لفلسطين، والجيش الإسرائيلي سيتعرض لهزيمة معنوية لفشله بتحقيق أهداف الاجتياح من خلال الحفاظ على نتائج العدوان كماهو الحال من خلال سيطرته على الأراضي العربية الأخرى. وكان السؤال لماذا الانسحاب غير المشروط وما هي المبررات له؟ في المقابل يظهر تطور الأوضاع السياسيةعن تطورات مهمة فللمرة الأولى اعترف باراك بما عرف بوديعة رابين والتعهد الذي كان قد أعلنه للأمريكيين عن موافقته للانسحاب من الجولان والعودة إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مع بعض الشروط التقنية منها الأمن والمياه والتي لا تعتبر شروطا عسكرية وإنما تعتبرها إسرائيل من أولويات بقائها.

من جهة أخرى وافق باراك على إجراء مفاوضات في واشنطن مع وزير الخارجية السورية فاروق الشرع مع نهاية عام ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠، وأكد انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب قبل نهاية تموز (يوليو) ٢٠٠٠، كما أعلن عن استعداده للانسحاب من الجولان وتوقيع اتفاق سلام مع سوريا وعرفه بسلام الشجعان أو السم الصعب المرفق بالآلام والاحزان لإسرائيل للوصول إلى السلام.

كانت المفاوضات في شبيردزتاون تتركز حول الحدود بسبب تداخل المستعمرات الإسرائيلية مع الأراضي اللبنانية وموقع الحدود مع الجولان مما أوحى عن اقتراب توقيع اتفاق سلام بين باراك وسوريا ولبنان خاصة وأن تصريحات رئيس الأركان الإسرائيلي قد ألمحت إلى أن هناك تعديل للحدود مع لبنان، فكل التفاصيل الصغيرة

كان يتم تداولها في هذه المفاوضات، فجأة توقفت المفاوضات وأعلن باراك عن تقريب موعد الانسحاب من لبنان بالاتفاق أو من دونه مع الحكومة اللبنانية، وهذا ما حصل بالفعل مما أثار العديد من علامات الاستفهام حول الموضوع وسبب الاستعجال للانسحاب، وهل الأوضاع العسكرية كانت لهذه الدرجة من السؤ للهروب من المستنقع اللبناني أم كانت بداية عملية السلام؟ وهل كان الاتفاق قد تم حول الموضوع؟ ومما أثار الشكوك أنه بعد الانسحاب الإسرائيلي في أيار (مايو) ٢٠٠٠ من القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية المحتلة حصلت اعتراضات لبنانية حول موقع الحدود بعد الانسحاب، فقبل وفاة الرئيس حافظ الأسد ومع تصلب الموقف البناني من عدم اعتبار الانسحاب الإسرائيلي كاملاً ومطابقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ كان باراك يطلب من الجيش الإسرائيلي الانسحاب من المناطق المتنازع عليها مع لبنان ويعتبرها لبنان تعديا على حدوده، علماً أن الانسحاب الإسرائيلي تم بناء على اعتبار وجود خط حدودي دولي جديد كانت الأمم المتحدة قد اقترحته دون العمل بقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ وتحديد خط الحدود (بالحدود الدولية) المتفق عليه بين الدولتين باتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩. مع استمرار الخلافات الحدودية وتراجع الجيش الإسرائيلي عن العديد من نقاط الحدود المختلف عليها بطلب من باراك توفي الرئيس حافظ الأسد فجاءة في حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ فإنقلب هذا التعاون من باراك إلى تصلب في المواقف وبدأ الجيش الإسرائيلي يرفض الانسحاب من النقاط المتنازع عليها بخلاف ما كان يحصل في السابق ومن هذه النقاط مشكلة مستعمرتي المنارة والعديسة حيث تتداخل أراضي المستوطنتين مع الأراضي اللبنانية، ومع استمرار هذا التصلب توقفت عملية ترسيم الحدود برعاية الأمم المتحدة وأعلن الأمين العام في أواسط تموز (يوليو) ٢٠٠٠ عن انتهاء عمليات الترسيم الحدودي بين لبنان وإسرائيل واكتمال انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان بناء لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨، كما اعتبر مزارع شبعا أراض سورية على الرغم من إعلان سوريا أنها أراض لبنانية بناء لطلب الأمم المتحدة في محاولة لاحراج سوريا برفضها الاعتراف بلبنانية المزارع وتأزيم العلاقات اللبنانية - السورية.

السؤال الذي يطرف نفسه بعقلانية: ما الثمن الذي نالته إسرائيل من انسحابها من لبنان؟ ما الهدف من هذا الانسحاب؟ ولماذا توقفت كل الاشارات الايجابية لعملية

السلام طالما أن العهد الجديد في سوريا والذي أعْتبراستمراراً للعهد القديم كان أعلن عن التزامه الكامل بكل التعهدات السابقة والتي أعلنها أو تعهد بها الرئيس حافظ الأسد، كما أعلن موافقته على استمرار المفاوضات لتأمين اتفاق السلام وعند النقطة التي وصلت إليها. لماذا الانقلاب في المعاملة الإسرائيلية من التعاون إلى التصلب في المواقف التي أصبحت تتسم بالحدة والعنف؟ ألأن باراك شعر بتبدل الأوضاع وأحس بحراجة الأوضاع الضاغطة عليه داخليا مع صدور العديد من الانتقادات حول ما حصل وتوجيهه هذه الخسارة المعنوية للجيش الإسرائيلي، في ظل ما عرف بالانسحاب غير المشرف بالنسبة للجيش الإسرائيلي؟ أسئلة سوف تظل بدون إجابة في الوقت القريب، لحين بروز ما يثبت أو يدحض هذه الأفكار ويقدم الاجابة عن هذه التساؤلات.



خاتمة واستنتاجات

أثبتت الأيام أن إرادة ومصلحة المستعمر تبقى فوق كل المصالح الأخرى على الرغم من كل الادعاءات التي يعلنها بمساعدة الآخرين، كما تبقى سيطرة القوي على الضعيف هي القانون الذي ينظم العلاقات الدولية، وأن المواثيق والعهود لا قيمة لها إلا إذا كانت تصب في مصلحة الطرف القوي وتعمل على إخضاع الضعيف.

منذ البداية عملت الدول الاستعمارية الأوروبية إلى تقسيم أملاك السلطنة العثمانية تباعا حتى كان مؤتمر كامبل بانرمان عام ١٩٠٧، الذي استوحى فكرة إنشاء الوطن العازل للفصل بين عرب أسيا وعرب أفريقيا لمنع اتحادهم أو نشؤ دولة عربية تشكل خطرا على مصالحهم استعمارية، هذا وقد تلاقت مصالح الدول الاستعمارية ويهود العالم المطالبين بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين[1].

خلال الحرب العالمية الأولى حصلت مفاوضات بين بريطانيا والشريف حسين شريف مكة، عرفت فيما بعد بمراسلات «حسين - مكماهون»، وقد طالب خلالها الشريف حسين مقابل إعلان الثورة العربية ضد السلطنة العثمانية الحصول على الاستقلال للعرب بما في ذلك بلاد الشام، وبنهاية المفاوضات أعطت بريطانيا وعدا للشريف حسين بمنح العرب استقلالهم على أن يبت وضع الساحل الشامي خلال الفترة التي تلي نهاية الحرب لاستنساب رأي فرنسا، التي تعتبر ان لها الكثير من المصالح في تلك المنطقة، وعلى أن يبقى الداخل السوري ضمن الدولة العربية، وهكذا منحت بريطانيا أولى وعودها خلال هذه المرحلة[2].

في المقابل وقعت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا قبل سقوط نظامها القيصري خمسة اتفاقيات عرفت باتفاقيات سايكس - بيكو، تم على أثرها تقسيم المشرق العربي

---

(١) د. حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٩٨٧ - ١٩٠٩، ص ٢٢١ - ٢٢٤.

(٢) د. أسعد رزوق: المرجع السابق، ص ٣٩٣ - ٣٩٦.

بين النفوذين البريطاني والفرنسي. وتشكل هذه الاتفاقيات تناقضاً بريطانيا مع الوعود التي منحتها للشريف حسين. فقد اتفق دولتي الحلفاء على تقسيم سوريا ولبنان وفلسطين والعراق إلى أربعة أقسام قسمان يتبعان الدولة العربية ويكون لفرنسا في أحدهما أفضلية لها وقسم يكون فيها لبريطانيا أفضلية على أن يتم بسط النفوذ البريطاني والفرنسي على القسمين الآخرين وإبقاء فلسطين منطقة حرة، ومن المآخذ على هذا الاتفاق حصول بريطانيا وفرنسا على منطقتي نفوذ مباشرتين وإدخال فلسطين ضمن السيطرة البريطانية بعد أن كانت تحت السيطرة العربية خلال مفاوضات حسين - مكماهون (على الرغم من الجدال الذي حصل حول تفسير موقع فلسطين بعد نهاية الحرب العالمية الأولى)، أضف إلى ذلك أنه قد تم إستعمال أقلام ذات رأس عريض لاظهار الحدود بين المناطق الخمسة خلال عملية تحديد مناطق النفوذ بين الطرفين، مما أفسح في المجال لبروز أخطاء خلال هذا التحديد للحدود ليصل إلى عدة كيلومترات، وذلك على خرائط ذات مقاسات صغيرة، وقد ترك أمر الحدود وترسيمها إلى وقت لاحق[1].

عادت بريطانيا ومنحت اليهود وعد بلفور إلذي كان يسمح لهم بالهجرة إلى فلسطين تمهيدا لانشاء الوطن القومي اليهودي، على أن لا يتعارض إعلان الدولة مع حقوق غير اليهود في فلسطين[2]، فكان ذلك الحنث الثاني للوعود البريطانية للشريف حسين، ففي هذه المرحلة كانت السلطنة العثمانية لا تزال تسيطر على بلاد الشام وكان العرب يشكلون الأكثرية من سكان فلسطين بينما شكل اليهود الأقلية الصغيرة، وهكذا تكون بريطانيا قد تنازلت عما لا تمتلكه لا قانونا ولا عرفا عن حقوق وأملاك لا تمتلكها إلى شعب لا يملك الحق بالحصول على هذه الأملاك مقابل التغاضي عن مصلحة أصحاب الشأن المباشرين، فكان ذلك تنازل من لا يملك إلى من لا حق له بالتملك عن ملكية لاسلطة لهما عليها، وفي هذا الوعد أيضاً تناقض مع اتفاقية سايكس ـ بيكو التي جعلت من فلسطين منطقة دولية ولم تجعل منها منطقة ذات نفوذ بريطاني.

خرجت السلطنة العثمانية من البلاد العربية بعد خسارتها الحرب وتم تقسيم أملاكها

---

(١) د. أدمون رباط: الوسيط في القانون الدوستوري اللبناني، ص ٢٦٢ - ٢٦٤.

(٢) جاك تيني: الأخطبوط الصهيوني وخيوط المؤامرة لابتلاع فلسطين، ص ٣٦.

على فرنسا وبريطانيا، بعد أن استطاعتا تخطي مشكلة تشكيل لجنة لتقصي آمال العرب حول حق تقريرهم مصيرهم بناء على إقتراح الرئيس الأمريكي نيلسون. إنحصرت عضوية اللجنة بين الأمريكيين كينغ وكراين بعد عرقلة فرنسا وبريطانيا مشروع تشكيلها، وبعد أن رفعت تقريرها إلى الرئيس الأمريكي عملت المنظمة الصهيونية للضغط على الادارة الأمريكية لعدم تنفيذ رغبة العرب بالوحدة في حكومة العربية تحت تاج فيصل[1]. كذلك تم تكريس السيطرة الفرنسية ـ البريطانية على المشرق العربي خلال مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس عام ١٩١٩ حيث فشل العرب عبرالوفد الممثل بفيصل والوفود الأخرى بإقناع الدول الأوروبية بقبول وجهة نظرهم وإنشاء دولة عربية موحدة، ولما حاول السوريون إرغام الدول الأوروبية على قبول الأمر الواقع من خلال إعترافهم بفيصل ملكا على سوريا وفلسطين... طالبت فرنسا بعودة إنعقاد مؤتمر الصلح، الذي انعقد في مدينة سان ريمو عام ١٩٢٠ الإيطالية وجدد تبنيه مقررات اتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦ ومؤتمر باريس ١٩١٩ ومن ثم فرض السيطرة الفرنسية على سوريا الداخلية والساحلية فيما سمح لبريطانيا بفرض سيطرتها على فلسطين والعراق... ومن هنا كان لزاما على الدولتين الاتفاق على بعض الأمور الأساسية لتحديد وترسيم منطقتي النفوذ الفرنسية - البريطانية في سوريا ولبنان من جهة وفلسطين من جهة أخرى...[2].

الجدير ذكره أن المنظمة الصهيونية قد سعت لتعديل اتفاقية سايكس - بيكو بما يتناسب ومصالحها في فلسطين بعد أن تأكدت من بسط سيطرتها على فلسطين وشروع بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور، فعمدت إلى مطالبة بريطانيا بإدخال تعديلات على الاتفاقية لضم المزيد من الأراضي التي تدخل ضمن منطقة النفوذ الفرنسي. بعد أن كانت الحدود المتفق عليها بين سوريا وفلسطين تمر في وسط بحيرة طبريا أصبحت هذه الحدود عند الشاطئ الشرقي للبحيرة، وبعد أن كانت منطقة الحولة تقع ضمن منطقة النفوذ الفرنسي في القسم السوري منها، أصبحت هذه المنطقة تقع خارج منطقة النفوذ

(١) ـ١، د. حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٩٨٧ - ١٩٠٩، ص ٢٢١ - ٢٢٤.

(٢) كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٦٨ - ٦٩.

الفرنسي وأدخلت ضمن السيادة البريطانية في فلسطين وكذلك الأمر بالنسبة لمنطقة المطلة[1].

لم تكتف المنظمة الصهيونية بهذه الانجازات بل طالبت الحكومة البريطانية بالمزيد من الاجراءات والتعديلات لنقل أراضي جديدة من منطقة النفوذ الفرنسي إلى فلسطين، وهدفت من خلال مطالبها الجديدة إبعاد سوريا عن بحيرة الحولة وعن مجرى نهر الأردن ما أمكن لحرمان سوريا بالمطالبة بحقها المائي من البحيرة ونهر الأردن، إضافة إلى ذلك فقد طالبت بإدخال الأراضي الواقعة جنوب الضفة الجنوبية لنهر الليطاني ضمن الأراضي الفلسطينية لتكون الحدود الشمالية مع لبنان نهر الليطاني وبهذا يحق لليهود المطالبة بحصة من مياه هذا النهر[2].

اتخذت المنظمة الصهيونية مشروع روتنبرغ المائي لفلسطين مطلبا لضم المزيد من الأراضي السورية على الضفة الشرقية من نهر الأردن بما يسمح بتنفيذ المشروع المائي بشكل لا يسبب أية عوائق أمام تنفيذه ويضمن إبعاد السوريين عن مجرى النهر ما أمكن دون أن يظهر هذا التعديل أي مطامع في الأراضي السورية، وإنما الهدف منه عمل تقني بحت بحسب التبرير اليهودي. كان لزاما على فرنسا وبريطانيا بحسب اتفاق العام ١٩٢٠ تشكيل لجنة مشتركة لترسيم الحدود بين منطقتي النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان والبريطاني في فلسطين، بالفعل تم تشكيل لجنة مشتركة مكونة من العقيدين الفرنسي بوليه والبريطاني نيو كامب لترسيم الحدود المشتركة بين لبنان وسوريا - فلسطين وهنا أدخلت بعض التعديلات على الحدود بين المناطق الثلاث وكانت هذه التعديلات تتم لصالح اليهود في فلسطين، ومما أدخل من هذه التعديلات نقل الحدود عند بحيرة طبريا مجدداً من الضفة الشرقية للبحيرة إلى مسافة عشرة أمتار نحو الشرق من آخر مكان تصل إليه حدود مياه البحيرة ويختلف هذا الحد مع ارتفاع أو انخفاض منسوب مياه البحيرة صيفا وشتاء، بمعنى آخر هناك أراض سورية صيفا بينما هي مسطحات مائية فلسطينية (مغمورة بالمياه) شتاء مع حرمان سوريا من حقها بالمطالبة بالحقوق المائية، مع إبقاء

(١) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية، عن أرشيف الأمم المتحدة.
League of Nations: Treaty Series, Documents No 565, Volume 22, Imprineries Reunies S.A Press, Lausanne Switzerland 1924, p 365.

(٢) موشي برافر: حدود أرض إسرائيل، ص ١٢٠.

حقوقها الأخرى في البحيرة كالصيد والملاحة فيها . . . أما على طول خط نهر الأردن فقد تم إدخال التعديلات المناسبة لمشروع روتنبرغ الذي سمح في وقت لاحق القيام بتجفيف مياه بحيرة الحولة .

أما على الحدود الشمالية لفلسطين فقد تم نقل الحدود المشتركة مع لبنان من منطقة تقع على مسافة ٣ كلم تقريبا جنوبي منطقة رأس الناقورة من خط يقع شمال مدينة عكا عند نهر الزاب نحو ميناء رأس الناقورة مع إبقاء هذا الميناء خارج السيطرة الفلسطينية بشكل يناقض مطلب اليهود في هذه المنطقة، وقد ضم هذا الشريط الحدودي الذي يلغ طوله حوالي ٧٩كلم إلى فلسطين وهو ما اصطلح على تسميته بمنطقة القرى السبع، علماً أنه في الإحصاء السكاني الأول لسكان دولة لبنان الكبير الذي جرى قبل اتفاق بوليه - نيو كامب تم اعتبار أبناء هذه المنطقة مواطنين لبنانيين، إلا أنهم أخرجوا من هويتهم رغما عنهم وأصبحوا وأرضهم رعايا دولة أخرى، علماً أن ذلك يناقض ميثاق عصبة الأمم وميثاق الانتداب الذي منع الدول المنتَدبة من التصرف بأي شكل من الأشكال بأملاك الدول المُنتَدب عليها دون موافقتها، وقد تكرس هذا التعديل في اتفاقية حسن الجوار (اتفاقية القدس) عام ١٩٢٦ .

رفض السوريون هذا التعديل للحدود ولكن دون أن يصلوا لأي نتيجة خاصة وأن بلادهم كانت مقسمة بين أربعة حكومات، ولم يأتي الاعتراض الرسمي الأول على هذه التعديلات إلا في عام ١٩٤٥ عندما تقدمت الحكومة السورية لدى الحكومة البريطانية باعتراض على قيام فرنسا بالتواطؤ مع بريطانيا بالتنازل عن ملكية أراضي سورية دون موافقة السوريين إلى دولة أخرى (لم يكن قد تم إعلان الدولة اليهودية) ولكن الحكومة البريطانية أهملت الرد على هذا الاعتراض[1] .

سيطرت القوات السورية عند نهاية حرب العام ١٩٤٨ على ما اعتبرته حقا مغتصبا تم بشكل لا إرادي من سوريا إلى فلسطين، ومع إعلان وقف إطلاق النار والبدء بمفاوضات الهدنة رفض السوريون الانسحاب من هذه الأراضي وأعتبروا أن سيطرتهم على هذه الأراضي لا تدخل ضمن مفاوضات الهدنة على اعتبار أن هذه الارضي تدخل ضمن الحوار السوري - الفلسطيني العربي وليس الفلسطيني اليهودي لأنها تقع بين

(١) د. عادل عبد السلام: ترسيم الحدود. . . من مدريد إلى شيبرزتاون، صحيفة الاتحاد الإماراتية ٦-٣-٢٠٠٠ (دراسة).

سوريا والمنطقة العربية من فلسطين والتي كانت الأمم المتحدة قد أصدرت قرارا بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١)، ومع توقيع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ تم التوصل إلى إعلان ثلاث مناطق منزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل على أن تبقى هذه المناطق تحت السيطرة المدنية الادارية السورية، لكنها ظلت مصدر نزاع وصراع بين سوريا وإسرائيل من العام ١٩٤٩ وحتى العام ١٩٦٧[1] .

أما اللبنانيون فقد إنشغلوا كعادتهم بخلافاتهم الداخلية التي كانت السبب ليكونوا ساحة للصراع الإقليمي والدولي ودون أن يكون لهم حق المشاركة في صنع القرار في هذا الصراع، فقد انقسم اللبنانيون منذ البداية بين مؤيد ومعارض لقيام دولة لبنان الكبير فمنهم من اعتبر لبنان الجديد الوطن القومي المسيحي المشابه لأحلام اليهود بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ومنهم من اعتبره مسخا غريبا عن محيطه العربي وطالب بالوحدة مع سوريا دون أن يؤدي ذلك إلى الالتفات إلى ما يجري من اعتداءات على الأراضي اللبنانية ودون الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية الشاملة، لا بل أكثر من ذلك فقد اعتبر بعضهم أن هذا التنازل ما هو إلا خلاصا من بعض الشركاء غير المقبولين ومنهم من تحدث عنهم العميد المتقاعد د. ياسين سويد في كتابه (المسألة اللبنانية): هم غلاة اللبنانيون الذين كانوا يطالبون بلبنان الذي رسمه جنرال فرنسيا إستعان بخرائط جنرال فرنسي آخر وضعها قبل قيام لبنان الكبير بحوالي ستين عاما آخذا بعين الاعتبار أن تكون الأغلبية من سكان هذه المنطقة ذات صبغة مسيحية وأقلية إسلامية، وهذا ما أجج النزاع بين الطرفين بحجة السيطرة الطائفية، أما الفئة الثانية من القابلين لهذا الاقتطاع كانوا بعضا من سكان هذه المناطق الذين اعتبروا أن الانضمام إلى فلسطين ليس سوى صفقة اقتصادية في ظل انتعاش اقتصادي في فلسطين وانكماش في منطقة النفوذ الفرنسي، أما الفئة الثالثة رفضت هذه الاجراءات دون أن يكون لرفضها أي اعتبار .

على الرغم من قبول كافة اللبنانيين بلبنان الموحد المعلن عام ١٩٢٠ منذ أواسط اربعينيات القرن العشرين، إلا أنهم عادوا للاختلاف مجدداً فيما بينهم مما أضعف وحدتهم الوطنية وجعل من عيشهم المشترك عيشا هشا، فعاد بعضهم للتمني بالخلاص

(١) هنري لورنس: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ص ١٣٧ .

من شريكه في الوطن ليستأثر بالحكم بأكمله دون أية مشاركة مع الآخرين، مما أثر وأخلّ في التوازن الداخلي في لبنان نتيجة عدم الأخذ بحاجات الطرف الآخر ودون أن يبالي بمعاناته، فكان الأمر وبالا بالنسبة للفئتين الثانية والثالثة اللتين إما قبلوا الانضمام إلى فلسطين لأسباب إقتصادية وإما رفضوا الانضمام مطالبين بالوحدة مع سوريا. بعد نكبة العام ١٩٤٨ عمدت القوات الإسرائيلية إلى طرد سكان هذه المنطقة بعد أن تكرس الضم كما سبق عام ١٩٢٦ وكلهم من الطائفة الإسلامية وقد تسبب لهم هذا الطرد بمشكلة لم تحل إلا عام ١٩٩٥ بعد أن أعيدت لهم الهوية اللبنانية، وطيلة هذه الفترة كانوا مواطنين غير لبنانيين على الرغم من إدراجهم في الإحصاء السكاني عام ١٩٢٢ كمواطنين لبنانيين (علما أن قسما منهم كان قد استفاد من قانون لبناني سمح لهم باستعادة جنسيتهم اللبنانية بعد طردهم من قراهم وذلك في خمسينيات القرن الماضي)، فيما لا تزال أرضهم تقع ضمن السيادة الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، مع العلم أن الفرنسيين كانوا قد رفضوا بعض الأفكار البريطانية بمد النفوذ البريطاني شمالاً نحو الليطاني، وكان الرفض الفرنسي هو الرد المباشر أما سبب هذا الرفض فيعود إلى حجة إضعاف النفوذ الفرنسي في لبنان وسوريا وهذا يناقض ما حصل خلال الحرب العالمية الثانية، فبعد إستعادة دول الحلفاء منطقتي سوريا ولبنان تبيّن أن الحدود في بعض المناطق بين لبنان وفلسطين لا تتطابق وترسيم بوليه - نيو كامب، ولم يتم تصحيح الخطأ وإنما حصلت بعض التعديلات في مناطق أخرى مقابل التعدي الجغرافي على الأراضي اللبنانية ولم تؤثرهذه التعديلات التي حصلت سلباً في مناطق النفوذ البريطاني وإنما كان تغاضيا فرنسيا عن الخطأ المرتكب على حساب المصلحة اللبنانية مقابل المصلحة الفرنسية لمنع إغضاب بريطانيا في هذه المرحلة الحاسمة من الحرب وبسط السيطرة الفرنسية (الديغولية لفرنسا الحرة) على لبنان وسوريا، ويتبين من العرض البريطاني المشبوه أن مطالب الضم أصبحت تطال مناطق لبنانية مختلطة، ولم تعد تقتصر على مناطق ذات لون واحد من اللبنانيين كما كان يحصل في السابق، مما أثار رفض البطريرك الماروني للتنازل عن أية أراضي لبنانية جديدة. وفي عام ١٩٤٩ وبعد الموافقة على الهدنة اللبنانية الإسرائيلية اعترف لبنان باتفاقية بوليه - نيو كامب وحدودها كحدود جغرافية سياسية دولية بينه وبين فلسطين المحتلة معترفا بذلك عن تنازله عن منطقة القرى السبع، مع العلم أن إسرائيل وإبان حرب العام ١٩٤٨ وفي إطار عملية حيرام العسكرية احتلت ما يقارب ١٤ قرية لبنانية ورفضت الانسحاب منها، وفي

اقتراح لموشي دايان عرض على الحكومة اللبنانية لاستعادت خمسة قرى منها مقابل تنازل الحكومة اللبنانية عن منطقة رأس الناقورة، لكن الحكومة اللبنانية وبضغط من رئيس الحكومة ووزير الدفاع رفضت العرض الإسرائيلي، ومع توقيع الهدنة أعادت إسرائيل القرى الأربعة عشر للبنان، ويدل هذا العمل على استمرار نوايا اليهود السيئة للسيطرة على المزيد من الأراضي اللبنانية التي اعتبرت مناطق حيوية لمستقبل الدولة اليهودية.

من جهة أخرى عملت بريطانيا على تأمين كافة متطلبات نجاح قيام الدولة اليهودية في فلسطين بشكل مناقض للأعراف والمواثيق الدولية وخالفت بذلك تعهداتها للشريف حسين لبناء دولة عربية موحدة، بل أكثر من ذلك عملت على مساعدة اليهود بتغيير معالم فلسطين الأساسية بشكل يناقض وعد بلفور (بعدم تعريض مصالح غير اليهود للخطر...)، فبادرت إلى سحب رخصة متمولين لبنانيين كانا قد حصلا على حق تجفيف بحيرة الحولة من السلطات العثمانية وأعادت منح هذا الحق لإحدى الشركات اليهودية لتنفيذ المشروع على الرغم من أضراره البيئية على المناطق السورية، استفادت إسرائيل من مياه بحيرة الحولة بعد تحويلها بزيادة منسوب بحيرة طبريا، كما أقامت إسرائيل العديد من المشاريع المائية على نهر الأردن بشكل يتعارض وحقوق العرب من مياه نهر الأردن، ومن ثم محاولتها فرض شروطها على العرب لاستغلال مياه نهر الأردن بما يتناسب ومصالحها الأساسية مدعومة بذلك من دولة عالمية جديدة ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال المشاريع المائية للمنطقة حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ربط المشرق العربي بإسرائيل عبر مشاريع مائية تكون كفيلة بتقبل العرب لوجود دولة إسرائيل فيما بينهم، مقابل سماحها لإسرائيل باستخدام القوة لتعطيل كافة المشاريع العربية المائية، حتى وصل الأمر إلى حد تدمير ورش عمل المشروع العربي المشترك عام ١٩٦٥ دون أن يتمكن العرب من القيام بأية ردة فعل تناسب العدوان الإسرائيلي، المشكلة أن العرب وعلى الرغم من تنامي الروح القومية بينهم خاصة بعد ثورة تموز (يوليو) لعام ١٩٥٢ في مصر إلا أنهم لم يقدموا الدعم الكافي للسوريين أمام الأخطار التي كانوا يتعرضون لها من قبل القوات الإسرائيلية في المناطق المنزوعة السلاح مع سوريا حتى كانت نكسة عام ١٩٦٧ وما سبقها من أسباب لقيامها... حيث سيطرت إسرائيل على... والجولان السوري والمناطق المنزوعة السلاح مع سوريا وهذا يناقض كافة المواثيق الدولية ومنها ميثاق الأمم المتحدة، علماً

أنه وفي حرب العام ١٩٤٨ عندما بادر العرب إلى مهاجمة إسرائيل اعتبروا أنفسهم يدافعون عن حقوقهم التي اغتصبت وأنهم يقومون بهذا العمل تنفيذا لقرارات الجامعة العربية للقضاء على العدوان الإسرائيلي المستمر، خاصة بعد رفضهم قرار التقسيم لفلسطين رقم ١٨١ باعتباره اعتداء على أرضهم وحقهم الشرعي، ويعتبر هذا تناقضاً مع رأي دولي اعتبر الهجوم العربي ليس سوى خروج عن قرار الشرعية الدولية القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، ولكن في كلى الحالتين خالفت إسرائيل القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية[1]، وكذلك استمر رفض إعتراف إسرائيل بحدودها الدولية وعدم إدراجها ذلك في دستورها وهذا ما رفضته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ عندما رفَضَت قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة لعدم اعترافها بحدودها الدولية مما حتم على إسرائيل إدخال مادة في دستورها حول موضوع الحدود وبعد قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة عادت وتراجعت عن هذه المادة في دستورها، فهي الدولة التي لا تعترف بحدود دولية مع جيرانها في دستورها، وبادرت إلى شن حربا توسعية للسيطرة على أراضي جيرانها وذلك باعتراف بعض قادتها، حيث افاد موشي دايان أن احتلال الجولان تم بضغط من المستوطنين الإسرائيليين بسبب مركزه الاقتصادي والمائي الهام.

على الرغم من ذلك فقد تم إعلان وقف إطلاق النار، وبدأت بعد ذلك إسرائيل بإحتلال مزارع شبعا اللبنانية تباعا وذلك ابتدأ من تاريخ ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ رغم لبنان لم يشارك العرب في الحرب إعلانا او مشاركة ضد إسرائيل، بل أكثر من ذلك أعلن إلتزامه بالهدنة الموقعة معها عام ١٩٤٩.

لم تبادر الحكومة اللبنانية بتقديم أية شكوى لدى مجلس الأمن الدولي ضد هذه الإعتداءات، وكان لهذا الكثير من النتائج السلبية في وقت لاحق، وقد أثار هذا الصمت الريبة والشك لدى بعض الزعماء والفعاليات السياسية إلى حد الشك بوجود تواطؤ بين الحكومة اللبنانية أو بعض من السياسيين اللبنانيين مع العدو الإسرائيلي، وفي ٢٢ / ١١/ ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٢٤٢ والقاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من . . .، وهنا كانت المشكلة:

(١) لمزيد من المعلومات حول الموضوع راجع . . . د. ياسين سويد (عميد متقاعد): المسألة اللبنانية نقد وتحليل، ص٢١-٢٣.

فبحسب النص الإنكليزي تم الإعلان عن إنسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير، بينما في نسخة القرار في اللغات الفرنسية والاسبانية والروسية والصينية تم الإشارة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير، والغريب في الأمر كيف وافق العرب على قبول صدور قرار يحتوي على هذا القدر من الالتباس القانوني الذي يهدر من حقوقهم، وكيف لم يبادر العرب إلى مراجعة النصوص قبل التوقيع على القرار، خاصة وأن القادة العسكريين الإسرائيليين كانوا قد أعلنوا خلال عام ١٩٦٦ إلى أن العرب خلال الفترة القادمة سوف يطالبون بالعودة إلى حدود العام ١٩٦٤ أو العام ١٩٦٥ دون أن يكون يفكروا بالمطالبة للعودة إلى حدود العام ١٩٤٨[1]. . .، وكيف يعمد مجلس الأمن إلى إصدار قرار تختلف فيه نصوص النسخات مما يؤدي إلى هذا اللبس في المضمون مما يسمح بمزيد من التأزيم في العلاقات الدولية التي كان قد تعهد في ميثاقه على حل الخلافات بين الدول المتنازعة، ومنذ ذلك الوقت ما زال النزاع مستمرا بين سوريا وإسرائيل حول هذه النقطة من القرار، فقد ربطت سوريا موافقتها للإعتراف بإسرائيل بعدة شروط منها الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . . .، لكن إسرائيل لا تريد الاعتراف بحدود الرابع من حزيران (يونيو) لأنها تعطي السوريين حقوقا مائية في بحيرة طبريا، علماً أن إسرائيل تعاني حاليا من مشاكل مائية ويعود سبب ذلك إلى النقص في كمية الماء العذبة الموجودة، فكيف الحال إذا تم للسوريين الوصول إلى أطراف بحيرة طبريا وبدأوا بالمطالبة بحقوقهم المائية. من جهة أخرى تبرز مشكلة الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة مزارع شبعا فعلى الرغم من إعلان لبنان حياده خلال الحرب، وفي ظل اعتبار لبنان أن القرار رقم ٢٤٢ لا يشمله برزت مشكلة مزارع شبعا مجدداً بعد ثلاثة وثلاثين عاما وذلك عند انتهاء الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠.

بدأ لبنان يصبح تباعاً ساحة للخلافات العربية الإسرائيلية، وبدأت أراضيه تتحول إلى ساحة صراع إقليمي بين العرب وإسرائيل، حيث شرعت المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عملياتها ضد العدو الإسرائيلي إنطلاقا من الأردن ومن ثم بعد توقيع اتفاقية القاهرة بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية سمحت الحكومة اللبنانية للمقاومة الفلسطينية باستعمال السلاح المقاوم إنطلاقا من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل، وكان لهذا

(١) إبراهيم الحلو: حرب ٥ يونيو كما نراها وكما يراها العالم، ص: ٢٨.

الاتفاق (اتفاق القاهرة) الكثير من التناقضات: كان أبرزها سماح الحكومة اللبنانية بنشوء دويلة فلسطينية داخل الدولة اللبنانية، والخطير في الأمر أن هذا الاتفاق قد سمح لإسرائيل من اتخاذه ذريعة لقيامها بالعديد من الاعتداءات ضد الأراضي اللبنانية بحجة الحد من المقاومة الفلسطينية المسلحة أو احتلال الأراضي اللبنانية بحجة إبعاد الخطر الفلسطيني عن المستعمرات الإسرائيلية.

أصبح لبنان مركزا وحيدا لمسرح عمليات المقاومة الفلسطينية بعد خروجها من الأردن مما أثر بتطور الأوضاع بشكل سلبي في لبنان، خاصة حين بدأت تظهر بعض المصطلحات التي أثرت في الحياة اللبنانية اليومية، ومن هذه المصطلحات فتح لند (منطقة العرقوب التي اتخذت مسرحا لعمليات المقاومة) والكفاح المسلح الفلسطيني الذي أصبح جزاء من التركيبة الداخلية اللبنانية مما أثار خوف الجزء المسيحي من اللبنانيين فحاولوا القضاء على الوجود الفلسطيني المسلح بعملية عسكرية مشابهة للعملية التي قام بها الملك الأردني حسين بن طلال، لكن انقسام اللبنانيين بسبب صراعاتهم الداخلية حال دون قيام الجيش اللبناني بالمهة الموكلة إليه من قيادته السياسية وساهم ذلك باستمرار التدهور الامني والسياسي في لبنان، وقد أدى هذا الوضع إلى تشجيع إسرائيل للقيام بعملية أجتياح للأراضي اللبنانية عام ١٩٧٨ تحت تسمية «عملية الليطاني «وعلى أثر ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٤٢٥ الذي دعا فيه إلى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل. بدأت إسرائيل انسحابها من الأراضي اللبنانية خلال آذار / مارس ونيسان / أبريل عام ١٩٧٨ ،ومع نهاية انسحابها أعلنت عن اكتمال تنفيذها القرار الدولي رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) لكن أبقت ما سمي الشريط الحدودي تحت سيطرة أحد عملائها المدعو الرائد سعد حداد، حيث أعلن قيام دولة لبنان الحر التي لم تعترف بها سوى إسرائيل. مع تبدل الأوضاع السياسية في لبنان على أثر انتهاء المرحلة الأولى من الحرب اللبنانية عام ١٩٧٨ ووصول أطراف من اليمين واليسار اللبناني إلى الحكم تبدلت سياسة الحكومة اللبنانية، فبدأت بتقديم الشكاوى عند أي اعتداء إسرائيلي أو أي خرق أو اعتداء للأراضي اللبنانية إلى مجلس الأمن دون أن يؤدي ذلك إلى نتيجة تذكر ويظهر هذا في عدد القرارات الدولية المتخذة بناء لشكاوى لبنانية قبل العام ١٩٧٨ وما بعده.

مع استمرار العمليات المتبادلة على الحدود اللبنانية - الفلسطينية قامت إسرائيل بعملية اجتياح ثانية للأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢ وأطلقت عليها تسمية «عملية سلامة

الجليل» ووصلت في اجتياحها إلى بيروت ومن ثم أخرجت القوات الفلسطينية من لبنان بعد تسوية سياسية برعاية أمريكية، وخلال هذه الفترة صدرت القرارات الدولية الداعية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي وتحديدا منها ذات الرقم ٤٢٥ والقاضي بانسحاب إسرائيلي إلى الحدود الدولية. حاولت إسرائيل فرض معاهدة على لبنان وكاد لبنان أن يوقع على اتفاقية سميت «اتفاقية ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣» ولكن وصول بعض أطراف المعارضة إلى الحكم أدى إلى تراجع لبنان عن موافقته بالتوقيع على اتفاق ١٧ أيار (مايو) وذلك بعد انتفاضة ٦ شباط (فبراير) ١٩٨٤ دون أن يتم إدخال أي تعديل على الحدود أو السيادة اللبنانية، وعادت الحكومة اللبنانية لتقديم الشكاوى ضد إسرائيل ولكن في هذه الفترة بسبب خرقها الاتفاقيات الدولية وقيامها بطرد المواطنين اللبنانيين من منطقة مزارع شبعا وبدئها ببناء مستوطنات لليهود المهاجرين على أرض هذه المزارع مما أثار الشك مجدداً حول موقف الحكومات السابقة من القضية وتقاعسها من القيام بعملها.

لدى انعقاد مؤتمر مدريد أصر السوريون على موقفهم الثابت من قضية الحدود وضرورة العودة لحدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ورفضوا توقيع أيّ اتفاقية للسلام مع إسرائيل قبل موافقة إسرائيل على هذا المطلب، إضافة إلى ضرورة توصل لبنان والفلسطينيين إلى اتفاق يسبق توقيع الاتفاق مع سوريا وذلك ضمانا للحقوق العربية[1]، من جهة أخرى كان لموقف الرئيس حافظ الأسد دورا بارزا بدعم المقاومة اللبنانية ودعم الانتفاضة الفلسطينية منذ العام ١٩٨٧ رافضا كل الضغوط التي مورست على سوريا للضغط على المقاومتين للحد من تأثيرهما على الأمن والاقتصاد الإسرائيليين، وربط هذا الطلب بضرورة تنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية دون استثناء، وكان لهذه المواقف الأثر الكبير بتبدل سياسة الحكومة اللبنانية وخاصة بعد عام ١٩٩٠، عندما تم إعادة توحيد السلطة اللبنانية وتوحيد الجيش اللبناني[2] وتبني الحكومة اللبنانية خيار المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد فترة جفاء معها خلال العهود السابقة. من جهة أخرى ونتيجة لهذه المواقف عانت الحكومة اللبنانية من

(١) صحيفة السفير ١٩-١٠-١٩٩١ العدد ٦٠٤١.

(٢) وذلك بعد عملية القضاء على تمرد العماد عون في بعبدا يوم ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠، الصحف اللبنانية كافة تاريخ ١٤ /١٠/ ١٩٩٠.

الضغوط التي مورست عليها من قبل بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لسحب سلاح المقاومة وسحب الغطاء الشرعي عنها، لكنها إزدادت تعاونا وتنسيقا معها واستمرت بتبني خيار دعم المقاومة وتجلى ذلك خلال عدوان نيسان (أبريل) ١٩٩٦ حيث عادت واعترفت الولايات المتحدة وإسرائيل بشرعية المقاومة اللبنانية بمختلف أطيافها من خلال اتفاق تفاهم نيسان (أبريل) عام ١٩٩٦[1]، الموقع بين لبنان وإسرائيل برعاية سورية – فرنسية ـ أمريكية، حيث سمح هذا الاتفاق للمقاومة اللبنانية بالرد على الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين اللبنانيين في المناطق المحررة ومنع إسرائيل من إستهداف المدنيين، وسمح كذلك للمقاومة بممارسة حقها بالعمل العسكري ضد مواقع وقوافل الجيش الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية دون استهداف للأراضي الفلسطينية المحتلة أما الرد الإسرائيلي على عمليات المقاومة فانحصر بالرد على المراكز العسكرية للمقاومة؟، وهذا ما يؤكد اعتراف العدو الإسرائيلي بشرعية المقاومة وللمرة الأولى في تاريخها. ومع بداية الألفية الثالثة كانت المقاومة تستمر بتوجيه ضرباتها للعدو، وبدأ الجيش الإسرائيلي يفكر جديا بالانسحاب من لبنان ولو كان ذلك دون توقيع اتفاق مع الطرف اللبناني أو الوصول إلى اتفاق سلام مع السوريين حيث كانت لا تزال عملية السلام متوقفة منذ العام ١٩٩٦، وقد حصل لقائين مباشرين بين رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهودا باراك ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع للبحث بموضوع إعادة إحياء المفاوضات المتوقفة ومحاولة الوصول مجدداً إلى اتفاق سلام.

كانت المفاجئة باعتراف باراك وللمرة الأولى بما سمي بوديعة رابين التي اعترف من خلالها رئيس الحكومة السابق إسحاق رابين لوزير الخارجية الأمريكي السابق وارن كريستوفر بالعودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مقابل التوصل لحل مائي أمني بين الدولتين، واعتراف رسمي بحق إسرائيل بالوجود، وتمثيل رسمي متبادل ولكن اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية (إغتيل على يد يهودي قيل أنه مختل عقليا) أوقف تلك العملية السلمية عام ١٩٩٤، ولم تعلن أية تفاصيل عن الاجتماعات ولكن

(١) مجلس النواب اللبناني: جنوب لبنان دراسات في العدوان الإسرائيلي ونتائجه، المديرية العامة للدراسات والأبحاث في مجلس النواب واللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان، بيروت لبنان ١٩٩٩، ص ٥٧ و ٨٣.

تم الإعلان عن نية قيام إسرائيل بسحب جيشها من لبنان قبل نهاية تموز (يوليو) ٢٠٠٠ حتى فيما لو لم يتم التوصل إلى اتفاق مع لبنان وسوريا.

خلال النصف الثاني من شهر أيار (مايو) ٢٠٠٠ بدأ الجيش الإسرائيلي انسحابه من لبنان دون أي قيد أو شرط أو أن تلزم إسرائيل لبنان باتفاق سلام أو معاهدة وأية شروط أخرى وكانت المرة الأولى التي تنسحب فيها إسرائيل من أرض عربية دون شروط، لا بل أكثر من ذلك ولدى خروج الجيش الإسرائيلي من لبنان كان الجنود الإسرائيليون يرفعون علامات النصر؟، وهنا عادت مشكلة قديمة جديدة للبروز مجدداً ألا وهي ترسيم الحدود للمناطق التي تم الانسحاب الإسرائيلي منها وبدأت مرحلة جديدة من الصراع بين لبنان وإسرائيل والأمم المتحدة حول مقدار تنفيذ إسرائيل للقرار ٤٢٥ الذي دعاها لسحاب قواتها إلى الحدود الدولية.

طالبت إسرائيل الحكومة اللبنانية الاعتراف باكتمال الانسحاب الإسرائيلي على أساس القرار ٤٢٥ ودعم هذا المطلب الأمين العام للأمم المتحدة، لكن الحكومة اللبنانية لم تعترف باكتمال الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وأصرت على أن هذا الانسحاب لايزال ناقصا بسبب استمرار الجيش الإسرائيلي باحتلال بعض الأراضي اللبنانية وأعتبرت ما حصل من انسحاب ضمن فكرة إعادة التمركز الإسرائيلي، لكن الأمين العام للأمم المتحدة فاجأ لبنان بإعلانه عدم وجود أي خرق إسرائيلي للأراضي اللبنانية[1].

أمام إصرار الحكومة اللبنانية على عدم اكتمال الانسحاب الإسرائيلي تشكلت لجنة دولية للنظر في الاعتراضات اللبنانية، وتبيّن بالفعل أن إسرائيل لا زالت تحتل العديد من الأراضي اللبنانية، فطالب لبنان الأمم المتحدة بإلزام إسرائيل بالانسحاب من هذه الأراضي وإزالة كافة الخروقات الإسرائيلية، بعد المشاورات بين الحكومة الإسرائيلية والأمم المتحدة أزالت إسرائيل العديد من الخروقات الحدودية، لكن تبيّن للوفد اللبناني المناط به التأكد من اكتمال الانسحاب الإسرائيلي حتى الحدود الدولية، إستمرار بعض المواقع والطرقات العسكرية الإسرائيلية بتعديها للأراضي اللبنانية.

خلال فترة مناقشة الموضوع حاول الأمين العام للأمم المتحدة إستعجال لبنان بضرورة الاعتراف باكتمال الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، ولما رفض لبنان

(١) لمزيد من المعلومات أنظر الوثيقة رقم ٤٥.

الموافقة على الاعلان قام الأمين العام ودون موافقة الحكومة اللبنانية بالاعلان عن اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من لبنان على أساس تنفيذ إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ كاملاً على الرغم من اعتراض الحكومة اللبنانية التي أعلنت أنها انتظرت إثنان وعشرون سنة لتنفيذ القرار، فيما مجلس الأمن سيد القرار والذي أصدره لم يستطع الانتظار عدة أشهر للتأكد من تنفيذ الانسحاب كاملاً على الرغم من أن القرار كان صريحا لا لبس فيه (لا يوجد أي إلتباس في نصوصه كما هو الحال في القرار ٢٤٢) ويدعو صراحة لانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى الحدود الدولية وليس إلى حدود دولية كما حاولت أن تسوق إليه إسرائيل والأمم المتحدة (الخط الأزرق).

إثر ذلك اعتبر لبنان هذه العملية عملية إحتيال وتواطؤ دولي مع إسرائيل، لكن الرفض اللبناني وردة الفعل لم تكونا كافيتين بشكل منطقي وفعال من منطلق المدافع عن حقه. وهنا كان على الحكومة اللبنانية تكثيف الاستشارات مع المختصين بالقانون الدولي بشكل أكثر فعالية مما جرى لتقديم شكوى أو اعتراض على كافة المنابر الدولية لحفظ حق لبنان باسترجاع حقوقه وأراضيه، حتى لو اقتضى الأمر بالادعاء على مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والحكومة الإسرائيلية أمام محكمة العدل الدولية لقيام مجلس الأمن بتنفيذ قراره بشكل يناقض النص الأصلي للقرار، وذلك لتأكيد رفض لبنان للخط الأزرق ومطالبته بشكل صارم التقيد بتنفيذ الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية المعترف بها من قبل الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية من خلال الهدنة الموقعة بين الطرفين عام ١٩٤٩. كما برزت مجدداً مشكلة مزارع شبعا اللبنانية حسب الادعاء اللبناني من جهة والسورية حسب الادعاء الإسرائيلي من جهة أخرى، وإصرار لبنان على أن يشملها القرار رقم ٤٢٥ وليس القرار ٢٤٢، فطالبت الأمم المتحدة لبنان بابراز الوثائق الخاصة التي تؤكد لبنانية مزارع شبعا عندها قام رئيس الحكومة اللبنانية د. سليم الحص بإرسال رسالة تؤكد لبنانية مزارع شبعا وموثقة بالعديد من الوثائق. . . عندها أعلنت إسرائيل أن المزارع لا يشملها القرار ٤٢٥ وإنما القرار ٢٤٢ لأنها: أولا أحتلت عام ١٩٦٧ وقبل صدور القرار ٢٤٢، إضافة إلى ذلك أنه لدى دخول القوات الإسرائيلية إلى هذه المزارع كان يوجد فيها عناصر من الشرطة السورية وليس عناصر من الشرطة اللبنانية مما يؤكد سورية هذه المنطقة، فطلب من الطرفين السوري واللبناني إثبات لبنانية هذه المنطقة. . . ولكن على الرغم من ذلك، فيما لو كانت لبنانية أو سورية فإن إسرائيل لم تنهي انسحابها من كافة الأراض اللبنانية وما زالت تحتل العديد من

الأراضي في مناطق متعددة (كالعديسة والمنارة وهونين. . .) التي تقع خارج منطقة مزارع شبعا، وهذا الأمر وحده كفيل بنقض قرار الأمين العام باكتمال الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، مما يعطي لبنان الحق بالقيام بكافة الاجراءات القانونية التي تلزم إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، وبما لا يسمح لإسرائيل الادعاء بأي مبر باكتمال انسحابها الكامل من جنوب لبنان بناء للقرار ٤٢٥.

أما بخصوص مزارع شبعا فإن رسالة د. سليم الحص التي أرسلها إلى الأمين العام للأمم المتحدة احتوت على العديد من القرارات والمراسيم التنظيمية، التي صدرت خلال الانتداب الفرنسي والتي تشكلت على أثرها دولة لبنان الكبير، وتظهر مزارع شبعا داخل الأراضي اللبنانية، إضافة إلى ذلك اشتمالها على القرارات التي صدرت بعد الاستقلال والتي تؤكد لبنانية المزارع، إضافة إلى العديد من الخرائط التي تؤكد لبنانية مزارع شبعا، خرائط لبنانية وسورية ودولية وخرائط صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، على الرغم من وجود بعض الخرائط التي تظهر مزارع شبعا داخل الأراضي السوري ومنها خرائط لبنانية وسورية إلا أن إسرائيل والأمم المتحدة أصرتا على رفض لبنانية المزارع وطالب الأمين العام للأمم المتحدة سوريا الاعتراف بلبنانية مزارع شبعا من خلال كتاب خطي للأمم المتحدة، بالفعل قام مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة د. ميخائيل وهبة بتسليم الأمين العام للأمم المتحدة رسالة من الحكومة السورية بتاريخ ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠٠٠ يطالب فيها الأمين العام للأمم المتحدة إعتبار الانسحاب الإسرائيلي غير مكتمل وطالبه بضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية: «إن الذي يهدد الأمن والسلم في المنطقة هو استمرار تجاهل إسرائيل قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ وعدم استكمال انسحابها من الجنوب اللبناني إلى الحدود الدولية المعترف بها دوليا بما في ذلك مزارع شبعا وإستمرار إحتلالها للأراضي العربية بالقوة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. . .».

لكن مجلس الأمن طالب الحكومتين السورية واللبنانية إبراز ما لديهم من اتفاقيات موقعة فيما بينهما لترسيم الحدود المشتركة، ولكن لم تستطع الحكومتان إبراز ما طالبت به الأمم المتحدة لعدم توفر هذا الشرط لديهما، حيث أن ما ينظم إظهار الحدود المشتركة هو المراسيم والقرارات التي وضعها الانتداب الفرنسي وليس الاتفاقيات بين الدولتين، وقد ضمنت رسالة الرئيس الحص نسخ من هذه الوثائق ومنها قرار إنشاء لبنان الكبير وغيرها من المراسيم والقرارات التي وردت في هذه الرسالة، وتناولت في بعض

جوانبها منطقة شبعا موضوع النزاع القائم في ذلك الوقت وكذلك تناولت بعض الوثائق صورا طبق الأصل عن بعض الاستفسارات التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية عن التعديات السورية للأراضي اللبنانية الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث أظهرت إحدى الوثائق أن الدخول إلى الأراضي اللبنانية لم يكن الهدف منه تعديل الحدود وإنما إستعمال بعض النقاط الطبوغرافية لتحديد نقاط جغرافية أخرى داخل الأراضي السورية، وفي وثيقة أخرى أعترفت الحكومة السورية عبر ممثلها في اللجنة الحدودية المشتركة بلبنانية مزارع شبعا ولكن الأمم المتحدة رفضت هذه الوثائق معتبرة أن ذلك لا يكفي وإنما هي بحاجة لاتفاقيات واضحة بين الدولتين لترسيم واضح للحدود وهذا ما لم يحصل، ومرد ذلك إلى عدم قيام الدولتين بتنفيذ القرارات والاتفاقات بين الطرفين على الأرض، أما بسبب الأهمال، أو عدم تحمل المسؤولية كاملة، أو تغاضي الحكومة اللبنانية من مطالبة سوريا للقيام بتنفيذ الترسيم بسبب موقف لبنان خلال فترة الخمسينيات من الحكومة السورية ووقوفه في الجانب المعاكس لسياسة سوريا، مما أعتبر خطأ جسيما كان له الأثر البالغ على الأوضاع وعلى ترسيم الحدود المشتركة، ومن مصادفات القدر أن تتكرر هذه المشكلة في وقت لاحق ومكان آخر وكاد أن يتسبب ذلك بمشكلة بين لبنان وسوريا من جهة والأمم المتحدة والدول الغربية من جهة أخرى عندما أثيرت تمشكلة وجود مركزين عسكريين سوريين في منطقة وادي العشائر وكفرقوق وبعد الكشف الميداني للجنة الدولية بمشاركة وفدين عسكريين لبناني وسوري، أعلن رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي أن هذان المركزان يقعان خارج الأراضي اللبنانية ولكن على مقربة منها وهذا ما أثار الالتباس وأثار الصحافة أو اصحاب النيات السيئة، ولكن هذا لا يعفي الحكومات السورية اللبنانية المتعاقبة من مسؤولية عدم ترسيم الحدود المشتركة عن حسن نية أو سوء نية، حيث تسنّى لإسرائيل من خلال هذا الاهمال التحرك واستغلال هذه الهفوات المتعددة لتحقيق مآربها وإبقاء سيطرتها على منطقة مزارع شبعا ومنطقة جبل الشيخ وبعض نواحي منطقة كفر شوبا لمميزاتها الأمنية والاستراتيجية والمائية والزراعية واستغلالها من قبل المستوطنين اليهود.

من المفارقات الغريبة أن الأمم المتحدة خلال قيامها بعملية التأكد باكتمال الانسحاب الإسرائيلي كاملاً من منطقة مزارع شبعا، عمدت إلى اتباع معيارين مختلفين لتحديد مدى صحة الانسحاب الإسرائيلي، ففيما تؤكد على عدم ثبوت لبنانية مزارع



شبعا، في ظل عدم اعتراض لبناني على قيام سوريا بتقديم بعض الخرائط والوثائق المرفقة مع اتفاق فصل القوات الذي تم بين الجيشين السوري والإسرائيلي عام ١٩٧٣ تظهر مزارع تقع داخل الأراضي السورية مما أعتبر قبولا لبنانيا بسورية المزارع، بينما يعود ويؤكد الأمين العام للأمم المتحدة السيد انان في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٠ أن قرية الغجر تنقسم إلى جزئين: احدهما لبناني والآخر سوري، وأن الجزء اللبناني كان تحت السيطرة السورية عند احتلالهما من قبل الجيش الإسرائيلي عام ١٩٦٧، حيث أكد: «... يبدو أن الجزء اللبناني من القرية كان تحت السيطرة الفعلية السورية، وأنه ضم إلى الجزء السوري منها عام ١٩٦٣، وقد احتلت إسرائيل الجزءين في عام ١٩٦٧...»، علماً أن هذه المنطقة تدخل ضمن الترسيم اللبناني ـ السوري للحدود (الانتداب الفرنسي) ولا علاقة لفلسطين (الانتداب البريطاني) في هذا الترسيم، أي أنها تقع خارج نطاق اتفاق بوليه ـ نيو كامب، وتشملها قرارات ومراسيم الانتداب الفرنسي، ولما كانت هذه المنطقة امتدادا طبيعياً لمنطقة مزارع شبعا وتتشابه معها من حيث المجال والشكل الطبيعي لهذا لا بد أن ينطبق عليها ما ينطبق على مزارع شبعا من قوانين وقرارات، وفيما لو افترضنا أنها استثنيت بقرارات أو مراسيم خاصة فإن أي مرسوم لم يصدر عن الانتداب الفرنسي أو الحكومات اللبنانية والسورية المتعاقبة لمنحها هذه الخصوصية ويحدد شكلها بشكل منفرد عن محيطها، مما يبقي الالتباس والشك حول وضعها القانوني... فكيف حكم الأمين العام السيد كوفي أنان بضرورة تقسيمها إلى قسمين لبنان وسوري ولم يظهر معه بالشروط نفسها هوية مزارع شبعا؟ علماً أن الوقائع نفسها وجدت في حالتي الغجر والمزارع، فكلمة «يبدو» لا تزيل الالتباس أو تؤكد المعلومات، إضافة إلى أن القوات الإسرائيلية عندما دخلت المنطقتين عام ١٩٦٧ وجدت الأمن السوري فيهما دون وجود أي تنسيق بين الطرفين حول وجود هذا الأمن في كلى المنطقتين.

من الطبيعي أن قرية الغجر قرية صغيرة وليست غنية بالموارد الطبيعية (المائية والتربة الغنية والموقع العسكري الممتاز الذي يعتبر امتدادا لجبل الشيخ في بعض النواحي... كما هو حال مزارع شبعا)، فإن إسرائيل تقبل بمقايضة وضع قرية الغجر مقابل حفاظها على منطقة مزارع شبعا مع ما تمثله من موقع استراتيجي وسياسي، وهذا يظهر مدى الغبن الذي لحق بلبنان لعدم قيام الحكومة اللبنانية بواجباتها كاملة لتأكيد لبنانية مزارع شبعا وتحريرها من الاحتلال الإسرائيلي.

لكن هذا لا يبرر عدم قيام الحكومة اللبنانية بمواصلة المطالبة بحقها الضائع على الرغم من وجود بعض الأصوات الداخلية اللبنانية التي تشكك بلبنانية منطقة مزارع شبعا مع يقينها بأن الموقف الإسرائيلي وموقف الأمم المتحدة معارض للمصلحة الوطنية اللبنانية فالأجدر توحيد الصف الداخلي والتضامن لإثبات حق أبناء منطقة المزارع بهويتهم اللبنانية، فلا يجوز لمواطن لبناني أن يمتلك أرض بسندات ملكية لبنانية صادرة عن دولته منذ ايام الانتداب أن يستمع على لسان مواطن لبناني يشكك بحقه بملكية هذه الأرض لأجل مصالح انتهازية شخصية دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى الشخصية والوطنية الجماعية لأنهم ينتمون إلى طرف معارض لأفكارهم، فعلى الحكومة اللبنانية العمل بجدية للحصول على الوثائق الرسمية الموجودة في أرشيفات الدول صاحبة الشأن والعلاقة لإظهار كامل الحق اللبناني على الرغم مما سوف يعترضها من صعاب ومحاولات إسرائيلية لمنع لبنان من الوصول إلى أهدافه.

في المقابل على الحكومة السورية ومن منطلق حرصها على حق لبنان ووحدة أراضيه ومن الدعم اللامحدود الذي قدمته للبنان إبان فترة التحرير وانطلاقا من موقفها الثابت على مر الأيام الرافض لتوقيع اتفاقية صلح أو سلام مع إسرائيل قبل حل القضية الفلسطينية وانسحاب الجيش الإسرائيلي من كامل الأراضي العربية المحتلة، أن تعمد إلى تقديم ما تحتاجه الحكومة اللبنانية من دعم مادي ومعنوي وعلى كافة الأصعد القانونية والسياسية والتاريخية لتمكينه من الحصول على مبتغاه وهذا ما عبر عنه المسؤولون السوريون مرارا وعبر وسائل الاعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة عن لبنانية مزارع شبعا، ولكن هذا غير كاف وإنما لا بد إعادة تزويد لبنان ببعض الخرائط المشابهة للتي فقدها إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان إضافة لما لديها من مراسيم وقرارات تنظيمية عن الانتداب الفرنسي أو اتفاقات معقودة مع الحكومة اللبنانية بعد الاستقلال تؤكد لبنانية مزارع شبعا.

كذلك لا بد للحكومة اللبنانية من حث الباحثين القانونيين المختصين في القانون الدولي والعلاقات الدولية والمؤرخين للعمل الدؤوب للبحث عن الخرائط والمستندات الضرورية في الأماكن المحتمل توافرها فيها مرفقة بالوثائق الضرورية لهذا الشأن لمساعدتها والاستعانة بخبرتهم في هذا المجال لصياغة سياسات واستنباط أفكار مضادة للمؤمرات السياسة الإسرائيلية التي تحاول إظهار العرب بمظهر المعتدي والمغتصب لحقوق الآخرين، وأكثر من ذلك مجموعة من القتلة يريدون رمي اليهود في

البحر، بينما كانت ولازالت تعمد إسرائيل على إيهام الرأي العام لغض الطرف عن أعمالها العدوانية ضد جيرانها العرب لأنها بموقع المدافع عن النفس وتعمل على تحرير أرضها، والعرب يقفون متفرجين كأن الأمر لا يعنينهم مما كان له الأثر السلبي على الرأي العام الغربي الذي تأثر بالفكرة الإسرائيلية وأيد المعتدى عليهم من قبل العرب وخير مثال منطقة مزارع شبعا اللبنانية حيث تصر الأمم المتحدة والدول الغربية على تأكيد الطرح الإسرائيلي لتأمين في الدفاع عن حقها المشروع بالبقاء والتوسع أمام أطماع جيرانها العرب..

في المقابل أعلنت الحكومة اللبنانية والمقاومة بأنهما لن يهدءاا قبل تحرير مزارع شبعا كاملة لتعود إلى حضن الوطن ويستعيد أبناء المزارع حقوقهم التي نص عليها الدستور اللبناني بتساوي اللبنانين كافة بالحقوق والواجبات، وليشعروا بمواطنيتهم كغيرهم من المواطنين لهم ما لهم، وعليهم ما عليهم.





الملاحق الوثائقية

وثيقة رقم ١

مذكرة هربرت صاموئي إلى الحكومة البريطانية بشأن وضع فلسطين بعد الحرب

٥ شباط (فبراير) ١٩١٥[1]

ماذا سيكون عليه مستقبل فلسطين، فيما لو أدت نتائج الحرب إلى تقطيع الامبراطورية التركية في أسيا ونهايتها؟.

(أ) - الضم الفرنسي هو من بين الاحتمالات الممكنة التي يجري البحث فيها أغلب الأحيان.

غير أن إقامة دولة أوروبية عظمى إلى هذا القرب من قناة السويس يشكل تهديدا مستمرا ومخيفا لخطوط المواصلات الجوهرية في الامبراطورية البريطانية.

فالحزام الصحراوي إلى الشرق من القناة برهن على فعاليته كحد استراتيجي ممتاز ضد الاتراك، لكنه لا يكفي للدفاع ضد حملة عسكرية تقوم بتنظيمها دولة غربية قوية، ويدعمها مد الخط من العريش. كما أنه لا يمكننا المضي على أساس الافتراض القائل بأن علاقتنا الحالية مع فرنسا سوف تستمر هكذا أبدا.

إن فرنسا لها مصالح بارزة في شمال سورية، بينما مصالحها قليلة في فلسطين. فهناك شركة فرنسية تملك الخط الحديدي البالغ طوله ٥٤ ميلاً بين يافا والقدس، لكن رؤوس الأموال الموظفة فيه صغيرة. ولا يوجد ما يستحق الذكر فيما عدا ذلك. وتوجد مؤسسات رهبانية فرنسية، إنما عدد المقيمين الفرنسيين ضئيل.

يمكن للحماية القديمة التي مارستها فرنسا على المصالح الكاثوليكية في الشرق أن تستمر في فلسطين، إذا كانت الحكومة (الفرنسية) الحاضرة تعلق أهمية عليها، وحتى

---

(١) ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق خاصة بالقضية الفلسطينية، ج١، وزارة الإرشاد القومي الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة ج. م. ع. ١٩٦٩، ص ١٥٩ - ١٦٣.

لو كان زمام السيطرة على البلاد بأيدي غيرها. وقد ذكر التقرير الوارد حديثا من دائرة الانتيجانس في مصر (في برقية للمعتمد البريطاني بمصر بتاريخ ٧ كانون الثاني (يناير) بأن الضم الفرنسي لن يحظى بترحيب سكان البلاد. إن الممتلكات الفرنسية الشاسعة في أفريقيا، وقد تضخمت حديثا بعد ضم مراكش، والاستيلاء، بعد هذه الحرب، على القسم الأعظم من سورية، بما فيها بيروت ودمشق، واعادة امتصاص الالزاس واللورين - كل هذا يكفي للاستئثار بطاقات الشعب الفرنسي، على عدده الثابت، لسنوات عديدة قادمة.

(ب) - الاحتمال الثاني أن تترك البلاد بيد تركية.

لقد فسدت فلسطين تحت حكم الاتراك وأصابتها الآفات. ولم تنتج لمئات من السنين رجالا أو أشياء مفيدة للعالم سكانها الأصليون غارقون في القذارة بالطرقات والموانئ، الري والصحة العامة مهملة. والدلائل الوحيدة تقريبا على الحيوية الزراعية أو الصناعية لا توجد إلا في المستعمرات اليهودية، وعلى نطاق أصغر في المستعمرات الألمانية المسؤولون الاتراك هم غرباء على البلاد. ولا أثر للسكان الاتراك فيها. أما الحكام (الولاة) الذين يتبعون بعضهم بعضا بتلاحق سريع. فلا همّ لهم إلا كمية الأموال التي يعتصرونها من البلاد لإرسالها إلى الآستانة، فلو أمكن الدول الغربية أن تنقذ فلسطين من الأتراك، لكان من واجبهم القيام بذلك على غرار ما فعلت لانقاذ الولايات الأوربية التابعة لتركيا. وفضلا عن ذلك. إذا كانت سورية الشمالية من نصيب فرنسا والعراق حصة بريطانيا فلا سبب هناك، لترك فلسطين، مفردة ومعزولة ملكا للأتراك.

(ج) الاحتمال الثالث هو التدويل:

الحكم المدول كان بصورة ثابتة مرحلة انتقالية لشئ آخر. وإذا استمر يصبح مسرحا للدسائس والمؤمرات بين معتمدي الدول الحاكمة، حيث يسعى كل معتمد للحصول على مطلب بالسيطرة النهائية لصالح بلده. وفي هذه الحالة قد يغدو التدويل بمثابة نقطة يتم القفز منها إلى محمية ألمانية كما أن ألمانيا تقوم بنشاط واسع في فلسطين. إذ انفقت مبالغ لا يستهان بها من المال هناك سعيا وراء زيادة نفوذها. فأسست مصرفا ومستعمرات زراعية ومدارس ومستشفيات. وبعد الحرب، حين تغلق بوجهها إلى حد بعيد السبل إلى الشرق الأقصى ومناطق أخرى من الكرة الأرضية، ربما عمدت إلى تركيز قسم من طاقاتها على فسطين. وخلال عشرين عاما قد تصبح «جارة مصر» في

تدويلها الظاهري عرضة لتغلغل النفوذ الألماني عليها، وذلك حينما يحصل انهيار في شكل الحكم القائم، أو عندما يجري تعديل لخريطة أسيا الغربية.

إن احتمال من هذا النوع يشكل خطرا لكل من فرنسا في سوريا الشمالية وانجلترا في مصر. كما أن ممارسة الحكم على البلاد بواسطة لجنة منتدبة تتألف من ممثلي عدة دول تكون كمن يضع البلاد تحت أيد مشلولة. فالخلافات المستمرة لا بد من وقوعها وسوف تكون نتيجتها الا يعمل شئ لتطور البلد وتقدم الشعب.

(د) الاحتمال الاخر الذي يقترح غالبا هو إنشاء دولة يهودية تتمتع بالحكم الذاتي في فلسطين.

مهما تكن حسنات ذلك الاقتراح أو سيئاته فمن المؤكد أن الوقت لم يحن له بعد. إن الزيادة في السكان التي شهدتها فلسطين خلال السنوات الأخيرة يتألف معظمها من المهاجرين اليهود. ويبلغ تعداد المستعمرات الزراعية اليهودية حوالي ١٥ ألف نسمة، وفي القدس بالذات يتكون ثلثا السكان من اليهود. لكنهم لا يزيدون عددا في البلاد كلها عن سدس ٦/ ١ السكان.

ولو جرت محاولات لوضع المسلمين من الجنس العربي، والبالغ تعدادهم ٥٠٠ أو ٦٠٠ ألف، تحت سلطة حكومة ترتكز على تأييد ٩٠ أو ١٠٠ ألف من السكان اليهود، فلا تأكيدات هنا: بأن هذه الحكومة، حتى ولو أقامتها سلطة الدول الكبرى سوف تتمكن من فرض الطاعة والولاء. وقد يتلاشى حلم الدولة اليهودية المزدهرة والتقدمية، ومعقل المدنية المتألقة أثر سلسلة من النزاعات القذرة مع السكان العرب. وحتى لو تمكنت دولة بهذا التركيب من النجاح في تحاشي الاضطراب الداخلي أو قمعه، فمن المشكوك به أن تكون قوية لدرجة تكفيها لحماية نفسها من العدوان الخارجي أو العناصر المشاغبة (الهائجة) المحيطة بها. إن القيام بمحاولة لتحقيق امنية الدولة اليهودية قبل أن يحين موعدها بقرن من الزمن قد يؤخر تحقيقها الفعلي لقرون عديدة أخرى. هذه الاعتبارات مدركة كليا (تماما) لدى زعماء الحركة الصهيونية.

(هـ) - الاحتمال الأخير هو محمية بريطانية.

إن إنشاء المحمية ضمان لسلامة مصر. صحيح أن فلسطين بيد البريطانيين قد تكون عرضة للهجوم، والاستيلاء عليها قد يجلب مسؤوليات عسكرية موسعة، لكن الطبيعة الجبلية للبلاد قد تجعل احتلالها صعبا أمام العدو، وفيما يجري النزاع حول هذا

الموقع الأمامي، نكتسب مزيدا من الوقت الذي يسمح لنا بزيادة حامية مصر وتعزيز الدفاع. والحدود المشتركة مع جارة أوروبية في لبنان هو مخاطرة أقل كثيرا بالمصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية من الحدود المشتركة عند العريش.

إن مرفأي يافا وحيفا هزيلان، لكنهما قابلان للتحسين فيما لو انفقت عليهما مبالغ غير ضخمة كما يمكن تحسين أحدهما للأغراض التجارية. فقد كانت حيفا، الواقعة على خليج عكا، نقطة استراتيجية هامة في الماضي، والأمر متروك للخبراء لمعرفة ما إذا يمكن تحويلها، في ظل الأوضاع العصرية إلى قاعدة بحرية جيدة. كما أن حيفا هي أبعد من الاسكندرون عن مضيق الدردنيل، وتبعد الاسكندرون عن المضائق أكثر من الاسكندرية، بنفس المسافة التي تبعدها مالطة تقريبا. فإذا كانت القاعدة على الشواطئ الشرقية للمتوسط أمرا مرغوبا فيه على أسس عامة، وإذا كانت المصاعب السياسية تحول دون الاستيلاء على الاسكندرون، يجدر بنا الالتفات إلى حيفا علها تفي بالمطلوب.

ولأجل استرضاء حساسيات الكنيستين الكاثوليكية والارثوذكسية سوف يكون ضروريا دون شك ارفاق السيطرة البريطانية بإقامة سلطة خارج أراضي الدولة على الأماكن المقدسة المسيحية ووضع ملكيتها بيد لجنة دولية. يكون فيها لكل فرنسا (وربما الفاتيكان) نيابة عن الكنيسة الكاثوليكية، وروسيا نيابة عن الكنيسة الارثوذكسية الأصوات القوية. ولا شك أن من المرغوب فيه أيضاً إعلان حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية، وأن تضم الحكومة المحلية ممثلاً أو أكثر من المسلمين، ليأتي وجودهم بمثابة ضمانة لسلام المصالح الاسلامية والمحافظة عليها.

إن المحمية البريطانية، حسب تقرير دائرة الاستخبارات في مصر المشار إليه آنفا، سوف تلقى ترحيبا لدى نسبة كبيرة من السكان الحاليين، وهناك العديد من الدلائل السابقة على الشعور نفسه. كما أن الصهيونيين واللاصهيونيين يؤكدون لي بأن ذلك يشكل حلا لمشكلة فلسطين ويلقى أكثر الترحيب في أوساط اليهود بسائر أنحاء العالم.

والمأمول لأن يمنح الحكم البريطاني تسهيلات للمنظمات اليهودية في شراء الأراضي واقامة المستعمرات وإنشاء المؤسسات الدينية والتربوية، والتعاون في التطور الاقتصادي للبلاد، وأن تعطى الهجرة اليهودية، بعد ضبطها بعناية فائقة، الأفضلية حتى يتمكن السكان اليهود من مرور الوقت من أن يصبحوا أكثرية مستوطنة في البلاد وبذلك ينالون مقدارا من الحكم الذاتي وفقا لما تنجه الظروف القائمة فيما بعد.

إن النمو التدريجي لمتحد يهودي كبير تحت السيادة البريطانية في فلسطين لن يحل بالواقع المشكلة اليهودية في العالم.

فالبلاد بحجم مقاطعة ويلز، وتؤلف الجبال الجرداء قسما كبيرا منها، كما تنعدم المياه في قسم آخر، لا يكمنها استيعاب ٩ ملايين نسمة. لكنها قد تستوعب مع الوقت ٣ ملايين نسمة، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط في روسيا وأماكن أخرى. والأهم من ذلك بكثير هو الأثر الذي يتركه على طبيعة القسم الأكبر من العنصر اليهودي، الذي يتحتم عليه البقاء في اختلاط مع الشعوب الأخرى، وهل سيكون ذلك قوة أو ضعفا بالنسبة للبلدان التي يقيمون فيها. فلينشأ مركز يهودي بفلسطين، ولندعه يحقق، كما قد يحقق بالفعل، مقدارا من العظمة الروحية والفكرية، وسوف يؤدي ذلك بصورة غافلة إلى رفع معنويات الفرد اليهودي حيثما وجد. إن الترابطات الدنيئة التي لصقت بالاسم اليهودي قد تنسلخ عنه إلى حد ما، وتتعز قيمة اليهود كعنصر فعال في مدنية الشعوب الأوروبية.

إن السبيل الذي ندعو إلى اتخاذه سوف يعود على انكلترا بعرفان الجميل بين اليهود في سائر أنحاء العالم. ففي الولايات المتحدة، حيث يبلغ تعدادهم حوالي مليوني نسمة، وفي جميع البلدان الأخرى التي ينتشرون فيها، قد يؤلفون كتلة للرأي يعود تحيزها حيث لا تدخل مصلحة البلد الذي كانوا مواطنين فيه، لخير الامبراطورية البريطانية. وكما استطاعت سياسة بريطانيا الحكيمة تجاه اليونان في القسم الأول من القرن التاسع عشر وحيال إيطاليا في منتصف القرن التاسع عشر أن تضمن لهذه البلاد النوايا الطيبة لكل من اليونانيين والايطاليين حيثما وجدوا ومنذ ذلك الحين فإن المساعدة التي يجري تقديمها الآن في سبيل تحقيق المنال لم تتوقف اعداد كبيرة من اليهود أبدا على التعلق به خلال قرون عديدة من العذاب لن تفشل مستقبل بعيد جدا في ضمان عرفان الجميل لدى عرق بأكمله كما أن نواياه الطيبة لن تكون عديمة القيمة في الزمن الآتي.

إن الامبراطورية البريطانية، باتساعها وازدهارها الحاضر ليس لديها بعد ما تضفيه إلى عظمتها. لكن فلسطين على صغر مساحتها تنتفخ ضخمة في مخيلة العالم، حتى أن كل امبراطورية، مهما كانت عظيمة، قد ترفع من مكانتها ومركزها بامتلاكها لها. أن ضم فلسطين إلى الامبراطورية البريطانية سوف يزيد حتى في لمعان التاج البريطاني. ويشكل جانبا شديد القوة لشعب المملكة المتحدة والممتلكات المستقلة خصوصا إذا

ظهر كوسيلة معلنة لمساعدة اليهود على احتلال البلاد من جديد. هناك عطف واسع الانتشار وعميق الجذور في العالم البروتستانتي على فكرة إرجاع الشعب العبراني إلى الأرض التي أعطيت ميراثا له، وهناك اهتمام شديد بتحقيق النبوأت التي توقعت ذلك مسبقا. إن افتداء الأماكن المقدسة المسيحية أيضاً وتخليصها من الابتذال الذي تخضع له الآن، وفتح أبواب الأراضي المقدسة بسهولة أكثر من السابق امام زيارات المسافرين المسيحيين سوف يزيد من إغراء هذه السياسة للشعوب البريطانية. وقد لا تكون هناك على الأرجح نتيجة أخرى للحرب تستطيعى اعطاء مقدار أكبر من الرضا لقطاعات قوية من الرأي البريطاني.

فالأهمية التي يعلقها الرأي البريطاني على هذا الضم قد تساعد على تسهيل الوصول إلى حل حكيم لمشكلة أخرى من المشاكل التي سوف تنتج عن الحرب. ومع أن بريطانيا العظمى لم تدخل في النزاع سعيا وراء أي غرض في التوسع الاقليمي، فإن خوضنا الحرب وقيامنا بتضحيات هائلة قد يولد خيبة أمل بعيد الغور في البلاد فيما لو جاءت النتيجة تضمن فوائد عظيمة لحلفائنا ولا شئ لأنفسنا. غير أن تجريد المانيا من مستعمراتها لصالح انكلترا قد يترك شعورا دائما بالمرارة الشديدة لدى الشعب الألماني، ويجعل بالتالي انتهاج سياسة من هذا النوع عملا أخرق وغير حكيم.

علينا أن نعيش في عالم واحد مع سبعين مليونا من الألمان، ويجب التنبيه إلى اعطاء أقل ما نستطيعه من المبررات كي لا نجر علينا خلال عشر سنوات، أو عشرين أو ثلاثين سنة من تاريخه حربا ثأرية ألمانية. هناك قسم من المستعمرات الالمانية يجب الاحتفاظ به دون شك لأسباب استراتيجية أو بفعل مصالح ممتلكاتنا المستقلة.

غير أنه إذا استطاعت بريطانيا العظمى أن تحصل على التعويضات التي سوف يطالب بها الرأي العام في كل من العراق وفلسطين وليس في المناطق الألمانية من أفريقيا الشرقية والغربية، فإن هناك أرجحية أقوى للسلام الدائم.

آذار (مارس) 1915

هـ ص.

وثيقة رقم ٢

اتفاقية فيصل ـ وايزمان[١]

إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها والدكتور حاييم وايزمان الممثل للمنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقديم الدولة العربية و فلسطين ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية:

١ - يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما.

٢ - تحدد بعد اتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين.

٣ - عند إنشاء دستور ادارة فلسطين تتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧.

٤ - يجب أن تتخذ جميع الاجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة. ولدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي.

---

(١) ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق خاصة بالقضية الفلسطينية، ج١، وزارة الارشاد القومي الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة ج.م.ع ١٩٦٩، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

٥ - يجب أن لا يسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأي طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضاً بحرية ممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل ويجب أن لا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦ - إن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

٧ - تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية في البلاد وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدول العربية بقصد دراسة الامكانيات الاقتصادية في الدول العربية وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل المنهوض بها وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية في البلاد.

٨ - يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملا بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح.

٩ - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم وقع في لندن، انجلترا في اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩.

ترجمة تحفظات فيصل عن الانكليزية:

يجب على أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه. بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر يناير سنة ١٩١٩ المرسلة إلى وزارة خارجية حكومة بريطانيا العظمى.

ولكن إذا وقع أقل تعديل أو تحويل (يقصد بما يتعلق بالمطالب الواردة بالمذكرة) فيجب أن لا أكون مقيدا بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة لا شأن ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا أكون مسؤولا بأية طريقة مهما كانت.

وثيقة رقم ٣

مؤتمر الصلح وقرار اللقاء في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ بإستفتاء البلاد العربية بشأن مصيرها وإلغاء اتفاقية سايكس - بيكو[(١)]

بتاريخ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ عقد الحلفاء في باريس مؤتمر أسموه مؤتمر الصلح، فكان الإنكليز والفرنسيون يعملون فيه سرا لإبقاء قضية البلاد العربية بمعزل عن المؤتمر إلا أنهم إضطروا إلى مجاراة الرئيس ويلسون فوافق مندوبوهم في ٣٠ كانون الثاني [يناير] ١٩١٩ على قرار بفصل أرمينيا وبلاد العرب عن تركيا وإستفتاء سكانها في تقرير مصيرها، وهذا ما يتعلق ببلاد العرب، ومن ذلك التقرير:

المادة الأولى: لمثل هذه الأسباب، ولا سيما لسؤ الإدارة التركية التاريخية في معاملة الشعوب الخاضعة لها وللمذابح الأرمنية الهائلة وسواها في السنوات الخمس المتأخرة قرر الحلفاء والدول المشتركة معهم فصل أرمينيا وسوريا والعراق وفلسطين وبلاد العرب فصلا تاما عن المملكة التركية من دون إلحاق ضرر بسكان الأقسام الأخرى من المملكة.

المادة الثانية: قررت الدول المتحالفة والدول المشتركة معها أنه نظرا للفرصة السانحة للبت في مصير المستعمرات والأراضي التي كانت لألمانيا وتركيا، وهي مأهولة بسكان لا يستطيعون الوقوف وحدهم بالنسبة لحالات العالم الحاضرة الشديدة العمل في هذه الأراضي بمبدأ ترقية وإسعاد هذه الشعوب الذين يعتبرون وديعة مقدسة في ذمة المدنية، وأن ينص على ذلك في دستور جمعية الأمم.

(١) حسن الحكيم (رئيس مجلس الوزراء السوري سابقا): الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦، دار صادر، بيروت لبنان ١٩٧٤، ص ٤٥-٤٧.

المادة الثالثة: اقتنع الحلفاء بعد الدرس الدقيق أن أفضل طريق للقيام بهذا المبدأ وضع هذه الشعوب في عهدة الأمم الراقية التي تكون بالنسبة إلى مواردها أو إختيارها أو مركزها الجغرافي أقدر على القيام بهذه المهمة، فيجب أن نقوم بهذه المهمة كوصيات من قبل جمعية الأمم.

المادة الرابعة: تعتقد دول الحلفاء المشتركة معها أن طبيعة الوصايا يجب أن تكون حسب درجة السكان من الرقي ومركز البلاد الجغرافي وحالتها الاقتصادية وما شاكل هذه الظروف.

المادة الخامسة: لما كان الحلفاء يعتبرون بعض الشعوب التي كانت خاضعة في السابق للمملكة التركية بلغت من الرقي درجة يصلح الاعتراف بها كأمم مستقلة محتاجة إلى استمداد النصائح الادارية ومساعدة دول وصية حتى تصير قادرة على السير وحدها فإن رغائب هذه الشعوب يجب أن يكون لها مقام أولى في اختيار الدولة الوصية.

ولما أقر مجلس الحلفاء الأعلى عهد جمعية الأمم في شهر شباط سنة ١٩١٩ أدمج هذه المبادئ في المادة ٢٢ منه تثبيتا وتوكيدا لنقطع الطريق على الانكليز والفرنسيين، وهذا نصها:

«يجب أن يطبق على المستعمرات التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها عن سلطة الدول التي كانت تسيطر عليها في الماضي والتي تسكنها شعوب لا تزال إلى الآن غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة، المبدأ القاضي بجعل سعادة شعوبها وتقدمها وديعة مقدسة في يد العالم المتمدن ويجب أن ينص في هذا العهد على الضمانات اللازمة لحسن القيام بهذه الوديعة والطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عمليا أن يعهد بالوصايا على هذه الشعوب إلى الدول الراقية التي تمكنها مواردها المادية أو اختياراتها أو موقعها الجغرافي من القيام بهذه المهمة على منوال أفضل من غيرها وتكون مستعدة لقبول هذه التبعة وتقوم بها على سبيل الانتداب من قبل جمعية الأمم.

وتختلف هذه الوصايا باختلاف درجات هذه الشعوب في التقدم وباختلاف موقعها الجغرافي وأحوالها العمرانية وما أشبه من الظروف، ولما كانت بعض الشعوب الصغيرة التي كانت ضمن السلطنة العثمانية قد بلغت من الرقي درجة يمكن أن يعترف معها مؤقتاً بأنها أمة مستقلة على شرط أن تسترشد إدارتها بنصائح ومساعدة تستمدها من دولة منتدبة إلى أن تصير أهلا للسير وحدها على أن تحل رغبة هذه الشعوب بإختيار

الدول المنتدبة محلها من الاعتبار ويجب في جميع الأحوال على كل دولة من الدول المنتدبة أن تقدم تقريراً سنويا إلى مجلس جمعية الأمم عن البلاد الموضوعة تحت وصايتها ويجب على هذا المجلس أن يحدد تحديدا صريحا نوع السلطة أو المراقبة أو الإدارة التي تخول الدولة المنتدبة لممارستها.

ويجب أيضاً إنشاء لجنة دائمة لتسليم تقارير الدول المنتدبة سنويا وفحصها وإمداد المجلس برأيها في جميع الأمور المختصة برعاية شروط الانتداب.

وثيقة رقم ٤

المذكرة التي رفعها فيصل إلى مؤتمر الصلح(١)

«إن البلاد الواقعة ضمن خط يمتد من الاسكندرونة إلى إيران جنوباً إلى المحيط الهندي هي موطن «العرب» ونعني «بالعرب» مجموعة من الأعراق السامية المتقاربة بالنسب وجميعها تتكلم لغة واحدة هي اللغة العربية. أما العناصر التي لا تتكلم العربية في هذه المنطقة فإنني اعتقد أنها لا تتجاوز الواحد في المائة من مجموع السكان.

إن هذه الحركة القومية العربية (التي أصبح والدي في أثناء الحرب زعيمها، وذلك نزولا عند رغبة فرعي الحركة في سوريا وبغداد اللذين بعثا بنداء إليه ليتزعم الحركة) هو توحيد العرب في أمة واحدة. وبصفتي أحد القدامى في اللجنة السورية لهذه الحركة فإني قدت الثورة السورية، وكان يعمل معي سوريون وعراقيون وعرب من الجزيرة العربية.

ونحن نؤمن أن هناك ما يبرر هدفنا في توحيد الأمة العربية في آسيا، ولست أرى بي حاجة للتدليل على هذه المبررات. ولكن إذا لم يكن بد من إقامة الحجج فإني أشير أولا إلى المبادئ العامة التي أعترف بها الحلفاء عندما أنضمت الولايات المتحدة إليهم، كما أني أشير إلى ماضينا المجيد وإلى مثابرة شعبنا العربي طوال ستمائة سنة في مقاومة الأتراك الذين كانوا يحاولون دمجنا في أمتهم التركية. وإذا سمح لي فإني أشير أيضاً إلى الدور المحتشم الذي قمنا به في هذه الحرب، بصفتنا إحدى الدول المحاربة الحليفة.

يحتل والدي مقاما رفيعا في نفوس العرب بصفته قائدا ممتازا وزعيما لأشرف العائلات العربية وشريفا لمكة المكرمة، وأنه راسخ الايمان في أن الوحدة العربية ستكلل بالظفر آخر الأمر إذا لم تجر محاولة للضغط علينا، لفرض وحدة سياسية

---

(١) وليد المعلم: سورية ١٩١٦ - ١٩٤٦، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا ١٩٨٨، ص ٤٥٧ - ٤٥٩.

مصطنعة، أو لوضع العقبات في وجهنا وذلك عبر تقسيم هذه المنطقة كغنائم حرب بين الدول العظمى.

وقد أصبح توحيد الأمة العربية في آسيا أمرا يسيرا في الآونة الأخيرة بعد إنشاء الخطوط الحديدية والبرق والمواصلات الجوية. فقد كانت هذه البقعة في الدنيا في سالف الأيام شاسعة المسافات وقليلة السكان في بعض مناطقها مما كان يصعب معه انتشار الفكر والأهداف العامة.

إن المناطق العربية في آسيا - سوريا والعراق والحجاز ونجد واليمن - تختلف اقتصاديا واجتماعيا اختلافا كبيرا مما يجعل ضمها كلها في اطار حكومة واحدة أمرا صعبا لا يمكن تحقيقه.

نحن نؤمن أن سوريا، وهي بلد زراعي صناعي كثيف السكان وسكانه من الحضر، متقدمة سياسيا بحيث تستطيع أن تدير شئونها (شؤونها) الداخلية بنفسها. كما أننا نشعر في أية مشورة تقنية أجنبية تقدم إلينا تشكل عنصرا ذا قيمة عظيمة للتنمية الوطنية. ونحن على استعداد أن ندفع ثمن هذه المشورة نقدا إذ إنه لا يمكننا أن نضحي في سبيلها بشئ من الحرية التي ظفرنا بها نحن أنفسنا بقوة السلاح.

أما الجزيرة والعراق فيكونان ولايتين شاسعتي المساحة وتشتملان على ثلاث مدن متمدنة ولكن تفصل بينها مساحات كبيرة من أراضي عراء صحراوية تقطنها قبائل من الرحل. والعالم يريد أن يستغل العراق وينتفع بخيراته في أقصر مدة ممكنة، لذا فإننا نعتقد أن نظام الحكم القائم هناك يجب أن تدعمه مساعدة مالية، وأن تأخذ بيده جماعة من الموظفين التابعين إلى دولة أجنبية من الدول الكبرى. بيد إننا نطلب أن تكون الحكومة في المبدأ أو في الروح عربية على أن يكون المبدأ المتبع في المناطق المهملة هو مبدأ الانتقاء والتعيين لا مبدأ الانتخاب إلى أن يتم توسيع القاعدة الشعبية وتطويرها. وواجب الحكومة العربية الأول سيكون الاشراف على التربية التي من شأنها أن تدفع بالقبائل إلى السير في ركاب الحضارة كي تستطيع اللحاق بالمستوى الاجتماعي الذي بلغته المدن.

إن الحجاز منطقة قبائلية وستظل الحكومة هناك، كما كانت في الماضي حكومة تتلاءم مع النظام القبلي والأحوال المعيشية القائمة هناك، ونحن نتحسس هذه الأمور

بصورة أفضل من التحسس الأوروبي لها، ولذا نقترح أن نحتفظ باستقلالنا التام الناجز هناك.

وليس من المحتمل أن ترفع اليمن ونجد قضيتهما إلى مؤتمر الصلح. إنهما بلدان سيهتمان بأمورهما وسوف ينظمان علاقتهما الخاصة مع الحجاز ومع سواه من البلدان.

أما في فلسطين فإن غالبية السكان الساحقة من العرب. واليهود يمتون بصلة نسب عرقية إلى العرب وليس بين الشعبين من فوارق في الخلق والمزايا فإننا واليهود، مبدئيا، شعب واحد. ومهما يكن من أمر فإن العرب لا يمكنهم تحمل مسؤولية الحفاظ على التوازن في حالة حدوث تصادم بين مختلف الشعوب والديانات في هذا الإقليم الذي كثيرا ما ورط دول العالم وأوقعها في مآزق صعبة. وهم يرغبون بفرض وصاية فعالة يتولاها وصي من الدول الكبرى طالما أن هناك إدارة حكومية تمثيلية محلية تكرس نفسها بنشاط وعزم لرعاية الازدهار المادي في البلاد.

وفي بحثي قضايا أقاليمنا بإسهاب لست أدعي أني أملك من الكفاءة بدرجة ممتازة ومتفوقة، وأني لآمل أن تستطيع الدول العظمى أن تجد وسائل أفضل لتحقيق أهداف حركتنا القومية.

لقد جئت إلى أوروبا بالنيابة عن والدي وبالنيابة عن العرب في آسيا، لأقول لكم أنهم يتوقعون من الدول المتمدنة في مؤتمر الصلح ألا تعلق أهمية زائدة على المفارقات السطحية القائمة في الأحوال السائدة وألا تنظر إليها من خلال النظرة الأوروبية المادية لمصالحها ولمناطق نفوذها هناك. إنهم يأملان منكم أن تنظروا إليهم كشعب له إمكاناته الكامنة وكشعب شديد الغيرة على لغته وحريته. ويطلبون إليكم ألا تأخذوا أية قرارات تتعارض مع رغبة هذا الشعب في تحقيق وحدة تضم هذه المناطق تحت حكم واحد يتمتع بالسيادة المطلقة.

هذا وإني كنت قد شددت على وجود فرىقات من الأحوال الاجتماهية السائدة في هذه المناطق فلست أهدف من وراء هذا أن أترك في أذهانكم انطباعا من أن هناك خلافا جوهريا حول المثل العليا والمصالح المادية، والعقائدية، والسجايا الخلقية التي تجعل الوحدة بيننا أمرا مستحيلا. إن أخطر مشكلة نجابهها هي الجهل، وهذه العقبة يتحمل الأتراك بصورة عامة مسئوليتها [مسؤوليتها].

نحن نرى أنه إذا منحنا استقلالنا، وإذا أثبتنا كفاءاتنا الوطنية فإن المؤشرات الطبيعية الناشئة عن العرق واللغة والمصالح ستعمل بعد زمن على جمعنا في أمة واحدة. ولكن لكي تعمل هذه المؤشرات فينا يتوجب على الدول العظمى أن تضمن لنا فتح الحدود الداخلية بين مناطقنا وخطوطا حديدية وخطوط برق مشتركة ونظاما موحدا للتربية، ولكي تحقق الدول العظمى هذه المشاريع عليها أن تترفع عن نيل المنافع الفردية وأن تنبذ التحاسد القديم بينها وبكلمة واحدة نطلب إليكم ألا تفرضوا علينا حضارتكم ككل بل أن تساعدونا على انتقاء ما يخدم مصالحنا وما يفيد من اختباراتكم الحضارية وليس لدينا سوى الإقرار بالفضل نرفعه إليكم مقابل هذا العطاء الكريم.

أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٩

وثيقة رقم ٥

مذكرة وفد المنظمة الصهيونية

إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بباريس

٣ فبراير سنة ١٩١٩[1]

أعد المذكرة وايزمان وسوكولوف وأندريه سبير، وطالبت المذكرة بالاتي:

١ - الإعتراف بالحق التاريخي لليهود في فلسطين، والإعتراف بحق اليهود في إعادة إقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

٢ - إقامة حدود معينةفي فلسطين على أن تضم الجزء الجنوبي من لبنان وجبل حرمون والعقبة والأردن.

٣ - وضع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني.

٤ - الإعتراف بوعد بلفور والعمل على تحقيقه.

٥ - تسهيل الإستعمار اليهودي لفلسطين.

٦ - إقامة مجلس تمثيلي ليهود فلسطين.

(١) ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، ج١، وزارة الإرشاد القومي الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة ج.م.ع ١٩٦٩، ص ٢٤٧.

وثيقة رقم ٦

التعديلات النهائية على اتفاقية سايكس - بيكو

في اتفاق فرنسا وانجلترا على الحدود

بين سورية ولبنان وفلسطين والعراق ١٩٢٠[1]

أنابت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية الوزيرين المفوضين اسميهما أدناه ليحلا جميع الأمور التي لها علاقة بالانتداب الذي منح لبريطانيا العظمى على فلسطين والعراق ولفرنسة على سورية ولبنان في المجلس الأعلى الذي اجتمع في سان ريمو وقد اتفقا على الشروط الآتية:

١ - تعينت حدود المناطق التي شملها الانتداب الفرنسوي أي سورية ولبنان وحدود المناطق التي شملها الانتداب البريطاني أي فلسطين والعراق كما يلي:

من الشرق نهر الفرات وجزيرة ابن عمر إلى ولايتي ديار بكر والموصل القديمة ومن الجنوب الشرقي حدود هاتين الولايتين القديمة إلى غاية ولاية رومالين كوى ومن هنا خط يمتد من المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسوي فيترك فيها جميع الأراضي الواقعة في حوض نهر الخابور الغربي ويمر باستقامة نحو الفرات فيجتازه بالبوكمال ويمتد باستقامة إلى أمتار لجنوب جبل الدروز، ومن هنا يمتد إلى جنوب نصيب الواقعة على خط حديد الحجاز، فسمخ الواقعة على بحيرة طبريا سائرا إلى جنوب خط السكة الحديدية وموازيا له. وتبقى درعا وما حولها في المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسوي ويبقى ذلك الخط في وادي اليرموك ضمن المنطقة الفرنسوية، ويسير بصورة ملاصقة وموازية لخط السكة الحديدية كي يصبح في الإمكان أن يمد في وادي اليرموك سكة حديدية واقعة في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني، وسنوضح التخوم في سمخ بصورة يمكن معها للفريقين المتعاقدين الساميين أن يبنيا مرفأ ومحطة للسكة الحديدية ليتمكنا من استعمال بحيرة طبريا بحريا.

(١) وليد المعلم: سورية ١٩١٦- ١٩٤٦، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق سوريا ١٩٨٨، ص ٥٤٢ - ٥٤٦.

ومن الغرب يسير الخط من سمخ مارا داخل بحيرة طبرية فأول وادي المسودية حيث يسير مع مجرى هذا النهر في وادي جرابا، وإلى نبعه من هنا يسير نحو الغرب حتى يصل إلى المطلة وتبقى المطلة في المنطقة البريطانية.

وستوضع لهذا الجزء من الحدود تفصيلات دقيقة يمكن معها تسهيل المواصلات بين جميع أطراف البلاد المشمولة بالإنتداب الفرنسوي كصور وصيدا والمناطق الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق من بانياس.

وتفصل التخوم بالمطلة بمفرق الماء في وادي الأردن وحوض نهر الليطاني، وتسير جنوباً مع وادي الأردن فوادي فرعم ووادي كركرة اللذين يبقيان في المنطقة البريطانية، فوادي البلاونة، ووادي العيون الزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسوية، ويصل الحد إلى شاطئ البحر المتوسط في ميناء رأس الناقورة، وتظل في المنطقة الفرنسوية.

٢ - تؤلف بعد التوقيع على هذه المعاهدة بثلاثة أشهر بعثة لتدرس الحدود بين المناطق المشمولة بالإنتداب البريطاني التي بيناها في المادة الأولى. وتتألف هذه البعثة من أربعة أعضاء تعين الحكومة الفرنسوية إثنن منهم، وتعين الإثنين الحكومة المحلية المشمولة بالإنتداب الفرنسوي، والحكومة المحلية المشمولة، بالإنتداب البريطاني بعد مشورة الحكومتين المنتدبتين.

وإذا وقع خلاف بين أعضاء هذه البعثة يعرض على أعضاء مجلس جمعية الأمم ويكون قراره قطعيا.

وتقدم تقارير البعثة النهائية عن الحدود الثانية التي عينت أخيرا وترتبط معها المصورات الضرورية الموقع عليها من قبل أعضاء البعثة، وتوضع ثلاث نسخ للواحدة بين سجلات مجلس جمعية الأمم، وتحفظ النسختين الأخرين الحكومتان المنتدبتان.

٣ - توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية على ترشيح لجنهة خاصة مهمتها درس الخطط التمهيدية التي تعينها الحكومة الفرنسوية المنتدبة لأجل مصلحة الري في البلاد المشمولة بانتدابها، لئلا يقلل إبرازها لحيز الفعل ماء دجلة والفرات في الموضوع الذي يدخلان به المنطقة العراقية المشمولة بالإنتداب البريطاني.

٤ - توافق الحكومة البريطانية بالنظر إلى مكانة جزيرة قبرص من الوجهة الجغرافية والعسكرية بالنسبة لخليج الاسكندرونة على ان لا تفاوض أحدا بخصوص التنازل عنها، أو تسليمه اياها قبلما توافق فرنسا على ذلك.

٥ - (أ) توافق الحكومة الفرنسوية على وضع ترتيب حر يبين كيفية استعمال خط السكك الحديدية الواقع بين طبرية ونصيب استعمالا مشتركا.

تضمن سير هذا الترتيب وانتظامه ادارتا السكك الحديدية المؤلفتان في منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسوي بأسرع ما يمكن. أي بعد تنفيذ الإنتداب على سورية وفلسطين، وتسمح هذه الاتفاقية بصورة خاصة لادارة السكة الحديدية البريطانية أن تسير قطاراتها ذهابا وإيابا بين هاتين المنطقتين وفقا لمصالحهما، وتنقل البضائع التجارية إلى المنطقة المشمولة بالإنتداب الفرنسوي بواسطتها، وتعين هذه الاتفاقية الشروط المالية والادارية والفنية اللازمة لسير القطارات، أما إذا لم يتم الاتفاق خلال ثلاثة أشهر من تنفيذ الإنتداب بين الادارتين المذكورتين أعلاه فستعين جمعية الأمم حكما يفصل الخلاف، وعندئذ تنفذ شروط هذه الاتفاقية التي حازت رضا الطرفين.

يعمل بموجب هذه الاتفاقية إلى أجل غير مسمى، وتصحح أحيانا بمقتضى الأحوال.

(ب) يمكن للحكومة البريطانية أن تمد خطا من الأنابيب الحديدية بجانب السكة الحديدية، ولها الحق في نقل جنودها على هذه السكة الحديدية دائما.

(ج) توافق الحكومة الفرنسوية على تعيين بعثة خاصة تدرس الأراضي. وبعد درسها أياها تعين الحدود في وادي اليرموك بطريقة فنية، يمكن معها بناء الخط الحديدي البريطاني، وخط الأنابيب الموصل بين فلسطين وبين سكة الحجاز ووادي الفرات في المنطقة المشمولة بالإنتداب البريطاني وتبقى السكة الحديدية الحالية المارة بوادي اليرموك داخل الأراضي المشمولة بالإنتداب الفرنسوي ويجب على بريطانيا العظمى احقاق حقها هذا في مدة لا تتجاوز عشر سنوات.

(د) تتألف البعثة التي ذكرناها أعلاه من عضو بريطاني وعضو فرنسوي يضاف إليهما نواب عن الحكومات المحلية بصفة مستشارين فنيين هذا وإن رأت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية لزوما لذلك.

(هـ) إذا اقتضى الأمر لأسباب فنية أن يمر خط السكة الحديدية البريطانية ببعض الأماكن المشمولة بالإنتداب الفرنسوي، توافق الحكومة الفرنسوية على مرور هذا الخط بتلك المناطق، وتقدم للحكومة البريطانية أو عملائها المساعدات اللازمة.

(و) إذا شاءت الحكومة البريطانية العمل بموجب الحق الممنوح لها بالفقرة الثالثة

من هذه المادة أي أن تمد سكة حديدية في وادي اليرموك تنفذ الحكومة الفرنسوية الشروط التي اشترطتها على نفسها بالفقرة الأولى والثانية من هذه المادة قبل مرور ثلاثة أشهر من إنشاء السكة.

(ز) توافق الحكومة الفرنسوية على اتخاذ التدابير الفعالة لحمل الحكومات المحلية المشمولة بالإنتداب الفرنسوي لتصادق على هذه الحقوق الممنوحة للحكومة البريطانية.

٦ - تم الاتفاق على هذه الشروط التي تسهل أعمال الحكومة البريطانية مقابل عقد الاتفاقية الفرنسوية ـ البريطانية بخصوص الزيت في سان ريمو.

٧ - لا تضع الحكومة البريطانية ولا الحكومة الفرنسوية موانع في منطقتي انتدابها لجميع الموظفين اللازمين لادارة خط السكة الحجازية أو لاستخدامه.

تمنح جميع التسهيلات الضرورية لمرور جميع المستخدمين في الخط الحديدي الحجازي في منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسوي لئلا تتأخر أعمال هذا الخط.

توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية عند اللزوم على أن تعقد اتفاقية مع الحكومات المحلية خلاصتها استثناء جميع مهمات هذا الخط ومعداته من الرسوم الجمركية عندما تمر بإحدى مناطق الإنتداب.

٨ - يعين خبراء واختصاصيون من قبل حكومة سورية وفلسطين غب مرور ستة أشهر من إمضاء هذه المعاهدة، مهمتهم فحص أحوال مياه نهر الأردن الأعلى ونهر اليرموك وتوابعهما لاستخدامها لأجل الري، ولأجل توليد الكهرباء، وتعيين المقدار اللازم للأراضي الواقعة تحت الإنتداب الفرنسوي.

تزود الحكومة الفرنسوية الاخصائيين الذين تعينهم لدرس هذا المشروع بالتعليمات اللازمة لمنح فلسطين الماء الزائد لمنافعها العامة.

اذا لم يحصل الاتفاق المطلوب بنهاية هذا الدرس تعرض المسألة على الحكومتين البريطانية والفرنسوية، لتدرسها وتقررا فيها نهائيا.

تشترك إدارة فلسطين بقدر انتفاعها من هذه الأعمال في دفع نفقات بناء الترع والخلجان والسدود والخزانات والأحواض والأقبية، وخطوط الأنابيب الحديدية.... الخ.

وتشترك في جميع الأعمال التي من شأنها اثبات الخراج وتنشيط تربتها.

٩ - توافق الحكومتان البريطانية والفرنسوية عملا بنص المادة ١٥ والمادة ١٦ من نظام الإنتداب الفلسطيني وعملا بنص المادة ٨ والمادة ١٠ من نظام الإنتداب العراقي.

وعملا بنص المادة ٨ من نظام الإنتداب اللبناني ـ السوري. وعملا أيضاً بموجب الحق العام المعطى من قبل الحكومات الوطنية للمدارس المحلية بخصوص التربية والتعليم على السماح أيضاً للمدارس التي تخص أناسا من التبعية الفرنسية. أو من التبعية البريطانية على المثابرة على إدارة هذه المدارس في منطقتي إنتدابهما. ويسمح بتعليم اللغة الفرنسوية واللغة الانكليزية في هذه المدارس.

لا تعنى هذه المادة بحالة من الأحوال منح إحدى رعايا الدولتين المشار إليهما حق فتح مدارس جديدة في الوقت الحاضر في منطقة إنتداب الدولة الأخرى.

٢٣ كانون الأول سنة ١٩٢٠

ج. بيج هاردنج

وثيقة رقم ٧

قرار المؤتمر السوري في دورته الثانية في دمشق يوم ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ بشأن إعلان استقلال سورية (بما فيها لبنان وفلسطين) تحت تاج فيصل[١]

إن المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة السورية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين) تمثيلا تاما يضع في جلسته المنعقدة نهار الأحد المصادف ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ وليلة الاثنين التالي له الموافق بتاريخ ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ القرار الآتي:

«إن الأمة العربية ذات المجد القديم والمدنية الزاهرة لم تقم جمعياتها وأحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي، ولم ترق دم شهدائها الأحرار وتثر على حكومة الأتراك، إلا طلبا للاستقلال التام والحياة الحرة بصفتها أمة ذات وجود مستقل وقومية خاصة لها الحق في أن تحكم نفسها بنفسها أسوة بالشعوب الأخرى التي لا تزيد عليها مدنية ورقيا. وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء استنادا إلى ما جهروا به من الوعود الخاصة والعامة في مجالسه الرسمية وعلى لسان ساستهم ورؤساء حكوماتهم وما قطعوه خاصة من العهود مع جلالة الملك حسين بشأن استقلال البلاد العربية، وما جهر به الرئيس ويلسون من المبادئ السامية بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها على مبدأ المساواة في الحقوق، وانكار سياسة الفتح والاستعمار، وإلغاء المعاهدة السرية المجحفة بحقوق الأمم، وإعطاء المتحررة حق تعيين مصيرها التي وافق عليها الحلفاء رسميا، كما جاء في تصريحات المسيو بريان رئيس نظار فرنسا بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٥ أمام مجلس النواب، واللورد جراي وزير خارجية بريطانيا العظمى في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٦.

(١) عبد العزيز نوار: وثائق أساسية لتاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، بيروت لبنان ١٩٧٤، ص ٥٣٨ - ٥٤١.

أمام لجنة الشؤون الخارجية، وتصريح الحلفاء في جوابهم على مذكرة الدول الوسطى التي رفعها المسيو برايان بواسطة السفير الأمريكي في باريس، وجواب الحلفاء على مذكرة الرئيس ويلسون بتاريخ ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٧، وتصريح المسيو رينو رئيس نظار فرنسا بتاريخ ٢٢ مايس سنة ١٩١٧ أمام مجلس النواب، وبيان مجلس النواب الفرنسي ليلة٤ و٥ حزيران ١٩١٧، وبيان مجلس الشيوخ بتاريخ ٦ منه. وأيضا ما جاء في الخطاب الذي ألقاه المستر لويد جورج في غلاسكو بتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩١٧.

وقد كان ما قام به جلالة الملك حسين من الأعمال العظيمة في جانب الحلفاء هو الباعث الأكبر لتحرير الأمة العربية، وانقاذها من نير الحكم التركي فخلد جلالته في التاريخ أجمل الآثار وأفضلها.

وقد أبلى أنجاله الأمراء الكرام مع الأمة العربية في جانب الحلفاء البلاء الحسن مدة ثلاث سنوات حاربوا خلالها الحرب النظامية التي شهد لهم بها أقطاب السياسة وقواد الجند من الحلفاء أنفسهم، وسائر العالم المدني وضحت بالعدد الكبير من أبنائها الذين التحقوا بالحركة العربية من أنحاء سوريا والحجاز والعراق، فضلا عما قام به السوريون خاصة في بلادهم من الأعمال التي سهلت انتصار الحلفاء والعرب على ما أصابهم من الاضطهاد والتعذيب والقتل تلك الأعمال التي كان لها الأثر الأكبر في انكسار الترك وحلفائهم في سوريا، وانتصار قضية الحلفاء انتصارا باهرا حقق آمال العرب على وجه عام، والسوريين منهم على وجه خاص، فرفعوا الأعلام العربية وأسسوا الحكومات الوطنية في أنحاء البلاد قبل أن يدخل الحلفاء هذه الديار.

ولما قضت التدابير العسكرية بجعل البلاد السورية ثلاث مناطق أعلن الحلفاء رسميا أن لا مطامع لهم في البلاد، وأنهم لم يقصدوا من مواصلتهم تلك الحروب في الشرق سوى تحرير الشعوب من سلطة الترك تحريرا نهائيا، وأكدوا أن تقسيم المناطق لم يكن إلا تدبيرا عسكريا مؤقتاً لا تأثير له في مصير البلاد واستقلالها ووحدتها. ثم إنهم قرروا ذلك رسميا في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من معاهدة الصلح مع ألمانيا فاعترفوا باستقلالنا تأييدا لما وعدوا من إعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها. ثم أرسلوا اللجنة الأمريكية للاطلاع على رغائب الشعب فتجلت لها هذه الرغائب في طلب الاستقلال التام والوحدة السورية التامة. وقد مضى نحو عام ونصف والبلاد لا تزال رازحة تحت

الاحتلال والتقسيم العسكري الذي ألحق بها أضرارا عظيمة، وأوقف سير أعمالها ومصالحها الاقتصادية والادارية، وأوقع الريبة في نفوس أبنائها من أمر مصيرها، فاندفع الشعب في كثير من أنحاء البلاد وقام بثورات أهلية منتقضا على الحكم العسكري الغريب، ومطالبا باستقلال البلاد ووحدتها.

فنحن أعضاء هذا المؤتمر رأينا بصفتنا ممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلا صحيحا نتكلم بلسانها، ونجهر بأرائها، وجوب الخروج من هذا الموقف الحرج استنادا إلى إلى حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة وإلى دم شهدائنا المراق، وجهادنا المديد في هذا السبيل.

المقدس والوعود والعهود والمبادئ السامية السالفة الذكر، وإلى ما شاهدناه ونشاهده كل يوم في عزم الأمة الثابت إلى المطالبة بحقها ووحدتها، والوصول إلى ذلك بكل الوسائل فأعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا سوريا بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالا تاما لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية، ورفض المزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطنا لليهود، أو محل هجرة لهم. وقد اخترنا سمو الأمير فيصل بن جلالة الملك حسين الذي واصل جهاده في سبيل تحرير البلاد، وخير الأمة ترى فيه رجلها العظيم فملكا دستوريا على سوريا بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول. واعلنا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث على أن يقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي، وعلى أن تدار مقاطعات هذه البلاد على الطريقة اللامركزية الادارية، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة نقاطعتهم ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي.

ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك، وكانت الأسباب التي يستند إليها في إعلان استقلال القطر السوري هي ذات الأسباب التي يستند إليها في استقلال القطر العراقي، وبما أن بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية تجعل كلا من القطرين لا يستغني أحدهما عن الآخر فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالا تاما على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي.

هذا وإننا باسم الأمة السورية العربية التي أنابتنا عنها نحتفظ بصداقة الحلفاء الكرام محترمين مصالحهم ومصالح جميع الدول كل احترام، ولنا الثقة التامة بأن يتلقى الحلفاء الكرام، وسائر الدول المدنية عملنا هذا المستند إلى الحق الشرعي والطبيعي في الحياة بما نستحقه منهم من نبالة القصد، وشرف الغاية فيعترفوا بهذا الاستقلال ويجلو الحلفاء جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية حيث يقوم الجند الوطني والادارة الوطنية بحفظ النظام والادارة فيهما مع المحافظة على الصداقة المتبادلة حتى تتمكن الأمة السورية من الوصول إلى غاية الرقي، وتكون عضوا عاملا في العالم المدني».

وثيقة رقم ٨

القرار رقم ٣١٨ الصادر

عن المفوض الفرنسي والقاضي باشكيل لبنان الكبير(١)

Arrete No 318

Délimitant L'Etat du Grand Liban.

Le General Gouraud, Haut – Commissaire de la République Française en Syrie et en Cilicie, Vu le décret présidentiel du 8 Octobre 1919.

Attendu que la France en venant en Syrie n'a poursuivi d'autre but que celui de permettre aux populations de la Syrie et du Liban de réaliser leurs aspirations les plus légitimes de liberté et d'autonomie,

Considérant qu'il importe pour ce faire, de restituer au Liban ses frontière naturelles telles qu'elles ont été définies par ses représentants et réclamées par les vœux unanime de ses population,

Que le grand Liban ainsi fixe dans ses limites naturelles pourra poursuivre, en tant qu'Etat Indépendant, au mieux de ses intérêts politiques et Economiques, avec l'aide de la France le programme qu'il s'est trace:

Arrête:

Article 1.

Il est forme sous le nom D'Etat du Grand Liban un territoire comprenant:

1 - La circonscription administrative du Liban actuel,

2 - Les cazas de Baalbek, Bekaa, Rachaya, Hasbaya, ainsi qu'il en a été ordonne Par l'arrête No. 299 du 3 Août 1920,

3 - Les parties du territoire du Villayet de Beyrouth ci - dessous indiquées:

a) Le sandjak de Saida, moins la partie de ce Sandjak attribuée à la Palestine Par les accords internationaux.

b) Le Sandjak de Beyrouth,

c) La partie du Sandjak de Tripoli comprenant le caza de Akkar dans la partie Situe au Sud de Nahr - El - Kebir - Le caza de Tripoli (avec les Mudiriehs de Dennieh et de Minieh) et la partie du ; caza de Hoson - El-

(١) Salvatore Carbone: Les Archives Nationales du Liban, (Periode Contemporaine), Centre des Archives Nationales, Beyrouth Liban 1982, P à la fin.

Akkrad située au Sud de la limite Nord du Grand Liban définie à l'article 2 du pressent arrète.

Article 2.

Les limites de L'Etat du Grand Liban sont fixées ainsi qu'il suit, sans préjuger des modifications de détail des frontières qu'il importera de déterminer ultérieurement.

Au nord de l'embouchure de Nahr - El - Kebir une ligne suivant le cours de ce fleuve jusqu'à son point de jonction avec son affluent le Ouade Khalide à hauteur de Djisr - El - Kamar.

A L'Est de la ligne de faite séparant les vallées du Ouade Khalid et de l'Oronte (nahr - el - Assi) et passant par les villages de Mesraat - Hasbaana - Hait, Ebbidj Ù Faissen, à hauteur de villages de Brifa et de Matrebeh, cette ligne suit la limite Nord du Caza de Baalbeck, en direction Nord - Ouest, Sud - est puis les limites Est des cazas de Baalbeck, Bekaa, Rachaya, Hasbaya.

Au sud de la frontière qu'elle sera déterminées par les accords internationaux.

A l'Ouest de la Méditerranée.

Article 3.

Les dispositions du présent arrête entreront en vigueur à la date du 1er septembre 1920.

Article 4.

Le Secrétaire General, le CHEF du Contrôle Administratif sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrête.

Beyrouth, le 31 Août 1920
Le General Haut - commissaire de la R.F,

En Syrie et en Cilicie
Signé: **Gouraud.**

وثيقة رقم ٩

اتفاقية بوليه ــ نيو كامب

١٩٢٣ (New Comb - Paulet)(١)

No. 565. — ÉCHANGE DE NOTES [1] COMPORTANT UN ACCORD ENTRE LES GOUVERNEMENTS BRITANNIQUE ET FRANÇAIS CONCERNANT LE TRACÉ DE LA FRONTIÈRE SYRO-PALESTINIENNE ENTRE LA MÉDITERRANÉE ET EL HAMMÉ. PARIS, LE 7 MARS 1923.

English and French official texts communicated by His Britannic Majesty's Foreign Office. The registration of this exchange of notes took place February 6, 1924.

No. 2.

Le Ministre des Affaires étrangères de France à Son Excellence l'Ambassadeur Britannique à Paris [2].

FRENCH MINISTRY FOR FOREIGN AFFAIRS TO HIS EXCELLENCY THE BRITISH AMBASSADOR AT PARIS.

Les membres de la Commission de délimitation désignés conformément aux stipulations de l'article 2 de la Convention [3] du 23 décembre 1920, pour fixer le tracé de la frontière syro-palestinienne, entre la mer et El Hammé, ont terminé leurs travaux et rédigé un rapport de clôture à Beyrouth le 3 février 1922. A ce rapport sont annexées trois cartes au 1 : 50,000°, sur lesquelles a été reporté le tracé proposé par la Commission.

Le Ministère des Affaires étrangères, en adressant à Son Excellence l'Ambassadeur d'Angleterre à Paris un exemplaire du rapport et des cartes annexées signé par le lieutenant-colonel Paulet, délégué français, dont la signature engage également l'État sous mandat, a l'honneur de lui faire savoir que le Gouvernement de la République accepte de ratifier les propositions de la Commission et considère la présente note comme valant ratification.

[1] The two notes being drafted in analogous terms, it has seemed unnecessary to the Secretariat to translate them.

[2] The two notes are considered as being equivalent to ratification of the agreement which they entail.

[3] See page 353 of this volume.

(١) League of Nation: Treaty Series, Publication of Treaty and International Engagements Registered with the Secretariat of the League of Nations, Printed for the Leage of Nations By Imprimeries Reunies S.A. Lausane Switzerland, Volume 22, PP 365 - 373.

Les instructions nécessaires seront adressées au Haut Commissaire de la République en Syrie pour que le présent Accord produise effet à dater du 10 mars prochain.

Un exemplaire du rapport de la Commission daté du 3 février 1922 signé par le lieutenant-colonel Paulet, ainsi qu'une copie du présent échange de notes, seront remis par le Gouvernement français à la Société des Nations.

Ministère des Affaires étrangères,
Paris, le 7 mars 1923.

ENCLOSURE IN No. 2.

RAPPORT DE CLOTURE DE LA FIXATION DE LA FRONTIÈRE ENTRE LE GRAND LIBAN ET LA SYRIE, D'UNE PART, ET LA PALESTINE, D'AUTRE PART, DE LA MER MÉDITERRANÉE A EL HAMMÉ (VALLÉE DU YARMOUK INFÉRIEUR), EN EXÉCUTION DES PRESCRIPTIONS DES ARTICLES 1 ET 2 DE LA CONVENTION DE PARIS DU 23 DÉCEMBRE 1920.

Il est convenu entre les soussignés, régulièrement désignés, conformément aux prescriptions de l'article 2 de la Convention, que la frontière entre la Méditerranée et El Hammé sera la suivante :

La frontière part de la mer Méditerranée, du point appelé Ras-el-Nakura, et suit la ligne de crête de cet éperon jusqu'au

Signal 1, situé à 50 mètres au nord du poste de police palestinien de Ras-el-Nakura, puis elle continue à suivre la ligne de crête et passe au

Signal 2, situé au lieu dit Khirbet Danian, et, suivant toujours la même ligne de crête, elle passe au

Signal 3, qui est un point de triangulation ancienne situé à 400 mètres au sud-ouest du village de Labuna, continuant à suivre la crête, la frontière atteint le

Signal 4, situé à 1 kilom. est-sud-est du village de Labuna, elle suit alors le thalweg, se dirigeant vers le sud, d'un ouadi sans nom jusqu'à son confluent avec l'Ouadi Kutayeh, elle remonte, en le suivant, l'Ouadi Kutayeh, en direction est-nord-est, pendant 2 kilom., elle remonte ensuite le thalweg d'un petit affluent de gauche du Ouadi Kutayeh, venant de l'est, jusqu'au

Signal 5, situé à la limite sud-est des terrains de culture de cette vallée, ensuite la frontière se dirige en ligne droite jusqu'au

Signal 6, situé sur la crête entre l'Ouadi Kutayeh et l'Ouadi El Delem, elle suit ensuite une ligne droite de 700 mètres en direction sud-sud-est jusqu'au

Signal 7, situé au confluent du Ouadi El Delem avec un petit thalweg venant du nord, elle remonte l'Ouadi El Delem pendant 1 kilom. 300, en direction est-nord-est, puis en direction nord pendant 400 mètres, puis en direction ouest-nord-ouest pendant 600 mètres et enfin en direction nord-nord-est pendant 1 kilom. jusqu'au

Signal 8, situé sur la piste d'Alma-el-Shaub à Yurdeth et à 2 kilom. 500 à l'est du village d'Alma-el-Shaub, puis la frontière suit la piste passant au nord et à quelques mètres du village de Yurdeth, au sud, et à quelques mètres de Birket-el-Rishe, jusqu'au

Signal 9, situé à 700 mètres au sud-est de Kh. Belat, à la bifurcation des pistes de Ramia à Alma-el-Shaub et de Ramia à Terbikah, ensuite une ligne droite jusqu'au

Signal 10, situé à 600 mètres sud-sud-est du signal 9, puis la frontière suit la ligne de crête entre l'Ouadi Terbikah au sud et la cuvette de Ramia, au nord, jusqu'au

Signal 11, situé à 1 kilom. au sud-est du village de Ramia, elle suit ensuite une ligne droite jusqu'au

Signal 12, situé sur le piton à 700 mètres ouest du village d'Aita-el-Shaub, puis la frontière suit la ligne de crête en direction générale sud jusqu'au

Signal 13, situé sur le Tell Rahib, puis elle suit une ligne droite jusqu'au confluent du Ouadi Waul avec un ouadi sans nom, à 300 mètres au nord-est du Tell-Abu-Babein, puis elle suit l'ouadi sans nom qui passe entre Mansurah à l'ouest et Semuklich à l'est jusqu'au

Signal 14, situé à 600 mètres à l'ouest d'Ain Katamun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 15, situé dans la vallée du Ouadi Bediyeh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 16, situé au confluent du Ouadi Bediyeh avec l'Ouadi Khelal, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 17, situé sur le piton ouest du Djebel Haramun ; la frontière suit ensuite une ligne droite jusqu'au

Signal 18, situé sur le piton est du Djebel Haramun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 19, situé sur une colline, à 2100 mètres au sud-est du village d'Yarun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 20, situé sur un éperon à 2 kilom. à l'est du village d'Yarun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 21, situé sur le sommet du Djebel-el-Asy, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 22, situé sur la berge d'un ouadi à 600 mètres au nord de Kh. Auba et à environ 1 kilom. au sud de Birket, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 23, situé sur le sommet du Djebel-el-Ghabieh et à 600 mètres au sud de Deir-el-Ghabieh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 24, situé sur l'éperon à l'est du Djebel-el-Ghabieh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 25, situé dans la vallée, au bord est d'un thalweg, à 600 mètres au nord-ouest du village d'El-Malkiyeh, puis elle suit le cours du thalweg, en direction sensiblement nord jusqu'au

Signal 26, situé à l'endroit où le thalweg est coupé par la piste de Kades à Aithorun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 27, situé à 700 mètres ouest-nord-ouest du village de Kades et à proximité de l'arbre de Kh.-el-Menafir, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 28, situé au croisement de la piste de Kades à Meis avec l'Ouadi Atabah, puis elle suit le thalweg du Ouadi Atabah jusqu'au

Signal 29, situé au confluent du Ouadi Atabah avec le Khallet Ghuzeleh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 30, situé sur la crête à l'est du Merj Tufeh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 31, situé sur un petit éperon à 800 mètres à l'est du village le plus oriental de Meis, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 32, situé à 300 mètres au nord-ouest de Kh.-el-Menarah et au croisement des pistes de Meis à Hunin et de Kh.-el-Menarah à El Hola, puis elle suit la ligne de crête en direction sensiblement nord-nord-ouest jusqu'au

Signal 33, qui est le point de triangulation ancienne dénommé Sheikh Abbad, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 34, situé dans la vallée de Hunin et à 1 kilom. au nord-nord-ouest du village de Hunin, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 35, situé sur la ligne de partage des eaux entre le Litani et le Houle et à 1 kilom. 300 mètres au nord du village de Hunin ; puis la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 36, situé sur le sommet du Djebel-el-Meruj, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 37, situé au col d'Odeissa, à 300 mètres à l'est des dernières maisons du village et au sud de la piste d'Odeissa à Metallah, puis la frontière suit la piste partant du col d'Odeissa et passant à 1.400 mètres au nord-ouest et au nord du Djebel Ariak, elle tourne ensuite vers le sud-est à la croisée des pistes qui vont vers Jdeida de Merj Ayoun, vers El Khiam et vers El Kaleia, ensuite elle passe sur le pont à 200 mètres au nord-est du village de Metallah, puis elle suit la piste de Metallah à Banias, en direction générale nord-sud, jusqu'au

Signal 38, situé sur la colline à 900 mètres au nord-nord-est du village d'Abl.

Du signal 38 à Tell-el-Kady, qui reste en territoire palestinien, la frontière est constituée par une parallèle, à 100 mètres au sud de la piste de Metallah à Banias passant par l'ancien pont romain sur la rivière Hasbani. A partir de Tell-el-Kady, la frontière suit la piste de Metallah à Banias jusqu'au

Signal 39, situé au sud de la piste et à sa jonction avec un canal d'irrigation, à 1.000 mètres à l'ouest du village de Banias. Toute la piste entre le col d'Odeissa et Banias reste en entier sur le territoire syrien.

Du signal 39, la frontière suit le canal d'irrigation jusqu'au

Signal 40, situé au sud et à proximité de Tell Alla ; puis la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 41, situé sur la berge gauche du Nahr Banias et à environ 900 mètres au sud-ouest de Banias, puis elle suit le sommet de la berge gauche du Nahr Banias jusqu'au

Signal 42, situé à 700 mètres au nord-nord-est de Tell Aziziat, sur la piste longeant la berge gauche du Nahr Banias, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 43, situé au sommet du Tell Aziziat, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 44, situé à l'intersection de la piste de Mudahad à Banias avec le thalweg de Ain-Fit à Seid Huda-ibn-Yakub.

A partir de ce point, par lequel passe la courbe de niveau 180 qui doit rester en Palestine pour permettre la construction d'un canal, des lignes droites et successives, de signal en signal, avec signaux érigés, savoir :

Signal 45, situé à 1.400 mètres à l'est de Tell-el-Sakhni, sur la ligne de crête au nord du thalweg du Ouadi El Zatir.

Signal 46, situé immédiatement à l'ouest de la maison isolée dite El Bergiat.

Signal 47, situé au changement de pente à 1.800 mètres à l'est d'Ain Sheikh Mahmud et au nord du thalweg Ouadi Hamarlulu.

Signal 48, situé à l'arbre dit Kherbet Dheiatein.

Signal 49, situé immédiatement à l'ouest du moulin de Seiada.

Signal 50, situé à 600 mètres à l'est de l'arbre qui est à l'embouchure du Ouadi Fajir.

Signal 51, situé immédiatement à l'ouest du moulin d'Yalubina.

Signal 52, situé immédiatement à l'ouest de la maison située elle-même à 1.200 mètres au nord du pont de Benat Yakub.

Signal 53, situé à 20 mètres à l'ouest du poste de gendarmerie syrienne de Benat Yakub.

Signal 54, situé à 350 mètres à l'est du moulin en ruines qui se trouve à 909 mètres au sud du pont de Benat Yakub.

Signal 55, situé à 20 mètres à l'ouest du lieu dit El Min.

Signal 56, situé à l'est et au-dessus de la chute du Ouadi Sheikh.

Signal 57, situé à 400 mètres au nord-est du lieu dit El Rafit.

Signal 58, situé à 20 mètres à l'ouest du lieu dit El Rafit.

Signal 59, situé à 2.300 mètres au sud du lieu dit El Rafit et à environ 400 mètres à l'est du Jourdain, sur un petit sommet.

Signal 60, situé à 20 mètres à l'ouest de Kalaat-el-Kassab. Après le signal 60, la frontière passe parallèlement et à 50 mètres à l'est du bras oriental du Jourdain jusqu'à l'embouchure, dans le lac de Tibériade, du bras est du Jourdain. De ce point aux sources thermales de Messifer, la frontière suit, sur la terre, une ligne parallèle et à 10 mètres de la rive du lac de Tibériade suivant les fluctuations résultant de l'exhaussement des eaux, par suite de l'établissement d'un barrage sur le Jourdain au sud du lac de Tibériade.

Signal 61, situé aux sources de Messifer, à partir de ce signal, la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 62, situé à 1.200 mètres à l'est du signal 61, sur un éperon, puis la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 63, situé au sommet du Djebel Kurei Jerada, au sud-ouest de Bir Shekum, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 64, situé à l'est des ruines sur le sommet du piton de Kalaat-el-Husn, à l'ouest de Fik, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 65, situé au sommet du Tell Khallis, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 66, situé à 200 mètres au-dessous et à l'ouest de la source d'Ain Rajel, à l'ouest du village de Kefr-Harib ; ensuite la frontière suit une ligne déterminée par les escarpements blancs sur les pentes occidentales du plateau de Djoulan jusqu'au

Signal 67, situé à 250 mètres au sud-est d'Ain Shereira, puis la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 68, situé à 750 mètres au sud-ouest d'Ain Shereira, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 69, situé immédiatement à l'est de Kh. Tawafik, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 70, situé dans un col à 500 mètres au nord-nord-ouest du kilomètre 91.750 de la voie ferrée Deraa-Haiffa, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 71, situé à 50 mètres au nord du kilomètre 91.750 de la voie ferrée, puis la frontière suit une ligne parallèle à 50 mètres au nord de la voie ferrée jusqu'à la piste de Semak à El Hammé. Elle suit cette piste jusqu'au point où la piste traverse les escarpements à 100 mètres au nord-ouest de la station d'El Hammé, elle suit alors le bord supérieur des escarpements au nord de la voie ferrée, jusqu'au pont situé à 500 mètres à l'est de la station d'El Hammé.

Le Gouvernement de Palestine ou les personnes autorisées par ce Gouvernement auront le droit de bâtir une digue destinée à élever le niveau des eaux sur les lacs Houlé ou Tibériade au-dessus de leur niveau normal, à condition de payer une juste indemnité aux propriétaires et aux occupants des terrains qui seront ainsi inondés.

Toutes contestations survenant entre ledit Gouvernement ou les personnes par lui autorisées, d'une part, et les propriétaires ou occupants du terrain, d'autre part, seront définitivement réglées par une commission composée de quatre membres, chacune des Puissances mandataires désignant deux des membres de cette commission.

Tous droits acquis à l'usage des eaux du Jourdain par les habitants de la Syrie seront intégralement maintenus.

Il est entendu que le report de la frontière de Syrie vers le nord, entre Semakh et El Hammé, laisse à la Syrie le chemin de fer jusqu'à Semakh où la gare sera utilisée en commun par les deux pays, dans les conditions qui pourront être déterminées par la commission prévue à l'article 5 de la Convention du 23 décembre.

Le Gouvernement de Syrie aura le droit de construire un nouvel appontement à Semakh sur le lac de Tibériade ou d'avoir l'usage commun de l'appontement existant, dans les conditions qui pourront être déterminées par la commission susvisée.

L'extraterritorialité de ladite section du chemin de fer (jusqu'à la gare de Semakh exclusivement) qui, par suite de la rectification de frontière, se trouve en Palestine, et les droits du Gouvernement syrien ou de ses agents techniques au plein et libre accès pour toutes les questions de chemin de fer, y compris la police de cette section, sont reconnus.

Les personnes ou les marchandises passant du débarcadère ou des débarcadères futurs sur le lac de Tibériade, et allant à la gare de Semakh ou inversement, ne seront pas, au point de vue des règlements douaniers ou autres, réputées personnes ou marchandises entrant en Palestine, pour la seule raison qu'elles doivent traverser le territoire de Palestine, et le droit du Gouvernement syrien et de ses agents d'accéder à ces débarcadères est reconnu.

Les habitants de Syrie et du Liban auront les mêmes droits de pêche et de navigation que les habitants de la Palestine sur les lacs de Houlé et de Tibériade et dans le Jourdain, entre lesdits lacs, mais la responsabilité de la police des lacs incombera au Gouvernement de Palestine.

Il est entendu que le rapport ci-dessus, résultat final des travaux de la Commission, ne concerne que la frontière entre la Méditerranée et El Hammé, et que le Gouvernement britannique aura la possibilité de poser la question d'une rectification de frontière entre Banias et Metallah, sous les conditions qui pourront être convenues entre les deux Puissances mandataires, en vue de faire de la route nord qui unit les deux villages la frontière définitive.

Il est entendu que la frontière, telle qu'elle a été déterminée sur le terrain par la Commission, est indiquée en rouge sur les cartes ci-jointes revêtues de la signature des membres de la Commission.

Fait à Beyrouth, le 3 février 1922.

Pour le Gouvernement français :

Le Lieutenant-colonel :

N. PAULET.

No. 565

وثيقة رقم ١٠

نص الاتفاق المعقود بين فرنسا والولايات المتحدة في باريس بشأن سوريا ولبنان بتاريخ نيسان ١٩٢٤[(١)]

لما كانت تركيا قد تنازلت في معاهدة السلم التي عقدتها مع الدول المتحالفة عن جميع حقوقها ومطالبها في سورية ولبنان ولما كانت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي أدخلت في معاهدة فرساي أقرت نظام الانتداب في بعض الأقطار كنتيجة للحرب الأخيرة فانتهت فيها سيادة الدولة التي تحكمها وكانت صكوك الإنتداب تحدد في حالة بمجلس عصبة الأمم.

ولما كانت الدول الكبرى المتحالفة اتفقت على أن توكل إلى فرنسا الإنتداب على سوريا ولبنان.

ولما كانت صكوك الإنتداب قد حددت بمجلس عصبة الأمم (تلا ذلك العشرون مادة الأولى والمادة الأخيرة) ولما كان الإنتداب الذي ذكرت نصوصه فيما تقدم قد أصبح نافذا منذ ٢٩ أيلول سنة ١٩٢٣ ولما كانت الولايات المتحدة قد ساعدت بمحاربتها ألمانيا على هزيمة هذه الدول وحليفاتها وعلى تنازل هذه الحليفات عن حقوقها ومطالبها في الأقطار التي إنتقلت إليها، إلا أنها الولايات المتحدة لم تبرم ميثاق عصبة الأمم الذي أدمج في معاهدة فرساي.

ولما كانت حكومة الولايات المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية ترغبان في الوصول إلى اتفاق نهائي حول حقوق هذه الحكومات وحقوق رعاياها في سوريا ولبنان، فقد قرر رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية عقد اتفاق لهذه الغاية وعينا مفوضيهما عن رئيس الجمهورية الفرنسية السيد ريمون بوانكاره عضو مجلس الشيوخ رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، وعن رئيس جمهورية الولايات المتحدة سعادة المسيو جبرون ت. هربك سفير الولايات المتحدة

(١) حسن الحكيم (رئيس الوزراء السوري السابق): الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥ - ١٩٤٦، دار صادر، بيروت، لبنان ١٩٧٤، ص ٢٤٥-٢٤٧.

فوق العادة المفوض في فرنسا اللذين تبادلا أوراق اعتمادهما ووجداها مطابقة للأصول، إتفاقا على ما يلي:

المادة الأولى: إن حكومة الولايات المتحدة ورعاياها تقبل أن تدير فرنسا سورية بحسب الإنتداب السابق الذكر على أن تراعى النصوص الواردة في هذا الاتفاق.

المادة الثانية: إن الولايات المتحدة ورعاياها تتمتع وتستفيد من جميع الحقوق والمزايا التي ضمنتها نصوص الإنتداب لأعضاء عصبة الأمم ورعاياها وإن لم تكن الولايات المتحدة من أعضاء عصبة الأمم.

المادة الثالثة: تحترم حقوق الملكية التي هي للأمريكيين في الأراضي المشمولة بالإنتداب ولا تمس بحال من الأحوال.

المادة الرابعة: تبعث الدولة المنتدبة إلى حكومة الولايات المتحدة بنسخة من التقرير السنوي الذي ينبغي عليها وضعه طبقا للمادة ١٧ من الإنتداب.

المادة الخامسة: إن لرعايا الولايات المتحدة الحرية بإنشاء وتعهد مؤسسات علمية وإنسانية ودينية في الأراضي الخاضعة للإنتداب وقبول الأشخاص الذين يرغبون التعلم باللغة الإنكليزية على أن تراعى القوانين المحلية المتعلقة بالنظام العام وحسن الأخلاق.

المادة السادسة: كل تعديل يطرأ على نصوص الإنتداب لا يكون له أي أثر على هذا الاتفاق ما لم توافق عليه الولايات المتحدة.

المادة السابعة: يبرم هذا الاتفاق بحسب الأوضاع الدستورية المتبعة عند الفريقين السابقين المتعاقدين ويجري تبادل وثائق الإبرام في باريس في أقرب وقت ممكن ويصبح هذا الاتفاق نافذا من تاريخ هذا التبادل.

وبناء على ذلك فإن مفوضي الدولتين الحائزين على الصلاحيات اللازمة لهذه الغاية وقعوا هذا الاتفاق ووضعوا عليه أختامهم.

صنع منه نسختان في باريس في ٤ نيسان إبريل سنة ١٩٢٤.

وقد وقع النص الإنكليزي في التاريخ نفسه،

وجرى تبادل وثائق الابرام في ١٣ تموز / يوليو سنة ١٩٢٤.

وثيقة رقم ١١

عاليه في ٨ تموز (يوليو) ١٩٢٤

من الجنرال ويغان، عضو المجلس الأعلى للحرب، المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان إلى صاحب السعادة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية(١)

أتشرف بإحاطتكم علماً بالموقف الذي حسبت من واجبي اتخاذه حيال الصهيونية على أثر مقابلة حدثت في شهر أيار (مايو) بين الكولونيل كيش، رئيس اللجنة التنفيذية للصهيونية والسيد ريفييه المفوض السامي بالوكالة، والتبعات التي يطمح الكولونيل كيش إلى استخلاصها وفقا لما أعلنه في الصحافة الفلسطينية.

إن الوقائع هي التالية:

١ - في شهر ايار (مايو) كان الكولونيل كيش يقوم برد الزيارة للسيد ريفييه. وسأله ما إذا كانت السلطات الفرنسية ستنظر بعين الرضى لاقامة راوبط ود بين الجماعات اليهودية في سورية والمستعمرات الصهيونية في فلسطين.

وقد تقبل السيد ريفييه هذا السؤال بالمجاملة المناسبة وطمأن الكولونيل كيش بأن السلطات الفرنسية لم تكن ترى أي بأس في أن تعامل الإسرائيليين فيما يتعلق بحماية مصالحهم الدينية والمعنوية بنفس الحسنى التي تعامل بها أتباع الأخرى. وكان حريصا بالمقابل على أن يوضح بدقة أن السلطات الفرنسية لا يمكنها التسامح بازاء توسع الصهيونية في سورية إذا كانت هذه التجمعات تريد القيام بسياسة من هذا النوع.

٢ - ولدى عودته إلى فلسطين عمل الكولونيل كيش على نشر مقال يعلن عن تكوين اتحاد صهيوني في سورية.

---

(١) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: E. Levant - Palestine v 28, pp 73 - 74. وليد المعلم: سورية ١٩١٦ - ١٩٤٦، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق سوريا ١٩٨٨، ص ٥٦١ - ٥٦٤.

٣ - وما أن اطلعت على هذا المقال حتى بعثت إلى القنصل العام في القدس رسالة تنقل إليه أنه إذا كان السيد دي ريفييه قد صرح بأنه لا يرى أي بأس في اهتمام يهود سورية بالصهيونية، فقد حرص على التوضيح بدقة أن فرنسا سوف ترفع حائطا في وجه كل محاولة توسع الصهيونية في سورية. إذ لا يسعها الموافقة على إقامة اتحاد فدرالي صهيوني في سورية وهو أمر لم يكن من جانب آخر. موضوع بحث ابدا في المقابلة. وقد طلبت من الكولونيل كيش أن يتفضل بوضع الأمور في نصابها.

٤ - وردا على ذلك صرح الكولونيل كيش لقنصلنا العام بأن الصهيونية لم تكن تسعى وراء أي هدف سياسي في سورية، لكن هناك، فوق الصهيونية السياسية «الصهيونية الروحية «التي لا يستطيع أي حائط أن يصدها والتي تظهر في خلق تجمعات صهيونية، متآلفة (فدرالية) بوجه عام، في كل دولة، منظمة بإحكام، عاملة على تسديد اشتراكاتها وحيث يستطيع المؤيدون في نطاقها الاطلاع على وثائق صهيونية، واستقبال ضيوف عابرين ومناقشة مصالح القضية. وقد صرح بأنه إذا كانت سلطات الانتداب تعارض في إنشاء هذا الاتحاد الصهيوني في سورية، فإنه سيضطر إلى العمل إلى إبلاغ الأمر إلى الحكومة الفرنسية بواسطة السيد سوخولوف.

٥ - المسألة قد بلغت هذا الحد عندما رأيت من واجبي احاطتكم علماً بها. إن رد الكولونيل كيش لم يغير شيئا البتة من رفضي للسماح بإنشاء اتحاد فدرالي صهيوني في سورية.

هذا الرفض يرتكز من الاعتبارات التالية:

لا أرى أي بأس في أن يتعاطف يهود سورية مع الصهيونية ولا أستطيع منعها، ولسوف لا أبالي بالأمر من جهة أخرى، إذا لم تنزع عناصر متهوسة من الصهيونية في الجانب الآخر من الحدود. إلى خلق نوع من الامبريالية الصهيونية المضادة لسورية.

وبدلا من أن تقتصر على اجتذاب العناصر الإسرائيلية المشتتة إلى فلسطين فإن بعض الصهاينة يطالبون الآن بأن تنضم جميع الأراضي التي يقطنها يهود إلى فلسطين.

ولن يقودني الأمر لأن أضع بين أيديكم الخريطة المطبوعة عام ١٩١٧ من الصهيونيين والتي نشاهد فيها الحدود الشمالية للدولة الصهيونية (المزمع إنشاؤها) تصل إلى الخط الحديدي بيروت - دمشق، مشتملة على هذا النحوعلى صيدا وصور وشطرا لا بأس به من لبنان الجنوبي.

ولكن بمناسبة التنازل الأخير نفسه عن منطقة المطلة لفلسطين فإن مطالبات صهيونية جديدة أخذت تتعالى، مستهدفة ضم جبل حرمون وجنوب البقاع. ومن جهة أخرى فقد

بلغتني أنباء قيام عدد من الصهيونيين بشراء أراضي في جنوب دولتي لبنان الكبير ودمشق إلى حد وجدتني مضطرا للعمل على دراسة إمكانية إيقاف هذا التوسع باستعمال نص تشريعي يسمح بمنع شراء الأجانب للعقارات في مناطق معينة.

انني مضطر أن أكون حذرا جدا تجاه إنشاء اتحاد فدرالي صهيوني في سورية، سوف يسهل، تحت ستار المصالح الروحية، مرامي سياسية بصورة فريدة بل أضف أنه، في رأيي، لعديم الجدوى تماما: ذلك أن الجماعات اليهودية تتمتع في سورية من جانب السلطات بنفس الحقوق وبنفس الرعاية التي تحظى الجماعات الأخرى، وتنظيماتها الحالية تفي بأكبر مما ينبغي بإرضاء حاجات الإسرائيليين الروحية والمدرسية والانسانية، فعليهم بالمزيد من تحسينها ولا أملك إلا أن أشجعهم على ذلك وممثلوهم المعتمدون هم الحاخامون الذين يعاملون من مختلف السلطات بمثل ما يعامل به من الاعتبار زعماء الطوائف الأخرى.

لكنني لا أرى أية حاجة في إنشاء جماعات صهيونية تتطابق مع التنظيمات القائمة والتي إذ تنبثق في الظروف السياسية التي سبق لنا عرضها، سوف تنقلب بلا شك بإتجاه السياسة وتخلق في جميع الحالات حركة رأي، أرى أن البلاد بغنى عنها.

ولم يتطرق لعلمي حقيقة، أن واحدا من الرؤساء المعتمدين والمعترف بهم من قبل الجماعات الإسرائيلية في سورية قد أظهر لأي ممثل الدول المنتدبة عن حاجة ولا عن رغبة أفراد طائفته في إنشاء مثل هذه التجمعات.

فقد كان لا بد من مرور الكولونيل كيش بسورية لكي أسمع الحديث عنها بل ربما كان هذا هو نفسه شأن أشياعه الدينيين في سورية إذا حكمت في ذلك على الصمت التام الذي لزمته لدى سلطات الانتداب الجماعات اليهودية في هذه القضية.

إنني أصر اذن على وجهة نظري، آخذا في اعتباري أن الأهواء السياسية أو الدينية قد بلغت حداً من العنف في سورية قد يثير فيها ما يخامرها بالميل بالاستنجاد بمن في الجانب الآخر من الحدود فلا داع للتطوع للاستزادة من ذلك بانشاء تنظيم صهيوني بحجة الايفاء بحاجات روحية تجد ما يرضيها في اطار التنظيمات القائمة لا سيما أنني لم أسمع أبدا أن أحدا طالب بذلك من الطوائف الإسرائيلية أو من زعمائها.

التوقيع: **ويغان**

وثيقة رقم ١٢

اتفاقية حسن الجوار بين الانتدابين البريطاني في فلسطين والفرنسي في سوريا ولبنان عام ١٩٢٦(١).

N° 1324. — CONVENTION[1] DE BON VOISINAGE ENTRE LES GOUVERNEMENTS BRITANNIQUE ET FRANÇAIS POUR LE COMPTE DES TERRITOIRES DE PALESTINE, D'UNE PART, DE LA SYRIE ET DU GRAND-LIBAN, D'AUTRE PART. SIGNÉE A JÉRUSALEM, LE 2 FÉVRIER 1926.

Texte officiel français communiqué par le ministre des Affaires étrangères de la République française et texte officiel anglais communiqué par le Ministère des Affaires étrangères de Sa Majesté britannique. L'enregistrement de cette convention a eu lieu le 11 octobre 1926.

HAUT COMMISSARIAT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
EN SYRIE ET AU LIBAN.

Vu la Convention en date du 3 février 1922 conclue entre LE GOUVERNEMENT BRITANNIQUE et LE GOUVERNEMENT FRANÇAIS, agissant au nom et pour le compte des TERRITOIRES DE PALESTINE, d'une part, et de LA SYRIE et du GRAND-LIBAN, d'autre part, pour délimiter la frontière entre ces territoires ;

Vu la nécessité de régler par une convention certaines questions d'ordre administratif se rapportant à cette frontière,

M. le lieutenant-colonel G. S. SYMES, gouverneur du district du Nord de la Palestine,
M. A. S. MAVROGORDATO, faisant fonction d'inspecteur général de la police et des prisons,

Représentants dûment accrédités de SON EXCELLENCE LE HAUT COMMISSAIRE EN PALESTINE, d'une part ;

Et M. VERCHÈRE DE REFFYE, ministre plénipotentiaire, secrétaire général du Haut Commissariat de France,
M. le capitaine DE LA BASSETIÈRE, pour l'Etat du Grand-Liban,
M. le capitaine TERRIER, pour l'État de Damas,

Représentants dûment accrédités de SON EXCELLENCE LE HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE en SYRIE et au LIBAN, d'autre part, se sont mis d'accord sur les articles suivants :

[1] Cette convention est entrée en vigueur le 2 février 1926.

(١) League of Nation: Treaty Series, Publication of Treaty and International Engagements Registered with the Secretariat of the League of Nations, Printed for the Leage of Nations By Imprimeries Reunies S.A. Lausane Switzerland, Volume 26, PP 80 - 90.

Article premier.

Les pistes ou routes servant de frontières entre le Gouvernement de Syrie et du Liban, d'une part, et celui de la Palestine, d'autre part, seront librement utilisées sans passeport ni taxe d'aucune sorte par les habitants et les agents de la force publique de l'un ou l'autre gouvernement qui se rendent d'un point à un autre desservi par ces pistes ou routes frontières.

De même, les habitants et les agents de la force publique de Syrie et du Liban pourront utiliser de la même manière les sentiers qui vont de El-Hammé à Banias immédiatement à l'est du lac de Tibériade, du Jourdain et du lac du Houlé.

Les habitants et les agents de la force publique de Palestine pourront utiliser de la même manière le sentier conduisant du village d'Alma es Schub à Ramia et le sentier conduisant du col d'Odeissa au village de El-Metallah et jusqu'à Banias.

Article II.

L'un et l'autre des deux Gouvernements de Syrie ou du Liban et de Palestine aura le droit, en cas de nécessité militaire, d'emprunter les pistes et routes frontières pour les mouvements que les troupes auraient à exécuter, à charge pour chacun d'eux d'en aviser l'autre dans le plus bref délai possible.

Article III.

Tous les habitants sédentaires ou semi-nomades de chacune des deux zones, ayant, à la date de la signature du présent accord, la jouissance de droits de pâturage, d'abreuvoir ou de culture, ou ayant des propriétés de l'un ou de l'autre côté de la frontière, continueront, comme par le passé, à exercer ces droits. Ils pourront, pour la nécessité de leur exploitation, traverser la frontière librement sans passeport et transporter d'un côté de la frontière leur bétail et le croît de leurs troupeaux, leurs instruments, leurs voitures, quel que soit le mode de traction, leur outillage, leurs semences, tous les produits du sol et du sous-sol de leurs propriétés, sans avoir à payer aucun droit de douane, de pâturage ou d'abreuvoir, ou toute autre taxe relative au passage de la frontière ou à l'entrée en territoire voisin.

Il en sera de même de leurs employés ou locataires ou des employés de ces derniers.

Tous les droits consacrés par les textes ou coutumes locales pour l'usage des eaux des rivières, canaux et lacs pour l'irrigation ou l'approvisionnement d'eau des habitants, restent acquis dans les conditions actuelles. Il en est de même des droits des villages sur les biens communaux.

Les stipulations de la Convention du 3 février 1922, réservant les droits de pêche et de navigation pour les lacs de Tibériade et du Houlé et pour le Jourdain, sont étendues à tous les cours d'eau de la région rétrocédée.

Article IV.

Paragraphe 1. — La perception de la dîme et du « wirgo » sur les immeubles groupés dans les limites d'un même village dont les terrains sont traversés par la frontière, sera faite par le gouvernement sur le territoire duquel se trouve ce village.

La perception de la dîme et du « wirgo » sur les propriétés ou terrains isolés, situés hors des limites d'un village et coupés par la frontière, sera assurée par le gouvernement sur le territoire duquel se trouve la ferme, les abris à bestiaux ou l'aire à battre les céréales.

Les revenus dont il s'agit seront partagés entre les deux gouvernements selon l'estimation d'une commission composée d'un fonctionnaire palestinien, d'un fonctionnaire syrien, d'un notable choisi par lesdits fonctionnaires. Le partage sera fait proportionnellement au rendement moyen des propriétés dont il est question dans les deux alinéas ci-dessus.

Deux fois par an, les gouvernements régleront le compte des sommes ainsi encaissées sur lesquelles le gouvernement percepteur retiendra un droit de perception de six pour cent.

Les gouvernements échangeront également périodiquement les extraits comptables dont il s'agit.

Paragraphe 2. — Lorsque les terres d'une même exploitation, qu'il s'agisse de propriétés exploitées par leur propriétaire ou par un locataire, seront coupées par la frontière, l'impôt sur les troupeaux sera perçu par le gouvernement sur le territoire duquel se trouve situé leur principal établissement.

Si les exploitants se refusaient à laisser recenser leurs troupeaux ou s'il y avait présomption de fraude de leur part dans leurs déclarations, les gouvernements des deux zones s'engagent :

1° A se fournir réciproquement tous renseignements utiles pour déterminer l'état exact des troupeaux ;

2° A recueillir le montant des taxes dues de ce chef ;

3° A verser au gouvernement intéressé les sommes ainsi recueillies.

Paragraphe 3. — Les questions de successions, ventes, ou autres mutations entre vifs, contestations de propriétés traversées par la frontière, seront réglées par le gouvernement sur les territoires duquel se trouvent respectivement les parcelles séparées par le nouveau tracé, et selon les lois et règlements propres audit gouvernement ou suivant le statut personnel applicable.

Les registres cadastraux des propriétés coupées par la frontière existeront en double exemplaire dont l'un sera détenu par le Gouvernement palestinien et l'autre par le Gouvernement syrien ou libanais intéressé.

Les tribunaux et le cadastre des deux gouvernements sont tenus à s'assurer, en cas de successions, contestations, ventes ou autres mutations entre vifs, que les propriétés au sujet desquelles ils sont requis sont situées dans les limites des territoires relevant de leur juridiction.

Paragraphe 4. — Les deux gouvernements s'engagent à une mutuelle assistance en ce qui concerne la perception des taxes dues par des contribuables syriens pour les propriétés situées en Palestine, et réciproquement.

Article V.

Les Parties contractantes prendront des dispositions spéciales pour une coopération étroite entre les autorités locales de chaque côté de la frontière dans toutes les questions relatives à la sécurité publique. La procédure stipulée dans le Traité d'extradition entre la Palestine et la Syrie sera simplifiée autant que possible, et le droit de poursuite des délinquants surpris en flagrant délit et qui prennent la fuite à travers la frontière, sera réglé par accord mutuel entre les autorités de police.

Ce dernier accord restera en vigueur jusqu'à la dénonciation qui en serait faite par une des deux Parties.

Article VI.

Le marabout de Nebi Youcha et ses terrains restent propriété des Wakfs et ne pourront, en aucun cas, être expropriés par les Gouvernements de Palestine ou de Syrie sans le consentement de l'autorité compétente en matière de biens wakfs.

S'il y a quelques autres propriétés wakfs dans le territoire à transférer, le même principe sera appliqué.

Article VII.

Les pèlerins se rendant au pèlerinage annuel qui a lieu à ce marabout, à la fin du Ramadan, seront dispensés des formalités de passeport ou de laisser-passer.

A l'occasion de ce pèlerinage, qui dure quatre jours, le Gouvernement du Grand-Liban sera autorisé à envoyer à Nebi Youcha un poste de gendarmerie pour le maintien de l'ordre, conjointement avec la police du Gouvernement de Palestine et après entente entre les autorités locales des deux gouvernements.

Article VIII.

Le Gouvernement de Syrie et du Liban assurera le service des bornes portant les numéros impairs. Le Gouvernement de Palestine assurera le service des bornes portant les numéros pairs

Article IX.

Des facilités seront accordées aux habitants de chaque côté de la frontière, pour se rendre des localités des sous-districts d'Akka et de Safed, dans les cazas de Sour, Merdjayoun et Kuneitra, et réciproquement.

A cet effet, un système de permis ou de pièces d'identité signées par les autorités administratives des sous-districts ou des cazas sera substitué au système actuel de passeport. La forme de ces permis et les règles pour leur usage seront établies par un accord mutuel des autorités compétentes pour la délivrance des passeports dans les deux Etats.

Les produits naturels du pays ou ceux de l'industrie locale des sous-districts ou cazas ci-dessous mentionnés, transportés par les producteurs eux-mêmes ou des personnes à leurs gages, seront, sauf le cas de soupçon d'abus, exempts de formalités douanières et de paiement de droits de douane au passage de la frontière, s'ils sont importés ou exportés pour la consommation familiale dans une localité desdits sous-districts et cazas : Sour, Merdjayoun, Kuneitra, Akka, Safed.

Le cazâ de Hasbaya, dont de nombreux habitants possèdent des produits dans les territoires cédés, est admis au bénéfice des dispositions prévues au présent article.

Article X.

La nationalité des habitants des territoires qui changent de souveraineté sera déterminée conformément aux stipulations des articles 30 à 36 du Traité de Lausanne [1].

Article XI.

Les contestations qui pourront surgir au sujet de l'application des dispositions de la présente convention et qui n'auraient pas pu être réglées directement par un accord entre les autorités des deux côtés de la frontière, seront portées devant une commission qui statuera sur le cas en question.

Cette commission sera composée d'un délégué de l'Etat du Grand-Liban, d'un délégué de l'Etat de Damas, de deux délégués de l'Etat de Palestine et d'un président, qui sera désigné par un accord mutuel entre le haut commissaire de la République française, en Syrie et au Liban, et le haut commissaire de Sa Majesté britannique, en Palestine.

Cette commission sera convoquée dans le plus bref délai après la demande qui en serait faite par l'un des deux hauts commissaires mentionnés. Les décisions seront prises à la majorité, le président ayant voix délibérative.

Dans le cas où une contestation s'élèverait sur l'interprétation d'une des clauses de la présente convention ou sur l'exécution d'une décision de la commission prévue au présent article, elle serait réglée par un accord direct entre les hauts commissaires britannique, à Jérusalem, et français, à Beyrouth.

Si cet accord ne pouvait être réalisé, le cas en litige serait porté devant la Cour de Justice [2] internationale de Genève constituée par la Société des Nations.

En foi de quoi les soussignés ont signé la présente convention.

Fait à Jérusalem, le 2 février 1926.

Certifié conforme à l'original. — Henry DE JOUVENEL. — PLUMER, F.M.

Le Ministre plénipotentiaire, haut commissaire p. i. :
P. de Reffye.

[1] Vol. XXVIII, page 11, de ce recueil.

[2] Vol. VI, page 379 ; vol. XI, page 404 ; vol. XV, page 304 ; vol. XXIV, page 152 ; vol. XXVII, page 416 ; vol. XXXIX, page 165, vol. XLV, page 96, vol. L, page 159, et vol. LIV, page 387, de ce recueil.

No. 1324. — CONVENTION [1] OF GOOD NEIGHBOURLY RELATIONS CONCLUDED ON BEHALF OF THE TERRITORIES OF PALESTINE, ON THE ONE PART, AND ON BEHALF OF SYRIA AND GREAT LEBANON, ON THE OTHER PART. SIGNED AT JERUSALEM, FEBRUARY 2, 1926.

N° 1324. — CONVENTION [2] DE BON VOISINAGE ENTRE LES GOUVERNEMENTS BRITANNIQUE ET FRANÇAIS POUR LE COMPTE DES TERRITOIRES DE PALESTINE, D'UNE PART, DE LA SYRIE ET DU GRAND-LIBAN, D'AUTRE PART. SIGNÉE A JÉRUSALEM, LE 2 FÉVRIER 1926.

EXCHANGE OF NOTES AMENDING THE ABOVE CONVENTION. JERUSALEM AND BEYROUTH, MARCH 14 AND 21, 1927.

Communicated by His Britannic Majesty's Foreign Office, October 11, 1927.

ÉCHANGE DE NOTES AMENDANT LA CONVENTION SUSMENTIONNÉE. JÉRUSALEM ET BEYROUTH, LES 14 ET 21 MARS 1927.

Communiqué par le Ministère des Affaires étrangères de Sa Majesté britannique, le 11 octobre 1927.

NOTE.

The following additions and corrections to the text of the Bon Voisinage Agreement of the 2nd of February, 1926, have been agreed on :

Article III, paragraph 1 : the words " à l'autre " shall be inserted after the words " d'un côté de la frontière " in the French text.

Article IV (1), paragraph 1, sub-paragraph 3 : the word " local " shall be inserted in the French version of the phrase " one local notable " of the English text.

(2), paragraph 3 : the word " territories " in the English text shall be substituted by " Governments ".

Article VI, paragraph 1 : the words " in either territory " which appear in the Eglish text at the end of the paragraph, shall be added to the French text and rendered by " dans l'un ou l'autre territoire ".

Article XI, final paragraph : the words " the International Court of Justice at Geneva " and " *la Cour Internationale de Justice à Genève* " shall be replaced by the words " the Permanent Court of International Justice at The Hague " and *la Cour Permanente de Justice internationale de la Haye* in the English and French texts, respectively.

In witness whereof the Undersigned have signed this present Note

Done at Jerusalem.

PLUMER, F. M.
His Britannic Majesty's High Commissioner for Palestine.

Done at Beyrouth.

REFFYE,
Acting High Commissioner of the French Republic for Syria and the Great Lebanon.

14th March, 1927.

NOTE

Les additions et corrections ci-dessous indiquées sont apportées d'un commun accord au texte de l'Accord de bon voisinage du 2 février 1926 :

Article III, paragraphe 1 : Les mots « à l'autre » seront insérés après les mots « d'un côté de la frontière » dans le texte français.

Article IV, 1°, paragraphe 1, sous-paragraphe 3 : Le mot « *local* » sera introduit dans la version française de la phrase « *one local notable* » du texte anglais.

2°, paragraphe 3 : Le mot *territories* dans le texte anglais sera remplacé par *Governments*.

Article VI, paragraphe 1 : Les mots « *in either territory* » qui figurent dans le texte anglais à la fin du paragraphe, seront ajoutés dans le texte français et rendus par « dans l'un ou l'autre territoire ».

Article XI, paragraphe final : Les mots *the International Court of Justice at Geneva* et « la Cour internationale de Justice à Genève » seront remplacés par les mots « *the Permanent Court of International Justice at The Hague* » et « la Cour permanente de Justice internationale de La Haye » dans les deux textes anglais et français.

En foi de quoi les soussignés ont signé la présente note.

Fait à Beyrouth :

Le Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Grand-Liban,
REFFYE.

Fait à Jérusalem :

Le Haut Commissaire de S. M. britannique pour la Palestine,
PLUMER, F. M.

le 14 mars 1927.

[1] Vol. LIV, page 113, de ce recueil.
[2] Vol. LVI, page 79, de ce recueil.

[1] Vol. LIV, page 113, of this Series.
[2] Vol. LVI, page 79, of this Series.

NOTE.

It has been agreed that the following amendment in the text of the Bon Voisinage Agreement dated the 2nd of February, 1926, shall be made :

The first paragraph of Article IX shall read :

"Facilities shall be given to the inhabitants on each side of the frontier to pass from

places in the sub-districts of Acre, Tiberias and Safad to the Kazas of Tyre, Merjayoun, Zawieh and Kuneitra and *vice versa*".

Done at Jerusalem.

PLUMER, F. M.
His Britannic Majesty's High Commissioner for Palestine.

Done at Beyrouth.

REFFYE,
The Acting High Commissioner of the French Republic for Syria and the Great Lebanon.

21st March, 1927.

NOTE

Les additions ci-dessous indiquées sont apportées d'un commun accord au texte de l'Accord de bon voisinage du 2 février 1926 :

Article IX. — Premier paragraphe : le mot « Tibériade » sera inséré après le mot « Akka » et le mot « Zaouié » sera inséré après le mot « Merdjayoun ».

Fait à Beyrouth :

Le Haut Commissaire p. c. de la République française en Syrie et au Grand-Liban,
REFFYE.

Fait à Jérusalem.

Le Haut Commissaire de S. M. britannique pour la Palestine,
PLUMER, F. M.

21 mars 1927.

وثيقة رقم ١٣

قرار رقم ٦٤ (لرئيس الوزراء) بتعيين لجنة للنظر في تعيين نقاط الحدود الواقعة بين أراضي الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية[١]

إن رئيس الوزراء.

بناء على المرسوم رقم ١٤١٥ المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٣٧.

وبناء على كتاب حضرة مندوب المفوضية العليا لدى الحكومة اللبنانية المؤرخ في ٨ كانون الثاني [يناير] ١٩٣٨ رقم ٤٤٧١ المتضمن النظر في تعيين نقاط بعض الحدود الواقعة بين أراضي الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى ـ عين السادة رفيق غزاوي القاضي الاضافي لدى الدوائر العقارية وزاره بغداساريان المهندس في الدوائر العقارية ومصطفى بك حيدر من بعلبك وجرجي مراس من رأس بعلبك وحمد الساحلي من الهرمل أعضاء للنظر في تعيين الحدود المختلف عليها المبينة في كتاب المفوضية العليا الواقعة في منطقة بعلبك الهرمل.

المادة الثانية ـ في بقية المناطق تؤلف اللجنة من السيدين رفيق الغزاوي والمهندس بغداساريان على أن يستعينا بأهل خبرة من أهالي المناطق المجاورة للأراضي المختلف على حدودها وينتخب هؤلاء الخبراء من الوجهاء ذوي المعرفة والسيرة الحسنة بمعرفة رئيس اللجنة.

المادة الثالثة ـ يتولى رئاسة اللجنة اللبنانية السيد رفيق الغزواي.

المادة الرابعة ـ تباشر هذه اللجنة أعمالها بالاشتراك مع اللجنة السورية.

المادة الخامسة ـ ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

بيروت في ١٧ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٨.

الإمضاء: خير الدين الأحدب.

(١) مؤسسة المحفوظات أرشيف رئاسة مجلس الوزراء اللبناني.

وثيقة رقم ١٤

قرار اللجنة اللبنانية ـ السورية المختلطة للحدود عام ١٩٤٦[١]

بتاريخ ٢٦ أذار ١٩٤٦ حضرت الهيئة المختلطة المشكلة من المندوب السوري عدنان بك الخطيب والمندوب اللبناني السيد رفيق بك غزاوي ومعهما المهندسين الفنيين السيدين جوزيف أبي راشد اللبناني ورشان مارستاني والكاتبين السيدين فايز خوري و(معن) شطي إلى منطقة مغر شبعا داخل الحدود السورية وبحضور مختاري شبعا ومغر شبعا بوشر بإجراء التحقيق بشأن الأراضي المختلف عليها بين الفريقين المذكورين بحضور جمهور لفيف من أهالي السكان بين الفريقين.

فأستوضح من مختار شبعا عن إدعائه فأفاد أن الحدود الموضوعة بين الفريقين أثناء عمليات التحديد والتحرير غير مضبوطة وأن الحد الفاصل بين الفريقين يجب أن يكون تحت الخط الموضوع الآن داخل قرية المغر. وأني أثبت ذلك بشهادة الخبراء وبصك البيع إلى سليم ماضي والمباع إلى عبد الصمد ماضي وقد أبرزت الصك المذكور بجلسة سابقة.

وقد استوضح من مختار مغر شبعا عما يقوله بهذا الشأن أفاد أن حدود قرية المغر هي مقلب الماء الموافق في أعلى الجبل الفاصل بين المغر وشبعا وأن الحدود الموضوعة على خريطة التحديد جاءت منتقصة من حقوق الدولة ومضيفة بعض الأراضي إلى قرية شبعا. وإن الأسباب التي نبرزها تثبت حقوقنا ووجهة نظرنا وقد أبرز سند طابو رقم ٧٦ تاريخ تموز ٣١٦ وبعض سندات تثبت ذلك ايضا في المصرف الزراعي وإني أبرز صورة عن السندات المذكورة المؤرخة في أغسطس ٩٣٨ رقم ١٩٢و١٩٤ ولدى الاطلاع عليها وجدت أنها غير مصدقة من مرجع رسمي فوعد المختار بإبراز صورة رسمية عنها.

(١) منيف الخطيب: مزارع شبعا حقائق ووثائق، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان ٢٠٠١، ص ٨٩-٩١.

وقد استوضح من مختار المغر عن قرية المغر ولأي قضاء كانت تابعة سابقاً فأضاف بأنها من قديم الزمان تابعة لقضاء القنيطرة وأن قرية شبعا تابعة إلى قضاء حاصبيا وقد صادق مختار شبعا على إفادة زميله مختار المغر وقد كلف الفريقان انتخاب خبراء أو خبيرين لمرافقة المهندسين لإجراء الكشف على العقار المختلف عليه حسب قرار اللجنة السابقة فانتخب مختار المغر السيد عبد الصمد ماضي وانتخب مختار شبعا حسن مصطفى حمدان وقد اتفق المختاران على انتخاب خبير ثالث السيد أنيس العرقاوي وبعد أن حلف الخبراء اليمين القانونية بوشر بإجراء الكشف وكلف المهندسان لتطبيق السندات في محلها وتنظيم تقرير بذلك مع مصور بالأراضي المختلف عليها.

المساعد اللبناني	**المساعد السوري**	**القاضي**	**القاضي**
التوقيع	التوقيع	التوقيع	التوقيع

ومن ثم حضر من الخبراء المنتخبين المبنية أسماؤهم أعلاه وأفادوا ما يلي بعد التدقيق على الخلاف الواقع بين قريتي شبعا ومغر الشبعا على الحد الفاصل بين القريتين المذكورتين في الأراضي غير المملوكة والعائدة للدولة والتي تقع على بعد ماية متر من الحدود الفاصلة بين القريتين المذكورتين والمبينة على الخارطة المنظمة من قبل الدائرة الفنية في الدولة السورية. تبين لنا ما يلي:

أولاً: أن الحدود التي جاءت على الخارطة المنظمة بمعرفة دائرة المساحة السورية هي الحدود الفاصلة بين القريتين المذكورتين على أن لأهالي قرية شبعا حق الرعي في بعض الأراضي غير المملوكة المبينة ارقامها بتقرير المهندسين اللذين تعهدوا ببيان وتعديل المحاضر بشكل يحفظ حق الرعي في الأرض غير المملوكة بشكل لا يجعل حق الرعي لأهالي شبعا في الأراضي المملوكة والقريبة من قرية المغر لأن التقاتل السابق هو الذي يحل على أهالي القريتين المذكورتين الاتفاق على الشكل الموضح للمهندسين باعتبار أن أهالي شبعا يرعون مواشيهم في الشتاء بأراضي عائدة لقرية المغر وبالمقابلة لأهالي المغر باعتبارهم من ملاك (وجوار) قرية شبعا الرعي في الأراضي الغير مملوكة في قرية شبعا وعلى هذا تم الاتفاق بيننا نحن الخبراء واجتهد من المهندسين تعديل المحاضر بالشكل المعروف بحق التقرير على أن يكون حق أهالي المغر برعي مواشيهم في قرية شبعا منحصرا في الأراضي التي هي من مراعي قرية شبعا ـ وعلى هذا تم الاتفاق في ٢٦ آذار ٩٤٦.

المساعد السوري	المساعد اللبناني	المندوب السوري	المندوب اللبناني
عبد الصمد ماضي	**أنيس عرقاوي**	**حسن مصطفى سرحان**	**خالد الخطيب**

خبير	ملاك	مختار المغر	مختار شبعا
مصطفى حمدان	**ماضي**	**سعد الدين ماضي**	

خبير	ملاك
القاضي أمين غزاوي	**القاضي عدنان الخطيب**

بناء على قرار لجنة الحدود المختلطة السورية اللبنانية الصادر بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٤٦ في قرية مغر الشبعا القاضي بإجراء الكشف الحسي على الأراضي المختلف عليها بين قريتي مغر الشبعا السورية وقرية الشبعا اللبنانية ولزوم تعيين الحدود لمنطقة الخلاف بمعرفة الخبراء المنتخبين من الفريقين وتكليفنا نحن المهندسان جوزيف أبي راشد ورشان المرستاني فقد قمنا بالمهمة التي كلفنا بها وعند المباشرة بها اتفق الخبراء المنتخبون من قبل المتنازعين أمام القضاء على هذا الموضوع من قبل لجنة التحديد السورية كما جاء في مخططات قرية مغر شبعا إنه هو الحد الفاصل بين القريتين المذكورتين على أن يكون لأهالي قرية الشبعا حق الرعي على بعض الأراضي غير المملوكة من قرية المغر وعلى هذا فإن الاتفاق الذي حصل بين الطرفين يتمركز بالنقط التالية:

أولا: إن الحد الفاصل بين قريتي مغر الشبعا السورية والشبعا اللبنانية هو من الشمال الشرقي يبتدأ من النقطة رقم ٤٨ الفاصلة بين القرى الثلاث بانياس والمغر والشبعا ويمتد نحو الشمال مارا بالنقط مبتدئا من الرقم ٤٧ حتى رقم ٩ بالتسلسل ا لعكسي كما هو مبين على المخطط المربوط.

ثانيا: فرز المحاضر ذات الأرقام ٣٧٢ و٣٧٤ و ٣٧٢ بكل محضر إلى محضرين مستقلين تعين المحاضر التي يجوز لأهالي شبعا حق الانتفاع بمرعى طروشهم فيها وهي المحاضر الملاصقة لأراضي القرية المذكورة.

ثالثا : ادغام العقارين المرقمين ٣٧٣ و ٣٧٤ بمحضر واحد ومن ثم إفرازه إلى أربعة محاضر تعطى المحاضر التي عليها ارتفاق الرعي لأهالي مغر الشبعا فقط الرقمان ٣٧٣ و ٣٧٤ وتعطى المحاضر التي يشترك بمنفعة الرعي فيها الطرفان الرقمان ٣٧٥ و ٣٧٦وذلك كما هو مبين على المخطط المربوط.

رابعا : إفراز العقار ذي الرقم ٣٧٢ إلى محضرين وإعطاء المحضر الذي ينتفع أهالي مغر الشبعا فقط بحق الرعي فيه رقم ٣٧٢ وإعطاء الالمحضر الذي يشترك الطرفان بحق الرعي فيه رقم ٣٧٧ كما جاء في المخطط المربوط.

على هذا تم الاتفاق مبينا على المخطط بالتحديد المشار إليه في الفقرات السابقة.

مغر سبعا في ٢٧ آذار ٩٤٦ المهندس اللبناني المهندس السوري

توقيع جوزيف ابي راشد توقيع رشان المرستاني

جرى تنظيم هذا المخطط تحت إشرافنا في ٢٧/ ٣/ ٤٦.

القاضي اللبناني القاضي السوري

توقيع رفيق غزاوي توقيع عدنان الخطيب

وثيقة رقم ١٥

رد وزارة الخارجية السورية حول استفسار الخارجية اللبنانية حول المثلثات الحدودية السورية داخل الأراضي اللبنانية عام ١٩٤٦[1]

الجمهورية اللبنانية
مديرية المالية

REPUBLIQUE LIBANAISE
DIRECTION DES FINANCES
N°

٥٢١ (١٢٤) ٥٣/ص
١٩٤٦/٩/٢١

قضايا التحديد والتحرير

تهدي وزارة الخارجية السورية تحياتها الى وزارة الخارجية اللبنانية وبالاشارة الى كتابها رقم ٢٧٦٣/ ص المؤرخ في ١٢ آب ٩٤٦ حول اعمال اللجنة الاولى للتحديد والتحرير في الجولان (من لواء القنيطرة) تتشرف بان تنقل اليها ما ابلغتنا اياه الدوائر المختصة من ان الخلاف الذي كان قائما على حدود قريتي شبعا (اللبنانية) ومغر الشبعة السورية قد سوي منذ امد الا ان فرقة المثلثات السورية كانت وضعت احجارا مثلثة في الاراضي اللبنانية لربط شبكة المثلثات بين البلدين، وهذا عمل فني بحت لم يكن يقصد منه تعديل حدود او القضايا مزارع، بل هو امر تحتاج اليه الدولتان ولا ينتج اي مفعول قانوني ولما كان رئيس الفرقة المذكورة ارسل الى مختار قرية شبعا كتابا يرجو فيه المحافظة على هذه الاحجار لان السكان اتلفوا قسما منها اعتقادا منهم بانها تتعلق بالحدود ولذلك كتب القاضي العقاري الناظر بقضايا الحدود الى القاضي العقاري اللبناني ورجاء العلم الاهلين ذلك ويقول انه لعل.

ترجو وزارة الخارجية السورية ان يكون هذا كافيا لتبرير عمل لجنة التحديد والتحرير في منطقة الجولان الذي تعتقد من اعماله الى مختار قرية شبعا أن تنتهز هذه المناسبة لتعرب عن فائق احتراماتها ./.

وزارة الخارجية اللبنانية
بيروت

١٧ ٢٧

صورة تبلغ لحضرة مدير الدوائر العقارية المحترم،

مطابقاً احالتنا ذوات الرقم ٨٦٢٢ المؤرخة في ١٣ تموز ٩٤٦ راجيا الاطلاع وابداء الرأي مع قبول الاحترام ./.

بيروت في ١٥ تموز ١٩٤٦
وزير المالية

(١) منيف الخطيب: مزارع شبعا حقائق ووثائق، ص ٩٩.

وثيقة رقم ١٦

اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٩[(١)]

الوثيقة الرقم S /١٢٩٦.

برقية بتاريخ ٢٣ آذار (مارس)١٩٤٩، من وسيط الأمم المتحدة في فلسطين بالوكالة إلى السكرتير العام، تتضمن اتفاق الهدنة العامة بين لبنان وإسرائيل. (نص أصلي باللغة الانكليزية).

٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩

إلى رئيس مجلس الأمن.

لي الشرف أن أبلغ مجلس الأمن أن مندوبي لبنان وإسرائيل وقعوا اتفاق هدنة عامة، بموجب قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨، في رأس الناقورة، في ٢٣ آذار (مارس) عام ١٩٤٩، وفي ما يلي نص الاتفاق.

رالف بانش.

الوسيط بالوكالة

اتفاق هدنة إسرائيلية - لبنانية عامة

مقدمة:

إن طرفي هذا الاتفاق:

استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي الصادر، في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، الذي دعاهما إلى التفاوض على هدنة دائمة، في اطار إجراء تمهيدي آخر بموجب المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، ولتسهيل الانتقال من حالة الهدنة الحالية إلى حالة سلام دائم في فلسطين.

(١) المركز العربي للأبحاث: المفاوضات العربية - الإسرائيلية ١٩٤٩ - ١٩٩١، ط١، بيروت لبنان ١٩٩٢، ص ٣٧ - ٣٩.

وبعد قرار الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٤٨، وبعدما عينا ممثلين عنهما يتمتعون بصلاحية التفاوض والتوصل إلى اتفاق هدنة دائمة.

إن الممثلين الموقعين أدناه اتفقوا على النصوص التالية بعدما دقّق كل جانب في الوثائق الخاصة بصلاحيات الجانب الآخر ووجد أنّها تنسجم مع الأصول المتبعة.

المادة الأولى:

من أجل العمل على عودة سلام دائم في فلسطين، وإدراكا لأهمية التأكيدات المتبادلة في هذا الشأن في ما يتعلق بالعمليات العسكرية مستقبلا لطرفي هذا الاتفاق، يؤكد الجانبان المبادئ التالية التي سيجري التقيد بها تماما من جانب الطرفين خلال الهدنة الدائمة:

١ - يتعهد الجانبان من الآن فصاعدا بالتقيد، بدقة بالأمر الصادر عن مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية لتسوية قضية فلسطين.

٢ - يتعهد الجانبان بامتناع القوات المسلحة لكل منهما، سواء القوات البرية أو البحرية أو الجوية، عن اتخاذ أي عمل عدائي ضد شعب أو قوات الجانب الآخر أو إعداد مثل هذا العمل أو التهديد به، مع العلم بأن استخدام «اعداد» في هذا المضمون، لا يؤثر على عمليات التخطيط العادية لهيئة الأركان، كما هو متبع بوجه عام في المؤسسات العسكرية.

٣ - يحترم احتراما كاملاً حق كل طرف في أمنه وحريته من الخوف من هجوم تشنه عليه القوات المسلحة للجانب الآخر.

٤ - يقر الجانبان بأن العمل بهدنة دائمة بين القوات المسلحة للجانبين خطوة لا مناص منها لتصفية النزاع المسلح وإعادة السلام إلى فلسطين.

المادة الثانية:

يؤكد الجانبان المبادئ والأهداف التالية بقصد تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨.

١ - الاعتراف بمبدأ عدم جواز تحقيق أية فائدة عسكرية أو سياسية من جراء الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن.

٢ - كما يدرك الجانبان أنه يجب ألا يسيء أي بند من بنود هذا الاتفاق، بأي شكل من كان، إلى حقوق ومطالب ومواقف طرفي الاتفاق، في ما يتعلق بأية تسوية سلمية لقضية فلسطين يتم الوصول إليها في النهاية، إذ أن نصوص هذا الاتفاق نابعة من اعتبارات عسكرية محضة.

المادة الثالثة:

١ - لقد تم الاتفاق على هدنة عامة دائمة بين القوات المسلحة للجانبين، وذلك بموجب المبادئ السابقة الذكر وقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨.

٢ - يتعهد الجانبان ألا يرتكب أي عنصر من القوات البرية أو البحرية أو الجوية العسكرية لجانب كل منهما، بما فيها القوات غير النظامية، عملا من الأعمال الشبيهة بالأعمال الحربية، أو عملا عدوانيا ضد قوات الجانب الآخر، أو ضد المدنيين في الأراضي الخاضعة للجانب الآخر أن يعبر، أو يتخطى، لأي سبب من الأسباب، خط الحدود في إطار الهدنة الدائمة، كما هو مبيّن في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو يدخل المجال الجوي للطرف الآخر، أو يمر عبره، أو يدخل عبر المياه على مسافة ثلاثة أميال من ساحل الجانب الآخر.

٣ - يتعهد الجانبان الا يقوم عمل شبيه بالأعمال الحربية أو عمل معاد من اراض تحت إشراف أحد طرفي هذا الاتفاق ضد الطرف الآخر.

المادة الرابعة:

١ - سيعرف الخط الوارد وصفه في المادة الخامسة من هذا الاتفاق بخط حدود الهدنة الدائمة، وسيحدد بموجب الهدف والقصد اللذين رمت إليهما قرارات مجلس الأمن الصادرة في ١٦ تشرين الثاني (نمفوبر) عام ١٩٤٨.

٢ - إن القصد الرئيسي من وراء إقامة خط الهدنة الدائمة هو تخطيط الخط الذي يجب على القوات المسلحة للأطراف المعنية ألا تتجاوزه.

٣ - يجب أن تبقى أنظمة وقوانين القوات المسلحة للجانبين التي تحظر على المدنيين عبور خطوط القتال، أو دخول المناطق الواقعة بين هذه الخطوط، سارية المفعول بعد توقيع الاتفاق في ما يتعلق بخط الهدنة الدائمة الذي ورد توقيعه في المادة الخامسة.

المادة الخامسة:

١ - يجب أن يتبع خط الهدنة الدائمة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

٢ - يجب أن تتألف القوات المسلحة للجانبين في منطقة خط الهدنة الدائمة من قوات دفاعية فقط، كما هو معرف في ملحق هذا الاتفاق.

٣ - يجب أن يكتمل سحب القوات إلى خط حدود الهدنة الدائمة وتقليصها إلى قوة دفاعية، بموجب الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من توقيع الاتفاق. وبالمقياس نفسه، فإن إزالة الألغام عن الطرق الملغومة والمناطق التي جلى عنها أي من الطرفين، وتقدم الخرائط التي تدلّ على موقع حقول الألغام هذه، إلى الجانب الآخر خلال الفترة ذاتها.

المادة السابعة:

يجب تبادل أسرى الحرب المحتجزين من جانب طرفي هذا الاتفاق، سواء كانوا من رجال القوات النظامية أو غير النظامية لأحد الجانبين كما يلي:

١ - تتم عملية تبادل أسرى الحرب في جميع مراحلها بإشراف الأمم المتحدة وسيطرتها، ويجب أن يتم التبادل عند رأس الناقورة خلال ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

٢ - يجب أن يشتمل التبادل كذلك على أسرى حرب الجانبين الذين تجري ملاحقتهم جنائيا، بالاضافة إلى اولئك الذين صدرت بحقهم أحكام في ما يتعلق بجريمة أو مخالفة أخرى للقوانين.

٣ - يجب أن تعاد إلى الأسرى الذين سيجري تبادلهم، جميع الأغراض الشخصية والمواد ذات القيمة والرسائل والوثائق وشارات الهوية وكل الأغراض الشخصية، مهما كانت طبيعتها، العائدة إلى هؤلاء الأسرى. وإذا كان الأسير قد فر أو توفي فإن هذه الأغراض تعاد إلى الجانب الذي كان الأسير يعمل في قواته.

٤ - تقرر جميع الشؤون التي لم تنظم في هذا الاتفاق، وفق المبادئ التي نص عليها الاتفاق الدولي المتعلق بمعاملة أسرى الحرب الموقع في جنيف في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٢٩.

٥ - تتولى لجنة الهدنة المشتركة التي أنشأت بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية العثور على الأشخاص المفقودين، سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين في المناطق الخاضعة لكل من الجانبين لتيسير تبادلهم السريع. ويتعهد كل طرف بتقديم كل عون ومساعدة إلى اللجنة، لتمكينها من تنفيذ هذه المهمة.

المادة السابعة:

١ - تقوم لجنة رقابة مشتركة مؤلفة من خمسة أعضاء، يعين فيها كل طرف في هذا الاتفاق عضوين، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للأمم المتحدة أو ضابط كبير من مراقبي الهيئة، يعينه رئيس الأركان بعد التشاور مع طرفي هذا الاتفاق.

٢ - تقيم لجنة الهدنة المشتركة مقرها في موقع الحدود إلى الشمال من المطلة، وفي موقع الحدود اللبناني في الناقورة. وتعقد اجتماعاتها في الأمكنة والأوقات التي تراها ضرورية لتنفيذ أعمالها فعالية.

٣ - تعقد لجنة الهدنة المشتركة أول اجتماع لها بدعوة من رئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للأمم المتحدة، في وقت لا يتجاوز أسبوعا من توقيع هذا الاتفاق.

٤ - تتخذ قرارات لجنة الهدنة المشتركة، وفق مبدأ الاجماع إذا تيسر ذلك. وفي حال عدم التوصل إلى الاجماع، تتخذ القرارات بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين المشتركين في التصويت.

٥ - تعد لجنة الهدنة المشتركة أنظمتها الإجرائية الخاصة بها. وتعقد الاجتماعات بعد أن يكون رئيس اللجنة قد أبلغ الأعضاء قبل وقت كاف من موعد انعقاد الاجتماع، ويتطلب النصاب لعقد الاجتماعات أغلبية الأعضاء.

٦ - تكون للجنة صلاحية استخدام مراقبين، قد يستعان بهم من بين صفوف الهيئات العسكرية لطرفي الاتفاق أو من العسكريين لطرفي الاتفاق أو من العسكريين التابعين لهيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو من كليهما بأعداد تعتبر كافية لإنجاز مهمتها. وفي حال الاستعانة بمراقبي الأمم المتحدة في هذا الشأن، فإن هؤلاء المراقبين يبقون تحت إمرة رئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للأمم المتحدة وتخضع المهام ذات الطبيعة العامة أو الخاصة التي

توكل لمراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة، لموافقة رئيس أركان الأمم المتحدة أو ممثله في اللجنة وفق من منها يرأس اللجنة.

٧ - ترفع الدعاوى المقدمة من أي من الجانبين في ما يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق إلى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها فورا. وتتخذ اللجنة اجراءات بشأن كل هذه الدعاوى أو الشكاوى عن طريق جهازها الخاص بالمراقبة والتحقيق وفق ما تراه مناسبا لتحقيق تسوية منصفة ومرضية للجانبين.

٨ - في حال قيام خلاف في تفسير معنى بند ما في هذا الاتفاق، باستثناء المقدمة والفقرتين الأولى والثانية، يؤخذ بتفسير اللجنة، وتقدم اللجنة توصيات إلى الجانبين لإجراء تعديل في بنود هذا الاتفاق، من حين لآخر، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٩ - تقدم لجنة الهدنة المشتركة تقارير إلى الجانبين عن نشاطاتها في الفترات التي تراها ضرورية. وتقدم نسخة من كل من هذه التقارير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، ليقدمه بدوره إلى الجهاز أو الوكالة المختصة في الأمم المتحدة.

١٠ - يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها كذلك، قدرا من حرية التحرك والوصول في المناطق التي يشملها هذا الاتفاق، وفق ما تراه اللجنة ضروريا في هذا الشأن شرط الاستعانة بمراقبي الأمم المتحدة، يتم التوصل إلى القرارات التي تتخذها اللجنة بأغلبية الأصوات.

١١ - يتحمل طرفاً الاتفاق نفقات اللجنة بالتساوي، باستثناء تلك المتعلقة بمراقبي الأمم المتحدة.

المادة الثامنة:

١ - لا يخضع هذا الاتفاق للمصادقة، ويوضع موضع التنفيذ فورا بمجرد توقيعه.

٢ - يبقى هذا الاتفاق الذي تم التفاوض عليه والوصول إليه، وفق قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨، القاضي بإقامة هدنة للقضاء على التهديد القائم على السلام في فلسطين، وتسهيل الانتقال من حالة الهدنة إلى حالة السلام الدائم في فلسطين - يبقى ساري المفعول إلى أن تتحقق تسوية سلمية بين الجانبين، باستثناء ما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة.

٣ - يحق لطرفي هذا الاتفاق بالاتفاق في ما بينهما، تعطيل هذا الاتفاق أو أي من نصوصه أو تعليق تطبيقه في أي وقت، باستثناء المادتين الأولى والثالثة. ويحق لأي من الطرفين في حال تعذر الوصول إلى اتفاق مشترك، وبعد أن يكون قد مضى عام على وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ من تاريخ توقيعه، أن يطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة عقد مؤتمر لممثلي الجانبين، بقصد إعادة النظر في أي من نصوص هذا الاتفاق أو تعديله باستثناء المادتين الأولى والثالثة. ويصبح لزاما على الجانبين الاشتراك في مثل هذا المؤتمر.

٤ - إذا لم يثمر المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة، على تحقيق حل متفق عليه لنقطة ما من نقاط الخلاف، يحق لأي من الجانبين عرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي للحصول على مبتغاه، على أساس أنه تم الوصول إلى هذا الاتفاق وفق إجراء مجلس الأمن الهادف إلى تحقيق السلام في فلسطين.

٥ - يوقع هذا الاتفاق على أربع نسخ يحتفظ كل جانب بنسخة منها، وترسل نسختان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ليرفعهما إلى مجلس الأمن الدولي ولجنة المصالحة الخاصة بفلسطين بالوكالة.

وقّع في رأس الناقورة في ٢٣ يذار (مارس) عام ١٩٤٩ بحضور الممثل الشخصي لوسيط الأمم المتحدة الخاص بفلسطين بالوكالة، ورئيس هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

(التوقيع)

اللفتنانت - كولونيل (المقدم)

مردخاي ماكليف

ينوشوا بيلمان

شبطاي روزين

(التوقيع)

اللفتنانت - كولونيل (المقدم)

توفيق سالم

الكومندان ج. حرب

وثيقة رقم ١٧

نص اتفاقية هدنة ١٩٤٩ اللبنانية ــ الإسرائيلية باللغتين الفرنسية والإنكليزية[١]

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

SECURITY COUNCIL

CONSEIL DE SECURITE

OFFICIAL RECORDS FOURTH YEAR Special Supplement No. 4	PROCES-VERBAUX OFFICIELS QUATRIEME ANNEE Supplément spécial No 4

DOCUMENT S/1296/Rev.1[1]

Cablegram dated 23 March 1949 from the United Nations Acting Mediator on Palestine to the Secretary-General transmitting the text of the General Armistice Agreement between Lebanon and Israel

[*Original text: English*]
23 March 1949

Télégramme en date du 23 mars 1949 adressé par le Médiateur par intérim des Nations Unies pour la Palestine au Secrétaire général, transmettant le texte d'une Convention d'Armistice général entre le Liban et Israël

[*Texte original en anglais*]
23 mars 1949

(١) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية.

For the President of the Security Council:

I have the honour to inform the Security Council that a general armistice agreement, in pursuance of the resolution of the Security Council of 16 November 1948, was signed by the delegations of Israel and Lebanon at Ras En Naqoura on 23 March 1949. The text of the agreement follows.

Ralph J. BUNCHE
Acting Mediator

ISRAELI-LEBANESE GENERAL ARMISTICE AGREEMENT

[*English text*]

Ras En Naqoura, 23 March 1949

Preamble

The Parties to the present Agreement,

Responding to the Security Council resolution of 16 November 1948[2] calling upon them, as a further provisional measure under Article 40 of the Charter of the United Nations and in order to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, to negotiate an armistice;

[1] This document includes mimeographed documents S/1296, S/1296/Add.1, S/1296/Corr.1 and S/1296/Corr.2.

[2] See *Official Records of the Security Council*, Third Year, No. 126 (381st meeting), page 53.

Having decided to enter into negotiations under United Nations Chairmanship concerning the implementation of the Security Council resolution of 16 November 1948; and having appointed representatives empowered to negotiate and conclude an Armistice Agreement;

The undersigned representatives, having exchanged their full powers found to be in good and proper form, have agreed upon the following provisions:

Article I

With a view to promoting the return of permanent peace in Palestine and in recognition of the importance in this regard of mutual assurances concerning the future military operations of the Parties, the following principles, which shall be fully observed by both Parties during the armistice, are hereby affirmed:

1. The injunction of the Security Council against resort to military force in the settlement of the Palestine question shall henceforth be scrupulously respected by both Parties.

2. No aggressive action by the armed forces—land, sea, or air—of either Party shall be undertaken, planned, or threatened against the people or the armed forces of the other; it being understood that the use of the term "planned" in this context has no bearing on normal staff planning as generally practised in military organizations.

Au Président du Conseil de sécurité:

J'ai l'honneur de porter à la connaissance du Conseil de sécurité qu'en exécution des dispositions de la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948, une Convention d'Armistice général a été signée le 23 mars 1949 à Ras En Nakoura par les délégations d'Israël et du Liban. Le texte de la Convention est donné ci-après.

Ralph J. BUNCHE
Médiateur par intérim

CONVENTION D'ARMISTICE GÉNÉRAL LIBANO-ISRAÉLIENNE

[*Texte français*]

Ras En Nakoura, le 23 mars 1949

Préambule

Les Parties à la présente Convention,

Répondant à la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948[2], qui les invite à négocier un armistice, à titre de mesure provisoire additionnelle selon l'Article 40 de la Charte des Nations Unies, et en vue de faciliter la transition de l'état de trêve à celui d'une paix définitive en Palestine;

[1] Le présent document remplace les documents S/1296, S/1296/Corr.1 et S/1296/Add.1.

[2] Voir les *Procès-verbaux officiels du Conseil de sécurité*, troisième Année, N° 126 (381ème séance), page 53.

Ayant décidé d'entreprendre, sous la présidence des Nations Unies, des négociations relatives à l'exécution de la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948;

Et ayant nommé des représentants habilités à négocier et à conclure une Convention d'Armistice;

Lesquels représentants soussignés, après avoir échangé leurs pleins pouvoirs reconnus en bonne et due forme, sont convenus des dispositions suivantes:

Article I

En vue de favoriser le retour à une paix définitive en Palestine, et en raison de l'importance, à cet égard, d'assurances mutuelles concernant les opérations militaires futures des Parties, les principes suivants, qui seront pleinement observés par les deux Parties durant l'armistice, sont affirmés ci-après:

1. L'injonction faite par le Conseil de sécurité de ne pas recourir à la force militaire dans le règlement de la question palestinienne sera dorénavant scrupuleusement respectée par les deux Parties.

2. Les forces armées de terre, de mer ou de l'air de l'une quelconque des Parties n'entreprendront ni ne projetteront aucune action agressive contre la population ou les forces armées de l'autre Partie, ni ne les menaceront d'une telle action; étant entendu que le mot "projetteront" ne s'applique pas dans ce contexte aux plans qui d'une manière générale sont normalement élaborés par

3. The right of each Party to its security and freedom from fear of attack by the armed forces of the other shall be fully respected.

4. The establishment of an armistice between the armed forces of the two Parties is accepted as an indispensable step toward the liquidation of armed conflict and the restoration of peace in Palestine.

Article II

With a specific view to the implementation of the resolution of the Security Council of 16 November 1948, the following principles and purposes are affirmed:

1. The principle that no military or political advantage should be gained under the truce ordered by the Security Council is recognized.

2. It is also recognized that no provision of this Agreement shall in any way prejudice the rights, claims and positions of either Party hereto in the ultimate peaceful settlement of the Palestine question, the provisions of this agreement being dictated exclusively by military considerations.

Article III

1. In pursuance of the foregoing principles and of the resolution of the Security Council of 16 November 1948, a general armistice between the armed forces of the two Parties—land, sea and air—is hereby established.

2. No element of the land, sea or air military or para-military forces of either Party, including non-regular forces, shall commit any warlike or hostile act against the military or para-military forces of the other Party, or against civilians in territory under the control of that Party; or shall advance beyond or pass over for any purpose whatsoever the Armistice Demarcation Line set forth in Article V of this Agreement; or enter into or pass through the air space of the other Party or through the waters within three miles of the coastline of the other Party.

3. No warlike act or act of hostility shall be conducted from territory controlled by one of the Parties to this Agreement against the other Party.

Article IV

1. The line described in Article V of this Agreement shall be designated as the Armistice Demarcation Line and is delineated in pursuance of the purpose and intent of the resolutions of the Security Council of 16 November 1948.

2. The basic purpose of the Armistice Demarcation Line is to delineate the line beyond which the armed forces of the respective Parties shall not move.

les Etats-Majors dans les organisations militaires.

3. Le droit de chaque Partie d'être en sécurité et d'être libérée de la crainte d'une attaque des forces armées de l'autre Partie devra être pleinement respecté.

4. L'établissement d'un armistice entre les forces armées des deux Parties est accepté comme une étape indispensable vers la liquidation du conflit armé et la restauration de la paix en Palestine.

Article II

En ce qui concerne particulièrement l'exécution de la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948, les buts et principes suivants sont affirmés:

1. Le principe qu'aucun avantage militaire ou politique ne devrait être acquis durant la trêve ordonnée par le Conseil de sécurité est reconnu.

2. Il est, d'autre part, reconnu qu'aucune disposition de la présente Convention ne devra, en aucun cas, porter préjudice aux droits, revendications et position de l'une ou l'autre Partie dans le règlement pacifique et final de la question palestinienne, les dispositions de la présente Convention étant dictées exclusivement par des considérations d'ordre militaire.

Article III

1. Conformément aux principes énoncés ci-dessus et à la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948, un armistice général entre les forces armées de terre, de mer et de l'air des deux Parties est établi par la présente Convention.

2. Aucun élément des forces terrestres, navales ou aériennes, militaires ou paramilitaires, de l'une quelconque des Parties, y compris les forces irrégulières, ne devra commettre un acte de guerre ou d'hostilité quelconque contre les forces militaires ou paramilitaires de l'autre Partie, ou contre des civils dans le territoire contrôlé par celle-ci; traverser, ou franchir, dans quelque but que ce soit, la ligne de démarcation d'armistice définie à l'Article V de la présente Convention; pénétrer ou traverser l'espace aérien de l'autre Partie, ou les eaux territoriales de celle-ci, à moins de trois milles de la ligne côtière.

3. Aucun acte de guerre ou d'hostilité ne sera dirigé du territoire contrôlé par l'une des deux Parties contre l'autre Partie.

Article IV

1. La ligne définie à l'Article V de la présente Convention sera la Ligne de démarcation d'armistice. Elle est tracée en application des buts et desseins de la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948.

2. Le but fondamental de la Ligne de démarcation d'armistice est de tracer la ligne au-delà de laquelle les forces armées des Parties respectives ne devront pas se déplacer.

3. Rules and regulations of the armed forces of the Parties, which prohibit civilians from crossing the fighting lines or entering the area between the lines, shall remain in effect after the signing of this Agreement with application to the Armistice Demarcation Line defined in Article V.

3. Les prescriptions et règlements des forces armées des Parties, qui interdisent aux civils le franchissement des lignes de combat, ou l'entrée de la zone comprise entre les lignes, resteront en vigueur après la signature de la présente Convention, en ce qui concerne la Ligne de démarcation d'armistice définie à l'Article V.

Article V

1. The Armistice Demarcation Line shall follow the international boundary between the Lebanon and Palestine.

2. In the region of the Armistice Demarcation Line the military forces of the Parties shall consist of defensive forces only as is defined in the Annex to this Agreement.

3. Withdrawal of forces to the Armistice Demarcation Line and their reduction to defensive strength in accordance with the preceding paragraph shall be completed within ten days of the signing of this Agreement. In the same way the removal of mines from mined roads and areas evacuated by either Party, and the transmission of plans showing the location of such minefields to the other Party shall be completed within the same period.

Article V

1. La ligne de démarcation d'armistice suivra la frontière internationale entre le Liban et la Palestine.

2. Dans la zone de la ligne de démarcation d'armistice, les effectifs militaires des Parties ne comprendront que des éléments défensifs, ainsi qu'il est prévu à l'Annexe à la présente Convention.

3. Le retrait des forces sur la ligne de démarcation d'armistice et leur réduction à des éléments défensifs en conformité du paragraphe précédent, seront effectués dans les dix jours à partir de la signature de la présente Convention. Le déminage des routes et des zones minées évacuées par chaque Partie, et la remise à l'autre Partie des plans des champs de mines, seront effectués dans le même délai.

Article VI

All prisoners of war detained by either Party to this Agreement and belonging to the armed forces, regular or irregular, of the other Party, shall be exchanged as follows:

1. The exchange of prisoners of war shall be under United Nations supervision and control throughout. The exchange shall take place at Ras En Naqoura within twenty-four hours of the signing of this Agreement.

2. Prisoners of war against whom a penal prosecution may be pending, as well as those sentenced for crime or other offence, shall be included in this exchange of prisoners.

3. All articles of personal use, valuables, letters, documents, identification marks, and other personal effects of whatever nature, belonging to prisoners of war who are being exchanged, shall be returned to them, or, if they have escaped or died, to the Party to whose armed forces they belonged.

4. All matters not specifically regulated in this Agreement shall be decided in accordance with the principles laid down in the International Convention relating to the Treatment of Prisoners of War, signed at Geneva on 27 July 1929.

5. The Mixed Armistice Commission established in Article VII of this Agreement shall assume responsibility for locating missing persons, whether military or civilian, within the areas controlled by each Party, to facilitate their expeditious exchange. Each Party undertakes to extend to the Commission full co-operation and assistance in the discharge of this function.

Article VI

Tous les prisonniers de guerre détenus par l'une ou l'autre des Parties à la présente Convention et appartenant aux forces armées, régulières ou irrégulières, de l'autre Partie seront échangés comme suit:

1. L'échange des prisonniers de guerre sera entièrement effectué sous le contrôle et la surveillance des Nations Unies. Cet échange aura lieu à Ras En Nakoura dans les vingt-quatre heures qui suivront la signature de la présente Convention.

2. Les prisonniers de guerre contre lesquels une action judiciaire serait en cours, de même que ceux condamnés pour crime ou délit, seront inclus dans cet échange.

3. Tous objets d'usage personnel, valeurs, lettres, documents, pièces d'identité et autres effets personnels, de quelque nature que ce soit, appartenant aux prisonniers de guerre échangés, leur seront rendus, ou, en cas de décès ou d'évasion, seront rendus à la Partie aux forces armées de laquelle les prisonniers appartenaient.

4. Toutes les questions qui ne sont pas spécifiquement réglées par la présente Convention seront résolues conformément aux principes de la Convention Internationale relative au Traitement des Prisonniers de Guerre, signée à Genève le 27 juillet 1929.

5. La Commission mixte d'Armistice instituée à l'Article VII de la présente Convention assumera la responsabilité de retrouver les personnes disparues, militaires ou civils, dans les régions contrôlées par chaque Partie, afin de faciliter leur rapide échange. Chaque Partie s'engage à apporter à la Commission une collaboration pleine et entière dans l'accomplissement de cette mission.

Article VII

1. The execution of the provisions of this Agreement shall be supervised by a Mixed Armistice Commission composed of five members, of whom each Party to this Agreement shall designate two, and whose Chairman shall be the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization or a senior officer from the Observer personnel of that Organization designated by him following consultation with both Parties to this Agreement.

2. The Mixed Armistice Commission shall maintain its headquarters at the Frontier Post north of Metulla and at the Lebanese Frontier Post at En Naqoura, and shall hold its meetings at such places and at such times as it may deem necessary for the effective conduct of its work.

3. The Mixed Armistice Commission shall be convened in its first meeting by the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization not later than one week following the signing of this Agreement.

4. Decisions of the Mixed Armistice Commission, to the extent possible, shall be based on the principle of unanimity. In the absence of unanimity, decisions shall be taken by majority vote of the members of the Commission present and voting.

5. The Mixed Armistice Commission shall formulate its own rules of procedure. Meetings shall be held only after due notice to the members by the Chairman. The quorum for its meetings shall be a majority of its members.

6. The Commission shall be empowered to employ Observers, who may be from among the military organizations of the Parties or from the military personnel of the United Nations Truce Supervision Organization or from both, in such numbers as may be considered essential to the performance of its functions. In the event United Nations Observers should be so employed, they shall remain under the command of the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization. Assignments of a general or special nature given to United Nations Observers attached to the Mixed Armistice Commission shall be subject to approval by the United Nations Chief of Staff or his designated representative on the Commission, whichever is serving as Chairman.

7. Claims or complaints presented by either Party relating to the application of this Agreement shall be referred immediately to the Mixed Armistice Commission through its Chairman. The Commission shall take such action on all such claims or complaints by means of its observation and investigation machinery as it may deem appropriate, with a view to equitable and mutually satisfactory settlement.

8. Where interpretation of the meaning of a particular provision of this Agreement, other than the Preamble and Articles I and II, is at issue, the Commission's interpretation shall prevail. The Commission, in its discretion and as the need arises, may from time to time recommend to the Parties modifications in the provisions of this Agreement.

Article VII

1. L'exécution des dispositions de la présente Convention sera contrôlée par une Commission mixte d'Armistice, composée de cinq membres, chaque Partie à la présente Convention désignant deux représentants et la présidence étant assurée par le Chef d'Etat-Major de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies ou un officier supérieur qu'il désignera parmi les observateurs de cette Organisation, après consultation des deux Parties.

2. La Commission mixte d'Armistice siégera au poste frontière libanais de Nakoura et au poste frontière au nord de Metullah. Elle se réunira aux lieux et dates qu'elle jugera nécessaire pour remplir sa mission.

3. La Commission mixte d'Armistice tiendra sa première réunion sur convocation du Chef d'Etat-Major de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies, au plus tard une semaine après la signature de la présente Convention.

4. Les décisions de la Commission mixte d'Armistice seront prises, dans la mesure du possible, sur la base du principe de l'unanimité. A défaut d'unanimité, elles seront prises à la majorité des voix des membres de la Commission présents et votants.

5. La Commission mixte d'Armistice établira son règlement intérieur. Ses réunions n'auront lieu que sur notification dûment faite aux membres par le Président. Le quorum requis sera la majorité des membres.

6. La Commission est habilitée à employer autant d'observateurs qu'il sera nécessaire pour remplir sa mission, ces observateurs pouvant appartenir soit aux organisations militaries des Parties, soit au personnel militaire de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies, ou aux deux. Dans le cas où des observateurs des Nations Unies, sont ainsi employés, il demeurent sous le commandement du Chef d'Etat-Major de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies. Les affectations d'ordre général ou particulier concernant les observateurs des Nations Unies attachés à la Commission mixte d'Armistice seront soumises à l'approbation du Chef d'Etat-Major ou de son représentant à la Commission, si celui-ci la préside.

7. Les réclamations ou les plaintes présentées par l'une ou l'autre Partie, relativement à l'application de la présente Convention, devront être soumises immédiatement à la Commission mixte d'Armistice par l'intermédiaire de son Président. La Commission prendra, au sujet de ces réclamations ou plaintes, toutes les mesures qu'elle jugera appropriées, en faisant usage de ses moyens d'observation et de contrôle, en vue d'un règlement équitable et satisfaisant pour les deux Parties.

8. Lorsque le sens d'une disposition particulière de cette Convention, à l'exception du Préambule et des Articles I et II, donne lieu à interprétation, l'interprétation de la Commission prévaut. Lorsqu'elle l'estime désirable et que le besoin s'en fait sentir, la Commission peut, de temps à autre, recommander aux Parties des modifications aux dispositions de la présente Convention.

9. The Mixed Armistice Commission shall submit to both Parties reports on its activities as frequently as it may consider necessary. A copy of each such report shall be presented to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the appropriate organ or agency of the United Nations.

10. Members of the Commission and its Observers shall be accorded such freedom of movement and access in the areas covered by this Agreement as the Commission may determine to be necessary, provided that when such decisions of the Commission are reached by a majority vote United Nations Observers only shall be employed.

11. The expenses of the Commission, other than those relating to United Nations Observers, shall be apportioned in equal shares between the two Parties to this Agreement.

Article VIII

1. The present Agreement is not subject to ratification and shall come into force immediately upon being signed.

2. This Agreement, having been negotiated and concluded in pursuance of the resolution of the Security Council of 16 November 1948 calling for the establishment of an armistice in order to eliminate the threat to the peace in Palestine and to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, shall remain in force until a peaceful settlement between the Parties is achieved, except as provided in paragraph 3 of this Article.

3. The Parties to this Agreement may, by mutual consent, revise this Agreement or any of its provisions, or may suspend its application, other than Articles I and III, at any time. In the absence of mutual agreement and after this Agreement has been in effect for one year from the date of its signing, either of the Parties may call upon the Secretary-General of the United Nations to convoke a conference of representatives of the two Parties for the purpose of reviewing, revising, or suspending any of the provisions of this Agreement other than Articles I and III. Participation in such conference shall be obligatory upon the Parties.

4. If the conference provided for in paragraph 3 of this Article does not result in an agreed solution of a point in dispute, either Party may bring the matter before the Security Council of the United Nations for the relief sought on the grounds that this Agreement has been concluded in pursuance of Security Council action toward the end of achieving peace in Palestine.

5. This Agreement is signed in quintuplicate, of which one copy shall be retained by each Party, two copies communicated to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the Security Council and to the United Nations Conciliation Commission on Palestine, and one copy to the Acting Mediator on Palestine.

9. La Commission mixte d'Armistice soumettra aux deux Parties des rapports sur son activité, aussi fréquemment qu'elle le jugera nécessaire. Une copie de chacun de ces rapports sera présentée au Secrétaire général des Nations Unies pour transmission à l'organe ou organisation approprié des Nations Unies.

10. Les membres de la Commission et ses observateurs jouiront, dans la zone à laquelle s'applique cette Convention, de toute la liberté de mouvement et d'accès jugée nécessaire par la Commission, sous réserve que, lorsque de telles décisions de la Commission seront acquises à la majorité, seul sera autorisé l'emploi d'observateurs des Nations Unies.

11. Les dépenses de la Commission, autres que celles des observateurs des Nations Unies, seront supportées à parts égales par les deux Parties signataires de la présente Convention.

Article VIII

1. La présente Convention n'est pas sujette à ratification et entrera immédiatement en vigueur, à sa signature.

2. Cette Convention, ayant été négociée et conclue conformément à la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948, invitant à l'établissement d'un armistice afin d'éliminer la menace pour la paix en Palestine et de faciliter la transition de l'état de trêve à celui d'une paix définitive en Palestine, restera en vigueur jusqu'à la réalisation d'un règlement pacifique entre les Parties, sous réserve des dispositions du paragraphe 3 du présent Article.

3. Les Parties à la présente Convention peuvent, par consentement mutuel, reviser cette Convention ou l'une quelconque de ses dispositions, ou en suspendre l'application à n'importe quel moment, sauf en ce qui concerne les Articles I et III. A défaut d'accord mutuel, et après une année d'application à dater de la signature, l'une ou l'autre des Parties peut inviter le Secrétaire général des Nations Unies à convoquer une conférence de représentants des deux Parties pour revoir, reviser, ou suspendre l'une quelconque des dispositions de la présente Convention autres que les Articles I et III. La participation à une telle Conférence sera obligatoire pour les deux Parties.

4. Si la conférence prévue au paragraphe 3 du présent Article n'aboutit pas à un accord pour la solution d'un point en litige, l'une ou l'autre des Parties peut porter la question devant le Conseil de sécurité des Nations Unies pour être relevée de telle ou telle obligation, vu que la présente Convention a été conclue à la suite de l'intervention du Conseil de sécurité visant à l'établissement de la paix en Palestine.

5. Cette Convention est signée en cinq exemplaires. Chaque Partie conservera un exemplaire; deux exemplaires seront communiqués au Secrétaire général des Nations Unies pour transmission au Conseil de sécurité et à la Commission de Conciliation pour la Palestine; un exemplaire sera remis au Médiateur par intérim pour la Palestine.

Done at Ras En Naqoura on the twenty-third of March nineteen forty-nine, in the presence of the Personal Deputy of the United Nations Acting Mediator on Palestine and the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization.

For and on behalf of the Government of Israel	For and on behalf of the Government of the Lebanon
(*Signed*)	(*Signed*)
Lieutenant-Colonel Mordechai Makleff	Lieutenant-Colonel Toufic Salem
Yenoshua Pelman	Commandant J. Harb
Shabtai Rosenne	

Fait à Ras En Nakoura, le vingt-trois Mars Mil neuf cent quarante-neuf, en présence du Délégué du Médiateur par intérim des Nations Unies pour la Palestine et du Chef d'Etat-Major de l'Organisation du Contrôle de la Trêve des Nations Unies.

Pour et au nom du Gouvernement du Liban	Pour et au nom du Gouvernement d'Israël
(*Signé*)	(*Signé*)
Lieutenant-Colonel Toufic Salem	Lieutenant-Colonel Mordechai Makleff
Commandant J. Harb	Yenoshua Pelman
	Shabtai Rosenne

Annex

Definition of Defensive Forces

I. The Military Defensive Forces referred to in Article V, paragraph 2, shall not exceed:

1. In the case of the Lebanon:

(i) Two battalions and two companies of Lebanese Regular Army Infantry, one field battery of 4 guns and one company of 12 light armoured cars armed with machine guns and 6 light tanks armed with light guns (20 vehicles). Total: 1500 officers and enlisted men.

(ii) No other military forces than those mentioned in (i) above, shall be employed south of the general line El Qasmiye-Nabatiye Ett Tahta-Hasbaiya.

2. In the case of Israel:

(i) One infantry battalion, one support company with six mortars and six machine guns, one reconnaissance company with six armoured cars and six armoured jeeps, one battery of field artillery with four guns, one platoon of field engineers and service units as Quartermaster and Ordnance, total not to exceed fifteen hundred officers and enlisted men.

(ii) No other military forces than those mentioned in 2 (i) above shall be employed north of the general line Nahariya-Tarshiha-Jish-Marus.

II. There shall be no restriction of movement imposed on either side in connexion with the supply and/or movement of these defensive forces behind the Demarcation Line.

Annexe

Définition des forces défensives

I. Les forces militaires défensives visées à l'Article V, paragraphe 2, ne dépasseront pas:

1. Dans le cas du Liban:

(i) Deux bataillons et deux compagnies d'infanterie de l'Armée régulière libanaise, une batterie d'artillerie de campagne à 4 pièces et une compagnie de 12 automitrailleuses et six véhicules blindés légers avec canons légers (20 véhicules). Total: 1.500 officiers et troupe.

(ii) Aucune force militaire autre que celles mentionnées au (i) ci-dessus ne pourra être utilisée au sud de la ligne générale El Qasmiyé-Nabatiyé Ett Tahta-Hasbaiya.

2. Dans le cas d'Israël:

(i) Un bataillon d'infanterie, une compagnie de renfort avec six mortiers et six mitrailleuses, une compagnie de reconnaissance avec six automitrailleuses, et six jeeps armées, une batterie d'artillerie de campagne à 4 pièces, une section du Génie et des services tels que intendance et service du matériel, le total ne devant pas dépasser 1.500 officiers et troupe.

(ii) Aucune force militaire autre que celles mentionnées au (i) ci-dessus ne pourra être utilisée au nord de la ligne générale Nahariya-Tarshiha-Jish-Marus.

II. Aucune restriction de mouvement ne sera imposée de l'un ou de l'autre côté en ce qui concerne le ravitaillement ou le mouvement de ces forces défensives en arrière de la ligne de démarcation.

تقرير المسح الميداني للحدود اللبنانية الإسرائيلية الذي جرى بين ٥ و١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩[(١)]

C O P Y

REPORT OF THE GEOGRAPHIC SURVEY OF THE ISRAELI-LEBANESE BORDER

Between the 5th and the 15th of December 1949

I. Object of the survey of the Israel-Lebanese border by the fixed Sub/Committee for the demarcation of the border was:

a) To check the state of the existing border-stones between Bir el Chajat in the East and Ras Nakoura in the West.

b) To study the number and the situation of the intermediate stones so as to facilitate the demarcation of the border.

The survey started on the 5.12.49, and was terminated on the 15th of the same month after an interruption of three days by the israelis.

The following report is the result of this survey:

At the most eastern tip of the Israel-Lebanese border there is no stone at all. We recommend to put a stone of category A at 100 metres south of the axis of the bridge and on the western bank of the river.

At the changing point of the slope and at a 100 metres south of the track (of reference in the agreement France-Britain 1923) there should be a stone of category B.

At 100 metres of that track, and parallel to it we recommend to put 9 stones, of which 2 of A and 7 of B categories.

Altogether, between the extreme "East" and BP 30, there should be 11 stones, of which 3 of category A.

Departing from BP 38, which exists actually 6 stones are to be put in the West of the track leading to Metulla, of which 1 stone of category A, and 4 stones of cat. B(see sketch). This track is in the Lebanese territory as from junction point of tracks,
(x-204.980 Palestine
(y-297.245 Grid.

Eight more stones are needed (1 cat. A), on the southern - southeastern side of the trafficable track between Jisr el Metulla and Tel enn Nhas.

Between Tel enn Nhas and stone 37 of Adeisse 3 stones of cat.B will have to be put on the Israeli side of the trafficable road of Adeisse in the east of the road's ditch.

---

(١) الحركة الثقافية إنطلياس: إستقلال الدولة اللبنانية ومفاوضات السلام المحتملة، أعمال المؤتمر الوطني في ١٧-١٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩، منشورات الحركة الثقافية إنطلياس، بيروت لبنان ٢٠٠٠، ص ٢١٥-٢٢٢.

-BP 37 exists but is in need of repair.
The total number of stones to be put between BP 37 and BP 38 is 17 of which two are of cat. A.
-BP 36 exists completely. 2 stones to be put between 36 and 37.
-BP 35 is torn out of the ground. No trace of it in the ground.
To be replaced. No stones needed between BP 35 and BP 36, because the border can easily be located.
-BP exists entirely in the Wadi. 2 stones needed between BP 34 and BP 35.
-BP 33 exists close to the isolated tree of "Cheikh Abbad", but is half destroyed. 5 stones needed between BP 33 and BP34
-BP 32 exists destroyed. To be rebuilt. Two stones to be put up between BP 32 and BP 33. The trafficable track out of Manara southward is in Israel territory.
-BP 31 exists entirely. 5 stones needed between BP 31 and BP 32.
-BP 30 " half destroyed. To be rebuilt. 3 stones needed
-BP 29 exists but destroyed. To be rebuilt. 2 stones needed between BP 29 and BP 30.
-BP 28 exists but destroyed. To be rebuilt. No stone needed between BP 28 and BP 29, because the border can easily be located since it follows a natural line, the "Wadi el Bir", the well being on the Israel side.
-BP 27 is to be rebuilt. Torn out; 3 stones needed between BP 27 and BP 28.
-BP 26 is to be rebuilt. Torn out; 1 stone needed between BP 26 and BP 27.
-BP 25 consists completely. 1 stone needed between BP 25 and BP 26.
-BP 24 is torn out. To be rebuilt. 2 stones needed between BP 24 and BP 25.
-BP 23 exists completely. 1 stone needed between BP 23 and BP 24, at the bend of the trafficable road, leaving the road in Israel territory.
-BP 22 exists. Half demolished. To be completed. 1 stone needed between between BP 22 and BP 23.
-BP 21 is torn out. To be rebuilt. 1 stone needed between BP 21 and 22.
-BP 20 exists completely. 1stone needed between BP 20 and BP 21.
-BP 19 is torn out. To be rebuilt. 3 stones needed between BP 19 and BP 20.
-BP 18 is torn out. To be rebuilt. 4 stones needed between BP 18 and BP 19.
-BP 17 is half demolished. To be rebuilt. 1 stone needed between
-BP 17 and BP 18.
-BP 16 exists, misses 1 or 2 rings. To be completed. 1 stone needed between BP 16 and BP 17.
-BP 15 exists half-demolished. To be completed. 1 stone needed between BP 15 and BP 16.
-BP 14 exists, but demolished. To be rebuilt. 3 stones needed between
-BP 14 and BP 15.
-BP 13 exists, but demolished. To be rebuilt. 5 stones needed between BP 13 and BP 14.
The Tarbikha-Sassa road is in Israel territory.
-BP 12 exists entirely. 2 stones, of which one of cat. A to be put up between BP 12 and BP 13.

-BP 11 is torn out .To be rebuilt. 1 stone needed between BP 11 and
-BP12.
-BP10 is demolished. To be rebuilt. 4 stones, of which 2 of cat. A, needed between BP 10 and BP11.
-BP 9 is demolished, To be rebuilt. 1 stone needed between BP 9 nd BP 10.
-BP 8 is demolished. To be rebuilt. 11 stones, of which 1 of cat.A needed between BP 8 and BP 9.
The track linking Jurdiyeh and Kh, el Mazraa(Israeli villages), following the border is in Israel territory.
-BP 7 exists half-demolished. To be rebuilt. 4 stones, of which 1 of cat. A to be erected between BP 7 and BP 8 on each side of the Wadi's bed.
-BP 6 exists entirely. No stones needed between BP Gand BP 7.
-BP 5 " " , " " " " BP 5 " BP 6.
-BP 4 " " , " " " " BP 4 " BP 5.
-BP 3 " " , " " " " BP 3 " BP 4. Point 94 G, materialized by a Kerkour between BP 3 and BP 4 is considered as a stone of cat. B.
-BP 2 exists completely. A stone is needed between BP 2 and BP 3.
-BP is torn out. To be reestablished. 4 stones needed between BP 1 and BP 2.

A stone of cat. B is to be erected West of BP 1 and the road, and has Nakoura.

The total of border stones of cat. A to be erected is 11 (eleven)
" " " " " " " B " " " " 104(hundred&four)
" " " " " torn out is 9 (nine)

II. By mutual agreement we declare that the stones to be erected and/or to be completed and/or rebuilt will equally be shared by the two Governments:
a) 10 stones of cat. A to be erected.
52 " " " B " " " .
6 " " " A " " rebuilt.
1 " " " A " " completed.
at the Lebanese Government's charge.

b) 10 stones of cat. A to be erected.
52 " " " B " " " .
6 " " " A " " rebuilt.
1 " " " A " " completed.
at the Israeli Govt's charge.

III. We propose that a land mark of the following size shall be erected towards the frontier at a distance of 1 meter of each stone of cat. A, so as to make them visible to the inhabitants of both countries.

IV. We also recommend that a Kerkour be erected West of each stone of cat. B towards the frontier, at a distance of 1 to 3 meters.

V. We believe that the Kerkours should be 2 meters high and 1m50 at the base, and painted white.
The Kerkours should be erected together with the border stones by both Israeli and Lebanese Govts. and should have a tronconi shape.

VI. We recognize thatthe track leading from BP 38 to Metulla is in Lebanese territory and propose that the inhabitants of Metulla be granted the right to use this track which is the only one available to get to their fields.

VII. We find that the well of Choueib (Blida) was used by the inhabitants of "Blida" and propose that they be allowed to continue the use of this well.

VIII. We find that the spring of "Ain Qantamoun", on the road Rmeich - Sassa Police Post is used by the inhabitants of Rmeich and propose that they be allowed the use of this spring.

IX. We recommend to cut the trees XXX around all stones situated in Woodland.

X. The construction of the stones should be shared by the two Governments according to the attached copy at 1/20000. The stones blue for the Lebanon and red for the Israel.

XI. We propose that the work of setting up the stones be postponed until the end of the winter. A meeting of the Sub/Committee will take place on Thursday, March 2, 1950 at 0900 hrs, at Nakoura, to fix the date of beginning the work in the fields.

XII. The next meeting will take place on Thursday, January 5, 1950 at 0900 hrs, local at Nakoura to study the model of stones of Cat. A and B as well as of the land marks to be adopted for the demarcation.

December 12, 1949.

وثيقة رقم ١٨

اتفاق الهدنة العامة السورية - الإسرائيلية[١]

٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩ — التل رقم ٢٣٢ بالقرب من مهانايم

الديباجة:

إن فريقي الاتفاق الحالي، تجاوبا منهما مع قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٤٨ الذي يدعوهما كإجراء مؤقت آخر بموجب المادة ٤٠ من الميثاق، وبغية تسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلام دائم في فلسطين، إلى التفاوض لعقد هدنة:

وبعدما قررا الدخول في المفاوضات برئاسة ألأمم المتحدة تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، وبعدما عينا ممثلين خولوا صلاحية التفاوض وعقد اتفاق هدنة:

وبعدما تبادل الممثلون الموقعون أدناه على صلاحيات كل منهم، ووجدوها صحيحة اتفقوا على الشروط التالية:

المادة الأولى:

بغية المساعدة على إعادة سلام دائم إلى فلسطين، واعترافا بأهمية الضمانات المتبادلة بهذا الصدد، في ما يتعلق بمستقبل العمليات العسكرية للفريقين، تؤكد في ما يلي، المبادئ التالية التي ستكون موضع مراعاة دقيقة من جانب الفريقين خلال الهدنة.

١ - يحترم الفريقان كل الاحترام توصية مجلس الأمن، بعدم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية في تسوية مشكلة فلسطين. ويسلم بأن إقامة هدنة بين قدرتهما خطوة لا بد منها، نحو تصفية النزاع المسلح وإعادة السلام إلى فلسطين.

(١) المركز العربي للأبحاث: المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية ١٩٤٩ - ١٩٩١، ط١، بيروت لبنان ١٩٩٢، ص ٤٦ - ٤٩.

٢ - لا تقوم القوات المسلحة - البرية أو البحرية أو الجوية - لأي من الفريقين، بأي عمل عدواني، أو تخطط لمثل هذا العمل، أو تهدد به شعب الفريق الثاني أو قواته المسلحة، مع العلم أن استخدام لفظة «نخطط» «في هذا الاطار لا علاقة له بتخطيط الأركان العادي، كما يمارس عامة في المؤسسات العسكرية.

٣ - يحترم حق كل من الفريقين في أمنه وتحرره من الخوف من هجوم تشنه القوات المسلحة للفريق الآخر، كل الاحترام.

المادة الثانية:

بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، بشكل خاص تؤكد المبادئ والأغراض التالية:

١ - يعترف بمبدأ عدم كسب أية فائدة سياسية أو عسكرية بموجب الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن.

٢ - يعترف كذلك، بأنه يجب ألا يمس أي شرط من شروط هذا الاتفاق بحقوق ومطالب ومواقف أي من الفريقين، في التسوية السلمية النهائية لمشكلة فلسطين، وبان شروط هذا الاتفاق إنما أملتها اعتبارات عسكرية فقط، وليس اعتبارات سياسية.

المادة الثالثة:

١ - بناء على المبادئ المذكورة أعلاه، وعلى قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، تم إنشاء هدنة عامة بين القوات المسلحة للفريقين: البرية والبحرية والجوية.

٢ - يمنع أي عنصر من القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو من القوات شبه النظامية لدى الفريقين، بما فيها القوات غير النظامية من ارتكاب أي عمل حربي أو عدائي ضد القوات العسكرية، أو شبه العسكرية للفريق الآخر، أو ضد المدنيين داخل الأراضي التي تخضع للفريق الآخر. كما يمنع من عبور خط الهدنة العامة المحدد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو اجتيازه لأية غاية. أو من دخول أجواء الفريق الآخر، أو عبورها، أو المرور بالمياه الإقليمية ضمن مسافة ثلاثة أميال من ساحل الفريق الآخر.

٣ - لا يجوز القيام بأي عمل حربي من الأرض التي تخضع لأحد الفريقين في هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر، أو ضد المدنيين في الأراضي التي تخضع لهذا الفريق الآخر.

المادة الرابعة:

١ - يعرف الخط المحدد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق بخط الهدنة. وقد حدد وفقا لأغراض وأهداف قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨.

٢ - الغاية الأساسية من خط الهدنة هي تحديد الخط الذي لا يجوز أن تتحرك وراءه القوات المسلحة للفريقين المعنيين.

٣ - تظل الأحكام والأنظمة في القوات المسلحة للفريقين التي تمنع المدنيين من عبور خطوط القتال، أو عبور المناطق بين هذه الخطوط، سارية المفعول بعد توقيع هذا الاتفاق وتطبيق خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة، شريطة مراعاة شروط الفقرة الخامسة من تلك المادة.

المادة الخامسة:

١ - يؤكد أنه لا يجوز تفسير الترتيبات المتعلقة بخط الهدنة بين القوات الإسرائيلية والسورية المسلحة، وبالمنطقة المجردة من السلاح، وكأنها ذات علاقة، مهما يكن نوعها، الترتيبات الإقليمية النهائية بين فريقي هذا الاتفاق.

٢ - بناء على روح قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ حدد خط الهدنة والمنطقة المجردة من السلاح، بغية الفصل بين القوات المسلحة للفريقين، بشكل يخفف احتمال وقوع احتكاك أو حادث، في وقت تتسنى فيه العودة تدريجيا إلى الحياة المدنية الطبيعية في المنطقة المجردة من السلاح، دون أن يمس ذلك بالتسوية النهائية.

٣ - يكون خط الهدنة، هو ذلك المبين في الخارطة المرفقة بهذا الاتفاق كالملحق رقم ١ ويتبع خط الهدنة خطا يسير في منتصف الطريق بين خطي المهادنة، كما حددتهما هيئة الرقابة الدولية على الهدنة للقوات الإسرائيلية والسورية، ويتبع خط الهدنة الحد الدولي في الأمكنة التي تسير فيها خطوط الهدنة القائمة في محاذاة الحد الدولي بين سوريا وفلسطين.

٤ - لا يجوز للقوات المسلحة للفريقين أن تتجاوز خط الهدنة في أية نقطة.

٥ - (أ) وحين لا يتفق خط الهدنة مع الحد الدولي بين سوريا وفلسطين تعتبر المنطقة تسوية إقليمية بين الفريقين تمنع قوات الجانبين من دخولها، ولا يسمح فيها بأي نشاط تقوم به القوات العسكرية أو شبه العسكرية. ويشمل هذا الشرط قطاعي عين جيف والدردارة اللذان سيشكلان جزءا من المنطقة المجردة من السلاح.

(ب) يعتبر أي تقدم تقوم به القوات المسلحة لأي من الفريقين، عسكرية كانت أو شبه عسكرية، إلى أي جزء من المنطقة المجردة من السلاح، انتهاكا صارخا لهذا الاتفاق.

(ت) يكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة التي يتم إنشاؤها بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق ومراقبو الأمم المتحدة الملحقون بهذه اللجنة، مسؤولين عن تنفيذ هذه المادة بحذافيرها.

(ث) يتم انسحاب القوات المسلحة الموجودة الآن في المنطقة المجردة من السلاح، وفقا لجدول الانسحاب المرفق بهذا الاتفاق (الملحق ٢).

(ج) يخول رئيس لجنة الهدنة المشتركة صلاحية إعادة المدنيين إلى القرى والمستعمرات في المنطقة المجردة من السلاح، واستخدام عدد محدود من رجال البوليس المحليين في المنطقة، في أغراض الأمن الداخلي، مسترشدا بهذا الصدد بجدول الانسحاب المشار إليه في الفقرة «ث» من المادة.

٦ - تكون على جانبي المنطقة المجردة من السلاح مناطق يبينها الملحق ٣ من هذا الاتفاق، ترابط فيها قوات دفاعية، وفقا لتعريف القوات الدفاعية الوارد في الملحق «٤» . من هذا الاتفاق.

المادة السادسة:

يتم تبادل جميع أسرى الحرب لدى أي من فريقي هذا الاتفاق سواء كانوا ينتمون إلى القوات العسكرية، أو شبه العسكرية، أو القوات غير النظامية للفريق الآخر طبقا لما يلي:

١ - يتم تبادل أسرى الحرب بإشراف الأمم المتحدة، بجميع مراحله. ويجري هذا التبادل في موقع اجتماع الهدنة خلال ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

٢ - يشمل تبادل الأسرى هذا، جميع الملاحقين قضائيا والذين صدرت بحقهم توقيفات بجرائم أو مخالفات أخرى ارتكبوها.

٣ - تعاد جميع الامتعة الشخصية والأشياء القيمة والرسائل والوثائق ومستندات إثبات الهوية والأمتعة الشخصية، مهما تكن طبيعتها التي يملكها أسرى الحرب الذين يتم تبادلهم، إلى هؤلاء الأسرى، أو إلى القوات المسلحة التي ينتمون إليها، إذا كانوا قد هربوا أو توفوا.

٤ - يبت في جميع المسائل التي لا تنص عليها أحكام هذا الاتفاق بشكل خاص، طبقا للمبادئ التي حددها الميثاق الدولي المتعلق بمعاملة أسرى الحرب الموقع في جنيف في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٢٩.

٥ - تتولى لجنة الهدنة المشتركة التي تنص عليها المادة السابعة من هذا الاتفاق، مسؤولية تحديد مصير الأشخاص المفقودين، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، داخل الأراضي التي تخضع لإشراف أي من الفريقين، بغية تسهيل الإسراع في تبادلهم، ويتعهد كل من الفريقين تقديم كل معونة ومساعدة إلى اللجنة خلال قيامها بمهمتها.

المادة السابعة:

١ - تشرف لجنة الهدنة التي تتألف من خمسة أعضاء، يعيّن كل من فريقي هذا الاتفاق عضوين ويرأسها رئيس أركان هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، أو أحد كبار الضباط من فريق المراقبين التابع لهذه الهيئة يعينه رئيس الأركان بالتشاور مع فريقي الاتفاق، على تنفيذ شروط الاتفاق.

٢ - تتخذ لجنة الهدنة المشتركة من مركز الجمارك في جسر بنات يعقوب ومهانايم مقرين لها، وتعقد اجتماعاتها في المكان والوقت الذين تراهما مناسبين للقيام بمهماتها بشكل فعّال.

٣ - يدعو رئيس هيئةالمراقبة الدولية على الهدنة، لجنة الهدنة المشتركة، إلى الاجتماع الأول في وقت لا يتجاوز أسبوعا من توقيع هذا الاتفاق.

٤ - تستند قرارات لجنة الهدنة المشتركة ما أمكن إلى مبدأ الاجماع، وفي حال تعذر الإجماع، تتخذ القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين الذين يدلون بأصواتهم.

٥ - تضع لجنة الهدنة المشتركة أنظمتها الخاصة بها، من حيث نهج عملها. وتعقد الاجتماعات بعد إشعارات يتلقاها الأعضاء من الرئيس، ويكون النصاب القانوني للاجتماع أكثرية أعضائها.

٦ - تخول اللجنة صلاحية استخدام مراقبين، قد يكونون من المؤسسات العسكرية للفريقين، أو من العسكريين العاملين مع هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، أو من الجانبين، بأعداد تعتبرها ضرورية للقيام بمهماتها. وفي حال توظيف مراقبين دوليين، يبقى هؤلاء المراقبون تحت قيادة رئيس أركان هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، وتكون المهمات ذات الطبيعة العامة أو الخاصة التي يعهد فيها إلى المراقبين الدوليين الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة، رهنا بموافقة رئيس أركان هيئة المراقبة الدولية على الهدنة، أو ممثله المنتدب لدى اللجنة التي يعمل رئيسا لها.

٧ - تحال جميع المطالب أو الشكاوى المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق التي يتقدم بها أي من الفريقين، على لجنة الهدنة المشتركة فورا من قبل رئيسها. وتتخذ اللجنة الاجراء الذي تراه مناسبا، بغية تحقيق تسوية عادلة ومرضية للجانبين، وعن طريق أجهزة مراقبتها وتحقيقها، بصدد جميع هذه المطالب أو الشكاوى.

٨ - عندما ينشب خلاف على معنى نص معين من هذا الاتفاق، باستثناء الديباجة والمادتين الأولى والثانية، يعتمد التفسير الذي تتقدم به اللجنة، ويجوز للجنة متى رأت ذلك مناسبا، وحين تكون هناك حاجة إلى ذلك، أن توصي الفريقين بين آونة وأخرى بإجراء تعديلات على نصوص هذا الاتفاق.

٩ - تضع لجنة الهدنة المشتركة أمام الفريقين تقاريرعن نشاطها بالقدر الذي تراه ضروريا، وترفع نسخة عن كل تقرير من هذا النوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، لنقله إلى الهيئة أو الوكالة المناسبة في الأمم المتحدة.

١٠ - يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية الحركة وعبور المنطقة التي يشملها هذا الاتفاق، وفقا لما تراه اللجنة ضروريا، شريطة استخدام مراقبي الأمم المتحدة فقط، عندما تتخذ مثل هذه القرارات بأكثرية الأصوات.

١١ - يقتسم الفريقان في هذا الاتفاق بالتساوي نفقات اللجنة غير تلك المتعلقة بمراقبي الأمم المتحدة.

المادة الثامنة:

١ - لا يخضع الاتفاق الحالي للإبرام، ويسري مفعوله فور توقيعه.

٢ - إن هذا الاتفاق الذي تم التفاوض عليه وعقده، وفقا لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، الذي يدعو إلى الهدنة، بغية إزالة الخطر الذي يهدد السلام في فلسطين، وتسهيل الانتقال من حالة الهدنة إلى سلام دائم في فلسطين - يظل ساري المفعول إلى حين الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين، في ما عدا ما تنص عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة.

٣ - يجوز لفريقي هذا الاتفاق بموافقتهما معا، تنقيح هذا الاتفاق أو أي من نصوصه، أو يجوز لهما تعليق العمل في أي وقت بإستثناء نصوص المادتين الأولى والثالثة. وفي حال تعذر الاتفاق، وبعد أن يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة سنة من توقيعه، يجوز لأين من الفريقين أن يطلب من الأمين العام عقد مؤتمر يضم ممثلين عن الفريقين، بغية إعادة النظر في أي من نصوص هذا الاتفاق، أو تنقيحه، أو تعليق العمل به باستثناء المادتين الأولى والثالثة. ويكون الاشتراك في مثل هذا المؤتمر ملزماً بالنسبة للفريقين.

٤ - إذا لم يسفر المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة عن حل متفق عليه للنقطة موضوع الخلاف، يجوز لأي من الفريقين عرض المسألة على مجلس الأمن الدولي كلها، على أساس أن الاتفاق عقد وفقا لإجراء إتخذه مجلس الأمن، بغية تحقيق السلام في فلسطين.

٥ - وقع هذا الاتفاق الذي يعتبر نصاه الانكليزي والفرنسي رسميين ومعتمدين، في خمس نسخ يحتفظ كل من الفريقين بنسخة، وترسل نسختان إلى الأمين العام لينقلهما إلى مجلس الأمن واللجنة الدولية للتوفيق في فلسطين، ويحتفظ الوسيط بالوكالة في فلسطين بالنسخة الخامسة.

وقع في التل ٢٣٢ بالقرب من مهانايم في اليوم العشرين من تموز (يوليو) سنة ألف وتسعمائة وتسع وأربعين، بحضور النائب الشخصي للوسيط بالوكالة في فلسطين ورئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

الملحق (١) ـ خط الهدنة السوري ـ الإسرائيلي:

- يبدأ الخط من النقطة ٢٠٨,٧ - ٢٩٤,٢ حيث تلتقي الحدود اللبنانية - السورية - الفلسطينية وتتجه شرقاً إلى النقطة ٢١٢,٨ - ٢٩٤,٧.
- من النقطة ٢١٢,٨ - ٢٩٤,٧ باتجاه الجنوب باتباع وادي العسل إلى مقام الشيخ المخفي.
- خط من مقام الشيخ المخفي إلى مقام النبي هدى.
- خط من مقام النبي هدى إلى النقطة ٢١٢,٧ - ٢٩٠,٤.
- من النقطة ٢١٢,٧ - ٢٩٠,٤ إلى النقطة ٢١٢,٤ ـ ٢٩٠,٢ ثم يتجه الخط الحدودي جنوباً إلى النقطة ٢١١,٠ - ٢٧٦,٨.
- من النقطة ٢١١,٠ - ٢٧٦,٨ إلى وادي الصمادي عند النقطة ٢١٠,٩ - ٢٧٦,٧.
- من النقطة ٢١٠,٩ - ٢٧٦,٧ يتجه الخط غرباً مع وادي الصمادي إلى منطقة تقاطع الطريق عند النقطة ٢١٠,٣ - ٢٧٦,٥.
- باتجاه الجنوب باتباع الطريق إلى النقطة ٢٠٩,٩ - ٢٧٢,٦ متجنبا الدردارة من جهة الشرق.
- نحو الغرب إلى النقطة ٢٠٩,٧ - ٢٧٢,٦ الواقعة على ساحل بحيرة الحولة.
- يتجه نحو الجنوب حتى مصب نهر الأردن عند النقطة ٢٠٩,٢ - ٢٧١,٧.
- يتجه نحو الشمال الغربي متبعا خط الساحل الغربي للبحيرة (الحولة) إلى النقطة ٢٠٨,٥ - ٢٧٢,٩.
- من النقطة ٢٠٨,٥ - ٢٧٢,٧ إلى النقطة ٢٠٥,٢ - ٢٦٩,١.
- يتجه بخط من النقطة ٢٠٥,٢ - ٢٦٩,١ إلى النقطة ٢٠٨,٨ - ٢٦٥,٠ على نهر الأردن.
- يتجه الخط جنوباً باتباع نهر الأردن حتى النقطة ٢٠٨,٧ - ٢٦٠,٠.
- من النقطة ٢٠٨,٧ - ٢٦٠,٠ إلى النقطة ٢٠٨,٥ - ٢٥٨,٢.
- خط يتجه من النقطة ٢٠٨,٥ - ٢٥٨,٢ إلى النقطة ٢٠٧.٠ - ٢٥٧,٠.
- خط يتجه من النقطة ٢٠٧,٠ - ٢٥٧,٠ إلى النقطة ٢٠٧,٤ - ٢٥٦,٠.
- من القطة ٢٠٧,٤ - ٢٥٦,٠ باتجاه الجنوب متبعا الحدود السورية الفلسطينية إلى العلامة ٦١ عند النقطة ٢١٠,٦ - ٢٤٦,٣.

- من العلامة الحدودية ٦١ باتباع الحدود السورية الفلسطينية إلى العلامة ٦٢.
- من العلامة الحدودية ٦٢ باتباع خط الحدود السورية الفلسطينية حتى العلامة ٦٦، عند النقطة ٢١١,٧ - ٢٤٠,١.
- من العلامة الحدودية ٦٦ خطا إلى نقطة على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا عند النقطة ٢٠٩,٦ - ٢٣٩,٠.
- يتجه الخط جنوباً باتباع ساحل بحيرة طبريا من النقطة ٢٠٩,٦ - ٢٣٩,٠ إلى النقطة ٢٠٦,٣ - ٢٣٤,٨.
- من النقطة ٢٠٦,٣ - ٢٣٤,٨ ويتجه جنوباً إلى منعطف الطريق عند النقطة ٢٠٦,٣ - ٢٣٣,٤، ثم يتجه إلى الجنوب الشرقي باتباع الطرف الغربي لسكة الحديد والجهة الغربية للطريق إلى المعقل عند النقطة ٢٠٧,٧ - ٢٣٣,٤.
- من المعقل عند النقطة ٢٠٧,٧ - ٢٣٣,٤ يتجه خطا باتباع الطريق إلى نهر اليرموك على الحدود عند النقطة ٢٠٩,٥ - ٢٣٢,٢.

عن الحكومة السورية وبالنيابة عنها	عن الحكومة الإسرائيلية وبالنيابة عنها
العقيد فوزي سلو	**اللفتنانت - كولونيل موردخاي ماكليف**
المقدم محمد ناصر	**يهوشوا بيلمان**
النقيب عفيف البزري	**شبطاي روزين**

وثيقة رقم ١٩
نص اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية باللغتين الفرنسية والإنكليزية وملحقاتها عام ١٩٤٩(١)





NATIONS UNIES

SECURITY COUNCIL | CONSEIL DE SECURITE

OFFICIAL RECORDS FOURTH YEAR | PROCES-VERBAUX OFFICIELS QUATRIEME ANNEE

Special Supplement No. 2 | Supplément spécial No 2

DOCUMENT S/1353/Rev.1[1]

Communication dated 20 July 1949 from the United Nations Acting Mediator on Palestine to the Acting Secretary-General transmitting the text of the General Armistice Agreement between Israel and Syria

[Original text: English]
20 July 1949

For the President of the Security Council:

I have the honour to inform the Security Council that a General Armistice Agreement, in pursuance of the resolution of the Security Council of 16 November 1948, was signed by the delegations of Israel and Syria at Hill 232, near Mahanayim on 20 July 1949. The text of the Agree-

Communication en date du 20 juillet 1949 du Médiateur par intérim des Nations Unies en Palestine au Secrétaire général par intérim, transmettant le texte d'une Convention d'armistice général entre Israël et la Syrie

[Texte original en anglais]
20 juillet 1949

Au Président du Conseil de sécurité:

J'ai l'honneur d'informer le Conseil de sécurité que, conformément à la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948, une Convention d'armistice général syro-israélienne a été signée par les délégations d'Israël et de la Syrie à la côte 232, près de Mahanayim, le 20 juillet

(١) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية.

ment follows:

Ralph J. Bunche
Acting Mediator

Israeli-Syrian General Armistice Agreement

[English text]
Hill 232, near Mahanayim,
20 July 1949

Preamble

The Parties to the present Agreement,

Responding to the Security Council resolution of 16 November 1948,[3] calling upon them, as a further provisional measure under Article 40 of the Charter of the United Nations and in order to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, to negotiate an armistice;

Having decided to enter into negotiations under United Nations Chairmanship concerning the implementation of the Security Council resolution of 16 November 1948; and having appointed representatives empowered to negotiate and conclude an Armistice Agreement;

The undersigned representatives, having exchanged their full powers found to be in good and proper form, have agreed upon the following provisions:

Article I

With a view to promoting the return of permanent peace in Palestine and in recognition of the importance in this regard of mutual assurances concerning the future military operations of the Parties, the following principles, which shall be fully observed by both Parties during the armistice, are hereby affirmed:

1. The injunction of the Security Council against resort to military force in the settlement of the Palestine question shall henceforth be scrupulously respected by both Parties. The establishment of an armistice between their armed forces is accepted as an indispensable step toward the liquidation of armed conflict and the restoration of peace in Palestine.

2. No aggressive action by the armed forces—land, sea or air—of either Party shall be undertaken, planned, or threatened against the people or the armed forces of the other; it being understood that the use of the term *planned* in this context has no bearing on normal staff planning as generally practised in military organizations.

3. The right of each Party to its security and freedom from fear of attack by the armed forces of the other shall be fully respected.

1949. Le texte de la Convention est donné ci-après.

Ralph J. Bunche,
Médiateur par intérim

Convention d'armistice général syro-israélienne

[Texte français]
Côte 232, près Mahanayim
20 juillet 1949

Préambule

Les Parties à la présente Convention,

Répondant à la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948,[3] qui les invite à négocier un armistice, à titre de mesure provisoire additionnelle selon l'Article 40 de la Charte des Nations Unies, et en vue de faciliter la transition de l'état de trêve à celui d'une paix définitive en Palestine;

Ayant décidé d'entreprendre, sous la présidence des Nations Unies, des négociations relatives à l'exécution de la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948;

Et ayant nommé des représentants habilités à négocier et à conclure une Convention d'armistice;

Lesquels représentants soussignés, après avoir échangé leurs pleins pouvoirs reconnus en bonne et due forme, sont convenus des dispositions suivantes:

Article I

En vue de favoriser le retour à une paix définitive en Palestine, et en raison de l'importance, à cet égard, d'assurances mutuelles concernant les opérations militaires futures des Parties, les principes suivants, qui seront pleinement observés par les deux Parties durant l'armistice, sont affirmés ci-après:

1. L'injonction faite par le Conseil de sécurité de ne pas recourir à la force militaire dans le règlement de la question palestinienne sera dorénavant scrupuleusement respectée par les deux Parties. L'établissement d'un armistice entre leurs forces armées est accepté comme une étape indispensable vers la liquidation du conflit armé et la restauration de la paix en Palestine.

2. Les forces armées de terre, de mer ou de l'air de l'une quelconque des Parties n'entreprendront ni ne projetteront aucune action agressive contre la population ou les forces armées de l'autre Partie, ni ne les menaceront d'une telle action; étant entendu que le mot *projetteront* ne s'applique pas dans ce contexte aux plans qui, d'une manière générale, sont normalement élaborés par les états-majors dans les organisations militaires.

3. Le droit de chaque Partie d'être en sécurité et d'être libérée de la crainte d'une attaque des forces armées de l'autre Partie devra être pleinement respecté.

Article II

With a specific view to the implementation of ıe resolution of the Security Council of 16 No-ɜmber 1948, the following principles and pur-ɔses are affirmed:

1. The principle that no military or political lvantage should be gained under the truce ·dered by the Security Council is recognized.

2. It is also recognized that no provision of is Agreement shall in any way prejudice the ;hts, claims and positions of either Party hereto the ultimate peaceful settlement of the Pales-ıe question, the provisions of this Agreement ing dictated exclusively by military, and not by litical, considerations.

Article III

1. In pursuance of the foregoing principles ɩ of the resolution of the Security Council of November 1948, a general armistice between armed forces of the two Parties—land, sea l air—is hereby established.

2. No element of the land, sea or air, military or para-military, forces of either Party, including non-regular forces, shall commit any warlike or hostile act against the military or para-military forces of the other Party, or against civilians in territory under the control of that Party; or shall advance beyond or pass over for any purpose whatsoever the Armistice Demarcation Line set forth in article V of this Agreement; or enter into or pass through the air space of the other Party or through the waters within three miles of the coastline of the other Party.

3. No warlike act or act of hostility shall be conducted from territory controlled by one of the Parties to this Agreement against the other Party or against civilians in territory under control of that Party.

Article IV

1. The line described in article V of this Agreement shall be designated as the Armistice Demarcation Line and is delineated in pursuance of the purpose and intent of the resolution of the Security Council of 16 November 1948.

2. The basic purpose of the Armistice Demarcation Line is to delineate the line beyond which the armed forces of the respective Parties shall not move.

3. Rules and regulations of the armed forces of the Parties, which prohibit civilians from crossing the fighting lines or entering the area between the lines, shall remain in effect after the signing of this Agreement, with application to the Armistice Demarcation Line defined in Article V, subject to the provisions of paragraph 5 of that article.

Article II

En ce qui concerne particulièrement l'exécution de la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948, les buts et principes suivants sont affirmés:

1. Le principe qu'aucun avantage militaire ou politique ne devrait être acquis durant la trêve ordonnée par le Conseil de sécurité est reconnu.

2. Il est, d'autre part, reconnu qu'aucune disposition de la présente Convention ne devra, en aucun cas, porter préjudice aux droits, prétentions et position de l'une ou l'autre Partie dans le règlement pacifique et final de la question palestinienne, les dispositions de la présente Convention étant dictées exclusivement par des considérations d'ordre militaire, et non politique.

Article III

1. Conformément aux principes énoncés ci-dessus et à la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948, un armistice général entre les forces armées de terre, de mer et de l'air des deux Parties est établi par la présente Convention.

2. Aucun élément des forces terrestres, navales ou aériennes, militaires ou paramilitaires, de l'une quelconque des Parties, y compris les forces irrégulières, ne devra commettre un acte de guerre ou d'hostilité quelconque contre les forces militaires ou paramilitaires de l'autre Partie, ou contre des civils dans le territoire contrôlé par celle-ci; traverser, ou franchir, dans quelque but que ce soit, la ligne de démarcation d'armistice définie à l'article V de la présente Convention; pénétrer ou traverser l'espace aérien de l'autre Partie, ou les eaux territoriales de celle-ci, à moins de trois milles de la ligne côtière.

3. Aucun acte de guerre ou d'hostilité ne sera dirigé du territoire contrôlé par l'une des Parties contre l'autre Partie ou contre des civils dans le territoire contrôlé par celle-ci.

Article IV

1. La ligne définie à l'article V de la présente Convention sera la ligne de démarcation d'armistice. Elle est tracée en application des buts et desseins de la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948.

2. Le but fondamental de la ligne de démarcation d'armistice est de tracer la ligne au delà de laquelle les forces armées des Parties respectives ne devront pas se déplacer.

3. Les prescriptions et règlements des forces armées des Parties, qui interdisent aux civils le franchissement des lignes de combat, ou l'entrée de la zone comprise entre les lignes, resteront en vigueur après la signature de la présente Convention, en ce qui concerne la ligne de démarcation d'armistice définie à l'article V, sous réserve des dispositions du paragraphe 5 dudit article V.

Article V

1. It is emphasized that the following arrangements for the Armistice Demarcation Line between the Israeli and Syrian armed forces and for the Demilitarized Zone are not to be interpreted as having any relation whatsoever to ultimate territorial arrangements affecting the two Parties to this Agreement.

2. In pursuance of the spirit of the Security Council resolution of 16 November 1948, the Armistice Demarcation Line and the Demilitarized Zone have been defined with a view toward separating the armed forces of the two Parties in such manner as to minimize the possibility of friction and incident, while providing for the gradual restoraton of normal civilian life in the area of the Demilitarized Zone, without prejudice to the ultimate settlement.

3. The Armistice Demarcation Line shall be as delineated on the map attached to this Agreement as annex I. The Armistice Demarcation Line shall follow a line midway between the existing truce lines, as certified by the United Nations Truce Supervision Organization for the Israeli and Syrian forces. Where the existing truce lines run along the international boundary between Syria and Palestine, the Armistice Demarcation Line shall follow the boundary line.

4. The armed forces of the two Parties shall nowhere advance beyond the Armistice Demarcation Line.

5. (*a*) Where the Armistice Demarcation Line oes not correspond to the international boundary etween Syria and Palestine, the area between ıe Armistice Demarcation Line and the bound-ɾy, pending final territorial settlement between ıe Parties, shall be established as a Demilitarized one from which the armed forces of both 'arties shall be totally excluded, and in which no :tivities by military or para-military forces shall ɛ permitted. This provision applies to the Ein .ev and Dardara sectors which shall form part f the Demilitarized Zone.

(*b*) Any advance by the armed forces, military ɾ para-military, of either Party into any part f the Demilitarized Zone, when confirmed by ıe United Nations representatives referred to in ıe following sub-paragraph, shall constitute a ɪgrant violation of this Agreement.

(*c*) The Chairman of the Mixed Armistice ommission established in article VII of this greement and United Nations observers attached · the Commission shall be responsible for ensur-ɡ the full implementation of this article.

(*d*) The withdrawal of such armed forces as ·e now found in the Demilitarized Zone shall be accordance with the schedule of withdrawal ınexed to this Agreement (annex II).

(*e*) The Chairman of the Mixed Armistice ommission shall be empowered to authorize the turn of civilians to villages and settlements in e Demilitarized Zone and the employment of nited numbers of locally recruited civilian police

Article V

1. Il est expressément déclaré que les arrangements ci-après relatifs à la ligne de démarcation d'armistice entre les forces armées syriennes et israéliennes et à la zone démilitarisée ne doivent pas être interprétés comme ayant un rapport quelconque avec les arrangements finaux de caractère territorial intéressant les deux Parties à la présente Convention.

2. Conformément à l'esprit de la résolution du Conseil de sécurité du 16 novembre 1948, la ligne de démarcation d'armistice et la zone démilitarisée sont définies en vue de séparer les forces armées des deux Parties, de manière à réduire au minimum les possibilités d'incidents et de froissements, tout en permettant, sans préjuger en rien le règlement final, le rétablissement graduel de la vie civile normale dans la zone démilitarisée.

3. La ligne de démarcation d'armistice est celle qui est tracée sur la carte jointe à la présente Convention (annexe I). La ligne de démarcation d'armistice est tracée à mi-chemin entre les lignes de trêve existantes, certifiées pour les forces israéliennes et pour les forces syriennes par l'Organisation du contrôle de la trêve des Nations Unies. Là où les lignes de trêve existantes sont situées le long de la limite internationale entre la Syrie et la Palestine, la ligne de démarcation d'armistice suit cette limite.

4. Les forces armées des deux Parties n'avanceront en aucun endroit au-delà de la ligne de démarcation d'armistice.

5. *a*) Là où la ligne de démarcation d'armistice ne correspond pas à la limite internationale entre la Syrie et la Palestine, la zone entre la ligne de démarcation d'armistice et cette limite constitue, en attendant un règlement territorial final entre les Parties, une zone démilitarisée d'où les forces armées des deux Parties sont entièrement exclues et où aucune activité de forces militaires ou paramilitaires n'est permise. Cette disposition s'applique aux secteurs d'Ein Guev et de Dardara, lesquels font partie de la zone démilitarisée.

b) Toute avance des forces armées, militaires ou paramilitaires, de l'une ou l'autre Partie à la présente Convention, dans une partie quelconque de la zone démilitarisée, constitue une violation flagrante de cette Convention, quand ladite avance est confirmée par les représentants des Nations Unies visés à l'alinéa suivant.

c) Le Président de la Commission mixte d'armistice prévue à l'article VII de la présente Convention et les observateurs des Nations Unies attachés à ladite Commission sont chargés d'assurer la pleine exécution du présent article.

d) Le retrait des forces armées se trouvant actuellement dans la zone démilitarisée sera effectué conformément au plan de retrait joint à la présente Convention (annexe II).

e) Le Président de la Commission mixte d'armistice est habilité à autoriser le retour des civils aux villages et *settlements* de la zone démilitarisée, ainsi que l'emploi dans cette zone d'une police civile aux effectifs limités et recrutée

the zone for internal security purposes, and ıall be guided in this regard by the schedule of ithdrawal referred to in sub-paragraph (*d*) of is article.

6. On each side of the Demilitarized Zone ere shall be areas, as defined in annex III to is Agreement, in which defensive forces only all be maintained, in accordance with the definiɔn of defensive forces set forth in annex IV this Agreement.

Article VI

All prisoners of war detained by either Party this Agreement and belonging to the armed rces, regular or irregular, of the other Party, all be exchanged as follows:

1. The exchange of prisoners of war shall be ıder United Nations supervision and control roughout. The exchange shall take place at the e of the Armistice Conference within twentyur hours of the signing of this Agreement.

2. Prisoners of war against whom a penal osecution may be pending, as well as those senıced for crime or other offence, shall be :luded in this exchange of prisoners.

3. All articles of personal use, valuables, let-'s, documents, identification marks, and other rsonal effects of whatever nature, belonging to isoners of war who are being exchanged, shall returned to them, or, if they have escaped or :d, to the Party to whose armed forces they longed.

4. All matters not specifically regulated in this Agreement shall be decided in accordance with the principles laid down in the International Convention relating to the Treatment of Prisoners of War, signed at Geneva on 27 July 1929.

5. The Mixed Armistice Commission established in article VII of this Agreement shall assume responsibility for locating missing persons, whether military or civilian, within the areas controlled by each Party, to facilitate their expeditious exchange. Each Party undertakes to extend to the Commission full co-operation and assistance in the discharge of this function.

Article VII

1. The execution of the provisions of this Agreement shall be supervised by a Mixed Armistice Commission composed of five members, of whom each Party to this Agreement shall designate two, and whose Chairman shall be the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization or a senior officer from the observer personnel of that organization designated by him following consultation with both Parties to this Agreement.

2. The Mixed Armistice Commission, shall maintain its headquarters at the Customs House

localement pour la sécurité intérieure. Le plan de retrait visé à l'alinéa *d*) du présent article servira à cet égard de guide au Président de la Commission.

6. De chaque côté de la zone démilitarisée il est créé d'autres zones, définies à l'annexe III à la présente Convention, et dans lesquelles il sera maintenu des forces uniquement défensives, conformément à la définition des mots forces défensives contenue dans l'annexe IV à la présente Convention.

Article VI

Tous les prisonniers de guerre détenus par l'une ou l'autre des Parties à la présente Convention et appartenant aux forces armées, régulières ou irrégulières, de l'autre Partie seront échangés comme suit:

1. L'échange des prisonniers de guerre sera entièrement effectué sous le contrôle et la surveillance des Nations Unies. Cet échange se fera au lieu où s'est tenue la Conférence d'armistice, dans les vingt-quatre heures qui suivront la signature de la présente Convention.

2. Les prisonniers de guerre contre lesquels une action judiciaire serait en cours, de même que ceux condamnés pour crime ou délit, seront inclus dans cet échange.

3. Tous objets d'usage personnel, valeurs, lettres, documents, pièces d'identité et autres effets personnels, de quelque nature que ce soit, appartenant aux prisonniers de guerre échangés, leur seront rendus, ou, en cas de décès ou d'évasion, seront rendus à la Partie aux forces armées de laquelle les prisonniers appartenaient.

4. Toutes les questions qui ne sont pas spécifiquement réglées par la présente Convention seront résolues conformément aux principes de la Convention internationale relative au traitement des prisonniers de guerre, signée à Genève, le 27 juillet 1929.

5. La Commission mixte d'armistice instituée à l'article VII de la présente Convention assumera la responsabilité de retrouver les personnes disparues, militaires ou civils, dans les régions contrôlées par chaque Partie, afin de faciliter leur rapide échange. Chaque Partie s'engage à apporter à la Commission une collaboration pleine et entière dans l'accomplissement de cette mission.

Article VII

1. L'exécution des dispositions de la présente Convention sera contrôlée par une Commission mixte d'armistice, composée de cinq membres, chaque Partie à la présente Convention désignant deux représentants et la présidence étant assurée par le Chef d'état-major de l'Organisation du contrôle de la trêve des Nations Unies ou par un officier supérieur qu'il désignera parmi les observateurs de cette organisation, après consultation des deux Parties.

2. La Commission mixte d'armistice siégera au poste de douane de Djisr Banat Yacoub et à

near Jisr Banat Ya'qub and at Mahanayim, and shall hold its meetings at such places and at such times as it may deem necessary for the effective conduct of its work.

3. The Mixed Armistice Commission shall be convened in its first meeting by the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization not later than one week following the signing of this Agreement.

4. Decisions of the Mixed Armistice Commission, to the extent possible, shall be based on the principle of unanimity. In the absence of unanimity, decisions shall be taken by majority vote of the members of the Commission present and voting.

5. The Mixed Armistice Commission shall formulate its own rules of procedure. Meetings shall be held only after due notice to the members by the Chairman. The quorum for its meetings shall be a majority of its members.

6. The Commission shall be empowered to employ observers, who may be from among the military organizations of the Parties or from the military personnel of the United Nations Truce Supervision Organization, or from both, in such numbers as may be considered essential to the performance of its functions. In the event United Nations observers should be so employed, they shall remain under the command of the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization. Assignments of a general or special nature given to United Nations observers attached to the Mixed Armistice Commission shall be subject to approval by the United Nations Chief of Staff or his designated representative on the Commission, whichever is serving as Chairman.

7. Claims or complaints presented by either Party relating to the application of this Agreement shall be referred immediately to the Mixed Armistice Commission through its Chairman. The Commission shall take such action on all such claims or complaints by means of its observation and investigation machinery as it may deem appropriate, with a view to equitable and mutually satisfactory settlement.

8. Where interpretation of the meaning of a particular provision of this Agreement, other than the preamble and article I and II, is at issue, the Commission's interpretation shall prevail. The Commission, in its discretion and as the need arises, may from time to time recommend to the Parties modifications in the provisions of this Agreement.

9. The Mixed Armistice Commission shall submit to both Parties reports on its activities as frequently as it may consider necessary. A copy of each such report shall be presented to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the appropriate organ or agency of the United Nations.

10. Members of the Commission and its observers shall be accorded such freedom of movement and access in the area covered by this Agreement as the Commission may determine to be necessary, provided that when such deci-

Mahanayim. Elle se réunira aux lieux et dates qu'elle jugera nécessaires pour remplir sa mission.

3. La Commission mixte d'armistice tiendra sa première réunion au plus tard une semaine après la signature de la présente Convention, sur convocation du Chef d'état-major de l'Organisation du contrôle de la trêve des Nations Unies.

4. Les décisions de la Commission mixte d'armistice seront prises, dans la mesure du possible, sur la base du principe de l'unanimité. A défaut d'unanimité, elles seront prises à la majorité des voix des membres de la Commission présents et votants.

5. La Commission mixte d'armistice établira son règlement intérieur. Ses réunions n'auront lieu que sur notification dûment faite aux membres par le Président. Le quorum requis sera la majorité des membres.

6. La Commission est habilitée à employer autant d'observateurs qu'il sera nécessaire pour remplir sa mission, ces observateurs pouvant appartenir soit aux organisations militaires des Parties, soit au personnel militaire de l'Organisation du contrôle de la trêve des Nations Unies, ou aux deux. Dans le cas où des observateurs des Nations Unies sont ainsi employés, ils demeurent sous le commandement du Chef d'état-major de l'Organisation du contrôle de la trêve des Nations Unies. Les affectations d'ordre général ou particulier concernant les observateurs des Nations Unies attachés à la Commission mixte d'armistice seront soumises à l'approbation du Chef d'état-major ou de son représentant à la Commission, si celui-ci la préside.

7. Les réclamations ou les plaintes présentées par l'une ou l'autre Partie, relativement à l'application de la présente Convention, devront être soumises immédiatement à la Commission mixte d'armistice par l'intermédiaire de son Président. La Commission prendra, au sujet de ces réclamations ou plaintes, toutes les mesures qu'elle jugera appropriées, en faisant usage de ses moyens d'observation et de contrôle, en vue d'un règlement équitable et satisfaisant pour les deux Parties.

8. Lorsque le sens d'une disposition particulière de cette Convention, à l'exception du préambule et des articles I et II, donne lieu à interprétation, l'interpretation de la Commission prévaut. Lorsqu'elle l'estime désirable et que le besoin s'en fait sentir, la Commission peut, de temps à autre, recommander aux Parties des modifications aux dispositions de la présente Convention.

9. La Commission mixte d'armistice soumettra aux deux Parties des rapports sur son activité, aussi fréquemment qu'elle le jugera nécessaire. Une copie de chacun de ces rapports sera présentée au Secrétaire général des Nations Unies pour transmission à l'organe ou organisation approprié des Nations Unies.

10. Les membres de la Commission et ses observateurs jouiront, dans la zone à laquelle s'applique cette Convention, de toute la liberté de mouvement et d'accès jugée nécessaire par la Commission, sous réserve que, lorsque de telles

sions of the Commission are reached by a majority vote United Nations observers only shall be employed.

11. The expenses of the Commission, other than those relating to United Nations observers, shall be apportioned in equal shares between the two Parties to this Agreement.

Article VIII

1. The present Agreement is not subject to ratification and shall come into force immediately upon being signed.

2. This Agreement, having been negotiated and concluded in pursuance of the resolution of the Security Council of 16 November 1948, calling for the establishment of an armistice in order to eliminate the threat to the peace in Palestine and to facilitate the transition from the present truce to permanent peace in Palestine, shall remain in force until a peaceful settlement between the Parties is achieved, except as provided in paragraph 3 of this article.

3. The Parties to this Agreement may, by mutual consent, revise this Agreement or any of its provisions, or may suspend its application, other than articles I and III, at any time. In the absence of mutual agreement and after this Agreement has been in effect for one year from the date of its signing, either of the Parties may call upon the Secretary-General of the United Nations to convoke a conference of representatives of the two Parties for the purpose of reviewing, revising, or suspending any of the provisions of this Agreement other than articles I and III. Participation in such conferences shall be obligatory upon the Parties.

4. If the conference provided for in paragraph 3 of this article does not result in an agreed solution of a point in dispute, either Party may bring the matter before the Security Council of the United Nations for the relief sought, on the grounds that this Agreement has been concluded in pursuance of Security Council action toward the end of achieving peace in Palestine.

5. This Agreement, of which the English and French texts are equally authentic, is signed in quintuplicate. One copy shall be retained by each Party, two copies communicated to the Secretary-General of the United Nations for transmission to the Security Council and the United Nations Conciliation Commission on Palestine, and one copy to the Acting Mediator on Palestine.

DONE at Hill 232 near Mahanayim on the twentieth of July nineteen forty-nine, in the presence of the personal deputy of the United Nations Acting Mediator on Palestine and the United Nations Chief of Staff of the Truce Supervision Organization.

For and on behalf of the Israeli Government
(*Signed*)
Lieutenant-Colonel
Mordechai MAKLEFF
Yehoshua PELMAN
Shabtai ROSENNE

For and on behalf of the Syrian Government
(*Signed*)
Colonel Fozi SELO
Lieutenant-Colonel
Mohamed NASSER
Captain Afif SIZRI

décisions de la Commission seront acquises à la majorité, seul sera autorisé l'emploi d'observateurs des Nations Unies.

11. Les dépenses de la Commission, autres que celles des observateurs des Nations Unies, seront supportées à parts égales par les deux Parties signataires de la présente Convention.

Article VIII

1. La présente Convention n'est pas sujette à ratification et entre immédiatement en vigueur, à sa signature.

2. Cette Convention, ayant été négociée et conclue conformément à la résolution du Conseil de sécurité en date du 16 novembre 1948, invitant à l'établissement d'un armistice afin d'éliminer la menace pour la paix en Palestine et de faciliter la transition de l'état de trêve à celui d'une paix définitive en Palestine, restera en vigueur jusqu'à la réalisation d'un règlement pacifique entre les Parties, sous réserve des dispositions du paragraphe 3 du présent article.

3. Les Parties à la présente Convention peuvent, par consentement mutuel, reviser cette Convention ou l'une quelconque de ses dispositions, ou en suspendre l'application à n'importe quel moment, sauf en ce qui concerne les articles I et III. A défaut d'accord mutuel, et après une année d'application à dater de la signature, l'une ou l'autre des Parties peut inviter le Secrétaire général des Nations Unies à convoquer une conférence de représentants des deux Parties pour revoir, reviser, ou suspendre l'une quelconque des dispositions de la présente Convention autres que les articles I et III. La participation à une telle Conférence sera obligatoire pour les deux Parties.

4. Si la Conférence prévue au paragraphe 3 du présent article n'aboutit pas à un accord pour la solution d'un point en litige, l'une ou l'autre des Parties peut porter la question devant le Conseil de sécurité des Nations Unies pour être relevée de telle ou telle obligation, vu que la présente Convention a été conclue à la suite de l'intervention du Conseil de sécurité visant à l'établissement de la paix en Palestine.

5. Cette Convention, dont les textes français et anglais feront également foi, est signée en cinq exemplaires. Chaque Partie conservera un exemplaire; deux exemplaires seront communiqués au Secrétaire général des Nations Unies pour transmission au Conseil de sécurité et à la Commission de conciliation pour la Palestine; un exemplaire sera remis au Médiateur par intérim pour la Palestine.

FAIT à la cote 232, près Mahanayim, le vingt juillet mil neuf cent quarante-neuf, en présence du délégué du Médiateur par intérim des Nations Unies pour la Palestine et du Chef d'état-major de l'Organisation du contrôle de la trêve des Nations Unies.

Pour et au nom du Gouvernement syrien
(*Signé*)
Colonel Fozi SELO
Lieutenant-colonel
Mohamed NASSER
Capitaine Afif SIZRI

Pour et au nom du Gouvernement israélien
(*Signé*)
Lieutenant-colonel
Mordechai MAKLEFF
Yehoshua PELMAN
Shabtai ROSENNE

ANNEXES

Annex I

(*See attached map.*[1] *Reference map scale 1/50,000*)

SYRIAN-ISRAELI ARMISTICE DEMARCATION LINE

1. From the point where the Lebanese-Syrian-Palestinian border meets MR 208.7 - 294.2, eastward to MR 212.8 - 294.7.
2. From MR 212.8 - 294.7, southward along the Wady Assal to "Marabout" Cheikh el Makhfi.
3. A line from "Marabout" Cheikh el Makhfi to "Marabout" Nabi Huda.
4. A line from Nabi Huda to MR 212.7 - 290.4.
5. From MR 212.7 - 290.4 to MR 212.4 - 290.2, thence southward along the Syrian-Palestinian border to point MR 211.0 - 276.8.
6. From MR 211.0 - 276.8 to a point on the Wady es Simadi, MR 210.9 - 276.7.
7. From MR 210.9 - 276.7, westward along the Wady es Simadi to intersection of trail MR 210.3 - 276.5.
8. Southward along trail to MR 209.9 - 272.6 by-passing Dardara to the east.
9. Westward to MR 209.7 - 272.6, a point on shoreline of Lake Hula.
10. Southward along shoreline to MR 209.2 - 271.7, mouth of Jordan River.
11. North-west along western shoreline of Lake Hula to MR 208.5 - 272.9.
12. From MR 208.5 - 272.9, a line to MR 205.2 - 269.1.
13. From MR 205.2 - 269.1, a line to MR 208.8 - 265.0 on Jordan River.
14. Southward along Jordan River to MR 208.7 - 260.0.
15. From MR 208.7 - 260.0, a line to MR 208.5 - 258.2.
16. From MR 208.5 - 258.2, a line to MR 207.0 - 257.0.
17. From MR 207.0 - 257.0, a line to MR 207.4 - 256.0.
18. From MR 207.4 - 256.0, southward along the Syrian-Palestinian border to BP 61, MR 210.6 - 246.3.
19. From BP 61, eastward along the Syrian-Palestinian border to BP 62.
20. From BP 62, southward along the Syrian-Palestinian border to BP 66, MR 211.7 - 240.1.

[1] The map, which is also referred to in annexes II and III, appears at the end of this fascicule.

Annexe I

(*Voir la carte ci-jointe.*[1] *Référence: Carte au 1/50.000*)

LIGNE DE DÉMARCATION D'ARMISTICE SYRO-ISRAÉLIENNE

1. Du point de rencontre des frontières libano-syro-palestinienne (208.7 - 294.2) et vers l'est jusqu'au point 212.8 - 294.7.
2. Du point 212.8 - 294.7 vers le sud le long du ouadi (wady) Assal et jusqu'au Marabout du Cheik-el-Makhfi.
3. Une ligne partant du Marabout du Cheik-el-Makhfi jusqu'au Marabout du Nabi Huda.
4. Une ligne partant du Marabout du Nabi Huda jusqu'au point 212.7 - 290.4.
5. Du point 212.7 - 290.4 au point 212.4 - 290.2 et de là vers le sud le long de la frontière syro-palestinienne jusqu'au point 211.0 - 276.8.
6. Du point 211.0 - 276.8 à un point situé sur le ouadi (wady) es Simadi (210.9 - 276.7).
7. Du point 210.9 - 276.7 vers l'ouest le long du ouadi (wady) es Simadi jusqu'au point d'intersection avec la piste (210.3 - 276.5).
8. Vers le sud, le long de la piste jusqu'au point 209.9 - 272.6 en bordure de la lisière est de Dardara.
9. Vers l'ouest, jusqu'au point 209.7 - 272.6 situé sur la rive du lac Houlé.
10. Vers le sud, le long de la rive jusqu'au point 209.2 - 271.7, à l'embouchure du Jourdain.
11. Vers le nord-ouest le long de la rive ouest du lac Houlé jusqu'au point 208.5 - 272.9.
12. Une ligne allant du point 208.5 - 272.9 jusqu'au point 205.2 - 269.1.
13. Une ligne allant du point 205.2 - 269.1 au point 208.8 - 265.0 sur le Jourdain.
14. Vers le sud, le long du Jourdain jusqu'au point 208.7 - 260.0.
15. Une ligne allant du point 208.7 - 260.0 au point 208.5 - 258.2.
16. Une ligne allant du point 208.5 - 258.2 au point 207.0 - 257.0.
17. Une ligne allant du point 207.0 - 257.0 au point 207.4 - 256.0.
18. Du point 207.4 - 256.0 vers le sud, le long de la frontière syro-palestinienne, jusqu'à la borne 61 (210.6 - 246.3).
19. De la borne 61 vers l'est, le long de la frontière syro-palestinienne jusqu'à la borne 62.
20. De la borne 62 vers le sud, le long de la frontière syro-palestinienne jusqu'à la borne 66 (211.7 - 240.1).

[1] Cette carte, dont il est fait mention aux annexes II et III figure à la fin du présent fascicule.

21. From BP 66, a line to a point on the eastern shoreline of Lake Tiberias, MR 209.6 - 239.0.

22. From MR 209.6 - 239.0, southward along shoreline of Lake Tiberias to MR 206.3 - 234.8.

23. From MR 206.3 - 234.8, southward to bend in road at MR 206.3 - 234.5, then south-east along the west bank of the railroad and the west side of the road to the Block House, MR 207.7 - 233.4.

24. From Block House, MR 207.7 - 233.4, a line along the road to the Yarmuk River, on the border, MR 209.5 - 232.2.

Annex II

Withdrawal of military and para-military forces; removal of mines and destruction of permanent fortifications

(Reference map scale 1/50,000)

1. The withdrawal of military and para-military forces of both Parties with all of their military impedimenta from the Demilitarized Zone, as defined by article 5 of this Agreement, (see map), shall be completed within a period of twelve (12) weeks from the date of the signing of this Agreement.

2. Schedule of withdrawal of forces will be as follows:

(*a*) First three (3) weeks: the military forces occupying the sector from the Syrian-Palestinian border at the north - south to Ad Darbishiya, MR 211 - 277.

(*b*) Second three (3) weeks: the military forces occupying the sector from El Hammam, MR 208.7 - 262.3, south to the Transjordan frontier.

(*c*) Remaining six (6) weeks: the military forces occupying the sector from Ad Darbishiya, MR 211 - 277, south to El Hammam, MR 208.7 - 262.3.

3. Removal of minefields and mines, and the destruction or removal of permanent fortifications in the Demilitarized Zone shall be completed in each sector by the end of the third, sixth and twelfth week respectively from the date of the signing of this Agreement.

4. In this connexion, each Party is entitled to remove from the Demilitarized Zone its war material. In case it does not choose to remove material used in fortifications, the Chairman of the Mixed Armistice Commission may require either side to destroy such material before leaving the area. The Chairman of the Mixed Armistice Commission may similarly order the destruction of such permanent fortifications which, in his view, ought not to remain in the Demilitarized Zone.

21. Une ligne allant de la borne 66 à un point situé sur la rive est du lac de Tibériade (209.6 - 239.0).

22. Du point 209.6 - 239.0 vers le sud, le long de la rive du lac de Tibériade jusqu'au point 206.3 - 234.8.

23. Du point 206.3 - 234.8 vers le sud, jusqu'au tournant de la route (206.3 - 234.5), de là vers le sud-est, le long du remblai ouest du chemin de fer et du bord ouest de la route jusqu'au blockhaus au point 207.7 - 233.4.

24. Du blockhaus (207.7 - 233.4) le long de la route jusqu'à la rivière Yarmouk, sur la frontière au point 209.5 - 232.2.

Annexe II

Retrait des forces militaires et paramilitaires, déminage et destruction des fortifications permanentes

(Référence: Carte au 1/50.000)

1. Le retrait des forces militaires et paramilitaires des deux Parties, ainsi que de tout le matériel de guerre, de la zone démilitarisée définie à l'article V de la présente Convention (voir carte), sera achevé dans un délai de douze (12) semaines à partir de la date de la signature de la présente Convention.

2. Le plan de retrait des forces armées sera le suivant:

a) Les trois (3) premières semaines: retrait des forces militaires occupant le secteur s'étendant de la limite syro-palestinienne au nord, jusqu'à Ad Darbishiya (211.0 - 277.0) au sud.

b) Les trois (3) semaines suivantes: retrait des forces militaires occupant le secteur s'étendant de Al Hammam (208.7 - 262.3) jusqu'à la frontière transjordanienne au sud.

c) Les six (6) dernières semaines: retrait des forces militaires occupant le secteur s'étendant de Ad Darbishiya au nord (211.0 - 277.0) jusqu'à Al Hammam (208.7 - 262.3) au sud.

3. Le déminage et la destruction des champs de mines ainsi que la destruction ou l'enlèvement des fortifications permanentes dans la zone démilitarisée, seront terminés dans chaque secteur, respectivement à la fin de la troisième, sixième et douzième semaine, à compter de la date de la signature de la présente Convention.

4. Chaque Partie a le droit d'évacuer son matériel de guerre de la zone démilitarisée. Si une Partie ne désire pas évacuer les matériaux employés dans la construction des fortifications, le Président de la Commission mixte d'armistice peut en requérir la destruction avant le retrait des troupes. De même, le Président de la Commission mixte d'armistice peut ordonner la destruction de toutes fortifications permanentes qui ne sauraient, à son avis, demeurer dans la zone démilitarisée.

Annex III

Defensive area

(See attached map)

No military forces other than those defined in annex IV will be authorized to remain or enter the area defined below:

(*a*) On the Syrian side: the area from the boundary to the north-south co-ordinate line 216.

(*b*) On the Israeli side: the area from the Israeli truce line to the north-south co-ordinate line 204, except that where the truce line is established in the Mishmar Hay Yarden salient, the defensive area shall be at a distance of six (6) kilometres west from this truce line.

(*c*) Villages which are crossed by the lines defining the defensive area shall be entirely included in the defensive area.

Annex IV

Definition of defensive forces

I. *Land forces*

1. These forces not to exceed:

(*a*) Three (3) infantry battalions, each battalion to consist of not more than 600 officers and enlisted men, its accompanying weapons not to exceed twelve (12) medium machine-guns (MMG's) of a calibre not to exceed 8 mm., six (6) 81 mm. mortars, four (4) anti-tank guns not to exceed 75 mm.

(*b*) Six (6) cavalry squadrons for Syrian forces, each squadron not to exceed 130 officers and enlisted men; and for Israeli, two (2) reconnaissance squadrons each squadron composed of nine (9) jeeps, and three (3) half-tracks not armoured, its personnel not to exceed one hundred and twenty-five (125) officers and enlisted men.

(*c*) Three (3) field artillery batteries, each battery not to exceed 100 officers and enlisted men. Each battery to consist of four (4) guns of a calibre not to exceed 75 mm., and four (4) machine guns (MMG's) not to exceed 8 mm.

(*d*) Service units to the above forces not to exceed:

(i) One hundred (100) officers and enlisted men for supply purposes, not armed.

(ii) One (1) engineer company not to exceed two hundred and fifty (250) officers and enlisted men.

2. The following are excluded from the term *Defensive Forces:* armour, such as tanks, armoured cars, or any other armoured force carriers.

II. *Air forces*

In the areas where defensive forces only shall be allowed, the use of military aircraft shall be prohibited.

Annexe III

Zone défensive

(Voir carte ci-jointe)

En dehors des forces définies à l'annexe IV, aucune force militaire n'est autorisée à rester ou à entrer dans la zone définie ci-après:

a) Du côté syrien: la zone s'étendant depuis la limite syro-palestinienne jusqu'à l'abcisse 216.

b) Du côté israélien: la zone s'étendant depuis la ligne de trêve israélienne jusqu'à l'abcisse 204, sauf à l'ouest du saillant de Mishmar Hay Yarden où la zone défensive s'étendra à six kilomètres à l'ouest de la ligne de trêve.

c) Les villages traversés par les lignes définissant la zone défensive sont inclus en entier dans la zone défensive.

Annexe IV

Définition des forces défensives

I. *Forces terrestres*

1. Les forces terrestres ne doivent pas dépasser:

a) Trois (3) bataillons d'infanterie, chaque bataillon ne devant pas excéder 600 officiers et hommes de troupe, ses engins d'accompagnement étant limités à douze (12) mitrailleuses moyennes d'un calibre ne dépassant pas 8 mm., six (6) mortiers de 81 mm., quatre (4) canons antichars d'un calibre ne dépassant pas 75 mm.

b) Six (6) escadrons de cavalerie pour les forces syriennes, chaque escadron ne devant pas dépasser 130 officiers et hommes de troupe; et pour les forces israéliennes, deux (2) escadrons de reconnaissance, chaque escadron composé de neuf (9) jeeps, trois (3) *half tracks* (non blindés), son effectif ne dépassant pas 125 officiers et hommes de troupe.

c) Trois (3) batteries d'artillerie de campagne, chaque batterie ne devant pas dépasser 110 officiers et hommes de troupe. Chaque batterie comporte quatre (4) canons d'un calibre ne dépassant pas 75 mm. et quatre (4) mitrailleuses moyennes d'un calibre ne dépassant pas 8 mm.

d) Les unités des services des forces ci-dessus ne devront pas dépasser

i) Cent (100) officiers et hommes de troupe (non armés) pour le ravitaillement

ii) Une (1) compagnie du génie limitée à deux cent cinquante (250) officiers et hommes de troupe.

2. Les forces défensives ne doivent pas comporter des éléments blindés tels que chars, automitrailleuses ou tout autre véhicule blindé.

II. *Forces aériennes*

L'emploi d'aviation militaire est interdit dans les zones où seules les forces défensives sont autorisées.

III. *Naval forces*

No naval force shall be allowed in the Defensive Area.

IV. In the areas in which Defensive forces only have to be maintained, the necessary reduction of forces shall be completed within twelve (12) weeks from the date on which this Agreement is signed.

V. No traffic restriction is imposed on the transport used for the carrying of defensive troops and supplies within the area of defensive forces.

LETTERS JOINED TO THE ISRAELI-SYRIAN GENERAL ARMISTICE AGREEMENT

From: Sgan Aloof M. Makleff, Head of the Israeli delegation

To: Brigadier-General William E. Riley, U.S.M.C., Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization

In connexion with the signing of the Israeli-Syrian General Armistice Agreement, I confirm that the two Parties are agreed that their forces shall not advance beyond the existing truce lines, as certified by the United Nations Truce Supervision Organization.

In the Samakh area Israeli troops shall be stationed in the Samakh Police Station, Sha'ar Hag Golan and Massada only.

(*Signed*) Sgan Aloof M. MAKLEFF

[*Original text: French*]

From: Colonel Fozi Selo, Head of the Syrian delegation

To: Brigadier-General William E. Riley, U.S.M.C., Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization

In connexion with the signing of the Israeli-Syrian General Armistice Agreement, I confirm that the two Parties are agreed that their forces shall not advance beyond the existing truce lines, as certified by the United Nations Truce Supervision Organization.

In the Samakh area Israeli troops shall be stationed in the Samakh Police Station, Sha'ar Hag Golan and Massada only.

(*Signed*) Fozi SELO

III. *Forces navales*

Aucune force navale n'est autorisée dans la zone des forces défensives.

IV. Dans les zones où seules des forces défensives seront maintenues, la réduction des forces devra être terminée dans un délai de douze (12) semaines à compter de la date de la signature de la présente Convention.

V. Aucune restriction n'est imposée aux mouvements des forces défensives et aux transports destinés à leur ravitaillement dans la zone de réduction des forces.

LETTRES ACCOMPAGNANT LA CONVENTION D'ARMISTICE GÉNÉRAL SYRO-ISRAÉLIENNE

[*Texte original en anglais*]

M. M. Makleff, Chef de la délégation d'Israël

A Monsieur le Brigadier général William E. Riley, U.S.M.C., Chef d'état-major de l'Organisation du contrôle de la trêve des Nations Unies

A l'occasion de la signature de la Convention d'armistice syro-israélienne, je confirme que les deux Parties sont d'accord pour que leurs forces n'avancent pas au delà des lignes de trêve existantes certifiées par l'Organisation du contrôle de la trêve des Nations Unies.

Dans la région du Samakh, les troupes israéliennes ne seront stationées qu'au poste de police de Samakh, à Sha'ar Hag Golan et à Massada.

(*Signé*) M. MAKLEFF

Le colonel Fozi Selo, Chef de la délégatioı syrienne

A Monsieur le Brigadier général William E. Riley, U.S.M.C., Chef d'état-major de l'Organisation du contrôle de la trêve des Nations Unies

A l'occasion de la signature de la Convention d'armistice syro-israélienne, je confirme que les deux Parties sont d'accord pour que leurs forces n'avancent pas au delà des lignes de trêve existantes certifiées par l'Organisation du contrôle de la trêve des Nations Unies.

Dans la région du Samakh, les troupes israéliennes ne seront stationées qu'au poste de police de Samakh, à Sha'ar Hag Golan et à Massada.

(*Signé*) Fozi SELO

وثيقة رقم ٢٠

السيادة والسيطرة على المناطق المنزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل[1]

هذه الملاحظة تتعلق بالشكاوى الإسرائيلية الحديثة والمطالبة بالسيادة للسيطرة على المناطق المنزوعة السلاح، والتي توافق عليها طبقا لاتفاق الهدنة السوري ـ الإسرائيلي في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩ والتي إنشاؤها في أملاك فلسطين القديمة والحدود الدولية السورية. وسيلاحظ من الخريطة المرفقة لاتفاق الهدنة باستثناء مساحة صغيرة على مرجع الخريطة ٢١٢٥٢٩٠٥ كل هذه المناطق تقع إلى الطرف الغربي أو الفلسطيني للحدود الدولية القديمة.

النقاط التالية في اتفاق الهدنة ذات العلاقة:

٢ - أ - لا شروط مسبقة في هذا الاتفاق تسمح بأي طريقة الحق أو الادعاء أو تملك أي من الطرفين في الحل النهائي السلمي لقضية فلسطين، بنود هذا الاتفاق قد تم إملاؤها حصريا بواسطة اعتبارات عسكرية لا اعتبارات سياسية.

ب - الاشارة إلى «مناطق تحت السيطرة» «لطرف أو الآخر (بالرغم من أن هذا فرضيا يجب أن يقرأ باتجاه أوسع وليس حصريا أو حتى ابتدائيا بالارتباط مع المنطقة المنزوعة السلاح).

ج - تم التأكيد على أن الترتيبات التالية لخط الهدنة... والمنطقة المنزوعة السلاح لا يجب أن يفسر أو يفهم أنه على علاقة بأي شكل بالترتيبات الإقليمية النهائية والتي تؤثر بالطرفين في هذا الاتفاق.

---

(١) الأرشيف البريطاني مجموعة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: وثيقة:
Sovereignty and control in the Israel - Syrian Demilitarised Zones.Dated 12th April 1951. FO 371/ 91373.

د - تم تعريف خط الهدنة والمنطقة المنزوعة السلاح برؤية باتجاه فصل القوات المسلحة للطرفين. . . بينما يمهد للعودة التدريجية للحياة الطبيعية للمدنيين في المنطقة المنزوعة السلاح بدون اللجؤ إلى الحل النهائي.

هـ - رئيس البعثة المشتركة للهدنة يجب أن يخول صلاحية توظيف عدد من المتعاقدين المدنيين المحليين كشرطة في المنطقة كقوى أمن داخلي.

٣ - في رسالة مؤرخة في٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية (وحسب شيلوحة تشكل جزء من المستند الرسمي لمفاوضات الهدنة)، كتب الدكتور بنتش منذ بداية هذه المفاوضات أن أعظم صعوباتنا تلبية الطلبات الإسرائيلية الغير ملائمة بسحب القوات السورية من فلسطين، ولكننا الآن وبمجهود كبير أقنعنا السوريين على الموافقة على ذلك، وكلي ثقة بأن هذا لن يمحى بطلب قانوني بحقوق واسعة للسيادة والادارة والتي في أي حال من الأحوال يمكن الوصول إليها وبنجاح وبطريقة عملية ضمن الخطة.

وقد قال أيضاً أنه بالنسبة إلى المنطقة المنزوعة السلاح «مسألة الحدود الدائمة والسيادة الإقليمية والجمارك والعلاقات التجارية وما شابه يجب التعامل معها من خلال اتفاق نهائي للسلام وليس في اتفاق الهدنة» «إضافة إلى ذلك فإن مدير البعثة المشتركة للهدنة المقررة سوف يؤكد أن المنطقة المنزوعة السلاح لن تكون منطقة فارغة أو مكملة بل تتمتع بحياة مدنية عادية تحت إدارة مدنية محلية وشرطة وستكون فعالة في المنطقة.

٤ - تبرز ثلاثة نقاط: مسألة السيادة، لا يوجد ذكر للشرطة سوى الشرطة المحلية، والادارة تم وصفها بكونها «مدنية عادية محلية» «دون ذكر ادارة وأكثرية حكومية لأي من الطرفين. وحول هذا كتب السير نيكس هوليم: بالرغم من أن البوليس الحكومي الإسرائيلي والشرطة المحلية بما فيها العرب قد زادت إن لم يكن قد تركزت في الداخل، فهذه المناطق المنزوعة السلاح في بعض الأوقات يمكنني أن أفترض أن هذا قد حصل إما بتنسيق بين رايلي (Riley) والإسرائيليين أو من خلال التسلل التدريجي الإسرائيلي على مدى العامين الماضيين وبغض نظر متعمد من قبل البعثة المشتركة للهدنة.

يبدو واضحا بأن السوريين قد قبلوا أو على الأقل لم يعترضوا على هذا الوضع وحتى الآن لم يقوموا بأدنى عمل لجعل وجود سلطات الحكومة المركزية الإسرائيلية، كشرطة أو عكس ذلك، كأساس للشكوى أو الاعتراض، لكن فقط تركزت الشكوى على أعمالهم في المنطقة.

إن مزاولة الإسرائيليين لأعمال التجفيف لمياه الحولة من خلال شركة تطوير أراضي فلسطين في داخل وخارج المنطقة تم الاعتراض عليها بواسطة السوريين على اساس خرق بنود اتفاق الهدنة، وليس فقط باعطاء التسهيلات العسكرية للإسرائيليين بل أيضاً بالتدخل بعودة الحياة المدنية الطبيعية لسكان المنطقة.

٥ - في مذكرته المؤرخة في السابع من آذار (مارس) ١٩٥١ استنتج الجنرال رايلي أن أول هذه الاعتراضات لا يمكن دعمه لكن الاعتراض الثاني يمكن دعمه، في سياق هذه المذكرة ظهرت ملاحظتان مهمتان، قال: في تجفيف مستنقع الحولة يقوم الإسرائيليون بأعمال ذات طبيعة مدنية بهدف تهيئة الأرض للزراعة. هذا العمل يؤثر على أراضي في مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية وهكذا فإنه لا يمكن لسوريا تحت أي ظرف أن تعترض على هذا النوع من الأعمال أكثر مما يمكن لإسرائيل الاعتراض على مشاريع من نفس النوع يتم القيام بها بواسطة السوريين في مناطق تحت سيطرتهم، وقد تمسك الإسرائيليون بذلك لدعم مطالبتهم بالسيادة على المنطقة المنزوعة السلاح فيما عدا طالما أنها محدودة بشروط اتفاق الهدنة العام.

لسوء الحظ أن الجنرال رايلي لم يكن واضحا إلى أي الأعمال كان يشير، فهناك مستنقعات إلى شمال وجنوب بحيرة الحولة المستنقعات التي إلى الشمال لا تتبع المنطقة المنزوعة السلاح بينما تتبعها المستنقعات في الجنوب.

في تقرير الجنرال رايلي إلى مجلس الأمن المؤرخ في ٢١/٣/١٩٤١، «تكلم عن المشروع الإسرائيلي عن تقويم وتعميق مجرى نهر الأردن في الناحية الجنوبية لبحيرة الحولة «من أجل «تخفيض مستوى المياه في بحيرة الحولة وتجفيف المستنقعات شمالاً» «إضافة على المناطق المقتطفة في المذكرة في السابع من آذار (مارس) تقع في المقطع ???? والمعنونة «أعمال مدنية»، بينما يتضمن مقطع منفصل ??? معنون «أعمال داخل المنطقة المنزوعة السلاح». لذلك يتضح عندما يتكلم الجنرال رايلي عن مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية كان يعني المنطقة إلى

الشمال من البحيرة خارج المنطقة المنزوعة للسلاح.

٦ - النقطة الثانية للجنرال رايلي كانت بخصوص تقويم وتعميق النهر جنوب النهر وداخل المنطقة حيث يطالب الإسرائيليون بإستمرار حقوق الامتيازات الغير قابلة للابطال في المناطق التي كانوا قد حصلوا على امتيازات داخلها من سلطة الانتداب بهدف خطة التجفيف. وقد لاحظ رايلي «أن هذه الحقوق لم تعد صالحة في ظل حكومة انتداب لم تعد موجودة. كما أن المنطقة المنزوعة السلاح التي اوجدت باتفاق الهدنة قد عرّفت من أجل فصل القوات المسلحة للطرفين في أثناء التحضير للعودة التدريجية للحياة الطبيعية في المنطقة المنزوعة للسلاح. كما إن رئيس فريق الهدنة قد أنيطت به مسؤولية تطبيق بنود اتفاقية الهدنة فيما يختص بالمنطقة المنزوعة السلاح، وأن أية قوانين أو أنظمة أو قوانين وأوامر محلية فرضت بالقوة قبل اتفاق الهدنة وتتعلق بأي مناطق تدخل في المنطقة المنزوعة السلاح تعتبر باطلة ولاغية (فيما بعد الاتفاقية إلى حالة تعليق العمل بها)».

٧ - يجب أن نكون شاكرين لدراسات الاستشاريين القانونيين على التبرير أو من ناحية أخرى للمطالب الإسرائيلية بأنهم مخولين بممارسة السيادة في المنطقة، وللنزاع الأقل بأنهم مخولين للمطالبة بالسيادة داخل المنطقة المنزوعة السلاح والتي تقع إلى الغرب من الحدود الدولية القديمة.

P.R. Oliver

12th April 1951

وثيقة رقم ٢١

تعديل الحدود السورية ـ الإسرائيلية[١]

رسمت الحدود الدولية الفلسطينية - السورية بين بحيرة الحولة ونهر اليرموك (حيث تلتقي الحدود السورية ـ الفلسطينية ـ الأردنية) بطريقة تحرم بها السوريين من منفذ للوصول إلى مياه نهر الأردن وبحيرة الحولة وبحر الجليل [بحيرة طبريا] ونهر اليرموك وصولا إلى نقطة الوصل الثلاثية لفلسطين وسوريا والأردن.

تمثل هذه الحدود في بعض الأماكن صورا سخيفة ومنافية للعقل، وهكذا فإنها في القسم الشمالي الشرقي لبحر الجليل تطوف حول البحر على مسافة ياردات قليلة من المياه، ولا تستثني أي مكان في قسم (عين ـ جبق) جنوب شرقي بحر الجليل حيث لا تزيد المسافة أكثر من بضع مئات من الياردات من الحدود الطبيعية المشكلة من البحيرتين ومياه القناة العميقة لنهر الأردن.

٢ - يبدو أنه يستحق اعتبار ما إذا كان بالامكان اقناع الإسرائيليون والسوريون على الموافقة على تعديل الحدود الدولية القديمة، والخط المنطقي سوف يظهر أنه يجب تعديل ما يلي:

أ - من نقطة الالتقاء الثلاثية للحدود الفلسطينية ـ السورية ـ اللبنانية وعلى طول الحدود السورية ـ الفلسطينية إلى نقطة الحدود المواجهة لمنطقة دار باشيا (إلى الشمال الشرقي لبحيرة الحولة).

ب - من هناك إلى أقرب نقطة على بحيرة الحولة.

ج - من هناك عبر البحيرة (مع اعطاء حقوق متوازية للطرفين) إلى نقطة تدفق نهر الأردن.

(١) الأرشيف البريطاني مجموعة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: وثيقة:

: Sovereing and Control in the Israel - Syrian Frontier Zone, Dated 17th April 1951, FO 371/91373.

د - من هناك باتباع قناة المياه العميقة لنهر الأردن، إلى نقطة دخولها لبحر الجليل.

هـ - من هناك، عبر البحر (مع اعطاء حقوق متساوية للطرفين) إلى النقطة على الساحل الشرقي شمال عين جبق حيث تقترب الحدود من البحر.

و - من هنا على طول الحدود الدولية إلى الشرق من عين جبق إلى نقطة حيث تتجه إلى الجنوب الشرقي وتسير متوازية مع طريق سماخ - الحما ونهر اليرموك.

ز - من هناك مباشرة نحو الجنوب لتلاقي الحدود الفلسطينية ـ الأردنية على نهر اليرموك.

٣ - احتمال إختلافين:

ج - من هناك على طول الخط الشرقي الحالي وجنوب شرق شاطئ البحيرة إلى نقطة تدفق نهر الأردن (يبدو هذا ضروريا إذا كانت النية تجفيف البحيرة كليا).

ز - من هناك باتباع خط الحدود الدولية لفلسطين وسوريا إلى النقطة حيث تلاقي الحدود الفلسطينية ـ الأردنية (هذا ما قد يؤيد الوضع غير الملائم لشبه جزيرة الحمة الصغيرة، ويحفظها كمناطق إسرائيلية بين سوريا والأردن، وقد يكون هذا من الضروري إذا ما علق الإسرائيليون أهمية كبيرة على الحمة وذلك من خلال طريقة فهمهم للموضوع المتعلق بها).

فيما يتعلق بسوريا:

٤ - ستكتسب سوريا من هذا التعديل حدودا طبيعية، وسيخولها هذا ليكون لها الكلمة الأخيرة في حق التصرف في مياه نهر الأردن (تملك سوريا مسبقا حقوقا بالنسبة إلى مياه اليرموك).

وستتمكن من حماية حق الصيد وحقوق أخرى على بحر الجليل وإذا ما بقيت بحيرة الحولة فيما يتعلق بإسرائيل:

٥ - سيكون على إسرائيل حتما القيام بالتضحية بمناطق صغيرة، بخسارة مساحة بضعة أميال مربعة في أقصى حد. وسوف يكون عليها فقدان الحق الحصري لاستعمالها لمياه بحيرة الحولة، وبحر الجليل وامتداد نهر الأردن الذي يصل بينهما.

من الناحية الأخرى سوف تكتسب ما لا باس به لاستصلاح منطقة الحولة (والمشكوك به إلى أقصى الحدود إذا تملكته حاليا). وسوف تشكل حدود غير ممكن الدفاع عنها بآخرى طبيعية في المنطقة بين داربشيا وعين جبق.

٦ - لا يوحي في هذه اللحظة أنه سيكون من الملائم لعرض هذه الخطة إلى الحكومتين في الظروف الحالية ستعتبرها إسرائيل إستسلام معيب، وسوريا كنصر. بالرغم من أنه سيكون ممكنا عند توقف القتال أن ينفذ هذا الاقتراح، وهناك عدة نقاط يجب اعتبارها، ويمكن الحصول عليها فيما بنصيحة ممثل جلالتها في تل أبيب وسكرتير الشرق الأوسط ومكتب بريطانيا والشرق الأوسط ووزير جلالتها في عمان ومكتب الاستعمار، وهذه النقاط هي التالية:

أ - تاثير الخطة على الري بواسطة الغمر (إغراق) أو قنوات سد تأخذ المياه من نهر الأردن.

ب - تنظيم الصيد والحقوق الأخرى في بحر الجليل.

ج - التعويض عن أراضي نقلت إلى سوريا.

د - حقوق الأطراف للقيام بالأعمال في نهر الأردن بين بحيرة الحولة وبحر الجليل.

قد يكون هذا مثالا يتعلق بسيطرة مشتركة أو متوافق عليها لأعمال عبر النهر. وهناك مثالا سابقاً لأعمال منطقة فيروزيبور على الحدود الهندو ـ باكستانية.

٧ - أقدم الخطة مع بعض الشك كوني لا أملك معرفة مسبقة للمنطقة وممكن أن يكون هنالك صعوبات أو عوائق لا يمكن تجاوزها في طريق تطبيقها، بالرغم من أنه يبدو أنها تستحق الاعتبار، إذا كان يمكنها فقط تأمين نسبة من الدوام فيما يتعلق بالحدود في هذه المنطقة.

P. R. Oliver

17نيسان (أبريل) 1951

وثيقة رقم ٢٢

تقرير اللجنة اللبنانية ـ السورية الخاصة

حول بعض المشاكل الحدودية في منطقة مزارع شبعا عام ١٩٦١[1]

الجمهورية اللبنانية.

وزارة الخارجية واللبنانيين المغتربين ص/ م.

الموضوع:

قضية مزارع شبعا ومزارعها.

هذا وقد ورد من وزارة الداخلية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦١ تقرير اللجنة الخاصة المشكلة من لبنانيين وسوريين رقم ٦٠٥ تاريخ ١٢/٩/١٩٦١ التي بحثت في اجتماعها المنعقد في المنيطرة يوم ٨/٩/٦١ الوضع على الحدود اللبنانية ـ السورية إثر التعديلات والاختلافات الحاصلة بين أهالي شبعا وبين رجال قوى الأمن السوريين، وقد جاء في التقرير الذي وضعته اللجنة أن البحث تناول قضية مزارع شبعا التالية: زبدين، فشكول، القرف، الربعة، كفر دورة، مراح الملول، جارة قوة، خلة الغزلان، رمتا، بيت البراق، برحيت، جورة العقارب وجميع سكانها لبنانيون ويملكها لبنانيون، وقد وردت ضمن الحدود السورية بسبب خطأ مطبعي وقع على الخريطة التي اعتمدها الجانب السوري أساساً للبحث.

كما أن القاضيين العقاريين السيدين عدنان الخطيب (سوري) ورفيق الغزاوي (لبناني) اللذين كلفا بتخطيط الحدود أثبتا في تقريرهما أن المزارع تقع ضمن الحدود اللبنانية. مع العلم بأن وزارة الخارجية والمغتربين قد أشارت في مذكرتها رقم ٢٢٢٣ / س تاريخ ٩/ ٨/ ٤٦ إلى إدخال اللجنة الأولى لعمليات التحديد والتحرير في الجولان (قضاء المنيطرة) عدة مزارع تابعة لقرية شبعا اللبنانية في نطاق عملها. كما أنها احتجت على اتصال اللجنة مباشرة بمختار القرية ولفتت نظر السلطات السورية إلى أن المادة ١٠

(١) منيف الخطيب مزارع شبعا حقائق ووثائق، ص ١٠٢.

من القرار ١٨٦ الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٦، لا يجيز للجنة المذكورة إدخال مزارع شبعا في نطاق عملها.

وقد أجابت الخارجية السورية على المذكرة اللبنانية بقولها أن عمل اللجنة هو: «عمل فني بحت لم يكن يقصد منه تعديل حدود أو إدخال مزارع، بل هو أمر تحتاج إليه الدولتان ولا ينتج أي مفعول قانوني». مذكرة الخارجية السورية رقم ٥٧٤ (١٢٤/ ٥٣) تاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٤٦.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الخارجية واللبنانيين المغتربين ص/م

الموضوع :

قضية شبعا ومزارعها

هذا وقد ورد من وزارة الداخلية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦١ تقرير اللجنة الخاصة المشكلة من لبنانيين وسوريين رقم ٦٠٥ تاريخ ١٢/٩/٦١ الذي بحثت في اجتماعها المنعقد في المنيطرة يوم ٨/٩/٦١ الوضع على الحدود اللبنانية ـ السورية اثر التعديلات والاختلافات الحاصلة بين اهالي شبعا وبين رجال قوى الامن السوريين . وقد جاء في التقرير الذي وضعته اللجنة ان البحث تناول قضية مزارع شبعا التالية : زبدين ، فشكول ، القرف ، الربعة ، كفردورة ، مراح الملول ، جارة قوة ، خلة الغزلان ، رمتا ، بيت البراق ، برحيت ، جورة العقارب وجميع سكانها لبنانيون ويملكها لبنانيون . وقد وردت ضمن الحدود السورية بسبب خطأ مطبعي وقع على الخريطة التي اعتمدها الجانب السوري اساسا للبحث .

كما ان القاضيين العقاريين السيدين عدنان الخطيب (سوري) ورفيق الغزاوي (لبناني) اللذين كلفا بتخطيط الحدود اثبتا في تقريرهما ان المزارع تقع ضمن الحدود اللبنانية . مع العلم بان وزارة الخارجية والمغتربين قد اشارت في مذكرتها رقم ٢٢٢٣/س تاريخ ٩/٨/٤٦ الى ادخال اللجنة الاولى لعمليات التحديد والتحرير في الجولان (قضاء القنيطرة) عدة مزارع تابعة لقرية شبعا اللبنانية في نطاق عملها . كما انها احتجت على اتصال اللجنة مباشرة بمختار القرية ولفتت نظر السلطات السورية الى ان المادة ١٠ من القرار رقم ١٨٦ الصادر في ١٥ آذار سنة ١٩٢٦ ، لا يجيز للجنة المذكورة ادخال مزارع لبنانية في نطاق عملها .

وقد اجابت الخارجية السورية على المذكرة اللبنانية بقولها ان عمل اللجنة هو : " عمل فني بحت لم يكن يقصد منه تعديل حدود او ادخال مزارع ، بل هو امر تحتاج اليه الدولتان ولا ينتج اي مفعول قانوني " . (مذكرة الخارجية السورية رقم ل ٥٧٤ (١٢٤/ ٥٣) تاريخ ٢١/٩/١٩٤٦)

وثيقة رقم ٢٣

محضر اجتماع لجنة الحدود السورية - اللبنانية عام ١٩٦٤[١]

محضراجتماع رقم ٢ للجنة العامة للحدود اللبنانية السورية المنعقد في بيروت بتاريخ ٢٧ شباط [فبراير] ١٩٦٤ .

اجتمع الوفدان في بيروت بتاريخ ٢٧ شباط [فبراير] ١٩٦٤ وبعد تلاوة المحضر رقم ٢ لاجتماع اللجنة الفنية للحدود المعقودين في دمشق بتاريخ ٢٤ و٢٥ شباط [فبراير]١٩٦٤، اتفق الطرفان على ما يلي:

١ - الاعتماد على النصوص والاتفاقيات في الدرجة الأولى، ومنها القرار رقم ١٥٣ تاريخ ١٢/ ١١/ ٣٧ والقرار رقم ٢٧ ل ر تاريخ ٤/ ٢/ ٣٥.

٢ - وفي حالة عدم توفر النصوص وعدم وجود اتفاق وتوضيحا للفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القرار رقم ٦١٨ تاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٢٠ المتعلق بمنطقة الحدود والتي تنص على «شرقا خط القمة الذي يفصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي والذي يمر بقرى مزرعة حرنانا ـ هيث - أبج وعلى ارتفاع قرى بريفا ومطرية، يتبع هذا الخط للحدود الشمالية لقضاء بعلبك باتجاه الشمال الغربي - الجنوب الشرقي، ثم الحدود الشرقية لأقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا»، اتفق الجنبان على اعتبار الحدود العقارية المساحية للقرى المذكورة أعلاه هي الحدود الدولية لهذه المنطقة.

٣ - اتفق الطرفان على متابعة اللجنة الفنية اجتماعاتها بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٦٤ .

٤ - اتفق الطرفان على أن يكون اجتماع اللجنة العامة القادم في دمشق في الساعة العاشرة من صباح يوم ١٦ آذار [مارس] ١٩٦٤ . ويلي توقيع الجانبين الحدود العقارية المساحية هي الحدود الدولية ويخص ذلك العقارات الممسوحة من قبل الجمهورية اللبنانية وبتطبيق ذلك على مزارع شبعا التابعة لقضاء حاصبيا أعلاه ووفقا لأمثلة سندات الملكية في المذكرة.

(١) صحيفة السفير ١٩/ ٥/ ٢٠٠٠، العدد ٨٦٠٢.

وثيقة رقم ٢٤

من محضر اجتماع لجنة الحدود السورية ـ اللبنانية عام ١٩٦٧[١]

محضر رقم ٢ إضافي.

محضر اجتماع اللجنة الفنية المشتركة رقم ٢ المنعقدة في زحلة بتاريخ ٢٠ و٢١ شباط [فبراير] سنة ١٩٦٧ :

اجتمع الجانبان اللبناني والسوري في مكتب سعادة محافظ البقاع في زحلة بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٦٧ وفي مكتب مدير الشؤون الجغرافية بتاريخ ٢١/ ٢/ ١٩٦٧ وذلك إستنادا إلى محضر إجتماع اللجنة الفنية المشتركة السابق المنعقد في دمشق بتاريخ ١٣ و ١٤ / ٢/ ١٩٦٧ والمحاضر السابقة لا سيما المحضر رقم ٦ تاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٦٤ .

وبعد البحث والمناقشة تم الاتفاق على ما يلي:

١ - في المناطق غير المحددة او التي لم ينتهي التحديد والتحرير فيها، تكون الحدود الدولية فيها الحدود الادارية للقرى وفي حال نشب أي خلاف يعرض الأمر على اللجنة العامة بواسطة اللجنة التنفيذية المشتركة استنادا إلى ما ورد في المحضر السابق تاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٦٧ البند ـ ثالثا ـ .

٢ - طلب الجانب السوري تزويده بنسخ من استمارة أعمال اللجنة المختلطة المشكلة بموجب كتاب المفوض السامي بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٣٧ فوعد الجانب اللبناني بإطاعة الطلب أثناء اجتماع اللجنة العامة الذي سيعقد في بيروت بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٦٧.

٣ - تم تنظيم التقرير المرفق المتضمن خلاصة اجتماعات اللجنة الفنية ومقترحاتها ابتداء من ٢٥/ ١/ ١٩٦٧ ولغاية تاريخه ليصار إلى رفعه إلى اللجنة العامة قبل موعد انعقادها في بيروت في تاريخ ١/ ٣/ ١٩٦٧ ويلي توقيع الجانبين عن الجانب السوري المهندس أحمد عبارة وعن الجانب اللبناني جورج ساروفيم.

(١) منيف الخطيب: مزارع شبعا حقائق ووثائق، ص ١٠٣.

وثيقة رقم ٨٢٥

قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢[١]

أقر بالإجماع في المجلس وصدر يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

إن مجلس الأمن، .

– إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، .

– وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، .

– وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق،

١ – يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ – انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير «نص الفقرة باللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير».

ب – إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢ – يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ – ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب – تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج – ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

(١) www. Damascus - online. Com / se / hist / resolution - 242.

٣ – يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص يتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية، ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤ – يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وثيقة رقم B٢٥

نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ باللغة الفرنسية(١)

Résolution 242 (1967)
Du 22 novembre 1967*

Le conseil de sécurité,

Exprimant l'inquiétude que continue de lui causer la grave situation au Moyen - Orient.

Soulignant l'inadmissibilité de l'acquisition de territoire par la guerre et la nécessité d'œuvre pour une paix juste et durable permettant à chaque Etat de la région de vivre en sécurité.

Soulignant en outre que tous les états Membres, en acceptant la charge des Nations Unies, ont contracté l'engagement d'agir conformément à l'article 2 de la Charte,

1 - Affirme que l'accomplissement des principes de la Charte exige l'instauration d'une paix juste et durable au Moyen - Orient qui devrait comprendre l'application des deux principes suivantes:

i) Retrait des forces armée israéliennes des territoires occupes lors Du récent conflit ;

ii) Cessation de toutes assertions de belligérance ou de tous états De belligérance et respect et reconnaissance de la souveraineté, De L'intégrité territoriale et de l'indépendance politique de chaque Etat de la région et de leur droit de vivre en paix à l'intérieur de Frontière sûres et reconnues à l'abri de menaces ou d'actes de Forces;

2 - affirme en outre la nécessite.

a) De garantir la liberté de navigation sur les voies d'eau Internationales de la région ;

b) De réaliser un juste règlement du problème des réfugies ;

c) De garantir l'inviolabilité territoriale et l'independance politique de Chaque Etat de la région, par des mesures comprenant la création De zones démilitarisées ;

(١) http// www. UN, org / french / documents /sc / res / 1967 / s 67 r 242. pdf.

3 - Prie la secrétaires général de designer un représentant spécial pour Se rendre au Moyen - Orient afin d'y établir et d'y maintenir des Rapport avec les Etats intéresses en vue de favoriser un accord et De seconder les efforts tendant à aboutir à un règlement pacifique Et accepté, Conformément aux principes de la présente résolution ;

4 - Prie le secrétaire général de présenter aussitôt que possible au Conseil de sécurité un rapport d'activité sur les efforts du representant spécial.

Adoptée à l'unanimité à la 1382e séance.

وثيقة رقم C٢٥

نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ باللغة الانكليزية[١]

Resolution 242 (1867)
Of 22 November 1867

The Security Council,

Expressing its continuing concern with the grave situation in the Middle East,

Emphasizing the inadmissibility of the acquisition of territory by war and the need to work for a just and lasting peace, in which every State in the area can live in security,

Emphasizing further that all member States in their acceptance of the charter of the United Nation have undertaken a commitment to act in according with Article of the Charter,

1 - Affirms the fulfillment of Charter principles requires the establishment of a just and lasting peace in the Middle East which should include the application of both the following principles:

i) Withdrawal of Israel armed forces from territories occupied in the Recent conflict;

ii) Termination of all claims or states of belligerency and respect for an acknowledgement of the sovereignty, territorial integrity and political independence of every State in the area and their right to live in peace within secure or acts recognized boundaries free from threats or acts of Force;

2 - Affirms further the necessity

(a) For guaranteeing freedom of navigation through international Waterways in the area;

(b) For achieving a just settlement of the refugee problem.

(c) For guaranteeing the territorial inviolability and political Independences of every State in the area, through measures Including the establishment of demilitarized zones;

(١) http// www. UN, org / french / documents /sc / res / 1967 / s 67 r 242. pdf.

3 - Request the secretary - General to designate a special Representative to proceed to the Middle East to establish and maintain contacts with the States concerned in order to promote agreement and assist efforts to achieve a peaceful and accepted settlement in accordance with Provision and principles in this resolution;

4 - Request the secretary - General to report to the Security Council on the progress of the efforts of the special Representative as soon as possible.

Adopted unanimously at the
1382nd meeting

وثيقة رقم ٢٦

اتفاقية القاهرة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩[(١)]

في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ إجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش [اللبناني] إميل البستاني ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والسيد الفريق أول محمد فوزي وزير الدفاع.

إنطلاقا من روابط الأخوة والمصير المشترك فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وأن تتم دوما بالثقة والصراحة والتعاون الايجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية، وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته، واتفق الوفدان على المبادئ والاجراءات التالية:

- تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١ - حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين في لبنان حاليا.

٢ - إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣ - وجود نقاط الكفاح المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤ - السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ وسيادة لبنان وسلامته.

كما تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي، وذلك عن طريق:

(١) المركز العربي للمعلومات: الزعامة المارونية من حبيب السعد إلى سمير جعجع، ط١، بيروت، لبنان ١٩٨٥، ص ١١٧ - ١١٩.

١ - تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢ - تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣ - تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلها في الشؤون اللبنانية.

٤ - إيجاد إنضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥ - إيقاف الحملات الإعلامية بين الجانبين.

٦ - القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها.

٧ - تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

٨ - دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود التي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٩ - تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

١٠ - إلغاء قاعدة حبرون.

١١ - يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والاخلاء والتموين للعمل الفدائي.

١٢ - الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣ - من المسلم به أن السلطات اللبنانية والعسكرية تستمر في ممارسة صلاحيتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

١٤ - يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥ - يبقى هذا الاتفاق سريا للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط.

٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩

رئيس الوفد اللبناني	رئيس الوفد الفلسطيني
إميل البستاني	**ياسر عرفات**

وثيقة رقم ٢٧

قرار مجلس الوزراء حول الأسس المعتمدة لتخطيط الحدود مع سوريا عام ١٩٧١[1]

الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
الأمين العام

رقم المحضر : ٣٦
رقم القرار : ٣٥
سنة ١٩٧١

محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في اهدن يوم الاربعاء الواقع في ١٨/ ٨/ ١٩٧١

وقائع الجلسة

الموضوع : الاسس المطلوب اعتمادها لتخطيط الحدود بين لبنان وسوريا .

المستندات : – تقرير اللجنة التنفيذية المشتركة للحدود اللبنانية – السورية والذى تبنته الهيئة الدائمة اللبنانية – السورية .
– كتاب وزارة الخارجية والمغتربين رقم ٢٦٢٢/ ٩ تاريخ ١١/ ٦/ ١٩٧١ .
– مطالعة مديرية الشؤون العقارية رقم ٣٦٥٩ تاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٧١ موضوع كتاب وزارة المالية رقم ١٨٠٠/ص/ ١٠٢٣٦ تاريخ ٥/ ٨/ ١٩٧١ ومرفقاته .

قرار المجلس :

اطلع المجلس على المستندات المذكورة اعلاه .

(١) مؤسسة المحفوظات الوطنية: أرشيف رئاسة مجلس الوزراء اللبناني.

وقد تبين منها ان وزارة الخارجية والمغتربين ترفع الى مجلس الوزراء نسخة من تقرير اللجنة التنفيذية المشتركة للحدود اللبنانية السورية والذى تبنته الهيئة الدائمة اللبنانية – السورية خلال دورتها المنعقدة في دمشق بتاريخ ١٢ و ١٨ ايار ١٩٧١ بشأن الاسس الواجب اعتمادها لتخطيط الحدود بين البلدين وهي تشير الى ان مجلس الوزراء في البلدين كان قد اعطى توجيهات الى لجنة الحدود تقضي باعتبار الحد العقاري حدا دوليا ، في المناطق التي اعتمدت فيها الخرائط المساحية العقارية اساسا لتحديد حدود القرى فيها ، الا انه تبين تعذر تخطيط الحدود على هذا الاساس في العديد من المناطق ، بسبب تداخل الملكيات العقارية العائدة لمواطني البلدين ، بعضها ببعض ، لذلك فقد وافقت الهيئة الدائمة على ان يجرى التخطيط على الطبيعة مع مراعاة الحدود العقارية بقدر الامكان ، او اعتماد حدود طبيعية عندما يتيسر ذلك .

وقد ورد في البند خامسا من التقرير المذكور الذي تبنته الهيئة الدائمة اللبنانية – السورية ان تخطيط الحدود السياسية والبت في الخلافات على الملكية العقارية في مناطق

./ ٢

مجلس الوزراء

- ٢ -
تابع محضر جلسة
١٨/ ٨/ ١٩٧١ تابع (٣٥)

وقائع الجلسة

الحدود يتطلب وضع بروتوكول بين البلدين يتضمن :

١ – المصادقة على الخريطة السياسية الموحدة .

٢ – الموافقة على تجاوز القوانين المحلية النافذة في كلا البلدين ، فيما يتعلق بحق التملك وما يتفرع عنه من حقوق عينية ، وذلك بالنسبة للمواطنين اللبنانيين او السوريين تجاه البلد الاخر .

٣ – الموافقة على التسجيل في السجلات العقارية والخرائط المساحية للحقوق العينية لمواطني البلدين ، وذلك في المناطق التي دخلت ضمن حدود البلد الاخر نتيجة لتخطيط الحدود .

٤ – الموافقة على وضع نظام خاص لطريقة الاستثمار على طرفي الحدود (نظام العبور Passavant) .

وانه لدى استطلاع رأى وزارة المالية – مديرية الشؤون العقارية – في الاقتراحات

- تعيين القوانين الواجب تجاوزها وبالتالي القوانين التي ستنفى مرحلة الاجراء . كأن يذكر مثلا تجاوز القوانين التي تحد من الحق في التملك مثل قوانين تملك الاجانب او الاصلاح الزراعي الخ . . وتطبيق احكام القانون المدني او اى قانون آخر بدلا منها . . .
- ايضاح او بيان المناطق العقارية التي يشملها هذا التدبير .
- البحث في صلاحية القضاء العقاري والمدني (والجزائي عند الاقتضاء) الذى كان واضعا يده على دعوى معينة تتعلق بالقسم من المنطقة العقارية الذى ضم الى بلد آخر .
- معالجة قضايا الضرائب والرسوم .

/ ٣

وقائع الجلسة

- الاشارة الى قوة الاحكام والسندات الرسمية المتعلقة بالقسم من المنطقة العقارية الذى يضم الى بلد آخر ، وقضايا التبليغات والانابات القضائية .
- اعطاء السلطة الادارية والقضائية في كل من البلدين التسهيلات القانونية اللازمة لتحديد او اكمال تحديد الاقسام التي ستبدل مواضعها نتيجة للمصادقة على الخريطة السياسية الموحدة .

كما ترى هذه الوزارة تسليم البلد الذى ستنتقل اليه اقسام المناطق العقارية الناتجة عن الحدود الجديدة السجلات العقارية العائدة لهذه الاقسام ، لاكمالها من حيث انتهت اليها البلد الاول — ويجب ان ينطبق هذا التدبير على الخرائط ايضا ، وبيان قوة القيود الثبوتية تجاه البلد المنقولة اليه .

بناء عليه .
ولدى المداولة .

قرر المجلس الموافقة المبدئية على اعتماد الاسس المشار اليها اعلاه والواردة في التقرير الذى تبنته الهيئة الدائمة اللبنانية — السورية ، لتخطيط الحدود بين البلدين ، على ان تؤخذ بعين الاعتبار الملاحظات المبينة اعلاه والتي اوردتها وزارة المالية — مديرية الشؤون العقارية في مطالعتها رقم ٣٦٥٩ تاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٧١ .

يبلغ لجانب
- وزارة الخارجية والمغتربين — الهيئة الدائمة اللبنانية — السورية
- وزارة المالية — المديرية للشؤون العقارية

وثيقة رقم ٢٨

قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨[١]

إن مجلس الأمن:

١ - يطلب إلى جميع الأطراف المشتركة في المعارك الحالية وقف إطلاق النار ووضع حد لجميع النشاطات العسكرية فورا وفي غضون إثنتي عشرة ساعة على الأكثر بعد الموافقة على هذا القرار وذلك في المواقع التي تحتلها حاليا.

٢ - يطلب إلى الجهات المعنية بأن تبدأ مباشرة بعد وقف إطلاق النار بتطبيق القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ في جميع أحكامه.

٣ - يقرر بأن تبدأ المفاوضات مباشرة وفي نفس الوقت مع وقف إطلاق النار بين الجهات المعنية تحت إشراف مناسب بغية إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

---

(١) عبد المنعم زنابيل: تشرين في مجلس الأمن، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق سوريا ١٩٧٤، ص ٣٠١.

وثيقة رقم ٢٩

قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩[١]

إن مجلس الأمن:

إستنادا إلى قراره رقم ٣٣٨ تاريخ ٢٢ تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٣ يعلن:

١ - يؤكد على قراره المتعلق بالوقف الفوري لإطلاق النار ولكل نشاط عسكري، ويطلب بإلحاح انسحاب القوات إلى مواقعها التي كانت تحتلها في الوقت الذي بدأ سريان مفعول وقف إطلاق النار.

٢ - يرجو الأمين العام اتخاذ الإجراءات فورا لإرسال مراقبي الأمم المتحدة للإشراف على المحافظة على وقف إطلاق النار بين قوات إسرائيل وقوات جمهورية مصر العربية، ولهذه الغاية إستخدام موظفي الأمم المتحدة الموجودين في الشرق الأوسط وأولهم الموظفين الموجودين في القاهرة.

(١) عبد المنعم زنابيل: تشرين في مجلس الأمن، منشورات وزار الثقافة والإرشاد القومي، دمشق سوريا ١٩٧٣، ص ٣٠١ - ٣٠٢.

وثيقة رقم ٣٠

قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠[١]

إن مجلس الأمن

وهو يذكر بقراريه رقم ٣٣٨ تاريخ ٢٢ تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٣ و٣٣٩ تاريخ ٢٣ تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٣ يلاحظ بكل أسف أنباء خرق وقف إطلاق النار المتكرر وذلك مخالفة للقرارين رقم ٣٣٨ و ٣٣٩.

يلاحظ بقلق أن مراقبي الأمم المتحدة، وذلك وفقا لتقرير الأمين العام، لم يتمكنوا من التواجد على طرفي خط وقف إطلاق النار.

١ - يطلب بحزم التقيد بوقف إطلاق النار بصورة كلية وفورية وأن تنسحب الأطراف إلى المواقع التي كانت تحتلها في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين بتوقيت غرينيتش بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٧٣.

٢ - يطلب من الأمين العام كاجراء فوري زيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة في كلا الجبهتين.

٣ - يقرر تشكيل قوة طوارئ فورا توضع تحت إشرافه وتتألف من رعايا الدول الأعضاء لهيئة الأمم المتحدة على أن لا يكونوا من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ويرجو الأمين العام بأن يقدم تقريراً حول الاجراءات المتخذة لهذه الغاية وذلك خلال أربع وعشرين ساعة.

٤ - يطلب من الأمين العام بأن يطلع المجلس بصورة دورية وسريعة على مدى تطبيق هذا القرار والقرارين السابقين ٣٣٨ و ٣٣٩.

٥ - يطلب من الدول الأعضاء منح تعاونهم الكامل لتطبيق هذا القرار والقرارين ٣٣٨ و٣٣٩.

(١) عبد المنعم زنابيل: تشرين في مجلس الأمن، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا ١٩٧٤، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

وثيقة رقم ٣١

نص قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥[(١)]

استنادا إلى رسالتي الممثل الدائم للبنان وإسرائيل، وإذ يعرب عن قلقه البالغ لتدهور الموقف في الشرق الأوسط ونتائجه بالنسبة لصون السلام الدولي، واقتناعا منه بأن الموقف الراهن يعرقل إقرار سلام عادل في الشرق الأوسط:

١ - يطلب أن تحترم بدقة وحدة وسلامة أراضي لبنان وسيادته وإستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

٢ - يطلب من إسرائيل أن تكف فورا عن عملها العسكري ضد وحدة وسلامة أراضي لبنان، وأن تسحب دون إبطاء قواتها من كل الأراضي اللبنانية.

٣ - يقرر في ضوء طلب الحكومة اللبنانية أن يقيم فورا تحت سلطته قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة لجنوب لبنان، من أجل تأكيد الانسحاب الإسرائيلي وتثبيت السلام والأمن الدوليين، ومساعدة لبنان على تأمين عودة سلطتها في المنطقة. على أن تتألف هذه القوة من عناصر توفرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٤ - يطلب من الأمين العام أن يبلغه خلال ٢٤ ساعة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

(١) مجلس النواب اللبناني: ٥٢ عاما من العدوان حروب الاستتباع الإسرائيلية في لبنان، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان، بيروت لبنان ٢٠٠٠، ص ٣٥.

وثيقة رقم ٣٢

قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٦[(١)]

إن مجلس الأمن

١ - يوافق على تقرير الأمين العام حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الوارد في الوثيقة ٢٦١١/ س في تاريخ ١٩ آذار [مارس] ١٩٧٨.

٢ - يقرر تشكيل القوة بالتوافق مع التقرير المذكور لفترة أولية تبلغ ستة أشهر على أن تتابع عملها بعد هذا الشهر، إذا دعت الحاجة، شرط أن يوافق مجلس الأمن على هذا.

٣ - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى المجلس خلال أربع وعشرين ساعة حول تنفيذ هذا القرار.

(١) مجلس النواب: الجرائم الإسرائيلية في لبنان إرهاب الدولة ومسؤولية المجتمع الدولي، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان، بيروت لبنان ١٩٩٨، ص ١٩.

وثيقة رقم ٣٣

نص قرار مجلس الأمن الدولي

رقم ٥٠٨ تاريخ ٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٢[1]

إن مجلس الأمن، مذكرا بقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرار ٤٢٦ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة ولا سيما منها قرار مجلس الأمن ٥٠١ (١٩٨٢)، أخذ علماً برسالة المندوب اللبناني الدائم تاريخ ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ مبديا قلقه العميق من تدهور الوضع في منطقة الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية والوضع الراهن في لبنان ونتائج ذلك على السلام والأمن في المنطقة، مبديا قلقه الخطير من خرق سلامة أراضي لبنان وإستقلاله وسيادته معيدا تأكيد البيان الصادر عن رئيس المجلس وأعضائه في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ودعمه كذلك النداء الملح الصادر عن الأمين العام في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ وأخذ علماً بتقرير الأمين العام، ويطلب:

١ - يحث جميع أطراف النزاع على الوقف الفوري والمتبادل لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبرالحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية في موعد لا يتعدى الساعة السادسة بالتوقيت المحلي من يوم الأحد ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

٢ - يطلب من جميع الأعضاء القادرين أن يمارسوا نفوذهم لدى المعنيين حتى يمكن إحترام وقف العمليات العدائية إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٠.

٣ - يطلب من الأمين العام بذل كل الجهود الممكنة لضمان تنفيذ هذا القرار وتطبيقه وإعداد تقرير إلى المجلس في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتعدى ٤٨ ساعة.

(١) صحيفة النهار ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، العدد ١٤٩٧٧.

وثيقة رقم ٣٤

نص قرار مجلس الأمن

رقم ٥٠٩ تاريخ ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٢[1]

إن مجلس الأمن إذ يذكر بقراريه رقم ٤٢٥ (١٩ آذار مارس ١٩٧٨) و٥٠٨ (٥ حزيران يونيو ١٩٨٢) وإذ يشعر بالقلق الشديد إزاء الواقع لما وصفه الأمين العام في تقريره الذي قدمه للمجلس وإذ يؤكد مجدداً على الحاجة إلى الإحترام الصارم لوحدة أراضي وسيادة لبنان وإستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا:

١ - يطلب من إسرائيل سحب كل قواتها العسكرية فورا وبدون شروط إلى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا.

٢ - يطلب من كل الأطراف التقيد تقيدا تاما بشروط الفقرة الأولى من القرار ٥٠٨ التي دعتهم إلى الوقف الفوري وفي آن واحد لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية.

٣ - يدعو كافة الأطراف إلى إبلاغ الأمين العام قبولها للقرار الحالي خلال ٢٤ ساعة.

٤ - يقرر الإستمرار في وضع يده على الموضوع.

(١) صحيفة السفير تاريخ ٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، العدد ٢٩١٠.

وثيقة رقم ٣٥

نص مشروع فيليب حبيب

لخروج المقاومة من بيروت[١]

١ – وقف إطلاق النار وقفا شاملا.

٢ – مغادرة بيروت بطريقة سلمية وفق برنامج سلمي.

٣ – فريق القوات المتعددة الجنسية يرافق سير العملية.

٤ – الفلسطينيون غير المقاتلين والذين سيقيمون في لبنان يخضعون للقوانين والأنظمة اللبنانية.

٥ – يوم المغادرة ستنتشر القوات المتعددة الجنسية لتأمين سلامة الفلسطينيين واللبنانيين في المنطقة الغربية من بيروت ومساندة الدولة في بسط سلطتها، وتتألف هذه القوة من ٨٠٠ عنصر أمريكي و٨٠٠ عنصر فرنسي و٤٠٠ عنصر إيطالي و٣٠٠٠ عنصر من الجيش اللبناني أو أكثر وفقا لمتطلبات المحافظة على الأمن.

٦ – إذا تعذر تنفيذ أحد البنود تعتبر مهمة القوات المتعددة الجنسية منتهية.

٧ – عمل القوات المتعددة الجنسية لمدة شهر ويحق للدولة اللبنانية تمديد مهمتها إذا رأت ضرورة لذلك.

٨ – يشارك الصليب الأحمر في المساعدة على المغادرة.

٩ – المغادرة تكون بحرا من مرفأ بيروت وجوا من قبرص وبرا على طريق الشام على أن يبتعد الجيش الإسرائيلي عن الطريق الدولية لتأمين سلامة الإنسحاب، فيما يتولى الجيش اللبناني التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

---

(١) صحيفة السفير ١٩ آب (أغسطس) ١٩٨٢، العدد ٢٩٨٢.

١٠ – المدة المحددة لإتمام الإنسحاب هي ١٥ يوما ويتم في وضح النهار وينقل المقاتلون معهم أسلحتهم الخفيفة (مسدس أو بندقية).

١١ – تسلم الأسلحة الثقيلة إلى الجيش اللبناني.

١٢ – قيادة المقاومة تغادر علنا ويتم إعلان ذلك على نحو واضح ومكشوف.

١٣ – تسليم الطيار الإسرائيلي الموجود لدى المقاومة قبل التنفيذ.

١٤ – تغادر ألوية جيش التحرير الفلسطيني برا، أما القوات السورية الموجودة في بيروت تغادر إلى البقاع أو الشمال (حيث توجد القوات السورية).

وثيقة رقم ٣٦

نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة
تاريخ ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢[(١)]

الجمعية العامة:

١ - تشجب المذبحة الإجرامية للمدنيين الفلسطينيين والآخرين في بيروت التي حدثت يوم ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

٢ - تدعو مجلس الأمن بإلحاح إلى التحقيق بالوسائل المتاحة لديه حول ملابسات وأبعاد مذبحة المدنيين الفلسطينيين والآخرين في بيروت يوم ١٧/٩/١٩٨٢.

٣ - قررت أن تؤيد تماما نصوص قراري ٥٠٨ و ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ اللذين يطالب فيهما مجلس الأمن من بين ما يطالب:

أ - أن تسحب إسرائيل فورا ودون أية شروط كافة القوات الإسرائيلية إلى الحدود المعترف بها دوليا مع لبنان.

ب - أن توقف كافة أطراف النزاع بصورة فورية ومتزامنة أي نشاط عسكري في لبنان من جهة، وعلى الحدود اللبنانية الإسرائيلية من جهة أخرى.

٤ - تطالب جميع الدول الأطراف الأخرى أن تحترم تماما سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته وإستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

٥ - تؤكد مجدداً المبدأ الأساسي بعدم جواز إستيلاء الأراضي بالقوة.

٦ - تقرر أنه بمقتضى قرارها رقم ١٩٤ الصادرعام ١٩٤٨ وقراراتها الصادرة بهذا الشأن في أوقات لاحقة فإنه سيسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي اقتلعوا منها أو ارتحلوا عنها وأن يستعيدوا ممتلكاتهم، وتطلب من إسرائيل دون شرط الامتثال وعلى الفور لهذا القرار..

(١) صحيفة السفير ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، العدد ٣٠١٩.

٧ - تدعو مجلس الأمن بإلحاح مع إفتراض إستمرار إسرائيل في عدم الإمتثال للمطالب الواردة في القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ لعام ١٩٨٢ وفي هذا القرار إلى الاجتماع لبحث السبل العملية للتنفيذ وفقا لميثاق الأمم المتحدة..

٨ - تطلب من كل الدول والمنظمات والهيئات الدولية تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة الإنسانية لضحايا الغزو الإسرائيلي للبنان.

٩ - تدعو السكرتير العام إلى إعداد معرض للصور الفوتوغرافية عن مذبحة السابع عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ على أن يقام عند المدخل الخاص بزوار الأمم المتحدة.

١٠ - قررت وقف الدورة السابعة غير العادية بصفة مؤقتة والمقصود بها الجمعية الخاصة بفلسطين التي إستأنفت أعمالها للمرة الرابعة والسماح لرئيس الدورة العادية الأخيرة للجمعية العامة إستئناف جلساتها بناء على طلب الدول الأعضاء.

وثيقة رقم ٣٧

اتفاق ١٧ أيار(مايو) ١٩٨٣ بين لبنان واسرائيل[(١)]

النص الرسمي للاتفاق اللبناني ـ الإسرائيلي الذي وقّع في خلدة وكريات شمونة بتاريخ ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ :

«اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة اسرائيل.

إن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة اسرائيل إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

تأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها.

بناء على اتفاقهما على إعلان إنهاء الحرب بينهما،

رغبة منهما في إقامة علاقتهما المتبادلة وفقاً لم نصّ عليه هذا الإتفاق، .

وبعد أن زوّدتا مندوبيهما المفوضين الموقّعين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الإتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية، اتفقتا على الأحكام الآتية:

المادة ١ :

يتعهّد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان واسرائيل غير قابلة للإنتهاك.

يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان واسرائيل أنتهت ولم تعد قائمة عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهّد اسرائيل بأن تسحب قوّاتها المسلّحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الإتفاق.

---

(١) المركز العربي للأبحاث: المفاوضات العربية - الإسرائيلية ١٩٤٩-١٩٩١، ط١، بيروت لبنان ١٩٩٢، ص ١٣٢- ١٣٣.

المادة ٢ :

في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتعهّد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي إلى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.

المادة ٣ :

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان ولإسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الإتفاق.

المادة ٤ :

لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

يحول كل فريق دون إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلّحة أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر. لهذه الغاية، تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الإتفاقات والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي أي من الفريقين بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

مع الإحتفاظ بحقه الطبيعي بالدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

- عن القيام أو الحث أو المساعدة أو الإشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة، أو تحريضية أو عدوانية أو الحثّ عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكّانه أو ممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منهما، أو داخل أراضي الفريق الآخر.
- عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة.
- عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

يتعهد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية بحق الأشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة ٥:

انسحاماً منهما مع انهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في إطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من أشكال الدعاوة المعادية للفريق الآخر.

المادة ٦:

فيما عدا حق العبور البرّي وفقاً للقانون الدولي، يمنع كل فريق دخول أرضه أو الإنتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفريق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي.

المادة ٧:

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الارض اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨:

١ - أ - عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ينشئ الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت انشائها وتكون الولايا المتحدة الاميركية فيها مشاركاً. يعهد الى هذه اللجنة بالاشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه. وفيما يخص القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الامنية، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة إليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة (ج) أدناه.

ب - تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع.

تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص، والمواصلات إلخ.

في إطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدّد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الإتفاق.

يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الإتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة.

تجتمع لجنة الإتصال المشتركة في لبنان واسرائيل دورياً.

لكل من الفريقين، إذا رغب في ذلك، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، أن ينشئ مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في إطار لجنة الإتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الإتفاق.

يرأس أعضاء كل فريق في لجنة الإتصال المشتركة موظف حكومي رفيع المستوى.

تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بمكاتب الإتصال هذه وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الإتفاق، موضوع بروتوكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الإتصال المشتركة. وبانتظار عقد هذا البروتوكول، تعامل مكاتب الإتصال والموظفون المشار إليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع النصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٦٩، بما فيها الأحكام المتعلقة بالإمتيازات والحصانات، وهذا دون المساس من موقف الفريقين من تلك الإتفاقية.

خلال فترة الستة الأشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من لبنان وفقا للمادة الأولى من هذا الإتفاق، وبعد الإعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، وفي ضوء انهاء حالة الحرب، يشرع الفريقان، في إطار لجنة الإتصال المشتركة، بالتفاوض، بنية حسنة، بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص، وتنفيذها على أساس غير تمييزي.

المادة ٩:

يتخذ كل من الفريقين في مهلة لا تتعدّى عاماً واحداً من دخول هذا الإتفاق حيّز التنفيذ، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الإتفاق. وذلك وفقاً للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين.

يتعهّد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الإتفاق وبعدم الإلتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الإتفاق.

المادة ١٠:

يتم إبرام هذا الإتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الإتفاقات السابقة بين لبنان واسرائيل.

تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الإتفاق كل المرفقات له(الملحق والذيل، والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها).

يمكن تعديل هذا الإتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضا الفريقين.

المادة ١١:

تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع تعذرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق وإذا لم يحل، يصار إلى إخضاعه لإجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

المادة ١٢:

يبلغ هذا الاتفاق إلى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حرر في خلدة وكريات شمونة في اليوم... من أيار ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والانكليزية والفرنسية. في حال أي اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصان الإنكليزي والفرنسي.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية اللبنانية	**دولة إسرائيل**

بشهادة عن حكومة الولايات المتحدة الأميركية

ملحق الترتيبات الأمنية[١]

١ - المنطقة الأمنية:

أ - تقام منطقة أمنية تتعهد الحكومة اللبنانية أن تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها بموجب هذا الملحق.

ب - يحد المنطقة الأمنية وفقاً لما هو مرسوم على الخريطة المرفقة ومن الجنوب والشرق خط الحدود اللبنانية الدولية.

٢ - الترتيبات الأمنية:

تتخذ السلطات اللبنانية تدابير أمنية خاصة لكشف ومنع إدخال أو تحرك المسلحين غير المسموح بها في المنطقة الأمنية أو غيرها. فيما عدا المستثنيات المنصوص عليها، تطبق على حد سواء في المنطقة كاملة الترتيبات الامنية الاتية:

أ - القوات والعناصر المسلحة المنظمة الوحيدة المسموح بها في المنطقة الأمنية هي الجيش اللبناني، والشرطة اللبنانية، وقوى الأمن الداخلي والقوات اللبنانية المساعدة (الأنصار) المنشأة تحت سلطة الحكومة اللبنانية المطلقة، وذلك باستثناء ما هو مبين في مكان آخر من هذا الملحق. للجنة الترتيبات الأمنية أن توافق على أن تتمركز في المنطقة الأمنية عناصر مسلحة لبنانية أخرى مشابهة للأنصار.

ب - لا حدود عددية لقوى الشرطة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي والأنصار المتمركزة في المنطقة الأمنية. وتزود هذة القوات والعناصر بالأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة والفردية، كما تجهز قوى الأمن الداخلي أيضاً بمصفحات الاستطلاع أو مصفحات المغاوير وفقاً لما هو مبين في الذيل.

ج - يتمركز في المنطقة الأمنية لواءان اثنان من الجيش اللبناني، يكون أحدهما

(١) مركز الوحدة الإسلامية: اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ مواقف وتصريحات القوى والأحزاب السياسية في لبنان، مركز الوحدة الإسلامية، بيروت لبنان ١٩٨٨، ص ٥١ - ٦٧.

لواءً إقليمياً، منطقة عمله هي البقعة الممتدة من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية حتى «الخط ب» المرسوم على الخريطة المرفقة. ويكون اللواء الثاني نظامياً اعتيادياً متمركزاً في البقعة الممتدة من «الخط ب» حتى «الخط». ولهذين اللواءين أن يحملا الأسلحة العضوية والتجهيزات المدرجة في الذيل. ويمكن تبعاً لتنسيق تضع أصوله لجنة الترتيبات الأمنية، نشر وحدات إضافية، مجهّزة طبقاً لذيل هذا الإتفاق، في المنطقة الأمنية لأغراض تدريبية، بما في ذلك تدريب المجنّدين، أو في الحالات العملانية الطارئة.

د - تدمج الوحدات المحلية القائمة حالياً، كما هي، في الجيش اللبناني، وفقاً لأنظمة الجيش اللبناني المرعية الإجراء. كما يُدمج الحرس المدني المحلي القائم حالياً في «الأنصار» ويُمنح الصفة المناسبة، بموجب القوانين اللبنانية، لتمكينه من متابعة حراسة القرى في المنطقة الأمنية. تبدأ عملية بسط السلطة اللبنانية على هذه الوحدات وعلى الحرس المدني، تحت إشراف اللجنة، فور بدء سريان مفعول الإتفاق، وتنتهي قبل إتمام الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان.

هـ - لوحدات الجيش اللبناني أن تحتفظ، ضمن المنطقة الأمنية، بأسلحتها العضوية المضادة للطائرات، وفقاً لما هو مبيّن في الذيل، أما خارج المنطقة الأمنية فيمكن لبنان أن ينشر صواريخ الدفاع الجوية الكتفية وتلك ذات المدى المنخفض المتوسط. للجنة الترتيبات الأمنية، بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات من تاريخ سريان مفعول هذا الإتفاق، أن تعيد النظر، بناء على طلب أيّ من الفريقين، في الترتيب المتعلق بالبقعة الواقعة خارج المنطقة الأمنية.

و - التجهيزات الإلكترونية العسكرية في المنطقة الأمنية هي تلك المبيّنة في ذيل هذا الإتفاق. ويخضع نشر الرّادارات الأرضية ضمن عشرة كيلومترات من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية لموافقة لجنة الترتيبات الأمنية، أما في مجمل المنطقة الأمنية فتنشر هذه الرادارات بحيث لا يتجاوز قطاع استكشافها الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية. لا يطبّق هذا الشرط على الرادارات الخاصة بمراقبة الطيران المدني أو النقل الجوي.

ز - يسري الشرط المذكور في الفقرة (هـ) على الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على مراكب القوات البحرية اللبنانية. ضمن المنطقة الأمنية للبنان أن ينشر وحدات بحرية، وأن يقيم ويصون القواعد البحرية أو الإنشاءات الساحلية الأخرى التي يقتضيها إنجاز المهمة البحرية. تحدد إنشاءات الشواطئ في المنطقة الأمنية وفقاً لما هو مبيّن في ذيل هذا الإتفاق.

ح - تلافياً لإمكان وقوع حوادث ناجمة عن التباس في الهوية، تعطي السلطات العسكرية اللبنانية إشعاراً مسبقاً بجميع الرحلات الجوية من أي نوع كانت فوق المنطقة الأمنية، وذلك وفقاً لأصول تضعها لجنة الترتيبات الأمنية، لا تشترط الموافقة على هذه الرحلات.

ط - (١) إن القوات والأسلحة والتجهيزات العسكرية التي يمكن إدخالها، أو مركزتها، أو تخزينها في المنطقة الأمنية، أو نقلها عبر هذه المنطقة هي تلك المذكورة في هذا الملحق وذيله.

(٢) لا يمكن إقامة أو الإحتفاظ بإنشاءات مساعدة، أو تجهيزات، أو هيكليات في المنطقة الأمنية من شأنها أن تساعد على إعداد أسلحة غير مسموح بها بموجب هذا الملحق أو ذيله.

(٣) يُعمل بهذا التحديد أيضاً حيثما يكون في هذا الملحق شرط يتعلّق ببقع خارج المنطقة الأمنية.

٣ - لجنة الترتيبات الأمنية:

أ - تنشأ لجنة ترتيبات أمنية في إطار لجنة الإتصال المشتركة.

ب - تتألف لجنة الترتيبات الأمنية من مندوبين لبنانيين وإسرائيليين متساوين في العدد برئاسة ضبّاط قادة، يشترك مندوب الولايات المتحدة في إجتماعات اللجنة بناءً على طلب أيّ من الفريقين. تتّخذ قرارات لجنة الترتيبات الأمنية باتفاق الفرقاء.

ج - تشرف لجنة الترتيبات الأمنية على تنفيذ الترتيبات الأمنية، إضافة إلى البرنامج الزمني، والصيغ وسائر التدابير المتعلقة بالإنسحابات المبنية في الإتفاق وفي هذا الملحق لهذه الغاية، وباتفاق الأفرقاء، تتولى اللجنة:

(١) الإشراف على تنفيذ تعهدات الأفرقاء طبقاً للإتفاق ولهذا الملحق.

(٢) إنشاء اللجان المشتركة للتحقيق وإدارتها كما هو مفصل أدناه.

(٣) الإهتمام والسعي لحل أي مشكلة ناجمة عن تنفيذ الترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاق، وفي هذا الملحق، ومناقشة أي انتهاك ترفع اللجان المشتركة للتحقق تقريراً به إليها، أو أي انتهاك ما.

د - تعالج لجنة الترتيبات الأمنية أية شكوى تقدم إليها في فترة لا تتعدى ٢٤ ساعة من وقت تقديمها.

هـ - تعقد لجنة الترتيبات الأمنية اجتماعاتها مرة على الأقل كل أسبوعين في لبنان وإسرائيل مداورة. في حال طلب أحد الفريقين عقد إجتماع خاص، فإن الإجتماع يعقد خلال ٢٤ ساعة من الطلب. ينعقد أول اجتماع في خلال ٤٨ ساعة من بدء سريان مفعول الاتفاق.

و - اللجان المشتركة للتحقق:

(١) تنشئ لجنة الترتيبات الأمنية لجاناً مشتركة للتحقق (لبنان ـ إسرائيل) تكون تحت إمرتها وتتألف من عدد متساو من الممثلين عن الفريقين.

(٢) تتحقق اللجان في صورة دورية من تنفيذ أحكام الترتيبات الأمنية، ترفع اللجان فوراً إلى لجنة الترتيبات الأمنية تقريراً بأي انتهاك مؤكد، كما تتثبت من أن الانتهاك قد صحح.

(٣) عندما يطلب منها ذلك، تكلف لجنة الترتيبات الأمنية، لجنة تحقق مشتركة، تفحص الترتيبات الحدودية المتخذة طبقاً للمادة الرابعة من هذا الاتفاق، في الجانب الإسرائيلي من الحدود الدولية.

(٤) تتمتع اللجان المشتركة للتحقق بحرية التنقل على الأرض، وفي البحر، والجو حسب الضرورة اللازمة لإنجاز مهماتها ضمن المنطقة الأمنية.

(٥) تحدد لجنة الترتيبات الأمنية جميع الترتيبات الأمنية والإدارية التعلقة بتأدية لجان التحقق المشتركة لوظائفها، بما في ذلك أصول عملها وعددها وتشغيلها ومساحتها، وتجهيزاتها.

(٦) لدى تقديم تقرير إلى لجنة الترتيبات الأمنية، أو لدى تثبّت لجان التحقق المشتركة من صحة شكوى أحد الفريقين، يقوم الفريق المعني فوراً وعلى أية حال في مدة أقصاها ٢٤ ساعة من تاريخ التقرير أو التثبّت، بتصحيح المخالفة، وبإبلاغ ذلك فوراً إلى لجنة الترتيبات الأمنية، حالما يصلها الإبلاغ، تتأكد لجان التحقق المشتركة من أن المخالفة صُحّحت.

(٧) يتم إنهاء مهمة لجان التحقق المشتركة في مهلة تسعين يوماً تلي إشعاراً بذلك يتقدم به أي من الفريقين في أيّ وقت يختاره بعد مضي سنتين على بدء سريان هذا الإتفاق. توضع قبل هذا الإنهاء ترتيبات بديلة للتحقق بواسطة لجنة الإتصال أن تقرر في أي وقت أنه لم يعد هناك حاجة إلى مثل تلك الترتيبات.

ز - تعمل لجنة الترتيبات الأمنية على إقامة اتصالات عملية وسريعة بين الفريقين على طول الحدود، وذلك تفادياً للحوادث عبر التنسيق بين القوات الموجودة على الطبيعة.

٤ - من المتفاهم عليه أن الحكومة اللبنانية قد تطلب من مجلس الأمن في الأمم المتحدة اتّخاذ التدابير المناسبة لوضع وحدة من «اليونيفل» في منطقة صيدا، وذلك لمساندة الحكومة اللبنانية والقوات اللبنانية في تثبيت سلطتها، وتأمين الحماية اللازمة في مناطق المخيّمات الفلسطينية. طوال مدة ١٢ شهراً، يكون من حق الوحدة المتمركزة في منطقة صيدا وصور. وتبقى السلطات اللبنانية مسؤولة وحدها عن الأمن ووظائف الشرطة. كما تعمل الحكومة اللبنانية مسؤولة وحدها عن الأمن ووظائف الشرطة. كما تعمل الحكومة اللبنانية على تطبيق أحكام هذا الملحق في صورة كاملة، في هذه المناطق.

٥ - بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إنجاز انسحاب جميع القوّات الإسرائيلية من لبنان، تجري لجنة الترتيبات الأمنية تقويماً شاملاً لملاءمة الترتيبات المبينة في هذا الملحق، بقصد تحسينها.

٦ - انسحاب القوّات الإسرائيلية.

أ - في خلال مهلة تراوح بين ثمانية أسابيع واثني عشر أسبوعاً من سريان مفعول الإتفاق، تكون جميع القوّات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان

انسجاماً مع هدف لبنان الرّامي إلى انسحاب جميع القوّات الخارجية من لبنان.

ب - تؤمن القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية اتصالاً مستمراً في أثناء الإنسحاب، وتتبادلان جميع المعلومات عبر لجنة الترتيبات الأمنية، كما تتعاون قوات المسلحة اللبنانية، وذلك لتسهيل عودة وتوطيد سلطة الحكومة اللبنانية فيما القوات المسلحة الإسرائيلية تجري انسحابها.

المحاضر التفسيرية المتفق عليها:

المادة الرابعة:

يؤكد لبنان أن القانون اللبناني يتضمن كل التدابير الضرورية لتأمين تطبيق هذه الفقرة.

المادة الخامسة:

من دون المساس بما ينص عليه الملحق في صدد المنطقة الأمنية، من المتّفق عليه أن الطائرات العسكرية غير المقاتلة التابعة لدولة أجنبية، التي تقوم بمهمة غير عسكرية، لن تعتبر من التجهيزات العسكرية.

المادة السادسة:

من المتفق عليه أنه، في حال قيام أي اختلاف حول ما اذا كانت تعتبر دولة معنية (معادية)، وفق ما ورد في المادة السادسة من الإتفاق فإن المحظورات المفروضة في المادة السادسة تطبق على أي دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة الثامنة (أ - ب):

من المتفق عليه أن لجنة الإتصال المشتركة، ستبدأ، بناء على طلب أي من الفريقين، في بحث مسألة حقوق الملكية التي يطالب بها مواطنو أي من الفريقين في أراضي الفريق الآخر.

المادة الثامنة (١ - ح):

من المتفاهم عليه أن على كل فريق أن يقدّم إثباتات للفريق الآخر حول ما إذا كان أحد عناصره يقوم بمهمة رسمية أو يؤدي وظائف رسمية في أي وقت معيّن.

المادة الثامنة (٢):

من المتفق عليه أن المفاوضات ستختتم بالسرعة الممكنة.

المادة التاسعة:

من المتفق عليه أن يطلب الفريقان من الولايات المتحدة الأميركية أن تساعد على الحل السريع للخلافات الناجمة عن تفسير هذا الإتفاق أو تطبيقه.

المادة الحادية عشر:

من المتفق عليه أن عبارة «إجراء متفق عليه للفصل في صورة نهائية» معناها الدور المتفق عليه الذي يتولاه فريق ثالث والذي يؤدي إلى حلّ للخلاف يكون ملزماً للأفرقاء.

الملحق:

الفقرة (أ - ب):

من المتفق عليه أنه، في ذلك الجزء من جبل الباروك، المشار إليه على الخريطة المرفقة بالملحق، لا تقام سوى انشاءات المواصلات اللاسلكية المدنية، كالمعدّات التلفزيونية والرادارات الخاصة لمراقبة الملاحة الجوية.

تطبق على هذه المنطقة القيود نفسها المطبقة على العتاد والأسلحة المفصلة في الذيل المرفق بالملحق.

الفقرة (٢ - د):

تؤكد الحكومة اللبنانية قرارها أن يحتوي اللواء الأقليمي، الذي أنشئ في ٦ نيسان ١٩٨٣ والمذكور في الفقرة الفرعية «ج» ، الوحدات المحلية قائمة التي شكلت في حجم قريب من حجم لواء، إضافة إلى عديد من الجيش اللبناني مستخرج من سكان المنطقة الأمنية، وذلك بما يتفق مع أنظمة الجيش اللبناني المرعية الإجراء. يتولى هذا اللواء الإقليمي شؤون الأمن في المنطقة الممتدة من الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية إلى الخط «ب» المرسوم على الخريطة اللبنانية والأنصار. يُعاد النظر في تنظيم الوحدات المحلية القائمة، تحت إشراف لجنة الترتيبات الأمنية بما يتفق مع الجدول التنظيمي للواء الأقليمي الوارد في الملحق.

الفقرة (٢ – ز):

١. يستمر لبنان في فرض الحظر القائم حالياً على الملاحة المدنية في منطقة تمتد من ٢٣ درجة و ١٥ دقيقة شمالاً و ٣٥ درجة و١٢،٠٦ دقيقة شرقاً إلى ٣٣ درجة و١٥ دقيقة شمالاً و٣٥ درجة و٦،١ دقائق شرقاً، وإلى ٣٣ درجة و ٥،٥ دقائق شمالاً و ٣٥ درجة و١،٤ دقيقة شرقاً.

٢. بغية تفاد الإشكالات، تكون هناك اتصالات مستمرة بين القيادة الجنوبية للبحرية اللبنانية والبحرية الإسرائيلية لتبادل المعلومات حول السفن المشتبه فيها. و تحدد لجنة الترتيبات الأمنية أسلوب تبادل هذه المعلومات.

٣. تتدخل البحرية اللبنانية بسرعة للتأكد من هوية تلك السفن المشتبه فيها. وفي الحالات الطارئة، تتم اتصالات مباشرة بين القطع البحرية.

الفقرة (٣ ـ و).

١. تقوم لجان التحقق المشتركة بمهماتها وهي على بيّنة من أن المسؤولية عن العمليات الشرطة وسائر عمليات الشرطة وسائر عمليات المراقبة والتفتيش هي من صلاحيات المؤسسات اللبنانية المختصة، وليست من صلاحيات لجان التحقق المشتركة.

٢. على لجان التحقق المشتركة إذا كشفت عن دلائل وجود مخالفة أو احتمال مخالفة للترتيبات المتفق عليها، أن تتصل بالسلطات اللبنانية عبر «مراكز التحقق من الترتيبات الأمنية» المنشأة وفقاً للمحضر التفسيري للفقرة الثالثة (و – ٥) من الملحق لتأمين أن تتخّذ السلطات اللبنانية في الوقت المناسب التدبير الملائم لتفادي المخالفة وقمعها.

تأكد لجان التحقيق من أن الإجراءات المتخذة قد صحّحت المخالفة، وتقدم تقريراً بالنتائج إلى لجنة الترتيبات الأمنية.

٣. تبدأ لجان التحقق المشتركة نشاطات محدودة في أقرب وقت ممكن بعد بدء العمل بالاتفاق، بغية مراقبة تنفيذ ترتيبات انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي. أمّا سائر نشاطات التحقق والمراقبة التي يسمح الملحق للجان بممارستها، فإنها تبدأ مع الإنسحاب النهائي لجيش الدفاع الإسرائيلي.

٤. تقوم لجان التحقق المشتركة بتحققات يومية إذا دعت الحاجة، وذلك ليل نهار. وتتم أعمال التحقق في البر والبحر والجو.

٥. يتولى ضابط لبناني قيادة كل لجنة من لجان التحقق المشتركة، ويأخذ الضابط في الإعتبار الطابع المشترك خلال القيام بمهمات التحقق.

٦. خلال القيام بمهمة ما، يتمتع قائد لجنة التحقق المشتركة بسلطة استنسابية في مواجهة أية حال غير متوقعة تتطلب عملاً فورياً. ويفيد قائد اللجنة عن أيّة حال كهذه وعن التدبير المتّخذ.

٧. لا تستخدم لجان التحقق المشتركة، القوة إلا في حال الدفاع عن النفس.

٨. من الأمور التي تقررها لجنة الترتيبات الأمنية نمط عمل التحقق المشتركة، وتسليحها وتجهيزها، وسائل نقلها، والبقاع التي ستعمل فيها، وذلك وفق أحكام المنطق والإعتبارات العملية، وتحدد لجنة الترتيبات الأمنية نمط العمل العام مع الأخذ في الإعتبار ضرورة تفادي جعل اللجان أهدافاً للهجوم.

٩. لا يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى لعدد اللجان المشتركة العاملة في أن واحد الثماني لجان.

الفقرة (٣) و (٥):

١ – تقييم لجنة الترتيبات الأمنية ضمن المنطقة الأمنية مركزين للتحقق من الترتيبات الأمنية. تعين لجنة الترتيبات الأمنية الموقع المحدد للمركزين، مع مراعاتها لمبدأ أن يكون المركزان في جوار حاصبيا ومفيدون وخارج المناطق الأهلة.

٢ – تحت الإشراف العام للجنة الترتيبات الأمنية، يكون هدف كل من المركزين ما يأتي:

أ – مراقبة وتوجيه لجان التحقق المشتركة العاملة في القطاع المعين للمركز في المنطقة الأمنية، والإشراف عليها.

ب – أن يستخدم كمحل اجتماع في لبنان للجنة الترتيبات الأمنية.

ج – يقوم، من قبل لجنة الترتيبات الأمنية، بتلقي وتحليل وبلورة كل المعلومات الضرورية لعمل لجان التحقق المشتركة.

٣ - الترتيبات العملانية:

أ - يكون المركزان بقيادة ضباط من الجيش اللبناني.

ب - يعمل المركزان على مدى ٢٤ ساعة في اليوم من دون انقطاع.

ج - تقرر لجنة الترتيبات الأمنية العدد المحدد للعاملين في كل مركز.

د - يتمركز الإسرائيليون العاملون في المركزين ضمن الأراضي الإسرائيلية خارج أوقات عملهم.

هـ - تتولى الحكومة مسؤولية تأمين الأمن والدعم اللوجستي للمركزين.

و - تنطلق لجان التحقق المشتركة في مهماتها اعتيادياً من المركزين بعد تلقي التعليمات المناسبة، ثم تنهي مهماتها بتقديم تقريرها إلى المركزين.

ز - يشتمل كل مركز على غرفة أوضاع، ومعدات اتصال، وتسهيلات لاجتماعات الترتيبات الأمنية، وغرفة لاعطاء التعليمات وتلقي تقارير لجان التحقق.

الفقرة (٣ - ز):

من أجل تفادي الحوادث وتسهيل التنسيق بين القوى على الأرض تشمل «الإتصالات العلمية والسريعة» اتصالات مباشرة بالراديو والهاتف بين القادة العسكرين المعنيين وأركانهم في منطقة الحدود المباشرة، وكذلك المقابلات الوجاهية.

ذيل:

يمكن للقوات المسلحة اللبنانية، طبقاً لأحكام الملحق أن تحمل، أو تدخل، أو تمركز، أو تخزّن، أو تنقل عبر المنطقة الأمنية جميع الأسلحة والعتاد العضوي لكل لواء اعتيادي من القوات المسلحة اللبنانية. لا تكون محظّرة بموجب هذا الذيل الأسلحة الفردية والإجمالية، بما في ذلك الأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة التي توجد عادة في حوزة وحدة المشاة المؤللة.

١. أنظمة الأسلحة المدرجة أدناه والعضوية حالياً لكل لواء في المنطقة الأمنية، يكون مسموحاً بها وفقاً للأعداد المبيّنة:

دبابات:

- دبابة عدد (٤٠) أربعين.

- عربة إخلاء متوسطة عدد (٤) أربعة.

سيارات مصفحة:

- ـ م ل ـ ٩٠/ سلادين / الخ عدد (١٠) عشرة.

حاملات جند مصفحة:

- م ١١٣ ـ ١ / ف س س ـ ل عدد (١٢٧) مائة وسبع وعشرين حاملة. زائد (٤٤) أربعاً وأربعون حاملة من صنف م ١٣٣.

مدفعية / هواوين:

- قذائف مقطور ١٥٥ ملم عدد (١٨) ثمانية عشر (أيضاً ١٠٥ ملم / ١٢٢ ملم).
- هاون ١٢٠ ملم عدد (١٢) اثنا عشر.
- هاون ٨١ ملم عدد (١٢) اثنا عشر.
- هاون ٨١ ملم عدد (٢٧) سبعة وعشرين (محمولة على حاملات هاون مسرفة م ١٢٥).

أسلحة مضادة للدروع:

- آر. بي.جي. عدد (١١٢) مائة واثني عشر.
- أسلحة مضادة للدروع عدد (٣٠) مدافع ١٠٦ ملم عديمة الإرتداد / صواريخ تو / صواريخ ميلان.

أسلحة الدفاع الجوي:

- مدافع عيار ٤٠ ملم وما دون عدد (١٢) اثني عشر (غير موجهة بواسطة الرادار).

٢. عتاد الاشارة في اللواء:

- جهاز أن/ ح.ر.ث. ـ ١٦٠ عدد (٤٨٢) أربعمائة واثنين وثمانين.
- جهاز أن/ ف.ر.ث. ـ ٤٦ عدد (٧٤) أربعة وسبعين.
- جهاز أن/ ف.ر.ث. ـ ٤٩ عدد (٩) تسعة.
- جهاز ج.ر.أ. ـ ٣٩ عدد (٤٣) ثلاثة وأربعين.
- جهاز ت.أ ـ ٣١٢ عدد (٥٣٩) خمسمائة وتسعة وثلاثين.

- موزّع س.ب. ـ ٢٢ عدد (٢٧) سبعة وعشرين.
- موزّع س.ب. ـ ٩٩٣ عدد (٨) ثمانية.
- جهاز - أن/ج.ر.ث. ـ ١٠٦ عدد (٤) أربعة.

٣. عتاد الرصد في اللواء:

- رادارات تحديد مكان الهاون.
- رادارات تحديد مكان المدفعية.
- رادارات رصد الأرض.
- أجهوة المراقبة الليلية.
- أجهزة التجسس الأرضية غير المدارة عن قرب.

٤. انسجاماً مع تدابير الملحق، تكون السيارات المصفحة التابعة لقوى الأمن الداخلي وفقاً للآتي:

سيارات مصفحة مدولبة ذات مدافع عيارها حتى الـ٤٠ ملم عدد (٢٤) أربع وعشرين.

٥. انسجاماً مع تدابير الملحق لن تكون هناك تحديدات على المنشآت الساحلية في المنطقة الأمنية باستثناء ما يعود إلى الفئات الأربع الآتية:

- رادار ساحلي لمراقبة البحر عدد (٥) خمسة.
- مدافع دفاع ساحلي عدد (١٥) خمسة عشر من عيار ٤٠ ملم أو أدنى.
- مدافع دفاع ساحلية للدفاع الجوي عدد (١٥) خمسة عشر من عيار ٤٠ ملم أو أدنى (غير موجّهة بواسطة الرادار).
- صاروخ بر / بحر: لا شيء.

٦. إن تنظيم كل من لواء المشاة واللواء الإقليمي في المنطقة الأمنية هو كالآتي:

قيادة اللواء وسرية القيادة ضبّاط: ١٤، رتباء وأفراد / ١٧٣.

ثلاث كتائب مشاة ضباط: ٣١ (في كل كتيبة)، رتباء وأفراد ٦٥٤ (في كل كتيبة).

كتيبة مدفعية ضباط: ٣٩ رتباء وأفراد ٦٧٢.

كتيبة مدرعات ضباط: ٣٧، رتباء وأفراد ٥٧٩.

(ثلاث سرايا مدرعات زائد سرية استكشاف).

كتيبة لوجستية ضباط: ٢٦، رتباء وأفراد ١٢٥.

سرية هندسة ضباط: ٦، رتباء وأفراد: ١٢٥.

سرية مضادة للدروع ضباط: ٤، رتباء وأفراد ١١٧.

سرية مدفعة مضادة للطائرات ضباط: ٤، رتباء وأفراد: ١٤٦.

المجموع: ٤٣٤١، ضبّاط: ٣٢٣، رتباء وأفراد: ٤١١٨.

وثيقة رقم ٣٨

نص تفاهم نيسان (أبريل) ١٩٩٦[1]

إن الولايات المتحدة تفهم أنه بعد مناقشات مع حكومتي إسرائيل ولبنان وبالتشاور مع سوريا، فإن لبنان وإسرائيل سوف يكفلان التالي:

١ - إن المجموعات المسلحة في لبنان لن تقوم بهجمات صواريخ الكاتيوشا أو أي نوع من السلاح إلى داخل إسرائيل.

٢ - إن إسرائيل والمتعاونين معها لن يطلقوا أي نوع من السلاح على المدنيين أو الأهداف المدنية في لبنان.

٣ - بالإضافة إلى هذا، يلتزم الطرفان بالتأكد من عدم كون المدنيين هدفا للهجوم تحت أية ظروف، وعدم استخدام المناطق المدنية الآهلة والمنشآت الصناعية والكهربائية قواعد إطلاق للهجمات.

٤ - بدون خرق هذا التفاهم لا يوجد ما يمنع أي طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس.

٥ - تم تشكيل مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة، فرنسا، سوريا، لبنان وإسرائيل، ستكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم المنصوص عليه أعلاه. ستقدم الشكاوى إلى مجموعة المراقبة.

في حالة إدعاء بالخرق لهذا التفاهم، سيقدم الطرف الشاكي الشكوى خلال ٢٤ ساعة. ستوضع إجراءات التعامل مع الشكوى من قبل مجموعة المراقبة.

- كما ستنظم الولايات المتحدة أيضاً مجموعة إستشارية تتألف من فرنسا، الاتحاد الأوروبي، وروسيا، وأطراف أخرى مهتمة بهدف المساعدة على تلبية حاجات الإعمار في لبنان.

(١) اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان: تفاهم نيسان في الإختبار العملي بيانات مجموعة المراقبين، بالتعاون مع مجلس النواب اللبناني، بيروت لبنان ١٩٩٨، ص ١١٢.

- من المعترف به أن التفاهم من أجل إنهاء الأزمة الحالية بين لبنان وإسرائيل لا يمكن أن يكون بديلا عن حل دائم. تفهم الولايات المتحدة أهمية تحقيق سلام شامل في المنطقة.

من أجل هذه الغاية، تقترح الولايات المتحدة استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وبين لبنان وإسرائيل في وقت يتفق عليه، بهدف التوصل إلى سلام شامل. تفهم الولايات المتحدة أنه من المرغوب به أن تجري المفاوضات في جو من الهدوء والاستقرار.

- سيعلن هذا التفاهم في الوقت نفسه: الساعة ١٨,٠٠ في ٢٦ نيسان ١٩٩٦، في جميع البلدان المعنية.

وثيقة رقم ٣٩

نص بيان مجلس الأمن

حول الانسحاب الإسرائيلي المتوقع من لبنان ٢٠٠٠[(١)]

يرحب مجلس الأمن برسائل الأمين العام إلى رئيسه في ٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٠ (أس ٢٠٠٠/ ٢٩٤) و١٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٠ (أس ٢٠٠٠/ ٣٢٢) المتضمن الإشعار بقرار حكومة إسرائيل، كما ورد في رسالة وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إلى الأمين العام، لسحب قواتها الموجودة في لبنان، بالتطابق التام مع قراري مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) في ١٩ آذار / مارس ١٩٧٨، ونيتها التعاون الكامل مع الأمم المتحدة في تطبيق قراراتهات.

إن مجلس الأمن إذ يؤيد قرار الأمين العام بإطلاق التحضيرات لتمكين الأمم المتحدة من تحمل مسؤولياتها في ظل القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ كما وردت في رسالته المؤرخة في ١٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٠،.

إن مجلس الأمن إذ يشارك الأمين العام وجهة نظره الواردة في رسالته المؤرخة في ٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٠، بأن تعاون كل الأطراف المعنية سيكون مطلوبا بهدف تفادي تدهور الموقف، ويرحب بقراره إرسال مبعوثه الخاص إلى المنطقة لعمل كل ما يمكن عمله وتشجيع كل الأطراف على التعاون الكامل في التنفيذ الكامل للقرارين ٤٢٥ و ٤٢٦.

وينتظر مجلس الأمن تقرير الأمين العام في أسرع وقت حول التطورات الوثيقة الصلة. بما في ذلك نتيجة المشاورات مع الأطراف ومع كل الدول الأعضاء المهتمة، وتلك المساهمة في قوات الأمم المتحدة في لبنان (اليونيفيل). واستنتاجاته وتوصياته بالنسبة لخطط ومتطلبات تنفيذ القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦، وكل القرارات الأخرى ذات الصلة.

---

(١) صحيفة السفير ٢١/ ٤/ ٢٠٠٠، العدد ٨٥٨٢.

إن مجلس الأمن يشدد، على الأهمية، والحاجة إلى الوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

وثيقة رقم ٤٠

رسالة الحص إلى أنان

حول الانسحاب الإسرائيلي من لبنان ٢٠٠٠[1]

«في تاريخ الرابع والخامس» من أيار (مايو) ٢٠٠٠ حضر إلى لبنان موفد سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد تيري رود لارسن برفقة وفد، لمناقشة الحكومة اللبنانية في موضوع تنفيذ إسرائيل القرار ٤٢٥ وفقا لمضمون الرسالة التي تلقاها سعادة الأمين العام من الحكومة الإسرائيلية في ما يخص الانسحاب الإسرائيلي من لبنان.

يهم لبنان أن يضع في تصرفكم وقائع تلك المناقشات في ما يخص مزارع شبعا نظرا إلى الدقة والأهمية اللتين يستوجبهما هذا الموضوع، وخصوصاً أن سعادة الأمين العام سيضمن هذه المناقشات في تقريره لمجلس الأمن لاحقا وبالتالي فإنها ستكون من بين النقاط التي سيبني عليها المجلس قراراته اللاحقة مما يستلزم طرحا واضحا وبعيدا من التأويل أو التفسير في ما يخص الموقف اللبناني الرسمي من هذه القضية، والذي لخص بما يأتي نتيجة المناقشة مع السيد رود - لارسن:

أولا: إن لبنان يرحب بمسعى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة من اجل التطبيق الكامل وغير المشروط من قبل مجلس الامن للقرار ٤٢٥، ويعتبر أن هذا التنفيذ، إذا حصل وفقا لروحية هذا القرار ونصه، إنما يكون نتيجة للتضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب اللبناني طوال ٢٢ سنة كانت خلالها إسرائيل تمتنع عن تنفيذ القرار.

ثانيا: بالنسبة الى تعريف الحدود الدولية.

خلال المناقشات مع موفد الامين العام وفريق الخبراء الذي رافقه، أوضح لبنان أن مفهوم الحدود الدولية هو الذي ينطبق عليه خط الحدود المرسوم عام ١٩٢٣، وقد كانت وجهات النظر متطابقة بين الجانب البناني ووفد الأمم المتحدة حول هذه المنطقة، إلا أن فروقا أخرى غاية في الأهمية بالنسبة إلى لبنان قد برزت خلال

(١) صحيفة النهار ١٣ ايار ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٤٨.

المناقشات حول الجزء من الحدود الدولية والمتعلق «بمزارع شبعا». ولتعريفها بايجاز فان هذه المزارع تقع بين لبنان وسوريا في الجزء الشرقي للحدود اللبنانية، وهي تابعة تاريخيا للبنان وجزء لا يتجزأ منه وتضم نحو ١٥ الف شخص جميعهم لبنانون ونحو ١٢٠٠ منزل بحسب النقاط والمستندات المعددة أدناه والتي أبرزت لموفد الامين العام وفريقه وهي:

١ - يبين المستند رقم (١) محاضر تصنيف أراض صادرة عن الجمهورية اللبنانية - وزارة المال - مصحلة الموارد العامة في تاريخ ١٩٥٤ و١٩٥٥ تتضمن تصنيف أراض في مزارع فشكول، الريحانية، برختا وغيرها وهي جميعا من ضمن مزارع شبعا، مما يثبت بصورة مؤكدة خضوع تلك الأراضي للجبايات المالية التابعة للجمهورية اللبنانية.

٢ - إن جميع أراضي تلك المزارع تعود إلى السكان بموجب سندات ملكية (Property Deeds) صادرة عن الجمهورية اللبنانية - محافظة الجنوب - دائرة صيدا العقارية، ومعلوم في العرف الدولي أنه لا توجد دولة في العالم يحق لها إصدار سندات ملكية لأراض خارجة عن نطاق سيادتها، وقد أبرزت لموفد الامين العام مجموعة مستندات في هذا الصدد وسلّم بعض منها الى السيد بنتر (Penter) خبير خرائط الأمم المتحدة.

٣ - بالعودة أيضاً إلى بعض الوقائع التاريخية، سلم موفد الأمين العام وفريقه نسخة عن حكم قضائي صادر عن المحكمة الشرعية للطائفة السنية في بيروت في تاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٤٥، وفحواه امتلاك أراض ومقام النبي إبراهيم في إحدى تلك المزارع المسماة مزرعة مشهد الطيري.

٤ - كما سلم وفد الأمم المتحدة نسخة عن قرار مجلس الوزراء اللبناني المنعقد في تاريخ ١٦ / ١ / ١٩٤٨ والذي يبلغ فيه المحكمة الشرعية أعلاه عدم صلاحيتها بامتلاك تلك الأراضي باعتبار أنها أملاك أميرية تعود إلى الدولة اللبنانية ولا يحق لمحكمة دينية امتلاكها دون ترخيص من الدولة، مما يؤكد أن سيادة الدولة اللبنانية على تلك المنطقة تعود إلى ما قبل عام ١٩٤٥.

٥ - باعتبار أن تلك الأراضي تقع بين لبنان وسوريا فقط وفي الجز ء الشرقي من الحدود اللبنانية، ولما كان خط الحدود المعتمد خلال فترة الانتداب الفرنسي

أغفل في تلك الفترة ذكر تبعية تلك المزارع، بحيث أن ترسيم بعض الخرائط وضعها ضمن الأراضي السورية، مما اقتضى من الحكومة اللبنانية توجيه مذكرة إلى الحكومة السورية عام ١٩٤٦ في هذا الشأن، وكان جواب الحكومة السورية في حينه وبموجب المذكرة رقم ق ٥٧٤ (١٢٤ / ٥٣) تاريخ ٢٩/٩/١٩٤٦ أن ما حصل هو خطأ فني في بحث لم يكن يقصد منه تعديل الحدود أو ادخال المزارع المذكورة في نطاق سوريا. واستتبع ذلك تأليف لجنة لبنانية - سورية في عام ١٩٤٩ برئاسة الأمير الراحل مجيد إرسلان وزير الدفاع اللبناني آنذاك واتفقت اللجنة على اعتبار مزارع شبعا جزاء من لبنان يحدها من الشرق الوادي المعروف بوادي العسل. وعلى هذا الأساس تملك الحكومة اللبنانية أيضاً خرائط تعود إلى عام ١٩٦٦ وما قبله تشير إلى كون وادي العسل هو الحد الشرقي.

٦ - كما يتوافر أيضاً لدى الحكومة اللبنانية مستند جمركي صادر عن الجمارك السورية في بانياس الجنوبية يمنح بموجبه «الراعي يوسف موسى حمد من مزرعة فشكول اللبنانية جواز مرور» لتجول مواش للرعاية داخل الاراضي السورية، وهذا المستند مؤرخ ١٨/ ١ / ١٩٥١ مما يؤكد أن مزرعة فشكول، وهي احدى مزارع شبعا، هي ضمن الاراضي اللبنانية.

٧ - رخصة بناء ممنوحة للمواطني مصطفى عبد الله محمد في مموقع خلة الريحان المزرعة - خراج شبعا - صادرة عن الجمهورية اللبنانية قائمقامية مرجعيون. وقد جرى إبرازها للفريق التقني المرافق للسيد رود - لارسن إلا أن إسرائيل ليست معنية بهذه المزارع أو بأي نزاع حولها أو إدعاء بملكيتها وخصوصاً أنها احتلت الجزء الأكبر منها عام ١٩٦٧ خلال الحرب ثم احتلت الجزء الأخير لاحقا كما سيرد ذكره.

ويستدل مما تقدم أن مزارع شبعا تعود إلى لبنان وتقع بين لبنان وسوريا وهي ليست موضع نزاع بين البلدين، وبالتالي فإنه لا يعود لأية سلطة أو مرجعية أخرى التباحث فيها.

٨ - بالإضافة إلى ما تقدم، تجدر الاشارة إلى أن إسرائيل باشرت احتلال تلك المزارع في حرب حزيران ١٩٦٧ فاحتلت في الخامس عشر منه ست مزارع، ثم في العشرين منه خمس مزارع، وطردت أهاليها إلى داخل لبنان بعدما دمرت حقولهم ومنازلهم. ثم أن إسرائيل في شهر نيسان١٩٨٩ عادت واحتلت المزرعة

الأخيرة في تلك البقعة وهي مزرعة بسطرة وطردت منها العائلات الثلاثين الموجودة فيها ثم ضمتها إلى بقعة المزارع. ويتبين من ذلك أن إسرائيل قامت بقضم تلك الأراضي اللبنانية واحتلتها تباعا على مراحل منذ عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٩.

ثالثا: بالاستناد إلى ما تقدم، يتبيّن بصورة مؤكدة لا تقبل التأويل أن مزارع شبعا هي لبنانية، ويشكل الانسحاب الإسرائيلي منها جزاء لا يتجزأ من تنفيذ القرار ٤٢٥، وخلاف ذلك يكون هذا الانسحاب غير كامل وتنطبق عليه صفة إعادة الانتشار لقوات الاحتلال الإسرائيلي، مع ما يترتب عليه من نتائج، وليس الانسحاب الكامل من جميع الأراضي اللبنانية بحسب ما ورد حرفياً في القرار.

رابعا: إن لبنان يتمسك بالسلام العادل والشامل في المنطقة والقائم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويدعو المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل على تنفيذ تلك القرارات بصورة كاملة وملحة، إذ دون ذلك فإن السلام والأمن الدوليين سكونان دائما عرضة للخطر والاهتزاز في المنطقة.

وثيقة رقم ٤١

النص الكامل لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بخصوص الانسحاب الإسرائيلي من لبنان[١]

١ - إن التقرير الحالي قدم متابعة للبيان الذي صدر في نيسان / أبريل ٢٠٠٠ عن رئيس مجلس الأمن الذي يرحب بقراري «البدء في استعدادات تمكن الأمم المتحدة من النهوض بمسؤولياتها بمقتضى القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) «وفق ما طلبه مجلس الأمن. هذا التقرير يحتوي على استخلاصاتي وتوصياتي في ما يتعلق بالخط والمتطلبات لتنفيذ هذين القرارين والقرارات الأخرى ذات الصلة.

مقدمة

٢ - في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) يدعو مجلس الأمن إسرائيل إلى الانسحاب من كل الأراضي اللبنانية، وبناء على طلب حكومة لبنان قرر إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة في لبنان تحت سلطة مجلس الأمن. لقد بقيت إسرائيل في لبنان على نحو مخالف للقرار ٤٢٥. وفي ١٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٠ تسلمت بلاغا رسميا من حكومة إسرائيل بأنها ستسحب قواتها من لبنان بحلول تموز/ يوليو ٢٠٠٠ «بالتطابق التام مع قراري مجلس الأمن ٤٢٥ و٤٢٦».

وقد تبلغت أيضاً أن حكومة إسرائيل، بفعلها ذلك، تعتزم التعاون التام مع الأمم المتحدة».

٣ - وفي اليوم عينه أبلغت إلى مجلس الأمن أنه بعد تسلمي هذا الاشعار، سأبدأ تحضيرات تمكن الأمم المتحدة من النهوض بمسؤولياتها بمقتضى هذين القرارين. وكخطوة أولى أرسلت مبعوثي السيد تيري رود - لارسن يرافقه قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ال «يونيفيل» وفريق من الخبراء للاجتماع مع حكومات إسرائيل ولبنان والدول المعنية في المنطقة وبينها مصر والأردن وسوريا. واجتمع الوفد

(١) صحيفة النهار ٢٣ ايار ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٥٦.

أيضاً مع منظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية. وفي موازاة هذه المهمة التي تمت بين ٢٦ نيسان / أبريل و٩ ايار / مايو ٢٠٠٠، أجريت مشاورات مع دول معنية بما فيها تلك التي تساهم قوات في «اليونيفيل».

مهمة المبعوث الخاص

٤ - في إسرائيل اجتمع مبعوثي ووفده إلى رئيس الوزراء السيد ايهود باراك ووزير الخارجية السيد ديفيد ليفي ورئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية شاؤول موفاز ومجموعة واسعة من الخبراء الفنيين والعسكريين. وفي لبنان اجتمع الوفد إلى الرئيس إميل لحود ورئيس الوزراء وزير الخارجية الدكتور سليم الحص ومسؤولين حكوميين آخرين، كما إلى رئيس مجلس النواب السيد نبيه بري. وفي سوريا اجتمع الوفد إلى وزير الخارجية السيد فاروق الشرع. وفي الأردن استقبل العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الوفد، ووزير الخارجية عبه الاله الخطيب. وفي مصر اجتمع وزير الخارجية عمرو موسى إلى الوفد. وفي غزة اجتمع مبعوثي الخاص إلى رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات. وفي القاهرة اجتمع «المبعوث «والوفد المرافق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد ومسؤولين كبار في الجامعة.

٥ - خلال المهمة ناقش مبعوثي الخاص ووفده المتطلبات التي وردت بمقتضى القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ وناقشوا الطريقة التي يمكن أن يطبق فيها القرارن تطبيقا كاملا. وفي كل من هذه الاجتماعات تلقى مبعوثي الخاص تأكيدات بالتعاون الكامل مع محادثيه عندما تتولى الأمم المتحدة النهوض بمسؤولياتها بمقتضى القرارين ٤٢٥ و ٤٢ والقرارات الأخرى ذات الصلة بهما.

القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)

٦ - وضع القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) مطلبين، الأول: دعا مجلس الأمن إلى إحترام تام لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن «حدوده المعترف بها دوليا «. والثاني دعا مجلس الأمن إسرائيل إلى الوقف الفوري لعملياتها العسكر ية ضد سلامة الأراضي اللبنانية وسحب قواتها فورا من كل الأراضي اللبنانية.

٧ - قرر مجلس الأمن أيضاً «في ضوء طلب حكومة لبنان، أن ينشئ فورا قوة مؤقتة للأمم المتحدة في جنوب لبنان «اليونيفيل» . هذه القوة المؤقتة أنشأت لثلاثة أهداف هي:

أولا: التثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية.

ثانيا: استعادة الأمن والسلام الدوليين.

ثالثا: مساعدة حكومة لبنان في تأمين عودة سلطتها الفاعلة في المنطقة.

٨ – في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨) أيد مجلس الأمن تقرير الأمين العام حول تنفيذ القرار ٤٢٥. ذلك التقرير الذي يحتوي على أمور كثيرة بينها الخطوط العريضة لعمليات اليونيفيل التي لا تزال ممكنة التطبيق.

٩ – لم يسبق للأمم المتحدة أن كانت في وضع يمكنها من النهوض بالمسؤوليات التي خولها إياها مجلس الأمن منذ ١٩٧٨. ومن المأمول أن يؤدي بلاغ حكومة إسرائيل في ١٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٠ إلى انسحاب تام للقوات الإسرائيلية من لبنان وفقا للقرار ٤٢٥ بحلول تموز / يوليو ٢٠٠٠.

١٠ – خلال مهمة مبعوثي الخاص، عاين خبراء الخرائط في الأمم المتحدة ومعهم خبراء عسكريون وقانونيون، المسائل الفنية التي ستكون هناك حاجة إلى التعامل معها في تنفيذ القرار ٤٢٥. إن التوصيات التي يحتوي عليها التقرير هي نتيجة لهذه التقييمات.

رسم خط للهدف العملي للتثبت من الانسحاب الاسرائيلي

١١ – من اجل الهدف العملي للتثبت من الانسحاب الاسرائيلي، فإن الأمم المتحدة تحتاج الى رسم خط يتم تبنيه بما يتطابق مع حدود لبنان المعترف بها دوليا، وذلك استنادا الى أفضل الخرائط والوثائق المتوافرة.

بعد ذلك ستحدد الأمم المتحدة ماديا وميدانيا الأجزاء من الخط التي تراها ضرورية أو المتعلقة بالتثبت من انسحاب القوات الاسرائيلية. في الجزء الشرقي مع سوريا.

١٢ – أكدت الأمم المتحدة في مشاوراتها مع كل الأطراف أنها لا تسعى إلى إنشاء حدود دولية لأن هذا الامر مهمة تضطلع بها الدول وفقا للأعراف وللقانون الدولي. في الواقع طلبت الامم المتحدة مساعدة الأطراف وآخرين في المجال التقني الصرف لرسم خط يهدف إلى التثبت من تنفيذ القرار٤٢٥. ومهما يكن الخط الذي ستعتمده الامم المتحدة فانه سيكون مجردا من أي اجحاف يمكن أن يلحق بأي اتفاقات حدودية تعقد في المستقبل بين الدول المعنية.

١٣ – إن الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان وضعت بناء على اتفاق أبرم عام ١٩٢٣ بين فرنسا وبريطانيا العظمى يجعل «خط الحدود بين سوريا وفلسطين من البحر المتوسط الى الحمة». هذا الخط اعيد تأكيده في «الاتفاق العام للهدنة الاسرائيلي – اللبناني» الموقع في ٢٣ آذار / مارس ١٩٤٩. وتلته تعديلات عدة اتفق عليها بين اسرئيل ولبنان. ولقد تعاون الاطراف مع الأمم المتحدة في عملية تجميع معلومات عن الخرائط ضرورية لتحديد هذا الخط، وأعدت الأمم المتحدة خريطة مستندة إلى هذه المعلومات وستحدد أجزاء من هذا الخط ميدانيا بغرض التثبت من الانسحاب.

١٤ – في ما يتعلق بالجزء من الحدود الذي يتشارك فيه لبنان مع سوريا والمتصل بالانسحاب الإسرائيلي، يبدو أنه ليس هناك سجل رسمي لاتفاق حدودي بين لبنان وسوريا يمكن بسهولة أن يحدد الخط الذي يخدم غرض التثبت من الانسحاب. في ٤ أيار ٢٠٠٠ أبلغت حكومة لبنان إلى مبوثي الخاص أن هناك عددا من المزارع في منطقة شبعا الواقعة خارج عمليات «اليونيفيل» كما حددت مهمتها منذ عام ١٩٧٨، سيطالب بها لبنان في سياق ما ورد في القرار ٤٢٥ الذي ستنسحب إسرائيل بموجبه من لبنان.

١٥ – وما ان أبلغت حكومة لبنان الأمم المتحدة بموقفها الجديد في ما يتعلق بترسيمها للحدود اللبنانية، حتى طلبت الأمم المتحدة من حكومتي لبنان وسوريا ومن دول أخرى تملك معلومات ذات صلة بالموضوع، أن تزودها (أي الأمم المتحدة) بالوثاق المتعلقة بالحدود اللبنانية – السورية.

١٦ – إن حكومة لبنان زودت الأمم المتحدة لاحقا نسخا عن صكوك تثبت ملكية لبنانيين لعدد من المزارع في هذه المنطقة، وكذلك وثائق تشير إلى أن الحكومة اللبنانية ومؤسسات دينية مارست في أوقات مختلفة، سلطات على هذه المزارع. وأبلغت الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة، وجود تفاهم مشترك بين لبنان وسوريا على أن هذه المزارع لبنانية ومن بينها إقرار تفاهم مشترك للجنة حدود مشتركة لبنانية – سورية صادر عام ١٩٦٤ بأن هذه المنطقة لبنانية، وبأن الحدود الدولية يجب أن ترسم وفق هذه الخلاصة. وفي محادثة هاتفية معي في ١٦ أيار ٢٠٠٠ أكد وزير الخارجية السوري السيد الشرع أن سوريا تدعم مطلب لبنان.

١٧ – في ١٥ أيار ٢٠٠٠ تلقت الأمم المتحدة خريطة، تعود إلى عام ١٩٦٦، من الحكومة اللبنانية عكست موقفها من أن هذه المزارع موجودة داخل أراضي لبنان. في حين أن الأمم المتحدة تملك عشر خرائط أخرى صدرت بعد عام ١٩٦٦ عن مؤسسات

حكومية لبنانية عدة، منها وزارة الدفاع والجيش اللبناني، تظهر جميعها مزارع شبعا ضمن الاراضي السورية. كما أن الأمم المتحدة دققت في ست خرائط أصدرتها الحكومة السورية بينها ثلاث خرائط صدرت بعد ١٩٦٦، تظهر المزارع ضمن أراضي سوريا. واستنادا إلى «اتفاق فك الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والسورية الموقع في ٣١ أيار ١٩٧٤» والبروتوكول الذي رافقه بقوة مراقبة فك الاشتباك UNDOF والذي ضم خرائط موقعة من إسرائيل وسوريا، تقع مزارع شبعا ضمن نطاق منطقة عمليات «قوة مراقبة فك الاشتباك» وهذه المنطقة، أي تلك التي تقع ضمن نطاق عمل القوة المذكورة، لم يطرأ عليها أي تغيير حتى يومنا هذا. يضاف إلى ذلك أنه باعتماد القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) لم يكن ممكنا لمجلس الأمن أن يضم إلى منطقة عمليات ال UNIFIL منطقة تشكل جزء ا من منطقة عمليات UNDOF. وبناء عليه ورغم وجود تعارض في الاثبات الذي أشرت إليه، ومهما يكن التفاهم الحالي بين لبنان وسوريا، فإن هذه المزارع تقع في منطقة محتلة من إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ويطبق عليها تاليا قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان يدعوان إسرائيل إلى الانسحاب من أراض محتلة. (لدى الأمم المتحدة ما مجموعة ٨١ خريطة من مصادر متعددة وهي مؤرخة ما قبل عام ١٩٦٦ وما بعده، ٢٥ خريطة منها صادرة عن الحكومتين اللبنانية والسورية).

١٨ - في ضوء التطورات الاخيرة، وفي ضوء مراجعة الوثائق التي تملكها الأمم المتحدة، أوصي مجلس الامن بأن الحل القابل للتطبيق والذي لا يلحق أي ضرر بموقف لبنان وسوريا في ما يتعلق بحدودهما الدولية، يكون باعتماد الخط الفاصل بين منطقتي عمل UNIFIL & UNDOF قاعدة، إلى جانب الأقسام اللبنانية - السورية ذات الصلة بهما. أنه من المفيد التكرار أن اعتماد الأمم المتحدة لهذا الخط بهدف تأكيد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وفقا للقرار ٤٢٥، لا ينطوي على أي أضرار بأي أتفاق على الحدود الدولية المعترف بها قد ترغب سوريا ولبنان في إبرامه في المستقبل.

١٩ - إن خط ال UNIFIL - UNDOF المذكور يطابق الخط الحدودي الموجود في غالبية الخرائط الصادرة عن الحكومة اللبنانية بما فيها تلك الصادرة بعد ١٩٦٦. كما أن الدولة اللبنانية قبلت هذا الخط طوال ٢٢ عاما في أطار نطاق عمل. يضاف إلى هذا أن الخط نفسه تمت الموافقة عليه من اسرائيل وسوريا في اتفاق فك الاشتباك عام ١٩٧٤ والذي حدد في حينه نطاق UNDOF طوال ٢٦ عاما. وأخيرا فإن هذا الخط لن يلحق

الضرر بنطاق العمليات الحالي التابع ل UNIFIL & UNDOF كما وافق عليه مجلس الامن. وهو ما سيحصل في حال أعيد تحديد مزارع شبعا كجزء من نطاق عمليات ال UNIFIL وليس UNDOF .

٢٠ - فور اتخاذ مجلس الامن قراره، يبدأ العمل التقني الذي سيحدد الأجزاء المتعلقة بالخطين اللبناني - الاسرائيلي واللبناني - السوري ميدانيا بهدف تطبيق القرار ٤٢٥. وهذا العمل المداني على طول الحدود اللبنانية - الاسرائيلية واللبنانية - السورية سيتطلب تعاونا من الحكومات الإسرائيلية واللبنانية والسورية مع الولايات المتحدة.

٢١ - على الحكومة الإسرائيلية أن تلتزم المتطلبات التالية كي تؤكد الأمم المتحدة أن انسحابا كاملاً تم وفقا للقرار ٤٢٥:

١ - على إسرائيل أن تسحب قواتها العسكرية والمدنية من الأراضي اللبنانية كاملة بما فيها الأجواء اللبنانية والمياه الإقليمية.

٢ - على الحكومة الإسرائيلية مسؤولية إنهاء وجود «قوة الأمر الوقع «المعرفة ب «جيش لبنان الجنوبي «، وسيكون هذا ضروريا لاعتبار الانسحاب كاملا. وبناء على تقاير سابقة لمجلس الأمن فإن «جيش لبنان الجنوبي «يتم تمويله وتجهيزه من جيش الدفاع الإسرائيلي وهو مندمج بشكل كامل ضمن القيادة الإسرائيلية وعملياتها في جنوب لبنان.

لذا، وبما أنه جزء من الوجود الإسرائيلي في لبنان، فإن انسحابا يبقي «جيش لبنان الجنوبي» في مكانه كقوة عسكرية فاعلة لا يمكن اعتباره كاملا. إضافة إلى أنه يكفل استمرار الاعمال العدائية.

خطوات أساسية.

إن الخطوات التالية اساسية:

- ضرورة تفكيك هيكلية قيادة «جيش لبنان الجنوبي».
- وقف الدعم اللوجتسي وكل أنواع التجهيزات الإسرائيلية.
- سحب الأسلحة الثقيلة التي في حوزة «الجنوبي» أو تدميرها بما فيها الدبابات ومدافع الهاون.

- إطلاق جميع الأسرى والمعتقلين في سجن الخيام وتسليمهم الى السلطات اللبنانية الشرعية. وسكون من المفيد أن يتم ذلك من طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٢٢ - أنه من المستحيل التنبؤ بكيفية تطور الوضع الأمني في جنوب لبنان عقب الانسحاب المتوقع. إن مفهوم العمليات المقدم في هذا التقرير يعطي قائد ال UNIFIL المرونة التي يحتاج إليها لنشر قواته بطريقة تؤمن شروط تطبيق القرار ٤٢٥ وتأخذ في الاعتبار ضمان أمن قوات حفظ السلام وسلامتها.

٢٣ - المنطقة المحتلة التي يحتلها حاليا جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات «الأمر الواقع» هي مسرح للقتال منذ سنوات، ويمكن أن تبقى ملتهبة، قبل الانسحاب الإسرائيلي وخلاله وبعده. لذا سيكون حاسما أن يقوم الأطراف بما في وسعهم لتهدئة الوضع والتعاون التام مع الأمم المتحدة وفي جهودها لتأمين أستقرار الوضع واستعادة السلام والأمن الدوليين. وفي هذا المجال إن أمن افراد الأمم المتحدة همّ مركزي. ومنذ تأسيس القوة عام ١٩٧٨، فقدت الـUNIFIL ٧٧ من أفردها وجرح ٣٤٣ آخرون نتيجة مباشرة لاطلاق النار أو لانفجار قنابل، وأن طريقة عمل الـ UNIFIL وتجيزاتها يجب أن تعكس هذه الهموم الأمنية. وعلاوة على ذلك إن أمن أفراد الأمم المتحدة سيتوقف على الأطراف. وعلى هؤلاء أن يضمنوا احترام الذين هم تحت أمرتهم أو المرتبطين بهم للوضع الدولي للعاملين تحت لواء الأمم المتحدة.

٢٤ - ينبغي التذكير بأن مسؤولية ضمان السلام والأمن مرتبطة مباشرة بالسلطات المختصة لأي دولة. وسندا إلى هذا المبدأ، فأن على الحكومة اللبنانية المسؤولية الأساسية في تأمين السلامة والأمن للأراضي اللبنانية ومن عليها.

وأن مثل هذين السلامة والأمن يشملان أيضاً قوة اليونيفيل والعاملين لديها. من هنا فإنني رحبت بتصريح الرئيس لحود في٥ أيار / مايو٢٠٠٠، وفيه أكد أن لبنان يضمن أمن اليونيفيل وسلامتها. ولا بد من التذكير أيضاً بأن الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة وقعتا أتفاقا في ١٩٩٥ حول وضع قوات اليونيفيل. وهذا الاتفاق يمنح الحصانات والامتيازات والتسهيلات الضرورية لقيام اليونيفيل وجميع العسكريين والمدنيين العاملين لديها بمهماتهم وأن اليونيفيل سوف تطالب الحكومة اللبنانية، عقب انسحاب إسرائيل وقوات الامر الواقع، سيقع على عاتق الحكومة اللبنانية الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا الاتفاق.

٢٥ - وستبقى اليونيفيل تطالب بحرية التحرك التي كانت تتمتع بها منذ ١٩٧٨ بما فيها على طول الحدود اللبنانية - الاسرائيلية. عمليات اليونيفيل للتثبت من الانسحاب.

٢٦ - من أجل التثبت من الانسحاب سترسل اليونيفيل فرقا للتحقق محمية بوحدات مشاة في ناقلات للجند مدعومة بطائرات هيليكوبتر. وسيواكب الفرق مهندسون للتعامل مع القذائف غير المنفجرة والألغام في المنطقة.

وفي هذا المجال أرحب بالالتزام الذي قطعته الحكومة الإسرائيلية لمبعوثي الخاص بتوفير معلومات تفصيلية عن الألغام.

وستتحرك فرق التحقق في المنطقة للتثبت من أن المواقع التي تتمركز فيها القوات الاسرائيلية «وجيش لبنان الجنوبي».

قد أخليت ومن أن إسرائيل قد سحبت قواتها العسكرية ومدنييها من لبنان. أن استمرار بقاء الجيش الإسرائيلي في لبنان بما في ذلك استمرار عمل «جيش لبنان الجنوبي «سيعني أن اليونيفيل لن تكون في استطاعتها التثبت من انسحاب كامل. وإذا لم يلب الانسحاب الإسرائيلي متطلبات الأمم المتحدة في التقيد بالقرار ٤٢٥، فسأعود إلى مجلس الأمن.

استعادة السلام والامن الدوليين

٢٧ - قبل تعزيز اليونيفيل وإعادة نشرها، سأوكد لمجلس الأمن أن انسحابا قد نفذ تطبيقا لمتطلبات القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦، وبأن هناك شروطا أمنية كافية لجنود اليونيفيل في منطقة وبعد إعادة الانتشار ستشمل منطقة عمليات اليونيفيل المنطقة ما بين الأجزاء الشرقية والغربية لمنطقة الانتشار الحالية لليونيفيل والأراضي الممتدة على طول الحدود الدولية. إن اليونيفيل تستخدم أفضل جهودها للمساعدة في منع عدم تكرار القتال وفي إيجاد الظروف لاستعادة السلطة الفاعلة لحكومة لبنان في هذه المنطقة.

مساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفاعلة في المنطقة

٢٨ - وما أن تتثبت الأمم المتحدة من أن الانسحاب الإسرائيلي قد استكمل وفقا للمتطلبات التي وضعت في هذا التقرير، على الحكومة اللبنانية أن تعاود ممارسة مسؤولياتها الطبيعية كدولة في أنحاء المنطقة. ولقد أبلغت حكومة لبنان الى الأمم

المتحدة أنها ستعاود ممارسة مهمات الإدارة المحلية المدنية في المنطقة التي كانت تحتلها إسرائيل. وهذا سيشمل تولي مهمات فرض القانون والنظام عبر إيفاد قوى أمن الداخلي. إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تضطلع بمهمات تطبيق فرض القانون وفرض الأمن التي هي من مسؤولية الحكومة. إن القوات المسلحة اللبنانية يجب أن تضمن أن كل الأراضي اللبنانية ستقع ضمن نطاق السلطة الفاعلة للحكومة. وبهذه الإجراءات من جانب حكومة لبنان ستستكمل اليونيفيل مهمتها في لبنان.

٢٩ - إن حكومة لبنان طمأنت الأمم المتحدة إلى أنها ستعيد نشر سلطتها في المنطقة التي كانت تسيطر عليها إسرائيل «وجيش لبنان الجنوبي «وأن الحكومة ستعامل سكان المنطقة المحتلة سابقاً على قدم المساواة مع سائر المواطنين في لبنان وفقا للقانون اللبناني وأنسجاما مع مبادئ القانون وقواعده ومعايير حقوق الإنسان الدولية. وفي الأسبوعين الأخيرين أدلى مسؤولون بارزون في الحكومة بتصريحات علنية مطمئنة في هذا المجال وقد رحبت بها، وخلال اجتماعاته في بيروت أبلغت الحكومة إلى مبعوثي الخاص أنها ستقبل بمساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأورد رئيس لبنان أيضاً مثل جزين حيث أنه بعد أنسحاب القوات الإسرائيلية منها في عام ١٩٩٩ كانت هناك عودة هادئة لسلطة الحكومة بما في ذلك تولي مهمات تطبيق القانون وفرض النظام. ولقد أكد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لمبعوثي الخاص أن حكومة لبنان لن تسمح بأعمال انتقامية.

٣٠ - إن حكومة لبنان وضعت بالتفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية خطة من أجل إعادة بناء جنوب لبنان. إن الأمم المتحدة ستمحض هذه الخطة تأييدها الكامل، وستدعو الدول المانحة إلى مساعدة الحكومة اللبنانية ماليا وتقنيا.

وأتصور زيادة أعضاء الفريق المدني التابع لليونيفيل من أجل تسهيل هذا العمل.

الموارد التي تحتاج إليها الأمم المتحدة

٣١ - من أجل القيام بمسؤولياتها بمقتضى القرار٤٢٥ وفي ضوء الوضع الأمني الحالي والمتوقع في جنوب لبنان، وكذلك الأخذ في الحسبان المزيد من الأراضي التي ستغطيها اليونيفيل بعد الانسحاب الإسرائيلي، فإن هذه القوة ستكون في حاجة إلى تعزيز يتم على مراحل.

٣٢ - من أجل تمكين اليونيفيل من القيام بمهماتها ذات الصلة بالتثبت من

الانسحاب الإسرائيلي، يجب زيادة عدد كتائب المشاة الست الحالية وتزويدها أيضاً ناقلات جند أضافية. وستتطلب القوة أيضاً طائرتي هليكوبتر إضافيتين مع طواقمها وعددا من المهندسين المتخصصين في تفكيك المتفجرات وعمليات كشف الألغام وإزالتها. كذلك سيتطلب الأمر قدرات لوجستية إضافية لدعم هذه الزيادة. إن القوة الإجمالية للجنود الذين سينفذون مهمات تتعلق بالتثبت من الانسحاب، سيرفع عديدها من المستوى الحالي البالغ ٤٥١٣ إلى نحو ٥٦٠٠.

٣٣ - بعد التأكد من الانسحاب الإسرائيلي وإذا كان الوضع الأمني مناسبا، فإن اليونيفيل يجب أن تعزز فورا بكتيبتي مشاة مؤللتين. ويجب رفع الجهاز الهندسي للقوة إلى مستوى فوج. هذه التعزيزات يجب نشرها فورا بعد التأكد من الانسحاب. أن أجهزة المراقبة بما في ذلك تلك المتعلقة بالأجواء والمياه الإقليمية ستكون مطلوبة في هذه المرحلة. وبهذه التعزيزات فإن قوة اليونيفيل ستصل إلى ما مجموعه ثماني كتائب أضافة الى وحدات دعم ملائمة أو ما مجموعة ٧٩٣٥ عنصرا لحفظ السلام.

٣٤ - وبسبب الوقت الداهم، فإن التعزيزات التي سترسل يجب أن تمتلك درجة عالية من الإكتفاء الذاتي والقدرة على الإنتشار في المنطقة التي تنفذ فيها المهمة، معتمدة وسائلها الذاتية، وهذا شرط أساسي إذا ما كانت اليونيفيل ستقوم بمسؤولياتها بمقتضى القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦. وسيتم أختيار الكتائب بالتشاور مع مجلس الامن والاطراف المعنيين وفقا للخطوط العريضة المحددة لمهمة اليونيفيل بمقضى القرار ٤٢٦.

٣٥ - واذا لم تتوافر الموارد المطلوبة في هذا التقرير في الوقت المناسب، فان التثبت من الانسحاب سيكون بطيئا، وقد لا تكون اليونيفيل قادرة على تغطية منطقة عملياتها، وستكون تاليا قادرة فقط على تأمين وجود محدود في المناطق غير الموجودة فيها حاليا.

٣٦ - على مدى الأيام السبعة الأخيرة بدأ الوضع في جنوب لبنان يتغير بسرعة. أن القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ لا يدعوان فقط إلى انسحاب إسرائيلي من لبنان، بل يوفران أيضاً الوسائل الضروربة لذلك والتي تدعمها اليونيفيل. وحيث أن الانسحاب يمكن أن يؤدي الى تحفيز شروط تحيق الأمن والسلام وعودة السلطة الفاعلة لحكومة لبنان إلى المنطقة، فإن الافعال الآحادية الجانب والتي تقوّض احتمال التنفيذ الكامل لهذين القرارين، يمكن أن تؤدي الى وضع يجعل الأمم المتحدة غير قادرة على القيام

بمسؤولياتها. وفي رأيي أن ذلك لن تكون له انعكاسات سلبية على لبنان فحسب، بل سيرتب مضاعفات أوسع في المنطقة.

٣٧ – منذ ٢٢ عاما وجنود حفظ السلام يخدمون في جنوب لبنان بناء على طلب من الحكومة اللبنانية. وهذه إحدى أطول التزامات مهمات حفظ السلام للأمم المتحدة في العالم. إن الأمم المتحدة تشعر بواجب خاص حيال شعب لبنان وهي ستفعل كل ما في وسعها لضمان تنفيذ القرار ٤٢٥ تنفيذا كاملاً ومن دون شروط. وإذا ما التزم كل الأطراف تحقيق هذا الهدف، فإن الأمم المتحدة ستكون قادرة سريعا على أن تنفذ أخيرا المهمة التي انتدبت لها منذ عقدين من الزمن.

٣٨ – الوقت قصير جدا. وتفصلنا نحو ستة أسابيع تقريبا عن موعد ٧ تموز ٢٠٠٠ الذي حددته الحكومة الإسرائيلية لاتمام أنسحاب قواتها من لبنان. يتضمن هذا التقرير الشروط والمتطلبات التي يجب توفيرها إذا أردنا تنفيذا كاملاً وغير مشروط للقرار٤٢٥ (١٩٧٨) وإذا أرادت الأمم المتحدة أن تكون في موقع تنهض فيه بمسؤولياتها، فإن الخطوة المهمة الاولى المطلوبة من كل الأفرقاء بحسب هذا التقرير، هي توفير الضمانات بتعاونهم بشكل تام في تنفيذ التوصيات التي يتضمنها هذا التقرير.

٣٩ – إن الأمم المتحدة يمكنها فقط أن تتابع دورها بناء على طلب الحكومة اللبنانية وبناء على دعمها وتعاونها الكاملين وهذا الدعم مهم بالتحديد إذ هو المصدر الأكثر أهمية لشرعية مهمة حفظ السلام في نظر الشعب اللبناني.

إن تعاون جميع الأفرقاء الآخرين المعنيين حيوي، وفي هذا الاطار أقدر إعلان تدمر الصادر في ٤ أيار / مايو ٢٠٠٠ عن وزارة الخارجية لكل من مصر والعربية السعودية وسوريا. وآمل أن يوفر جميع الأفرقاء في المنطقة وما وراءها دعما غير مشروط للأمم المتحدة، لتحمل مسؤولياتها في لبنان.

٤٠ – بالنسبة إلى حكومة إسرائيل، لقد عرضت للمتطلبات الرئيسية التي يجب أن تقدمها الأمم المتحدة تأكيدا بأن الانسحاب الإسرائيلي سيكون كاملاً طبقا ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨). هذه المتطلبات تتضمن سحب العناصر العسكرية والمدنية من لبنان وتفكيك إسرائيل البنية الرئيسية ل «جيش لبنان الجنوبي»، ووقف الدعم اللوجستي والتمويني من إسرائيل إلى «جيش لبنان الجنوبي» وسحب الأسلحة الثقيلة منه، وإطلاق السجناء من معتقل الخيام وتطلب الأمم المتحدة تعاون حكومة إسرائيل الكامل في تحديد خط الانسحاب.

٤١ – لقد طلبت من حكومة لبنان تعاونا كاملاً في عملية التحديد للخط الذي سيعتمد للتثبت من الانسحاب بحسب توصية هذا التقرير. وأن عودة السلطة الفاعلة للحكومة إلى المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل يتطلب عملا فوريا ومحددا من تلك الحكومة لتأمين الخدمات العامة وفرضى القانون والنظام، فضلا عن معاودتها ممارسة مسؤولياتها في توفير الأمن والسلامة في المنطقة.

٤٢ – سوف تطلب الأمم المتحدة من حكومة سوريا تعاونا كاملاً في كل المسائل الملائمة بما في ذلك التحديد الميداني للجزء من الحدود اللبنانية – السورية الضرورية للتثبت من الانسحاب. في ٢١ ايار / مايو ١٩٩١ وقعت معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، وفي هذا الاطار، أقدر جدا التعهد الواضح بالدعم الذي قدمه وزير الخارجية (فاروق) الشرع إلى الأمم المتحدة وسوف أعتمد على هذا الدعم خلال نهوض الأمم المتحدة بمسؤولياتها وفقا للقرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨).

٤٣ – وعلى المجموعات المسلحة اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان، وعلى الدول الأعضاء المؤثرة أن توفر تعاونها ودعمها لليونيفيل من أجل تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وحده دعم كل الأفرقاء المعنيين يمكنه جعل السلام والأمن يعودان إلى لبنان.

٤٤ – كذلك يجب أن أؤكد أنه، قبل الانسحاب وخلاله وبعده، على جميع الأفرقاء المعنيين أن يمارسوا درجات ضبط النفس في أفعالهم وتصريحاتهم العلنية. ومن الحيوي تجنب الفعل أو القول الذي يمكن أن يقود إلى تصعيد التوترات خلال مثل تلك المرحلة الحاسمة.

٤٥ – توصية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بزيادة العناصر الذين تطلبهم اليونيفيل في رحلة تعزيزها، وإرسالهم إلى المنطقة بجهوزية تامة وفي الوقت المناسب.

٤٦ – إذا وافق مجلس الأمن على التوصيات التي يتضمنها هذا التقرير فسأعمل بموجبها. وسيعود مبعوثي الخاص وفريقه إلى المنطقة لمتابعة تنفيذ الخطط التي يتضمنها هذا التقرير، وسأطلب أيضاً من الجمعية العمومية توفير الموارد المالية الضرورية.

٤٧ - وإذا لم تتحقق الشروط لهذا التقرير في الوقت المناسب، فإن الونيفيل لن تكون في وضع يمكنها من القيام بالمهمات المحددة لها. وفي حال كهذه سأعود إلى مجلس الأمن بتوصيات قد تتضمن، في غياب الخيارات القابلة للتطبيق طلب سحب اليونيفيل.

٤٨ - أخيرا، أرغب في التأكيد ثانية فيما يتوقف تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) فقط على توفير متطلباته، آمل بقوة أن التنفيذ الكامل لهذا القرار سيساعد على حفز التقدم على المسارات الباقية في عملية السلام للشرق الأوسط، بما في ذلك المسارات اللبنانية والسورية والفلسطينية. إن تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط المرتكز على مبدأ «الأرض في مقابل السلام» وتنفيذ قرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى المتعلقة بهما هو هدفنا النهائي المشارك.

وثيقة رقم ٤٢

إعلان تيري رود لارسن عن بدء الأمم المتحدة مهمة التأكد من الانسحاب الإسرائيلي[١]

«لقد استعرضت مع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء»، التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٢ ايار / مايو ٢٠٠٠. وكما تعلمون، فقد أوضح تقرير الأمين العام الشروط التي يترتب على إسرائيل أن تلبيها لكي يتأكد انسحابها من لبنان.

كما أوضح تقرير الأمين العام التعاون الذي تطلبه الأمم المتحدة من الحكومة اللبنانية والحكومة السورية والمجتمع الدولي.

وأول ما أود أن أقوله هو الاعراب عن تقديري للتعاون التام والمستمر الذي لقيته من جميع الأطراف.

والحكومة اللبنانية - التي دعت بحق، طوال أكثر من ٢٠ عاما، إلى التنفيذ التام وغير المشروط للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ - قدمت كل مساعدة مفيدة في تسهيل عمل الأمم المتحدة.

ولم يكن هناك إلا قلة قليلة من المسائل التي اختلفت آراء الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية بشأنها. وإني لأشعر بالاحترام التام تجاه اعتزام الحكومة اللبنانية أن تتابع، من خلال السبل المناسبة، المسائل التي منها مسألة مزارع شبعا ومسألة الحدود الإسرائيلية - اللبنانية. لكن هذه المسائل تتجاوز التوكيل الذي أحمله، وهذا أمر سبق لي أن أوضحته.

إن الأمم المتحدة ولبنان يعملان، منذ عقود، بانسجام وتناسق تامين، وطالما وفى لبنان بالتزاماته بصفته عضوا في الأمم المتحدة. مشددا على وجوب احترام الشرعية الدولية. فللبنان موقف مبدئي من هذه المسألة. وآراء الأمم المتحدة وآراءه حول بعض

(١) صحيفة السفير ٧/٦/٢٠٠٠ العدد ٨٦١٨.

المسائل يمكن أن تختلف ولكننا رغم ذلك، نجهد معا لايجاد الوسائل اللازمة لمعالجة هذه الاختلافات ضمن إطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن.

وبالمثل، كان تعاوننا مع الحكومة السورية ممتازا. فهي قد إشتركت مع حكومتي مصر والمملكة العربية السعودية في إصدار إعلان تدمر في أوائل أيار / مايو. وكان هذا الاعلان، كما قلت، في غاية الأهمية بالنسبة لمهمتي. وليس هناك ما يفوق في الوضوح إشارة الدعم التي تلقيناها. وقد عمدت، كما تعلمون، إلى حث كل الأطراف المعنية الأخرى على اتباع المسار نفسه. وإنني أقدر بنفس المقدار بيان التأييد الذي صدر أمس في القاهرة عن مجموعة البلدان العربية التي أصدرت إعلان دمشق. ولولا تعاون الجمهورية العربية السورية ودعمها لما كنا حيث نحن الآن.

وإن دعم حكومتي مصر والأردن، اللتين استشرت وزيري خارجيتهما خلال قيامي بمهامي، كان له أهمية حاسمة. وكذلك دعم جهودي رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد وفت الحكومة الإسرائيلية تماما بالالتزام الذي أخذته على عاتقها تجاه الأمين العام بالتعاون التام مع الأمم المتحدة.

وأن المجتمع الدولي، ممثلاً بمجلس الأمن، هو أعلى مصدر للشرعية الدولية. والقراران ٤٢٥ و٤٢٦ هما، كما يعلم الجميع، قراران صدرا عن هذا المجلس بناء لطلب لبنان والمجلس إذ منح تأييده التام لتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار / مايو ٢٠٠٠ قد حدد الطريقة التي سيحكم بها على تنفيذ القرار ٤٢٥.

لقد وصلت إلى لبنان في ٢٤ أيار / مايو، بعد يوم واحد من إعلان مجلس الأمن تأييده لتقرير الأمين العام وللشروط الواردة في هذا التقرير. وكما تعلمون، فقد عقدت، مع الفريق الذي ارأسه جولات مشاورات عديدة على المستويين السياسي والتقني. كليهما مع الرسميين اللبنانيين والإسرائيليين. وركزت مشاوراتنا على الكيفية التي ستضطلع بها الأمم المتحدة بالدور الذي أوكله إليها مجلس الأمن في ما يتصل بتنفيذ القرا رين ٤٢٥ و ٤٢٦ وتقرير الأمين العام.

وكانت أول مسألة تصدينا لمعالجتها هي كيفية ترجمة المسار الذي اعتمدته الأمم المتحدة لتأكيد انسحاب إسرائيل من مجرد خط على خريطة إلى خط على الأرض. ولأنه كان هناك لغط كثير حول مهمة الأمم المتحدة في ما يتصل بهذه المسألة. أود أن أستعرض - مرة أخرى - ما فعلناه ولماذا فعلناه.

فمنذ اسابيع وأنا أشدد على أن الأمم المتحدة تضطلع بالمسؤولية عن تحديد خط الانسحاب، وليس عن رسم خط حدودي، وخلال أسبوع مضى، أو ما يقارب، أصبح سبب أهمية هذا التمييز واضحا تمام الوضوح للجميع.

وكما أعلنت في بياني الصحافي أمس كان تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن يقول بصراحة، وهنا آخذ الكلام منه: أن الأمم المتحدة تحتاج، لغرض تأكيد الانسحاب الإسرائيلي إلى تحديد خط يعتمد وفقا لحدود لبنان المعترف بها دوليا، بالاستناد إلى أفضل الأدلة الخرائطية وسائر الأدلة التوثيقية. وعندئذ تحدد الأمم المتحدة ماديا على الأرض أجزاء الخط اللازمة أو الملائمة لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية.

وقد حددت مبادئ تعيين هذا الخط، كما حدد الخط نفسه، في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٢ ايار / مايو ٢٠٠٠، وجاء خط الانسحاب هذا مستنداً إلى أفضل الأدلة التي كانت متوفرة لنا آنذاك. ونحن كما تعلمون قد طلبنا إلى الأطراف وسائر المعنيين بالأمر أن يمدونا بجميع المعلومات ذات الصلة بالموضوع لمساعدتنا في تحديد هذا الخط.

وبعد أن عدنا إلى بيروت في ٢٤ ايار / مايو، بدأت الحكومة اللبنانية تزودنا بمعلومات خرائطية إضافية. وقد نظرنا بإمعان في هذه المعلومات الإضافية، وحيث كانت المعلومات التي قدمتها الحكومة اللبنانية متوافقة مع المصادر المتوفرة، وأمكن أن تزيد من دقة الخط الذي سبق أن وافق عليه مجلس الأمن، استطعنا أن ندخل بعض التحسين على رسم خط الانسحاب. وكل تغيير للخط سيكون متعارضا مع خط الانسحايب الذي قرره مجلس الأمن في ٢٣ ايار / مايو ٢٠٠٠.

إنني أفهم تماما، وأقدر، أراء ومشاغل الحكومة اللبنانية لحدودها مع إسرائيل مختلفا في بعض المواضع عن خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة. وأنتم تعلمون أن إسرائيل اعترضت هي أيضا، على خط الانسحاب هذا مستندة إلى حجج مماثلة.

ونظرا إلى عدم وجود إحداثيات متفق عليها من الجانبين، وعدم دقة الأوصاف المكتوبة في اتفاق ١٩٢٣ وسجلات اللجنة المختلطة للهدنة، أرى أنه من غير المدهش إطلاقا أن تستنتج الحكومتان اللبنانية والإسرائيلية أن خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة لا يتفق مع تعريفهما لهذه الحدود. والجدير بالملاحظة على الأقل من

وجه نظر الأمم المتحدة، هو أن هناك عددا قليلاً جدا من نقاط الاختلاف في وجهات النظر، وأن المسافات المعنية صغيرة تتراوح بين ١٠ و٢٠٠ متر، وفي بضعة أماكن فقط.

لقد اتفقت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية، بعد نقاش مستفيض، على الا تتفقا حول قضية مزارع شبعا. أعني بهذا أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) ستستعمل خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة ووافق عليه مجلس الأمن، لتأكيد انسحاب إسرائيل.

وفي الوقت نفسه يصر لبنان على موقفه من أن مزارع شبعا تقع داخل لبنان، وتتمسك الجمهورية العربية السورية بموقفها من المزارع هي لبنانية، وبإمكان البلدين، وقتما شاءا أن يقوما بعملية رسم للحدود لترسيم الموقع الدقيق للحدود الدولية بين لبنان والجمهورية العربية السورية.

كما أن اليونيفيل ستستعمل خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة والمتصل للحدود الدولية مع إسرائيل.

ولا أرى في الحالتين أي سبب يحمل على الاعتقاد، في هذه المرحلة، بأن تحفظات الحكومة اللبنانية تؤثر سلباً على تنفيذ القرار ٤٢٥ والشروط التي حددها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٢ أيار / مايو٢٠٠٠.

وكما أعلنت أمس فقد اختتمت المناقشات المتعلقة بالخرائط، واليوم كان آخر يوم لتعيين الأجزاء الميدانية من الخط التي تتصل بتأكيد الانسحاب. وتحال اليوم على كل من الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية خريطة خط الانسحاب التي ستستعملها اليونيفيل للتحقق مما إذا كان انسحاب إسرائيل يمتثل للقرار ٤٢٥ وابتداء من يوم غد ستدخل اليونيفيل المراحل الختامية لتأكيد امتثال إسرائيل التام للقرار ٤٢٥.

وقد أعلن الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٢ أيار / مايو الشروط التي ستعين على إسرائيل أن تفي بها حتى يكون انسحابها متفقا مع قرارات الأمم المتحدة.

أنتم تذكرون أن الأمم المتحدة حددت ثلاثة شروط تتصل بما يسمى جيش لبنان الجنوبي، وهي حل هيكل القيادات في جيش لبنان الجنوبي، وتدمير أو إزالة الأسلحة الثقيلة، وقطع خطوط الامداد إلى إسرائيل. وما من شك في أن جيش لبنان الجنوبي قد انحل، فقد حاطتني الحكومة اللبنانية بنفسها علماً بأن الاسلحة الثقيلة التي لم تأخذها

أو تدمرها القوات الإسرائيلية المنسحبة هي الآن في أيدي السلطات اللبنانية. وبما أنه لم يعد هناك جيش لبنان جنوبي يذكر، فلا مجال وفقا لذلك باستمرار خطوط الامداد.

بالإضافة إلى ذلك كلنا يعلم أن المعتقلين الذين كانوا في سجن الخيام قد اطلق سراحهم. وكما قلت علنا، فقد حثت حكومة إسرائيل على إطلاق سراح المواطنين اللبنانيين المعتقلين في إسرائيل، لأن ذلك يعطي زخما لإعادة السلام والأمن الدوليين، مع أن ذلك ليس مطلوبا من القرار ٤٢٥ وسأواصل معالجة هذه المسألة مع الحكومة الإسرائيلية.

وفي ما يتعلق باستمرار وجود إسرائيل على الأراضي اللبنانية، فكما سبق أن أعلنت، أكدت الدوريات المتحركة التابعة لليونيفيل أن مواقع الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي المعروفة سابقا، لم يبق منها أي موقع محتل. ولم يبق منها أي موقع من المواقع سوى مراقبة المواقع الإسرائيلية على طول خط الانسحاب. ويمكن لليونيفيل إلى الآن، استنادا إلى خريطة خط الانسحاب التي تحال الآن على الحكومتين، التحقق مما إذا كان انسحاب إسرائيل على طول خط الانسحاب، يمثل القرار ٤٢٥، وهذا العمل سيبدأ غدا.

ولا أتوقع أن يستغرق انجاز هذا العمل وقتا طويلا، رغم أنني لست في موقف يسمح لي بذكر إطار زمني دقيق، وبمجرد أن تنتهي اليونيفيل من هذه المهمة، سيرفع قائد القوة تقريراً إلى الأمين العام عما إذا كانت إسرائيل امتثلت للقرار ٤٢٥. وسيرفع الأمين العام بدوره تقريراً إلى مجلس الأمن.

وبعد أن يؤكد الأمين العام أن انسحاب إسرائيل تم وفقا للقرار ٤٢٥، ستبدأ اليونيفيل إعادة انتشارها في المنطقة، كما جاء في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٢ أيار / مايو.

وستكثف اليونيفيل لجهودها لمساعدة الحكومة على إعادة بسط سلطتها الفعلية في المنطقة. وتعتبر الأمم المتحدة أن المقصود بهذا الخصوص هو أن اليونيفيل يفترض فيها أن تساعد مؤسسات الدولة، بما فيها القوات المسلحة على استئناف مسؤولياتها في المنطقة.

وقد تحرك لبنان بسرعة كبيرة لإعادة فرض سلطته في المنطقة وإن أشرت إل هذا في كثير من الأحيان. وأود مجدداً أن أعبر عن إعجابي بالتقدم السريع الذي أحرزته

الحكومة في إعادة القانون والنظام ووظائف الخدمات العامة في الجنوب اللبناني. فبعد غياب دام أكثر من عشرين عاما، لا يمكن أن يكون من السهل القيام بذلك.

لقد اعلمني كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء أنهما سينظران في إعادة نشر الجيش اللبناني في الجنوب المرتبطة بتأكيد انسحاب إسرائيل وإعادة انتشار اليونيفيل في كامل المنطقة. وأنا أفهم من هذا أنه حالما تقرر اليونيفيل أن إسرائيل قد امتثلت للقرار ٤٢٥، فإن هذه المسألة ستكون على جدول مناقشاتنا بشكل أشد رسوخا.

كما استعرضت مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء جهود الحكومة لحشد الدعم الدولي والمحلي لتأهيل الجنوب اللبناني وإعادة إعماره. وكما قلت سابقا، فإن الأمم المتحدة تقدم دعمها الكامل لهذه المبادرة الهامة للغاية من جانب الحكومة. ومنظومة الأمم المتحدة بكاملها مستعدة لدعم الحكومة، تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة في لبنان.

وقد ناقش الأمين العام بنفسه هذه المسألة مع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وكذلك مع البلدان المانحة الرئيسية والبنك الدولي. وستعمل الأمم المتحدة والبنك الدولي معا لدعم جهود الحكومة اللبنانية والمؤسسات اللبنانية الأخرى.

وأود أن أختم بالملاحظة التالية:

إن لبنان يأتي إلى موعده مع التاريخ بقدر عظيم من الحكمة والكرامة. وحتى الآن أظهر شعب لبنان وحكومته للعالم كيف يمكن إعادة الوحدة الوطنية بطريقة مسؤولة ومتطلعة إلى الأمام، استنادا إلى إرادة الشعب وحكم القانون.

وإنني لا أقلل من شأن الدرجة الخارقة من روح القيادة وبعد النظر الذي استوجبه ذلك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب وغيرهم من المسؤولين الحكوميين وكذلك من قادة منظمات سياسية أخرى صاحبة قرار في هذا البلد. وإني مفعم بالأمل إزاء ما شهدته حتى الآن. وستواصل الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب لبنان وشعبه في المستقبل، استنادا إلى الشرعية الدولية.

وثيقة رقم ٤٣

مذكرة الرئيس لحود إلى كوفي أنان لرفض الاعتراف بخط لارسن للانسحاب الإسرائيلي من لبنان[١]

«يسعدني أن أنقل إليكم شكري الخاص على الجهود التي تبذلونها شخصيا في مساعدة لبنان، وفي السعي لتطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والتثبت من الانسحاب الإسرائيلي حتى الحدود الدولية، كما يهمني أن أنقل إليكم الشكر للجهود التي بذلها الفريق الدولي برئاسة مبعوثكم السيد تيري رود لارسن. وبمناسبة عزمكم على تقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول النتائج التي توصلتم إليها، يهمني أن ألفت نظركم إلى النقاط الواردة أدناه والتي تكتسب أهمية استثنائية بالنسبة إلينا في ما خص تلك النتائج وما يمكن أن يترتب عنها:

أولا: في قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥.

لقد نص هذا القرار على «... الاحترام الصارم لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا». «كما دعا إسرائيل على الفور إلى سحب قواتها من كافة الأراضي اللبنانية...».

ثانيا: في تقرير سعادة الأمين العام في ٢٢ آذار ٢٠٠٠

لقد نصت الفقرة «١١» من التقرير على أن «من أجل الهدف العملي لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي، تحتاج الأمم المتحدة للتثبت من خط يعتمد تطابقا للحدود الدولية المعترف بها للبنان... وأن الأمم المتحدة ستعمد بعدها للمعاينة الميدانية على الأرض، للأجزاء على الخط، الضرورية أو المثبتة لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية.

لقد نصت الفقرة «١٣» من التقرير نفسه على أن «الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل» هي تلك المعتمدة استنادا لاتفاق ١٩٢٣ بين فرنسا وبريطانيا العظمى. وأن هذا الخط

(١) صحيفة السفير ١٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٠ العدد ٨٦٢٣.

قد أعيد تأكيده ضمن اتفاقية الهدنة المعقودة بين لبنان وإسرائيل في ٢٣ آذار ١٩٤٩ وأنه حصلت لاحقا عدة تعديلات توافق عليها سوريا، إسرائيل ولبنان.

ثالثا: في خلاصة القرار والتقرير أعلاه، وعمل السيد لارسن وفريقه:

إن القرار والتقرير، كما الوقائع التاريخية والمستندات والخرائط على أنواعها بما فيها الموجودة لدى الأمم المتحدة تؤكد بما لا يقبل الالتباس أو التأويل أن بين لبنان وإسرائيل حدودا دولية معترف بها «لم تكن في يوم من الأيام، موضع نزاع بين البلدين، بل أن الرسم الوصفي لتلك الحدود التي جرى عام ١٩٢٣، قد أعيد ترسيمه بصورة دقيقة وبإشراف الأمم المتحدة ومراقبيها في عام ١٩٤٩ من النقطة BP1 إلى النقطة BP 38 بما فيها النقاط الوسطية».

* فوجئ لبنان خلال الاجتماعات التي عقدت مع ممثلي الأمم المتحدة بكلام يوحي بأن حدوده مع إسرائيل ليست مؤكدة بدقة، وأن إسرائيل لم تقدم أي مستندات أو خرائط، كما أن الأمم المتحدة قد فقدت مستندات ترسيم الهدنة العام ١٩٤٩ في أحد الفيضانات؟؟؟ في حين أن لبنان قدم مستندات ١٩٢٣ و١٩٤٩ وجميع الخرائط المعتمدة لهذه الحدود والتي لا مجال للشك بصحتها وبأصليتها، في الوقت الذي لم يتقدم فيه أحد بإثبات معاكس للخرائط والمستندات والاتفاقات والوقائع المنوه عنها.

* فوجئ لبنان أيضاً بطرح يقول باعتماد «خط الانسحاب» لتثبيت الانسحاب الإسرائيلي في حين أن القرار ٤٢٥ وتقرير الأمين العام لا يشيران مطلقا إلى هذا الخط، بل إلى خط يتطابق مع الحدود الدولية. وبالتالي فإنه لا يمكن تأكيد الانسحاب إلا على أساس خط هذه الحدود وليس على أساس خط وهمي غير موجود «خط الانسحاب».

فوجئ لبنان أيضاً بجواب يقول «أنه ليس من مهمة الأمم المتحدة ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل...» وعلى هذا أجاب لبنان بوضوح أنه: «بالطبع ليس من مهمة الأمم المتحدة ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل، كما أنه ليس من مهمة فريق الأمم المتحدة في الوقت نفسه، أن ينكر حدودا موجودة ومعترف بها، ليشيع بدلا منها «خط انسحاب وهمي» كي يعتمد كأساس لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي خلافا لنص وروحية القرار والتقرير». هذا عدا أن إسرائيل نفسها وفي المادة الأولى من اتفاقية ١٧ ايار (والملغاة لاحقا) تعترف بما يلي: توافق الطرفان على احترام السيادة والاستقلال السياسي وسلامة الأراضي لكل منهما. وهما يعتبران أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان

وإسرائيل غير قابلة للانتهاك» ربطا النص في المعاهدة وقد جرى عرضه حينذاك على السيد لارسن).

إذن هناك حدودا دولية قائمة ليست موضع شك ومثبتة بالوقائع والتاريخ وهي واضحة لتأكيد حصول الانسحاب أو عدمه.

أما بالنسبة لمزارع شبعا فقد كان واضحا في تقرير سعادة الأمين العام أنه اعتمد خطا عمليا في تلك المنطقة على ضوء عدم توافر خرائط قديمة تؤكد الحدود بين لبنان وسوريا. وعلى هذا الأساس اعتمد الخط العملي هو الخط الفاصل ما بين انتداب Unifil وانتداب Undof مع إشارة الأمم المتحدة بأن هذا الخط العملي لا يمكن بأي حال اعتباره يمس بالحقوق الحدودية المتبادلة بين الأطراف المعنية.

وقد وافق لبنان على هذا التقييم بانتظار إيجاد صيغة مشتركة لمنطقة المزارع موقعة بينه وبين سوريا لتقديمها للأمم المتحدة. في حين أن مثال هذا الالتباس لا يتناول خط الحدود بين لبنان وسوريا شمالي تلك المزارع وبالتالي يصبح انسحاب إسرائيل من المرتفعات اللبنانية لجبل الشيخ أمرا تابعا لتنفيذ القرار ٤٢٥ بما يعنيه «من كل الأراضي اللبنانية».

* وقد فوجئ لبنان بأن مفهوم الخط العملي الذي أشار إليه تقرير الأمين العام على أساس الوضع في مزارع شبعا فقط، وفوجئ لبنان بمحاولة تطبيق هذا المفهوم أيضا، الخط العملي، على الحدود بين لبنان وإسرائيل وهو ما يتناقض كليا مع تقرير الأمين العام والقرار ٤٢٥، إذ حيث توجد حدود دولية معترف بها» لا يمكن أن يوجد «خط عملي» بل هذا الخط اعتمده سعادة الأمين العام حيث وجد الالتباس بالنسبة لحدود مزارع شبعا.

رابعا: في التعاون مع الأمم المتحدة صياغة Non Paper

لقد أمضى الجانب اللبناني ما يزيد عن الأسبوع مع السيد لارسن وفريقه من صياغة Non Paper، وقد تخللها مناقشات واسعة أسفرت عن التوصل إلى تفاهم مبدئي عليها بانتظار التثبت من الانسحاب الإسرائيلي، إلا أنه فوجئ لبنان، بالبيان الصفي بتاريخ ٦/٦/٢٠٠٠ الذي تخلله عرض لنتائج عمل الفريق الدولي تتعارض عدة نقاط منه مع ما جرى التوافق عليه في Non Paper، وأهمه أنه وضع الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل موضع تشكيك وتبنى مجدداً مبدأ «خط الانسحاب» وليس «خط الحدود»

خلافا للقرار ٤٢٥ ولتقرير الأمين العام، وبهذا يكون قد ترك غموضا خطيرا يتعلق بالمسافة والأرض الفاصلة بين خط الحدود الدولية، وخط الانسحاب الوهمي، مما يعني بأن خط الانسحاب سيشكل حماية لبقاء الخروقات الإسرائيلية على خط الحدود الدولي الموجود خلفه، وهنا نلفت النظر إلى ضرورة تصحيح هذا الوضع.

لقد أثار لبنان أيضاً مع السيد لارسن وفريقه موضوع المعتقلين والرهائن اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وموضوع استعادة جثث شهداء المقاومة، وطلب لبنان تحريرهم فورا، لأن وضع الاعتقال وخطف الرهينتين (الشيخ عبد الكريم عبيد والحاج مصطفى الديراني) قد حصل في فترة الاحتلال الإسرائيلي، على أن يحل هذا الوضع مع حصول الانسحاب.

كما أثار لبنان موضوع سرقة المياه من الأراضي اللبنانية واعتبار تفكيك كل التجهيزات والمنشآت الإسرائيلية التي تخدم هذا الغرض، خطوة متلازمة مع الانسحاب بالإضافة إلى طلب تحقيق من قبل الأمم المتحدة في موضوع تجفيف نهر الحاصباني على مقربة من الحدود الدولية.

خلاصته سعادة الأمين العام:

أن لبنان المتعاون دائما مع الأمم المتحدة والراغب بإلحاح بتطبيق القرار ٤٢٥ وتقرير سعادتكم نصا وروحا يهمه أن يلفت نظركم إلى الملاحظات الواردة أعلاه بالنظر إلى الأهمية التي تتسم وللخطورة الناتجة عنها، كما يلفت لبنان نظركم إلى الصعوبات التي تعترض عمله مع فريق ال Unifil المكلف بالتحقق من الانسحاب الإسرائيلي على الأرض. حيث الخط الوهمي للانسحاب والذي رسمه فريق لارسن على الأرض، هذا الخط أيضاً وبالرغم من اعتراضنا عليه سبق وذكرنا في عدة نقاط منه اختراقات إسرائيلية، وتحديدا غير دقيق ناتج عن الضغط الذي يتعرض له فريق الأمم المتحدة للإسراع في عمله على حساب الدقة، ونخشى أن يؤدي ذلك أيضاً إلى تعقيد الأمور.

أغتنم أخيرا هذه المناسبة لأشكركم مجدداً على كل المساعي التي تبذلونها، وإنني أقدر الجهود التي يبذلها أيضاً موفدكم وفريقه وقواتكم العاملة في لبنان آملا أن تتكلل تلك الجهود والمساعي بكل النجاح الذي نتمناه».

وثيقة رقم ٤٤

نص بيان انان

حول اكتمال انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان[١]

وسط هذه الأجواء أنجزت أعمال التحقق التي من ثمرتها أمس استرداد لبنان بلدة العباسية الحدودية منذ ٣٣ عاما والتي أعلن رئيس الفريق اللبناني العميد الركن أمين حطيط أن لبنان أثبت حقه في ٤٢٠٠ دونم من أراضيها التي باتت في عهدة الأمم المتحدة. وبعد ساعات قليلة من إعلان مسؤولين في الأمم المتحدة في بيروت انتهاء أعمال التحقق التي تم بعضها أمس بمروحية للقوة الدولية، عقد انان مؤتمرا صحافيا في نيويورك أعلن فيه أن القوات الإسرائيلية انسحبت بشكل كامل من لبنان طبقا للقرار ٤٢٥. ووزع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت نص كلمة انان كالاتي:

يسعدني أن أعلمكم بأن قوات الأمم المتحدة في لبنان قد نقلت إلي اليوم تقريراً بأن إسرائيل قد انسحبت من لبنان، تماما طبقا لقرار مجلس الامن ٤٢٥. وقد قمت بنقل هذا النبأ إلى مجلس الأمن لقد انتظر الشعب اللبناني هذه اللحظة طوال اكثر من ٢٢ سنة. ويتوجب علينا جميعا أن نسجل إكبارنا وإعجابنا بالصبر الذي أظهره اللبنانيون طوال هذه المعاناة الطويلة. إنه ليوم سعيد بالنسبة إلى الشرق الأوسط ككل. كما أنه يوم تفتخر به الأمم المتحدة، لما يحمله من دلالات على أن قرارات الأمم المتحدة، عندما تنفذ بكاملها في عمل مشترك من الأطراف المعنيين، فهي يمكن أن تشكل حجر بناء لصرح السلام. لقد اقترب لبنان الان من السلام أكثر مما كان خلال العقود الاخيرة. وأصبحت الان مهمة قوة الأمم المتحدة الأساسية مساعدة الحكومة والقوات المسلحة اللبنانية على تحمل مسؤولياتها على طول وعلى كامل المنطقة التي انسحبت منها إسرائيل. كما أنني على يقين من أن المجتمع الدولي سوف يسرع في مساعدة لبنان على تنفيذ عملية إعادة بناء الاقصاد في الجنوب واستعادة توطيد أواصره مع بقية أنحاء البلاد، مما يساعد على مزيد من تقريب كل لبنان من السلام والاستقرار. كما أتمنى أن

---

(١) صحيفة النهار ١٧ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ العدد ٢٠٦٩٧، ص ١١.

تنظر جميع شعوب المنطقة، وخصوصاً السوريين والفلسطينيين والإسرائيليين واللبنانيين، إلى أن تنفيذ القرار ٤٢٥ خطوة مشجعة للتحرك قدما وبسرعة للبحث في اتفاقيات سلام مبنية على قراري مجلس الأمن السابقين ٢٤٢ , ٣٣٨ , اللذين جسدا صيغة «الارض في مقابل السلام والتي على أساسها بنيت صيغة مدريد من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وسوف أغادر نيويورك مباشرة بعد هذا المؤتمر واجتمع بالزعماء هناك وأبحث معهم في ما تقوم به الأمم المتحدة لدعم هذا الانجاز الذي سجل اليوم والبناء عليه. وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى قادة كل من لبنان وإسرائيل وسوريا، الرئيس اميل لحود ورئيس الوزراء ايهود باراك والرئيس الراحل حافظ الأسد، للتعاون الذي خصوا به الأمم المتحدة خلال الاسابيع القليلة المنصرمة. كما أتقدم بالشكر إلى حكومات مصر وايران والأردن والمملكة العربية السعودية لدعمها، وإلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وأخيرا وليس آخرا أتقدم بالشكر إلى مبعوثي الخاص تيسري رود - لارسن على كل الجهود التي جعلت هذا اليوم ممكنا.

«إنها ليست نهاية الدرب الطويل نحو السلام في المنطقة بمقدار ما يجب ان ينظر اليها كبداية للنهاية».

تعقيب لارسن حول بيان أنان

وافاد مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت ان رود - لارسن انضم الى مؤتمر انان وقال ان اعلان الامين العام سوف ينتج عنه الانتشار الفوري لقوة الامم المتحدة في المناطق التى كانت تحتلها اسرائيل سابقا، وان» اليونيفيل «ستقيم مواقع لها في كل المنطقة وستواصل تسيير دوريات مؤللة ومتحركة في هذه المناطق «. واضاف انه في منتصف شهر تموز ستتم زيادة عديد «اليونيفيل» بواقع ١٠٠٠ جندي مما يرفع عديدها الى ٥٦٠٠ جندي، وهذا العدد سيكون كافيا لاستجابة تحدي اعادة الانتشار في جنوب لبنان «. لكنه اعرب عن امله في ان يؤدي اعتماد مجلس الامن اعلان الامين العام الى مساهمات جديدة في قوات جديدة في «اليونيفيل «بحيث يرفع عدد الجنود الى ٨٠٠٠ رجل. واضاف انه «سعيد جدا جدا بقيام الحكومة البنانية بنشر ألف عنصر من قوى الامن الداخلي في الجنوب «بما يشكل حضورا في كل قرية تقريبا» واعتبر وجود القوات المسلحة «عنصرا اساسيا في اعادة بناء السلطة واستتباب الامن والسلام في المنطقة».

وثيقة رقم ٤٥

النص الحرفي لتقرير أنان إلى مجلس الأمن عن انتهاء الانسحاب الإسرائيلي من لبنان(١)

١ - هذا التقرير مقدم إلحاقا لتقريري المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) (S/ PRST/2000/18)، وإنني أكتب إليكم لأبلغ المجلس أن إسرائيل قد أوفت بالمتطلبات المحددة في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار / مايو. ولهذا فإنني في موقف يتيح لي أن أوكد أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان أعمالا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

مهمة المبعوث الخاص

٢ - عاد مبعوثي الخاص تيري - رود لارسن إلى لبنان في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٠، هو وفريق خبراء فنيين لكي يتابعوا مع قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تنفيذ تقريري المؤرخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٠. وفي الفترة من ٢٤ أيار/ مايو إلى ٧ حزيران/ يونيو، واصل مبعوثي الخاص والفريق المرافق له إجراء اتصالات متكررة مع الرئيس اللبناني ورئيس وزراء لبنان وكذلك مع رئيس البرلمان وغيره من القادة اللبنانيين. وأجرى مبعوثي الخاص لقائين مع رئيس وزراء إسرائيل، كما اجتمع هو والفريق المرافق له مع وزير خارجيتها. واجتمع مبعوثي الخاص أيضاً مع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية. وعلى المستوى الفني، عقد خبراء الأمم المتحدة عددا من الاجتماعات المنفصلة مع نظرائهم من حكومتي لبنان وإسرائيل.

٣ - وأود ان اشكر حكومتي كل من إسرا ئيل ولبنان لمدهما يد التعاون الى مبعوثي الخاص وفريقه طوال بعثتهم.

وأود كذلك أن أشكر حكومة الجمهورية العربية السورية على دعمها وكذلك حكومات مصر والأردن وجمهورية ايران الإسلامية والمملكة العربية لتصريحاتها البناءة

(١) صحيفة السفير ١٩ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠، العدد ٨٦٢٩.

والمؤيدة طوال هذه العملي. تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨): الوفاء بالمتطلبات الموضوعة في التقرير المؤرخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٠.

٤ – بينت في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار / مايو الشروط التي تطلب الأمم المتحدة الوفاء بها من جانب إسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية وكذلك من جانب المجتمع الدولي من أجل تنفيذ القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) تنفيذا تاما.

٥ – وقد وضعت ثلاثة شروط رئيسية لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي امتثالا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨):

(أ) انسحاب الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الإسرائيليين من الأراضي اللبنانية،

(ب) تفكيك القوة المساعدة لإسرائيل المعروفة بجيش لبنان الجنوبي»،.

(ج) اطلاق سراح جميع المحتجزين في سجن الخيام – ويمكنني اليوم أن اؤكد أن هذه الشروط التي أقرها مجلس الأمن قد تم الوفاء بها.

تحديد خط لأغراض تأكيد الانسحاب الإسرائيلي

٦ – يذكر المجلس رأيي المعرب عنه في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار / مايو بأنه لتأكيد أن إسرائيل قد انسحبت وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، تحتاج الأمم المتحدة إلى تحديد خط يعتمد مطابقا لحدود لبنان المعترف بها دوليا بالاستناد إلى أفضل الخرائط المتاحة وغير ذلك من الوثائق. وأثناء البعثة التي قام بها مبعوثي الخاص وفريقه إلى المنطقة في ٢٦ نيسان / أبريل إلى ٩أيار/ مايو ٢٠٠٠ طلب من الأطراف والمعنيين الآخرين تزويد الأمم المتحدة في موعد أقصاه ١٥ ايار/ مايو * بمعلومات تتصل بتحديد هذا الخط. ثم أعدت خريطة بعد ذلك على أساس المعلومات المتاحة للأمم المتحدة.

٧ – ولدى عودة مبعوثي الخاص وفريقه إلى المنطقة. بدأوا على الفور المناقشة مع الأطراف بشأن تحويل هذا الخط على الأرض. وأثناء المشاورات الفنية التي تضمن القيام بزيارات موقعية مشتركة بين الأمم المتحدة وإسرائيل وبين الأمم المتحدة ولبنان، أدخلت بعض التنقيحات على خط الانسحاب. وعلى وجه الخصوص قدمت حكومة لبنان إحداثيات جغرافية لم تكن موجودة للأمم المتحدة من قبل.

٨ – وقد درس خبراء الأمم المتحدة بعناية جميع التعديلات التي طلبها الطرفان، مع مراعاة أن تقريري المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٢ أيار/ مايو كان قد ذكر بوضوح أن

الأمم المتحدة لا تقوم بعملية رسم للحدود. ولم تدرس التنقيحات إلا بقدر ما يوجد مبرر لها على أساس الخرائط وبما يتمشى مع مجموع المعلومات المتاحة بالفعل للأمم المتحدة.

٩ – وفي ٣ حزيران / يونية، اجتمع مبعوثي الخاص مع الرئيس اللبناني ورئيس وزراء لبنان وأبلغهما بانتهاء المناقشات الفنية المتصلة بخط الانسحاب وبأنه سيسافر في اليوم التالي إلى إسرائيل لاطلاع رئيس وزرائها على نتائج المناقشات المتعلقة بخط الانسحاب. والتقى مبعوثي الخاص برئيس وزراء إسرائيل في ٤ حزيران / يونية لهذا الغرض.

١٠ – وفي ٥ حزيران / يونية، أعلن مبعوثي الخاص اختتام المشاورات بشأن هذه المسألة، وأثناء المشاورات أبلغت حكومتا إسرائيل ولبنان مبعوثي الخاص أن بعض أجزاء خط الانسحاب لا تتفق مع تحديد كل منهما لهذه الحدود.

١١ – وفي ٦ حزيران / يونية قام قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بإحالة خريطة خط الانسحاب رسميا إلى نظيريه اللبناني والإسرائيلي. (أرفقت نسخة من الخريطة بهذا التقرير. وتتوفر خريطة ذات مقياس رسم كبير لدى مكتب وحدة رسم الخرائط بالأمم المتحدة).

موقف حكومة لبنان

١٢ – في ٦ حزيران / يونية ٢٠٠٠، أبلغت حكومة لبنان مبعوثي الخاص أن موقفها بشأن الانسحاب الإسرائيلي هو التالي:

دعا مجلس الأمن في القرا ر ٤٢٥ إلى «الاحترام الدقيق للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا». وطلب أيضاً إلى إسرائيل «أن تسحب قواتها فورا من جميع الأراضي اللبنانية». كما قرر مجلس الأمن: «بناء على طلب حكومة لبنان أن ينشئ فورا تحت سلطته قوة مؤقتة للأمم المتحدة في جنوب لبنان»، تكون إحدى مهامها تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٢ أيار / مايو ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) تحتاج الأمم المتحدة لأغراض تأكيد الانسحاب الإسرائيلي، إلى تحديد خط يعتمد مطابقا لحدود لبنان المعترف بها دوليا بالاستناد إلى أفضل الخرائط المتاحة وغير ذلك من المواد الوثائقية. ثم تحدد الأمم

المتحدة بعد ذلك «ماديا على الأرض أجزاء الخط اللازمة لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية أو ذات الصلة بذلك».

كما جاء في تقرير الأمين العام أن الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان رسمت عملا باتفاق عام ١٩٢٣ بين فرنسا وبريطانيا العظمى المعنون «خط الحدود بين سوريا وفلسطين من البحر الأبيض المتوسط إلى الحمة». وأعيد تأكيد هذا الخط في «اتفاق الهدنة العام بين إسرائيل ولبنان» الموقع في ٢٣ آذار / مارس ١٩٤٩، وقد أجريت بعد ذلك عدة تعديلات اتفق عليها الجانبان: إسرائيل ولبنان.

وفي الفترة بين ٢٤ ايار / مايو و٢ حزيران / يونية ٢٠٠٠، ناقشت حكومة لبنان في اجتماعاتها مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص ووفده في مناسبات عديدة، الخط الذي حددته الأمم المتحدة، والذي اعتمد باعتباره مطابقا لحدود لبنان المعترف بها دوليا على النحو المشار إليه أعلاه، لأغراض تأكيد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. وخلال الفترة نفسها بيّن رسامو الخرائط من الأمم المتحدة وأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هذا الخط على الأرض لممثلي الحكومة.

وتعتبر حكومة لبنان أن هذا الخط الحدودي لا ينطبق في ثلاثة مواقع مع الحدود المعترف بها دوليا مع إسرائيل، وتؤكد الحكومة أن هذه المواقع جزء من الأراضي اللبنانية. ويستند هذا التأكيد أساسا إلى معاهدة ١٩٢٣ واتفاق الهدنة العام بين إسرائيل ولبنان، والمبادئ ذاتها المقبولة للتأكد من انسحاب إسرائيل على طول الحدود المعترف بها دوليا بين لبنان وإسرائيل.

وفي ما يتعلق بمزارع شبعا فإن موقف لبنان هو أن هذه المنطقة تقع داخل لبنان كما أن الموقف السوري يعتبر أن هذه المزارع لبنانية. وكما جاء في تقرير الأمين العام فإن خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة للانسحاب «لا يمس بالاتفاقيات الحدودية المقبلة بين الدول الأعضاء المعنية». ولذا فإن الأمم المتحدة باعتمادها خط قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان / قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك باعتباره خطا لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية لم تشكل سابقة ملزمة قانونيا أو ذات صلة في ما يتعلق بهذا الجزء من الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية.

على أنه في ما يتعلق بالجزء الشرقي من الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، الممتد إلى ما بعد الحدود العليا لمزارع شبعا، فإن لبنان يصر على انسحاب

إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة في منطقة جبل الشيخ، وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي طالب إسرائيل بالانسحاب فورا من جميع الأراضي اللبنانية.

كذلك تصر حكومة لبنان على الافراج فورا عن جميع الرهائن والمحتجزين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية (فضلا عن إعادة جميع جثث الضحايا اللبنانيين) إذ أن هذه الحالة مرتبطة بفترة الاحتلال وعاقبة من عواقبه.

وترى حكومة لبنان أنه ينبغي أن تفصل فورا جميع المعدات والهياكل الأساسية المتعلقة بالمياه والتي أقامتها إسرائيل خلال احتلالها لأراض لبنانية وذلك كجزء من الانسحاب الإسرائيلي في إطار تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، إضافة لذلك، تطلب الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة إجراء تحقيق فوري في أسباب جفاف الجزء الجنوبي من نهر الحاصباني.

وتؤكد حكومة لبنان من جديد انها ستواصل تعاونها التام مع الأمم المتحدة وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨).

موقف حكومة إسرائيل.

١٣ - في ٨ حزيران / يونية أبلغني رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن موقف حكومته كما يلي:

كان لدى إسرائيل ولا يزال لديها تحفظات مهمة في ما يتعلق بالخريطة التي أعدتها الأمم المتحدة لبيان الخط الذي ينبغي لإسرائيل أن تعيد انتشارها بعده تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). فنحن نرى مثلا أن مسيرة الخط الذي اختارته الأمم المتحدة في منطقة الدعامة الحدودية (B.P.4) وبالقرب من قرية ميتولا لا تتصف بالدقة.

كما أن إسرائيل ما برحت تعرب عن موقفها بأن أي خط يحدد تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ينبغي ألا يمتد إلى شرق نهر الحاصباني. مع ذلك فأن إسرائيل، بالاستناد أساسا إلى بيانات الأمم المتحدة الثابتة التي تشير إلى أن الخط الحالي ينبغي ألا يفسر كتحيز لموقف أحد الطرفين في ما يتعلق بموقع الحدود الدولية، قررت أن تقبل خط الأمم المتحدة لغرض الانسحاب الإسرائيلي.

ونحن ندرك ضرورة احتفاظ كل من الطرفين بأي مطالبات لديه في ما يتعلق بموقع الحدود الدولية، لطرحها في إطار مفاوضات السلام في المستقبل.

وتفهم إسرائيل أن ولاية فريق رسم الخرائط تتمثل في تحديد وتعيين الخط ووضع علاماته تعتبر مرحلة تقنية ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تغير مسيرة الخط المرسوم في خريطة الأمم المتحدة.

وكانت إسرائيل قد شرعت، حتى قبل وصول فريق الأمم المتحدة إلى المنطقة، في عملية تفكيك المواقع والهياكل الأساسية التي اعتبرتها خارجة عن خط الأمم المتحدة، وفي إعداد خط دفاعي بديل. وقد اتخذت هذه التدابير للاسراع بالعملية قدر الامكان.

وعند وصول فريق الأمم المتحدة للخرائط، قدم له الطرف الإسرائيلي المساعدة في تحديد الخط ووضع علامات الأمم المتحدة على طوله، وانتهت هذه العملية في ٢٧ أيار / مايو ٢٠٠٠ على أن فريق الأمم المتحدة عاد بعد مداولاته مع الحكومة اللبنانية إلى طرح إدخال تقريرات مختلفة على الخط، استنادا أساسا إلى قائمة إحداثيات أعدت في الخمسينيات، تثير صحتها القانونية الكثير من الشك وتعتبر إسرائيل أن هذه الاقتراحات خارجة تماما عن ولاية فريق رسامي الخرائط وفقا لتقرير الأمين العام.

ومع ذلك قررت إسرائيل الموافقة على طلب الأمم المتحدة وقبول التغييرات على الأرض في أربعة مواقع محددة، برغم أن قبول الاقتراحات الجديدة للأمم المتحدة يعني تفكيك هياكل أساسية إضافية ومواقع لقوات الدفاع الإسرائيلية. وقد توصلت إسرائيل إلى قرارها بهذا الشأن مدفوعة برغبتنا الخالصة في التعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وخلق مناخ يسوده الاستقرار على طول خط الحدود في أقرب وقت ممكن.

إن إسرائيل تفهم أن موافقتها على هذه التغييرات ستشكل التسوية النهائية لمسألة الخط المرسوم في خريطة الأمم المتحدة، ولذلك فقد انزعجت إسرائيل كثيرا عندما أرسلت فرقتها الفنية إلى الميدان لتنفيذ ما تم التفاهم عليه، فاكتشفت أنه يجري الآن طرح تغييرات إضافية. لكن إسرائيل قررت الموافقة على هذه التعديلات أيضاً برغم تحفظاتها الشديدة على التغييرات الجديدة وعلى العملية برمتها، وذلك بهدف التعجيل بإنهاء العملية بكاملها.

إن لدى إسرائيل انطباعا واضحا هو أن الأحداث الأخيرة ناتجة عن أن إسرائيل تبذل قصارى جهودها للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق ولايتها في حين يقوم غيرها من الأطراف المعنية بكل ما يمكن للوصول إلى عكس هذه النتيجة.

إن إسرائيل خطت خطوة تاريخية، فقد أقرت علنا بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وأيدت علنا تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار / مايو ونفذت على الأرض انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء الخط المرسوم على خارطة الأمم المتحدة، وتعاونت على نحو كامل مع الأمم المتحدة في تحديد الخط ووضع علاماته على الأرض، ولقد اتخذت جميع هذه الخطوات بالرغم من أنها كانت محفوفة بأخطار شديدة ومفاجآت محتملة.

وعملا بالتسلسل الزمني للأحداث المشار إليها في تقريركم، آن الآوان لكي تفي جميع الأطراف الأخرى بالتزاماتها، فالأمم المتحدة ينبغي أن تعلن أن إسرائيل قد أوفت بالتزاماتها، كما ينبغي أن تنشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بصورة كاملة، وأن تبذل هذه القوة قصارا جهدها لتسهيل استتباب الهدوء والاستقرار على خط الحدود، وكذلك ينبغي أن تتخذ الحكومة اللبنانية جميع الخطوات اللازمة لتحمل مسؤولياتها الكاملة في جميع الأراضي اللبنانية، ويتعين أن يتخذ كل من لبنان والجمهورية العربية السورية جميع التدابير اللازمة لتأمين وقف الأنشطة العدائية ضد إسرائيل نهائيا.

وترى إسرائيل أنه مالم تتمثل جميع الأطراف المعنية على نحو كامل لالتزاماتها التي قطعتها على نفسها، فستنعدم فرص النجاح في إحلال السلام والاستقرار وتحويلهما إلى واقع ملموس على الأرض. وإذا ما تحقق هذا الواقع، فإنه يمكن بدوره أن يساعد كثيرا في تنشيط عملية السلام مع كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان. وهو ما ينبغي أن يظل هدفنا النهائي.

وأخيرا، ترغب إسرائيل في أن تشير من جديد إلى مسألة قرية الغجر، فيما تم تحديد مسير خط الحدود في منطقة القرية، فإن النظام الفعلي الذي سيطبق ينبغي أن يسمح لأهاليها أن يواصلوا حياتهم الطبيعية، ذلك أن قرية الغجر، وهي قرية سورية سابقاً يجري تقسيمها جزئيا بموجب خط الأمم المتحدة بين إسرائيل ولبنان، تطرح مشكلة إنسانية إلى أبعد حد. وفي هذا السياق، تطلب إسرائيل من الأمم المتحدة المساعدة على التوصل إلى تسوية هذه المشكلة بحل قوامه مبادئ العدل والاعتبارات العملية والانسانية.

١٤ - وبالرغم لما لكلتا الحكومتين من تحفظات على خط الانسحاب، أكدت إسرائيل ولبنان أن الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديده وأنه

سيحترمان الخط الفاصل بين بلديهما على نحو ما حدد، وقد فرغ خبراء الأمم المتحدة في ٧ حزيران / يونية ٢٠٠٠، من عملهم المتمثل في وضع العلامات على الأرض لتمييز الأجزاء ذات الصلة من هذا الخط.

تأكيد امتثال إسرائيل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)

١٥ - حالما أقر مجلس الأمن تقريري المؤرخ ٢٢ أيار / مايو، بدأت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تسيير دوريات متنقلة من المراقبين للتأكد من أن المواقع التي كان من المعروف أن قوات الدفاع الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي يسيطران عليها لم تعد محتلة، وبحلول ١٦ حزيران/ يونية، كانت القوة المؤقتة في موقع يمكنها من أن تؤكد أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان وفقا لخط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة.

١٦ - وافادت القوة المؤقتة كذلك في ١٦ حزيران / يونية، أنها لم تلاحظ أي توغل داخل المجال الجوي اللبناني أو المياه الإقليمية اللبنانية.

١٧ - وفي ما يتعلق بجيش لبنان الجنوبي، ورد في تقرير أنه لم تقع على حكومة إسرائيل مسؤولية ضمان إنهاء وجود القوة القائمة المعروفة بجيش لبنان الجنوبي.

وحددت في هذا الصدد ثلاثة شروط:

(أ) وجوب تفكيك هيكل قيادة هذا الجيش،

(ب) وقف تزويده من قبل الحكومة الإسرائيلية بأي دعم سوقي أو دعم بالامدادات أيا كان نوعه،

(ج) إزالة أو تدمير ما بحوزته من أسلحة ثقيلة بما في ذلك مدفعية الدبابات والهاون.

وقد أكدت القوة المؤقتة حل جيش لبنان الجنوبي. وقد ذهب الكثير من عناصره وأفراد أسرهم إلى إسرائيل وسلم آخرون أنفسهم للسلطات اللبنانية أو سلموا إليها. ونقلت بعض الأسلحة الثقيلة التي كانت بحوزة جيش لبنان الجنوبي إلى إسرائيل أو دمرت بواسطة القوات الإسرائيلية، أما القسط الأعظم من الأسلحة، فقد جمعته السلطات اللبنانية، أو سلمه إليها اللبنانيون الذين كانوا قد استولوا على قطع منه.

١٨ - أما المحتجزون في سجن الخيام، فقد أطلق سراحهم جميعا بعد أن اقتحمه أهالي المنطقة في ٢٢ ايار / مايو.

التعاون الذي أبدته الحكومة اللبنانية

١٩ - في تقريري المؤرخ ٢٢ ايار / مايو، طلبت من الحكومة اللبنانية أن تتعاون معي في عملية القيام على الأرض بتحديد الخط الذي سيستخدم مرجعا لتأكيد الانسحاب. وعينت الحكومة اللبنانية فريقا من الخبراء التقنيين للعمل مع أفراد الأمم المتحدة القائمين على رسم الخرائط، وتم القيام بعدة زيارات مشتركة إلى منطقة خط الانسحاب استخدمت فيها الطائرات العامودية والمركبات التابعة للقوة المؤقتة في لبنان.

استعادة الحكومة اللبنانية السلطة الفعلية في المنطقة

٢٠ - لاحظت في تقرير المؤرخ ٢٢ أيار / مايو، أنه «بمجرد أن تؤكد الأمم المتحدة أن الانسحاب الإسرائيلي قد تم وفقا للشروط المحددة في ذلك التقرير، سيكون على حكومة لبنان أن تستأنف الاضطلاع في جميع أنحاء المنطقة بالمسؤوليات العادية التي تباشرها الدولة». وبعد أن سحبت إسرائيل قواتها من لبنان، بدأت حكومة لبنان تفرض من جديد سلطة القانون والنظام في كامل المنطقة. وتقول الحكومة أنه يوجد حاليا في جنوب لبنان قرابة ١٠٠٠ من مختلف أجهزة الشرطة والأجهزة الأمنية. وتقول أنهم فتحوا مخافر للشرطة واقاموا حواجز على الطرقات ويسيرون دوريات فعلية. وتم كذلك إرسال موظفي الجمارك إلى المنطقة لمنع الاستيراد المحظور قانونا لأي سلع أو مركبات أو منتجات مصنوعة في إسرائيل. ومما يبعث على التفاؤل، أن الحكومة اللبنانية قد أحرزت تقدما في إعادة القانون والنظام العام وأنها استأنفت تقديم الخدمات العامة.

٢١ - وقد ذكرت في تقرير المؤرخ في ٢٢ أيار / مايو، أنه ينبغي للقوات المسلحة اللبنانية أن تكفل وجود جميع الأراضي اللبنانية تحت السلطة الفعلية للحكومة. وذكرت الحكومة أنها ستنظر في هذا الأمر عندما أؤكد أن إسرائيل أوفت بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ويعد نشر القوات المسلحة ركنا لا تكتمل بدونه استعادت الحكومة للسلطة الفعلية في المنطقة، وينبغي أن يتم ذلك بالتنسيق مع إعادة نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في منطقة عملياتها. وأستطيع ان أؤكد الان انسحاب إسرائيل، وأتوقع من الحكومة اللبنانية أن تعالج هذه المسألة بطريقة منهجية. وقد سعدت عندما علمت أنه

سيجري في ١٢ حزيران / يونية كخطوة مهمة أولى نشر الوحدة الخاصة المركبة المشكلة من أفراد من الجيش وقوى الأمن الداخلي في المنطقة التي كانت تسيطر عليها إسرائيل قبل ذلك وأن تلك الوحدة ستقيم قيادة لعملياتها في مرجعيون وقيادتين إقليميتين في بنت جبيل.

٢٢ - وقد أعربت الأمم المتحدة منذ المهمة الأولى التي قام بها مبعوثي الخاص إلى لبنان، أنها مهتمة بأمان سكان جنوب لبنان. ولعل المجلس يذكر أنني أوردت في تقريري الأخيرين أن حكومة لبنان قد أعطت تأكيدات في هذا الصدد. وعلى وجه التحديد، أكد كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب لمبعوثي الخاص أنهم لن يسمحوا بارتكاب أية أعمال انتقامية. ومنذ أن بدأت القوات الإسرائيلية في الانسحاب، دعت الحكومة اللبنانية فضلا عن الشخصيات السياسية في جميع أنحاء البلاد إلى تطبيق حكم القانون على الجميع في مختلف أنحاء المنطقة دونما تمييز. وقد عالجت الحكومة اللبنانية هذه المسألة الحساسة بطريقة إيجابية. ولم ينم إلى علم الأمم المتحدة أي معلومات عن أي أعمال انتقامية منظمة وإن وردت أنباء عن حدوث بعض أعمال النهب على نطاق ضيق.

٢٣ - وباكتمال الانسحاب الإسرائيلي، تكون السيادة اللبنانية قد عادت على الجانب اللبناني من قرية الغجر. ويقع جزء من هذه القرية في لبنان بينما يقع جزؤها الآخر في الجمهورية العربية السورية، ويبدو أن الجزء اللبناني من القرية كان يقع تحت السيطرة الفعلية السورية وأنه ضم إلى الجزء السوري منها في عام ١٩٦٣ وقد احتلت إسرائيل الجزأين في عام ١٩٦٧ ثم ضمت القرية بأكملها وتم ضمها إليها في عام ١٩٨١. ويضع خط الانسحاب الذي رسمته الأمم المتحدة ثلثي القرية في لبنان ويضع ثلثها الآخر في الجزء الذي تحتله إسرائيل من الجمهورية العربية السورية. وقد تأكدت القوة المؤقتة في ١٦ حزيران / يونية ٢٠٠٠ من أن القوات الإسرائيلية قد سحبت من الجزء اللبناني من القرية.

٢٤ - وبالنظر إلى هذا الوضع غير العادي، كتبت إلى الرئيس لحود ونصحته بأن قيام لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بنشر أفراد من الجيش والأمن أو من المدنيين في القرية في هذا الوقت يساعد على حفظ النظام العام والسلام في هذه المرحلة. ولهذا السبب أبلغت كلا من رئيس لبنان ورئيس وزراء إسرائيل بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لن تقوم، في هذه المرحلة بالانتشار في القرية، ولكنها ستبقى

على مقربة منها، كما أبلغتهما أن الحالة هناك قابلة للاشتعال وأنه يتعين أولا اتخاذ تدابير لتخفيف حدة التوتر ولضمان الانتقال بسلام وفعالية إلى إقرار النظام العام والاضطلاع بالمهام الادارية من جانب لبنان في ثلثي القرية الشماليين. كما بعثت برسالة إلى رئيس الوزراء باراك، ذكرت فيها أنه لا شك في أن ثلثي القرية يقعان داخل الأراضي اللبنانية وأن مساعدة حكومة لبنان في استعادة سلطتها الفعلية في جنوب البلد هو أحد المهام الرئيسية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٢٥ - وكما أشرت في تقريري المؤرخ في ٢٢ ايار / مايو إلى مجلس الأمن، فقد وضعت الحكومة اللبنانية مخططا لتعمير جنوب لبنان، وقد شددت الحكومة على الحاجة لاتخاذ إجراء عاجل لهذا الشأن. والأمم المتحدة تقدم كامل دعمها للحكومة في جهودها لأجل تحسين ظروف المعيشة في المنطقة. وسيعمل كل من مبعوثي الخاص وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي معا لتنسيق الترتيبات الرامية إلى ضمان تعبئة موارد ودعم لإعادة اصلاح حنوب لبنان وتعميره.

التعاون الذي أبدته حكومة الجمهورية العربية السورية حسبما طلب في تقرير ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٠.

٢٦ - في تقرير المؤرخ ٢٢ أيار / مايو، طلبت إلى حكومة الجمهورية العربية السورية تقديم التعاون بشأن جميع المسائل ذات الصلة، وبإمكاني أن أبلغ مجلس التعاون أن مبعوثي الخاص لقي ذلك التعاون.

ظروف الأمن والسلامة في المنطقة

٢٧ - يمكن وصف الحالة العسكرية والأمنية في المنطقة التي كانت تسيطر عليها إسرائيل، بالهدوء والاستقرار النسبي. وقد افادت تقارير الانباء وقوع بعض حوادث رمي الحجارة وإطلاق النار عند بوابة فاطمة / ميتولا، حيث جرح إثنان من المدنيين اللبنانيين برصاصات مطاطية أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية في ٢٨ أيار / مايو. وعقب ذلك اقامت السلطات اللبنانية الحواجز على الطرقات وقيدت المرور إلى الحدود، بينما قامت عناصر مسلحة بإقامة حواجز ترابية لسد الطريق المؤدية إلى البوابة. ونتيجة لذلك هدأ التوتر إلى حد كبير. ويتعين الابقاء على القيود المشددة المفروضة على التنقل صوب الحدود، وذلك لتفادي وقوع حوادث وإصابات أخرى. كما قامت القوات اللبنانية بتدمير عدد من المواقع التي تركتها قوات الدفاع الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي.

٢٨ - وأخذ الوجود الواضح للعناصر المسلحة يتناقص باطراد في عموم المنطقة، وأزيلت نقاط التفتيش التابعة لها. وعموما، أخذت العناصر المسلحة تتصرف بطريقة تنم عن المسؤولية والانضباط.

٢٩ - واحتفظت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بوجود ظاهر من خلال الدوريات الناشطة مما كان مفيدا للغاية في تهدئة الحالة الأمنية ولقيت ترحيبا واضحا من السكان المحليين.

كما اشترك أفراد القوة في تقديم المساعدة الانسانية إلى الأهالي. ويجري توزيع الأغذية والمياه على الأسر المحتاجة. وتواصل جميع الوحدات تقديم المساعدة الطبية إلى الأهالي، وقد أقيم في المنطقة مستوصف للعلاج الطبي وعلاج الأسنان. كذلك ساعدت القوة في عودة بعض أعضاء جيش لبنان الجنوبي وأسرهم من إسرائيل بتوفير وسائل انتقالهم من منطقة الحدود واصطحابهم إلى السلطات اللبنانية.

دور قوة الأمم المتحدة في لبنان في المستقبل

٣٠ - يجري الآن تنفيذ المرحلة الأولى من تعزيز قوة الأمم المتحدة في لبنان وهي المرحلة التي أشرت إليها في تقرير المؤرخ في ٢٢ أيار / مايو ٢٠٠٠. واتوقع أن يصل مستوى القوة في مطلع الشهر القادم إلى ٥٦٠٠ جندي.

٣١ - ولقد ذكرت في تقرير المؤرخ في ٢٢ ايار / مايو أنه، حالما يتم التأكد من انسحاب إسرائيل، وإذا سمحت الظروف الأمنية ستعزز القوة بفرقتين من المشاة مدعومتين بآليات ونظرا لضيق الوقت، شددت على ضرورة تعزيز الوحدات لمنحها قدرا كبير من الاكتفاء الذاتي وتمكينها من أن تنتشر في منطقة البعثة بالاعتماد على قدراتها الوطنية. ولقد ذكرت أنه إذا لم توفر الموارد في الوقت المناسب، فقد يتعذر على القوة أن تنهض على النحو الكافي بجميع عملياتها في المنطقة.

٣٢ - وأود أن أبلغ مجلس الأمن أنه لم تقطع حتى الآن أي التزامات صارمة تفي بهذه المعايير بزيادة عدد جنود وحدات المشاة، وليس باستطاعتي بالتالي أن أذكر متى سيتم تقديمهم ونشرهم.

٣٣ - وستستعين القوة، في الأثناء بالموارد المتاحة لها لتوسع رقعة انتشارها في المناطق التي ليس لها فيها وجود. وتحقيقا لهذا الغرض ستقيم القوة قواعد تسير منها دورياتها في عدد من المواقع وستنشأ، حسب الاقتضاء مراكز مؤقتة للمراقبة، وستسير

في كامل هذه المناطق دوريات عاملة. وستواصل القوة أيضاً تقديم المساعدات الانسانية إلى السكان المحليين.

٣٤ - وفي نفس الوقت، تبحث القوة مع الحكومة اللبنانية سبل ووسائل الاسراع بإعادة سلطة الحكومة في الجنوب، لاسيما وأن ذلك يمكنها من تكييف وتعزيز وجودها في المنطقة التي أخلتها القوات الإسرائيلية.

٣٥ - وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ستسخر الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لأفضل جهودها للمساعدة في منع تجدد القتال وتهيئة الظروف لاعادة بسط سلطة الحكومة اللبنانية في المنطقة، ولا تزال المبادئ التوجيهية الواردة في تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن عمليات القوة المؤقتة صالحة للتطبيق حتى الآن.

٣٦ - ويظل أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة في صدارة الاهتمامات، وأود أن أشدد ثانية على أن الحكومة اللبنانية هي الجهة التي تقع عليها في المقام الأول مسؤولية كفالة أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة في الأراضي اللبنانية. وقد أكد الرئيس بأن الحكومة اللبنانية ستعمل من أجل كفالة أمن أفراد القوة وسلامتهم.

الخلاصة.

٣٧ - أوفت إسرائيل بمتطلبات قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وفقا لما حددته في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ أيار / مايو ٢٠٠٠، وقد أكملت إسرائيل انسحابها طبقا للخط الذي حددته الامم المتحدة. وتم حل جيش لبنان الجنوبي لذا لم تعد هناك خطوط امداد، وقامت إسرائيل بسحب أسلحته الثقيلة أو تدميرها أو باتت هذه الأسلحة الآن في في حوزة حكومة لبنان، ولم يعد هناك مزيدا من المحتجزين في سجن الخيام.

٣٨ - وتعاونت حكومة لبنان مع الأمم المتحدة في تنفيذ التقرير المؤرخ في ٢٢ أيار / مايو وتحركت على وجه السرعة لاعادة بسط سيطرتها الفعلية في المنطقة بنشر قوات أمن فيها، وفي ١٢ حزيران / يونية، أبلغت الحكومة الأمم المتحدة بأنها سترسل قوة مركبة تتألف من أفراد من الجيش وقوات الأمن الداخلي وسيكون مقرها في مرجعيون. ورغم أن الحكومة لم تقم حتى الآن بنشر القوات المسلحة في جميع أنحاء جنوب لبنان. فإنها ذكرت أنها ستنظر في ذلك فور تأكيدي لانسحاب إسرائيل امتثالا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ولتقريري المؤرخ ٢٢ ايار / مايو ٢٠٠٠.

٣٩ – وأبدت حكومة الجمهورية العربية السورية تعاونا كبيرا طوال مدة آخر مهلة قام بها مبعوثي الخاص، وأبدت التعاون ذاته غيرها من الدول الأعضاء المهتمة في المنطقة وغيرها.

٤٠ – وبناء على هذه التطورات يمكنني أن أبلغ مجلس الأمن أن إسرائيل قد سحبت قواتها من لبنان وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وأوفت بالمتطلبات المحددة في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار / مايو ٢٠٠٠.

* كما جاء في تقرير المؤرخ في ٢٢ أيار / مايو أن خط الحدود بين إسرائيل ولبنان عملا باتفاق عام ١٩٢٣ بين فرنسا وبريطانيا العظمى والمعنون «خط الحدود بين وسوريا وفلسطين من البحر المتوسط إلى الحمة والذي أعيد تأكيده في اتفاق الهدنة العام بين إسرائيل ولبنان» الموقع في ٢٣ آذار / مارس ١٩٤٩. وبعد ذلك أجري مسح مشترك تحت رعاية لجنة الهدنة المشتركة وإن كان لا يوجد سجل بموافقة الحكومتين واعتمادهما للاحداثيات الجغرافية التي نتجت كجزء من هذا المسح غير أنه كانت هناك تعديلات متفق عليها بصورة متبادلة بالنسبة لعدد محدود من القطاعات الحدودية. وفي ما يتعلق بخط الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. لم يبرم اتفاق بشان الحدود الدولية بين البلدين. ولذلك أوصيت في تقريري المؤرخ ٢٢ أيار / مايو باعتماد الخط الفاصل بين منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفرض تأكيد انسحاب إسرائيل من لبنان.

المصادر والمراجع والدوريات

أولا: وثائق غير منشورة

مجموعة مؤسسة الدراسات الفلسطينية:

- وثيقة، Addressed to foreign officr from Damascus, telegram No. 17 dated 21st August 1948, FO 371 / 68375.
- وثيقة، Addresed to foreign office from Beiryt, telegram No. 688, dated 20th September 1948, FO 371/ 68376.
- وثيقة، Addressed to foreign officefrom Beirut telegram No. 117, dated 2nd Marsh 1949, FO 371/ 75339.
- وثيقة، Addressed to foreign office from Washington, telegram No 1324, dated 7th Marsh 1949, FO 371/75339.
- وثيقة، Addressed to foreign office from Beirut, telegram No. 119, dated 4th Marsh 1949, FO 371/ 75339.
- وثيقة، Addressed to foreign officefrom Washington, telegram No. 1,445 dated 11th Marsh 1949, FO 371/ 75339.
- وثيقة، Addressing to foreign office from New York, telegram No. 657 dated 24th Marsh 1949, FO 371/ 75340.
- وثيقة، Addressing to foreign office from Damascus, No. 99, dated 20th Marsh 1949, FO 371/ 75339.
- وثيقة، Addressing to foreign office from Damascus, No. 249, dated 12th May 1949, FO 371/ 75341.
- وثيقة، Addressing to foreign office from Tel Aviv, No. 81, dated 14th June 1949 FO 371/ 75342.
- وثيقة، Addressed to British Leagation from Tel Aviv, No. 54 (9/44/49), dated 23rd July 1949, FO 371/ 75343.

وثيقة، - Addressing to foreign office from Damascus telegram No. 70 Dated 28th Marsh 1949, FO 371/ 91372.

وثيقة، - Addressed to Foreign Office from Damascus, Telegram No. 128, Dated 10th May 1951, FO 371/ 11106.

وثيقة، - Israel - Syrian Frontier Zone, Dated 17th April 1951 FO 371/91373.

وثيقة، - UN Security council concerning incidents along the Syrian 18, Israeli frontier: Israel's drainage oparations in Huleh Marshes May 1951, FO 371/ 91373.

وثيقة، - From British Legation in Damascus to foreign office 10706/7, Dated 18th September 1951, FO 371/91368.

وثيقة، - Enclosure to Damascus letter 10706/7/51, Dated 18th Marsh 1949, FO 371/ 91368.

ثانيا: وثائق منشورة:

مؤسسة المحفوظات اللبنانية (أرشيف رئاسة الوزراء اللبناني)

- قرار عدد LR-27 صادر بتاريخ ٤ شباط سنة ١٩٣٥، بتكميل القرار عدد ٣١٨ الصادر في ٣١ آب ١٩٢٠ بتحديد لبنان الكبير.
- قرار ٦٤ (لرئيس الوزراء) بتعيين لجنة للنظر في تعيين بعض الحدود الواقعة بين أراضي الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية.
- قرار ٥٧٤ (١٢٤) ٥٣/ س تاريخ ١٩٤٦/٩/٢٩.
- البيان الوزاري للحكومة الثامنة برئاسة رياض الصلح.
- وثيقة لجنة الحدود العامة حول شبعا ومزارعها (من كتاب منيف الخطيب: مزارع شبعا حقائق ووثائق).
- محضر اجتماع لجنة الحدود السورية ـ اللبنانية عام ١٩٦٤، صحيفة السفير ١٩/ ٥/ ٢٠٠٠، العدد ٨٦٠٢.

أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية

- League of Nations: Treaty Series, Documents No 565, Volume 22, Imprineries Reunies S.A Press, Lausanne Switzerland 1924, p 365. - League of Nations: Treaty Series, Documents No 565, Volume 22,impri - neries Reunies S.A Press, Lausanne Switzerland 1924, P 365.
- League of Nations: Treaty Series, Document No.1324, Op. Citp. 86.

الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية

(د. منذر حدادين: الدبلوماسية على نهر الأردن).

- The Jordan Watrr Problem: an analysis and summary of available documents, pp 70 - 74.
- State Department Records, National Archives of the United State, Washington D.C Documents No. 587 & 589.
- State Department Records, National Archives of the United State, Washington D.C Documents No. 1464, Telegram from Haryman & Kromer Dated March 2, 1965.
- State Department Records, National Archives of the United State, Washington D.C Documents No 1990, Telegram from U.S.A Embassy in Damascus to the Secretary Of Forreing Affair Dated May 14, 1965.
- State Department Records, National Archives of the United State, Washington D.C Documents No. 000047, dated June 8, 1967.
- State Department Records, National - Archives of the United State, Washington D.C Documents No. 00036, Dated June 6, 1967, Prepared by Richard Helm CIA Direvtor.

أرشيف الأمم المتحدة (League of Nations: Treaty Series)

وثيقة - Treaty Series S/ 3108 / Rev. 1.

وثيقة - Treaty Series S/ 3122 / Rev. 1.

وثيقة - Treaty Series S/ 3128.

ثالثا: الدوريات

أرشيف الصحف والمجلات التالية:

الأحرار اللبنانية (بيروت) ١٩٤٩.

الأنوار (بيروت) ١٩٦٨، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

البعث (دمشق) ١٩٧٤.

الثورة (دمشق) ١٩٧٤.

الديار (بيروت) ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

السفير (بيروت) ١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

الشراع (بيروت) ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

العهد (بيروت) ٢٠٠٠.

الكفاح العربي (بيروت) ٢٠٠٠.

اللواء (بيروت) ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

المستقبل (بيروت) ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١.

نداء الوطن (بيروت) ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

النهار (بيروت) ١٩٧٤، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠٣.

رابعا: المصادر والمراجع العربية

١ - إبراهيم عبد الكريم: حدود فلسطين مع سورية ولبنان، دار المنارة، بيروت لبنان، ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

٢ - إبراهيم الحلو: حرب ٥ يونيو كما نراها وكما يراها العالم، دار الكاتب العربي، بيروت لبنان، لا تاريخ.

٣ - د. أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، لا تاريخ.

٤ - د. ادمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ط١، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ١٩٧٠.

٥ - الأرقم الزعبي: الغزو الصهيوني للمياه العربية حلم توراتي وعمل لتحقيق مستديم، ط١ دار النفائس، بيروت لبنان.

٦ - د. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت لبنان، ١٩٦٨.

٧ - إصدارات الحكومة الإسرائيلية: حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ الرواية الرسمية الإسرائيلية، ترجمة أحمد خليفة قدم له وليد الخالدي راجع الترجمة سمير جبور، ط٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، ١٩٨٦.

٨ - أطلس العالم، بيروت لبنان، ١٩٩٦.

٩ - أكرم زعيتر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، لا تاريخ.

١٠ - الأمم المتحدة: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ ـ ١٩٤٧، الجزء الأول، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٧٨، ص ١٠٠.

١١ - إلياس سابا: لبنان والصراع العربي الإسرائيلي من حرب تشرين إلى حروب المسارات مرورا باتفاق ١٧ أيار، ط١، بيروت لبنان، ٢٠٠٠.

١٢ - اليشع ايفرات: الاستيطان الإسرائيلي، ترجمة دار الجليل، ط١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان الأردن، ١٩٩١.

١٣ - أمين مصطفى: الاتصالات السرية العربية ـ الصهيونية ١٩١٨ - ١٩٩٣، ط ١، دار الوسيلة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٩٩٤.

١٤ - أمين مصطفى: المقاومة في لبنان ١٩٤٨ - ٢٠٠٠، ط١، دار الهادي، بيروت لبنان، ٢٠٠٣.

١٥ - أمين هويدي: أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٩٧٥.

١٦ - أمين هويدي: الفرص الضائعة القرارات الحاسمة لحربي الاستنزاف وأكتوبر، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، ١٩٧٥.

١٧ - اندريه راشميل: الحرب الخفية في الشرق الأوسط الصراع السري على سورية، ترجمة عبد الكريم محفوض، ط١، دار سلمية، سلمية سورية، ١٩٩٧.

١٨ - آني لوران ـ أنطوان بصبوص: الحروب السرية في لبنان، ط١، طبعت بالاتفاق مع غاليمار، بيروت لبنان، ١٩٨٨.

١٩ - د. أنيس صايغ: يوميات هرتزل، ترجمة السيدة هيلدا صايغ، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت لبنان، ١٩٦٨.

٢٠ - أيمن عمر: الأطماع الإسرائيلية المعاصرة في المياه العربية، ط١، مكتبة السائح، بيروت لبنان، ٢٠٠٤.

٢١ - بدر الحاج: الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، مطبعة دار مصباح الفكر، بيروت لبنان، ١٩٨٢.

٢٢ - بشير شريف البرغوتي: المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول المجاورة، ط١، دار الجليل، عمان الأردن، ١٩٨٦.

٢٣ - بنيامين نتنياهو: مكان بين الأمم إسرائيل والعالم، ترجمة محمد عودة الدويري، مراجعة وتصويب كلثوم السعدي، ط٢، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ١٩٩٦.

٢٤ - بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، ١٩٨٦.

٢٥ - تجمع العلماء المسلمين: إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، مواقف وتصريحات القوى والأحزاب السياسية في لبنان، مركز الوحدة الإسلامية، بيروت لبنان.

٢٦ - العقيد الركن المتقاعد توفيق الملحم: استراتيجية حزب الليكود في السلام، ط١، مؤلف خاص، لبنان، ٢٠٠١.

٢٧ - السناتور الأمريكي جاك تيني الأخطبوط الصهيوني وخيوط المؤامرة لابتلاع فلسطين، علق عليه وقدمه هشام الحواص، دار الفضيلة، القاهرة ج م ع، ٢٠٠١.

٢٨ - جمال حمدان: ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية، عالم الكتب، القاهرة ج م ع، ١٩٧٤.

٢٩ - جورج أنطونيوس: يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، قدم له د. نبيه أمين فارس، ترجمه د. ناصر الدين الأسد ود. إحسان عباس، دار العلم للملايين بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت - نيويورك، ١٩٦٦.

٣٠ - جورج بكاسيني: الجولات الضائعة قصة المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية من مدريد إلى واشنطن محاضر ووثائق، ط١، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ٢٠٠١.

٣١ - د. جورج حنا: لبنان في ربع قرن من الاحتلال إلى الاستقلال، ط٢، مطبعة دار الفنون بيروت لبنان، لا ت.

٣٢ - جورج المصري: الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، ط١، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس فرنسا، ١٩٩٦.

٣٣ - حاييم هارتزوغ: الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٨٢، ترجمة بدر الرفاعي، ط١، سينا للنشر، القاهرة ج م ع، ١٩٩٣.

٣٤ - د. حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨)، بيروت لبنان، ١٩٨٢.

٣٥ - د. حسان حلاق وآخرون: دراسات في تاريخ المجتمع العربي، ط٢، داربيروت المحروسة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٩٩٥.

٣٦ - د. حسان حلاق: موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ١٩٩٩.

٣٧ - د. حسين خليل: المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية وقائع ووثائق، بيسان للنشر والتوزيع بيروت لبنان، ١٩٩٣.

٣٨ - حمدي الكبيسي: الساعة ٢,٥٠ بدأ الطوفان، دار المعارف، القاهرة ج م ع، ١٩٧٦.

٣٩ - د. خيرية قاسمية: الصراع العربي الإسرايلي في خرائط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ج م ع، ١٩٧٩.

٤٠ - د. ذوقان قرقوط: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ج م ع، ١٩٧٧.

٤١ - زياد الحجار: المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، ط١، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ١٩٩٧.

٤٢ - زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، بيروت لبنان، ١٩٧١.

٤٣ - زئيف شيف ـ أهور يعارب: الحرب المضللة، ترجمة حسان يوسف، دار المروج، بيروت لبنان، ١٩٨٥.

٤٤ - سادر (مركز التوثيق والبحوث اللبناني) المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية، بيروت لبنان.

٤٥ - سامي حكيم: طريق النكبة: إصدار خاص، بيروت لبنان، ١٩٦٩.

٤٦ - أ. د. سامية محمد جابر ـ د. حسان حلاق وآخرون: قضايا العالم العربي، ط١، دار النهضة العربية، بيروت لبنان ٢٠٠٣.

٤٧ - سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة المقدم الركن الياس فرحات، ط١، دار الحرف العربي، بيروت لبنان، ١٩٩٢.

٤٨ – شارل اندرلين: أسرار المفاوضات الإسرائيلية العربية ١٩١٧ ـ ١٩٩٧، ط١، ج١، دار الفاضل، دمشق سوريا، ١٩٩٨.

٤٩ – شارل مالك: من رودوس إلى جنيف، دار النهار، بيروت لبنان، ١٩٧٤.

٥٠ – شفيق رشيدات: فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا، طبعة خاصة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ١٩٩٩. وهناك الكتاب نفسه ولكن طبعة أولى١٩٦١.

٥١ – شيمون شيفر: كرة الثلج أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان،ط١، لا دار نشر ١٩٨٤.

٥٢ – د. صالح زهر الدين: مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، ط١، المركز العربي الأبحاث والتوثيق، بيروت لبنان، ١٩٩٦.

٥٣ – طارق المجذوب: لا أحد يشرب مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت لبنان، ١٩٩٨.

٥٤ – ظافر بن خضراء: إسرائيل وحرب المياه القادمة، ط١، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق سوريا، ١٩٩٨.

٥٥ – د. عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ١٩٨٩.

٥٦ – عادل وحسن حسن علي: حرب الجنوب، الحرب الخامسة آذار ١٩٧٨، منشورات فلسطين الثورة، م.ت.ف الإعلام الموحد، بيروت لبنان، ١٩٧٨.

٥٧ – عبد الله بلقيز: المقاومة اللبنانية وتحرير الجنوب،حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت لبنان، ٢٠٠٠.

٥٨ – العميد المتقاعد عبد الرزاق محمد أسود: الموسوعة الفلسطينية، مجلد ٣، ط١، الدار العربية للموسوعات، ١٩٧٨.

٥٩ – د. عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦ – ١٩١٦، ط١، مكتبة أطلس، دمشق سوريا، ١٩٧٤.

٦٠ – عبد الملك التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ١٩٩٩.

٦١ – عبد المنعم الحسكير: الجولان مفتاح السلام في الشرق الأوسط، ط١، مكتبة بيسان، بيروت لبنان، ١٩٩٩.

٦٢ – د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية، ج٣، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان ١٩٩٣.

٦٣ – د. عبد الوهاب محمد المسيري: الأكاذيب الصهيونية من بداية الاستيطان حتى انتفاضة الأقصى، سلسلة إقواء، دار المعارف، القاهرة ج م ع، ٢٠٠١.

٦٤ – د. عدنان السيد حسين: التسوية الصعبة، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت لبنان، ١٩٩٨.

٦٥ – عز الدين خيرو: الأطماع الصهونية في مياه الأردن والليطاني، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ج.م.ع، ١٩٧٧.

٦٦ – العميد المتقاعد عزيز الأحدب: دمعة دايان حرب تشرين على جميع الجبهات، الدار الشرقية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٩٧٤.

٦٧ – د. عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي، ١٩٠٨ – ١٩٣٦، مؤلف خاص، لا دار نشر، لا ت.

٦٨ – علي بدوان: هضبة الجولان الصراع القديم المتجدد الأرض والمياه، مركز جينين للدراسات الاستراتيجية، عمان الأردن، لا ت.

٦٩ – فايز حسن الريس: القرى الجنوبية السبع، ط١، مؤسسة الوفاء، بيروت لبنان، ١٩٨٥.

٧٠ – فلاح خالد علي: الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ – ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ١٩٨٢.

٧١ – القوات المسلحة الأردنية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ط١، القوات المسلحة الأردنية، عمان الأردن، ١٩٧٤.

٧٢ – القوات المسلحة المصرية: الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي عقدت بجامعة القاهرة بين ٢٧ – ٣١أكتوبر ١٩٧٥، مجلد ٢، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة المصرية، القاهرة ج م ع، ١٩٧٥.

٧٣ – كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ – ١٩٣٩، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت لبنان، ١٩٧٤.

٧٤ - كمال حمدان: مخططات إسرائيل حيال مياه الجنوب اللبناني، جمعية الخريجين العرب في الولايات المتحدة الأمريكية، المؤتمر السابع عشر، دترويت متشغن، ٨ - ١١/١١/١٩٨٤.

٧٥ - د.كمال الصليبي: بيت بمنازل كثيرة ـ الكيان اللبناني بين القصور والواقع، ط٣، دار نوفل، بيروت لبنان ٢٠٠٠.

٧٦ - اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ أذار و١٨ نيسان: القبعات الزرق قوة حفظ السلام المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان، ترجمة فادي حمود إصدار اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ أذار و١٨ نيسان بالتعاون مع مجلس النواب اللبناني، بيروت لبنان، ١٩٩٦.

٧٧ - لطفي الخولي: ٥ يونيو الحقيقة والمستقبل، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ١٩٧٤.

٧٨ - لورا ايزنبرغ: عدو عدوي ـ العلاقات الصهيونية اللبنانية ١٩٠٠ - ١٩٤٨، ترجمة رضا سلمان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت لبنان لا ت.

٧٩ - مجموعة مؤلفين: قضايا العالم العربي، تحرير أ.د. سامية محمد جابر، ط١، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ٢٠٠٣.

٨٠ - محمد أحمد قبيسي: الشهادة والتحرير جنوب لبنان وقائع وأحداث ١٩٧٨ ـ ٢٠٠٠، ط١، دار الهادي، بيروت لبنان، ٢٠٠٠.

٨١ - د. محمد عبد الرحمن عطوي: الخطر الصهيوني على لبنان، دار الهادي، بيروت لبنان، لا تاريخ.

٨٢ - د. محمد محمود ديب: حدود فلسطين دراسة تحليلية لوثائق فلسطين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات، ١٩٧٩.

٨٣ - د. محمد محمود ديب: الجغرافية السياسية، القاهرة ج.م.ع. ١٩٧٩.

٨٤ - د. محمد حبيب صالح ـ د. سمر بهلوان: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، دمشق سوريا، ١٩٩٧ - ١٩٩٨.

٨٥ - محمد عبد الرحمن عطوي: الخطر الصهيوني على لبنان، ط١، دار الهادي، بيروت لبنان، ٢٠٠٢.

٨٦ - محمد مصلح: الجولان الطريق إلى الاحتلال، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، ٢٠٠٠.

٨٧ - د. محمد علي مكي: لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ٦٣٥ - ١٥١٦، ط٤، دار النهار للنشر، بيروت لبنان، ١٩٩١.

٨٨ - محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، نقله إلى العربية يوسف الصباغ، دار النهار للنشر، بيروت لبنان، ١٩٧٤.

٨٩ - محمود سعيد عمران: تاريخ الحروب الصليبية ١٠٩٥ - ١٢٩١، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت لبنان ١٩٩٩.

٩٠ - د. محيي الدين السفرجلاني: تاريخ الثورة السورية، دار اليقظة، بيروت لبنان ١٩٦١، ص ١٠٠ - ١٢٠.

٩١ - مجلة فلسطين المحتلة: عملية الليطاني رواية العدو الصهيوني عن حرب الجنوب ١٩٧٨، منشورات مجلة فلسطين المحتلة دار العودة، بيروت لبنان، لا ت.

٩٢ - مجلس النواب اللبناني: الجرائم الإسرائيلية في لبنان، بيروت لبنان، ١٩٩٨.

٩٣ - مجلس النواب اللبناني: تفاهم نيسان في الاختبار العملي، بالإشتراك مع اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ أذار و١٨نيسان، بيروت لبنان، ١٩٩٨.

٩٤ - مجلس النواب اللبناني: جنوب لبنان دراسات في العدوان الإسرائيلي ونتائجه، المديرية العامة للدراسات والأبحاث في مجلس النواب واللجنة الوطنية لإحياء ١٤ أذار و١٨ نيسان، بيروت لبنان، ١٩٩٩.

٩٥ - مجموعة مؤلفين: ٥٢ عاما من العدوان، مجلس النواب اللبناني، بيروت لبنان، ٢٠٠٠.

٩٦ - مركز الاستشارات والبحوث: المفاوضات السورية الإسرائيلية رؤى صهيونية وغربية، ط١، مركز الاستشارات والبحوث، بيروت لبنان، ٢٠٠١.

٩٧ - المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق: الحرب الثامنة، ط١، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٩٩٦.

٩٨ - المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق: مزارع شبعا السيادة والحق القانوني، ط١، بيروت لبنان، ٢٠٠٠.

٩٩ - المركز العربي للأبحاث: المفاوضات العربية الإسرائيلية ١٩٤٩ - ١٩٩١، ط١، المركز العربي للأبحاث، بيروت لبنان، ١٩٩٢.

١٠٠ - المركز العربي للإعلام: يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان، ط٢، دار الأندلس، بيروت لبنان، ١٩٨٣.

١٠١ - المركز العربي للمعلومات: الاعتداءات الإسرائيلية يوميات وثائق مواقف لبنان ١٩٤٩ - ١٩٨٥، ط١، المركز العربي للمعلومات، بيروت لبنان، ١٩٨٦.

١٠٢ - العماد أول مصطفى طلاس: سورية الطبيعية، دراسة جيوبوليتيكية وتاريخية (دراسة دكتوراه)، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق سوريا، ٢٠٠١.

١٠٣ - د. معين حداد: أرض لا تهدأ، الرهانات الجيوبوليتيكية الرئيسية في المشرق العربي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت لبنان، ٢٠٠٢.

١٠٤ - ملف وثائق فلسطين، مجموعة وثائق القضية الفلسطينية، ج ١، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ج م ع، ١٩٦٨.

١٠٥ - المقدم هيثم الأيوبي: إتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ١٩٧٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان ١٩٧٥.

١٠٦ - منظمة التحرير الفلسطينية: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة وقائع وتفاعلات، مركز الأبحاث، بيروت لبنان، ١٩٧٤.

١٠٧ - د. منذر حدادين: الديبلوماسية على نهر الأردن تطور النزاع ومحاولات التسوية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، ٢٠٠٤.

١٠٨ - منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت لبنان، ١٩٩٩.

١٠٩ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية: فلسطين تاريخها وقضيتها، ط١، بيروت لبنان، ١٩٨٣.

١١٠ - موشي برافر: حدود أرض إسرائيل في الماضي والحاضر والمستقبل الجوانب السياسية والجغرافية، ترجمة بدر عقيلي، ط١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان الأردن، ١٩٩٠.

١١١ - مؤلف مجهول: حرب لبنان وحصار بيروت ١٩٧٥ - ١٩٨٢، المكتبة الحديثة للطباعة، بيروت لبنان، ١٩٨٣.

١١٢ - ناجي جرجي زيدان: من فمك أدينك يا إسرائيل اعتراف رسمي إسرائيلي بلبنانية مزارع شبعا ومرتفعات كفر شوبا والجزء اللبناني من جبل الشيخ، ط١، مؤلف خاص، بيروت لبنان، ٢٠٠٢.

١١٣ - ناعوم تشومسكي: الثالوث الخطر والمصير المحتوم الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيون، ترجمة د. علياء رافع، تقديم السفير تحسين بشير، ط١، دار صادق للنشر، الإسكندرية ج.م.ع، ١٩٩٧.

١١٤ - نايف دياب: الجنوب اللبناني واقع وقضية، دار التعزيز الثقافي للشرق الأوسط والعالم العربي، بيروت لبنان، ١٩٩٥.

١١٥ - د. نبيل خليفة: الستراتيجيات السورية والإسرائيلية والأوروبية حيال لبنان، ط١، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، جبيل لبنان، ١٩٩٣.

١١٦ - هنري لورنس: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة د. محمد مخلوف، ط١، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول قبرص، ١٩٩٩.

١١٧ - هيئة أبناء العرقوب: مزارع شبعا في مواجهة الأطماع الصهيونية، منشورات المركز الوطني للدراسات، بيروت لبنان، لا تاريخ.

١١٨ - الهيئة العربية العليا لفلسطين: المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية أو مشروع جونستون، القاهرة ج.م.ع، ١٩٥٥.

١١٩ - وجيه علم الدين: العهود المتعلقة بالوطن العربي ١٩٠٨ - ١٩٢٢، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان، ١٩٦٥.

١٢٠ - وزارة الإعلام: ٢٥ أيار التحرير، الوكالة الوطنية للإعلام، بيروت لبنان، لا تاريخ.

١٢١ - وزارة الجنوب اللبناني: الجنوب اللبناني ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦، حقائق وأرقام، بيروت لبنان، ١٩٨٦.

١٢٢ - وزارة الخارجية ـ ووزارة الإعلام اللبنانيتين: الكتاب الأبيض، بيروت لبنان، ١٩٨٣.

١٢٣ - وزارة الدفاع الوطني اللبنانية ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ط١، إصدار وزارة الدفاع ومؤسسة الدراسات، بيروت لبنان، ١٩٧٣.

١٢٤ - وليد المعلم: سورية ١٩١٦ - ١٩٤٦، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق سوريا، لا تاريخ.

١٢٥ - ياسين سويد: عملية الليطاني ١٩٧٨ نظرة استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط٢، بيروت لبنان، ١٩٩٣.

١٢٦ - ياسين سويد: المسألة اللبنانية نقد وتحليل، ط١، الشركة العالمية للكتاب، بيروت لبنان لا تاريخ.

١٢٧ - يحيى الكعكي: الصراع الدولي والحل الفدرالي في لبنان، مؤلَّف خاص، بيروت لبنان، ١٩٧٨.

١٢٨ - يوسف ديب: اليوميات اللبنانية، ط١، شركة الفهرست للإنتاج الثقافي، بيروت لبنان، ١٩٨٧.

١٢٩ - يوسف ديب: الجنوب اللبناني تحت الإحتلال الإسرائيلي يوميات ووثائق ١٩٨٨، ط١، دار عالم الفكر، بيروت لبنان، ١٩٩٩.

١٣٠ - يوسف ديب: مزارع شبعا دراسة وثائقية لمراحل الاحتلال والاقتلاع والأطماع وتأكيد الحق اللبناني، إصدار مشترك لمجلس النواب اللبناني واللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان، بيروت لبنان، ٢٠٠١.

خامسا: المصادر والمراجع الأجنبية

- Adam Garfinkle: ºWar, Water and Negotiation in the Middle East: the Case of the Palestine - Syria border, 1916 - 1923, Tel Aviv University, Mosa Dayan Center for Middle Easter studies, Jerusalem 1994.
- Adel Ismail: Le Liban, Histoire D'un Peuple, Dar Al Makchouf, Beyrouth Liban, 1965.
- Alan Tayor: Prelude to Israel an Analysis of Zionist Diplomacy 1897 - 1947, Philoslphical Library, New - York USA, 1959.
- Albin Michel: Theodor Herzel, Edition Albin Michel.U.SA, 1991.
- American Friends of Middle East Inc.: The Jordan Water Probleme An Analysis and Sammary of Available Document.

- A. Thomas: Brandeis: A Free Man's life, New - York, 1950.
- Bose Terun Chandra: The Superpowers and The Middle East, Jadavpur University, Asia Publishing House New York USA, 1972.
- Don Peretz: The Middle East Today, Second Edition, Rinehart and winston Inc. U S A 1971.
- Cattan Henry: Palestine The Arabs and Israel, first Published, Longmans, Green and Co. Ltd. London UK, 1969.
- Doreen Ingrams: Palestine Papers 1917 - 1922, Seeds of Conflict, John Murray Ltd., London UK, 1972.
- Hauer Jr Christian E.: Crisis and Concience in The Middle East.
- Home Charles Douglas: the Arabs and Israel, first Published, the Bodley Head Ltd. UK, 1968.
- Horace Mayer Kallen: Zionism and World Politics, London, 1921.
- Howard M. Saghar: the Emergency of the Middle East 1914 - 1924, Allen Lane the Penguin Press, London UK, 1970.
- Ingrams Doreen: Palestine Papers 1917 - 1922, Seeds of Conflicts, John Murray Ltd, London UK, 1972.
- Jamal Nasser: The Israeli War of Aggression, Drukkerij, Holland - Breumelhof, N. V. Amesterdam Holland.
- James J. Warburg: Crosscurrent in the Middle East, First edition, Mcclelland. and Stewards Ltd. New - York USA, 1958.
- M.E. Yapp: A History of Near East, The Making of The Modern Near East - 1792 - 1923, fifth Impression, Longman, London U.K 1991.
- Monroe - Elizabeth: Britains Moments in The Middle East 1914 - 1956, Methuen and Co. Ltd., London UK.
- Sachar Howard M.: The Emergency of Middle East 1914 - 1924.
- Taylor A Alan: Prolude to Israel an Analysis of Zionist Diplomacy 1897 - 1947, Philosophical Library, New York USA 1959.
- Walter Clay Lowdermilk: Palestine Land of Promise, London UK, 1944.
- Warburg P. James: Cross - Curents in The Middle East, First Edition, Mcclelland and Steward ltd. New York USA 1958.
- William Yale: the Near East, the University of Michigan Press, USA.
- William L. Cleveland: A History of Modern Middle East, Second Edition, Western Views, USA - UK, 2000.
- Yale William: The Near East, The University of Michigan, Press, USA.

فهرس الخرائط

فهرس الوثائق.

الفهرس

الموضوع — الصفحة

الفصل الأول

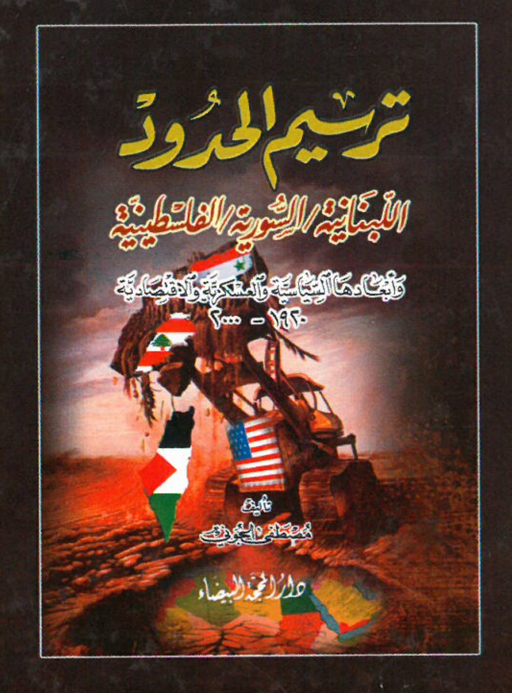
الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس





حارة حريك - شارع الشيخ راغب حرب - قرب نادي السلطان
هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧ - ٠١/٥٤١٢١١
ص.ب: ١٤ / ٥٤٧٩ - E-mail:almahajja@terra.net.lb
www.daralmahaja.com / info@daralmahaja.com